

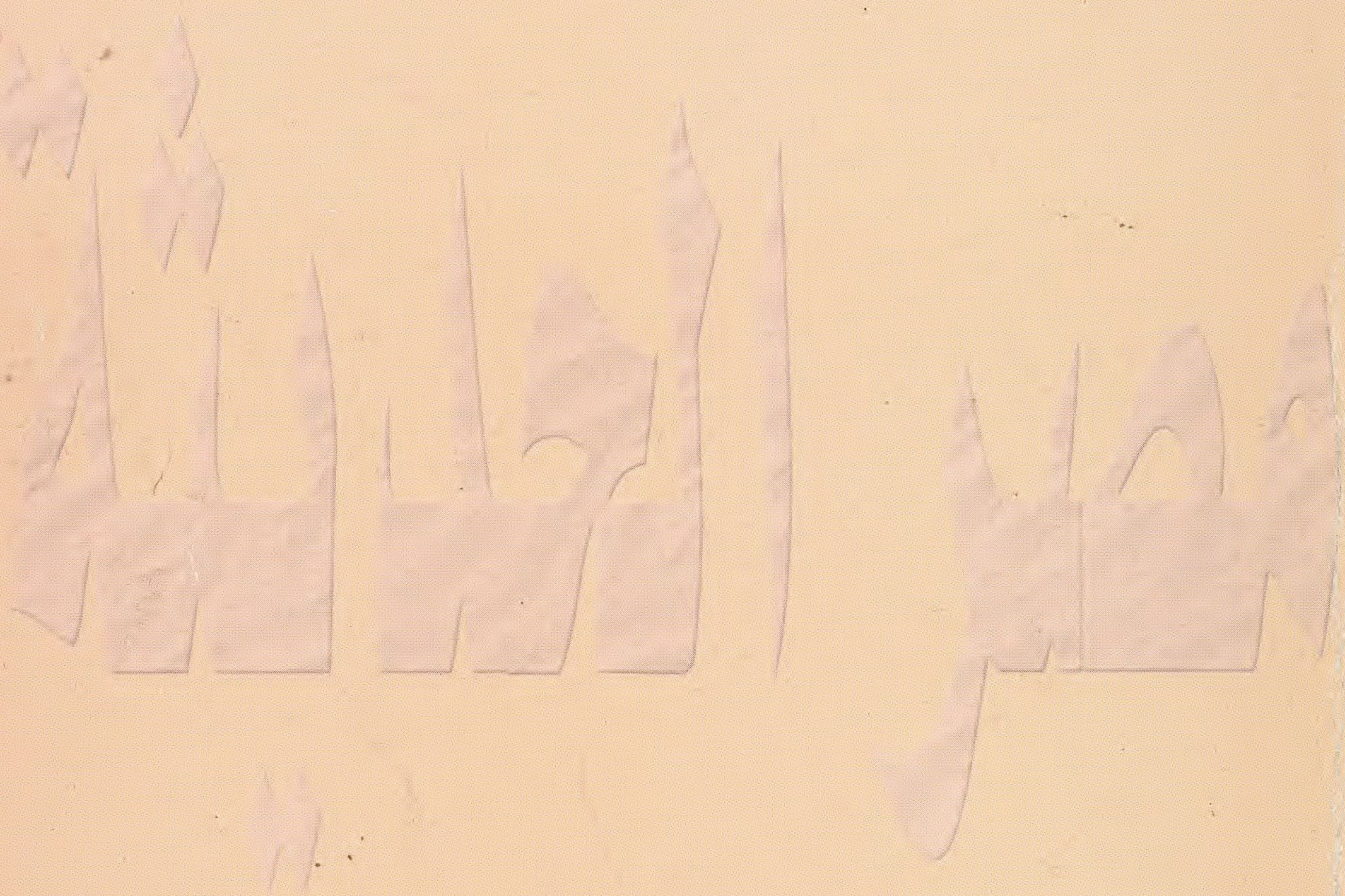
مصر الحديثة



دار الكتب والوثائق القومية

مركز تاريخ مصر المعاصر

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر



٢٠٠٦

العدد الخامس

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ

مصر الحديث والمعاصر



إدارة المكتبة والوثائق القومية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر

العدد الخامس

يناير ٢٠٠٦

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد صابر عرب

مجلة مصر الحديثة: دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ
مصر الحديث والمعاصر / مركز تاريخ مصر
المعاصر ، - س ٥ ، ع ٥ (يناير ٢٠٠٦)

.. القاهرة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٢ - .

مج : ٢٤ سم.

سنوية.

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٢/١٢١١١



دار الكتب والوثائق القومية

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة

تصدر عن مركز تاريخ مصر المعاصر
بالحیئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. محمد صابر عرب

رئيس التحرير

أ.د. جمال زكريا قاسم

نائب رئيس التحرير

أ.د. محمد علي حلة

هيئة التحرير

أ.د. لطيفة محمد سالم

أ.د. عبد الوهاب بكر

أ.د. أحمد زكريا الشلق

مدير التحرير

أ.د. حمادة محمود إسماعيل

سكرتارية التحرير

أ. أمينة حجازي عبده

أ. نادية مصطفى محمد

المدير التنفيذي

أ. قدرية أحمد إسماعيل

السكرتارية الإدارية

أ. سلوى فتحى محمد

أ. إيهاب عشماوى

الأراء الواردة فى المجلة تعبر عن رأى كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأى
المجلة

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار الكتب والوثائق القومية - مركز
تاريخ مصر المعاصر - ولا يجوز استنساخ أو طبع أو تصوير أى جزء من هذه
المجلة أو اختزاله بأية وسيلة إلا بإذن مسبق من الناشر

إشراف فنى

علي أحمد خليفة

إخراج فنى وماكنيت

محمود يونس سيد

جميع التصوير

حسن السيد حسن

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى

رئيس التحرير

أ.د. جمال زكريا قاسم

على عنوان الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

مركز تاريخ مصر المعاصر

كورنيش النيل رملة بولاق - القاهرة -

جمهورية مصر العربية

e-mail:scnters@darelkotob.org

٩	كلمة التحرير..
	البحوث والدراسات
١٥	❖ القاهرة يوم التل الكبير أ.د. علي محمد بركات
٣٩	❖ موقف الإدارة الأمريكية من الحماية د. عماد أحمد هلال
	البريطانية على مصر وثورة ١٩١٩
٩٥	❖ الإيطاليون في غمار السياسة المصرية د. رفعت محمد السعيد
١٢١	❖ إرهابات المساندة المصرية لثورة اليمن أ.د. فاروق عثمان أبازة
١٦٧	❖ قوات الطوارئ الدولية والملاحاة الإسرائيلية د. فطين أحمد فريد
	في مضائق تيران
٢١٣	❖ العوامل المؤثرة على التطور الصناعي في مصر أ.د. محمد محمود الديب
٢٦٩	❖ روسيا في الكتابات التاريخية المصرية إبان العصر العثماني د. محمد صبرى الدالى
٣٣٥	❖ يهود مصر الحديثة في الدراسات الأجنبية أ.د. رءوف عباس حامد
	التقارير العلمية
٣٧١	❖ النشاط العلمى لمركز تاريخ مصر المعاصر أ. ليلى الشواربى
٣٨١	❖ المؤتمرات والندوات العلمية مجموعة من الباحثين
٤٣٢	❖ مشروعات في طور التنفيذ
	شخصية العدد
٤٣٧	❖ يونان لبيب رزق .. والطريق إلى الجائزة أ.د. لطيفة محمد سالم

الملف الوثائقي

- ❖ مختارات من ردود الفعل الدولية على حرب السويس ١٩٥٦ فى الوثائق المصرية
د. عبد الواحد النبوى ٤٥١
- عروض الكتب
- ❖ فراغنة من علم الآثار والمتاحف والهوية القومية المصرية من حملة نابليون حتى الحرب العالمية الأولى
أ.د. عبد المنعم الجميعى ٥١٢
- تأليف: دونالد مالكولم ريد
ترجمة د. روعوف عباس حامد
- ❖ سيناء فى التاريخ الحديث ١٨٦٩ - ١٩١٧
د. محمد رفعت الإمام ٥١٩
- تأليف : د. صبرى أحمد العدل
- ❖ تأميم قناة السويس دراسة فى عملية اتخاذ القرار
أ. عبد المنعم سعيد ٥٢٨
- تأليف د. محمد السيد سليم
- ❖ بريطانيا وناصر وتوازن القوى فى الشرق الأوسط من الثورة المصرية إلى حرب الأيام الستة ١٩٥٢ - ١٩٦٧
د. صبرى أحمد العدل ٥٢٨
- تأليف : روبرت مكنمارا «بالإنجليزية»
- ❖ من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح
د. حسين براهيم العطار ٥٤٩
- تأليف : د. مصطفى الفقى
الإصدارات الحديثة ٥٥٦

كلمة التحرير

بصدور هذا العدد تكون خمس سنوات قد انقضت على صدور مجلة « مصر الحديثة » وها هي تستقبل عامها السادس وصدور خمسة أعداد حتى الآن قد يبدو أمرا هينا ولكن إذا أخذنا في اعتبارنا صدور المجلة سنويا يمكن القول إن تلك الأعداد الخمسة توازي عشرين عددا إذا ما كانت المجلة تصدر فصليا .

وعلى الرغم من أن كثيرا من الأساتذة الزملاء أبدوا رغبتهم بصدور المجلة كل ثلاثة أشهر، بدلا من كل عام، إلا أنه لا يزال من المتعذر تنفيذ تلك الرغبة في الوقت الراهن ، وإن كان من المتوقع أن يتم ذلك في المستقبل القريب حين يوجد لدى أسرة التحرير عدد واف من البحوث والدراسات والمواد العلمية الأخرى التي تضمن صدور المجلة فصليا دون انقطاع . إذ إن أهم ما نحرص عليه هو الاستمرارية وأشد ما يضايقنا أن كثيرا من الأعمال المهمة سواء على المستوى العلمى أو المستوى القومى قد تبدأ وتقال الإعجاب والاستحسان ، ولكنها تتوقف لسبب أو لآخر وهو أمر نسعى إلى تجنبه فى مجلة «مصر الحديثة» التي نحرص على تأكيد القول بأنها ولدت لتبقى .

خلال الخمس سنوات الماضية استطاعت «مصر الحديثة» أن تشد إليها الانتباه من قبل العديد من الدوائر العلمية المعنية، وأن تحفز الأساتذة والباحثين على الإسهام بدراساتهم وبحوثهم مما أعطى لها ثقلا أكاديميا، ومنحها طابعا مميزا بوصفها دورية علمية متخصصة تهتم بالقضايا المتعلقة بالتاريخ المصرى الحديث والمعاصر، ولا يعنى ذلك أن يقتصر الإسهام فيها على الأساتذة والباحثين المتخصصين فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر إذ إن التداخل فى العلوم الاجتماعية أصبح أمرا واقعا ومن ثم فإن المجلة تسعى إلى أن تجتذب إليها أساتذة الاجتماع والقانون والعلوم السياسية والاقتصادية والمهتمين بقضايا الفكر والثقافة بصفة عامة، غير أن ما حققته المجلة فى هذا النطاق لا يزال متواضعا وإن كانت قد حظيت فى أعدادها السابقة بمساهمة

بعض كبار الأساتذة فى الفلسفة والجغرافيا الاقتصادية. ونرجو أن تكون هذه الكلمة بمثابة دعوة مفتوحة لجميع الأساتذة والباحثين فى العلوم الاجتماعية للإسهام ببحوثهم ودراساتهم.

يتواكب صدور هذا العدد فى عام ٢٠٠٦ مع مناسبة مرور خمسين عاما على تأميم شركة قناة السويس وما ترتب على حركة التأميم من تداعيات، كان من أبرزها العدوان الثلاثى على مصر وكان الأمر يتطلب تخصيص هذا العدد برمته لتلك المناسبة، ومع أننا لم نتمكن من تحقيق ذلك حفاظا على الطابع المميز للمجلة، إلا أننا حرصنا على أن تأتى المادة العلمية فى هذا العدد، سواء فى بعض الدراسات أو فى مراجعات الكتب أو فى الملف الوثائقى، متوافقة مع تلك المناسبة. ونرجو مستقبلا أن نتخذ من بعض الأحداث التاريخية والسياسية الهامة موضوعات لعقد ندوات متخصصة نفرد لها حيزا فى مجلة مصر الحديثة أو نخصص لها العدد بكامله، غير أننا لا زلنا حتى هذا العدد مرتبطين بالأبواب الثابتة للمجلة التى تشتمل على البحوث والدراسات والتقارير العلمية وشخصية العدد والملف الوثائقى إلى جانب مراجعات الكتب والإصدارات الحديثة.

ومن حسن الطالع أن يشهد صدور العدد الخامس من مجلة مصر الحديثة مناسبات مهمة على المستوى القومى بصفة عامة، وعلى مستوى دار الكتب والوثائق القومية بصفة خاصة، فعلى المستوى القومى بدأ الإصلاح الاقتصادى والسياسى فى مصر يسير بخطى حثيثة، وهو ما يدفع بنا إلى الأمل فى أن يستتبعه إصلاحات شاملة فى كافة المجالات. أما على مستوى دار الكتب والوثائق القومية ومؤسساتها فقد حظيت الدار بتولى الأستاذ الدكتور محمد صابر عرب رئاستها. وقد كان عضوا فاعلا فى هيئة تحرير هذه المجلة. ونرجو أن تشهد فى عهد رئاسته كل من دار الكتب والوثائق القومية، ومركز تاريخ مصر المعاصر ومجلتنا هذه مزيدا من النجاح والازدهار.

كما سعدنا أيضا في العام الماضي بمنح الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق جائزة مبارك في العلوم الاجتماعية وهو أول مؤرخ ينال تلك الجائزة ، والمعروف أن الدكتور يونان هو مقرر اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر التي تشرف على إصدار مجلة مصر الحديثة . ولعل في منحه لتلك الجائزة ما يؤكد تقدير الدولة للعلماء الجادين والمخلصين من أبنائها .

تهنئة للزميلين العزيزين ، ونأمل أن يتحقق لمصرنا العزيزة كل ما تصبو إليه من عز ورفاهية .

والله والوطن من وراء القصد .

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم

e-mail: drgamalzakaria@hotmail.com

البحوث والدراسات

القاهرة يوم التل الكبير (١٣ سبتمبر ١٨٨٢)

أ. د. علي بركات

أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب

جامعة حلوان

القاهرة يوم التل الكبير

(١٣ سبتمبر ١٨٨٢)

الحرب التي بدأت بين قوات الغزو البريطانية والقوات المصرية بضرب الإسكندرية بمدافع الأسطول البريطاني في ١١ يوليو ١٨٨٢ وانتهت بمعركة التل الكبير في ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ ، واحتلال الإنجليز للقاهرة لم تستغرق سوى ثمانية أسابيع، ومعنى ذلك أن الثورة والمقاومة قد صفيتا بأسرع مما كان متوقعا لدرجة يقول معها المحامي الإنجليزي برودلي: «إن الأنباء الأولى التي وصلت لندن عن أسر عرابي لم يصدقها أحد بل إن جامعي المانشات في صحف لندن المسائية استبقوا الخبر بكلمة أشيع ، وأن باعة الصحف في لندن أنفسهم كانوا حريصين على إغفال ذلك الخبر عند ندائهم على جرائدهم للجمهور المتحمس للحرب»^(١).

حدث هذا على الرغم من أن وثائق الثورة العرابية تؤكد أن القادة العسكريين كانت لديهم النية للمقاومة لفترة أطول على الرغم من هزيمة التل الكبير . وأن بعض الأفكار والخطط قد طرحت للدفاع عن البلاد ضد قوات الغزو في أعقاب المعركة مباشرة فالبرقيات المتبادلة بين أحمد عرابي وعلى باشا الروبي ومحمود سامي البارودي وإدارة السكة الحديد ووكيل نظارة الجهادية ، الذي كان يرأس المجلس العرفي في القاهرة توضح أبعاد تلك الخطط والأفكار التي طرحت خلال يومي ١٣ ، ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ في أعقاب معركة التل الكبير، وهي تؤكد على عزم القادة العسكريين على استمرار الدفاع عن البلاد والاشتباك مع قوات الغزو حتى لو سقطت القاهرة في أيدي الإنجليز . وأول برقية حول هذا الموضوع صدرت من أحمد عرابي وعلى باشا الروبي وهما بعد في أنشاص في ١٣ سبتمبر إلى وكيل الجهادية^(٢) هذا نصها: «أسرعوا في ترتيب العساكر الموجودين بمصر وجعلها في نقطة يمكن بواسطتها حفظ المدينة حيث أن العدو هاجمنا الساعة ١٠ ونصف صباحاً والضباط والعساكر بعد دفاع قليل

تركت المتاريس وتبددت جميعها فانظروا فى حفظ البلد والأعراض». كما أرسل عرابى برقية بنفس المعنى إلى عبد العال باشا حلمى فى نفس التاريخ^(٣).

وكانت البرقية التالية من أحمد عرابى إلى محمود سامى البارودى فى طلخا جاء فيها «أن العدو فى الزقازيق وربما يدخل الليلة بنها فاقطعوا الطريق»، وكان رد محمود سامى «لا يمكن قطع الطريق بواسطة وإنما يكون ذلك بأمر سعادتك إلى أحمد بك ناصف مع التنبية على مأمور السكة الحديد عن سرعة قيام قطورات الركاب الموجودة بدمياط ودسوق وزفتى وحضورهم حالا للمساعدة فى نقل العساكر»، واستطرد محمود سامى فى برقية أخرى يقول «إن وافق يسأل أحمد بك ناشد المهندس عما إذا كان يمكنه تغريق أراضى القليوبية والشرقية بواسطة قطع جسور الشرقاوية وترعة الإسماعيلية كى لا يكون للعدو طريق إلى مصر (القاهرة) خلاف الخانكة»^(٤). وكان رد عرابى على هذا النحو: «أنه جارى اللازم فى تبويض كوبرى شبين القناطر، وتحرر لمأمور إدارة السكة الحديد ومأمور مركز منيا القمح عن قطع السكة بين الزقازيق ومنيا القمح».

ويستطرد البارودى فى برقية ثالثة إلى أحمد عرابى يقول: «لا يجوز السكوت لحد الصباح عن قطع السكة الحديد قطع سهول من فوق (شمال) منيا القمح وبلبيس حالا، مع قطع جسور ترعة الشرقاوية وترعة الإسماعيلية لأجل غرق الشرقية والقليوبية حالا قبل طلوع الصباح وذلك بمعرفة مرعشلى باشا وأحمد بك ناصف المهندس وأظن انهما موجودين بمصر وأخبرونا حالا عن رأى سعادتك»^(٥).

وفى رد عرابى على محمود سامى قال «أعطينا الأوامر اللازمة بقطع جسور الشرقاوية وترعة الإسماعيلية لأجل تغريق الشرقية والقليوبية»، ورد محمود سامى بقوله: «إذا تحسن يصير قطع السكة الحديد من جهة منيا القمح قطع سهول بالقرب من الزقازيق وكذلك قطع سهول جهة بلبيس»^(٦).

وواضح أن عرابى قد شرع عقب وصوله إلى القاهرة فى وضع الأفكار السابقة موضع التنفيذ فأصدر البرقية التالية إلى مأمور مركز منيا القمح: «حالا يصير رفع قدر أربعين جوز قضيب من السكة الموصلة للزقازيق وقطع الجسر قطع سهول وإطلاق المياه ويكون ذلك من جهة قنطرة (أى عن طريق قنطرة) إنما يكون حالا ويفاد»^(٧).

ويبدو أن تعليمات قد صدرت إلى إدارة السكة الحديد بتدمير كوبرى شبين القناطر، ذلك لأن عرابى أرسل فى ساعة مبكرة من صباح الخميس ١٤ سبتمبر برقية من قصر النيل إلى مأمور إدارة السكة الحديد يتساءل فيها « هل ألتفتوا كوبرى شبين أم لا ، يفاد حالا»^(٨).

وبعد دقائق من هذه البرقية أرسل أحمد عرابى إلى إدارة السكة الحديد بتعليمات مماثلة لتلك التعليمات التى أصدرها إلى مأمور مركز منيا القمح حول إتلاف خط السكة الحديد وقطع الجسر جاء فيها : «يصير إعمال الطرق اللازمة فى رفع قدر أربعين جوز قضيب من السكة الموصلة من منيا القمح للزقازيق وقطع الجسر وإطلاق المياه به إنما يكون ذلك حالا ويفاد للمعلومية ، كما تحرر لمأمور مركز منيا القمح عن ذلك»^(٩).

وقد نقلت إدارة السكة الحديد هذه التعليمات فى الساعة الثانية والنصف صباحا إلى محطة منيا القمح بصورة أكثر تفصيلا كما هو واضح من البرقية التالية: «بناء على ما ورد من سعادة ناظر الجهادية والبحرية وحضرة باشمهندس السكة حالا وسريعا خذوا أسطوانات التركيب نمرة ٢ و ٣ . يصير رفع قضيب السكة من خطى الطالع بمهماتهم مسافة قدر أربعين جوز قضيب ورميهم بالجنايبية (الترعة المجاورة للسكة الحديد) وفحت الجسر حتى تمر فيه المياه ، كما تحرر عن ذلك لمأمور مركز منيا القمح إنما يكون ذلك سريعا بدقيقة وصوله ، وبانتهى (بانتهاء) العملية فيدوننا»^(١٠).

وفى الوقت نفسه أفادت إدارة السكة الحديد ناظر الجهادية بالخطوات التى اتخذتها فى هذا الشأن بالبرقية التالية: « حضرة باشمهندس الخط توجه بوابور مخصوص إلى شبين القناطر بالأدوات اللازمة لإتلاف الكوبرى وقد تتبعه على محطات دمياط و دسوق وزفتى بسرعة قيام قطارات الركاب الموجودة بطرفهم إلى طلخا لنقل العساكر من طلخا ، كذلك أرسلت ثلاثة قطارات فوارغ من مصر وسيرسل خلافهم لحين انتهى نقل العساكر. لزم العرض»^(١١).

وبالفعل اتخذت إدارة السكة الحديد بعض الخطوات فى تنفيذ التعليمات السابقة، يفهم ذلك من البرقية التالية التى أرسلها ملاحظ هندسة السكة الحديد بالقاهرة إلى ناظر الجهادية: «حسب الأمر توجهنا وأضرمت النار بكوبرى (بكوبرى) شبين ، وبعد أن اشتد لهيبها حضروا أهالى ناحية شبين ومعهم عمدة الناحية ومأمور المركز وأجروا إطفاء النار خوفا من حضور العدو عندهم وفضوله هناك (بقاءه) وبهذا أجرينا إتلاف قنطرة بين نوى وشبين بكل صعوبة من الأهالى حيث أنهم يخافون ذلك»^(١٢).

ويكمل هذه الصورة أن الاتهام الذى وجه إلى على حسن المهندس بالسكة الحديد جاء فيه «إنه فى ليلة الخميس ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ أخذ قطار مخصوص وتوجه إلى شبين القناطر بقصد حرق كوبرى الشرقاوية وهدم كوبرى طحا وأشعل فيهما النار لكن مأمور شبرا والأهالى أطفأوا النيران»^(١٣). كما أعطت إجابة محمود سامى البارودى عند محاكمته بعض التفاصيل حول خطط القادة العسكريين فى أعقاب معركة التل الكبير فعندما سئل عن البرقيات المتبادلة بينه وبين أحمد عرابى حول قطع جسور الشرقاوية والترعة الإسماعيلية وإرغام العدو على اتخاذ طريق الخانكة كان رده «أن هذه البرقيات صادرة منه ، وأن هناك تشاورا كان جاريا حول وضع خطة للدفاع عن البلاد حتى أسوان بمعرفة أركان الحرب ، وكانت المذاكرة جارية فى إجراءات المدافعة وكان عمل بلان (خطة) بمعرفة أركان حرب بجميع النقاط لغاية أسوان»^(١٤).

وكانت آخر الوثائق فى هذا الموضوع تلك الرسالة التى أرسلها أحمد عرابى إلى قائد آلايات السوارى والتى يبدو أنها كتبت فى أعقاب اتخاذ قرار التسليم وتقديم عريضة التماس العفو من الخديوى وجاء فى هذه الوثيقة: « إذ لا سمح البارى وحضر العدو باكر وهو من باب الاحتياط فحالا يرفع له راية بيضاء دالة على المكالمة وعدم المحاربة ويرسل مندوبين ويخبروه بأنه جارى مكالمة من رؤساء الحكومة وأعيان البلد مع الخديوى فلذلك اقتضى تحرير هذا لسعادتكم للمعلومية بما يصير إجراءه». وتستطرد البرقية فتقول: « وعلى ذلك لا يسمح له بدخول العساكر بالمدينة ، فإن صمم على الدخول بعساكره فيصير مدافعه بالسلاح ويجرى تفهيم الضباط والعساكر الموجودة بصدق العزيمة وكمال الثبات متوكلين على الله تعالى فى دفعه وصدده ، ويصير تفهيمهم أيضا أنهم إذا تأخروا هتكت الأعراض وحل بهم غضب الله»^(١٥).

والبرقية الأخيرة تعبر عن القرار التوفيقى الذى انتهى إليه المجلس العرفى وهو عبارة عن تسوية تقضى الخضوع للخديوى والدفاع عن القاهرة فى نفس الوقت^(١٦).

وهذه البرقيات والاتصالات السريعة والمتلاحقة تطرح عددا من الحقائق يمكن إبرازها على النحو التالى:

١ - إن القادة العسكريين لم يخطر ببالهم التسليم للإنجليز قبل أن يلتقوا بالمجلس العرفى فى القاهرة وأنهم كانوا مصممين - كما هو واضح - على استمرار الاشتباك مع قوات الغزو. وأن سرعة تحرك عرابى من التل الكبير وبصحبه عبد الله نديم ومن لحق بهما من القادة مثل البارودى وعلى باشا الروبى كان من أجل إقامة خط دفاعى على وجه السرعة حول القاهرة للحيلولة دون دخول الإنجليز العاصمة^(١٧).

٢ - إن خطة الدفاع عن القاهرة كانت تقوم على إغراق مديرتى القليوبية والشرقية وفك أجزاء من خط السكة الحديد بالقرب من الزقازيق وبلبيس

لتعطيل تحرك الإنجليز وإرغامهم على اتخاذ طريق الخانكة والدخول معهم فى معركة أخرى عند ضواحي القاهرة ، وأن خط الدفاع المقترح كان سيقام أمام المطرية شرقى عين شمس وتستند ميمنته على الجبل ويمتد شمالا إلى ترعة الإسماعيلية ثم ينعطف غربا على الترعة المذكورة إلى النيل عند فم رياح هذه الترعة كما جاء فى مذكرات أحمد عرابى^(١٨).

٣ - إن خطوات تنفيذ هذه الخطة قد بدأت بالفعل بمحاولة على حسن مهندس السكة الحديد إحراق كوبرى الشرقاوية وهدم كوبرى طحا ، وأن الذى حال دون تنفيذ ذلك هو موقف الأهالى وعمدة القرية ومأمور المركز الذين سارعوا لإخماد النيران للأسباب التى ذكرت حول هذا الموضوع ، أو لخوف الأهالى من أن يكون ما حدث هو عمل تخريبي من جانب أعداء البلاد .

٤ - إنه فى حالة فشل الدفاع عن القاهرة كان سيتم الانسحاب إلى الصعيد وشحن المراكب بالتعينات والذخيرة، وإقامة سلسلة من النقاط الدفاعية جنوبا وحتى أسوان، كما جاء فى وثيقة التحقيق مع البارودى ، وكما جاء فى مذكرات أحمد عرابى^(١٩).

أما ما ذكره أحمد عرابى فى مذكراته من أنه رفض فكرة إغراق مديرتى القليوبية والشرقية نظرا لما سيحقيق بالمديريتين من خراب ودمار فليس صحيحا على ضوء الوثائق والخطوات التى تمت فى هذا الصدد. والأرجح أن عرابى وهو يكتب مذكراته فى المنفى بعيدا عن ظروف المعركة قد هاله ما كان يمكن أن يحدث من دمار لو أن هذه الخطة قد نفذت^(٢٠).

وثمة حقيقة أخيرة حول هذه المجموعة من البرقيات والمراسلات أنها تمت جميعها بعيدا عن يعقوب سامى وعن المجلس العرفى - باستثناء الأخيرة منها - ولذلك أهميته فيما سنعرضه بعد ذلك حول موقف المجلس العرفى من قضية استمرار القتال ضد الإنجليز . والحقيقة أن موقف العسكريين من قضية استمرار المقاومة ضد الإنجليز كان له ما يبرره على ضوء الاعتبارات التالية :

١ - أنه على الرغم من الهزيمة العسكرية التي لحقت بالقوات المصرية في التل الكبير إلا أن القوة الرئيسية للجيش كانت لا تزال موجودة، فالقاهرة كانت مستعدة للدفاع عنها حامية كبيرة ترابط في العباسية والقلعة والمعقل التي بنيت في الفترة الأخيرة فوق جبل المقطم ، وقوة كفر الدوار التي صمدت لهجمات الإنجليز في الميدان الغربي كانت لا تزال متمركزة في مواقعها التي أقامتها هناك ، كما كانت قوات رشيد وأبي قير لا تزال متماسكة، أما حامية دمياط فكانت أكثر صلابة واستعداداً للقتال تحت قيادة عبد العال حلمي الذي استعد للمقاومة وحاول إقناع الأهالي بأن عرابي مازال يقاوم على الرغم من معرفته بهزيمة التل الكبير^(٢١)، واستمر على موقفه حتى ٢١ سبتمبر يؤكد ذلك البرقيات والرسائل المتبادلة بينه وبين قادة المواقع المجاورة والأعيان المحليين^(٢٢).

٢ - أن هناك وحدات من الجيش المصري كانت تواجه الثورة المهدية التي بدأت في السودان ، وكان من الممكن سحبها أو توحيد جبهة المقاومة مع الثورة في السودان ضد الغزو البريطاني في حالة الانسحاب للصعيد ثم إلى السودان، ويبدو أن أفكارا من هذا القبيل قد راودت بعض القادة ومن ثم طرحت فكرة الانسحاب إلى الصعيد ثم إلى السودان^(٢٣) .

٣ - التأييد الشعبي الهائل الذي كانت تتمتع به قيادة الثورة والجهد الكبير الذي بذلته الجماهير في المدن والقرى لدعم صمود الجيش واستمراره في المعركة، وأولها التبرعات العينية والنقدية التي أفاضت المصادر في الحديث عنها والتي ضمننت استمرار الإنفاق على الحرب على الرغم من أن سلطات الثورة تسلمت خزانة البلاد خاوية، وقد تعددت مظاهر هذا الدعم فهناك التطوع للاشتراك بشكل مباشر في القتال، حيث تذكر المصادر أن الحرب قد بدأت ولم يكن هناك أكثر من عشرة آلاف جندي، وأن هذا العدد قد ارتفع في الفترة التالية إلى مائة ألف^(٢٤). ثم هناك الجهد المساعد للعمليات الذي اضطلعت به جماهير الفلاحين كحفر الخنادق وإقامة الاستحكامات وهي جهود تتصل

بالحرب مباشرة، ويذكر عرابي أن خط استحکامات المسخوطة قد أقيم بواسطة المتطوعين من الأهالي الذين بلغ عددهم ستة آلاف^(٢٥). كما ذكر أيضا أن خطوط الدفاع في الجبهة الغربية قد تمت بمساعدة خمسة آلاف رجل من أهالي مديريات البحيرة والغربية، وفوق هذا فإن الأهالي أثناء ضرب الإسكندرية كانوا تحت وابل القنابل ينقلون الذخيرة ويحملون الجرحى وأن بعضهم كان يشارك في تعمیر المدافع وإطلاقها على سفن الأسطول^(٢٦).

وأخيرا هناك تلك التجربة المثيرة التي جرت لتسليح الفلاحين وتنظيمهم في «دركات» في المناطق الشمالية المعرضة للعدوان، وهو موضوع لم تتعرض له المصادر كثيرا رغم أن وثائق الثورة العرابية تشير بوضوح إلى أن تجربة من هذا النوع قد تمت بالفعل لتسليح القرى المجاورة لبحيرة المنزلة، وأن مسئولية الدفاع عن شواطئ هذه البحيرة قد أوكلت إلى عمد ومشايخ القرى وفلاحيتها بعد أن تم توزيع ألفى بندقية عليهم^(٢٧)، وهي تجربة كانت ستعطى المعركة بعدا شعبيا لو طال أمد الاشتباك مع قوات الغزو، وهذه الاحتمالات تؤيدها رواية كل من برودلى (محامي أحمد عرابي) ومحمد عبده، فبرودلى يقول: «كان من المتوقع بكل تأكيد أن تكون هناك محاولة أخيرة للمقاومة أمام القاهرة، وأنه حتى لو كان كل شئ قد فقد في التل الكبير فلربما كان من السهل على عرابي تدمير الاتصالات التلغرافية وإطالة عملياته بالحرب في أعالي الصعيد»^(٢٨). أما محمد عبده فيقرر أن خطة عرابي كانت تقوم على إطالة أمد الحرب على أمل أن تتدخل الدول في المسألة^(٢٩).

لكن ما حدث هو أن انهياراً كاملاً وسريعاً قد تم في الموقف عندما توقفت كل القوى السياسية والعسكرية عن المقاومة عقب وصول أحمد عرابي إلى القاهرة عصر يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر لطرح الموقف الناجم عن هزيمة التل الكبير على المجلس العرفي واستشارته في الخطوات التي يمكن اتخاذها لمواجهة زحف الإنجليز المحتمل على القاهرة، وكان على الروبي قد اقترح وهم بعد في أنشاص بضرورة التشاور مع أهل البلاد قبل المضي قدماً في تنفيذ

الخطط والأفكار السابق الإشارة إليها^(٣٠).

القاهرة يوم التل الكبير

وصل عرابى إلى القاهرة عصر يوم ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ والناس فى شغل شاغل بما هم عليه من الطواف فى الشوارع والحارات فقد كانت جماهير العامة وأرباب الطرق والأشايير وصبيان المكاتب يطوفون زمرا فى ذلك اليوم ويصيحون: يا لطيف يا جبار أهلك عسكر الكفار، وكان المؤذنون وأئمة المساجد يبتهلون إلى الله على المنابر بعبارات الدعاء والاستغاثة وطلب النصر على العدو، فلما دخل عرابى القاهرة طاف صاحب الشرطة بملازمة السكون على غير عادته، فلم تلتفت العامة إلى قوله واستمروا على التطواف والضجيج حتى شاع الخبر بوصول عرابى ومعه رأس سيمور، أمير البحر الإنجليزى، وكثيرين من كبار الإنجليز - حسب رواية شاروبيم - فهرع العامة من كل صوب وتبعتهم النساء بالزغاريد واشتدت جلبتهم وتزاحمت الضوضاء فى الشوارع والطرق وكثر صياحهم واشتدت الحركة فخاف أصحاب الحوانيت وأغلقوا حوانيتهم وزاد خوف أصحاب البيوت وتطيروا من شر ذلك اليوم^(٣١).

وكان أعضاء المجلس العرفى مجتمعين منذ ساعات طويلة فى قصر النيل انتظارا لأنباء المعركة ؛ وبوصول عرابى تم عقد اجتماع موسع حضره بعض الأمراء والأعيان وشرح فيه عرابى أسباب الهزيمة ، ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله. ويفهم من كلام شاروبيم أن المجلس كان يعانى انقساما واضحا فى تلك اللحظات الحرجة ، حيث قاطع أحد كبار العسكريين أحمد عرابى قائلاً: «أما كفاك يا هذا أن دمرت الإسكندرية بسوء تدبيرك وجهلك بالعواقب حتى تريد أن تدمر القاهرة أيضا بسوء فعالك ، فإن لم يكن لك فيها شيئا فإن لنا فيها أطفالا وأملاكا لا نسلم بضياعها»^(٣٢).

وهى رواية تختلف عما ذكره سليم خليل نقاش حول ما دار فى المجلس العرفى حيث يقرر أن عرابى عقب وصوله إلى قصر النيل انعقد مجلس من

أمراء العسكرية والملكية وأعيان المحروسة وأخبرهم بالهزيمة وما آلت إليه حالة الجيش ، ثم استشارهم فيما يجب أن يفعل وهل يستمر مدافعا أو يسلم الأمر لأحكام القضاء والقدر ، فأجاب كل منهم بما وصل إليه رأيه ، ثم علت الضوضاء وكثر اللغط بين سالب من القوم وموجب إلى أن أسكتهم البرنس إبراهيم باشا (ابن عم الخديوى) ، بأن قام فى المجلس خطيبا وبرهن على وجوب الدفاع عن الوطن ، وقال إن مصر غاصة بالجند ومخازن الجهادية مملأة بالمؤمن والذخائر والأسلحة ومعدات الدفاع متوفرة ، فأجابه الجميع بالاستحسان فى الظاهر أما فى الباطن فكانت آراؤهم مختلفة وأغراضهم متباينة ، ثم استقر رأى على إقامة خط دفاعى فى ضواحي المحروسة^(٢٣) . وبناء على ذلك توجه عرابى إلى العباسية مستصحبا قوما من المهندسين والضباط لاختيار الموقع المناسب ، وفيما كان يتكلم مع المهندسين فى هذا الشأن خاطبه أحد الضباط بكلام قال له فيه «إنك بجهلك وسوء تدبيرك قد أحرقت الإسكندرية وتريد الآن أن تحرق مصر ، فإذا لم يكن لك فيها ما يهتمك ، فأعلم بأن لنا فيها نساء وأطفالا وأملاكا لا نسلم بضياعها إرضاء لك وتنفيذا لأغراضك ، ألا تدري أنك تعرض مصر للخطر بإنشاء الاستحكامات بالعباسية وتجعل منازلها هدفاً لكرات المدافع فنحن لا نوافقك على ذلك ، وإنى أقول لك ذلك بالأصالة عن نفسى وبالنسبة عن جميع الضباط الحاضرين»^(٢٤) . فلما سمع عرابى هذا الكلام حاق به الإنذهال وارتبك فى أمره لاسيما أنه رأى علامات الاستحسان بقول الضابط بادية على الوجوه فعلم أن أنصاره قد خذلوه . كان ذلك هو الجو الذى صدر فيه القرار الذى أشرنا إليه بإعلان الولاء للخديوى والدفاع عن القاهرة فى نفس الوقت .

وعندما وصل جيش الاحتلال إلى القاهرة فى ١٤ سبتمبر كان عرابى وصحبه فى دار على فهمى ، الذى كان لا يزال جريحا فى بيته بعد معركة القصاصين (٢٨ أغسطس) ، فتلقى عرابى برقية من قائد قوة العباسية يخبره فيها أن القائد الإنجليزى يطلب منه تجريد جنوده من أسلحتهم فأمره عرابى

بالتسليم (فى البرقية الأخيرة التى أشرنا إليها) ، ولما انفض الاجتماع خرج عرابى بصحبة طلبة عصمت ومحمود سامى البارودى متجهين إلى ثكنات الجيش بالعباسية بناء على نصيحة الفرنسى جون نينه الذى كان معهم عند زيارتهم لزميلهم الجريح ، إلا أنه لم يتوجه إلى الثكنات سوى عرابى وطلبة عصمت حيث قابلا القائد لإنجليزى وسلما سيفيهما. وهى رواية تتفق مع ما أورده بلنت حول اللحظات الأخيرة من تحركات عرابى قبل تسليم نفسه^(٣٥). وكانت طلائع جيش الاحتلال قد وصلت إلى العباسية مساء الخميس ١٤ سبتمبر وعسكرت فى سفح الجبل ، فخرج إليها بعض الرعاع من أهالى باب الشعرية والحسينية بالعصى والهروات بهدف الاشتباك مع القوات البريطانية ، لكن إبراهيم فوزى مأمور ضبطية العاصمة وقتها تصدى لهم وأخذ يراقبهم ويرصد حركاتهم منعا لوقوع الخلل حسب رواية نقاش ، وكان ذلك تمهيدا لاحتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

عوامل الانهيار فى الموقف :

لفهم عوامل الانهيار فى الموقف السياسى والعسكرى الذى قد يبدو مفاجئا عقب معركة التل الكبير ، لابد من مناقشة قضية التركيب الاجتماعى للسلطة فى الثورة العرابية .

فقد بدأ الانقسام فى جبهة الثورة التى بدأت فى شكل جبهة وطنية عريضة ضمت كل القوى الوطنية الراغبة فى وقف التدخل الأجنبى والحد من سلطة الخديوى، وقد بدأ الانقسام فى جبهة الثورة فى الاجتماع الذى عقد بمنزل سلطان باشا يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ عقب قبول الخديوى توفيق للمذكرة المشتركة الثانية، والتى كانت تطالب بنفى أحمد عرابى خارج مصر وإبعاد رفيقيه محمود فهمى وعبد العال حلمى إلى الأرياف والتى استقالت على أثرها وزارة البارودى، وفى ذلك الاجتماع هدد العسكرون بمحاصرة سراى الإسماعيلية حيث يقيم الخديوى، كما طالبوا بخلعه وقيام جمهورية. وقد أدى

طرح قضية عزل الخديوى والأسلوب العنيف الذى عالج به العسكريون الموقف إلى تراجع بعض القوى السياسية من المدنيين عن جبهة الثورة من كبار الأعيان بطبيعة تكوينهم كصفوة زراعية محافظة ، وعلى رأس هذه المجموعة سلطان باشا وبعض أعضاء مجلس النواب^(٣٦). وأخذت هذه المجموعة تعمل فى الفترة التالية على طعن الثورة من الخلف وتخريب الجبهة الداخلية عن طريق استمالة العناصر المترددة إلى صف الخديوى والإنجليز. وقد بلغ التصدع فى جبهة الثورة قمته بالمنشور الذى أصدره السلطان العثمانى بعصيان عرابى وخروجه على الدولة العثمانية ، ومن ثم نشطت العناصر المعادية للثورة فى المدن والقرى لاستمالة العمد والأعيان إلى جانب الخديوى والإنجليز. وكان أخطر ما فى هذه المرحلة تسرب اليأس إلى نفوس بعض كبار الضباط عندما صورت الأمور لهم على أنهم يحاربون ضد إرادة السلطان العثمانى «ولى الأمر وصاحب الحق الشرعى». ويقول عرابى تعليقا على هذه المرحلة: «ولما نشر منشور السلطان بعصياننا ومن معنا بجرنال الجوائب إرضاء للإنجليز ... ووزعت منه نسخ كثيرة على ضباط الجيش المصرى بواسطة أبو سلطان باشا ومن معه من المخدوعين .. تدمر بعض أمراء العسكرية وقالوا إننا إذا عصاة على السلطان مخالفون لكتاب الله وسنة رسوله .. ومن مات منا مات عاصيا لا أجر له»^(٣٧).

وبذلك دب اليأس إلى النفوس بل إن عرابى يذكر أن محمود باشا فهمى فضل أن يقع فى الأسر عندما هاجم الإنجليز المسخوطة فى ٢٥ أغسطس ١٨٨٢^(٣٨)، وبذلك أصبح الانهيار ملموسا فى جبهة الثورة قبيل معركة التل الكبير. فالثورة التى بدأت بجبهة وطنية عريضة بدت فى المرحلة الحاسمة من الصراع ضد الإنجليز أقرب إلى تمرد عسكرى يقوده مجموعة من الضباط ، وفى نفس الوقت فإن التركيب الاجتماعى للسلطة التى قادت المعركة ضد قوات الغزو الإنجليزى ابتداء من ١١ يوليو كان بدوره يحمل تناقضا كبيرا ، فالسلطة التى قادت الثورة كانت تتكون من مجموعة عسكريين وعلى رأسهم أحمد عرابى الذين قادوا الثورة من البداية وأصبح عليهم أن يقودوا العمليات العسكرية

واتخاذ الخطوات الكفيلة بمواجهة الغزو الإنجليزي ، إلا أن مسئولياتها كانت سياسية أيضا باعتبار أن أحمد عرابي أصبح هو الحاكم الفعلى للبلاد بعد انحياز الخديوى للإنجليز^(٣٩).

والى جانب هذه المجموعة كان هناك المجلس العرفى الذى أدار البلاد خلال هذه الفترة ، وكان يتكون من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط والموظفين ، وكلا المجموعتين استمدت شرعيتها من قرارات الجمعية العمومية التى انعقدت فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ وتكونت من حوالى ٥٠٠ عضوا يمثلون القطاعات ذات الثقل فى المجتمع المصرى بعد أن أصبح انحياز الخديوى ومعظم وزرائه للإنجليز حقيقة واقعة^(٤٠). كما استمدت قيادة الثورة شرعيتها من تأييد جماهير الشعب المصرى لها خلال تلك الفترة .

وفيما يتعلق بمجموعة العسكريين الذين قادوا البلاد خلال فترة الحرب فإن معظمهم ينحدرون من أبناء صغار الأعيان الذين التحقوا بالجيش كجنود عاديين فى عهد سعيد باشا عندما تقرر تجنيد أبناء العمدة ومشايخ القرى، ثم ترقى هذه المجموعة من تحت السلاح^(٤١). وقد ظلت هذه المجموعة أكثر أجنحة السلطة ثورية نظرا لأصولها الاجتماعية وانتمائها بالولاء للفلاحين، وإن كان البعض يرى أن هذه المجموعة أصبحت تنتمى إلى الطبقة الوسطى على أساس مواقعها الطبقيّة التى وصلت إليها، وهذا يجعلها مسئولة بنفس القدر مع المجلس العرفى على اعتبار أن الجميع ينتمون إلى الطبقة الوسطى ويحملون نفس طموحاتها وأخطائها فمثلا يؤخذ على هذه المجموعة ، وخاصة أحمد عرابي أنه لم يقيم بحركة تطهير شاملة فى صفوف الجيش بعد أن أصبحت خيانة بعض الضباط واضحة واتصالاتهم بالإنجليز لا تقبل الشك ، مما جعل خطط الجيش ونقط ضعفه تتقل للإنجليز أولا بأول قبل معركة التل الكبير^(٤٢).

أما الجمعية العمومية التى انعقدت فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ فإنها كانت تمثل

القواعد العريضة للطبقة الوسطى. فالاجتماع الذى عقدته فى ٢٢ يوليو ضم ثلاثة من الأمراء وشيخ الأزهر وقاضى قضاة مصر ونقيب الأشراف وبطريك الأقباط الأرثوذكس وحاخام اليهود والنواب والقضاة ومديرو المديريات وكبار التجار والأعيان وكثير من عمد ومشايخ البلاد، ومعنى ذلك أن هذه الجمعية كانت تمثل القاعدة العريضة للطبقة الوسطى فى الريف والمدينة وأقرب إلى تمثيل الشعب المصرى ، كما أنها كانت تحقق نوعا من الوحدة الوطنية لأنها كانت تضم ممثلين عن الأديان الثلاثة^(٤٣). وفى الدراسة التى أجراها صلاح عيسى على التركيب الاجتماعى للجمعية العمومية التى يشبهها بمجلس طبقات الأمة فى الثورة الفرنسية ، لاحظ صلاح عيسى أن الجمعية فى اجتماعها الثانى (٢٣ يوليو ١٨٨٢)، والذى ضم ٢٦٠ عضوا كان أغلبهم من القوى صاحبة المصلحة فى نجاح الثورة ، خاصة المثقفين والتجار ، فقد ارتفعت نسبة عدد التجار إلى ٢٠.٧ ٪ من مجموع الأعضاء ، بينما كانت نسبتهم فى مجلس النواب ٨ ٪ من مجموع ٨٢ عضوا ، أما المثقفون الذين لم يحتلوا أى مقعد فى المجالس النيابية فقد أصبح ثقلهم واضحا فى هذه الجمعية وبلغت نسبتهم ٤٥.٢ ٪، أما العمدة فقد بلغت نسبتهم ٢٠ ٪، وعموما فقد بلغ عدد الأعضاء العاملين فى الجهاز الإدارى ٥٦ ، إلى جانب ٣٠ من رجال الدين و ١٨ من العسكريين و ٥٢ من العمدة و ٥٤ من كبار تجار القاهرة والإسكندرية والأقاليم^(٤٤).

كما لاحظ صلاح عيسى أيضا أن مجلس النواب فى مجمله كان يتكون من الأعيان وهم طبقة محافظة بطبيعتها ، فالذين حكم عليهم بالإدانة نتيجة مشاركتهم فى الثورة لم يتعد أحد عشر عضوا ، وأن مجموع من شملتهم الجمعية من أعضاء مجلس شورى النواب لم يزد عن ستة أعضاء ، ويرى صلاح عيسى أنه كان من المفروض أن يكون مجلس شورى النواب هو ركن الجمعية الأساسى^(٤٥).

وعلى الرغم من أن الجمعية العمومية لم تعقد سوى اجتماعيين فقط أولهما

يوم ١٧ يوليو والآخر يوم ٢٢ يوليو إلا أنها اتخذت أكثر القرارات ثورية خلال تلك الفترة وهى:

١ - استمرار الاستعداد للحرب طالما أن الأسطول البريطانى لا يزال فى مياه الإسكندرية وقواته تحتل المدينة (قرار ١٧ يوليو).

٢ - تثبيت عرابى فى منصبه ووقف أوامر الخديوى (قرار ٢٢ يوليو).

٣ - تكليف المجلس العرفى بإدارة شئون البلاد (قرار ٢٢ يوليو)^(٤٦).

وأخيرا يأتى المجلس العرفى الذى أدار البلاد خلال فترة الحرب ، فإنه يمثل الشريحة العليا من الطبقات الوسطى من أصحاب المناصب الإدارية العليا وبعض كبار الضباط ، ولا يوجد عنصر واحد من بين أعضائه من التجار أو أعيان الريف ، وهو بذلك يمثل الشريحة العليا ذات الصفة الإدارية من الطبقة الوسطى أكثر مما يمثل قواعد هذه الطبقة أو الشعب المصرى ، وعلى ذلك فقد اتسمت مواقفه بالخوف والتردد وعدم الحسم خاصة فى القضايا المصيرية ، بل إنه كان يخشى من حركة الجماهير ومن ثم كان أعجز من أن يقوم بعملية تعبئة شاملة ودفع الجماهير الشعبية فى معركة طويلة ضد قوات الغزو ، وقد ظهر هذا الخوف والتردد والعجز فى عدد من المواقف :

حدث ذلك عندما رفض المجلس العرفى تسليح جماهير المدينة فى شكل حرس أهلى عندما طالب أحمد عرابى فى خطاب له فى نهاية شعبان ١٢٩٩ هـ (١٦ يوليو ١٨٨٢) من المجلس العرفى تشكيل حرس أهلى من أهالى المدن القادرين على حمل السلاح بعد تدريبهم لحفظ الأمن فى المدن فى حالة استدعاء رجال الأمن للمشاركة فى القتال الدائر ضد الإنجليز ، وعلى أن يعين لهذا الحرس قيادات من الضباط المتقاعدين. وقد رفض المجلس العرفى فكرة تشكيل مثل هذا الحرس وترك العاصمة تحت رحمته ، وجاء فى القرار الذى اتخذه المجلس فى هذا الشأن «أنه لا يؤتمن للحرس الأهلى على حراسة العاصمة، وأن عسكر حرس المحروسة لا يصير تحركهم فى أى وقت من

الأوقات مع الجيش المحارب بل يصير إبقاؤهم بالعاصمة ، وأن الذى يجرى تعليمهم من المتطوعين من الأهالى الذين لهم قدرة على حمل السلاح .. يسافروا مع الجيش عند الاقتضاء»^(٤٧). وهكذا خشى هذا المجلس الممثل للبرجوازية المصرية أن تترك هذه الطبقة وجها لوجه - دون حماية - أمام الجماهير المسلحة .

ثم هناك التردد الذى صاحب فكرة سد قناة السويس كجزء من الخطة التى وضعها محمود فهمى رئيس أركان حرب الجيش للدفاع عن البلاد فى الجبهة الشرقية ، وكان ذلك أمراً حيوياً سوف يرغم الإنجليز على القتال فى ظروف أكثر صعوبة ، ولأهمية هذه الخطة يجب الإشارة إلى أن الخطة البريطانية لغزو مصر كانت تقوم على أن أضعف نقطة فى الدفاع عن البلاد هى جبهة قناة السويس لقصر المسافة بين منطقة القناة والقاهرة ولتقادى اختراق الدلتا فى موسم الفيضان حيث توجد شبكة كبيرة من الترع والجسور والتى يمكن عن طريقها إغراق الجيش الغازى ، ولتقادى الاصطدام بالكثافة السكانية المعادية واحتمالات المقاومة الشعبية ، وكلها دروس مستفادة من الحملة الفرنسية وحملة فريزر، فضلا عن أن قناة السويس سوف تحقق حرية الحركة للقوة البريطانية البحرية سواء القادمة من الهند أو المرابطة عند الشواطئ الشمالية، وعلى ذلك فإن احتلال الإسكندرية كانت محاولة لتشتيت جهد الجيش المصرى فى أكثر من جبهة وشد انتباهه عن جبهة الغزو الرئيسية^(٤٨).

وفى مواجهة هذه الخطة وضعت القيادة المصرية خطتها فى الدفاع عن البلاد على أساس الاستفادة من الطبيعة والأرض بأقصى قدر ممكن ، وحددت خمسة خطوط رئيسية للدفاع عن الدلتا: أولها فى كفر الدوار وقاعدته مدينة دمنهور ، والثانى فى رشيد ويشمل ساحل رشيد وإدكو وقاعدة إمداده وتموينه فى مدينة دسوق ، والثالث بين رشيد وبحيرة البرلس ويستفيد من القلاع الموجودة هناك ، والرابع فى دمياط ومركز إمداده وتموينه فى كفر البطيخ ، أما الموقع الخامس فهو الجبهة الشرقية ، وتعترف الخطة المصرية بأنها أضعف

نقاط الموقف العسكري نظرا لاتساعها ، ومن ثم اعتمدت على سد قناة السويس وإقامة خط دفاعي فيها بين الصالحية والتل الكبير للدفاع عن هذه الجبهة^(٤٩).

وعلى ذلك فإن سد قناة السويس كان أمرا حيويا بالنسبة للدفاع عن الجبهة الشرقية. ويفهم من المراسلات التي دارت بين عرابي وبين القادة العسكريين والمجلس العرفي أن عرابي كان إلى جانب سد القناة ، إلا أنه تخاذل أمام موقف المجلس العرفي الذي كان مترددا في عملية سد القناة حتى لا تتألب الدول على مصر^(٥٠)، مما سهل على الإنجليز غزو مصر من الشرق .

وأخيراً كان الانهيار والتخاذل عندما طرح عرابي الموقف على المجلس عقب معركة التل الكبير والنظر في قضية استمرار المقاومة. ويذكر الرافعي أن عرابي عندما طرح قضية استمرار المقاومة اختلفت الآراء في المجلس وكثر اللغط وتشعبت أفكار القوم ، وكان إبراهيم باشا أحمد - عم الخديوى - هو الذى حث المجلس على استمرار المقاومة قائلاً إن القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحربية ملأى بالسلاح والذخيرة ووسائل الدفاع متوفرة والواجب هو الدفاع مادامت هناك بقية ، وأن الحاضرين استحسنوا قوله ظاهراً لكن نفوسهم كانت قد دب إليها اليأس وجنحت إلى التسليم^(٥١) . ومعنى ذلك أن انهياراً سياسياً قد حدث في المجلس وأن هذا الانهيار قد عكس نفسه على أحمد عرابي عندما قرر الاستسلام، على الرغم من أنه يذكر أن القوة التي وجدها في مركز الطوبجية بقيادة الأميرالاي أحمد بك نير - رغم قلة عددها - قد أبدت استعدادها للوقوف ضد الإنجليز وقتالهم حتى الموت^(٥٢).

وعلى ذلك ففكرة الاستسلام للإنجليز لم تظهر إلا بعد أن التقى عرابي بالمجلس العرفي ، وهذا يفسر أن جميع البرقيات والاتصالات التي أشرنا إليها تمت بعيداً عن المجلس العرفي الذي كان يعاني انهياراً واضحاً في جلسة يوم ١٣ بمن انضم إليه من أعيان وذوات القاهرة ، وهي حقيقة يؤكد لها عبد الله النديم

فى مذكراته^(٥٣). بل إن يعقوب سامى كان هو الذى قام بإقناع أفراد حامية كفر الدوار بالاستسلام^(٥٤). وعلى ذلك لم يبق فى معسكر الثورة سوى رعاع الشوارع الذين كان لديهم الاستعداد لمقاومة الإنجليز عند دخول القاهرة كما يقرر بلنت^(٥٥). وعندما حاولت جماهير باب الشعرية والحسينية التصدى للإنجليز عند دخولهم القاهرة ، تصدى لهم أحد أعضاء المجلس العرفى ، وهو إبراهيم فوزى بك محافظ القاهرة الذى رأى فى ذلك عملا لا يجدى ولا يؤدى إلا إلى سفك الدماء فردهم ، وأخذ يراقب تحركاتهم منعا لوقوع الخلل ، على حد قول سليم نقاش^(٥٦).

وعلى هذا فإن الانهيار السريع الذى حدث فى الموقف جاء نتيجة التناقض الاجتماعى الذى كان قائما فى تركيبة السلطة فى الثورة العرابية ، والضعف التنظيمى فى بناء الجيش ، الذى لم تبد وحداته أى نوع من المقاومة بعد معركة التل الكبير باستثناء حامية دمياط .

الهوامش

- (١) برودلى . أ.م، كيف دافعنا عن عرابى وصحبه ، ترجمة عبد الحميد سليم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٣٤ - ٣٥ .
- (٢) دار الوثائق ، أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٥ تلغرافات ملف ٦٧/٥ فى سبتمبر ١٨٨٢ - تلغراف من ناظر الجهادية وعلى باشا الروبى بأنشاص إلى سعادة وكيل الجهادية والتوقيت المستخدم هنا هو التوقيت العربى ويعادل فجر يوم ١٣ سبتمبر .
- (٣) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ قضايا متهمين أ ٨ / ٥٣ د ٣ أحمد عرابى : تلغراف رقم ٨٥ فى ١٣ سبتمبر (١٨٨٢) من ناظر الجهادية وعلى باشا الروبى بأنشاص إلى سعادة عبد العال باشا .
- (٤) محفظة رقم ٨ قضايا متهمين أ ٨ / ٥٣ عن «صورة التلغرافات الشفهية» فى ١٣ سبتمبر - أيضا محفظة رقم ١٦ قضايا متهمين ١٦ / ٢١٨ أ محمود سامى البارودى .
- (٥) محفظة رقم ٨ قضايا متهمين أ ٨ / ٥٣ ٣ عن صورة «التلغرافات الشفاهية» فى ١٣ سبتمبر - أيضا محفظة رقم ١٦ قضايا المتهمين ١٦ / ٢٨١ أ محمود سامى البارودى .
- (٦) محفظة رقم ٨ قضايا متهمين أ ٨ / ٥٣ د ٣ .
- (٧) نفس المصدر ، تلغراف بتاريخ ١٤ سبتمبر من ناظر جهادية وبحرية بمصر إلى مأمور مركز منيا القمح - وتفيد الوثائق أن ناظر المحطة تأخر فى توصيل هذه البرقية للمأمور حتى وصلت طلائع القوات البريطانية .
- (٨) نفس المصدر ، تلغراف من ناظر جهادية وبحرية بقصر النيل إلى مأمور إدارة السكة فى ١٤ سبتمبر ساعة ١٢٤ صباحا إفرنكى .
- (٩) نفس المصدر ، صورة تلغراف من ناظر جهادية وبحرية إلى إدارة السكة فى ١٤ سبتمبر ١٥٣ صباحا إفرنكى - أيضا محفظة رقم ١٣ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٣٩ ب ١٣ / قضية على حسن مهندس بالسكة الحديد .
- (١٠) نفس المصدر ، صورة تلغراف من الإدارة بعلامة محمد أفندى رمضان فى ١٤ سبتمبر نمرة ٥٣٩ ساعة ٢٣٠ إفرنكى صباحا إلى محطة منيا القمح - أيضا محفظة رقم ٨ قضايا متهمين أ ٨ / ٥٣ د ٣ .
- (١١) نفس المصدر ، صورة تلغراف من الإدارة بعلامة محمد أفندى رمضان فى ١٤ سبتمبر نمرة ٥٤٢ ساعة ٢٤٠ صباحا إفرنكى إلى سعادة ناظر الجهادية والبحرية .
- (١٢) نفس المصدر ، تلغراف رقم ٨٤ بتاريخ ١٤ سبتمبر من ملاحظ هندسة السكة بمصر إلى سعادة ناظر الجهادية .
- (١٣) محفظة رقم ١٦ قضايا متهمين م ٦ / ٢٨١ محمود سامى البارودى .
- (١٤) محفظة رقم ١٦ قضايا متهمين / ٨ / ٥٣ د ٣ خطاب من ناظر الجهادية والحربية إلى لواء قائد آليات السوارى ويحمل ختم أحمد عرابى .

- (١٥) بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر ، ترجمة عبد القادر حمزة ، مطبعة البلاغ، القاهرة ١٩٢٨، ص ٣٤ .
- (١٦) محمد أحمد خلف الله ، عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ٧٩ .
- (١٧) مذكرات الزعيم أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار ، كتاب الهلال مايو سنة ١٩٨٩ ، ص ٢٣٧ - أيضا عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، ص ٧٩ .
- (١٨) مذكرات عرابى ، ص ٢٣٧ .
- (١٩) تطرح هذه النقطة قضية بالغة الأهمية حول أهمية المذكرات السياسية فى كتابة التاريخ فإلى جانب أن المذكرات السياسية دائما تحمل دفاع كاتبها عن أنفسهم فإنها تتضمن رؤية للأحداث وقت كتابة المذكرات أكثر منها تسجيلا لما حدث، مذكرات أحمد عرابى ص ٢٣٧ .
- (٢٠) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ .
- (٢١) محفظة رقم ٥ تفرافات م ٥ / ٦٩ تفرافات ١٧ سبتمبر - أيضا محفظة رقم ١٢ قضايا متهمين ع ١٢ / ٢٠٢ ب، مذكرات عرابى ، ص ٢٣٨ .
- (٢٢) تشير وثائق محاكمة محمود سامى البارودى أن العسكريين كانت لديهم النية على الاستمرار فى سلسلة المقاومة حتى لو سقطت القاهرة وذلك بالانسحاب إلى الصعيد ، والانسحاب إلى السودان والانضمام إلى الثورة المهدية لو سقط الصعيد فى أيدي قوات الغزو، مذكرات أحمد عرابى ، ص ٢٣٧ وأيضا ملف محمود سامى البارودى السابق الإشارة إليه .
- (٢٣) صلاح عيسى ، الثورة العرابية ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٤٦١ ، ٤٦٢ .
- (٢٤) مذكرات عرابى ، ص ٢٢٠ .
- (٢٥) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ .
- (٢٦) توجد ضمن أوراق الثورة العرابية خطة متكاملة للدفاع عن بحيرة المنزلة وتوزيع المسئوليات بين عمد ومشايخ القرى فى هذه المنطقة. محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ملف رقم ٣٩٥/٧ .
- (٢٧) برودى ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .
- (٢٨) محمد رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الأمام ، ص ٢٦ .
- (٢٩) عبد الله نديم ومذكراته السياسية ، ص ٧٩ .
- (٣٠) ميخائيل شاروبيم ، الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٩٠٠ ، ص ٣٢٢ .
- (٣١) نفس المصدر .
- (٣٢) سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، ج ٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٢٥١ .

- (٣٣) ظهرت فكرة أصحاب المصالح الحقيقية في الاجتماع الذي عقد بمنزل محمد سلطان باشا في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ عقب قبول الخديوى توفيق للمذكرة المشتركة الثانية ، والتي استقالت على أثرها وزارة البارودى وطرحت فكرة عزل الخديوى من قبل بعض الضباط عند ذلك قال سلطان باشا إنكم بذلك تعطون مصر بأيديكم للإنجليز فأجابه أحد الضباط لا ناقة لنا فيها ولا جمل ، وعند ذلك أجاب أحمد عبد الغفار أحد نواب مجلس شورى النواب عن مركز تلاء «إذا أتركوا مصر لأصحاب النوق والجمال» ، أحمد لطفى السيد، مبادئ في السياسة والأدب والاجتماع، كتاب الهلال، عدد أغسطس ١٩٦٣، ص ٢٩ .
- (٣٤) برودلى ، المرجع السابق ، ص ٣٤ ، وأيضا بلنت ، المرجع السابق ، ص ٤٦٧ .
- (٣٥) نقاش، المرجع السابق، ج ٥، ص ٢٥٢ .
- (٣٦) محمد أنيس ، السيد رجب حراز ، التطور السياسى للمجتمع المصرى ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .
- (٣٧) مذكرات عرابى ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، وحول دور أعوان الخديوى خلال تلك الفترة وتأثيرهم على الجبهة الداخلية وكبار الضباط انظر، عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، ص ٧٨ .
- (٣٨) مذكرات عرابى ، ص ٢٢٠ .
- (٣٩) محمد أنيس والسيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ .
- (٤٠) حول نص قرار الجمعية العمومية الصادر فى هذا الموضوع انظر: عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق ، ص ٤٤٠ .
- (٤١) حول الأصول الاجتماعية لهذه المجموعة انظر ترجمة لحياتهم ، المرجع السابق ، ص ٥٥٦ - ٥٨٩ .
- (٤٢) محمد أنيس ، السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .
- (٤٣) حول التركيب الاجتماعى للسلطة ، راجع عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٤٢ - ٤٤٥ .
- (٤٤) صلاح عيسى ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢ .
- (٤٥) نفس المرجع ، ص ٣٤٣ .
- (٤٦) حول قرارات الجمعية العمومية ، انظر نفس المرجع ، ص ٤٣٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ .
- (٤٧) محفظة رقم ٢١ قرارات الجمعية العمومية والمجلس العرفى ملف ٢١/٦ قرارات .
- (٤٨) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٥١ ، ٤٥٢ .
- (٤٩) نص هذه الخطة موجود ضمن أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ ملف ٥٣/٨ د ٣ .
- (٥٠) صلاح عيسى ، المرجع السابق ، ص ٤٥٥ .
- (٥١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٩٧ - ٤٩٨ .
- (٥٢) مذكرات عرابى ، ج ٢ ، ص ٢٨ .
- (٥٣) عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، ص ٧٩ .
- (٥٤) برودولى ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ .
- (٥٥) بلنت ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .
- (٥٦) سليم خليل نقاش ، ج ٥ ، مطبعة جريدة المحروسة بالإسكندرية ١٨٨٤ ، ص ٣٥٣ .

**موقف الإدارة الأمريكية من الحماية البريطانية
على مصر وثورة ١٩١٩
(١٩١٤ - ١٩١٩)**

د. عماد أحمد هلال

كلية التربية بالسويس

جامعة قناة السويس

موقف الإدارة الأمريكية من الحماية البريطانية على مصر وثورة ١٩١٩ (١٩١٤ - ١٩١٩)

مدخل:

تتناول هذه الدراسة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩١٤ حتى قيام الثورة المصرية في عام ١٩١٩ . وقد حظيت هذه الثورة وزعمائها بعدد وافر من الدراسات والأبحاث التاريخية، بحيث غطت كل جوانبها تقريباً، وترجمت لمعظم زعمائها من الصف الأول، وكثير من زعماء الصف الثاني . ومع ما تميزت به تلك الدراسات بتنوع مصادرها من الوثائق المصرية والبريطانية، والدوريات العربية والأجنبية، بالإضافة إلى اعتمادها على مذكرات وأوراق ومراسلات زعماء الثورة ومعاصريها، إلا أنها قد أغفلت جانباً قد يبدو للبعض قليل الأهمية، ولكنه في الحقيقة كان عاملاً مؤثراً في قيام الثورة وأحداثها ونتائجها، ألا وهو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية المصرية^(١).

وكما أغفلت تلك الدراسات ذلك الجانب، فإنها أغفلت أيضاً الوثائق الأمريكية^(٢)، والتي قد تبدو أيضاً قليلة الأهمية، إذا أخذنا في حسابنا بُعد المسافة بين مصر وأمريكا، وضآلة المصالح الأمريكية في مصر إبان الثورة. ولكن الحقيقة أن الوثائق الأمريكية في غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ مصر الحديث بشكل عام، ولثورة ١٩١٩ بشكل خاص، حيث يضم الأرشيف الأمريكي عشرات الآلاف من التقارير والرسائل والبرقيات المرسلة من القناصل والسفراء الأمريكيين في مصر على مدى قرن كامل^(٣)، بما يُعد زاوية رؤية مختلفة للأحداث في مصر، ومصدراً مهماً للمعلومات، دَوَّنَتْها عينٌ فاحصة وخبيرة، كانت ترصد كل كبيرة وصغيرة وترسل بها إلى وزارة الخارجية الأمريكية . وتعد التقارير والرسائل الخاصة بالفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٢٢ في غاية الأهمية لعدة أسباب:

السبب الأول: إن الذين كتبوا عن ثورة ١٩١٩ من مصادرها التقليدية يُصابون بالدهشة- مثلهم في ذلك مثل سائر المصريين المعاصرين للثورة- من موقف الرئيس الأمريكى وودرو توماس ولسون Woodrow Thomas Wilson، باعترافه بالحماية البريطانية على مصر، وتراجعه عن مبادئه التى سبق أن أعلنها بخصوص حق الشعوب فى تقرير مصيرها، ولو أنهم راجعوا الوثائق الأمريكية منذ ١٩١٤ لما أصابتهم الدهشة أو أخذتهم الحيرة من هذا الموقف.

السبب الثانى: إن التقارير السنوية التى كان يكتبها المندوب السامى البريطانى قد توقفت منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكانت تلك التقارير مصدراً مهماً للمعلومات، ولاستطلاع رأى الحكومة البريطانية ودار المندوب السامى فى الأحداث، كما إن المتوفر من الوثائق البريطانية لا يقدم إلا وجهة النظر البريطانية عن الثورة.

السبب الثالث: إن الصحف المصرية - التى هى المصدر الأول لأخبار الثورة - كانت تتعرض لرقابة شديدة، حيث خضعت مصر خلال تلك الفترة لقانون الأحكام العرفية، وكان من المألوف أن تصدر الصحف وبها بعض المساحات البيضاء التى حذفها الرقيب، لدرجة أن الصحف لم تنشر أخبار مقابلة الوفد مع المندوب السامى البريطانى سير ريجنالد ونجت Sir Reginald Wingate، ولا أخبار تشكيل الوفد، ولا جمع التوكيلات، بل إنها لم تستطع أن تنشر أسباب استقالة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء، عندما منع من السفر إلى لندن للتفاوض حول استقلال مصر^(٤).

وإزاء هذا الغموض فى موقف الصحف المصرية، وانحياز بعضها إلى جانب الاحتلال، وإزاء عدم كفاية الوثائق البريطانية، باعتبارها تمثل وجهة نظر المحتل؛ تظهر أهمية الوثائق الأمريكية التى تمثل وجهة نظر محايدة أحياناً، ومشاركة فى صنع الأحداث أحياناً أخرى، ووجهة نظر مختلفة فى كل الأحيان.

وحتى لا نصاب بالدهشة أو الحيرة كسائر الذين كتبوا عن موقف ولسون من

القضية المصرية؛ فإننا سوف نتبع المسألة من بدايتها - أى منذ لحظة إعلان الحماية على مصر سنة ١٩١٤ - من خلال الوثائق الأمريكية؛ لنتعرف على موضع مصر فى الأجندة السياسية الأمريكية وقتها، والعوامل التى أدت إلى اعتراف ولسون بالحماية البريطانية على مصر، وما إذا كان قراره ذاك وليد لحظته، أم مبنى على سياسة ثابتة واضحة المعالم تجاه المسألة المصرية .

أولاً - موقف الولايات المتحدة من مسائل الحماية والامتيازات أثناء الحرب:

يُمثل عام ١٨٦٥ - الذى شهد نهاية الحرب الأهلية الأمريكية - نقطة تحول فى تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ويعتبره الباحث الأمريكى لينوار تشامبرز رايت Lenoir Chambers Wright بداية مرحلة طويلة من التطور التدريجى فى العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين . وفى المجال السياسى، يظهر ذلك من وجود قنصلية أمريكية فى مصر بشكل دائم، ثم رفع درجة القنصل الأمريكى فى مصر إلى قنصل عام، كما يظهر من تمتع الولايات المتحدة بكافة الامتيازات التى تمتعت بها الدول الأوروبية الكبرى فى مصر، ووجود عدد من القضاة الأمريكيين يعملون فى المحاكم المختلطة . أما المجال الاقتصادى فيظهر بوضوح من الأرقام التى تبين حجم التجارة المصرية الأمريكية المتزايد باستمرار ولكن ببطء . وأما المجال الثقافى فهو أهم تلك المجالات، ويظهر بوضوح من النشاط التبشيرى الأمريكى وما صاحبه من زيادة عدد المدارس والمستشفيات الأمريكية، ويظهر كذلك من الاهتمام الأمريكى المتزايد بالمصريين، وظهور أجيال متصلة من علماء المصريين الأمريكيين الذين كان لهم دورٌ أساسى فى تطور علم المصريين، كما تمثل فى قيام الجامعات والمتاحف الأمريكية بإرسال العديد من البعثات الكشفية التى حققت كشوفاً غاية فى الأهمية^(٥).

وباستثناء السنوات الأولى من الاحتلال البريطانى، فإن تقارير القناصل الأمريكيين كانت تتميز بالود والمجاملة للاحتلال البريطانى، وقد أثرت

تقاريرهم على موقف الحكومة الأمريكية والرئيس الأمريكى نفسه، فقد كان القنصل الأمريكى أيدنز D. M. Iddings مؤيداً لمشروع مد امتياز قناة السويس، ويرى أن رئيس الوزراء بطرس باشا غالى كان يسير فى الطريق الصحيح بموالاته للإنجليز وبتبنيه مشروع مد امتياز القناة الذى سيوفر لمصر أربعة ملايين جنيه نقداً هى فى أشد الحاجة إليها . ولكنه يلعب على وتر الدين ويحاول إيجاد مجال عمل أوسع للإرسالية الأمريكية عن طريق تصوير معارضة الخديو والشعب المصرى لذلك المشروع على اعتبار أن رئيس الوزراء رجلٌ قبطيٌّ، فيقول قبل عشرين يوماً من اغتيال بطرس غالى: «إن الخديو يكره رئيس الوزراء لكونه مسيحياً، بينما الأقباط يشكون من أنه يُفرَّق فى المعاملة بينهم وبين المسلمين . وهذه ليست نقطة ثانوية كما يعتقد كثيرٌ من الذين لهم صلة بالشرق؛ ففى مصر لا يوجد شيء اسمه حُب الوطن، أو الوطنية، أو الاعتراف بالفضل، لا يوجد إحساس بالعدل أو المساواة، لا يوجد شيء البتة إلا الديانة الإسلامية»^(٦) Mohammedan Religion، وتتضح الصورة أكثر عند مطالعنا للبرقية التى أرسلها القنصل الأمريكى إلى حكومته عن حادثة اغتيال رئيس الوزراء بطرس باشا غالى فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠، حيث يُصور الأمر فى برقية عاجلة فى نفس يوم الحادثة على أن رجلاً مسلماً Mohammedan قد قتل الوزير القبطي^(٧).

وكان من الطبيعى أن يتأثر الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت Theodore Roosevelt بتلك التقارير، ويتكون لديه انطباع سيء عن المصريين، وقد ظهر ذلك بوضوح عند زيارته لمصر فى الشهر التالى، فيقف يوم ٢٨ مارس ١٩١٠ فى الجامعة الأهلية بالقاهرة ليُدين بصراحة وقسوة الحركة الوطنية المصرية، باعتبارها قد بلغت ذروة تطرف المتعصبين المسلمين باغتيال بطرس باشا غالى القبطي^(٨)، كما ذهب إلى أبعد من ذلك باستكباره مطالبة المصريين بالدستور فقال: «إنه لا يمكن إعداد شعب للحكم الذاتى بإعطائه دستوراً على ورق، لأن تربية الأمة لتصير أهلاً لحكم نفسها ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنة،

بل هي مسألة أجيال متتابعة»^(٩).

وهكذا كانت وجهات النظر الأمريكية والبريطانية متقاربة فيما يختص بالمسألة المصرية، لا يَشُوبها إلا نقطة إصرار الحكومة الأمريكية على حقها في تعيين القضاة الأمريكيين في المحاكم المختلطة، وإصرار الحكومتين المصرية والبريطانية على حق الحكومة المصرية في اختيار القاضى المُرشح، وتصديق الرئيس الأمريكى عليه، وهى مسألة ظلت مُعلقة حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤^(١٠).

وعندما قامت الحرب، وأعلنت تركيا فى ٢٩ أكتوبر ١٩١٤ تحالفها مع دولتي الوسط (ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر)، وأعلنت الحرب على دول الوفاق أو الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا)^(١١)؛ وَجَدَتْهَا بريطانيا فرصة لإنهاء حالة الازدواجية فى وضع مصر السياسى، حيث كانت من الناحية الرسمية ولاية عثمانية، ومن الناحية الفعلية مستعمرة بريطانية، ولذلك سرعان ما أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤، وقامت بعزل الخديو عباس حلمى الثانى، وعينت عمه حسين كامل سلطاناً^(١٢). وقد اتخذت بريطانيا هذه الخطوة بدون أن تتشاور مع حلفائها، أو صديقتها الولايات المتحدة، مُعتبرة أن ظروف الحرب هى التى أدت إلى ذلك، وقد ظهر ذلك واضحاً من نص إعلان الحماية: «يُعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى، أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا؛ قد وُضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته... وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها»^(١٣).

وقد قامت الحكومة البريطانية بإرسال نسخة من هذا الإعلان إلى سفراء الدول صاحبة الامتيازات فى مصر، ومن بينهم السفير الأمريكى فى لندن . وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تعترف بالحماية بشكلٍ رسمى؛ إلا أن الرد الأمريكى قد تمثل فى بعض التساؤلات حول تأثير إعلان الحماية على المصالح

الأمريكية والامتيازات التي تمتع بها الأمريكيون في مصر، وقد اعتبرت الحكومة البريطانية الردَّ الأمريكى بمثابة اعتراف بالحماية، مع إمكانية بحث مسائل الامتيازات وغيرها بعد الحرب^(١٤).

وبعد إعلان الحماية بأشهر قليلةٍ أعدَّ رُشدى باشا رئيس الوزراء مشروعاً قدمه للسلطات البريطانية في فبراير ١٩١٥، حول استقلال مصر الذاتى تحت الحماية البريطانية، وتعديل القانون النظامى الصادر فى يوليو ١٩١٣، وتوسيع اختصاصات الجمعية التشريعية، وقد تَضَمَّن ذلك المشروع وَضْعَ نظامٍ سياسىٍّ لمصر يُوفِّق بين مصالح إنجلترا وآمال المصريين، ويُعلن أن مصرَ دولةً مَلَكِيَّةً دستوريةً مستقلةً، على أن يُقَيَّد ذلك الاستقلالُ بقيودٍ أهمها أن يكون لإنجلترا حق حماية قناة السويس، والدفاع عن مصر، ومراقبة ماليتها، وحق الموافقة على القوانين المُتعلقة بالأجانب. وقد طالت المباحثات بين رشدى والسلطات البريطانية فى هذا المشروع؛ لعدم تساهل الجانب البريطانى فى توسيع سلطات الجمعية التشريعية وعدة نقاطٍ أخرى، وبالرغم من أن رشدى استجاب للمطالب البريطانية وقدم كثيراً من التنازلات فى ذلك المشروع المتواضع أساساً^(١٥)؛ إلا أن المباحثات استغرقت عامى ١٩١٥ - ١٩١٦، ويبدو أن من عوامل إعاقة إنهاء ذلك المشروع أن الوجود البريطانى فى مصر كان مُعرضاً لكثيرٍ من العواصف خلال تلك الفترة التى كانت التهديدات التركية لمصر فيها قائمةً، بينما كانت حملة الدردنيل قد وضعت أوزارها بالفشل البريطانى الذريع.

وعلى هذا فإنه مع بداية عام ١٩١٧، ومع فشل الحملة التركية على قناة السويس، وإعلان الشريف حسين الثورة العربية، وتحوُّل الموقف العسكرى البريطانى على الجبهة المصرية من الدفاع إلى الهجوم، ثم ما تلا ذلك من دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها فى أبريل ١٩١٧؛ بدأت بريطانيا تنظر فى تحديد طبيعة علاقتها بمصر، وانقسمت الإدارة البريطانية بين رأيين أحدهما يُطالب بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية، وكان المندوب السامى ونجت من أنصاره، والآخر يطالب باستمرار نظام الحماية، وهو

الرأى الذى انتصر فى النهاية^(١٦)، وكان لانتصاره نتائج إيجابية على مشروع رشدى باشا، الذى اتفق مع السلطات البريطانية على تشكيل لجنة لبحثه وتقديم مقترحاتها. وعلى ذلك أصدر رشدى باشا قراراً بتشكيل تلك اللجنة فى ٢٤ مارس ١٩١٧، وضمت أعضاء مصريين وبريطانيين، وكان مقررها والمُسيطر عليها هو السير وليم برونيت Sir William Brunyate، الذى كان فى ذلك الوقت نائب مستشار وزارة المالية المصرية، غير أنه كان قبل ذلك يعمل مستشاراً للداخلية، كما كان إلى جانب هذا، المستشار الأول فى دار الحماية. وكانت مهمة هذه اللجنة اقتراح التعديلات الواجب إدخالها على القوانين والنظم الإدارية والقضائية المصرية التى تتسجم مع النظام الجديد، وعُرفت هذه اللجنة باسم "لجنة الامتيازات"، وهو اسم لا يحمل إلا جزءاً يسيراً من مهمتها الواسعة، حيث كان مشروع رشدى يشمل فكرة إلغاء الامتيازات وتوحيد القوانين والمحاكم^(١٧).

وبينما كانت اللجنة تواصل عملها خلال عامى ١٩١٧ - ١٩١٨، دخلت السلطات البريطانية فى مصر فى سلسلة من المفاوضات مع الدول صاحبة الامتيازات، بهدف إقناعها بإلغاء تلك الامتيازات، وبالطبع كانت الولايات المتحدة واحدة من تلك الدول. وتبين التقارير التى أرسلها القنصل الأمريكى فى مصر تفاصيل تلك المفاوضات، وأهمها ذلك التقرير الشامل الذى كتبه القائم بأعمال القنصل العام فى القاهرة بول ناينشو Paul Knabenshue فى ٨ ديسمبر ١٩١٧ بعنوان «تأثير الحماية البريطانية وإلغاء الامتيازات على المصالح الأمريكية فى مصر»^(١٨).

وفى مقدمة التقرير أوضح ناينشو أن الحكومة البريطانية عند إعلانها الحماية على مصر، قد أشارت إلى نهاية الحرب على أنها ستكون الفرصة المناسبة لاختفاء الامتيازات؛ وبناءً على ذلك فقد عَنَّ له منذ خريف سنة ١٩١٦ أن يقوم بإمداد الحكومة الأمريكية بالمعلومات اللازمة حول حجم المصالح الأمريكية فى مصر، ومدى تأثيرها بتلك المسألة. وفى سبيل ذلك أرسل عدة

رسائل وتقارير طوال عام ١٩١٧، ثم ختمها بذلك التقرير الشامل الذي ضم ١١٠ صفحات، وقد حدد ذلك التقرير المصالح الأمريكية من حيث الأهمية كالتالي: النشاط التبشيري الأمريكي، وبعض الشركات الأمريكية التي لها استثمارات في مصر، بالإضافة إلى البعثات التي ترسلها الجامعات والمتاحف الأمريكية للتقريب عن الآثار في مصر، إلى جانب مسألة التواجد الأمريكي في المحاكم المختلطة المصرية من خلال بعض القضاة الأمريكيين، وأخيراً الأعداد الكبيرة من السيّاح الأمريكيين في مصر، والتي من المنتظر أن تتزايد بعد انتهاء الحرب، ثم أتبع ذلك بتحليل مفصل لتأثير إلغاء الامتيازات على تلك المصالح، وبناتج اتصالاته مع المسؤولين البريطانيين في مصر.

وقد أشار نابينشو في تقريره إلى أن المندوب السامي البريطاني ونجت قد أرسل إليه المستر جريج Mr. Greg مدير وزارة الشؤون الخارجية Director of the Ministry of Foreign Affairs - وكانت أعمال وزارة الخارجية المصرية قد انتقلت إلى المندوب السامي البريطاني منذ إعلان الحماية - لبحث مسألة اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، وقد تمت المقابلة فعلاً في ١٨ أكتوبر ١٩١٧، وحضر جريج اللقاء حاملاً الملف الخاص باعتراف الحلفاء بالحماية البريطانية على مصر، وفي البداية قرأ لنابينشو نص البلاغ الذي بمقتضاه تم إعلان الحماية، ثم أوضح له أن جميع الدول الحليفة لبريطانيا، وكذلك الدول المحايدة قد أرسلت ردّها على ذلك المنشور، فيما عدا إيطاليا التي تجاهلت الرد. وهنا يجب أن نُشير إلى أن إيطاليا كانت تُفضل عدم الرد في ذلك الوقت، وترك الأمور مُعلقة لحين انتهاء الحرب، يظهر هذا واضحاً من برقية عاجلة كان السفير الأمريكي في روما قد أرسلها إلى حكومته في ٢٣ ديسمبر ١٩١٤، يُعلمها بأن وزير الخارجية الإيطالي قد سألته شفهاً عن موقف الولايات المتحدة من مسألة الاعتراف بالحماية، ويشير إلى أن الوزير يُفضل ترك الأمور مُعلقة إلى نهاية الحرب^(١٩).

ثم أكد جريج على أن الرد الروسي احتوى اعترافاً كاملاً بالحماية، أما بقية

الدول فكان ردها يحتوى على بعض الملاحظات، ومعظمها يُشير إلى أنه قد تم إبلاغ قناصلهم في مصر بأن المندوب السامى البريطانى أصبح هو القائم بأعمال وزير الخارجية المصرى وبالتالي يجب عليهم التعامل معه على هذا الأساس. وقد أوضح جريج أن هذه الردود قد اعتبرت الحكومة البريطانية اعترافاً من تلك الحكومات بالحماية. غير أنه استدرك ذلك بتوضيح موقف وزير خارجية السويد الذى توقع مثل ذلك التفسير فقطع الطريق على الحكومة البريطانية بأن سارع بالرد فى اليوم التالى مباشرة، موضحاً أن الملاحظات التى أرسلها بالأمس لا تعنى الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر^(٢٠).

وعندما انتقل ناينشو إلى مسألة إلغاء الامتيازات وتأثير ذلك على المصالح الأمريكية، فإن جريج رأى أن المختص بذلك الموضوع هو السير وليم برونييت مقرر «لجنة الامتيازات». وبالفعل قام ناينشو بزيارة برونييت فى منزله فى ٢٠ أكتوبر ١٩١٧، حيث تربطه به علاقة صداقة امتدت ست سنوات، وتحدث معه لمدة ساعتين فى تلك المسألة. وفى بداية الحديث أكد برونييت على أن إيطاليا وإن كانت قد رفضت الرد أو الاعتراف بالحماية فى سنة ١٩١٤، إلا أنها قد وافقت بعد ذلك على إلغاء الامتيازات، والمحاكم المختلطة، ووضع نظام قضائى جديد، ووقعت معاهدة مع بريطانيا بذلك فى سنة ١٩١٦، وهى تحوى اعترافاً ضمنى من إيطاليا بالحماية. وفى حديثه مع برونييت أكد ناينشو على أن المبشرين الأمريكين ينظرون باستحسان إلى الحماية البريطانية، ولكن الخوف من سياسة موالاة المسلمين Pro-Moslem Policy المعروفة جيداً عن بريطانيا العظمى ربما نتج عنها تقييد للنشاطات التبشيرية المسيحية، ونتيجة لذلك فإنهم يطلبون ضمانات بالحريات الدينية، وأن حرية العمل التبشيرى المسيحى التى كان مسموحاً بها فى الماضى سوف تستمر على نطاق أوسع تحت الحماية البريطانية، وقد أكد له برونييت أن النشاط التبشيرى الأمريكى سوف يستمر إلى أبعد مدى يسمح به الأمن العام فى مصر، ولكنه بأى حال لن يكون بأقل مما كان عليه سابقاً^(٢١).

ولم يحظ الجانب الاقتصادي بقدر كافٍ من المناقشات، ولعل ذلك راجع إلى تضائل حجم النشاط الاقتصادي الأمريكي في مصر، كما إن نابينشو قد وجد أن الشركات الأمريكية لن تتأثر كثيراً بمسائل فرض الضرائب عليها أو توحيد القوانين. أما بخصوص الجانب الثقافي، فقد تساءل نابينشو عن مدى الضمان الذي ستقدمه إنجلترا لحصول كل الأجانب على قدر متساوٍ من المعاملة فيما يتصل بالبعثات الأثرية والنشاطات الكشفية، وقد أكد السير وليم برونييت على ذلك، ولكنه استثنى البعثات الكشفية الألمانية والنمساوية المجرية، وذلك بالطبع راجع إلى أن بريطانيا كانت في ذلك الوقت في حالة حرب مع هاتين الدولتين. وعندما تساءل نابينشو عن سيطرة الفرنسيين على «لجنة الآثار» و«مصلحة الأنثيكلخانة»، وادعاءاتهم بأحقيتهم في منصب مدير مصلحة الأنثيكلخانة، فقد أكد برونييت على صحة ذلك الادعاء، وبرّره بأنه يتم طبقاً لمعاهدة رسمية وقعت مع فرنسا سنة ١٩٠٤ (يقصد الوفاق الودي) وعندما أدرك نابينشو صعوبة الحصول على وعدٍ بحلول أمريكا محل فرنسا، فإنه تساءل عن إمكانية وضع تلك الإدارات تحت سيطرة بريطانيا، وردّ عليه برونييت بأنه يتمنى ذلك^(٢٢).

أما مسألة القضاة الأمريكيين، فقد أشار برونييت إلى أنه سيتم تغيير النظام القضائي بعد الحصول على موافقة الدول بإلغاء الامتيازات الأجنبية، وعلى ذلك سيتم إلغاء المحاكم المختلطة، وهنا تساءل نابينشو عن موقف القضاة العاملين في تلك المحاكم، فرد برونييت بأنه سيتم تخييرهم بين البقاء للعمل في النظام الجديد أو الرحيل، مع الوضع في الاعتبار بعض الشروط التي ستكون محل اعتبار مثل: السن والمعرفة باللغات العربية والفرنسية والإيطالية، وهي اللغات المستخدمة في المحاكم المختلطة، كما أوضح أنه لن يتم أخذ جنسية القضاة عند التعيين في النظام الجديد، فيما عدا القضاة البريطانيين والمصريين الذين يجب أن يكون لهم تواجد في كل المحاكم.

وعندما استعرض نابينشو موقف القضاة الأمريكيين العاملين وقتئذ في

المحاكم المختلطة، وجد أنهم ثلاثة: أولهم س. ب. توك S. P. Tuck القاضي في محكمة الاستئناف المختلطة، وهو مُعرض للرحيل لأن عمره تجاوز السبعين عاماً. وثانيهم فان هورن Van Horne القاضي في محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة، فبالرغم من أن عمره ٦٢ سنة؛ إلا إنه لن يبقى لأن حالته الصحية غير مستقرة. أما الثالث فهو كراييتس Crabites القاضي في محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة، وأوضح نابينشو أنه لا يوجد أدنى شك في أنه سوف يبقى، ولكن التساؤل هو ما إذا كان سيبقى في المحاكم الابتدائية، أم سيُرقى إلى المحاكم الأعلى درجة، وأشار إلى أنه قد وَجَّه ذلك السؤال إلى برونييت، الذي أكد استحالة ترقية كراييتس إلى محكمة النقض Supreme Court حيث توجد أسماء أخرى أكبر منه سناً وأكثر تميّزاً، كما شكك أيضاً في احتمال ترقّيته إلى محكمة الاستئناف^(٢٣).

ولما وجد نابينشو أن هذا يعنى أن الولايات المتحدة سوف لا تكون مُمثّلة بشكل جيد في النظام الجديد، فقد قرر بحث المسألة رسمياً مع المندوب السامي نفسه السير ريجنالد ونجت، وقابله بالفعل يوم ٣٠ أكتوبر ١٩١٧، وناقش معه المسألة، ولم يعطه ونجت رداً، ولكن طلب منه أن يرسل له وجهة نظره الشخصية في هذه المسألة كتابةً، حتى يتسنى له دراستها. وبالفعل أرسل نابينشو ملاحظاته في رسالة مؤرخة بالأول من نوفمبر ١٩١٧، ومن قراءة نص تلك الرسالة الموجود في ملحقات التقرير، نتبين أن نابينشو قد لعب على وتر صداقة الولايات المتحدة لبريطانيا، فطالب بضرورة أن يكون هناك ممثلٌ لأمريكا في محكمة النقض؛ «لأنه لا يُعقل أن تُستبعد الولايات المتحدة- التي تحولت بسرعة كبيرة إلى أهم حليف لبريطانيا- من هذا الموقع، بينما هناك قوى حليفة أقل شأنًا من الولايات المتحدة سوف يكون لها تمثيلٌ قويٌّ»، وهو يُشير هنا إلى فرنسا وإيطاليا^(٢٤).

وفي خاتمة تقريره، أوصى نابينشو حكومته بأن توافق الولايات المتحدة على إلغاء الامتيازات، وذكرَ الإدارة الأمريكية بأنها لما وافقت على توقيع معاهدة إلغاء

الامتيازات مع اليابان سنة ١٨٩٥، فإنها فعلت ذلك لإيمانها بأن مقدرة الشعب الياباني على إصلاح النظام القضائي قد تمتّ على أسس من الحضارة الأوربية والأمريكية. وفي مصر فإن موافقة أمريكا على إلغاء الامتيازات ستكون على أساس "إيمان الولايات المتحدة بالشعب البريطاني- الأمة الحامية- وبمقدرته على تحقيق الإصلاح المرغوب على أسس أوربية وأمريكية، لا على أساس إيمانها بالشعب المصري وبمقدرته على الإصلاح، فهو ليس أهلاً لتلك الثقة على الإطلاق!"، ولذلك فإن تلك الاتفاقية ستُوقع على شرط أن تقوم بريطانيا بوضع بريطانيين أو أوربيين في كل الجهات الحكومية المصرية: الإدارية والتنفيذية والقانونية والقضائية. ويؤكد نابينشو على أن ذلك الشرط لن يتحقق إلا في ظل الحماية البريطانية فقط^(٢٥).

وبالرغم من أن محاولة الأمريكيين الحصول على مقعد في محكمة النقض قد فشلت، حيث ظهر مشروع النظام الجديد إلى الوجود شاملاً مشروع لقانون العقوبات ومشروع لقانون تحقيق الجنايات، ومشروع لقانون المرافعات، وكذلك القانون المدني، وتضمن المشروع إدماج القضاء الأهلي والمختلط مع تغليب العناصر الإنجليزية وأن يكون النائب العام بريطانياً^(٢٦). وفي هذا المشروع تكونت محكمة النقض من ثمانية قضاة: ثلاثة مصريين، وثلاثة بريطانيين، وفرنسي وإيطالي^(٢٧)؛ وكان ذلك المشروع على وشك أن يوضع موضع التطبيق لولا قيام ثورة ١٩١٩ التي وأدته في مهده؛ نقول بالرغم من هذا الفشل إلا أن تقرير نابينشو هذا كان له صدى كبيراً في دوائر وزارة الخارجية الأمريكية، لدرجة أن الوزير أرسل له في ٢٠ فبراير ١٩١٨ قائلاً: «إن تقريركم الذي جاء في وقته المناسب تماماً قد قُرئ في وزارة الخارجية بمزيد من الاهتمام، وأن الوزارة تُعبّر لكم عن تقديرها للمجهود العظيم الذي بذل في إعداده»^(٢٨)، وهذا يعني أن توصيات نابينشو بموافقة الولايات المتحدة على إلغاء الامتيازات، واشترائه أن يتم ذلك في ظل الحماية البريطانية؛ لأن المصريين ليسوا موضع ثقة، وغير مؤهلين لحكم أنفسهم، كان لها دورٌ كبيرٌ في اعتراف الرئيس ولسون

بالحماية، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل ولكن بعد أن نرى أولاً كيف كانت مبادئ ولسون من أهم عوامل قيام الثورة.

ثانياً - مبادئ ولسون وأثرها على تشكيل الوفد المصري:

فى الوقت الذى كانت تقارير القنصل الأمريكى فى مصر تُمهد لاعتراف الولايات المتحدة بالحماية، وموافقتها على إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة؛ كانت الأمور على الجبهة الأوربية تسير فى طريق مختلف، ففى أكتوبر ١٩١٧ قامت الثورة البلشفية فى روسيا، وخرجت روسيا من الحرب، وقد أدى ذلك لانتشار الأفكار الشيوعية فى أوروبا والشرق الأوسط، وهو ما عجل بالتدخل الفعلى للولايات المتحدة التى كانت أعلنت دخولها الحرب منذ أبريل ١٩١٧، وكان من المتوقع أن تنتهى من تدريب قواتها خلال عامين، فسارعت بإلقاء ثقلها فى المعركة مع مطلع عام ١٩١٨، لتُرجح بذلك كفة إنجلترا وفرنسا فى المراحل الأخيرة من الحرب، وفى ٨ يناير ١٩١٨، أعلن الرئيس الأمريكى ولسون مبادئه الأربعة عشر كأساس للهدنة، وميثاق للحرية والاستقلال لكافة الشعوب. وقد تضمنت تلك المبادئ بالإضافة إلى الخطب العديدة لولسون مبدأ حق تقرير المصير Self-Determination لكل شعب، لا فرق بين شعب ضعيف وآخر قوي، واحترام الأمنى القومية، وعدم جواز حكم الشعوب إلا بمحض إرادتها ورغبتها، وإنشاء جمعية أمم تضع الضمانات للاستقلال السياسى، وسلامة أملاك البلاد الكبيرة والصغيرة على حد سواء. وعدم جواز انتقال الشعوب من سيادة إلى أخرى^(٢٩).

ويرصد القنصل الأمريكى هامبسون جيرى Hampson Gary^(٣٠) من خلال تقاريره ربع السنوية أحداث الحرب، وآثار تصريحات ولسون على المصريين، ففى تقريره للربع الثالث من عام ١٩١٨ المنتهى فى ٣٠ سبتمبر، وبعد أن يزف إلى الحكومة الأمريكية أخبار انتصارات الجنرال ألنبي Allenby فى فلسطين وسوريا، يُصوّر تحولاً كبيراً فى موقف المصريين الذين كانوا يميلون إلى ألمانيا

وتركيا المسلمة، ولكنهم الآن غيروا مواقفهم ليس بسبب انتصارات النبي، ولكن بسبب دخول الولايات المتحدة الحرب، فهي معروفة عند المصريين بأنها بلد الحرية والديمقراطية، وبذلك جعلتهم ينظرون إلى ألمانيا وتركيا على إنها بلاد الظلم والقهر والمكر والخداع . ثم يرصد آثار تصريحات الرئيس ولسون على المصريين فيقول: «إن خطب الرئيس ولسون تُشعر في أوراق بلغات عديدة هنا في مصر، حيث تقرأ وتناقش بحماس شديد، فكل جنسيات العالم مُمثّلة هنا في مصر، وكلهم هنا يقرءون ما يقوله رئيسنا، وما يقوله يجعلهم يفكرون»^(٣١) .

وما يرصده القنصل الأمريكي في ذلك الوقت المُبكر سرعان ما تؤكدُه الأحداث، فقد بدأت الصحافة المصرية بعد استسلام تركيا، تتحدث عن مبادئ ولسون، وضرورة تطبيقها لمصلحة كافة الدول ومن بينها مصر بالتأكيد^(٣٢) . كما بدأ الزعماء المصريون يتحركون على أرضية تلك المبادئ^(٣٣) . ولم يكن في مقدور دول الحلفاء ومن بينها إنجلترا وفرنسا أن تتكرر لتلك المبادئ، فأعلنت موافقتها عليها، ثم لا تلبث إنجلترا وفرنسا أن تقطع شوطاً في سبيل تطبيق تلك المبادئ بإعلانهما في ٧ نوفمبر ١٩١٨ تصريحاً للشعوب العربية تؤكدان فيه أنهما تتويان تحرير الشعوب التي أنقذت من الحكم العثماني تحريراً نهائياً، وتأسيس حكومات وطنية تختارها الشعوب اختياراً حراً . وبالرغم من أنهما كانتا تقصدان بالشعوب العربية التي تحررت من الحكم العثماني سوريا والعراق؛ إلا أن المصريين رأوا أنهم أوّلَى بالاستقلال من تلك الشعوب، لأن مصر كانت قد حصلت على درجة من الاستقلال منذ عهد محمد علي، كما أن مصر أسبق في منزلة الحضارة من شعوب الشام والحجاز، بالإضافة إلى أن وعود بريطانيا لمصر بالجلاء أسبق بست وثلاثين سنة من وعود الحلفاء للشعوب العربية^(٣٤) .

وفي ١١ نوفمبر ١٩١٨ يتم إعلان الهدنة العامة، ويتبادل وزراء مصر ورجال الحماية الزيارات للتهنئة، ويرسل جورج الخامس ملك بريطانيا برقية إلى السلطان فؤاد يهنئه فيها بانتهاء آخر أعداء بريطانيا، ويشكره على المساعدة التي قدمتها مصر لبريطانيا ويعد مصر وأهلها "بنيل نصيب كامل فيما سيكون

للإمبراطورية البريطانية من العظمة والرخاء في المستقبل"، ويرد السلطان في اليوم التالي ١٢ نوفمبر معرباً عن ارتياحه وشعبه لاعتراف بريطانيا بالخدمة التي أدتها مصر ووعوده الطيبة نحو مستقبلها، وتتشهر الصحف بنصوص تلك البرقيات^(٣٥).

كما قام الملك فؤاد بمحاولة للاستفادة من مبادئ ولسون، فبعث إليه ببرقية عقب إعلان الهدنة هناك فيها بالانتصار الذي أحرزه الحلفاء، وأشاد بالدور الفعال الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في كسب الحرب، ورجاه أن تكون المطالب المصرية موضوع عناية الرئيس الأمريكي وعطفه^(٣٦). وهكذا كانت مبادئ وخطب الرئيس الأمريكي ولسون عاملاً أساسياً في صياغة الموقف السياسي للمصريين شعباً وزعامة وحكومة وسلطاناً.

ثالثاً - موقف القنصل الأمريكي من تشكيل الوفد ومطالبه:

في ذلك الوقت كانت «لجنة الامتيازات» قد انتهت تقريباً من عملها، وقدمت مشروعات قوانين بديلة لكل من: قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات وقانون المرافعات والقانون المدني، مع إدماج القضاء الأهلي والمختلط، غير أن أخطرها كان ذلك المشروع الذي عرف فيما بعد باسم «مشروع برونييت»، وهو مشروع قانون نظامي- دستوري- ينزل بمصر إلى مرتبة أدنى المستعمرات^(٣٧)؛ وقد رفض رشدي باشا هذا المشروع رفضاً باتاً، فلم يكن يتوقع أن مشروعه الذي ألح مراراً على تنفيذه ينتهي به الحال إلى تلك الدرجة المزرية بمكانة مصر. واختمرت في رأسه فكرة السفر إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية في الحصول على ما هو أفضل من ذلك، وحصل على موافقة السلطان على السفر، وكانت حجته أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسمياً، وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف أو تحديد^(٣٨)، وقام رشدي بتشجيع سعد ورفاقه على تكوين وفد شعبي، وأوضح لهم أنه اعتزم تكوين وفد رسمي هو وعدلى يكن باشا وزير المعارف، للسفر إلى إنجلترا للمطالبة بحقوق البلاد.

وكان هدفه من ذلك أن يقوم الوفد الشعبى بشد أزر الوفد الرسمى لدى الشعب المصرى نفسه، ولدى رأى العام فى بريطانيا وغيرها من الدول^(٣٩)؛ وعلى ذلك اجتمع سعد مع رفاقه فى منزل محمد محمود باشا واتفقوا على مقابلة ونجت، وتمت المقابلة فى الساعة الحادية عشرة صباح يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، ويرفض ونجت مطالب الزعماء، ويتم تشكيل الوفد فعلاً فى اليوم نفسه برئاسة سعد زغلول، وعضوية: على شعراوى باشا، عبد العزيز فهمى بك، عبد اللطيف المكباتى، محمد على علوبة بك، وهؤلاء من أعضاء الجمعية التشريعية، بالإضافة إلى محمد محمود باشا، وأحمد لطفى السيد بك. وقاموا بصياغة التوكيل الذى سيعرض على أفراد الشعب لتوقيعه، ونشطوا فى جمع التوقيعات^(٤٠).

وقد ركزت الصحف المصرية على أنباء الهدنة والانتصارات، وتجاهلت أو أجبرت على تجاهل أنباء مقابلة الزعماء لونجت، وأنباء تشكيل الوفد المصرى، فى الوقت نفسه نجدها تنشر أخباراً عن مطالب الأرمن بالاستقلال، وقيام الأرمن فى مصر بإرسال مطالبهم إلى الرئيس ولسون وإلى الحلفاء مطالبين باستقلال كل أرمينيا، والاعتراف بحكومة أرمينية مؤقتة. وتكتب الصحف عن مؤتمر الصلح وتسهب فى ذكر الوفود التى ستحضر المؤتمر، ولكنها لا تستطيع أن تلمح إلى موقف مصر أو وفد مصر^(٤١).

وبعد رفض السلطات البريطانية السماح لرشدى وعدلى وللوفد الشعبى بالسفر إلى لندن، قدّم رشدى وعدلى استقالتهما ولكن السلطان رفضها، خاصة بعد أن وعد ونجت بمفاوضة حكومته ليقنعها بالسماح لهما بالسفر، أما الوفد فقرر فى اجتماع تاريخى فى ٥ ديسمبر تغيير استراتيجيته، والعدول عن فكرة السفر إلى لندن، والعمل على تدويل المسألة بالسفر إلى مؤتمر الصلح فى باريس، والاتصال بالرئيس ولسون، ومسيو كليمنصو رئيس مؤتمر الصلح بشتى الوسائل، مادام الوفد ممنوعاً من السفر إلى باريس، وعدم تنفيذ أى أمر يصدر إلى الوفد من السلطات البريطانية إذا كان فيه مساس بقضية البلاد، وهى إلغاء

الحماية وتحقيق الاستقلال . وتنفيذا لهذا القرار يرسل الوفد في ٦ ديسمبر نداءً إلى قناصل الدول بمصر^(٤٢)، ومن بينهم بالطبع القنصل الأمريكي . وقد عثرنا على نص ذلك النداء في الأرشيف الأمريكي، وهو عبارة عن أربع صفحات باللغة الفرنسية بعنوان: Appel Aux Représentants des Nations Accréditées en Egypte، ويتضمن إعلام تلك الدول بتأليف الوفد وخطواته الأولى وطلبه الاستقلال التام، وموقف السلطات البريطانية من ذلك، وموقعاً من: سعد زغلول، عبد العزيز فهمي، على شعراوي، أحمد لطفى السيد، محمد محمود، سينوت حنا، محمد على علوبة، الدكتور حافظ عفيفي، عبد اللطيف المكباتي، حمد الباسل، محمود أبو النصر، إسماعيل صدقي .

ويحكى القنصل الأمريكي هامبسون جيري أن سعد زغلول ومحمد محمود هما اللذان حضرا إلى القنصلية الأمريكية في ذلك اليوم، وقاما بتسليم ذلك النداء لسكرتير القنصلية، كما طلبا مقابلة القنصل، ولما لم يكن القنصل موجوداً وقتها؛ فقد حدد لهما السكرتير موعد المقابلة في ظهر اليوم التالي ٧ نوفمبر، وعندما عاد القنصل إلى السفارة بعد ظهر ذلك اليوم، وأخبره السكرتير بما حدث، وقرأ الورقة التي تركها سعد حول سبب المقابلة، سارع بالكتابة إليه يعتذر عن المقابلة بحجة أنه لا يستطيع التحدث في أي موضوع ذي صبغة سياسية؛ لأن ذلك ممنوع على كل القناصل أن يتحدثوا في أمور سياسية خاصة بالبلاد التي يعملون فيها^(٤٣).

جدير بالذكر أن هذه لم تكن هي المرة الأولى التي يرفض فيها هامبسون جيري تقديم المساعدة، فقد ذكر سعد زغلول في مذكراته أنه تقابل مع عدلى يكن باشا في ١٢ أكتوبر ١٩١٨ وتناقشا في مسألة استقلال مصر، واتفقا على توسيط قنصل أمريكا في الأمر، وقد أقنع عدلى رشدي باشا بذلك، فقام الأخير بمفاتحة القنصل، فلم يجد عنده استعداداً للمساعدة، بل كان جوابه أن قال: «ليس هناك إلا واحد من طريقين: إما أن تطلب الترك استقلال مصر، بأن تقول إنها تركت إليها حقوقها، وإما اللجوء إلى الحكومة الإنجليزية»^(٤٤). والحقيقة

أننا لم نعثر في مراسلات جيري مع حكومته على ما يؤكد أو ينفي هذا اللقاء، ولكن هذا لا ينفي وقوعه، فردّه يأتي متوافقاً مع الخط العام لسياسته المؤيدة لاستمرار الحماية. ولقد حاول جيري أن يبدو أمام المصريين في صورة المحايد، إلا أنه كان في الحقيقة يلعب دور المُحْبِط لهم، فهو من ناحية يرفض التوسط، ويرفض مقابلة سعد، ومن ناحية أخرى يُصور لهم أن الحل في يد الإنجليز.

ولم يكن المصريون على علم بمواقفه تلك، كما كانوا يأملون أن يَصِفَ بأمانة للحكومة الأمريكية رغبة الشعب المصري في الاستقلال، ولكنه كان يُرسل شكاواهم ونداءاتهم المتكررة إلى الحكومة الأمريكية وقد شفّعها بتوصية باستمرار الحماية البريطانية على مصر. ففي رسالته المؤرخة بالسادس عشر من ديسمبر ١٩١٨، يصف هامبسون سعداً بأنه قائد الحزب المتطرف The Leader of the Extremist Party، الذي يطالب بتطبيق مبدأ تقرير المصير على مصر، وهو- أي هامبسون- يرفض ذلك تماماً لأن هذا يعني أن المصالح الأمريكية سوف تتأثر بشكل خطير، ويعلن أن "النشاطات الأمريكية التبشيرية والأثرية والاقتصادية والسياحية سوف تكون عُرضة للقوانين المحلية"، وعلى ذلك يطالب هامبسون حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر فيقول: «من أجل تحقيق حكومة جيدة تعمل لمصلحة كل طبقات الشعب المصري، ومن أجل حماية مواطنينا الأمريكيين والمواطنين من كل الجنسيات القاطنين في هذا البلد، ومن أجل صيانة حق الحرية الأصل والعدالة؛ فإنني أوصي باعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، وبتشجيع إقامة إدارة بريطانية حازمة لهذا البلد، وفيما عدا ذلك، فإنني بضمير خالص لا أستطيع أن أفعل شيئاً»^(٤٥).

وبالرغم من أن القنصلية الأمريكية قد استقبلت العديد من الشكاوى من مختلف طبقات الشعب المصري خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر؛ إلا أن القنصل الأمريكي كان يُصر على تكرار تلك العبارة الأخيرة في رسائله المرفق

بها تلك الشكاوى، فعل ذلك مثلاً في رسالته المؤرخة بالثلاثين من ديسمبر ١٩١٨، والتي أرفق معها صوراً من بعض الشكاوى التي وردت إلى القنصلية باللغة الفرنسية، ومن بينها: شكوى من «الوفد الوطنى المصرى» La Mission Nationale Egyptienne وشكوى من المواطن ليون فرج الموظف بوزارة الزراعة، وبرقية باللغة العربية من بعض أهالى المنصورة^(٤٦).

وفى ذلك الوقت كانت الحكومة البريطانية قد قررت الموافقة على استقبال رشدى وعدلى ولكن ليس فى الوقت الراهن، بل فى مارس ١٩١٩، كما رفضت نهائياً مبدأ سفر الزعماء الوطنيين؛ واعتبر عدلى ذلك التأجيل رفضاً، وقدم هو ورشدى استقالتهما للمرة الثانية فى ٢٣ ديسمبر ١٩١٨، ورفض السلطان فؤاد قبول الاستقالة، وضغط الإنجليز على رشدى للتراجع ولكنه أصر عليها، وأرسل كتاباً ثانياً إلى السلطان يستعجل قبولها^(٤٧). فى ذلك الوقت أرسل هامبسون جبرى برقية إلى حكومته يوضح فيها خطأ الحكومة البريطانية فى عدم السماح لرشدى بالسفر، ويصفه بأنه زعيم الحزب المعتدل Moderate Party الذى يطالب بالحكم الذاتى تحت الحماية البريطانية، ويوضح بأن ذلك يرفع من أسهم الحزب المتطرف بزعامة سعد زغلول^(٤٨).

وفى تقريره للربع الأخير من عام ١٩١٨ يشير هامبسون إلى أن الوضع السياسى فى مصر غير مستقر، ولكنه يؤكد أنه يتحسن، حيث يقول: «وفى تقديرى الشخصى أن رشدى باشا رئيس الوزراء، وعدلى يكن باشا ناظر المعارف سوف يستردان مناصبهما ويستأنفان خدمة الحماية البريطانية بولاء وإخلاص، وأنه ليس ثمة شك فى أن الحماية سوف تكون متسامحة ومتحررة»^(٤٩).

ولا شك أن رسائل هامبسون جبرى وبرقياتهما قد لعبت دوراً مؤثراً فى صياغة موقف الرئيس الأمريكى، لدرجة أنه تجاهل الرد على أى من الرسائل والنداءات العديدة التى وجهها له الوفد (الحزب المتطرف حسب وصف جبرى) فى ١٤ و٢٦ ديسمبر ١٩١٨، و٣ يناير ١٩١٩، بالاحتجاج بشدة على كل اعتداء على حقوق

مصر واستقلالها، والمطالبة بتهيئة الفرصة للوفد لكي يُدلى بآمال مصر الشرعية وذلك بالمساعدة في سفر الوفد^(٥٠). ولمّا لم يُكلف الرئيس ولسون نفسه عناء الرد على رئيس الوفد المصري؛ أرسل سعد باشا برقيةً أخرى في ١٣ يناير ١٩١٩ إلى وزير خارجية الولايات المتحدة لانسينج Lansing مُوضحاً فيها «أن مصر هي أَوْلَى الأمم بالتمتع بنعم المبادئ الجديدة لسياسة العالم، وبين يديكم نضع آمالنا القومية، ولذمتكم نكل الدفاع عنها حتى لا تضيع حقوقنا بحجة أن خصومنا أقوياء، واثقين أن في الإنسانية لحسن الحظ قوة أخرى هي قوة المبادئ، لا تُستخدم لإذلال الأمم بل لتخليص الإنسانية من رجس البغي، وتحرير رقاب الشعوب، ونقول ذلك متمسكين بقول الدكتور ولسون: إن مصلحة أضعف الشعوب مقدسة كمصلحة أقواها»^(٥١).

ويعقد الوفد اجتماعاً يوم ١٣ يناير ١٩١٩ في بيت حمد الباسل ويخطب سعد في جموع الحاضرين ويشرح قضية الاستقلال ويتحدث عن مبادئ الرئيس ولسون ووجوب سيادتها على العالم ويتناول مسألة السودان والامتيازات الأجنبية، ويقترح إرسال تلغراف إلى الرئيس ولسون بالإعجاب بمبادئه، وعرض قضية مصر عليه، فيوافق المجتمعون هاتفين بحياة ولسون وأمريكا ومصر والاستقلال^(٥٢). وبالفعل يتقدم الوفد بمذكرة تفصيلية مؤرخة بالخامس والعشرين من يناير ١٩١٩ إلى القنصلية الأمريكية، وهي مُكوّنة من ٣٣ صفحة باللغة الفرنسية، وموقع عليها من رئيس الوفد وأعضائه، وتحتوي على مطالب مصر بالاستقلال التام، ذلك الاستقلال الذي حققه محمد علي فعلياً، وانتهى رسمياً بدخول تركيا الحرب، أما الحماية البريطانية فهي لم تكن بناءً على طلب من مصر، ولذلك فمصر ليست مُلزَمة بقبولها، كما أن مصر لها حق الحصول على حقها في تقرير مصيرها ومصير السودان الذي هو مرتبط بمصير مصر. ومرة أخرى يرسل هامبسون جيري المذكرة إلى حكومته دون تعليق، ولكنه ينوه فقط إلى رسائله السابقة التي توضح حقيقة الأمر^(٥٣).

ويدعو سعد إلى عقد اجتماع آخر في ٣١ يناير في خيام تنصب بجوار بيت

الأمة، ويوزع بطاقات الدعوة لستمائة شخص، غير أن السلطات البريطانية تمنع الاجتماع، ويحتج سعد على ذلك برقياً لدى رئيس الوزارة البريطانية، والرئيس ولسون، ويرق إلى رئيس مؤتمر الصلح يطالبه بضرورة عرض قضية مصر على المؤتمر^(٥٤).

ونظراً لتوالى البرقيات من سعد إلى ولسون في باريس؛ فقد شعر الأخير بأن معلوماته عن الأوضاع في مصر ليست كافية، فأرسل إلى وزارة الخارجية في واشنطن يطلب أن ترسل له المعلومات الكافية عن الوضع في مصر، ولم يجد ويليام فيليبس William Phillips القائم بأعمال وزير الخارجية في واشنطن- حيث كان وزير الخارجية الأمريكي عضواً في وفد بلاده في باريس- أمامه أنسب من الرسالة التي كان جيري قد أرسلها له في ١٦ ديسمبر ١٩١٨، فأرسلها إلى باريس في ١٢ فبراير ١٩١٩^(٥٥)، وفي نفس اليوم أرسل فيليبس إلى هامبسون جيري يخبره بأنه تم إرسال نسخة من تلك الرسالة إلى الوفد الأمريكي في باريس^(٥٦)، وبعد يومين أرسل فيليبس إلى الوفد الأمريكي الرسالة التي كان جيري قد أرسلها له في ٣٠ ديسمبر ١٩١٨^(٥٧). وحيث إن هامبسون جيري قد أعلن صراحةً في هاتين الرسالتين أن الأسلوب الذي يجب أن تتبعه الحكومة الأمريكية يتمثل في ضرورة استمرار الحماية البريطانية على مصر واعتراف الولايات المتحدة بها؛ فلا شك أن ذلك كان له تأثير كبير على قرار الرئيس ولسون بالاعتراف بالحماية.

بيد أنه يجب أن تُضاف إلى تينك الرسالتين رسالتان جديدتان شاملتان كتبهما هامبسون جيري في الأسبوع نفسه، لما أحس بأن الوفد الأمريكي في باريس في حاجة إلى مزيدٍ من المعلومات.

وقد أرسل جيري الرسالة الأولى في ١٥ فبراير ١٩١٩، وقد وضع لها عنوان «ملخص الوضع السياسي في مصر»، وفي تلك الرسالة يحل جيري العوامل التي أدت إلى قيام ثورة ١٩١٩ قبل قيامها بثلاثة أسابيع، ثم يقدم الحل الذي يراه

لمنع قيام تلك الثورة، فيشير إلى أن القضية الأساسية التي شغلت الساحة السياسية في مصر طوال فترة الحرب كانت مسألة إلغاء الامتيازات وإيجاد نظام قضائي جديد في ظل الحماية البريطانية. بيد أن الموقف قد تغير بسرعةٍ وراديكاليةٍ، وحدد جيري ثلاث علامات أساسية ساعدت على ذلك التحول حدثت في أيام ٨ و ١١ نوفمبر والأسبوع الأول من ديسمبر ١٩١٨ :

العلامة الأولى: كانت ذلك الإعلان المشترك لبريطانيا وفرنسا في ٧ نوفمبر ١٩١٨ والخاص بموقفهما من "الثورة العربية" ومستقبل الشام والعراق، وقد أكدت بريطانيا وفرنسا على أن هدفهما من شن الحرب في الشرق هو "تحقيق التحرير التام والنهائي لتلك الشعوب التي طال اضطهاد الترك لها، وإقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطتها من الاختيار الحر والإرادة المستقلة للأهالي الوطنيين"، ويؤكد جيري على أن ذلك الإعلان كان خاصاً بالشام والعراق، وهي البلاد التي تم تحريرها بالفعل من سيطرة الترك، وإقامة إدارات عربية فيها بالفعل- يقصد حكومة فيصل في دمشق- ولكن هذا الإعلان قد ولدَّ رغبة عارمة لدى المصريين للمعاملة بالمثل، وكانت هذه- في نظر جيري- هي لحظة الميلاد لحركة وطنية جديدة في مصر.

العلامة الثانية: هي نشر الصحف لنص برقية من ملك بريطانيا إلى سلطان مصر عقب إعلان الهدنة والتي جاء فيها: «إن مصر وشعبها يجب أن يكونوا على يقين من أنهم سوف يحصلون على نصيب كامل فيما سيكون للإمبراطورية البريطانية من العظمة والرخاء في المستقبل»، ويرى جيري أن المصريين قد فسرُوا تلك العبارة على أن بريطانيا تعتبر مصر جزءاً من الإمبراطورية البريطانية، فكان ذلك بمثابة «سكب الزيت على النار التي أوقدها التصريح الأنجلو- فرنسي» على حد قول القنصل الأمريكي. وعلى الفور كان ذلك دافعاً للحركة الوطنية الجديدة التي تبلورت تحت قيادة سعد زغلول للعمل، وسرعان ما قابلوا ونجت مطالبين بالسفر إلى لندن.

أما العلامة الثالثة: فكانت استقالة رشدي باشا، في الأسبوع الأول من ديسمبر، والتي سببها أن رشدي - بعد التصريح المشترك وبرقية الملك جورج وانتهاء الحرب - قد اعتقد أن الوقت قد حان لصياغة مطالبه «بشأن حصول مصر على درجة أكبر من الحكم الذاتي تحت الحماية البريطانية»، ولذلك فقد طلب من المندوب السامي السماح له بالسفر إلى لندن على رأس وفد مصرى للتفاوض مع الحكومة البريطانية في تلك المسألة، وقد أرسل المندوب السامي ذلك الطلب إلى لندن، فجاء ردها بأن الوقت غير مناسب، لأن الحكومة البريطانية لديها العديد من المشغوليات الناجمة عن انتهاء الحرب والإعداد لمؤتمر الصلح، وأن الوقت المناسب ربما يكون في مارس ١٩١٩، وقد اعتبر رشدي أن ذلك مجرد رفض دبلوماسي لطلبه؛ وسارع بتقديم استقالته. وقد أعطى ذلك الفرصة «للحزب المتطرف» لكسب مزيد من الأنصار، فقام سعد بالترويج لمبدأ «الاستقلال التام» اعتماداً على مبدأ الرئيس ولسون الخاص بحق تقرير المصير.

ويوضح جيري أن السلطان قد رفض استقالة رشدي، وأنه قد بذلت بعض المحاولات من السلطان وونجت وبرونيت لإثباته عن الاستقالة، خاصة وأن السلطان يعارض سياسة سعد المتطرفة، ويؤيد سياسة رشدي المعتدلة. ويختتم جيري رسالته بتوضيح أن الحكومة البريطانية تُعيد النظر في الأمر، حيث سافر وونجت إلى لندن في ٢٢ يناير للتباحث مع حكومته، ويعتقد جيري بأن الحكومة البريطانية سوف تسمح لكلا الوفدين بالسفر إلى لندن، وأن الأمر سينتهي بعقد مؤتمر يصدر عنه تفاهمٌ مرضٍ للأطراف الثلاثة: بريطانيا وعدلى وسعد، ثم يقدم توصياته للحكومة الأمريكية والتي لم تخرج عن التوصيات التي سبق أن أكد عليها في رسالتيه السابقتين حيث يقول في هذه المرة: «إن الحل العملي والمثالي لهذا الوضع الشاذ هنا - ذلك الوضع الذي لا نظير له في أي مكان آخر من العالم - يكمن في استمرار الحماية البريطانية والاعتراف بها، إلى أن يأتي الوقت المناسب - عندما يصبح الشعب مؤهلاً لذلك - لإجراء زيادة مستمرة

ومتدرجة في الحكم الذاتي من خلال السلطان ومجلس وزرائه والمؤسسات الحكومية الأخرى»^(٥٨).

أما الرسالة الثانية فقد كتبها هامبسون جيري في ٢١ فبراير ١٩١٩، وقد وضع لها عنوان «مصر والحكم الذاتي تحت الحماية البريطانية»، ولا شك أن العنوان يُعبر عن المضمون، فقد افتتح جيري رسالته المُطولة بمقدمة مستفيضة عن فضل الإنجليز على مصر، فقال: «لقد مرت سبع وثلاثون سنة على نشوب ذلك التمرد الذي أدى إلى الاحتلال البريطاني لمصر، وخلال تلك الفترة... فإن الشعب المصري قد ارتفع من الفقر إلى الرخاء، وأنجزت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية العظيمة، وتم ترسيخ النظام وسيادة القانون... وفي موضع آخر يقول: «وتم تحرير الناس من القمع، وإقامة نظام قضائي عادل، وتخفيض الضرائب، وتطوير الري والزراعة»...، ثم يعدد إنجازات كرومر وجورست وكتشنر، ومساهماتهم في بناء «مصر الحديثة»، وأخيراً يوجز ذلك التحول الكبير في عبارة صغيرة هي «إنقاذ وإحياء مصر».

وينتقل جيري من المقدمة إلى الموضوع فيوضح أن عملية إنقاذ وإحياء مصر تلك قد تَمَّتْ بواسطة طاقة الأجانب ومقدرتهم، وأن بقاء هذه الإنجازات واستمرارها مرهونٌ ببقاء الوجود الأجنبي في مصر. فبالرغم من اعترافه بأن مصر قد تم تحديثها على أيدي الإنجليز؛ إلا أنه لا يريد أن يعترف بأن مصر قد وصلت إلى درجة من التحديث تكفي لأن تحكم نفسها. ويعرض للموقف السياسي بعد انتهاء الحرب موضحاً أن هناك حزينين أحدهما معتدل يقوده رشدي باشا الذي يطالب بحكم ذاتي تحت الحماية البريطانية، والآخر متطرف يقوده سعد باشا الذي يرى أن مصر قد بلغت درجة كافية من التطور تؤهلها لحكم نفسها، ويُطالب بالاستقلال الفوري.

ثم يوضح جيري أن الحكومة البريطانية لم تعلن موقفها النهائي بعد، وأن المندوب السامي البريطاني قد سافر إلى لندن للتشاور في ذلك الأمر، ولكنه

يرى أن الصحف البريطانية قد سبقت وأعلنت ذلك الموقف المتمثل فى ضرورة استمرار الحماية البريطانية على مصر، وأن هذا الرأى يميل إليه كثير من رجال الحكومة البريطانية، وكذلك المندوب السامى فى مصر^(٥٩).

ولا شك فى أن تلك الرسائل الأربع التى أرسلها القنصل الأمريكى فى ١٦ و ٣٠ ديسمبر ١٩١٨، و ١٥ و ٢١ فبراير ١٩١٩، كانت هى القاعدة التى على أساسها اعترفت الحكومة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر، خاصة وأن الولايات المتحدة لم تكن لها أطماع استعمارية فى مصر، وكانت علاقتها ببريطانيا فى ذلك الوقت من القوة والمتانة بحيث لم يكن منتظراً أن تضحى الولايات المتحدة بها من أجل مطالب المصريين بتقرير المصير، كما أن المصالح الأمريكية فى مصر لم تكن كبيرة، وقد حصلت الولايات المتحدة على وعود من بريطانيا بتأمين النشاط التبشيرى للإرسالية الأمريكية إلى أقصى درجة يسمح بها الأمن العام فى مصر - حسب الوعد الذى قدمه برونييت إلى ناينشو - كما حصلت على وعود بحسن المعاملة للبعثات الأثرية الأمريكية، وبوجود قاض أمريكى على الأقل فى النظام القضائى الجديد الذى سينشأ بعد إلغاء الامتيازات والاعتراف النهائى بالحماية.

وبداية من شهر مارس ١٩١٩، ومع تصاعد وتيرة الأحداث ؛ غيّر القنصل الأمريكى من أسلوب مراسلاته، فأصبح يُرسل بالبرقيات المتتالية إلى السفارة الأمريكية فى باريس بدلاً من وزارة الخارجية فى واشنطن، منوهاً فى أعلاها على ضرورة أن تقوم السفارة بعمل نسختين من كل برقية: واحدة للوفد الأمريكى فى باريس والذى يرأسه ولسون بنفسه، والأخرى إلى وزارة الخارجية فى واشنطن . وفى تلك البرقيات استكمل القنصل الأمريكى نقل تفاصيل الأوضاع فى مصر إلى وزارة الخارجية والوفد الأمريكى فى باريس، مع التأكيد فى كل برقية على أن الحماية سوف تستمر، فبعد أن قبل السلطان فؤاد استقالة رشدى باشا فى أول مارس ١٩١٩، قام القنصل الأمريكى بإرسال برقية - عبر باريس - إلى الوفد الأمريكى وإلى وزارة الخارجية يؤكد فيها أن الحماية سوف تستمر،

وأن هذا أمر يعلمه رشدي تماماً، ولكنه اشترط سفر سعد معه إلى لندن لكي يشاطره مسئولية الفشل في تحقيق الاستقلال التام، ثم يختتم جيري برقيته المطولة- ٣ صفحات- مؤكداً على أن المصريين قد أصبحوا غير مستعدين للقبول بالحماية طواعية، إلا إذا جاءت بتفويض من عصبة الأمم، وهو يعتقد أن بريطانيا ربما تدعن لهذه النقطة وتحصل على ذلك التفويض^(٦٠).

وبذلك ساهم القنصل الأمريكي في تكوين انطباع لدى الرئيس الأمريكي بأن الحماية يجب أن تستمر، ولكن ولسون كان متردداً في اتخاذ القرار بالاعتراف بالحماية حتى بدايات مارس ١٩١٩، بيد أن ذلك التردد سرعان ما تبدد في الهواء عندما قامت الثورة، حيث كان معروفاً عنه معارضته للعنف، كما حدث تغير في لهجة التقارير الواردة من القنصلية الأمريكية في مصر بحيث ساهمت في اعتراف الولايات المتحدة بالحماية .

رابعاً - قيام الثورة وموقف القنصل الأمريكي:

كان المخطط البريطاني يقوم على أساس تفويت الفرصة على فريق المعتدلين بقبول استقالة رشدي، ثم التخلص من المتطرفين بالقبض على سعد ورفاقه ونفيهم إلى مالطة، وقد نجحت الخطة البريطانية تماماً، حيث وجه الجنرال واطسن General Watson القائد العام للقوات البريطانية في مصر إنذاراً إلى سعد ورفاقه في يوم ٦ مارس، ثم قام بالقبض عليهم يوم ٨ مارس. ولكن انتفاضة الشعب المصري التي بدأت بمظاهرات الطلبة في ٩ مارس أحبطت ذلك المخطط. والحقيقة أن الصحف المصرية لم تنشر أخبار الإنذار، كما لم تنشر نبأ القبض عليهم إلا في يومي ١٠ و ١١ مارس، بدون توضيح أسباب الإنذار أو النفي. أما المظاهرات التي بدأت في ٩ مارس، فلم تنشر أخبارها إلا في يوم ١١ مارس للصحف المناصرة للاحتلال، التي وصفتها بأنها شغب قام به بعض الطلبة، وأن البوليس قد قام بتشتيتهم، أما بقية الصحف فقد سمح لها بنشر أخبار المظاهرات بدايةً من ١٢ مارس وبشكل مقتضب لا يفهم منه

سببها^(٦١).

أما القنصل الأمريكي فلم يكتب عن تلك الأحداث إلا في مساء يوم ١٠ مارس، حيث أرسل برقية إلى الوفد الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية عبر باريس يشرح فيها الأحداث منذ اليوم السادس من مارس، فيشير إلى أن الجنرال واطسن القائد العام للقوات البريطانية في مصر قد أنذر سعاداً ورفاقه بالتوقف عن نشاطاتهم مذكراً إياهم بأن البلد لا تزال تحت الأحكام العرفية، ولكن سعد لم يتوقف، بل قام على الفور بإرسال برقية إلى لويد جورج Lloyd George واستمر على سياسته المعارضة؛ فتم القبض عليه هو وثلاثة من رفاقه في مساء يوم ٨ مارس، وفي صباح اليوم التالي تم إرسالهم إلى بورسعيد تمهيداً لنفيهم إلى مالطة . ونتيجة لذلك وقعت أحداث "الشغب"، وهنا سنلاحظ أن هامبسون جيري قد تعمّد أن ينقل للحكومة الأمريكية صورة الثورة من وجهة نظر أقرب إلى وجهة النظر البريطانية، فوصفها بأنها أحداث شغب، ولذلك تجاهل ذكر المظاهرات التي وقعت يوم ٩ مارس والتي لم يقع فيها شغب أو عدوان على الممتلكات، وانتقل مباشرة إلى أحداث يوم ١٠ مارس فوصفها قائلاً: "قام قطاعٌ عريضٌ من الشباب المصريين والطلاب بالسير في شوارع القاهرة هذا الصباح، وكسروا نوافذ المحلات وعربات الترام، وتزاحموا أمام مبنى الوزارة ودار المندوب السامي . وعلى الفور تم استدعاء البوليس الأهلي والقوات البريطانية التي سرعان ما نجحت في تفريق المتظاهرين . وكنتيجة للصراع بين العساكر والجماهير فقد تم إطلاق الرصاص على عددٍ من الأهالي، البعض قتل، والعديد قبض عليهم، وكل الشوارع المؤدية إلى دار المندوب السامي - والتي تقع في مواجهة القنصلية الأمريكية مباشرة - قد تم حراستها بالقوات العسكرية، وتم نصب المدافع الرشاشة على نواصي الشوارع، ونُصب أحدها أمام القنصلية مباشرة . وقتل اثنان من المصريين على مسافة مائة ياردة من مبنى القنصلية . أعتقد أن القوات العسكرية لم تجد صعوبة في استعادة النظام . وهناك احتمال قوى بأن تكون دعاية ونقود تركية وألمانية وراء حركة الوطنيين هذه"^(٦٢) . وهكذا

وصف جبرى الثورة بأنها شغب، والقتل بأنه نتيجة لصراع بين طرفين، وسَمَحَ لنفسه أن يدعى بأن هناك أيدٍ تركيةٍ وألمانيةٍ وراء هذا الشغب.

وفى مساء ١١ مارس، يرسل جبرى برقيته الثانية عن الثورة، ويوضح فيها أن «الشغب» قد استمر فى أحياء عديدة من القاهرة، وأن عدد القتلى كان أكبر، وأن الموظفين قد تعرضوا للتهديد إذا تجرؤوا على الذهاب إلى أعمالهم، ثم يُشير إلى أن المحلات التى يمتلكها الأجانب قد تعرضت للتدمير، بينما لم تُمس المحلات المصرية بسوء. ولكنه فى نهاية البرقية يحاول طمأنة الحكومة الأمريكية على مقدرة القوات البريطانية على استعادة النظام، موضحاً أنه على الرغم من أن هذا الشغب هو الأكثر خطورةً فى تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر، إلا أنه من حُسن حظ البريطانيين أن لديهم الآن فى مصر أكبر عدد من القوات منذ احتلوها سنة ١٨٨٢^(٦٣)، وهو يشير بذلك إلى أن مصر كانت مركز تجمع الجيوش البريطانية أثناء الحرب، وأن معظم تلك القوات كانت لا تزال مُرابطةً فى مصر.

أما برقيته التى أرسلها فى مساء ١٢ مارس، فأشار فيها إلى أن الجنرال واطسن قد أصدر منشوراً بمنع التجمع والتظاهر طبقاً لقانون الأحكام العرفية، ثم يوضح كيف أن المصريين حاولوا كَسْبَ عَطْفِ الولايات المتحدة، فقام حشدٌ منهم برفع العلم الأمريكى والسير تجاه القنصلية الأمريكية للتظاهر أمامها، ولكن القوات العسكرية أخذت العلم منهم وفرقت شملهم. ويؤكد جبرى على أن الجنرال واطسن قد انتهز تلك الفرصة «ليحدث إليه بشكل غير رسمى، وبطريقة ودودةٍ للغاية، عن تلك الحادثة حيث حاول البعض استخدام العلم الأمريكى عندما كانوا يعصون السلطات ويرتكبون أعمالاً ممنوعة منعاً باتاً بواسطة القانون»^(٦٤).

ولم تكن هذه هى المحاولة الوحيدة التى بذلها المتظاهرون لجذب انتباه الولايات المتحدة إلى القضية المصرية، فخلال النصف الثانى من مارس انهالت

البرقيات والرسائل على القنصلية الأمريكية بالقاهرة، من مختلف أنحاء مصر، بعضها بأسماء أشخاص أو مجموعات من الطلاب والأطباء والمحامين والفلاحين، والبعض الآخر بأسماء قرى أو مدن، معظمها باللغة الإنجليزية، وبعضها باللغة الفرنسية، وجميعها إما تعترض على وحشية القوات البريطانية في معاملة الوطنيين العزل، أو توضح حقيقة موقف المصريين، وعدم كراهيتهم للأجانب، أو تطالب بالإفراج عن الزعماء المعتقلين والسماح لهم بالسفر إلى باريس. وكان القنصل الأمريكي يُمرر تلك البرقيات إلى حكومته بدون التعليق عليها^(٦٥). ولكنه كان يفعل في الوقت نفسه ما يُفسد مفعول تلك البرقيات، وذلك بإرسال رسائل أخرى ومعها نصوص برقيات وشكاوى من أجانب تشكو من سوء معاملة المصريين للأجانب، ومن ذلك أنه أرسل نص شكوى من مواطن أمريكي كان مسافراً من الفيوم إلى القاهرة، وتصادف أن هجم الثوار على القطار، ونهبوا متاع الأجانب من جميع الجنسيات، وقتلوا رجلاً إنجليزياً^(٦٦).

ومثلما كانت النساء طرفاً في المظاهرات، فإنهن كن طرفاً فاعلاً في إرسال الشكاوى والبرقيات إلى القنصليات الأجنبية، وعلى رأسها القنصلية الأمريكية بالطبع، فعندما قامت النساء بالمظاهرة الأولى يوم ١٦ مارس، وحاصرن الجنود البريطانيين؛ قدمن احتجاجاً إلى معتمدى الدول الأجنبية، على استخدام البريطانيين القوة الغاشمة حتى مع السيدات لإخماد أنفاس الحركة الوطنية^(٦٧). وقد وجدنا ذلك الاحتجاج في الأرشيف الأمريكي مؤرخاً بالثامن عشر من مارس، مما يعنى أنه قُدم بعض المظاهرة بيومين، وفيه يُقْلَن: «نحن أمهات وأخوات وزوجات الضحايا الذين قتلتهم القوات البريطانية ... نرفع أصواتنا ضد المعاملة الدموية التي تُرتكب ضد المواطنين المسالمين الذين لم يفعلوا شيئاً سوى المطالبة بالحرية والاستقلال لبلدهم طبقاً لمبدأ الدكتور ولسون، الذي قبلته كل الأمم المتحاربة والمحايدة.... ونحن نطلب منك أن تبلغ حكومتك المحترمة بتلك الأعمال الوحشية التي كنت أنت ومواطنو بلدك شهود عيان عليها، خاصة ما يتصل بإطلاق نيران المدافع الرشاشة على النساء والأطفال

الذين كانوا عُزل من السلاح تماماً»^(٦٨).

وتُنظم السيدات مظاهرةً ثانيةً في ٢٠ مارس، فيجتمعن في حديقة جاردن سيتي ويرفعن أعلام الاحتجاج، ويسرن حتى بيت الأمة حيث يُحاصرن رجال البوليس والجيش البريطاني نحو ساعتين، فيُرسلن احتجاجاتهن إلى سفارات الدول، ويذكر الرافعي أن القنصل الأمريكي شاهد الحصار، واحتج عليه بنفسه لدى القيادة البريطانية، فأمرت فوراً برفع الحصار، وانصرفت النسوة إلى بيوتهن^(٦٩). ولم نعثر في الأرشيف الأمريكي على ما يُشير إلى أن القنصل الأمريكي قد تدخل لرفع الحصار عن النسوة المحاصرات، ولكن حقيقة ما تنطق به الوثائق الأمريكية أن مجموعة من «وجهاء القاهرة» قدموا للقنصل اعتراضاً ضد رفض السلطات البريطانية السماح بالتظاهر، والاعتراض مكتوبٌ باللغة الإنجليزية، وتاريخه ٢٠ مارس، وعليه توقيعاتٌ من كل من: مرقص بطرس عن المحامين، حلمي إدوارد عن المهندسين، على الرشيدى عن المدرسين، وأحمد إمام شافى عن التجار، محمد بدوى الببلى عن الطلاب، مجد الدين نصيف من نظارة الحقانية عن الموظفين، محمد جلال عن الفلاحين، نجيب نقولا عن الأطباء، ومضمون الاعتراض هو المعاملة السيئة للقوات البريطانية للسيدات المصريات، وتنص الشكوى على... «أن القوات البريطانية تحاصرن الآن، وقد منعتهن من السير إلى أى سفارة... إن الساعة الآن الثانية عشرة تماماً، وقد أُجبرن على الوقوف في الشمس... فهل تتعطف بالاحتجاج على ذلك، والاحتجاج أيضاً على القتل والجلد والسجن وغير ذلك، بدون أى قصد منا لإحراجكم؟»^(٧٠).

وقد أرسل القنصل الأمريكي تلك الشكوى إلى حكومته دون التعليق عليها، ودون أن يوضح إن كان قد احتج على ذلك الحصار فعلاً أم لم يحتج. ثم نجده في ٢٦ مارس يرسل شكوى أخرى من السيدات المصريات تاريخها ٢٠ مارس، وهنا نكتشف أن هامبسون جيري كان ينوى تجاهل شكوى النساء الأولى وعدم إرسالها إلى حكومته لما فيها من دعم واضح لموقف القضية المصرية، يتضح ذلك من تتبع تواريخ الشكاوى وتواريخ إرسالها إلى واشنطن وباريس، فقد وصلت

أخبار المظاهرة الثانية إلى الحكومة الأمريكية أولاً من خلال شكوى «وجهاء القاهرة»، حيث أرسلها في نفس يوم تقديمها وهو ٢٠ مارس، وتجاهل شكوى النساء الأولى التي قُدمت إليه في ١٨ مارس، ثم في ٢٠ مارس قُدمت إليه شكوى النساء الثانية وعليها توقيع ١١٨ سيدة وأنسة مصرية، فتجاهلها أيضاً، ثم في ٢٤ مارس قُدمت إليه شكوى ثالثة عليها توقيع أربع سيدات، وتوقع هامبسون جيري مزيداً من الشكاوى النسائية؛ فشعر بأنه قد وقع في مأزق، ولا بد من تداركه بسرعة، فالحكومة الأمريكية قد شددت عليه ببرقية تاريخها ٢٠ يناير أن يُرسل إليها بكل ما يصل إلى علمه من معلومات، ولذلك أسرع في اليوم التالي لوصول الشكوى الثالثة بإرسال الشكوى الأولى إلى واشنطن وباريس، ثم قام بإرسال الشكوتين الثانية والثالثة معاً في اليوم التالي ٢٦ مارس.

على أية حال فإنه من قراءة الشكوى الثانية نتبين أن مظاهرة النساء الثانية كانت يوم ١٩ مارس وليس ٢٠ مارس كما ذكر الرافي، فالشكوى تاريخها ٢٠ مارس وفيها يقلن بأنهن كن قد انتوين تنظيم مظاهرة في أمس تاريخه - ١٩ مارس - والمرور على القنصليات وتسليم القناصل احتجاج مكتوب على أفعال البريطانيين، وبالفعل قامت المظاهرة وعندما وصلن إلى نهاية شارع سعد زغلول حاصرتهن القوات البريطانية، وصوبت أسلحتها تجاههن، وأجبرتهن على الوقوف في الشمس المحرقة لمدة ساعتين، «هذا مثال على الطريقة التي تعامل بها القوات البريطانية التي تحتل هذا البلد النساء . هذه الحقيقة وحدها بدون أي تعليق أو احتجاج من أي شخص تظهر بوضوح إصرار القوات البريطانية على استخدام القوة الوحشية حتى ضد النساء».

أما الشكوى الثالثة قد احتوت على احتجاج نصه: «باسم نساء مصر نحتج على استخدام قانون الأحكام العرفية والقوة العسكرية ضد شعبنا الأعزل . نحن شعب حر، وبريطانيا لم تغزونا قط، ونحن نتطلع إلى ممارسة حقنا في تقرير مستقبلنا ... نحن نؤمن بالرئيس ولسون وبمبادئه للحرية والأخوة الإنسانية، نحن نؤمن بالشجاعة والنبيل الأمريكي، نرجوك أن تبعث برسالتنا هذه إلى أمريكا وإلى

الرئيس ولسون شخصياً، دعهم يسمعون صيحتنا، فنحن نعتقد أنهم لن يتركوا الحرية تجمّع في مصر...» (٧١).

بقيت ملحوظة أخيرة على شكاوى النساء، وهى أنهن قد تطورن في كتابة أسمائهن من مجرد التوقيع باسم «نساء مصر» في الشكوى الأولى، إلى التوقيع بأسماء أزواجهن أو آبائهن في الشكوى الثانية مثل: مدام حسين رشدي باشا، مدام إسماعيل سري باشا، مدام محمد سعيد باشا، مدام سعد زغلول باشا مدام سينوت حنا، مدموازيل عثمان باشا مرتضى، مدموازيل أباطة باشا ... وهكذا، أما الشكوى الثالثة فقد حدث تقدم كبير في التوقيع حيث أصبح التوقيع يشمل الحرف الأول من أسمائهن إلى جانب أسماء آبائهن.

وعلى كل حال، فإن مجموعة الرسائل والبرقيات التي قدمها المصريون إلى القنصلية الأمريكية خلال النصف الثاني من مارس لتكشف عن وعى سياسى كبير لدى المصريين من كل الطبقات والأقاليم، وإدراكهم حقيقة الموقف، واستخدامهم كل الوسائل التي يمكن أن تخدم قضية بلادهم. ولكن القنصل الأمريكى ساهم في إبطال مفعول كل تلك الجهود برسائله وبرقيات التي كانت تصف الثورة بأنها مجرد أعمال شغب، والتأكيد على أن المصريين غير مؤهلين لحكم أنفسهم، وأن الأجانب معرضين لخطر كبير إذا تركت الأمور في أيدي المصريين. ثم كانت الطامة الكبرى عندما كتب برقية إلى السفارة الأمريكية في باريس في ١٨ مارس محذراً الحكومة الأمريكية والوفد الأمريكى في باريس من خطر تحول مصر إلى دولة شيوعية، يتحكم فيها العمال والرعاى ويعيد إلى الأذهان تلك الفوضى التي حدثت أثناء الثورة العرابية، والتي هددت مصالح الأجانب وعرضتهم للقتل والنهب، فيقول: «إن الوضع في مصر الآن في غاية الخطورة، فقد الشغب شخصيته كمظاهرة سياسية، وهو يتحول بسرعة كبيرة نحو الطابع البلشفي، والذي فيه يصبح القانون والنظام تحت مسئولية أسوأ العناصر. وقد بدأ الأهالى والعمال يظهرون كراهيتهم للأجانب وممتلكاتهم».

بيد أن أخطر ما فى تلك البرقية كان محاولة القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى الجنرال شيتهاى طلب المساعدة من الأمريكين، فقد ذكر هامبسون جيرى أن المندوب السامى استدعاه صباح يوم ١٨ مارس وأخبره أن الوضع فى حالة من السوء لم تشهدها مصر منذ تمرد عرابى سنة ١٨٨٢، وأن الحكومة البريطانية فى لندن غير قادرة على استيعاب الأمر، بالرغم من أنه كتب لها كل التفاصيل، ثم طلب المندوب السامى من جيرى أن يطالب حكومته بالتدخل للتأثير على الحكومة البريطانية، فيجعلها تقدر خطورة الموقف. وأشار إلى أن هذه المحادثة يجب أن تظل سراً بينهما، ثم ألمح إلى أنه قد يضطر إلى طلب مساعدته فى استعادة النظام. وبالرغم من أنه لم يوضح نوع المساعدة التى قد يطلبها من القنصل الأمريكى، إلا أن جيرى فهم أنه «بلا شك يشير إلى العلاقة الدافئة التى يشعر بها المصريون تجاه الولايات المتحدة، وأن تصريحاً من ممثل أمريكا هنا سوف يكون له تأثيرٌ عظيمٌ، وربما يمنع تدمير ممتلكات الأجانب... وفيما يتعلق بذلك فإننى أقترح أن تقوم حكومتنا سريعاً ببذل مساعيها الحميدة مع الحكومة البريطانية، وأطلب أى تعليمات ربما ترغب وزارة الخارجية فى إعطائها لي»^(٧٢)، وكأنه بذلك يطلب من حكومته السماح له بإصدار تصريح حول موقف أمريكا من الثورة.

ولاشك أن مثل هذه الكلمات كانت كفيلاً بانزعاج الحكومة الأمريكية من تطور الأوضاع فى مصر، لدرجة أن نسخة من تلك البرقية قد تم إرسالها إلى قائد الأسطول الأمريكى، وبالرغم من أن الرسالة الموجهة إلى قائد الأسطول لا تحمل أية دلالة على أوامر بالتحرك، حيث يقول القائم بأعمال وزير الخارجية فى واشنطن: «ويشرفنى أن أكرر أليكم نسخة معادة الصياغة من برقية استلمناها من القنصل الأمريكى فى القاهرة مؤرخة بالثامن عشر من مارس عبر السفارة الأمريكية فى باريس، بخصوص الاضطرابات الحادثة فى مصر»^(٧٣).

خامساً - اعتراف ولسون بالحماية:

وفي خلال النصف الأول من أبريل ١٩١٩ تصاعدت وتيرة الأحداث على محورين أساسيين ساهما في اعتراف ولسون بالحماية يوم ١٩ من ذلك الشهر: محور التقارير الصادرة عن القنصل الأمريكي في القاهرة، ومحور الدبلوماسية البريطانية التي بدأت تنشط بعد أن أدركت أبعاد الموقف في مصر وخطورته.

المحور الأول: لاشك أن التقارير التي أرسلها القنصل الأمريكي في مصر كانت هي السبب الرئيس في اعتراف ولسون بالحماية، فكل التقارير التي أرسلها القنصل خلال الفترة من نوفمبر ١٩١٨، وحتى نهاية مارس ١٩١٩ تؤكد على أن المصريين غير مؤهلين لحكم أنفسهم، وأنهم يكرهون الأجانب، وأن مصلحة مصر ومصلحة أمريكا في بقاء الحماية البريطانية، غير أن تقارير شهر أبريل ١٩١٩ أضافت بُعداً جديداً إلى تلك الصورة السيئة، تمثل في التعصب الديني، حيث ركز القنصل الأمريكي على الأحداث التي تعرض لها الأرمن . ففي ١٠ أبريل كتب هامبسون جيري إلى حكومته يخبرها بأن الوفد المصري قد تحرك من القاهرة في طريقه إلى بورسعيد للإبحار منها إلى مالطة لمرافقة المنفيين إلى مرسيليا؛ ولكنه يشير إلى أن الإفراج عن الزعماء والسماح لهم بالسفر لم يحدث انقراجاً في الأوضاع بل على العكس «إن الوضع مستمر في التدهور بشكل يُنذر بالخطورة في المستقبل، وإن البلاغ الرسمي عن ليلة أمس يُقرر أن التجمعات القوضوية في القاهرة مستمرة في القتل والنهب... أما البلاغ الرسمي لهذا المساء فيقرر أنه في يوم الأربعاء استمرت الهجمات من الجماهير المسلحة بالسكاكين والفئوس ضد السكان الأرمن، وذكرت مصادر البوليس أنه خلال الثمانية والأربعين ساعة المنتهية في ظهر أمس تم قتل ٢٨ وأصيب نحو مئة، وفي الصدام الذي حدث بين الجماهير والقوات العسكرية بالإسكندرية في صباح الأربعاء قتل ثلاثة وأصيب ستة، وفي المساء خلال الشغب الخطير ضد الأرمن، هوجمت القوات العسكرية من الجماهير، فاضطرت لإطلاق النار عليهم وقتلت ١٧ وأصابت الكثيرين، والأحداث تتصاعد...وأنا أتخذ جميع الإجراءات

الممكنة لحماية مواطنينا»^(٧٤). وهكذا يصور لنا أن المصريين قد اعتدوا على الأرمن بينما الحقيقة أن الأرمن هم الذين بدءوا بإطلاق النار على المتظاهرين، كما يصور الأمر على أساس أن الجماهير هي التي تهاجم القوات العسكرية فتضطرها إلى إطلاق النار عليها.

وفى ١٦ أبريل يُرسل جيرى برقية إلى باريس، يُوعز فيها للوفد الأمريكى أن الحل ببساطة هو اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية، فيقول: «أعتقد أن البريطانيين فى مصر يدركون جيداً أن صدور قرار من مؤتمر الصلح سوف يُعزى الكبرياء المصرى، وإن مثل هذا القرار هو الذى يستطيع أن يزيل ذلك العبء الأخلاقى هنا»^(٧٥).

أما المحور الثانى فقد تمثل فى النشاط الدبلوماسى البريطانى المكثف، والذى بدأ مع برقية أرسلها أَلنَّبى إلى كيرزون فى ٢٨ مارس يقول فيها: «أرى من الأهمية القصوى أن يعرف المصريون أن حمايتنا عليهم قد لقيت موافقة الدول، وقد فهمت أن إيطاليا والولايات المتحدة لم تعترفا بالحماية، فهل يمكنكم الحصول على هذا الاعتراف أو إصدار تصريح ما لا يقبل الجدل؟». وقد أحالت الخارجية البريطانية هذه البرقية على الفور إلى بالفور Balfour وزير الخارجية وإلى لويد جورج رئيس الوزراء الموجودين على رأس الوفد البريطانى لمؤتمر الصلح فى باريس^(٧٦)، وقد نجح رئيس الوزراء البريطانى فى إقناع ولسون بالاعتراف بالحماية، وقد ساهمت فى ذلك عدة عوامل يمكن إضافتها إلى نشاط الدبلوماسية البريطانية وإلى تقارير القنصل الأمريكى فى مصر؛ فالحقيقة أنه لم يكن فى وسع ولسون إغضاب بريطانيا برفض هذا الطلب الهين المتمثل فى اعترافه بالحماية على مصر، خاصة وأن هناك أموراً أخرى أكثر أهمية وحساسية، فقد كان ولسون فى حاجة إلى مساندة إنجلترا ضد أطماع اليابان فى الشرق الأقصى، وهى الأطماع التى تمثل خطراً مباشراً على أمريكا، كما كان بحاجة إلى مساندتها للوقوف ضد أطماع فرنسا القوية فى أوروبا، هذا بالإضافة إلى أن ولسون كان يُعانى عزلة شديدة فى مؤتمر الصلح، بعد أن

عارض مطامع إيطاليا في فيومي Fiume، وصرح بأن مثل هذا الطلب يناقض المبادئ التي حاربت الولايات المتحدة من أجلها، ونتج عن ذلك غضب إيطاليا وانسحاب وفدتها من المؤتمر^(٧٧).

وفي هذا السياق - سياق المصالح - يجب أن نؤكد على أنه - بشكل عام - تم تطبيق مبدأ حق تقرير المصير بانتقائية صريحة، فحيث كانت هناك مصلحة مباشرة للحلفاء في تطبيقه طُبِق، وحيث كان تطبيقه مضرًا بمصلحة الحلفاء تُجْوهل تطبيقه، والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد تم تطبيقه على دول البلقان - رومانيا واليونان وصربيا - وذلك بالطبع على حساب تركيا والمجر بعد فصلها عن النمسا، كما تم تطبيقه على دول البلقان - فنلندا وأستونيا وليتوانيا - على حساب ألمانيا، ولتكون تلك الجمهوريات حائطاً في وجه الخطر الشيوعي الجديد المتمثل في الاتحاد السوفيتي، ولكن من ناحية أخرى لم يُطبق على الهند والعراق ومصر لأنه يضر بمصالح بريطانيا، ولم يُطبق على ليبيا لأنه يضر بمصالح إيطاليا، ولم يُطبق على تونس والجزائر ومراكش وسوريا الكبرى والنمسا، لأنه يضر بمصالح فرنسا.

وحالة النمسا هنا تبدو نموذجية لبيان تلك الانتقائية في التطبيق، ففي فبراير ١٩١٩ أعلن الحزب الاشتراكي النمساوي الفائز في الانتخابات رغبته في الانضمام إلى ألمانيا طبقاً لمبدأ حق تقرير المصير، وكان هذا يعني تعويض ألمانيا عما فقدته في الألزاس واللورين بضم مساحات من الأراضي الغنية تضم ستة ملايين ونصف مليون نمساوي يتحدثون الألمانية، وبالتالي تظل ألمانيا خطراً كبيراً على فرنسا، وكان من الطبيعي أن يعلن «مجلس الأربعة» (ولسون، وكليمنصو ولويد جورج وأورلاندو رئيس وزراء إيطاليا) رفضهم تطبيق هذا المبدأ على النمسا^(٧٨).

وعلى هذا الأساس استجاب ولسون للضغوط البريطانية، خاصة بعد أن علم أن ذلك الاعتراف هو مجرد اعترافٍ بامرٍ واقع، لأنه لم يكن من المأمول أن

تتسحب إنجلترا من مصر، ليس فقط بناء على وجهة نظر القنصل الأمريكي في مصر، ولكن أيضاً بناء على تقارير من السفير الأمريكي في بلغاريا الذي أرسل إلى حكومته في ١٥ أبريل- أى قبل اعتراف ولسون بالحماية بأربعة أيام- يؤكد على أن الأوامر قد صدرت إلى القوات البريطانية المُعسكرة في بلغاريا منذ نهاية الحرب بالانتقال إلى مصر، وسوف تحل محلها القوات الإيطالية الموجودة بالفعل هناك^(٧٩). وهذا يعنى أن إنجلترا كانت مُصرة على السير في طريق القضاء على الثورة إلى النهاية، فالمؤكد أن وجود هذه القوات في مصر كان ضرورياً، سواء اعترف ولسون بالحماية أم لم يعترف، فإذا لم يعترف فإن بريطانيا ستعتمد على نفسها لتقضى على الثورة، أما إذا اعترف فالمؤكد أنه سيُضعف آمال المصريين، ولكنه لن يقضى عليها، وبالتالي فوجود تلك القوات الإضافية أمرٌ ضروريٌّ في كل حال.

بيد أن الأكثر أهمية بين تلك الأسباب أن إنجلترا نجحت في إقناع ولسون بأن المصريين سوف يحصلون على قسط أكبر من الاستقلال الذاتي، تمهيداً للحصول على الاستقلال التام، وهذا هو ما تحفظ عليه ولسون عندما اعترف بالحماية، من خلال البلاغ الذي أرسله القنصل الأمريكي هامبسون جيري إلى الجنرال ألنبي، والذي أذاعه على المصريين في ٢٢ أبريل. وتذكر المصادر المصرية أن الرئيس الأمريكي قد اعترف بالحماية؛ إلا أنه قد احتفظ «بحق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك، وفي التعديلات التي قد تنتج عن هذا القرار فيما يخص حقوق الولايات المتحدة»، كما أعلن عطفه والشعب الأمريكي «على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتي، على أنهما ينظران بعين الأسف إلى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء إلى القوة والشدة»^(٨٠).

والحقيقة أن الرئيس ولسون لم يرسل أية بيانات إلى قنصله في مصر، وخلاصة ما حدث- حسبما يحكى هامبسون جيري نفسه في برقية أرسلها إلى

وزير الخارجية الأمريكى فى ٢٤ أبريل - أن الرئيس ولسون قد أرسل بلاغاً إلى بالفور وزير خارجية إنجلترا فى ١٩ أبريل يعلن فيه اعترافه بالحماية، وبناء على ذلك أرسل وزير الخارجية الأمريكى مستر لانسنج برقية إلى هامبسون جيرى فى مساء ٢١ أبريل تحتوى على بعض التوجيهات، وبناء عليها قام جيرى بزيارة أنبى فى دار المندوبية فى الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ٢٢ أبريل، وأبلغه شفهاً باعتراف الرئيس بالحماية، ولكن أنبى طلب بياناً رسمياً مكتوباً لينشره فى الصحف، فوعده جيرى بذلك وانصرف إلى قنصليته، وهناك كتب بياناً بدون الرجوع إلى حكومته، احتوى على تلك النقاط التى ذكرتها المصادر العربية، وأرسله إلى دار المندوبية فى نفس اليوم، وقام أنبى بنشره فى صباح اليوم التالى ٢٣ أبريل، كما نشر معه تحذيراً بأن الأحكام العرفية سوف تُطبق بشكل صارم. ويذكر هامبسون جيرى أن ذلك البلاغ قد ساهم فى تحسين الوضع فى مصر، وأنه أدى إلى انهيار البرنامج السياسى للوفد المصرى فى باريس، وأن الدوائر الرسمية قد رحبت به، وأن الصحف العربية والأوربية التى تصدر فى مصر قد أشادت «بالتوبيخ» الذى احتواه ضد العنف واعترافه بالمطالب الشرعية الوطنية فى سبيل توسيع الحكم الذاتى. ثم يختتم برقيته بقوله: «والآن يمكننى أن أقرر أن اعتراف الرئيس بالحماية قد أنقذ الوضع عملياً، وبدأت الأمور تعود إلى طبيعتها»^(٨١). وقد اهتمت وزارة الخارجية الأمريكية بتلك البرقية وقامت بتمريرها إلى السفارة الأمريكية فى لندن لتكون فى علم السفير هناك^(٨٢).

سادساً - الجولة الأخيرة من معركة الحماية تدور على الأرض الأمريكية:

الحق أن ما ذكره جيرى من أن الاعتراف بالحماية قد أدى إلى انهيار البرنامج السياسى للوفد صحيحٌ إلى حدٍ كبير، فقد كانت النتائج التى ترتبت على هذا الاعتراف قويةً ومؤثرةً على الوفد المصرى الذى كان لا يزال فى طريقه إلى باريس من ناحية، وعلى الشعب المصرى بأجمعه من ناحية أخرى.

فأما بالنسبة للوفد، فقد أُصيب أعضاؤه بالصدمة والإحباط، حتى لقد بدا لسعد زغلول لأول وهلة أن العمل في باريس أصبح غير مجدٍ، وأن تركيز العمل في مصر أجدي وألزم، وكان واقع الصدمة في نفوس أعضاء الوفد الأخيرين أفدح. والحق أنه باعتراف ولسون بالحماية انهار جانب كبير من خطة عمل الوفد في باريس والتي كانت مبنية على مبدأ حق تقرير المصير، غير أن باب مؤتمر الصلح كان لا يزال مفتوحاً ومن ثم فقد سارع الوفد بتقديم احتجاج إلى الرئيس ولسون، ثم قدم في ٢٨ أبريل مذكرة إلى مؤتمر الصلح ليسمح له بعرض مطالبه، وعلى الرغم من اعتراف ولسون بالحماية؛ فإن الوفد لم يكف عن الكتابة إليه، كما أرسل برقية بنفس المعنى إلى الرئيس ولسون في ٢٩ أبريل. غير أن معاهدة الصلح سرعان ما تم التوقيع عليها، وتضمنت المواد من ١٤٧ - ١٥٤ اعتراف ألمانيا بالحماية وتنازل تركيا عن امتيازاتها وحقوقها في مصر وقناة السويس إلى إنجلترا. وهكذا قبل أن تمضي ثلاثة أسابيع على وصول الوفد إلى باريس كانت آماله كلها قد انهارت تقريباً، وكسبت إنجلترا اعترافاً دولياً بحمايتها على مصر. وفي ٢٦ مايو أعلن سعد للوفد «أن مهمة الوفد قد انتهت، ولم يبق أمل في الحصول على الاستقلال التام، وأن كل قول عدا ذلك يُعد مغالطة، وأن عمل الوفد الآن ما هو إلا تنظيم للهزيمة»^(٨٣).

وأما بالنسبة لنتائج الاعتراف بالحماية على المستوى الشعبي؛ فقد أحدثت نفس الشعور الذي شعر به الزعماء، وكما حاول الوفد تنظيم هزيمته، فقد بذل الطلاب بعض المحاولات المنظمة لتقليل خسائر ذلك الاعتراف، فانهالت الاحتجاجات على القنصلية الأمريكية من طلاب جميع المدارس في وقت واحد تقريباً، حيث أرسل القنصل الأمريكي تلك الاحتجاجات إلى حكومته دون التعليق عليها، وقد كُتبت الاحتجاجات هذه المرة باللغة العربية، ويبدو أن لجنة الوفد المركزية أو أحد التنظيمات الطلابية هو الذي تولى مسئولية طباعة تلك الاحتجاجات والمرور على الطلاب لتوقيعها، فهو احتجاج واحد في صفحتين ونصف وتأتي توقيعات الطلاب في النصف الثاني من الصفحة الثالثة على أربعة

أو خمسة أعمدة بمتوسط عشرين توقيماً على كل احتجاج، وكل احتجاج خاص بمدرسة معينة، فهناك احتجاجات بتوقيعات طلاب: مدرسة المعلمين العليا، مدرسة دار العلوم العليا، مدرسة المهندسخانة، مدرسة الطب، مدرسة الصيدلة، مدرسة الطب البيطري، مدرسة القضاء الشرعي، مدرسة الحقوق، مدرسة الزراعة العليا، طلبة الأزهر الشريف، وفي تلك الاحتجاجات يُعرب الطلاب عن خيبة أمل المصريين في الولايات المتحدة ورئيسها ودرو ولسون، الذي كانت مبادؤه قد ذاعت في مصر وأصبح يعرفها الكبير والصغير، ويورد الطلبة في احتجاجاتهم مقتبسات من خطاب الرئيس الأمريكي ولسون التي ألقاها في ٢٧ سبتمبر ١٩١٨، و ٢٨ ديسمبر ١٩١٨، والتي يُعلن فيها حق كل شعب في تقرير مصيره، ويعدّدون جرائم جنود الاحتلال البريطاني في مصر أثناء الحرب، وكيف أنهم صبروا على أمل الحصول على حق تقرير المصير طبقاً لمبادئ ولسون، وإنهم على يقين من أن ولسون قد قبل بخضوع مصر للحماية البريطانية وهو لا يعلم حقيقة الأمر، وأنه لن يقبل بخضوعهم لهذه الوحشية البريطانية، وقد أرسل هامبسون جيري هذه الاحتجاجات إلى وزارة الخارجية الأمريكية دون أن يُعلق عليها أو يبدي رأيه فيها^(٨٤).

ثم لا يلبث جيري أن يُكلف من قبل الحكومة الأمريكية بالسفر إلى باريس للعمل كعضو في الوفد الأمريكي لمؤتمر الصلح في باريس فيسافر بالفعل في ١٢ مايو، ثم يعود في أواخر يوليو ليستأنف عمله بتقرير أرسله في ٢٨ يوليو إلى حكومته عن أحوال مصر بعد الاعتراف بالحماية، وفيه يؤكد على أن الوضع يتحسن ببطء ولكن بثبات، ويشيد بالإدارة الحازمة والواعية للجنرال ألنبي، ثم يكتب عن نشاط المحاكم العسكرية التي تقوم بمحاكمة المتهمين في الأحداث الأخيرة حيث حكمت بإعدام ثلاثة من الأهالي من ناحية الوسطى بتهمة قتل مهندس بريطاني، كما أصدرت حتى تاريخ كتابته ذلك التقرير أحكاماً بالإعدام في واحد وخمسين حالة في دير مواس وديروط فقط، بالإضافة إلى أحكام بالسجن من عدة أشهر إلى ١٥ سنة، وبالفرامة من ٥٠٠ جنيهاً إلى ١٠٠٠

جنيه^(٨٥).

وفي سبيل تنظيم الهزيمة والخروج بأقل قدر من الخسائر حاول الوفد الاتصال بالبرلمانات والمؤسسات الشعبية، والصحفيين وبعض السياسيين، ففي ١٦ مايو أرسل الوفد برقية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي يذكر فيها أن مؤتمر الصلح أبي إن يُطبق على مصر المبادئ التي دخلت الولايات المتحدة الحرب من أجلها، مع إن مصر ساعدت الحلفاء أثناء الحرب بسخاء، وأن قرار المؤتمر الاعتراف بالحماية لم يحرم مصر حقها في الاستقلال فقط، بل حرّمها حتى الحقوق التي كانت قد اكتسبتها من تركيا في سنة ١٨٤٠^(٨٦). ثم أرسل الوفد برقية أخرى إلى ولسون طالبا مقابلته، غير أن الرئيس الأمريكي كلف سكرتيره أن يكتب إلى الوفد في ٩ يونيو معذراً عن المقابلة بضيق وقته على أمل أن يلتقي بهم في المستقبل، وردّ الوفد على تلك البرقية بقوله: «وحيث أنكم تركتم المجال مفتوحاً لاحتمال مقابلتنا في المستقبل؛ فنحن نرجوكم باحترام أن تسمحوا بذلك بأسرع ما يمكن حتى يُسجل لكم التاريخ الفخر في هذه المسألة ككل مسألة مرتبطة بالمؤتمر»^(٨٧).

وفي الوقت نفسه اتصل الوفد المصري بوفد أمريكي جاء إلى باريس لمساندة الأيرلنديين ومساعدتهم على نيل استقلالهم، وقد طلب ذلك الوفد الأمريكي بعض المعلومات والمستندات عن القضية المصرية ليضعوها إلى جانب القضية الأيرلندية في مهاجمتهم الاستعمار البريطاني. كما اتصلوا ببعض الصحفيين الأمريكيين الذين جاءوا لتغطية أحداث مؤتمر الصلح، ثم في النهاية أرسلوا أحدهم وهو محمد محمود باشا إلى الولايات المتحدة ليقوم بالدعاية للقضية المصرية هناك، واتصل بأحد كبار الساسة الأمريكيين، وهو المستر فولك Folk وأقنعه بعدالة القضية المصرية، ومنحه توكيلاً بالتحدث باسم مصر، فقام بتقديم مذكرة إلى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ انتقد فيها معاهدة فرساي، وخاصة البند ١٤٧ القاضي بأن المسألة المصرية هي مسألة بريطانية داخلية، وانتقد السياسة البريطانية لاغتصابها مصر والقضاء على كل

أمل لحرية المصريين، واستعرض الوعود التي قدمتها بريطانيا بالجلء عن مصر. وقد نجح فولك في إقناع المستر لودج رئيس اللجنة بتأييد القضية المصرية، كما اقتنع بها غالبية أعضاء اللجنة. وقد حدث أن رفضت اللجنة طلباً مقدماً من وفد هندي يطلبون فيه سماع أقوالهم، فاعترض المستر هتشكوك زعيم الحزب الديمقراطي على ذلك قائلاً: كيف يُسمع صوت المصريين ولا يسمع صوت الهنود رغم أن القضيتين متماثلتين وضد خصم واحد، فردت عليه اللجنة بقولها: «إن مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لإنجلترا ولا لتركيا، بل يجب أن تكون مستقلة، وزمامها بيدها»، وعلى الفور طُيّر فولك ذلك الخبر إلى الوفد المصري بباريس، الذي أرسله بدوره إلى لجنة الوفد المركزية بمصر، ونشرته الصحف المصرية متفائلة، كما كان له صدىً عظيماً في أوساط الطلاب؛ فاجتمعوا بميدان عابدين يوم ٣١ أغسطس وهاشوا للحرية ولأمريكا، وأرسلوا برقيات شكر لرئيس مجلس الشيوخ الأمريكي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ^(٨٨).

في ذلك الوقت كان هامبسون جيري يتابع بقلق نشاط الوفد في الولايات المتحدة، ويعمل جاهداً على إحباط كل الجهود التي يبذلها الوفد لاستمالة الرأي العام الأمريكي ومجلس الشيوخ، ويظهر ذلك في أكثر من رسالة كان الهدف منها إثارة الرأي العام الأمريكي ضد مصر، فاستغل المحاولة التي بذلها سعد لاستمالة فرنسا للقضية المصرية عندما نشر مقالاً في جريدة «إيجيبشيان ميل» Egyptian Mail يطلب فيها من فرنسا مساعدة مصر، لأن مصر عندما كانت مستقلة قدّمت في عهد سعيد باشا المساعدة العسكرية لفرنسا في حرب المكسيك أيام الإمبراطور نابليون الثالث. وقد استغل جيري تلك المقالة، وكتب إلى حكومته في ٣٠ أغسطس ١٩١٩ مُقنّداً تلك الدعاوى بقول: «إنه إعلان مثير للضحك والسخرية، لأن مصر ساعدت فرنسا في القرن الماضي في تدمير أمة ديمقراطية، وإقامة عميل أجنبي مستبد حاكماً على شعب من شعوب نصف الكرة الغربي»، وهو يشير بذلك إلى أن ما حدث كان اعتداءً على مبدأ مونرو

القاضي بعدم تدخل أوروبا في شئون الأمريكتين، ولكن فرنسا وبمساعدة مصر استغلت الحرب الأهلية الأمريكية لتقوم بضعفها تلك، وبعد انتهاء الحرب الأهلية قامت الولايات المتحدة بإرسال جيش إلى الحدود المكسيكية مُطالباً نابليون بالانسحاب، وهو ما كان له أثره في انسحاب القوات الفرنسية وسقوط الإمبراطور مكسيميليان في المكسيك، بل وسقوط نابليون الثالث نفسه بإعلان الجمهورية في فرنسا، ويوضح جيرى أن محاولة سعد هذه سوف تأتي بنتائج عكسية لأنه سيثير غضب الأمتين الفرنسية والأمريكية عليه^(٨٩).

ولما نجح الوفد المصري - بالرغم من كل الجهود التي بذلها هامبسون جيرى - في استمالة عطف لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي وصدر قرار اللجنة باعتبار مصر دولة مستقلة لا هي ولاية عثمانية، ولا محمية بريطانية ؛ لعب هامبسون جيرى دوراً في التقليل من مفعول ذلك القرار، فعندما أرسل سعد برقيتين من باريس في ٢٩ أغسطس إلى عبد الخالق فهمي يعلنه بأن مجلس الشيوخ أصدر قراره الآن، غضب النبي وأرسل نص البرقيتين في اليوم نفسه إلى جيرى موضحاً أنهما مُزيفتان بداهة، ولكن الأمر يحتاج إلى بيان من المُعتمد الأمريكي لإنكار صحة ذلك القرار ؛ لأنه قد تم نشر ذلك الخبر في بعض الصحف بالقاهرة والإسكندرية، وسوف يكون له تأثيرٌ سلبي على موقف بريطانيا في مصر.

وتحير القنصل الأمريكي، ولم يستطع أن يكذب ذلك القرار، غير أنه أرسل برقية عاجلة إلى حكومته في ٣٠ أغسطس يستشيرها فيما يجب عمله^(٩٠)، وفي اليوم التالي أرسل أخباراً مثيرة لفزع الحكومة الأمريكية، جَعَلَهَا تطلب منه تكذيب ذلك القرار، فقد أرسل في أول سبتمبر تقريراً عن إضرابات العمال والموظفين، خاصةً تلك التي شهدتها مصر في أغسطس ١٩١٩، موضحاً أن تلك الإضرابات ذات أبعاد اقتصادية وسياسية، إلا أن هناك الكثير من الدعاية الثورية تنتشر في أوساط العمال، «وتباهي بالنصر القادم للبروليتاريا، وتتبا بعصر البلشفية»، كما نوه أن هناك أيد خفية تركية وألمانية في المسألة، من

خلال دعاية مدفوعة الأجر هدفها إثارة مزيد من الاضطرابات، ثم يوضح أن هناك قطاعاً عريضاً من المصريين أصبح يؤمن بأن حصول مصر على الاستقلال التام في هذا الوقت لن يكون له سوى معنى واحد هو «العودة إلى الحكم الفردي الاستبدادي الفاسد المتآمر، وهذا يعني بالضرورة موت العدالة والحرية في مصر»^(٩١). وعلى هذا أسرعت وزارة الخارجية الأمريكية في اليوم التالي - ٢ سبتمبر - بالرد على برقيته ببرقية مختصرة تقول فيها: «إنك تستطيع أن تتكرر صدور قرار من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ ينص على أن مصر سياسياً لا هي تحت سلطان تركيا أو بريطانيا بل إنها مستقلة»^(٩٢). وهو ما أعلنه جيري على الفور؛ فكان ذلك صدمة أخرى للرأي العام المصري تُعادل الصدمة الأولى عندما اعترف ولسون بالحماية، خاصة وأن المصريين كانوا قد استقبلوا ذلك النبأ بالفرح والسرور ورددوا التهتافات المؤيدة لأمريكا، ثم انقلب الحال إلى النقيض بعد تصريح جيري. وأخيراً أرسل سعد إلى فولك يخبره بإلغاء توكيله له لأن الوفد لم يشعر بدوره أو بأي ضغوط أمريكية على إنجلترا أثناء المفاوضات مع ملتر^(٩٣). وبذلك انتهى دور الولايات المتحدة في القضية المصرية.

خاتمة:

هكذا لعب القناصل الأمريكيون في القاهرة دوراً كبيراً في توجيه السياسة الأمريكية لمصلحة بلدهم من ناحية، ولمصلحة بريطانيا من ناحية أخرى، دون الأخذ في الاعتبار المبادئ والمثل التي نادى بها الرئيس الأمريكي ولسون. وقد ظهر ذلك واضحاً في موقف الولايات المتحدة من قضية مقتل بطرس باشا غالي، ومن المفاوضات التي دارت حول مسائل الحماية والامتيازات قبل الحرب وبعدها، والتي استمرت قرابة أربع سنوات توجت في النهاية باعتراف الرئيس ولسون بالحماية البريطانية على مصر، بحيث لم يكن هذا الاعتراف وليد لحظته بل سبقته دراسات كثيرة ومراسلات عديدة.

ولم ينته دور القناصل الأمريكيين عند حد الاعتراف بالحماية، بل امتد إلى متابعة نتائج ذلك الاعتراف، وتفنيد كل المحاولات المصرية لكسب عطف الرأي العام الأمريكي في تلك القضية من خلال إثارة الرأي العام الأمريكي على المصريين، بتذكيرهم بحرب المكسيك التي كانت أمريكا تعارضها وأوشكت على الدخول في حرب مع فرنسا بسببها، وكذلك من خلال إثارة المخاوف لدى الأمريكيين من أن ثورة ١٩١٩ لها بُعدٌ بلشفي، وهو ما يُمثل تهديداً للرأسمالية الأمريكية، ويشر بانتشار نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، وهو ما كانت تخشاه الحكومة الأمريكية وتعمل له ألف حساب.

الهوامش

- (١) هناك بعض الدراسات الحديثة التي اهتمت بتطور العلاقات المصرية الأمريكية بشكل عام، ولكن ثورة ١٩١٩ لم تكن ضمن نطاق البحث لأي منها، فبينما يتوقف البحث الأول عند عام ١٩١٤ (لينوار تشامبرز رايت: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤، ترجمة فاطمة علم الدين عبد الواحد، ومراجعة يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني «٤٢»، القاهرة، ١٩٨٧، والكتاب في الأصل رسالة حصل بها المؤلف على الدكتوراه من جامعة كولومبيا سنة ١٩٥٣)؛ نجد أن الثاني يبدأ بعام ١٩٢٢ (علاء الدين الدين عرفات: العلاقات المصرية الأمريكية، الخطوات الأولى في مصر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١)، أما الأخير فهو يبعد كثيراً عن ثورة ١٩١٩ (فطين أحمد فريد: العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة في الفترة من ٢٣ يولية ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٩٢)؛ هذا بالإضافة إلى بحث حسين إبراهيم العطار: الولايات المتحدة الأمريكية وقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، المنشور في مجلة مصر الحديثة، العدد الرابع، ٢٠٠٥، ص ٩١ - ١٣١ .
- (٢) على حسب علمي فإن كل الكتب والدراسات والأبحاث التي صدرت عن ثورة ١٩١٩، لم تعتمد على أي نوع من الوثائق الأمريكية، ولقد استلقت نظري - وأنا في المراحل الأخيرة من هذا البحث - كتاباً للأستاذ محسن محمد عنوانه "سعد زغلول مولد ثورة، شرارات ثورة ١٩١٩ بالوثائق البريطانية والأمريكية"، مكتبة غريب، القاهرة ١٩٨٨، فانكبت عليه صفحة صفحة، فلم أجد فيه نص أو مضمون أو إشارة إلى أية وثيقة أمريكية، ولا حتى ذكر أية شخصية أمريكية بما فيها الرئيس ولسون نفسه .
- (٣) قام الأرشيف القومي الأمريكي United States National Archives في واشنطن بتصوير تقارير ورسائل القناصل خلال الفترة من ١٨٥٤ إلى ١٩٥٩ على أفلام ميكروفييلم توجد في مكتبات بعض الجامعات الأمريكية، وقد نجحت في تصوير الكثير من تلك التقارير من مكتبة جامعة برنستون Princeton University، ومكتبة جامعة ويست شيستر West Chester University، والفضل في ذلك يرجع إلى المساعدات القيمة التي قدمها لي كل من : بيتر جران Peter Gran، وروبرت تيجنور Robert Tignor، وبث بارون Beth Baron، وقد نجحت في تصوير بعض الوثائق، كما نجحت في الحصول على نسخ رقمية Digital من كل الوثائق التي تغطي فترة هذه الدراسة.
- (٤) رمزي ميخائيل: الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٩، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٦٢، وصفحات أخرى.
- (٥) لينوار تشامبرز رايت: المرجع السابق، صفحات مختلفة، حيث هذه هي خلاصة المحاور الثلاثة التي بنى عليها كتابه.
- (٦) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/17, Unnumbered Dispatch,

from D. M. Iddings to the Secretary of State, February 1, 1910.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/18, Unnumbered Telegram (٧) from Iddings the American Agent and Consul General at Cairo to the Secretary of State, February 20, 1910, 6 : p.m.

(٨) لينوار تشامبرز رايت :المرجع السابق، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .
(٩) عبد الرحمن الرافعي :محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(١٠) لينوار تشامبرز رايت :المرجع السابق، ص ٢٠٦ - ٢٠٩ .
(١١) حول أحداث الحرب وأطرافها انظر: هـ. أ. ل. فيشر :تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط ٨، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤، ص ٤٩٤ - ٥٦٤ .

(١٢) حول أثر الحرب على مصر انظر : لطيفة سالم : مصر في الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤؛ محمد عبد الرحمن برج: قناة السويس، أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٥٦، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٤ - ٥٠؛ صبري أحمد العدل: سيناء في التاريخ الحديث ١٨٦٩ - ١٩١٧، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٠٥ - ٢٣٢ .

(١٣) الحكومة المصرية : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٢، المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٩٥٤، ص ٢٩ .

US National Archives, DS, Egypt, File No.883.00/73, "Report on effect upon (١٤) American Interests of British Protectorate and abolition of the Capitulations in Egypt", by Paul Knabenshue (Consul) Vice-Consul in charge, at American Diplomatic Agency and Consulate-General, Cairo, Egypt, Confidential Dispatch No. 406, December 8, 1917.

(١٥) عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٥٦ - ٥٨ .

(١٦) لطيفة سالم :المرجع السابق، ص ٥٤ - ٥٧ .
(١٧) محمد كامل سليم: ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٦٠ .

US National Archives, DS, Egypt, File No.883.00/73, "Report on effect upon (١٨) American Interests of British Protectorate and abolition of the Capitulations in Egypt", by Paul Knabenshue (Consul) Vice-Consul in charge, at American Diplomatic Agency and Consulate-General, Cairo, Egypt, Confidential Dispatch No. 406, December 8, 1917.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/53, Telegram No. 126, from (١٩) American Embassy in Rome to the Secretary of State, Rome, December 23, 1914, 12 noon.

US National Archives, DS, Egypt, File No.883.00/73, "Report on effect upon (٢٠) American Interests of British Protectorate and abolition of the Capitulations in Egypt", by Paul Knabenshue (Consul) Vice-Consul in charge, at American Diplomatic Agency and Consulate-General, Cairo, Egypt, Confidential Dis-patch No. 406, December 8, 1917, p. 22-24.

US National Archives, DS, Egypt, File No.883.00/73, "Report on effect upon (٢١) American Interests of British Protectorate and abolition of the Capitulations in Egypt", by Paul Knabenshue (Consul) Vice-Consul in charge, at American Diplomatic Agency and Consulate-General, Cairo, Egypt, Confidential Dis-patch No. 406, December 8, 1917, P.13,20.

Ibid, p. 16 - 18. (٢٢)

Ibid, p. 25 - 27. (٢٣)

Ibid, p. 30 - 33. (٢٤)

Ibid, p. 43 - 44. (٢٥)

(٢٦) محمد كامل سليم :المرجع السابق، ص ٦٠ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 880.00/ 77, Dispatch No. 52., from (٢٧) Hampson Gary to The Secretary of State, May 23, 1918.

US National Archives, DS, Egypt, File No.883.00/73, Unnumbered Dispatch, (٢٨) From Wilbur J. Carr, The Secretary of State, to Paul Knabenshue, February 20, 1918.

(٢٩) هـ. أ. ل. فيشر:المرجع السابق، ص٧٤٧ - ٧٤٩؛ محمد محمود السروجي: سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، الإسكندرية، ١٩٦٥، ص٣٦؛ محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف، ١٩٥٨، ص١٧ .

(٣٠) هامبسون بورن جيرى Hampson Boren Gary ولد في تكساس في ٢٣ أبريل ١٨٧٣، ودرس القانون في جامعة فيرجينيا وتخرج فيها سنة ١٨٩٤، ومارس المحاماة إلى عام ١٨٩٦ حيث التحق بالجيش الأمريكي، وشارك في الحرب الأمريكية الأسبانية ١٨٩٨، وخلال الفترة من ١٩٠٠ - ١٩١٤ عمل جيرى عضواً في مجلس إدارة جامعة تكساس، ومُحكماً في لجنة قضايا الإفلاس، وعضواً في المجلس النيابي بولاية تكساس. وفي سنة ١٩١٤ عُيّن قنصلاً خاصاً لوزارة الخارجية الأمريكية للمساعدة في الشؤون الناجمة عن قيام الحرب في أوروبا، وفي ١٩١٥ عُيّن نائباً عاماً مساعداً Assistant Solicitor في

وزارة الخارجية، وفي ١٩١٧ عيّنه الرئيس ولسون قنصلاً عاماً في مصر، وهناك كوّن صداقة حميمة مع الجنرال ألنبي. وفي مايو ١٩١٩ تم استدعاؤه إلى باريس ليساعد الوفد الأمريكي لمؤتمر الصلح في أعماله، ثم عاد إلى القاهرة في أواخر يوليو ١٩١٩. وفي ٢١ أبريل ١٩٢٠ عينه الرئيس ولسون سفيراً لأمريكا في سويسرا، حيث حضر الاجتماع الأول لعصبة الأمم في جنيف ممثلاً للولايات المتحدة، وبعدها اعتزل العمل الدبلوماسي ومارس المحاماة وشغل عدة وظائف إدارية مهمة في الحكومات الأمريكية المختلفة إلى أن توفي في ١٨ أبريل ١٩٥٢.

The Handbook of Texas online, <http://www.tsha.utexas.edu/handbook/online/articles/print/GG/fga37.html>

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/ 84, Report No. 3 for the (٣١) Quarter Ended September 30, 1918, Regarding Diplomatic and Political Events, from Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, September 30, 1918.

- (٣٢) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٥٣ - ٥٦ .
- (٣٣) محمد علي علوية: ذكريات اجتماعية وسياسية، تحقيق أحمد نجيب وجمال الدين أمين وناهد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٨١ - ٨٢ .
- (٣٤) محمد كامل سليم: المرجع السابق، ص ٤٥؛ لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ٧٠ - ٧١؛ رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٤٩ - ٥٠ .
- (٣٥) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٥٦ .
- (٣٦) علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص ٢٧ .
- (٣٧) محمد كامل سليم: المرجع السابق، ص ٦٠ .
- (٣٨) من تقرير لجنة ملنر المنشور، الحكومة المصرية: القضية المصرية، مصدر سابق، ص ٥٠ .
- (٣٩) عبد الخالق لاشين: المرجع السابق، ص ١٤٩ - ١٥٠ .
- (٤٠) حول نص الحوار الذي دار بين الوفد وونجت، وما حدث بعد ذلك من تشكيل الوفد وجمع التوكيلات انظر: محمد علي علوية: المرجع السابق، ص ٨٦ - ٩٣؛ وعن الخلاف حول صاحب فكرة الوفد والداعي إليها انظر، عبد الخالق لاشين: المرجع السابق، ص ١٣٠ - ١٤٣؛ عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٨٣ - ٨٨ .
- (٤١) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٥٩ - ٦٠ .
- (٤٢) عبد الخالق لاشين: المرجع السابق، ص ١٧٨ - ١٧٩ .
- (٤٣) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/ 86, Dispatsh No. 187, Re- (٤٣) garding the Political Situation in Egypt and the Efforts of the "Nationalists", from Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, December 16, 1918.
- (٤٤) عبد العظيم رمضان: مذكرات سعد زغلول، ج ٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة

١٩٩٦، ص ١٥٤

(٤٥) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/ 86, Dispatch No. 187, Re-garding the Political Situation in Egypt and the Efforts of the "Nationalists", from Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, December 16th, 1918.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/ 87, Dispatch No. 202, Re-garding Petitions from Political Factions in Egypt, From Hampson Gary to the (٤٦) Secretary of State, Cairo, December 30th, 1918.

(٤٧) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، ط٢، مكتبة مديولي، القاهرة، ١٩٨٣، ١١٠ - ١١١ .

(٤٨) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/83, Telegram No. 238, From Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, December 27, 1918, 11 p.m.

(٤٩) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/102, Report No. 4 for the Quarter Ended December 31, 1918, on Diplomatic and Political Events in Egypt, by Hampson Gary, American Diplomatic Agent & Consul-General at Cairo, Egypt, January 14th, 1919. (٥٠)

(٥١) محمد علي علوبة: المصدر السابق، ص ٩٧ - ٩٨ .

(٥٢) علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص ٣٢ .

عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ - ١٩٢١، طبعة دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٤٤ - ١٤٩ . (٥٣)

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883/500, From Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo. (٥٤)

(٥٥) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/86, Unnumbered Dispatch from the Acting Secretary of State, to the Mission of the United States to the Conference to negotiate Peace, , 1919. (٥٦)

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/86, Unnumbered Telegram, from William Philips, Hampson Gary, February 12, 1919. (٥٧)

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/87, Unnumbered Dispatch From William Philips Acting Secretary of State, To the Mission of the United States to the Conference to negotiate Peace, February 17, 1919. (٥٨)

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/99, Dispatch No. 271, From Hampson Gary, to the Secretary of State, February 15, 1919. (٥٩)

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/108, Dispatch No. 278,

from Hampson Gary, to the Secretary of State, February 21, 1919.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/92, Telegram No. 361, from (٦٠) Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Mission, March 4, 1919, 7 p.m.

(٦١) حول موقف الصحافة المصرية من الثورة انظر رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٨٥ - ١٢٨ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/93, Telegram No. 370, from (٦٢) Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission, March 10, 1919, 10 p.m.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/94, Telegram No. 373, from (٦٣) Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission, March 11, 1919, 7 p.m.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/95, Telegram No. 377, from (٦٤) Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission, March 12, 1919, 7 p.m.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/114, Dispatch No. 332, (٦٥) From Hampson Gary to the Secretary of State, March 14, 1919. File No. 883.00/122, Dispatch No. 348, from Hampson Gary to the Secretary of State, March 19, 1919. File No. 883.00/121, Dispatch No. 350, from Hampson Gary to the Secretary of State, March 19, 1919. File No. 883.00/128, Dispatch No. 363, From Hampson Gary to the Secretary of State, March 24, 1919. File No. 883.00/131, Dispatch No. 365, from Hampson Gary to the Secretary of State, March 24, 1919. File No. 883.00/133, Dispatch No. 374, From Hampson Gary to the Secretary of State, March 25, 1919. File No. 883.00/134, Dispatch No. 375, from Hampson Gary to the Secretary of State, March 25, 1919.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/127, Dispatch No. 364, (٦٦) from Hampson Gary to the Secretary of State, March 24, 1919.

(٦٧) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ١٨٥ - ١٩٠ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/130, Dispatch No. 370, (٦٨) from Hampson Gary to the Secretary of State, March 25, 1919.

(٦٩) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٢٠٨ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/132, Dispatch No. 355, (٧٠) from Hampson Gary to the Secretary of State, March 20, 1919.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/135, Dispatch No. 378, (٧١)

from Hampson Gary to the Secretary of State, March 26, 1919.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/97, Telegram No. 388, from (٧٢) Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission, March 18, 1919, 4 p.m.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/97, Unnumbered Dispatch, (٧٣) from The Acting Secretary of State to the Secretary of the Navy, March 22.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/113, Telegram No. 427, (٧٤) from Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission, April 10, 1919, 10 p.m.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/115, Telegram No. 434, (٧٥) from Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission, April 16, 1919, 5 p.m.

(٧٦) علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص ٣٢ .

(٧٧) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٧٨) بيير رنوفان: تاريخ العلاقات الدولية، أزمنة القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥، ترجمة جلال يحيى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٨٨ - ١٩٢ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/117, Telegram No. 59, from (٧٩) Wilson, Via Paris, to the Dep. Of State, April 15, 1919, 11 a.m.

(٨٠) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/125, Telegram No. 445, (٨١) from Gary, Via Paris, to Mr. Lansing and to the Dep. of State, April 24, 1919, 11 p.m.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/125, Unnumbered Dispatch, from Frank L. Folk, Acting Secretary of State, to John W. Davis, American Ambassador, London, April 28, 1919. (٨٢)

(٨٣) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٠١ - ٢٠٣ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/181, Dispatch No. 477, (٨٤) from Hampson Gary, to the Secretary of State, May 5, 1919.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/189, Dispatch No. 568, (٨٥) from Hampson Gary, to the Secretary of State, July 28, 1919.

(٨٦) نفس المصدر، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٨٧) علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص ٣٤ - ٣٥ .

(٨٨) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٠٧ - ٢١٥؛ علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص ٣٨ - ٤٣ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/196, Dispatch No. 591, (٨٨) from Hampson Gary, to the Secretary of State, August 30, 1919.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/187, Telegram No. 567, (٩٠) from Gary, to the Dep. of State, August 30, 1919, 11 p.m.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/195, Dispatch No. 592, (٩١) from Hampson Gary, to the Secretary of State, September 1, 1919.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/187, Unnumbered Tele- (٩٢) gram, from the Department of State, Washington, to The American Agency, Cairo, September 2, 1919.

(٩٣) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٠٧ - ٢١٥؛ علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص ٣٨ - ٤٣.

الإيطاليون.. في غمار السياسة المصرية

د . رفعت السعيد

الإيطاليون ..

في غمار السياسة المصرية

العلاقات المصرية الإيطالية ممتدة عبر قرون عدة ، ولأمد طويل كانت العلاقات التجارية نشطة بين المدن الإيطالية والمدن الساحلية المصرية وخاصة الإسكندرية .

وكان تجار المدن الإيطالية ينقلون عديدا من السلع الأوروبية إلى آسيا ، عبر البحر المتوسط إلى الإسكندرية ، ومنها برا إلى السويس .. ثم عبر البحر الأحمر .

وفي الأزمنة الحديثة تزايدت أدوات التواصل فامتدت إلى مجالات متعددة فنية ومهنية وثقافية وسياسية ، وفي هذا البحث سنركز على العلاقات السياسية منذ بدايات الثورة العربية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي تكونت فيها الملامح الأساسية لمصر الحديثة والتي شهدت أيضا تواجدا متعدد الأصعدة للدور الإيطالي في مصر. لكننا وقبل أن نبدأ نسجل عدة ملاحظات أولية:

● يمكن القول إن العلاقات الثقافية بمعناها المباشر والحديث قد بدأت في عصر محمد علي ، حيث استعان الوالي بعدد من الفنانين الإيطاليين لإعداد تمثال للوالي وافتتاح فصول للرسم التشكيلي والرسم المعماري .

كما أن محمد علي قد استدعى عددا من الخبراء الإيطاليين لافتتاح مدرسة للزراعة في قرية نبروه، «فقد أنشأ العزيز محمد علي هناك مدرسة لتعليم فنون الزراعة وجلب لها من البلاد الإيطالية المعلمين والخوجات وآلات الفلاحة المستعملة في بلادهم وجعل من أطفال أهل القطر وشبابهم أربعين تلميذا لدراسة قواعد فن الزراعة»^(١).

كذلك فإن محمد علي قد أرسل عددا من المبعوثين إلى إيطاليا لدراسة

الهندسة وقتون سبك المعادن والرياضيات ، وقد عاد هؤلاء المبعوثون ليعمل بعضهم في ترجمة عدة كتب من اللغة الإيطالية وليعمل الآخرون في الجهاز الإداري الحديث الذي بناه محمد علي ومن هؤلاء -على سبيل المثال - «أحمد أفندي الأزهري من قرية كرداسة (الجيزة) وهو الآن (أي على زمن علي باشا مبارك) وكيل قلم الهندسة وكان يجيد اللغتين التليانية والتركية وترقى إلى رتبة قائممقام»^(٢).

● كانت الامتيازات التي تمتع بها الأجانب وحماية قناصل دولهم الأصلية لهم حافظا على توافد مئات الألوف من الأجانب إلى مصر وكان منهم كثير من الإيطاليين .

وهكذا توافدت إلى مصر أفواج بغير حصر من الأجانب (مستثمرون- تجار - مهنيون - عمال -سماسرة في البورصة - مرابون ... إلخ) ويمكن التعرف على هذه الزيادة من مقارنة الأرقام التالية :

السنة	عدد الأجانب
١٨٣٦	٣٠٠٠
١٨٧٨	٦٨,٠٠٠
١٩٣٤	٥٠٠,٠٠٠ (٣)

وكانت نسبة الإيطاليين عالية فقد وصلت في الثلاثينيات إلى حوالي ٧٠ ألف إيطالي ، الأمر الذي حولهم إلى أداة فاعلة في العمل الاقتصادي والثقافي والسياسي .

● وكانت الجاليات الكبيرة تعيش في شكل مجتمعات متقاربة لها صحفها وأنديتها ومدارسها ومقاهيها، ولكل منها نفوذ في مهن معينة ، فالإيطاليون مثلا كانوا يمتلكون نسبة كبيرة بين عمال لف السجاير والترزية والحلاقين وسائقي وكمسارية الترام .

وقد تميز الإيطاليون عن غيرهم من الأجانب بتواصل دائم مع وطنهم الأصلي «فقد كان الكثير من العمال الإيطاليين يفدون إلى مصر في مواسم معينة تقل فيها فرص العمل في إيطاليا ثم يعودون ليعملوا في جمع محصول الأرز في بلدهم»^(٤).

وهو ما جعل علاقاتهم وثيقة بالحياة السياسية في إيطاليا وبالأحزاب التي ينتمون إليها وخاصة بالحزب الاشتراكي الإيطالي الذي اهتم فيما يبدو بنشاط كوادره في مصر اهتماما خاصا إلى الدرجة التي دفعت لورد لويد إلى ملاحظة «أن الحزب الاشتراكي الإيطالي كان نشطا في مصر نشاطا ملحوظا لا يقل عن نشاطه في إيطاليا»^(٥).

● ومع تشكيل ما يشبه المجتمعات الإيطالية في المدن الكبيرة (القاهرة - الإسكندرية بور سعيد - المنصورة) نشأت الحاجة إلى إنشاء مدارس إيطالية ورويدا رويدا تكاثرت هذه المدارس ، ومع وصول موسولينى للحكم ورغبته في وجود امتدادات مصرية لأفكاره فتحت أبواب هذه المدارس أمام المصريين .

وثمة إحصاء مهم في هذا الصدد :

المدارس الأجنبية في مصر (عام ١٩٣٣ - ١٩٣٤)^(٦).

جنسية المدرسة	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد التلاميذ
ألمانية	٥	٥٨	٤٥٤
أمريكية	٣٧	٤٥٤	٦٣٢٩
إنجليزية	٣٩	٢٩٤	٤٤٥٤
إيطالية	٥٧	٦٣٩	١٠,٥٨٨

● ومع نشوب الثورة العربية ١٨٨٢ ثم ثورة ١٩١٩ كانت الجالية الإيطالية تتعاطف وبشكل ملحوظ مع رجالها ، الأمر الذي يوضح حالة من التعاطف

المتبادل بين المصريين والجالية الإيطالية^(٧).

وقد تشكلت قنوات عديدة أسهمت في تعزيز هذه العلاقات وتوطيدها ومنها، «الجامعة الشعبية لتعليم العمال بالإسكندرية»، و «جمعية الصداقة المصرية الإيطالية»، و «نادي خريجي الجامعات والمدارس الإيطالية»^(٨).

● ولأمد طويل ظلت صحف إيطالية عدة تصدر في مصر، منها: «جورنال دي أورينت»، «المساجيرو»، روما، «ميديتارينو»، «كوريير دي تاليا»^(٩).

وبعد هذه الملاحظات يمكننا أن نبدأ.

ونبدأ بزمناً الالتهاب الثوري الأول في مصر الحديثة بالثورة العربية:

وفي البداية كان جمال الدين الأفغاني يحاول أن يستجمع حوله مجموعة من أبناء الطبقة الوسطى المصرية، ولأن فرص العمل الحزبي أو حتى الاجتماعي كانت معدومة فقد اتجه فكره إلى إنشاء محفل ماسوني، ولجأ الأفغاني إلى عدد من الماسون الإيطاليين في محفل الشرق الأعظم، وبمساعدة فاعلة وعملية منهم «تكون محفل ماسوني ضم حوالي ٣٠٠ شخص من الأدباء والصحفيين والأزهريين وضباط الجيش والأعيان»^(١٠).

ويُفسر المقربون من الأفغاني مثل محمد عبده و Blunt فكرة تشكيل الأفغاني للمحفل الماسوني ثم حله بسرعة قائلين «إنه شكله على أمل في مناصرة أعضائه الشرقيين والأوروبيين لدعوته العامة تصديقا لما شاع عن مزاعم الماسون إنهم ينتصرون للحرية الإنسانية فلما تبين له بطلان هذه المزاعم نفّض يديه من المحافل»^(١١).

ويمكن أن نلاحظ الفارق بين المواقف الحكومية والشعبية إزاء الثورة العربية.

فعندما حشدت إنجلترا أساطيلها في ميناء الإسكندرية بقيادة الجنرال سيمور لتهديد العراقيين الذين أخذوا في تحصين قلاع المدينة أسهمت في

الحشود سفن دول عديدة «فرنسا وأمريكا والنمسا واليونان ، وأرسلت إيطاليا طرادا كتعبير عن مساندة أو وجود رمز»^(١٢).

لكن إيطاليا ما لبثت أن استشعرت الخطر من احتلال إنجلترا مصر ، ولهذا أسهم قنصلها دي مارتيفو في التوقيع على بيان وجهه قناصل النمسا وألمانيا وفرنسا وروسيا وأرسلوه إلى الجنرال سيمور قائد الأسطول البريطاني الذي كان على وشك قصف الإسكندرية محذرين إياه قائلين «إن لرعايانا مصالح مهمة في الإسكندرية ولهم فيها أملاك واسعة وعقارات كثيرة والباقون منهم في المدينة كثيرون ... وإن إطلاق المدافع سينشأ عنه ضرر عظيم يلحق بسكان المدينة»^(١٣).

أما أبناء الجالية الإيطالية وخاصة العمال والفقراء فقد كانوا يساندون الثورة العربية مساندة كاملة وواضحة . وعندما شكل محمود سامي باشا البارودي الوزارة العربية تلقى برقية من كاميني رئيس جمعية الفعلة (العمال) تقول «إلى حضرة صاحب السعادة محمود باشا سامي :

عقدت أمس جمعيتنا حفلة عمومية قررت فيها أن ترفع لمقامكم السامي بيان ما تتمناه من نجاح الحزب الوطني المصري وأمانيه الوطنية، وما الفعلة الإيتاليان إلا أبناء أمة حاربت لنوال استقلالها، وهم يتمنون أن المقاصد التي أبدتها الأمة المصرية وسعت إليها بالتأني وحسن السياسة تفوز بإدارة الوزارة فوزا يعد لعظم الغاية المطلوبة وكبر شأنها»^(١٤). ويقول: Blunt «إنه شاهد وفدا من الشبان الإيطاليين قدموا لتقديم التهنئة لعرايي بمناسبة توليه وزارة الدفاع وكانوا يتدافعون لتقبيل يديه وكأنه قديس»^(١٥).

وفيما يبدو فإن الرأي العام في إيطاليا كان يبدي نوعا من التعاطف مع الثورة العربية وخاصة في صفوف اليسار، الأمر الذي دفع سليم نقاش إلى القول « ومن مجمل هذه الأخبار يتضح للقارئ الكريم أن الأميال العمومية كانت في ألمانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا منحازة إلى العراييين، وكان ذلك يزيدهم

إصرارا على المقاومة وأملا في انتصار الدول لهم فتساعدهم على إخراج الإنجليز من مصر»^(١٦).

ولكن فرنسا ما لبثت أن تواطأت، وروسيا وألمانيا اتفقتا على التعاون مع تركيا وتسهيل مهمتها في حشد حملتها إلى مصر لمحاربة عرابي «... وكان طبيعيا أن تقف القوى مثل إيطاليا وغيرها مكتوفة الأيدي»^(١٧). كما أكدت إحدى الدراسات الأكاديمية الجادة .

لكن إيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية التي تهدنت مع إنجلترا في بداية احتلالها لمصر ما لبثت أن دفعت الثمن عندما استولى الإنجليز على المقدرات المصرية ، ومنحوا أنفسهم أكثر ما كانت تدره من أرباح وثروات.

ويكفي أن نقدم نموذجا واحدا . فقد طرحت سلطات الاحتلال مجموعة من المقاولات في عام ١٩٠٠ بلغت قيمتها ٥٥١٠٠٠ جنيه وزعت على مقاولين ينتمون إلى عدة جنسيات، وقد حصل المقاولون الإنجليز منها على ٣٤٢٠٠٠ جنيه ولم يحصل الإيطاليون إلا على ١٠٠٠٠ جنيه فقط . ولعل هذا هو الذي دفع الصحف الإيطالية إلى مساندة الحركة الوطنية المصرية بنشر مقالات وأحاديث مع قادتها مثل مصطفى كامل الذي ندد في حديث لجريدة لا كورييري الإيطالية بشراة الإنجليز واستحوادهم على أهم الوظائف الكبرى في الإدارة المصرية، وقال « لقد بلغت مرتبات الرؤساء الإنجليز ٩٢٣ ألف جنيه في العام بينما كانت قبيل الاحتلال ٧٢٦٠ جنيه فقط»^(١٨).

* * *

ومع نهايات القرن التاسع عشر ، وبدايات القرن العشرين ، يمكننا أن نرصد مجموعة من التحركات اليسارية ذات المغزى والتي أسهمت في تشكيل الخبرات والتقاليد النضالية العمالية والنقابية في مصر .

- بدأت موجة من تشكيل النقابات العمالية كان ركيزتها العمال الإيطاليون الذين كانوا يتركزون في صناعات معينة ، ففي عام ١٨٩٩ تشكلت نقابة لفافي

السجائر، ثم اتحاد عمال الخياطين ، نقابة الحلاقين، نقابة عمال المطابع (١٩٠١)، نقابة عمال الأدوات المعدنية ، وجمعية كتبة المحامين (١٩٠٢).
 - وقاد العمال الإيطاليون عمليات إضرابية ناجحة كانت البداية في تقديم الخبرة العملية في تنظيم الإضرابات وفي تدبير تمويل لها لإعانة العمال المضربين عن طريق ما أسموه الصناديق الحمراء . وفي عام ١٩٠٠ أضرب العمال الإيطاليون في خزان أسوان . وفي نوفمبر ١٩٠١ أضرب عمال التريزة (وكان الإيطاليون يشكلون نسبة كبيرة منهم)، «وقد اجتمعوا في قهوة ألف ليلة وليلة بالأزبكية وكانوا قد أعدوا علما خاصا بهم فأقسموا أمامه يمين الطاعة وقرروا الإضراب عن العمل حتى تجاب مطالبهم، وساروا في مظاهرة يهتفون بحياة العدل وسقوط الظلم»^(١٩).

وتتوالى الإضرابات العمالية الأمر الذي دفع الصحف المصرية إلى الانقسام إزاءها ، البعض يؤيدها، والبعض الآخر مثل الأهرام تحذر العمال المصريين «من تقليد العمال الأوروبيين كتقليد القردة ، وهو تقليد فاسد ومضر بهم»^(٢٠).

ولعل هذا النشاط وغيره هو الذي دفع الخديوي إلى تحذير الحكومة من خطر النشاط اليساري الإيطالي في مصر ، فثمة رسالة من مهردار خديوي مؤرخة في ٨ جمادي الآخر ١٣٠٠هـ موجهة إلى ناظر مجلس النظار يلفت نظره فيها إلى خطورة «نشاط جماعة الانترناسيونالي الإيطالية في الإسكندرية»^(٢١).

وفي اتجاه آخر وهو النشاط الفوضوي المتسم بالعنف، يمكننا أن نتابع على صفحات المجلة الإيطالية L'Impazzial تفاصيل مهمة ومثيرة للدهشة عن محاكمة جرت في مصر في يونيو ١٨٩٩ لعشرة من الفوضويين بتهمة محاولة اغتيال إمبراطور النمسا^(٢٢).

ولم تكن الأنشطة الفوضوية منحصرة وسط الإيطاليين وحدهم فقد قبض أيضا على ثلاثة من المهاجرين الروس الذين غادروا بلادهم عقب أحداث ثورة ١٩٠٥، وطلب قنصل روسيا بالإسكندرية من سلطات الأمن ترحيلهم إلى روسيا .

ونطالع بعضا مما نشر في الصحف المصرية حول هذه الواقعة مكتفين بالنشاط الإيطالي في هذا الصدد ..

« هاجر مع من هاجر من أنحاء روسيا ثلاثة أنفار روسيون ويقال إنهم من رجال الثورة المحكوم عليهم بالإعدام وحضورهم لمصر لغاية شريرة ، أبلغت قنصلاتو روسيا ذلك إلى الحكومة المصرية فقبضت على الثلاثة ووجدت معهم مواد انفجارية أيدت دعوى القنصلاتو الروسية ، وبذلك لم يعد لهؤلاء الثلاث صفة المجرمين السياسيين». وتمضي جريدة المؤيد لتروي قصة احتجاجات دامية قام بها جمهور الجاليات الأجنبية مطالبين الحكومة بعدم تسليم المقبوض عليهم للقنصلية الروسية ومن ثم ترحيلهم إلى روسيا طالبين لهم ما أسموه «كرامة الملجأ» ، أي حق اللجوء السياسي.

وما يهمننا في هذا البحث قول الجريدة «سارت مظاهرة ضخمة تضم عامة الأرمن والإيطاليين والأروام والإسرائيليين (يقصد اليهود) لإبداء سخطهم واستيائهم»، ثم «وبعد الظهر انتظم سلك جمع ثان أكثر عددا وقوة بينهم بعض الفوضويين الإيطاليين والأرمن، وتشددوا بعدد من جمعية العمال المختلطة، فمروا من المنشية صائحين الحرية، فلتسقط روسيا وليسقط استبدادها» ثم «وفي اليوم التالي أحاط المتظاهرون بمبنى القنصلية الروسية فرشقوها بالبيض والوحل والبصل والحجارة وتناول بعضهم على شاراتها الرسمية بواسطة تسلقهم على عمود الترام الثابت أمام بابها فانتزعوا الشارة وألقوها في الأرض».

وتنتقل المظاهرات الصاخبة إلى القاهرة وتوزع منشورات بلغات عدة منها .. اللغة الإيطالية ، ومن بين هذه المنشورات نقراً «أيها الرفاق ... من الواجب لصالح ضحايا الظلم اتخاذ وسائل فعالة حتى تنتصر الحرية والإنسانية»^(٢٣).

وفي ٢١ يناير نظمت الجالية الإيطالية مظاهرة أمام البورصة «ولم تتصف الساعة الواحدة حتى كان عدد المتظاهرين والمتفرجين نحو الألف تقريبا،

فوقف في الجمع جهارا المدعو باطيطي وهو مهندس إيطالي في الخامسة والثلاثين من عمره وتكلم بحماس قائلاً «إن الأمن على الحرية الشخصية في مصر أصبح مهددا ولكن لا تيأسوا يا نصراء الحرية وصيحوا جميعا بصوت واحد لتحيا العدالة ولتحيا الحرية، ثم سارت المظاهرة وهي تهتف بهذه الهتافات وتشد النشيد الفرنسي المارسييليز بحماس»^(٢٤).

ومما يثير الانتباه أن قنصل فرنسا قد قام بمحاكمة مسيو كانثيه محرر جريدة الريفورم بتهمة التحريض على الاضطرابات^(٢٥).

كما قامت قنصلاتو النمسا بتحديد يوم ١٣ فبراير لمحاكمة الخواجا كمبوس لاتهامه بزعمارة المظاهرات التي حصلت ضد قنصلاتو الروسيا^(٢٦). أما القنصلية الإيطالية فإنها لم تحاكم أحدا من الإيطاليين رغم ثبوت تزعمهم للمظاهرات .

ويبقى قبل أن ننتقل من هذه المرحلة أن نشير إلى أن لينين خلال إقامته في ألمانيا كان يطبع مجلة «إيسكرا» في ليبزج ويرسلها إلى برلين ، ومنها إلى ميناء برينديزي في إيطاليا حيث تخزن لفترة حتى يحملها بحار إيطالي شيوعي إلى الإسكندرية لتخزن مرة أخرى في مطعم سباستبول في شارع فرنسا ، وكان يمتلكه بلشفي روسي اسمه يوسف يوزيوفتش ، وذلك حتى يتسلمها وقاد بإحدى السفن الروسية اسمه تريتيكوف ، وذلك من مارس إلى أغسطس ١٩٠٢ حتى اكتشف البوليس المصري الأمر^(٢٧).

* * *

وكان وصول موسولينى إلى السلطة بداية لازدواجية العلاقات المصرية الإيطالية .

تياران متناقضان تصارعا وسط الجالية الإيطالية بمصر ، وربما في كل مكان وجد فيه إيطاليون .

الفاشية والفاشيون ومعهم السفارات والمخابرات والإعلام الرسمي في جانب ، والقوى التقدمية والديموقراطية في جانب آخر .
ومع التيارين سنحاول أن نسجل بعضا من مظاهر هذه العلاقات المعقدة ، بل والشديدة التعقيد .

ولنبداً بما هو رسمي ، «كان رجال المفوضية الإيطالية في مصر البالغ عددهم مائة يلعبون دورا بالغ النشاط ، وعلى رأسهم الوزير الإيطالي المفوض والمبعوث فوق العادة ما تزوليني ، والذي كان فاشيا متحمسا ومن أركان النشاط الفاشي الأساسيين منذ ١٩١٩ ، وشارك في الزحف على روما، كما كان سكرتيرا مساعدا للحزب، وكان هناك أيضا الكابتن أوجو أدون رئيس مركز الاستعلامات الإيطالي، وكان أيضا من الكوادر الأساسية للحزب، وكان يتخذ من مركز الاستعلامات وسيلة لتنظيم طابور خامس واسع النشاط ولجمع المعلومات»^(٢٨).

ونمضي مع المعلومات التاريخية فكثيرا «ما كان ماتزوليني يشاهد متجولا في مدن مصر الكبرى ليستعرض متشحا بقميصه الأسود الشباب الإيطالي من أبناء الجالية الإيطالية وهم يرددون شعارات الدعاية للإمبراطورية المقدسة»^(٢٩).

والحقيقة أن التشكيلات الفاشية المنظمة في شكل فرق ترتدي القميص الأسود قد انتشرت بشكل واسع جدا وسط شباب الجالية الإيطالية وطلبة المدارس الإيطالية التي كانت تتلقى دعما من الحكومة الإيطالية والتي تكاثرت بصورة ملفتة للنظر ، وفتحت أبوابها أمام الطلاب المصريين . ويؤكد أحمد عبد الرحيم مصطفى « أن موسوليني قد بذل جهودا جبارة لتأسيس المدارس الإيطالية ذات النمط الجديد في عدد من المدن المصرية»^(٣٠).

وهكذا ومنذ عام ١٩٢٧ تحدثت الصحف المصرية بكثرة وربما بانبهار عن «القمصان السوداء» ونقرأ :

«فيما يلي صورة الطائرة الإيطالية البحرية التي وصلت مصر يوم الجمعة الماضي في طريقها إلى مصوع ، وقد حطت رحالها على ضفة النيل المبارك وأقبل الشبان الفاشيست الإيطاليين في القاهرة للاحتفال بطيارها»^(٣١).

وتبدأ حملات دعاية واسعة الانتشار ربما كان وراءها مجرد الانبهار وربما كان وراءها الكيد للمحتل الإنجليزي أو حتى الإنفاق الإيطالي المتزايد . ونقرأ بعضاً من مقتطفات هي مجرد نماذج من طوفان المقالات.

● مجلة المحاكم المختلطة وهي مجلة ذات طابع أكاديمي وقانوني تقول «بينما مصر تتسلح بما لديها من قوانين مكتوبة وغير مكتوبة للدفاع عن كيانه إزاء الدسائس الشيوعية ، قد يكون من المفيد إلقاء نظرة على الحرب العوان التي أعلنها الفاشيست في إيطاليا على العدو المشترك»^(٣٢).

● ويكتب أحد الباحثين «أن مجد موسوليني يكمن في أنه أسكت المعارضة في البرلمان الإيطالي وصان بذلك حياة المملكة التي كانت جرائدها ولسان معارضتها تقودها بخطوات سريعة نحو البلشفي»^(٣٣).

وعلى ذات النغمات (تمجيد الفاشية كمدخل أو كمبرر للعداء للشيوعية) نقرأ:

«الفاشيزم مدينة بنجاحها إلى مساعدة الظروف والأحوال ، إذ فزع المتمولون في إيطاليا من عجز الحكومة عن قمع الحركات الشيوعية في البلاد والتفوا حول الفاشيست حيث رأوا أن تحميل عبء مطاردة الشيوعية على عاتق الفاشيست أولى من تركه إلى الحكومة التي كانت عمياء فوق أنها ضعيفة ولا ريب ، وأن الفاشيزم لو لم تكن مؤلفة من رجال شديدي البأس والعزيمة لما كانت تنال هذا الفوز الباهر في وقت قليل»^(٣٤).

ونواصل القراءة «أصبح موسوليني حديث أوروبا بأسرها بل العالم أجمع وهو في الحقيقة من أعظم رجال هذا العصر إن لم يكن أعظمهم طراً، وقد أتى منذ

توليه زمام الأمور في إيطاليا أعمالا مجيدة وجعل الشعب الإيطالي يقلع عن كثير من العادات القديمة التي كانت تؤدي بإيطاليا إلى الثورة والخراب»^(٣٥).

وجريدة أخرى تمتدح «قيام الفاشست في إيطاليا ونهوضهم بهذه البلاد التي كانت تهوى إلى هاوية الشيوعية ويتقوض عمرانها ... وقد سمعت كثيرين يعربون عن الأسف على أن لا يكون عندهم موسوليني من أهل بلادهم ليسير دفعة البلاد إلى العمل والنجاح»^(٣٦).

وإذ يتردد كلام كهذا تحت قبة البرلمان المصري يسارع العضو محمد حافظ رمضان (حزب وطني) إلى القول «نحن لا نريد أن نعيش كما تعيش بلاد أخرى - مهما وصلت مدنيته - تحت نظام دكتاتوري كنظام إيطاليا، فنحن ديموقراطيون ولنا مجلس نيابي . إن ذكر الدكتاتورية من فوق هذا المنبر، والاستناد إلى أعمالها في البلاد الأخرى ليس من الحكمة السياسية ، ولا من التربية البرلمانية التي نريد أن نتعلمها ونسير عليها»^(٣٧).

وتتعدد الدعاية الفاشية إلى موجة من الكتب مثل :

- محمد لطفي جمعة ، بين الأسد الأفريقي والنمر الإيطالي ، ١٩٣٥ .
- رياض جيد ، الإمبراطورية الإيطالية ، ١٩٣٧ .
- فتحي رضوان ، موسوليني ، ١٩٣٧ (٣٨) .

وإذا عدنا إلى التقارير الأمنية البريطانية نجد حديثا كثيرا عن النفوذ الفاشي في مصر . ونجد حصرا للأنظمة الاقتصادية في مصر مثل «البنك التجاري الإيطالي - البنك الإيطالي المصري - شركة الأديراتيك - شركة تريستا للتأمين .. كما كان النشاط الغالب في جمعيات الإسعاف لمتطوعين إيطاليين»^(٣٩).

وقد منح مثل هذا الوجود إمكانات واسعة للنشاط الرسمي الإيطالي . لكن خطر المواقع التي سيطر عليها الإيطاليون وتسلبوا من خلالها إلى أخطر مواقع اتخاذ القرار كانت القصر الملكي .

والحقيقة أن القصر الملكي ظل على علاقة قوية بإيطاليا منذ تولي السلطان (الملك) أحمد فؤاد، فقد كان وهو لم يزل بعد أميراً مقيماً لأمد طويل بإيطاليا ويمتلك فيها قصراً فخماً وعلاقات واسعة بالصفوة الإيطالية .

وورث فاروق العرش والقصر برجاله ومنهم الإيطاليون. وتزايد هذا النفوذ الإيطالي وتعزز مع سيطرة الثالوث الموالي للمحور على شئون القصر (كامل البنداري باشا، على ماهر باشا، الشيخ المراغي) وبدأت أسماء إيطالية تثير حساسيات أمنية لدى السلطات الإنجليزية بسبب تجمع سحب الحرب، وبسبب وجود هذه الشخصيات في القصر الملكي مركز الأسرار والمؤامرات، ومن هذه الأسماء ميلانيزي رئيس فرقة موسيقى القصر، وفيرونيشي كبير مهندسي القصر، وأنجلو سان ماركو المؤرخ وكان وثيق الصلة بدوائر القصر، وحتى هؤلاء الذين شغلوا وظائف غير مهمة في القصر أثار نشاطهم وقربهم من الملك الشاب حساسيات بالغة مثل هارو وأنطون بولي (كان كهربائياً في القصر ثم انضم للحاشية الملكية)، وكانوتشي مدرب الكلاب^(٤٠).

وتسجل الوثائق قلق البريطانيين من هذا الوضع ويكتب السير مايلز لامبسون (المعتمد البريطاني في مصر) إلى وزير خارجيته «إنني أخشى كثيراً من أن عملاء إيطاليا قد يؤثرون بواسطة صنائعهم داخل القصر وخارجه على الملك فاروق ليتصرف وفق ما يريده محور روما - برلين»^(٤١).

وتتشر مجلة آخر ساعة «أن السفارة البريطانية قد بعثت إلى الجهات المصرية المختصة بصور مستندات حصلت عليها المخابرات البريطانية، وهي تثبت بالدليل القاطع وجود صلة بين الإيطاليين وبعض المعارضين المصريين»^(٤٢).

وتتشر مجلة «المصور» أن مصادر مقربة من السفارة البريطانية «تؤكد أن فيرونشي بك كبير المهندسين بالسراي والذي هو في نظرهم من عناصر قلم المخابرات الإيطالي يطلع في مكتب البنداري باشا بالقصر الملكي على تقارير

الدولة وتقارير الوزراء المفوضين ، ومذكرات السفارة البريطانية ومختلف وثائق الدولة المهمة»^(٤٣).

وكان الإنجليز يشكون دوماً كما يقول محمد حسين هيكل من « أن القصر محوري الهوى، وأن في خدمته طائفة من الإيطاليين يتجسسون لحساب المحور»^(٤٤).

وبعد الحرب تتكشف أوراق كثيرة من بينها مذكرات شيانو وزير خارجية الدوتشي الذي يقول فيها «وصلني نبأ مثير عن مقابلة تمت بين مراد سيد أحمد باشا وزير مصر المفوض في برلين والسفير الإيطالي بها أتوليكو ، استفسر فيها الوزير المصري باسم مليكه - الذي يناصب الإنجليز العداء - عما إذا كان المحور سوف يكون على استعداد لمساندته إذا أعلنت مصر حيادها وترتب على ذلك تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب بريطانيا العظمى ، وبناء على مشاورة مع الدوتشي أرسلت إلى أتوليكو أفوضه في الاستمرار في مباحثاته مع الوزير المفوض المصري وأن يؤكد له أن أي جهد يبذل لإضعاف العلاقات بين القاهرة ولندن سوف يقابل بالتأييد والدعم من جانب إيطاليا»^(٤٥).

وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك كله على نشاط سياسي مصري ، فجماعة مصر الفتاة وجدت الفرصة لتعلن ميلها نحو الفاشية «نحن فاشيون من أنصار موسوليني ، وسوف نثبت جدارتنا بالسير ببلادنا في هذا الطريق الذي سلكه موسوليني وهتلر»^(٤٦).

ويسافر أحمد حسين إلى إيطاليا ليدلي بتصريح إلى جريدة جورنال دي جنوا يقول فيه «دعني أقول أن ما أراه هنا في ظل الدوتشي هو الديموقراطية الحقيقية»^(٤٧).

ولن نطيل في سرد المعلومات ولكن يكفي أن نعود إلى مدى تأثير أحمد حسين بالفكر الإيطالي .

يقول أحمد حسين في كتابه الشهير «إيماني» : «لقد أثر في نفسي بصفة

خاصة كفاح إيطاليا ، ويظهر أن هذا الشعب يقترب إلى حد ما من الشعب المصري ، ولقد أعجبتني هذه العبارات التي تتبض إيماناً وحماساً التي ملأ بها مازيني صدور الشباب الإيطالي ، وهزت نفسي هذا حملات جهاده من أجل إيطاليا الفتاة»^(٤٨).

وهو يتحدث عن نفسه في روايته «أزهار» قائلاً إنه لم يجد صعوبة في صياغة برنامج مصر الفتاة «كانت كلمات مازيني مؤسس إيطاليا الفتاة ترن في أذني فاستبدلت إيطاليا بمصر وانطلقت أكتب: مصر التي علمت الإنسانية وأضاءت على العالمين لن تموت أبدا بل ستبعث من جديد لتعيد سيرتها الأولى»^(٤٩).

ويعود أحمد حسين ليصرح لجريدة إيطالية «لا فوروا شيسستا» قائلاً «إن حزبي يسير على مبادئ العصر الجديد وهي تتشابه مع مبادئ روما وبرلين، ونحن نرغب في أن نقلد زعيمكم الدوتشي فيما أدخله من إصلاحات اجتماعية، وأن شبيبة مصر الفتاة تعتقد أن الدوتشي هو منشئ قواعد السياسة الاجتماعية الجديدة في هذا العصر»^(٥٠).

لكننا يجدر بنا أن نشير إلى مسألة مهمة أشار إليها أحد المقررين جداً من أحمد حسين قائلاً « وفي أثناء زيارة أحمد حسين لإيطاليا عرض على موسوليني فكرة تعاون حركة مصر الفتاة مع إيطاليا ، ولكن الدوتشي اعتذر احتراماً لاتفاق جنترمان عقده مع إنجلترا لتهدئة الحرب الباردة... كان اعتذاره لبقاً ومهذباً»^(٥١).

لكن ذلك لم يمنع من تناثر اتهامات عديدة بتلقي أحمد حسين تمويلاً مالياً من إيطاليا. وقد فجر النحاس باشا ذلك عندما قال في مجلس النواب « إن جمعية مصر الفتاة تعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد»^(٥٢). ورغم أن النحاس رفض إضافة أي إيضاح فإن الكثيرين فهموا إنه يقصد إيطاليا .

وتلمح آخر ساعة إلى ذلك قائلة «إن مقدار ما أنفقته إيطاليا على الدعاية

في عام ١٩٣٥ وحده عشرون ألف جنيه»^(٥٣).

ويلق أحمد حسين على اتهام النحاس باشا له قائلاً: «صار كل مصري يعتدي علينا فهو يضرب في أشخاص قال عنهم رئيس الوزراء أنهم خونة وصنيعة دولة أجنبية»^(٥٤).

لكن التطور الأكثر خطراً كان في قيام مصر الفتاة بتكوين فرق شبه عسكرية ضاهت بها فرق القمصان السوداء ، وتشكلت سريعاً القمصان الخضراء التي استدعت رداً وفدياً حاسماً بتشكيل فرق القمصان الزرقاء.

ويسرع سير مايلز لامبسون ليكتب إلى حكومته «اتخذ مؤتمر الشباب الوفدي قراراً في ٩ يناير ١٩٣٦ بتأسيس منظمة للشبيبة على النهج الفاشي وقد أيد الوفد هذا الاتجاه بعد أن وجد أن أحزاب الأقليات قد بدأت في تجنيد عديد من الطلاب في تنظيمات فاشيستية بهدف حشدهم في حركة مناهضة للوفد»^(٥٥).

ولم تكن مصر الفتاة وحدها ، كان هناك أيضاً جماعة الإخوان فيإذ يهاجم حسن البنا « هذه الشيع والطوائف من الناس التي تسمى نفسها الأحزاب السياسية» مؤكداً أنه «لا مناص من أن تحل هذه الأحزاب جميعاً»^(٥٦).

تهاجمه جريدة المصري هجوماً شديداً يرد عليها أحد كوادر الإخوان متسائلاً «ألا تذكرون إيطاليا وقد كانت مفككة تتهددها الشيوعية ، حدثوني بريك من أنقذ إيطاليا من خطر كان محيقاً بها ؟ هل كان ذلك من تعدد الأحزاب وكثرة البرامج وتنوع الأغراض ؟ أم أن ذلك كان لوجود حزب واحد؟»^(٥٧).

ولكي نكون منصفين فإنه يتعين علينا أن نشير إلى أن الكثيرين قد اكتسبوا توجهاً قريباً من الفاشية باعتباره جزءاً متمماً لعدائهم للاحتلال البريطاني .

ونراجع أسماء عديدة عزيز المصري باشا ، عبد الرحمن عزام باشا وعديد من ضباط الجيش الذين انضموا فيما بعد لحركة الضباط الأحرار .

وثمة واقعة توضح ذلك ، فعبد الرحمن عزام باشا عارض عندما كان وزيراً

في حكومة علي ماهر إعلان الحرب على دول المحور ، وعلق سير مايلز لامبسون على ذلك في حديث له مع علي ماهر قائلاً إن لعزام ميولاً نازية ، ولم يسكت عزام باشا بل اتصل بأحد أركان السفارة معلقاً على حديث لامبسون قائلاً : «أنا لا أخجل أن يكون لي ميولاً ألمانية لأن الألمان لم يكونوا يوماً من الأيام أعداءً بلادي ، ولكن الذي يخجلني حقاً أن تقول عني إن لي ميولاً إنجليزية»^(٥٨).

ويحاول أحد الباحثين (مجيد خدوري) إيجاد تفسير لمثل هذه المواقف قائلاً: «منذ بداية الثلاثينيات وحتى الحرب العالمية الثانية بدأت حركة القومية العربية تقع تحت وطأة العداء لليبرالية، واتجهت على وجه الخصوص نحو الفكر النازي والفاشيستي بتأثير من عمليات التفسخ المستمرة التي تعرضت لها مسيرتها»^(٥٩).

لكن مثل هذا التوجه لم يمنع الكثيرين من اللعب على الوجهين انتظاراً لنهاية الحرب ومعرفة من المنتصر ، ومن أبرز هؤلاء علي ماهر باشا الذي عرف طويلاً بصداقته للمحور وعدائه للإنجليز .

يقول علي ماهر باشا في شهادة له أمام محكمة للجنايات عن فترة كان فيها رئيساً للوزراء «قبل دخول إيطاليا الحرب بستة أسابيع استحضرت السفير البريطاني والجنرال ويلسون وأخبرتهما أن لدينا معلومات دقيقة بأن إيطاليا داخلة الحرب حتماً، فقالوا إن المعلومات التي عندهم من سفيرهم في روما تنفي ذلك وحببت أن استعد، وكان يوجد ٧٠٠٠٠ إيطالي بمصر منهم ١٢٠٠٠ في سن الجندية ومدربين تدريباً حسناً، ولذلك صدر مني أمر بنزع السلاح الموجود في يد جميع السكان ، وكان الإنجليز ممنونين جداً لما توصلنا لضبط أسلحة عند الإيطاليين الأمر الذي دعانا إلى تفتيش كل بيت وناد إيطالي حتى القنصليات»^(٦٠).

ويعلق البعض على ذلك قائلين «ظل علي ماهر على ولائه للإنجليز حتى عام

١٩٤٠ (٦١). فلما بدأت الانتصارات الألمانية كان ألمانيا أكثر من الألمان ، ولما انحاز الملك إلى إيطاليا صار إيطالياً أكثر من الإيطاليين» (٦٢) ، أما اللورد كيلرن فيقول «علي ماهر كان رجل الملك بنسبة ١٠٠٪ وهو فوق ذلك لا يمكن الاعتماد عليه بسبب تقلبه ومناورات» (٦٣).

ويتبقى بعد ذلك قصة الهتاف الشهير «إلى الأمام يا روميل» والتي انتهت بأحداث فبراير ١٩٤٢ ، ونكتفي حول هذا الهتاف بتعليقين : حافظ محمود يقول «مظاهرات تقدم يا روميل افتعلتها الجاسوسية البريطانية في القاهرة لإسقاط الوزارة وتنفيذ مخطط للسياسة البريطانية في مصر» (٦٤).

أما د. محجوب ثابت فيقول: «أقسم أن لمبسون يعلم أن الذين نادوا إلى الأمام يا روميل كانوا مدسوسين من قبل صنائعه ، ولعل مكافأة الشاب الذي نعق بهذا النداء أصدق على ذلك» (٦٥).

فهل صنعها الإنجليز من أجل الإطاحة بوزارة كانوا يخشون أن تتقلب إلى صف المحور لو تقدمت قوات روميل إلى الإسكندرية ؟ الإجابة لا تحتاج إلى مجرد التخمين ، وإنما إلى وثائق وهو ما لم نعثر عليه.

* * *

لكن موالاة الفاشية لم تكن هي القناة الوحيدة وسط المجتمع الإيطالي في مصر ، بل كان هناك يساريون وتقدميون وديمقراطيون ويهود عاديون يخشون من انتصار المحور في الحرب ويقاومون ذلك ، ويبرز البحث أسماء عديدة - وربما بغير حصر - مارست نضالاً ديمقراطياً واعياً لإيقاف المد الفاشي وسط الجالية الإيطالية .

وضد الحرب تأسس اتحاد أنصار السلام ، ثم تكونت مجموعات من المثقفين اليساريين الذين أعلنوا في حماس إنهم لن يكتفوا بثرثرة المثقفين ، وحاول بعضهم السفر للحرب مع الجيش الجمهوري الأسباني (٦٦).

وقد سافر بعضهم بالفعل مثل أبى ستوليوار (من أصل روسي) وقد قتل في

معارك الجبهة الإيطالية ، و كارلتو مندل (كان عضواً بالمجموعة الشيوعية الإيطالية في مصر وعاد إلى إيطاليا عام ١٩٣٩ ليشترك في حركة المقاومة) وقتل على أيدي الفاشيست عام ١٩٤٣^(٦٧).

ولمعت في مجال مقاومة الفاشية أسماء عديدة من المجموعة الشيوعية مثل دينا فورتى ، أنا طوبي ، ريناتو ميللى وزوجته إيزا ، وأوجو ناكسون ، ريناتو فرفره ، لارا ليفي، وقد أقاموا علاقة مع مجموعة من الاشتراكيين الإيطاليين بزعامة باولو باتينو (وكان أحد قادة الحزب الاشتراكي)، وكانوا يتلقون نشرة من باريس بعنوان (صوت الإيطاليين)، وكان يصدرها فرع الحزب الشيوعي الإيطالي في فرنسا ، ويعيدون طبعها في مصر ثم يقومون بتوزيعها بالبريد على الشخصيات الإيطالية^(٦٨).

وقد اهتم الحزب الشيوعي الإيطالي بمجموعته في مصر وأرسل أحد قادته وهو الرفيق سبانو ليقم فيها لفترة بهدف تنشيطها ، وقد أقام لفترة في بور سعيد ليقم علاقات مع الجنود الإيطاليين المتجهين إلى الحبشة^(٦٩).

كذلك يبرز اهتمام الحزب بنشاط مجموعته في مصر من قيام الرفيق تولياتي لدى مروره بالقاهرة قادماً من موسكو بعد انتهاء الحرب بزيارة لارا ليفي في منزلها (واحدة من قادة المجموعة) حيث وجه ملاحظات عديدة للمجلة التي كانت تصدرها بالتعاون مع السلطات الإنجليزية في مصر لتوزع في معسكرات الأسرى الإيطاليين في مصر ، وكان اسمها الجبهة المتحدة Fronto Unito^(٧٠).

وحتى فترة ما بعد الحرب استمر النشاط الشيوعي في مصر ، وتأسست في الإسكندرية منظمة إيطاليا الحرة Movimento Libera Italia، وكذلك المركز الثقافي الإيطالي .

وجذب هذا النشاط اهتمام السفارة الأمريكية التي أشارت في أحد تقاريرها إلى أن هذا النشاط المؤيد للسوفيت يتزعمه Ugo Firoentino وأن الأخير سافر إلى إيطاليا ليلتقي بتولياتي .

ويقول التقرير إن المركز الثقافي الإيطالي قد أنشئ بهدف نشر الماركسية في صفوف الجالية الإيطالية وأنه تأسس في ١٦ فبراير ١٩٤٥ ويرأسه Prof. Giuseppe Sebasti^(٧١).

ويتواصل هذا النشاط بصورة أو بأخرى حتى موجة التمهيد التي ارتفعت في مصر بعد حرب ١٩٥٦ حيث هاجرت الغالبية العظمى للأجانب من مصر.

الهوامش

- (١) علي باشا مبارك :الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الطبعة الأولى (١٣٠٥ هـ) ج ، ١١ ص ٢ .
- (٢) نفس المصدر ، ج ١٥ ، ص ٤ .
- (٣) حول تزايد عدد الأجانب في مصر وجنسياتهم ومهنهم راجع :
محمد أنيس : مصر من الإقطاع إلى الرأسمالية ، مجلة الكاتب يوليو ١٩٦٥ .
ديفيد لاندز :ملوك وباشاوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس .
علي رفاعة الأنصاري: في طريق الحرية .
- Holt ,P.M, Political and Social Change in Modern Egypt , London 1968 .
- (٤) رفعت السعيد :تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٠٠-١٩٢٥ ، ط ٦ ، ١٩٨٧ ، ص١٧٨ .
- (٥) Llyod (Lord) , Egypt Since Cromer , 1913, p.353
- (٦) عبد الحميد فهمي مطر :التعليم والمتعلمون في مصر ، ص ١٩١ .
- (٧) محمد جمال الدين المسدي وآخرون: مصر والحرب العالمية الثانية ، ص ٧٥ .
- (٨) نفس المرجع ، انظر أيضا :
- Jacques Berque , L' Egypte Imperialisme et Revolution .
- (٩) رفعت السعيد: أحمد حسين ، كلمات ومواقف ، ١٩٧٩ ، ص ٩٣ .
- (١٠) جرجي زيدان: تاريخ الماسونية العام منذ نشأتها إلى اليوم ، ١٨٨٩ ، ص ٢١٠ .
- (١١) عباس العقاد : محمد عبده ، ص ١٣٥ ، وأيضا ، Blunt , Wilfrid , Secret History of the English Occupation of Egypt , London 1907 , p. 491.
- (١٢) سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، ج ٥ ، ص ٥١ .
- (١٣) نفس المرجع ، ص ١٨٣ .
- (١٤) نفس المرجع ، ج ٤ ، ص ١٢٥ .
- (١٥) Blunt , op.cit., p. 302.
- (١٦) سليم خليل نقاش: المرجع السابق ، ص ١٨٣ .
- (١٧) يوزياشي صلاح نصر ، يوزياشي كمال الدين الحناوي: الشرق الأوسط في مهب الريح ، ١٩٤٩ ، ص ٢١ .
- (١٨) علي فهمي كامل: سيرة مصطفى كامل ، ج ١ ، ١٩٢٦ ، ص ٢٨٨ .
- (١٩) المؤيد، ٢٦ نوفمبر ١٩٠١ ، وأيضا محمد سيد كيلاي، ترام القاهرة ، ص ٦٤ .
- (٢٠) الأهرام، ١٢ مايو ١٩٠٢ .
- (٢١) دار الوثائق القومية ، محفظة ٨١ داخلية إفرنكي .
- (٢٢) L' Impazzial 10- 21 June 1899 ، ومجموعة هذه المجلة مودعة بدار الكتب والوثائق

- القومية تحت رقم ١٨٣ دوريات.
- (٢٣) المؤيد، ٢١ يناير ١٩٠٧ .
- (٢٤) الأهرام، ٢٤ يناير ١٩٠٧ .
- (٢٥) الأهرام، ١٠ فبراير ١٩٠٧ .
- (٢٦) المؤيد، ١٢ فبراير ١٩٠٧ .
- (٢٧) مراسلات لينين وهيئة تحرير «إيسكرا» إلى منظمات الحزب في روسيا من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٣ ، الطبعة الروسية ١٩٦٩ ، رسالة رقم ١٤٦ ، ص ١٨٥ .
- (٢٨) محمد جمال الدين المسدي وآخرون: مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ .
- (٢٩) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٢٤٥ .
- (٣٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة ، ص ٨١ .
- (٣١) اللطائف المصورة ٧ مارس ١٩٢٧ .
- (٣٢) نقلا عن الأهرام في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٤ .
- (٣٣) قسطنطي إلياس عطارة: تكوين الصحف المصرية ، ١٩٢٧ ، ص ١٩٧ .
- (٣٤) كل شيء، ١٧ مايو ١٩٢٦ .
- (٣٥) اللطائف المصورة، ٢٨ فبراير ١٩٢٧ .
- (٣٦) مجلة الفلاح المصري سبتمبر-أكتوبر ١٩٢٨ (ملحق).
- (٣٧) مجلس النواب ، مجموعة مضابط الدورة البرلمانية لعام ١٩٢٧ .
- (٣٨) عايدة إبراهيم نصير ، الكتب العربية التي صدرت في مصر بين عامي ١٩٣٦-١٩٤٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة .
- (٣٩) الأهرام، ٩ فبراير ١٩٦٧ ، دراسة للدكتور محمد أنيس عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .
- (٤٠) لمزيد من التفاصيل حول النشاط الإيطالي في القصر الملكي ، راجع رفعت السعيد ، أحمد حسين ، أحداث ومواقف ، ١٩٧٩ ، ص ٩١ وما بعدها .
- (٤١) F.O.407/223, Lampson to Halifax , No. 41 , Jan . 16 , 1939,p. 7
- (٤٢) آخر ساعة، ١٨ أكتوبر ١٩٣٦ .
- (٤٣) المصور، ١٤ ، ٢١ أبريل ١٩٣٩ .
- (٤٤) محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٦ .
- (٤٥) The Ciano Diaries , 1943 , New York 1946.
- (٤٦) مصر الفتاة، ٤ يوليو ١٩٣٧ .
- (٤٧) مصر الفتاة، ١١ أغسطس ١٩٣٨ .
- (٤٨) أحمد حسين: إيماني ، ط ٢ ، ص ٦٤ .
- (٤٩) أحمد حسين: أزهار ، ص ٣٦٠ .

- (٥٠) مصر الفتاة، ١ أغسطس ١٩٣٨ .
- (٥١) محمد صبيح: صفحات عن الحرب العالمية الثانية ، ص ٢٣ .
- (٥٢) مجلس النواب ، الهيئة النيابية السادسة ، مضبطة يوم الاثنين ٢٢ يونيو ١٩٣٦ .
- (٥٣) آخر ساعة، ١٩ يوليو ١٩٣٦ .
- (٥٤) مرافعات الرئيس أحمد حسين في عهد حكومة الوفد (من كفاح مصر الفتاة) ، ص ١٢٣ .
- (٥٥) من سير مايلز لامبسون إلى مستر إيدن ، التقرير السنوي عام ١٩٣٦ ، مودع في الأرشيف البريطاني تحت رقم ٣٧١-٩ ، ٢٠٩ ، سري ، ١٥٢١٧ أرشيف رقم ٥ ، مصر ، استلم في ١٩ أغسطس تحت رقم ٩٠٦ ، فقرة ٢٠٦ من التقرير .
- (٥٦) حسن البنا ، رسالة التعاليم .
- (٥٧) النذير ، ١١ ذي القعدة ١٣٥٧ هجرية ، مقال حلمي نور الدين .
- (٥٨) جميل عارف: من المذكرات السرية لأول أمين عام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام (١٩٧٧)، ص ٢٥٦ .
- (٥٩) Khadduri , Majid, Political Trends in the Arab World , London (1972) , p. 179.
- (٦٠) ملف قضية الجنائية رقم ١١٢٩ لسنة ١٩٤٦ المتهم فيها حسين توفيق وآخرون (قضية اغتيال أمين عثمان)، شهادة علي ماهر باشا .
- (٦١) روزاليوسف ، ٢٣/١/١٩٥١ ، مذكرات د. الطيب الناصر .
- (٦٢) إبراهيم عبده: الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراير ، (١٩٧٨)، ص ١٣٠ .
- (٦٣) The Killern Diaries , 1944 , 1946 , London , (1976) , p.6.
- (٦٤) حافظ محمود: أسرار الماضي من ١٩٠٧ - ١٩٥٢ ، ص ١٦٩ .
- (٦٥) صالح علي عيسى السوداني: الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت ، ص ٣٢٤ .
- (٦٦) رسالة خطية من مارسيل شيريزي (شيوعي من أصل إيطالي عاد لإيطاليا واستمر نشطاً في الحزب الشيوعي الإيطالي ثم حزب إعادة التأسيس حتى توفي في عام ٢٠٠٢)، والرسالة مؤرخة في مارس ١٩٧٣ .
- (٦٧) محضر نقاش مع دينا فورتني (كانت عضوة بالمجموعة الشيوعية الإيطالية وعادت إلى إيطاليا بعد الحرب لتتشط في صفوف الحزب الشيوعي الإيطالي)، أجرى النقاش في روما في ٢٤/١٢/١٩٧٣ .
- (٦٨) لمزيد من التفاصيل راجع ، رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ، المجلد الثالث ، (١٩٨٨) .
- (٦٩) محضر نقاش مع دينا فورتني ، المرجع السابق .

- (٧٠) محضر نقاش مع مارسيل ميسيكوا (محام إيطالي شهير كان مقيماً في مصر وكان عضواً في المجموعة الشيوعية بمصر) أجرى النقاش في باريس ١٩٧٣/٤/٥ .
- (٧١) وثيقة مودعة في أرشيف الخارجية الأمريكية تحت رقم R.G. 319 Mis 284423, 21 .May 1945

إرهاصات المساندة المصرية لثورة اليمن **(٢٦ سبتمبر ١٩٦٢)**

أ. د . فاروق عثمان أباطة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية

إرهاصات المساندة المصرية لثورة اليمن

(٢٦ سبتمبر ١٩٦٢)

أبدت مصر اهتماما خاصا بتطورات الأحداث السياسية فى اليمن فى إطار اهتمامها بالقضايا القومية ، وخاصة عقب قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ ، وعقب عقدها لاتفاقية الجلاء مع بريطانيا فى عام ١٩٥٤ . وقد علق كثير من الباحثين على تأثيرات ثورة يوليو على اليمن ومن بين أولئك الباحثين إدجار أو بلانس الذى أكد على أن «نجاح ومثالية نظام الثورة الجديد فى مصر - الذى مثله جمال عبد الناصر - كان مصدر إلهام لكثير من مواطنى الدول العربية، ولم تكن اليمن استثناء من بينها . وسرعان ما دوى راديو القاهرة بإذاعة وترديد الشعارات الثورية التى وصلت مباشرة إلى شعب اليمن، وأعطت للثوريين تشجيعا وأملا حيا. وقد أمر الإمام أحمد بوقف تلك الأجهزة الخائنة ومصادرة أجهزة الراديو الموجودة فى الأماكن العامة، غير أنه كان عاجزا عن السيطرة على تلك الأجهزة داخل البيوت الخاصة، ومن ثم أخذ تيار القومية العربية يتدفق داخل اليمن»^(١).

وقد ظلت مصر خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضى تعمل على تنسيق سياستها مع المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بأحداث اليمن، ولذلك حينما قامت حركة أحمد يحيى الثلايا ضد نظام الإمامة فى عام ١٩٥٥ ، أوفدت مصر أحد كبار مسئوليهها إلى المملكة العربية السعودية ليراقب الأحداث عن كثب . وليس من شك أن التنسيق المصرى السعودى كان يعنى أن مصر لم تقف موقفا مؤيدا للحركة المضادة للإمام أحمد ١٩٤٨-١٩٦٢ ، بل على العكس كان موقفها مؤيدا للإمام أملا فى أن يتم إصلاح اليمن على يديه ، هذا على الرغم من أن مصر كانت تتبنى التشكيلات السياسية التى أقامها الطلاب اليمنيون فى القاهرة والذين بلغ عددهم أربعمئة طالب. ومن بين تلك التشكيلات السياسية جمعية الاتحاد اليمنى التى أسسها أحمد محمد نعمان وغيرها من التشكيلات

السياسية والطلابية الأخرى .

ومما تجدر الإشارة إليه أن ثمة عوامل مشتركة كانت تجمع بين أهداف مصر والمملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية المتوكلية ، ومن بين تلك الأهداف العداء للوجود البريطاني. ومن ثم رأت كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية أن تحالفا عسكريا مع مصر سيساعدها في تحقيق مطالبها الإقليمية. وبناء عليه تم في جدة عقد ميثاق أمن متبادل بين الدول الثلاث في الحادى والعشرين من أبريل عام ١٩٥٦. ومما جاء في ذلك الميثاق أن الدول المتعاقدة تعتبر أن كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منها بمثابة اعتداء عليها جميعها، وعلى أن تتشاور تلك الدول فيما بينها -بناء على طلب إحداها- كلما توترت أو اضطربت العلاقات الدولية بشكل يؤثر على استقلال أو سلامة أراضي أية دولة منها ، وفي حالة توقع خطر الحرب أو قيام حالة مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة إلى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف ، ومن ثم تقرر إنشاء مجلس أعلى ومجلس حرب وقيادة مشتركة بين الدول الثلاث^(٢).

وليس من شك في أن ميثاق جدة إنما يدل على مدى التسرع الذي كثيرا ما تندفع وراءه الدول العربية لعقد مثل تلك الاتفاقيات دون التأكد على مدى قدرتها على تنفيذها ، وكان واضحا منذ البداية اختلاف أهداف كل من الدول التي أصدرت هذا الميثاق ، فمصر ابتغت من ورائه مناهضة حلف بغداد وذلك باجتذاب أكبر عدد من الدول لعقد معاهدات ثنائية أو جماعية تكون هي محورها ، بينما كانت المملكة العربية السعودية لا تريد أكثر من تحقيق مطالبها في البريمي ، في الوقت الذي كان فيه الإمام أحمد يريد الضغط على البريطانيين في المناطق الحدودية الجنوبية في عدن والمشيكات المتاخمة لها . وعلى نفس النسق تم الإعلان عن الاتحاد الفيدرالى بين المملكة اليمنية المتوكلية والجمهورية العربية المتحدة ، ففي غمرة الحماس الذى صاحب إقامة

الوحدة المصرية السورية تم عقد ميثاق اتحاد الدول العربية في اليوم الثامن من مارس ١٩٥٨^(٣). وقد نص هذا الميثاق على احتفاظ كل عضو بشخصيته الدولية، كما أقيمت العديد من الأجهزة التي كان مقدرًا لها أن تربط بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة ربطًا قويًا ومن بينها مجلس أعلى للاتحاد ومجلس وزاري يتشكل من ستة أعضاء عن الجمهورية العربية المتحدة بإقليميهما الشمالي والجنوبي وستة أعضاء آخرون عن اليمن، وأنيط بذلك المجلس رسم سياسة الدفاع والميزانية والنقد. وتقرر أن تسهم اليمن بنسبة ٢٪ من ميزانية الاتحاد بينما تتكفل الجمهورية العربية المتحدة بباقي الميزانية، كذلك نص ميثاق الاتحاد على إنشاء مجلس ثقافي واقتصادي، وتوحيد التمثيل الخارجي عندما لا يوجد لأحد الطرفين تمثيل خاص به^(٤).

وإذا كان «هارولد إنجرامز» يشير في دراسته عن اليمن إلى أن دخول المملكة المتوكلية اليمنية في اتحاد الدول العربية هو الذي دفع بحكام الإمارات التسع المتاخمة لعدن إلى قبول المشروع البريطاني بإقامة اتحاد الجنوب العربي وعلى رأسه مستعمرة عدن، إذ إن هؤلاء الحكام والسلاطين كانوا يخشون أن يستخدم الإمام أحمد نفوذ الجمهورية العربية المتحدة للقضاء عليهم وضم بلادهم إليه، فإن باحثين آخرين يرون أن زيادة التدخل البريطاني في الجنوب اليمنى، وشعور الإمام أحمد بقرب تنفيذ بريطانيا لمشروعها الاتحادي الذي يمكن أن يضع حداً لمطالبه الإقليمية هو الذي دفعه إلى طلب الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، وعندما تبين له أن ذلك لم يمنع بريطانيا من تنفيذ مشروعها أخذ يأسف على الإجراء الذي تورط فيه، حيث وجد في كثرة المستشارين المصريين في بلاده خطرًا يهدد نظامه فضلًا عن أنه كان من حق مواطني أية دولة - وفقًا لميثاق الاتحاد - العمل دون قيد في الدول الأخرى المنضمة إلى الاتحاد.

ومن الطبيعي أن تكون مخاوف الإمام أحمد قد تزايدت حين قامت سلطات الأمن اليمنية بضبط بعض المنشورات باسم الضباط الأحرار في تعز، حيث

راودته الشكوك في أن يكون للمصريين ضلع في تلك المنشورات ، ومن ثم أصدر أوامره بوضع مدينة تعز تحت نظام الطوارئ.. وحاول في بداية عام ١٩٥٩ تهدئة النزاع بينه وبين بريطانيا حتى لا يكون بحاجة إلى المصريين ، واقترح عقد اجتماع مشترك بينه وبين بريطانيا وحكام المشيخات في الجنوب ، غير أن الحكومة البريطانية واجهته بنواياها بتكوين الاتحاد وطلبت منه التفاوض مع ممثليه ، ولكنه خشى إن فعل ذلك أن يكون ذلك بمثابة اعتراف منه بقيام دولة اتحادية متاخمة له في الجنوب فتراجع عن اقتراحه (٥).

وكان اليمنيون الأحرار سواء في داخل اليمن أو في القاهرة على استعداد لتأييد أية حركة ترمي إلى توثيق العلاقات بين اليمن وشقيقاتها من الدول العربية حتى ولو صدرت تلك الحركة عن حكومة الإمام ذاتها، ومن ثم بادر أحرار اليمن المقيمون في القاهرة إلى إعلان تأييدهم لقيام الاتحاد الفيدرالي بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة^(٦)، وعلى الرغم من ذلك التأييد إلا أنهم كانوا يدركون في الوقت نفسه أن الإمام أحمد دخل في هذا الاتحاد لمواجهة الموقف المتأزم في داخلية اليمن بعد أن أخذت العناصر الثورية تنشط ضد نظام الإمامة من أجل تخليص اليمن من الجمود والتخلف^(٧)، وكان ما توقعه الأحرار اليمنيون من عدم جدية نظام الإمامة في القيام بمسؤوليات الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة قد تأكد لديهم بالفعل، ومن ثم شهدت السنتان الأخيرتان من حكم الإمام أحمد حدوث الكثير من القلاقل والاضطرابات، وعلى الرغم من أن الإمام أحمد كان على اعتقاد راسخ في أن الجمهورية العربية المتحدة لها يد في إحداث تلك القلاقل والاضطرابات ضد حكمه، إلا أنه لم يجرؤ على مواجهتها بالعداء إلا بعد انفصال سوريا عن مصر في سبتمبر ١٩٦١.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن فترة التقارب السابقة بين المملكة المتوكلية اليمنية ومصر قد أتاحت الفرصة لكي يجدد الإمام صلاته مع الاتحاد السوفيتي، وتمت تلك الاتصالات عن طريق السفارة السوفيتية في القاهرة،

وذلك عقب موافقة المؤتمر الشيوعي في عام ١٩٥٤ على تأييد الحركات الوطنية «البرجوازية». وعلى الرغم من أن نظام الإمامة كان يعد نظاما رجعيا وأقرب ما يكون إلى الأنظمة الإقطاعية، إلا أن الاتحاد السوفيتي استهدف من تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للإمام تشجيعه على مناوأة البريطانيين في الشطر الجنوبي من اليمن. وكان واضحا في أن تصرف الاتحاد السوفيتي على هذا النحو إنما كان بحكم مصلحته كدولة مناهضة للغرب وليس كزعيم كتلة تتناقض أيديولوجيتها تماما مع النظام الرجعي القائم في اليمن^(٨).

كان من أبرز النتائج التي تترتب على القلاقل والاضطرابات التي شهدتها اليمن في الفترة السابقة لقيام الثورة اليمنية في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ ، ازدياد الهوة اتساعا بين نظام الإمامة وبين حركة الأحرار اليمنيين التي كانت تنمو باطراد خارج اليمن ويمتد تأثيرها على اليمنيين في داخل اليمن ذاتها^(٩)، ومن الملاحظ أن حركة الأحرار اليمنيين قد ارتكزت خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضي على عدن، حيث كانت بريطانيا تتيح لليمنيين المعارضين للنظام القائم في صنعاء فرصة الإقامة في عدن وممارسة نشاطهم هناك ضد نظام الإمامة بشرط ألا يتعارض هذا النشاط مع مصالحها، وقد استهدفت من وراء ذلك إلى الاستفادة من تلك العناصر اليمنية المعارضة كورقة رابحة تضغط بواسطتها على إمام صنعاء إذا ما طالب بضم المناطق الجنوبية الواقعة تحت سيطرتها^(١٠)، غير أن قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر كانت حافزا لكي تصبح القاهرة القاعدة الرئيسية لأحرار اليمن الذين فضلوا الإقامة بها^(١١).

الأحرار اليمنيون واحتضان القاهرة لهم

قد يكون من المناسب أن نعرض لطائفة من أولئك الأحرار الذين كان لهم دور إيجابي في قيام الثورة اليمنية، وشغلوا مناصب رئيسية في الجمهورية اليمنية بعد قيامها، وإن كان من الملاحظ أن أولئك الأحرار لم يكونوا منتيمين

إلى طبقة واحدة من حيث أصولهم الاجتماعية ، بل كان التكوين الثقافي أبعد تأثيرا في توجيه آرائهم السياسية ، فالذين تلقوا ثقافة تقليدية محضه داخل اليمن مثل عبد الرحمن الإرياني وأحمد محمد نعمان مالوا إلى مبدأ الإصلاح في إطار الإمامة، ولم يتحولوا إلى فكر الثورة إلا بعد أن يأسوا من سلوك الإمام أحمد ومن فساد سياسته التي لم تتجاوب مع إصلاح شئون البلاد في مختلف المجالات، بينما كان محمد محمود الزبيري يمثل حالة وسطا بين المثقفين ثقافة تقليدية وبين أولئك اليمنيين القلائل الذين أتحت لهم فرصة الدراسة في الجامعات الأوروبية^(١٢)، والذين رأوا أن الإصلاح في اليمن يقتضى إحداث تغييرات جذرية في المجتمع اليمني، وقد عبر هؤلاء عن أفكارهم الثورية وعملوا على تطبيقها في اليمن مثل محسن العيني، الذي درس في جامعة باريس، ولم يجد لنفسه بعد تخرجه مجالا للعمل في موطنه الأصلي في الشطر الشمالي من اليمن، فذهب إلى عدن حيث عمل مدرسا في إحدى المدارس الثانوية، وسرعان ما أصبح نقيبا للمعلمين، وأوجد صلات قوية بحزب البعث واهتم بتنظيم الاتحادات العمالية في عدن، ومثل تلك الاتحادات لدى اتحاد العمال العرب .

وحين سنت الإدارة البريطانية في عدن في عام ١٩٦٠ التشريعات المضادة للنقابات العمالية ، اضطر إلى مغادرة عدن والتوجه إلى القاهرة ومن هناك انضم إلى حركة اليمنيين الأحرار ، وعقب قيام الثورة اليمنية عين وزيرا للخارجية، ثم مندوبا دائما للجمهورية اليمنية في الأمم المتحدة ، واعتبر ذلك بمثابة إبعاد له نظرا لما عرف عنه من ميول بعثية .

أما محمد محمود الزبيري فقد تفتحت عيناه منذ الصغر على أوضاع بلاده التي عانت من التخلف ، فاشتغل بالسياسة وهو لا يزال طالب علم ، ثم سافر إلى القاهرة لاستكمال دراسته في كلية دار العلوم ، ومكث بمصر عدة سنوات اتسع فيها أفقه السياسي ، وعاد بعد ذلك إلى اليمن حاملا معه قانون جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي كان يرى فيه سبيلا لتقدم بلاده ، غير أنه حين قدم ذلك القانون إلى الإمام يحيى كان جزاؤه السجن في «الأهنوم»

قراية عام ، وعلى أثر إطلاق سراحه لجأ إلى تعز حيث كان يقيم فيها سيف الإسلام أحمد ولي العهد حينذاك، الذى كان الأحرار اليمنيون يرون فيه الأمل للقيام بالإصلاح والتقدم بالبلاد ، وحين خاب أملهم لجأ الكثيرون منهم إلى عدن وكان من بينهم الزبيرى والتعمان وغيرهما ، وكان أولئك الأحرار يعرفون لدى خصومهم «بالعصريين» على اعتبار أن العصرية - من وجهة نظر هؤلاء الخصوم - تهمة كبيرة تلحق بصاحبها العار والدمار^(١٣).

وخلال وجود الزبيرى فى عدن نجح بالتعاون مع بعض رفاقه فى إصدار جريدة «صوت اليمن»، التى كانت تعنى بالتعريف بالأوضاع المتردية فى اليمن الشمالى ، وتدعو المواطنين هناك إلى الثورة والقضاء على نظام الإمامة العتيق الذى كان على رأسه آنذاك الإمام يحيى حميد الدين. وحين قامت حركة ١٩٤٨ التى تزعمها ابن الوزير اختير الزبيرى للعمل وزيرا للمعارف فى الحكومة الانقلابية الجديدة باعتباره واحدا من أبرز المحرضين على قيام حركة ١٩٤٨ بشعره ونثره وبمواقفه السياسية. ومن ثم كان فشل تلك الحركة يعنى الحكم عليه بالإعدام، ولكنه سلم من الموت بأعجوبة حيث تصادف وجوده آنذاك فى المملكة العربية السعودية ضمن الوفد الذى أرسلته حكومة الانقلاب إلى السعودية للتباحث مع وفد الجامعة العربية ، برئاسة عبد الرحمن عزام أمين الجامعة ومرافقة ذلك الوفد إلى صنعاء ، وكانت المملكة العربية السعودية قد تعمدت تأخير وفد الجامعة العربية حتى يكتمل الحصار حول الحركة الوليدة .

وحين يئس الزبيرى من إقناع الملك عبد العزيز بن سعود بالعدول عن موقفه غير المؤيد للنظام الجديد فى اليمن ، قرر مع رفاقه العودة إلى صنعاء ، لكنهم فوجئوا بسقوط الحركة الانقلابية فى أيدي أتباع الإمام أحمد ، وكان على الزبيرى أن ينجو بنفسه ففر إلى باكستان وقضى فيها بضع سنوات يبكى مصرع الرفاق ويهدده الحنين إلى الوطن^(١٤).

وعقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فتحت القاهرة ذراعيها لاحتضان الزبيرى

وأمثاله ممن ينشدون الحرية والتقدم لبلادهم.. وفى القاهرة واصل الزبيرى كفاحه السياسى حيث أعلن من هناك عن قيام الاتحاد اليمنى - وهو التنظيم الحزبى الجديد الذى خلف حزب الأحرار والجمعية اليمنية الكبرى - وكان للزبيرى ورفاقه دور كبير فى التمهيد لقيام الثورة اليمنية فى السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ ، وعلى أثر قيامها عاد الزبيرى إلى وطنه حيث اختير وزيرا للتربية والتعليم فى حكومة الثورة ، ثم نائبا لرئيس الوزراء لشئون الإعلام والتربية. ولم يكن الزبيرى على مدى حياته يحفل بالمناصب الرسمية ، لذلك هجر مكتبه وذهب إلى الريف ليدافع عن منجزات الثورة الأساسية وفى مقدمتها النظام الجمهورى حتى استشهد فى الثلاثين من مارس ١٩٦٥^(١٥).

وبعد أحمد محمد نعمان من اليمنيين الأحرار الذين اتصفوا إلى حد كبير بالاعتدال فى مواقفهم السياسية ، إذ كان يراوده الأمل فى أن يتحقق الإصلاح فى اليمن فى إطار نظام الإمامة ، ولكنه بعد أن يؤس من سلوك الإمام أحمد الذى لم يتجاوب مع إصلاح شئون البلاد ، التجأ إلى القاهرة وانضم هو ونجلاه محمد نعمان إلى حركة اليمنيين الأحرار ، وعرف بين رفاقه «بالأستاذ» بما ينطوى عليه هذا اللقب من التسليم له بعمادة الحركة^(١٦).

وقد يكون من المناسب أن نشير فى هذا السياق إلى عبد الله السلال، الذى قدر له أن يكون على رأس الثورة اليمنية عند قيامها فى السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢. ولم يكن السلال من اليمنيين الذين كافحوا خارج وطنهم، حيث ظل بحكم وظيفته كضابط فى الحرس الخاص بالإمامة داخل اليمن، غير أنه تأثر إلى حد كبير بحركة الأحرار اليمنيين فى الخارج، وبما كانوا يذيعونه عبر إذاعة صوت العرب ويكتبونه فى صحف القاهرة ويصدرونه من نشرات تتدد بالأوضاع المتردية فى اليمن وتشهد الهمم للقيام بالثورة ضد النظام .

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن السلال ولد فى القاهرة فى عام ١٩٢٢ ، وكان يمثل الفئة المتواضعة من فئات المجتمع اليمنى إذ كان والده حرفيا ، وكان

الإمام يحيى على قناعة بأن أبناء هذه الفئة يمكن كسب ولائهم بسهولة ، ولهذا اختار من بينهم أول بعثة عسكرية يرسلها إلى العراق . وتدريب السلال فى المدرسة العسكرية فى بغداد ، وصادف وجوده فى العراق العديد من الانقلابات التى قام بها الجيش العراقى والتى تأثر بها . وعندما عاد إلى اليمن تم إلحاقه بالجيش اليمنى الذى كان إسماعيل صفوت - وهو أحد الضباط العراقيين - يتولى مسئولية تدريب أفرادهم .

غير أن السلال مر بسنوات من الركود بسبب خضوعه لقيادة إسماعيل صفوت الذى استتكر حركة رشيد عالى الكيلانى ، ورفض تسليم رسالة أرسلها الكيلانى إلى الإمام يحيى يطلب فيها أن يمارس على قدر طاقته ضغطا عسكريا على البريطانيين فى عدن مساندة لحركته . غير أن هذا الركود الذى عاشه السلال لم يلبث أن تحول إلى قيامه بعمل إيجابى فاعل على أثر تولى الضابط العراقى الجديد جميل جمال مسئولية تدريب الجيش اليمنى ، الذى أثار إعجاب السلال ورحب بالتعاون معه فى حركة ١٩٤٨ . ونتيجة لفشل تلك الحركة كان نصيب السلال من العقوبة قضاء سبع سنوات فى سجن «حجة» ، قام فى أثناءها بقراءة بعض الكتب الثورية التى جعلته يتحول عن فكر الإصلاح على نمط ابن الوزير إلى نهج الثورة بهدف اجتثاث نظام الإمامة من جذوره^(١٧) .

وحين قامت حركة أحمد يحيى الثلاثيا فى عام ١٩٥٥ كان السلال لا يزال فى سجن «حجة» مما جنبه التعرض لأية عقوبة ، وعلى أثر انتهاء فترة سجنه تم تعيينه قائدا لميناء الحديد مما أتاح له فرصة الاتصال بالعالم الخارجى ، ومعرفة إمكانية تسليح الجيش اليمنى بما كان يرد من الأسلحة والذخائر عن طريق ذلك الميناء الذى وضع تحت قيادته . غير أنه لم تلبث أن حامت الشبهات حوله عندما وقعت محاولة اغتيال الإمام أحمد فى مستشفى الحديد فى عام ١٩٦١ ومن ثم تم إبعاده عن الجيش . ولكن البدر عقب توليه السلطة خلفا لوالده الإمام أحمد أمر بتعيينه قائدا لأركان حرب الجيش وقائدا لحرسه الخاص ، كدليل على حسن نيته على البدء فى تنفيذ الإصلاحات ، ومما لاشك فيه أن

تعيين السلال في تلك المناصب الجديدة كانت عاملاً هاماً في إنجاح الثورة التي قام بها الضباط الأحرار في سبتمبر من عام ١٩٦٢^(١٨).

عبد الرحمن البيضاني ودوره في مساندة الثورة اليمنية

ارتبطت المساندة المصرية للأحرار اليمنيين المقيمين في القاهرة قبيل نشوب الثورة اليمنية وبعدها بعبد الرحمن البيضاني الذي كان له دور إيجابي في تحريك تلك المساندة، وذلك بإجرائه الاتصالات المكثفة مع القيادات المصرية، وبإلقاءه الضوء على قضية اليمن وكفاح الأحرار في الصحافة المصرية وإذاعة صوت العرب . ويمكن القول بأن جميع الأحرار اليمنيين الذين لجأوا إلى القاهرة وأقاموا فيها قبل قيام الثورة بعشر سنوات ، لم تتح لهم الفرصة لشرح قضية اليمن وتوضيح مأساة بلادهم بالقدر الذي تحقق على يديه في الشهور القليلة التي سبقت قيام الثورة^(١٩). ومن المؤكد أن صلة المصاهرة بين أنور السادات وعبد الرحمن البيضاني، حيث كان الأخير متزوجاً من السيدة ليلي شقيقة جيهان السادات، سهلت عليه عرض قضية اليمن عن طريق الصحافة والإذاعة ومقابلة المسؤولين، هذا فضلاً عن اللقاءات المتعددة التي أتاحها له السادات مع الرئيس جمال عبد الناصر، والذي استطاع من خلالها إقناعه بتقديم المساندة المصرية، خاصة في الوقت الذي كانت فيه القيادة المصرية مهياً للقيام بعمل ناجح يعوض مصر وزعامتها الناصرية إخفاقها على الساحة العربية نتيجة انفصال سوريا، هذا فضلاً عن أن مساندة مصر لقضايا التحرر العربي كانت من المبادئ الأساسية في سياستها .

وكان للبيضاني بفضل الدور الذي قام به في ثورة اليمن ، والذي أوضحه بإسهاب في كتاب له بعنوان «أزمة الأمة العربية وثورة اليمن» مكانة كبيرة عقب قيام الثورة. غير أنه لم يلبث أن فقد تلك المكانة لدى بعض العناصر الثورية، هذا فضلاً عن عداة العناصر الملكية له بطبيعة الحال، مما اضطر القيادة المصرية إلى العمل على تقليص دوره على الرغم من الدور الذي قام به حفاظاً

على التوازن بين الأطراف المتصارعة .

وقد حاول كثير من الباحثين تحليل الأسباب التي أدت إلى فقدان البيضاني لمكانته عقب قيام الثورة ، حيث يرى «إدجار أوبلانس» بصدد ذلك أن عدم تقدير البيضاني من قبل بعض العناصر الثورية يرجع إلى أنه كان يمثل نموذج الديبلوماسية المثقف بدلا من كونه عاملا ثقافيا أو سياسيا ثوريا خشنا تمت صناعته^(٢٠)، هذا فضلا عن كونه شافعي المذهب على حين أن معظم الثوريين اليمنيين كانوا من الزيود ، وإن كان -كما يرى البعض خلافا لما ذكره أوبلانس - أن البيضاني لم يكن هو الشافعي الوحيد في الهيئة الحاكمة بل وجد إلى جانبه آخرون من الشوافع^(٢١).

وحقيقة الأمر أن ارتباط البيضاني بالمساندة المصرية للثورة وما ترتب عليها من وجود مصري مؤثر في اليمن، لم ينظر له البعض على اختلاف خلفياتهم بدرجة واحدة من التقدير والارتياح. وكان صعود نجم البيضاني بشكل ملحوظ، إضافة إلى ثقافته الواسعة ، جعلت مواقفه تتسم بطابع خاص يختلف عن طابع الكثيرين من الثوار اليمنيين. ولعل ما يؤيد ذلك ما ذهب إليه إدجار أوبلانس بقوله « ... قد كره السلال البيضاني على الرغم من أن الأخير كان لطيف المعشر تجاهه علانية ، ولكن سرعان ما وقع الرجلان سرا مع بعضهما البعض في خلافات شديدة ، إذ كان كل منهما على نقيض الآخر في كثير من الأمور » ، وقد عزا «بلانس» اختيار السلال للبيضاني ليكون نائبا له في رئاسة الوزارة ثم رئيسا لها ، نتيجة الضغط الذي وقع عليه من قبل القيادة المصرية ، لأن عبد الناصر أراد أن يكون هناك رجل قريب من مركز السلطة متعاطف مع مصر يمكن الركون إليه^(٢٢)، وإن كان لم يلبث عبد الناصر أن اضطر بعد ذلك إلى التضحية به حفاظا على ولاء وتعاطف الأطراف المتضاربة الاتجاهات^(٢٣).

وكان من الواضح أن تضحية عبد الناصر بالبيضاني إنما يرجع إلى ظاهرة عدم الانسجام بينه وبين العسكريين من القيادات اليمنية ، إذ تميزت نظرة عبد

الله السلال بأنها كانت واقعية فى معالجة مشكلات الأمن ، وأنه لا بد من إثارة الرعب لكى يضمن ولاء القبائل للثورة ، وكان هذا ما جعله يعمل على تطبيق بعض أساليب العهد الإمامى السابق ، فأعدم عشرين شخصا علنا خلال الأسبوعين الأولين من ارتقائه السلطة ، وأطلق الوعود بالمنح المالية السخية لكل من يأتى برأس أحد من أعضاء الأسرة الإمامية . وعلى النقيض من ذلك كان موقف البيضاني أكثر اعتدالا ، هذا فضلا عن رفعه الشعارات الاشتراكية ، فى الوقت الذى كانت فيه اليمن فى حاجة إلى رأس المال الخاص لتنفيذ مشروعاتها العمرانية ، والاستفادة من رؤوس الأموال الوطنية المبعثرة خارج البلاد ، إذ من المعروف أن التجار اليمنيين ينتشرون فى عدن وشرق إفريقيا وبلدان الخليج العربى وحققوا قدرا كبيرا من النجاح . وقد ووجه البيضاني بانتقادات كثيرة ، وخاصة بالنسبة لرؤيته لاستصلاح الأراضى الزراعية التى تحتاج إلى استثمارات كبيرة ، فضلا عن وجود العديد من المعوقات ، حيث تقل نسبة السكان فى بعض المناطق^(٢٤) . ومن المؤكد أن عبد الناصر قد أدرك قيمة السياسة الواقعية التى اتبعها العسكريون اليمنيون وعلى رأسهم السلال ، ولهذا وجد من الأفضل احتجاز البيضاني فى القاهرة حتى لا يثير انشقاقا فى حكومة اليمن وهى ما تزال غير ثابتة الأركان آنذاك^(٢٥) .

وقد يكون من المفيد أن نتعرف على الدور الذى قام به البيضاني فى الإعداد للثورة اليمنية ، وفى الحصول على الدعم المصرى لها ، من خلال تتبعنا للجهود التى قام بها فى هذا الشأن ، والتى نجحت بفضل وجوده فى مصر واتصاله بالعديد من قياداتها ، طبقا لما أوضحه فى كتابه المشار إليه .

ويتضح من السيرة الذاتية للبيضاني أنه ولد بالقاهرة فى اليوم التاسع من شهر أغسطس عام ١٩٢٦ من أم مصرية هى ابنة أحد شيوخ الأزهر ، ومن أب يمنى يدعى عبد ربه أحمد عبد الله البيضاني الذى ينتمى إلى قبيلة مراد اليمنية^(٢٦) ، وكان قد وفد على القاهرة للدراسة فى الأزهر ، وفضل البقاء فى مصر بعد انتهاء دراسته وزاول مهنة المحاماة أمام المحاكم الشرعية . وقد ألحق

ابنه بمدرسة التجارة بالظاهر الذي حصل منها على دبلوم التجارة المتوسطة ، ونظرا لرغبته في الالتحاق بالجامعة فقد حصل خلال دراسته التجارية على شهادة الثقافة العامة وتبعها بشهادة التوجيهية في عام ١٩٤٦ مما أهله للالتحاق بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، كما التحق في الوقت نفسه بالجامعة الأمريكية لدراسة الفلسفة وعلم النفس والاجتماع ، وساعده على المضي في دراسته انضمامه في عام ١٩٤٩ إلى البعثة اليمنية التعليمية في القاهرة ، وكان ذلك بناء على توسط أحد أصدقاء والده لدى الإمام أحمد عن طريق السيد علي إسماعيل المؤيد ، الذي كان يعمل مندوبا لليمن لدى الجامعة العربية .

ونظرا لإجادة البيضاني للغة الإنجليزية فقد كلفه على المؤيد بالقيام بأعمال الترجمة وكتابة المذكرات ومرافقة الوفود الرسمية اليمنية التي كانت تتردد على القاهرة ، وفي عام ١٩٥٠ حصل على ليسانس الحقوق ، كما انتهى من دراسته في الجامعة الأمريكية. ولم يلبث بعد ذلك أن استدعاه الإمام أحمد فسافر إلى تعز في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٠ ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشاهد فيها اليمن وكان يبلغ من العمر آنذاك أربعة وعشرين عاما (٢٧).

وقد أصدر الإمام أحمد أمرا بتعيينه سكرتيرا أولا بالسفارة اليمنية في القاهرة ونائبا للسيد علي المؤيد في تمثيل اليمن لدى الجامعة العربية، ومن ثم أتيحت له فرصة وجوده في القاهرة لكي يواصل دراسته في كلية الحقوق بجامعة القاهرة حيث حصل على دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي في عام ١٩٥٢ ، ثم دبلوم الدراسات العليا في الشريعة الإسلامية في عام ١٩٥٣ .

وعقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استدعاه الإمام أحمد للمرة الثانية ، وطلب منه أن يعمل على إيجاد علاقة وثيقة بين اليمن ورجال الثورة، وكان الإمام أحمد يهدف من توثيق تلك العلاقة أن يظهر أمام الشعب اليمني بتطلعه إلى الإصلاح ، إلى جانب تأييد مصر لابنه سيف الإسلام البدر ، حيث كان يسعى إلى جمع الأنصار من حوله والإعلان عن ولايته للعهد بدلا من أخيه الحسن الذي كان

يتطلع بدوره إلى تلك الولاية^(٢٨).

وتتفيذا لرغبات الإمام فقد توجه البيضاني إلى مجلس قيادة الثورة في نهاية عام ١٩٥٢ ، وهناك قابله المقدم كمال عبد الحميد سكرتير عام وزارة الحرية ومدير الشئون العربية في مجلس قيادة الثورة ، الذي وعده بعرض الأمر على جمال عبد الناصر ، وحين عاود البيضاني لقاءه مع المقدم كمال عبد الحميد أبلغه الأخير بترحيب قيادة الثورة بتوطيد علاقتها مع الإمام أحمد وابنه سيف الإسلام البدر. وبناء على تعليمات القيادة المصرية سافر المقدم كمال عبد الحميد برفقة عبد الرحمن البيضاني إلى اليمن في يناير ١٩٥٣ لمقابلة الإمام أحمد وابنه البدر .

وفي تلك المقابلة أبلغ كمال عبد الحميد الإمام أحمد بما تراه القيادة المصرية بأن من صالحه الشخصي أن يرعى ابنه البدر، خاصة وأنه يتصدر مشروعات النهضة في اليمن، وهو الأمر الذي يزيده شعبية، ويعتبر في الوقت نفسه رصيذا شخصيا وتاريخيا للإمام. وقد حمل الإمام أحمد المقدم كمال عبد الحميد رجاء موجهها إلى القيادة المصرية بإرسال بعثة من الضباط المصريين لتدريب الجيش اليمني في تعز، ليكون نواة صالحة للقوة العسكرية التي يمكن أن يعتمد عليها البدر إذا ما فرض عليه الصراع من قبل عمه سيف الإسلام الحسن، الذي كان في ذلك الوقت يجمع حوله الكثير من رجال الدين والقبائل .

وتمهيدا لوصول البعثة المصرية العسكرية إلى اليمن ، حرص البيضاني على إبلاغ المقدم أحمد يحيى الثلايا - مدرب الجيش اليمني - عن رغبة الإمام أحمد بمجيء تلك البعثة ، كما مهد لمقابلة تمت بين الإمام والثلايا وفيها طلب الإمام من الثلايا اختيار الأفراد الصالحين الذين سيدربهم الضباط المصريون فور وصولهم إلى تعز ، كما أكد الثلايا للإمام تأييد الجيش اليمني للبدر . ونتيجة للجهود التي قام بها البيضاني أمر الإمام أحمد بترقيته إلى رتبة مستشار للسفارة اليمنية في القاهرة ، إلى جانب استمرار تمثيله لليمن مع السيد على

المؤيد في جامعة الدول العربية^(٢٩).

البعثات العسكرية المصرية إلى اليمن

في مطلع عام ١٩٥٤ كان وصول أولى البعثات العسكرية المصرية إلى مدينة تعز، وكان يرأس تلك البعثة الرائد كمال أبو الفتوح وعضوية كل من النقيب محمد أحمد لبيب، والنقيب يوسف عفيفي، والنقيب سعد رءوف^(٣٠). وتبعت تلك البعثة بعثة مصرية أخرى من ضباط الشرطة تكونت من الرائد عبد الله الحامد والنقيب مصطفى الهمشري وآخرون من أجل تنظيم وتدريب أفراد الشرطة اليمنيين. وقرر الإمام أحمد - بناء على توصية ابنه البدر - تعيين الملازم محمد قائد سيف، وكان أحد أول ضباطين يمنيين تخرجوا في الكلية الحربية المصرية، ليكون ضابط اتصال بينه وبين البعثتين العسكريتين المصريتين، مع تكليفه بالاشتراك مع المقدم أحمد يحيى الثلثيا، قائد الجيش اليمني في تعز باستلام هدية الأسلحة والذخيرة التي وصلت من مصر برفقة البعثة العسكرية الأولى.

وكانت هذه الهدية تتكون من أربع مدافع هاون، وستة مدافع رشاشة ثقيلة، واثنى عشر رشاش بورسعيد، وعشرين بندقية صناعة مصرية، وأربعين قنبلة يدوية، وعشر صناديق ذخيرة لتلك الأسلحة تم نقلها جميعا إلى مخزن قصر «صالة» بتعز. وقد أمر الإمام أحمد السيد محمد الحوثي، أمير الجيش في تعز، أن يشترك مع الثلثيا في اختيار مائتي جندي وتسليمهم للبعثتين العسكريتين المصريتين كي يبدءوا تدريبهم على الأنظمة والأسلحة الحديثة.

غير أنه لم تكد تنقضى أكثر من خمسة وأربعين يوما على قيام الضباط المصريين بأداء مهمتهم في تدريب الجنود اليمنيين، حتى وضع تراجع الإمام أحمد الذي أصدر تعليماته بإيقاف عمليات التدريب، وأمر بتفريق الجنود واستقرارهم في ثكناتهم العسكرية. وأدى تراجع الإمام على هذا النحو أن فقد الثلثيا والملازم محمد قائد سيف الأمل في إصلاح الجيش اليمني. وحين

وصلت تلك الأنباء إلى عبد الرحمن البيضاني في القاهرة طلب مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر حيث أوضح له صراحة استحالة بناء قوة عسكرية في اليمن في ظل نظام الإمامة الذي يعوق الإصلاح، وطلب عبد الناصر من البيضاني الاتصال بأنور السادات الذي كان قد عهد إليه بمتابعة شئون اليمن، من أجل إبداء النصائح التي تمهد لإصلاح اليمن. وكان من الواضح أن عبد الناصر كان آنذاك متحفظا في إبداء رأيه في أمور تناهض نظام الحكم في اليمن، وأنه كلف السادات بذلك حتى إذا نجحت الثورة في اليمن كانت رصيда لمصر، وإذا فشلت فإن السادات - الذي لم يكن يتولى في ذلك الوقت منصبا رسميا غير عضويته في مجلس قيادة الثورة وسكرتاريته للمؤتمر الإسلامي - يتحمل وحده مسؤولية ذلك الفشل، ولا تتحمل مصر رسميا ما يترتب على ذلك الفشل إذا ما حدث (٣١).

وتنفيذا لتوجيهات عبد الناصر التقى البيضاني بأنور السادات في مكتبه في المؤتمر الإسلامي، وطلب إليه أن ينقل لعبد الناصر ما وصلت إليه أحوال اليمن من تردى، وفقدان الأمل في سيف الإسلام البدر الذي أصبح خاضعا لسلطة والده الإمام أحمد لدرجة أنه لزم الصمت على تجميد البعثة العسكرية المصرية في دار الضيافة في تعز، وبقاء ضباطها بلا عمل، وقد أكد له السادات تأييد الرئيس عبد الناصر لأفكاره الإصلاحية من أجل تقدم اليمن.

ومن الواضح أن الاتصالات التي كان يقوم بها البيضاني في القاهرة قد وصلت إلى الإمام أحمد، الذي أصدر أوامره بنقل البيضاني للعمل قائما بأعمال السفارة اليمنية في بون الغربية، وذلك من أجل إبعاده عن القاهرة وبالتالي عن محيط الطلاب اليمنيين بعد أن علم بأنه ينشر بينهم روح القيادة الجماعية من خلال الاتحادات الطلابية، فضلا عن علاقاته بالأحرار اليمنيين الذين لجئوا إلى القاهرة.

وعلى الرغم من إبعاد البيضاني عن القاهرة، إلا أن اتصالاته ظلت قائمة مع السادات، الذي لم يلبث أن التقى به في منتصف مارس ١٩٥٥ في دار القنصلية المصرية بفرانكفورت حيث كان السادات قد عرج على ألمانيا خلال جولة قام بها في العديد من الدول الأوروبية . وفي تلك المقابلة أفصح السادات للبيضاني أنه تلقى رسالة سرية من محمد قائد سيف خلال زيارته لليمن أوضح له فيها توقف أعمال البعثة العسكرية المصرية، وأنه لا فائدة من استمرار الإمام أحمد قائما بالحكم ولا مستقبل لليمن في ظل ابنه البدر . كما أسر السادات للبيضاني أن الإمام أحمد طلب منه إبلاغ الرئيس عبد الناصر عن رغبته في سحب البعثة العسكرية المصرية من اليمن، زاعما أنه حريص على راحة أعضائها الذين وصلوا إلى حالة نفسية مرهقة، وألمح السادات للبيضاني أنه يعتقد أن انقلابا وشيكا سوف يحدث في اليمن، وأن سيف الإسلام عبد الله - شقيق الإمام أحمد - يعمل على توطيد علاقته بمصر ويحاول أن يقدم نفسه كداعية لإصلاح اليمن.

انقلاب الثلاثا ١٩٥٥

لم يلبث أن تحقق ما تتبأ به السادات ، إذ لم يكذ يمضى أكثر من أسبوعين على تلك المقابلة التى جرت بينه وبين البيضاني فى فرانكفورت ، حتى شهدت اليمن فى ٣١ مارس ١٩٥٥ انقلابا عسكريا قاده المقدم أحمد يحيى الثلاثا قائد الجيش اليمنى وشارك فيه الملازم محمد قائد سيف، وأعلن رجال الانقلاب أن سيف الإسلام عبد الله تولى الحكم خلفا للإمام أحمد الذى تنازل لأخيه عن منصب الإمامة . غير أن وكالات الأنباء لم تلبث أن أعلنت فى ٤ أبريل ١٩٥٥ نبأ فشل الانقلاب ونجاح الإمام أحمد فى القبض على الثلاثا وعلى أخيه عبد الله ، وهكذا لم يعيش الانقلاب سوى أربعة أيام حيث سقط فى اليوم الخامس (٢٢).

وتمشيا مع السياسة المصرية التى لم تتسرع فى تأييد الانقلاب وفقا لمقتضيات الحكمة فى مثل تلك المواقف، التزمت البعثة المصرية العسكرية - التى كانت لا تزال فى تعز- الصمت إزاء تلك الأحداث. وقد بادر الإمام أحمد

بإعدام المقدم الثلايا بينما تمكن محمد قائد سيف من الفرار إلى عدن ولجأ بعد ذلك إلى القاهرة. وحينما علم الإمام بقرب وصول بعثة مصرية برئاسة حسين الشافعى - عضو مجلس قيادة الثورة - لتهنئته بفشل الانقلاب، سارع بإعدام شقيقه عبد الله والعباس خشية أن ترجو مصر العفو عنهما. ومع أن الإمام أحمد نجح فى إفشال الانقلاب ، إلا أن استشهاده بالخطر المحدق به من جراء ازدياد المعارضة ضد حكمه جعلته يسارع إلى توقيع ميثاق أمن متبادل فى جدة مع كل من الملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر فى الحادى والعشرين من أبريل ١٩٥٦ ، وهو الميثاق الذى سبقت الإشارة إليه^(٣٣).

وفيما يبدو أن الإمام أحمد كان يقدر موقف البعثة العسكرية المصرية التى لم تقدم أية مساعدة لرجال الانقلاب، الذين لم يعرفوا استخدام الأسلحة الحديثة التى أحضرتها البعثة معها ، ومن ثم استقر رأيه على أن تستمر البعثة فى عملها ، والاستعانة بمدرّبين مصريين آخرين ، ومن أجل ذلك أوفد ابنه البدر فى أول زيارة له إلى مصر لى يطلب تزويد بلاده ببعثة عسكرية جديدة. وكان مما يدفع الإمام إلى المضى فى تدريب الجيش اليمنى إدراكه بأن أخاه سيف الإسلام الحسن بدأ يعمل على تكوين جبهة من رجال الدين والقبائل لمعارضة الإمام أحمد وابنه البدر وتطالب بتغيير ولاية العهد من البدر، الذى كان متسماً بضعف الشخصية إلى سيف الإسلام الحسن القوى الشكيمة، ومن ناحية أخرى كان الحسن متألماً لإعدام أخويه، وحرمان الإمام له من الإمامة من بعده^(٣٤).

واستمراراً للموقف المصرى المعتدل تجاه الإمامة ، فقد استجابت القيادة المصرية لطلب الإمام أحمد بتزويد اليمن ببعثة عسكرية جديدة ، وفى منتصف فبراير ١٩٥٧ ، عقب تخلص مصر من العدوان الثلاثى وآثاره ، وصلت البعثة العسكرية المصرية برئاسة العقيد حسن فكرى الحسينى إلى ميناء الحديدة . وأبدى الإمام أحمد خلال مقابله لأعضائها موافقته على خطة التدريب التى عرضها رئيس البعثة عليه ، وكانت تلك الخطة تقتضى استقدام عدد أكبر من المدرّبين العسكريين الذين وصلوا إلى اليمن بالفعل فى أوائل شهر مايو ١٩٥٧ .

واستهلت البعثة عملها بتدريب بعض أفراد من قبائل الزرانيق في الزيدية الواقعة إلى الشمال من ميناء الجديدة، وقاسى أعضاء البعثة الكثير من حر تهامة وشدة الرطوبة فيها. ولم يلبث أن أصدر الإمام أوامره بأن تتولى البعثة تدريب كتيبة من حرسه الملكى فى صنعاء ، ومن ثم انتقلت البعثة إلى «عمران» الواقعة إلى الشمال من صنعاء، حيث عانت هناك من برودة الشتاء .

وعلى الرغم من تلك الظروف المناخية السيئة التى واجهتها البعثة فقد استطاعت تدريب عدة سرايا من المشاة والمدافع المضادة للطائرات والأسلحة المعاونة إلى جانب العناصر الإدارية القائمة على خدمة تلك السرايا ، وأتمت البعثة تدريبها المكثف فى خلال ثلاثة أشهر فقط ، بدلا من اثنا عشر شهرا ، وذلك خوفا من أن يعدل الإمام عن فكرة التدريب بتأثير مستشاريه . وقد احتفل سيف الإسلام البدر - الذى كان أبوه قد أوكل إليه الإشراف على النواحي العسكرية - بتخريج أول فوج مدرب على يد البعثة العسكرية المصرية ، والذى أطلق عليه «فوج البدر»، كما عمل البدر على إعادة فتح الكلية الحربية قرب نهاية عام ١٩٥٨ ، والتي كان قد تم إغلاقها عقب انقلاب عبد الله الوزير فى عام ١٩٤٨ .

وقد تمكنت البعثة العسكرية المصرية من إقناع البدر بإقامة العديد من المؤسسات العسكرية ، ومن بينها مدرسة خاصة لتخريج ضباط الصف ، ومركز تدريب للأسلحة ، ومدرسة للمدرعات ، ومدرسة للطيران ، ومركز تدريب لعمليات الصاعقة ، حيث تولى الملازم نبيل الوقاد - الذى قدر له أن يكون أول شهيد مصرى فى اليمن عقب قيام الثورة اليمنية - تدريب الجنود على أعمال الصاعقة. وكان من نتيجة الأنشطة العسكرية التى قامت بها البعثة المصرية ، أن أقدم الإمام على الاستغناء عن المدربين الروس وأسند المهام التى كانوا يقومون بها إلى الضباط المصريين .

وليس من شك فى أنه قد ترتب على وجود البعثة العسكرية المصرية فى

اليمن نشر الوعي الوطنى والقومى بين الضباط والجنود اليمنيين^(٣٥)، مما أثار حفيظة الإمام ، وخاصة أن وجود العديد من اليمنيين الأحرار فى القاهرة كان يضاعف من توجسه ، والمرجح أنه ندم آنذاك على استقدام البعثة العسكرية المصرية ، ورأى أن يتخلص منها تدريجيا فنقل أفرادها إلى أرض تهامة شديدة الحرارة ، حيث صار العمل مستحيلا بالنسبة لهم ، إذ كان الإمام يخشى أن ينتقل تيار الثورة على أيديهم إلى ضباط وجنود جيشه^(٣٦).

وعلى الرغم من تلك الشكوك التى كانت تراود الإمام فقد ظلت العلاقات بين مصر والإمامة تتسم بقدر كبير من الاعتدال ، ولعل مما يؤكد ذلك أنه على أثر عودة الإمام أحمد من رحلته العلاجية فى روما عن طريق البحر فى أكتوبر عام ١٩٥٩ ، وعند وصول الباخرة المقلّة له إلى بورسعيد صعد عليها الرئيس عبد الناصر لمقابلة الإمام وتحيته ، وليبث فيه الثقة تجاه ولى عهده البدر الذى كان يخشى من تأمره عليه أثناء وجوده فى روما. غير أن الإمام ما كاد يصل إلى اليمن حتى أصدر أوامره بإلغاء كل ما شرع البدر فى تنفيذه ، وتوعد رؤساء القبائل الذين طالبوا بالإصلاح ، ففر الكثيرون منهم إلى عدن .

دعاية الأحرار اليمنيين ضد نظام الإمامة

على الرغم من أن سيف الإسلام البدر كانت له نوايا طيبة فى الإصلاح إلا أن ضعف شخصيته وسيطرة والده عليه ، أفقد الأحرار اليمنيين كل أمل فى أن يتحقق الإصلاح على يديه. وعندما التقى عبد الرحمن البيضانى بالسادات فى إحدى المصحات العلاجية فى فرانكفورت «بادناوهيم» فى الحادى عشر من أغسطس ١٩٦٠ ، عرض عليه سوء الأوضاع فى اليمن ، وموقف البدر الميئوس منه ، والذى كانت مصر تأمل فى أن يتمكن من تطوير اليمن بعد أن يصل إلى الحكم خلفا لوالده. وقد أظهر السادات اقتناعه بوجهة نظر البيضانى وغيره من أحرار اليمن، ووعد بإقناع الرئيس عبد الناصر بذلك حتى يتيح للبيضانى نشر أفكاره فى إحدى المجلات المصرية وفى إذاعة صوت العرب^(٣٧).

وليس من شك في أن المقابلات التي أجراها البيضاني مع السادات على الرغم من سريتها ، إضافة إلى ما كان يقوم به من نشاط إعلامي في ألمانيا قد نمت إلى علم الإمام أحمد وابنه البدر مما أوغر صدرهما ضده ، في الوقت الذي استحسن فيه أحمد نعمان ومحمد محمود الزبيري المحاضرة التي ألقاها البيضاني في مدينة «دورتموند» ، وقررا نشرها في إحدى إصدارات الاتحاد اليمني في القاهرة ، ونشرت تلك المحاضرة بالفعل في كتيب بعنوان «الاعيب متوكلية» ، ومما يذكر أن السادات بعد اطلاعه على هذا الكتيب ازداد اقتناعه بسوء الأوضاع في اليمن ، ولا ينتظر أي أمل في البدر في الثورة ضد نظام الإمامة أو القيام بأية إصلاحات في اليمن^(٣٨).

وفي محاولة من الإمام أحمد الضغط على مصر التي بدأت تسمح بنشاط الأحرار اليمنيين المقيمين بها في التعبير عن آرائهم ، قرر في يونيو ١٩٦٠ تبادل السفارات مع العراق ، في وقت كانت فيه العلاقات المصرية العراقية على عهد عبد الكريم قاسم قد وصلت إلى أقصى درجة لها من التدهور. ولم يلبث أن ازداد نشاط الأحرار اليمنيين في القاهرة ، خاصة بعد أن ترك البيضاني عمله بالسفارة اليمنية في السودان والتي كان الإمام أحمد قد قرر نقله إليها ، وقد اعتبر البيضاني هذا القرار عقوبة له على تنصله بدعوى مرضه من رئاسة محكمة لمعاقبة من أثاروا الشغب في اليمن في عام ١٩٥٩ .

وقد فضل البيضاني البقاء في مصر ، وكان قد حصل أثناء وجوده في ألمانيا على درجة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من جامعة بون ، وفي القاهرة انضم إلى الأحرار اليمنيين الذين استقر رأيهم على إعادة تشكيل الاتحاد اليمني ، الذي انتخب له في مايو ١٩٦١ مجلس إدارة من أحمد محمد نعمان رئيسا ، وعبد الرحمن البيضاني نائبا للرئيس للشئون السياسية ، ومحمد محمود الزبيري نائبا للرئيس للشئون الداخلية و شئون اليمنيين في الخارج ، وأحمد المعمل مديرا تنفيذيا لمكتب الاتحاد ، ومحمد علي الأكوع أمينا للشئون المالية ، وهاشم طالب مسئولا عن شئون الطلبة ، ومحمد نعمان سكرتيرا لشئون

الإعلام وجنوب اليمن ، وحسن السحولى سكرتيراً عاماً لمجلس الاتحاد .

وقد بدأ الاتحاد اليمنى عقب تنظيمه الجديد القيام بنشر الدعوة إلى الثورة الجذرية ، كما أخذ يتصل بالسلطات المصرية وممثلى الدول العربية فى القاهرة لشرح أحوال الشعب اليمنى وحتمية التغيير فى اليمن. وكان الاتحاد مع ذلك يحاول ضبط نشاطه بالقدر الذى لا يقلق سلطات الأمن ، إذ كان الرئيس عبد الناصر لا يزال حتى ذلك الوقت محتفظاً بالحد الأدنى من علاقته باليمن فى إطار عضويتها فى الجامعة العربية ، فضلاً عن الاتحاد الفيدرالى القائم بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة .

التغير فى الموقف المصرى الرسمى تجاه الإمامة

كان انفصال سوريا عن مصر فى الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٦١ ، نذيراً بحدوث تغيرات فى الموقف المصرى إزاء الإبقاء على الاتحاد الفيدرالى مع اليمن^(٣٩)، فعلى أثر وقوع الانفصال أذاع الإمام أحمد قصيدة ضد الاشتراكية هاجم فيها الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة صدور قوانين يوليو الاشتراكية فى عام ١٩٦١ ، ونشرت أجزاء من تلك القصيدة على سبيل التهكم فى بعض الصحف المصرية^(٤٠)، واضطر عبد الناصر بدوره إلى الرد على الإمام ومهاجمته بكل شدة فى الخطاب الذى ألقاه فى بورسعيد بمناسبة عيد النصر فى الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٦١ .

وعندما كرر الإمام هجومه على عبد الناصر فى بيان أصدره وأذاعه راديو صنعاء فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٦١ ، أعلنت مصر فى السابع والعشرين من الشهر نفسه إنهاء الاتحاد الفيدرالى مع اليمن. وكما هو واضح أنه على الرغم من أن الإمام أحمد هو الذى بدأ الهجوم على مصر ورئيسها، إلا أن إنهاء الاتحاد لم يصدر عن المملكة المتوكلية اليمنية بل صدر عن القاهرة^(٤١)، وقد اشتمل البيان المصرى الذى صدر فى هذا الشأن على الأسباب التى دفعت بحكومة الجمهورية العربية المتحدة إلى اتخاذ هذا القرار والذى ضمنته موقف

المسؤولين السلبي في اليمن - ويقصد بهم الإمام وحكومته - خلال أكثر من ثلاث سنوات من إقامة هذا الاتحاد ، كما ركز البيان على اختلاف الأنظمة الاجتماعية في مصر عما هي عليه في اليمن ، وأنه لا يوجد في طبيعة أي من الحكومتين ما يجعل قيام مثل هذا الاتحاد أداة سياسية فاعلة قادرة على الإسهام في تطوير النضال العربي، ومن حيث أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة أقبلت على خطوة ذلك الاتحاد تملؤها الآمال بأن تستطيع من جراء تلك الخطوة أن تكون أداة نافعة في خدمة الشعب اليمني وفي خدمة قضاياها العادلة، إلا أن تجارب السنوات السابقة أكدت بما لا يقبل مجالا للشك أن الشعب اليمني لم يستفد من تلك التجربة ، وانتهى البيان بالتأكيد على أن الجمهورية العربية المتحدة لا تزال تشعر بالتزامها العميق تجاه حركة الجماهير العربية في سعيها إلى إقامة العدل الاجتماعي^(٤٢).

كان هذا التغير الذي طرأ على الموقف المصري دافعا لأحرار اليمن إلى الدعوة صراحة للثورة ضد نظام الحكم في اليمن ، وأخذ عبد الرحمن البيضاني بداية من ٢٢ يناير ١٩٦٢ ينشر أفكاره ويكتب سلسلة من المقالات في مجلة روز اليوسف التي أفسحت صدرها له بناء على توصية السادات لكتابة تلك المقالات^(٤٣)، التي أخذ يشرح فيها نظام الحكم في بلده وينتقده ، ويحاول أن يلقي الضوء على اليمن وعن سير الأمور فيها . ومن الملاحظ أن تلك المقالات لم تمنعها الرقابة التي كانت مفروضة على الصحافة رغم أنها كانت تهاجم نظام حكم في دولة منضمة رسميا إلى جامعة الدول العربية .

وقد حاول الإمام أحمد امتصاص غضب المعارضين له في الداخل والخارج وذلك بإعلانه - في مناسبة عيد جلوسه الرابع عشر - عن تفويض ابنه البدر للقيام بالسلطة حال حياته ويخلفه فيها بعد مماته ، وقد أراد الإمام بذلك أن يقنع الشعب اليمني بنوايا بدر الإصلاحية ، كما أراد في الوقت نفسه أن يقطع الطريق على أخيه الحسن الذي كان لا يزال متطلعا إلى خلافته ، وعلى أن يتعود الشعب اليمني الخضوع للبدر في ظل جبروت والده الذي كان ينقاد له معظم

الشعب اليمني انقيادا أعمى^(٤٤)، وبناء على تعليمات جديدة من الرئيس عبد الناصر أبلغ السادات عبد الرحمن البيضاني في مقابلة جرت بينهما بأنه سيساند جميع أنشطة الأحرار اليمنيين في القاهرة^(٤٥)، وذلك على الرغم من أن جهاز المخابرات العامة ممثلا في وكيله عزت سليمان لم يكن مقتتعا بإمكانية قيام الثورة في اليمن^(٤٦).

التخطيط للثورة اليمنية

كان تنظيم الضباط الأحرار قد بدأ يتشكل تدريجيا وبحذر بالغ ، وتمكن الأحرار اليمنيون في القاهرة من إيجاد صلات بينهم وبين الضباط الأحرار في الجيش اليمني . وقد تعرض الإمام أحمد التي زادت النعمة عليه وسقطت هيئته إلى محاولة اغتيال في مارس ١٩٦١ حين اتفق ثلاثة من الضباط الأحرار على قتله عند وصوله إلى مستشفى الحديدة لزيارة قائد حرسه الذي أصيب في حادثة اصطدام سيارة الإمام مع سيارة أخرى، بيد أن الإمام لم يصب في تلك الحادثة المتعمدة . ومع أنه قد أصيب بعدة طلقات نارية من قبل أولئك الضباط إلا أنه لم يمت ، وسرعان ما تم القبض عليهم حيث فضل أحدهم الانتحار^(٤٧)، وعلى الرغم من التعذيب الذي تعرض له الضابطان الآخران إلا أنهما لم يكشفوا عن تنظيم الضباط الأحرار، ولم يذكر شيئا عن وجود شركاء لهما^(٤٨).

كان أول اجتماع سرى عقده تنظيم الضباط الأحرار في ديسمبر ١٩٦١^(٤٩)، وذلك بعد أن اطمأنوا إلى المساندة المصرية لهم ، وفي ذلك الاجتماع وضع انفعالهم بما كان يجري حولهم من أحداث أكدت لديهم الرغبة في إحداث التغيير، ومن ثم عملوا على الاتصال بزعماء القبائل لإدراكهم أن الجيش القبلي هو الذي أنقذ الإمامة من الانقلابات التي قامت ضدها، ومن ثم عملوا على التأكيد لهم بأن الثورة لا تعنى سحب الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها ، وعلى العكس من ذلك فإنها سوف تفسح لهم المجال لكي يشاركوا مشاركة أعظم في شؤون البلاد^(٥٠).

وقد حدثت تلك الاتصالات في الوقت الذي فقدت فيه بعض كبريات القبائل ومن بينها «خولان»، و«حاشد» ثققتها بالإمام أحمد ، الذي نكث بعهوده معها مما أدى إلى افتقاده عنصرا هاما من عناصر التأييد له. وكان مما ساعد على الاستجابة لفكرة الثورة انتشار أجهزة الراديو «الترانزستور» بين أيدي اليمنيين في البادية ، وعلى مدرجات الجبال مما كان له أثره في تحطيم أسوار العزلة التي فرضت على الشعب اليمني. وفيما بين شهرى يونيو وأغسطس ١٩٦٢ ، شهدت اليمن لأول مرة ظاهرة القيام بمظاهرات تهتف بسقوط الحكم الإمامى وتتادى بالجمهورية وترفع صور جمال عبد الناصر ، وتردد شعارات الوحدة الوطنية وسقوط التفرقة العنصرية والمذهبية .

ومع تصاعد نقمة المثقفين والعسكريين ومعظم فئات الشعب اليمني ضد نظام الإمامة، اتجه تنظيم الضباط الأحرار في الجيش اليمني إلى الإعداد لقيام الثورة. وعلى الرغم من الأهمية البالغة للدور الذى قام به المثقفون اليمنيون الأحرار في القاهرة في التمهيد لقيام الثورة ، إلا أن مهمة القيام بها وقعت على عاتق الضباط الأحرار في اليمن ، وإن كان يفهم مما ذكره البيضانى أنه وعبد الغنى مطهر - من كبار التجار في تعز - قاما بوضع خطة الثورة وعرضا تلك الخطة في اليوم الثانى من شهر يونيو ١٩٦٢ على أنور السادات ، الذى سرعان ما أبلغهما بموافقة عبد الناصر عليها واستعداده لتقديم المساعدات العسكرية والتي بدونها لن يقتنع الضباط الأحرار بوقوف مصر إلى جانبهم ، خاصة وأن صلاح نصر رئيس المخابرات العامة ، كان مقتنعا بنجاح الثورة وأهمية المساندة المصرية لها. وقد استطاع البيضانى أن يحصل بالفعل من القيادة المصرية عن طريق اللواء صلاح الحديدى مدير المخابرات الحربية على كمية من الأسلحة والذخيرة، تم إرسالها عدة مرات من القاهرة إلى مطار عدن .

ويذكر البيضانى بصدد ذلك أنه كان يملأ بعض الحقائب بالأسلحة والذخائر ثم يتجه بها إلى بيته حيث تقوم زوجته بحملها برفقتها كأي مسافرة ، ويقوم الطيار اليمني عبد الرحيم عبد الله بتأمين وصولها إلى عدن ، وتسليمها هناك

إلى محمد ميهوب ثابت الذى يقوم بتهريبها إلى الضباط الأحرار فى الشطر الشمالى من اليمن^(٥١).

وقد اعتمد الضباط الأحرار فى الجيش اليمنى فى الإعداد للثورة على كل من عبد الله جزيلان مدير الكلية الحربية ، وحسن العمري، الذى كان يجمع فى يديه جميع خيوط الضباط الأحرار فى صنعاء ، والقاضى عبد السلام صبره مدير بلدية صنعاء، الذى كان يجمع فى يده كل خيوط الثوار من القبائل اليمنية، والعميد عبد الله السلال، قائد حرس الإمام الذى كان يتابع تلك الحركات الثورية بسرية تامة .

كما كان من ضمن قوات الثوار فى صنعاء عبد الله الضبى مدير الأمن ، ونائبه العقيد محمد عبد الواسع ، اللذان كانا يقومان بتجنيد قوات الأمن لصالح الثورة استعدادا لقيامها. وكانت القوة الثورية المدنية والعسكرية فى مدينة تعز تتألف من عدد كبير من الشباب اليمنى الثائر ورجال القبائل الأحرار إلى جانب عدد كبير من العلماء والتجار ، فى مقدمتهم القاضى عبد الرحمن الإريانى ، رئيس الهيئة العليا الشرعية بالإنابة ، الذى كان يتمتع بصلات طيبة مع رؤساء القبائل ورجال الدين ، وعبد الغنى مطهر ، الذى وهب الكثير من أمواله وجهده لمساندة التنظيمات الثورية.

وبينما كان من المقرر أن يبدأ الضباط تحركهم فى نهاية شهر سبتمبر ١٩٦٢ ، إلا أنهم فوجئوا بنبأ موت الإمام أحمد فى تعز فى اليوم التاسع عشر من شهر سبتمبر ١٩٦٢ ، حيث أعلنت إذاعة صنعاء فى ذلك اليوم نبأ موت الإمام أحمد وتولى ابنه سيف الإسلام البدر الإمامة من بعده^(٥٢)، الذى بادر بإرسال برقية إلى جمال عبد الناصر يخطب فيها ود القاهرة ، وأعلن فور توليه السلطة أنه سوف يتخذ إجراءات إصلاحية هامة من بينها تكوين مجلس استشارى يتكون من أربعين عضواً ، يجرى انتخاب نصفهم ويتم تعيين النصف الآخر ، إلى جانب تكوين مجالس بلدية منتخبة فى مدن اليمن ، وتنظيم مجلس وزارى ينعقد

برئاسته، ووعد البدر بالتوسع فى المشروعات العمرانية والتعليمية، كما أعلن إلغاء نظام الرهائن حيث كان والده ما زال حتى وفاته يحتفظ بألف رهينة^(٥٢).

وليس من شك فى أن تلك الوعود التى أعلنها الإمام البدر كان لها تأثيرها لدى بعض الأحرار اليمنيين فى القاهرة، ولعل ما يؤكد ذلك أن أحمد محمد نعمان قام بمقابلة بعض المسئولين المصريين وأقنعهم بصرف النظر عن فكرة قيام الثورة مؤكدا تأييد البدو للإمام البدر، وأن كثيرا من اليمنيين أصبحوا يتطلعون إلى الإصلاح على يديه، وأنه ورفاقه محمد على الأكوع، وأحمد عبد الرحمن المعمل، وحسن السحولى، أرسلوا برقية تأييد للبدر فى ٢١ سبتمبر ١٩٦٢. أما بالنسبة للضباط الأحرار فقد انقسموا على أنفسهم، إذ رأى بعضهم إعطاء فرصة للبدر بينما أصر الآخرون على القيام بالثورة، وخاصة حين ذكر البدر فى إحدى خطبه أنه سيسير على نهج والده. وعلى الرغم من أن بعض المثقفين الأحرار ومن بينهم أحمد نعمان قد لانوا نتيجة إعلان البدر عقب توليه الحكم من أنه سيقوم بإجراء إصلاحات هامة، إلا أنهم ما لبثوا أن أبدوا يأسهم من إصلاح نظام الإمامة، ومن ثم كانوا على استعداد لتأييد الثورة فور قيامها.

أما عن الرئيس جمال عبد الناصر فقد أبدى يأسه على أثر وصول البدر إلى الحكم من احتمال قيام ثورة فى اليمن، حتى أنه بدأ يوجه اللوم لعبد الرحمن البيضانى على توريط مصر بما كان ينشره من مقالات ويذيعه من صوت العرب، وأمر بمنعه من الكتابة ومن الإذاعة، إذ كان يرغب فى أن يفتح صفحة جديدة مع الإمام البدر. ويبدو ذلك من برقية التعزية التى بعث بها إليه، وعلى الرغم من أنها جاءت متأخرة عدة أيام، إلا أنها كانت تعبر عن الأمل الذى كان لا يزال يراود عبد الناصر فى أن يتحقق إصلاح اليمن على عهد البدر. ولعل ذلك يبدو من نصوص البرقية التى جاء فيها «تلقيت برقيتكم التى حملت إعلانكم الرسمى لوفاة المغفور له والدكم ومبايعتكم بعده إماما لليمن، وإنى إذ أبعث إليكم بالعزاء القلبى لفقد والدكم الراحل أتمنى لكم فى هذا الوقت الخطير الذى تبدأون فيه تحمل مسئوليتكم أعظم التوفيق فى خدمة شعبكم العظيم وفى ملاقة أحلامه

وأمانيه من أجل مستقبل عزيز يحقق للإنسان كرامته التي شرفه بها الله جل
«علامه»^(٥٤).

وفى الوقت الذى كان فيه عبد الناصر وبعض عناصر المخابرات المصرية
قد أظهروا تعاطفهم مع الإمام البدر، ويأملون أن يتحقق إصلاح اليمن على يديه،
تلقى البيضانى برقية فى الحادى والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ من العقيد حسن
العمرى تشير بطريقة رمزية إلى أن التحرك الثورى سيتم بعد ثلاثة أيام ، وحين
قام البيضانى باطلاع السادات على فحوى تلك البرقية ، علق عليها بقوله «إما
أن يكون العمرى قد فقد عقله ، أو أن يكون الثوار فى اليمن قد أمسكوا بزمام
المبادرة». وحين أبلغ السادات عبد الناصر بما جاء فى برقية العمرى استبعد ما
جاء بها واستمر على رفضه فى عدم السماح للبيضانى بإذاعة أية بيانات من
إذاعة صوت العرب .

ولم تكد تتقضى أربعة أيام من وصول برقية العمرى حتى تلقى البيضانى فى
الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ برقية أخرى عن طريق مكتب السادات
وبرموز السفارة المصرية فى صنعاء ، حيث كان السكرتير الأول فى السفارة ،
محمد عبد الواحد ، يسهل نقل برقيات الثوار إلى مصر. وكانت تلك البرقية
موقعة من القاضى عبد الله الحجري وزير المواصلات ، وجاء بها إلى أنه فى
أثناء انعقاد مجلس الوزراء برئاسة الإمام البدر فى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢ ، أبلغ
البدر أعضاء المجلس أن معلومات وصلت إليه من الشيخ عاطف المصلى
تتضمن أسماء وتحركات عدد من الضباط بقصد القيام بثورة ضد النظام ، وأنه
- أى البدر - قد وافق على اقتراح السيد بن على بن إبراهيم وزير الخارجية
بالقبض عليهم قورا وإعدامهم فى الحال ، واختتم الحجري برقيته بمناشدة
البيضانى الاستمرار فى إذاعة بياناته التى كانت قد توقفت منذ الثامن عشر من
سبتمبر ، وذلك من أجل بث الثقة فى نفوس الثوار. وسارع البيضانى بعد
موافقة السادات بإرسال برقية إلى الملازم على عبد الفنى عن طريق السفارة
المصرية يخبره فيها بما جاء فى برقية الحجري ، وينصحه بأن يتحرك الثوار

فورا ، أو يعملوا على إنقاذ حياتهم بالتوجه في الحال إلى عدن إلى أن يتم تدبير وسيلة لوصولهم إلى القاهرة ، وأن مصر لا تزال عند موقفها في تأييد الثورة بمجرد قيامها^(٥٥) .

كان على السادات طوال يوم الخامس والعشرين من سبتمبر ، أن يتوسط لدى الرئيس عبد الناصر حتى يذيع البيضانى بيانا واحدا وأخيرا عن طريق إذاعة صوت العرب ، ووافق عبد الناصر على ذلك على شريطة أن يطلع السادات على كل فقرة من فقرات البيان قبل إذاعته ، وتم إذاعة البيان في مساء نفس اليوم ، مما أعاد الحماس لدى الثوار بمساندة مصر لهم بعد الموقف الرسمي الذي بدا مؤيدا للبدر عقب توليه السلطة .

تحرك الضباط الأحرار في صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، وكان عددهم أربعين ضابطا من مجموع ضباط الجيش اليمنى الذى كان يقدر عددهم بنحو أربعمائة ضابط. وقد استقر رأى الضباط الأحرار على أن يقودوا الدبابات بأنفسهم دون إشراك الجنود، خشية أن يكون من بينهم من يعصى الأوامر إذا ما تبينوا أن التحرك سيكون موجها ضد قصر «البشائر» ، الذى كان يقيم فيه الإمام البدر فى صنعاء. وقام الضباط الأحرار بضرب القصر وهم يهتفون باسم الثورة والجمهورية، كما قاموا باحتلال الإذاعة ، وأعملوا القبض على ركائز النظام الأمامى ، واختاروا العميد عبد الله السلال قائد حرس البدر ليكون على رأسهم^(٥٦) .

وقد تمكن الإمام البدر على أثر محاصرة القصر وضربه من الخروج منه متخفيا، حتى قابلته امرأة فى الطريق ومنحته رداء جندى تمكن بواسطته من الهرب . بينما أعلن القائمون بالثورة خبر موت الإمام تحت أنقاض القصر ، وكان عليهم المضى فى تأكيد ذلك لحسم الموقف إلى جانبهم ، غير أن المراسلين الأجانب أكدوا أنهم شاهدوا أجزاء كثيرة من القصر قائمة على حالها مما جعلهم يتشككون فى خبر وفاة الإمام^(٥٧) .

وفي الوقت نفسه تلقى البيضاني برقية يرموز السفارة المصرية في صنعاء تفيد بأن الملازم علي عبد الغني قام بالثورة ، وتأسف البرقية لعدم النجاح في القبض على البدر الذي هرب من صنعاء عندما ضربت قوات الثوار قصره بقذائف الدبابات. وتم الرد على تلك البرقية في الحال بوجوب إعلان موت البدر تحت أنقاض القصر ، ولا يضير الأمر شيئاً إذا ما ظهر بعد ذلك عندما تستقر الثورة^(٥٨).

وفي اليوم التالي لإعلان إذاعة صنعاء قيام الثورة ، أذاعت بيانها الأول الذي أوضح أهداف الثورة وسياساتها في المجالات الداخلية والقومية والدولية، وتشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة العميد عبد الله السلال القائد العام للقوات المسلحة، إلى جانب مجلس للسيادة برئاسة محمد علي عثمان ، ومجلس وزراء برئاسة عبد الله السلال، وتعيين الدكتور عبد الرحمن البيضاني نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للاقتصاد والثروة المعدنية^(٥٩)، وإن كان من الملاحظ أنه لم يقض وقت طويل حتى رأى السلال أن يتفرغ للدفاع عن الثورة ، وقرر أن يتولى البيضاني رئاسة مجلس الوزراء إلى جانب ما عهد إليه من أعمال أخرى ، وإن كان ذلك إلى حين^(٦٠) .

مساندة مصر العسكرية للثورة اليمنية

كانت الثورة في حاجة إلى دعم عسكري للدفاع عن استمرارها ، وكان من الطبيعي أن يلجأ القائلون بالثورة إلى مصر ، التي استجابت لطلب الثوار ، وذلك عقب اعترافها بالنظام الجديد في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢. ومن ثم فلم تكد تمضي أكثر من عشرة أيام على الثورة وإعلان سقوط الإمامة وقيام الجمهورية العربية اليمنية ، حتى وصلت إلى ميناء الحديدة في اليوم الخامس من أكتوبر ١٩٦٢ الباخرة المصرية «السودان» ، وعلى متنها سرية مصرية كانت تتكون من مائة ضابط وجندي مع أسلحتهم الخفيفة وذخيرتهم اللازمة وما يحتاجون إليه من مهمات وشئون إدارية ، وقد خرج عشرات الألوف من أبناء الحديدة وتهامة ومن

أنحاء اليمن لاستقبال أولى المساعدات العسكرية المصرية ، وكان لوصول هذه السرية فعل السحر في نفوس الكثيرين الذين هبوا للدفاع عن الثورة^(٦١).

وفي خلال شهر أكتوبر قام أنور السادات بزيارة الجمهورية العربية اليمنية عقب إعلان قيامها واعتراف مصر بها ، وتم في تلك الزيارة توقيع اتفاقية التعاون العسكري معها ، وكانت تلك الاتفاقية تطبيقاً وامتداداً لما سبق أن وقعته الرئيس عبد الناصر مع الملك سعود والإمام أحمد في ميثاق جدة في الحادي والعشرين من أبريل ١٩٥٦ . ولما كانت اليمن في حاجة مستمرة إلى مساعدات عسكرية ، فقد قرر جمال عبد الناصر أن يقوم المشير عبد الحكيم عامر بإدارة العلاقات المصرية اليمنية - بناء على إصراره على القيام بتلك المهمة - وكان يهدف بذلك تعويض ما سبق أن حدث من انفصال سوريا عن مصر^(٦٢).

كان من الواضح أن القرار الذي اتخذته القيادة المصرية بشأن المساعدة العسكرية لثورة اليمن قد اتخذ على عجل ، ويرجع ذلك بسبب الدور الذي كان سائدا لعبد الناصر ونظام حكمه ، إذ لم تكن مصر تعرف آنذاك تنظيمات سياسية شعبياً ، أو سلطة تشريعية منتخبة يصدر عبرها وبموافقتها تلك القرارات الخطيرة. وتؤكد جميع المصادر المتعلقة بهذا الشأن عدم قيام المجلس التنفيذي أو وزارة الخارجية بأي دور في صنع هذا القرار ، الأمر الذي يجعلنا نتفق مع وجهة النظر القائلة بأن قرار المساندة العسكرية لثورة اليمن إنما يتحمل مسؤوليته صنع هذا القرار وهم الرئيس عبد الناصر نفسه ، ومجلس الرئاسة ، والمؤسسة العسكرية في مصر آنذاك^(٦٣)، وإن كان هذا القرار لقي تأييداً على المستوى الشعبي في إطار الدفع الثوري القومي الذي كان غالباً في ذلك الحين . ومن المؤكد أن تدخل مصر لمساندة الثورة اليمنية فور قيامها ، لم يكن يصاحبه إدراك القيادة المصرية بأن المسألة ستطول ويتسع نطاقها إلى ما وصل إليه الحال بالفعل خلال السنوات الست التي أعقبت إعلان الجمهورية العربية اليمنية ، ومن ثم أصبح من العسير على القيادة المصرية بعد أن قامت بمد يد العون والمساعدة أن تتراجع عن موقفها ، وخاصة في الوقت الذي

أصبحت فيه الجمهورية اليمنية محاطة بأعدائها وخصومها من جميع الجهات . ويرجع ذلك إلى أن إسقاط نظام الإمامة وإعلان الجمهورية قد افتقد تأييد وإجماع القبائل اليمنية الزيدية، وكان من الصعوبة بمكان إقناع هؤلاء بحكومة مدنية لا تستند إلى زعامة روحية مما أكد حاجة الجمهورية اليمنية إلى مساندة خارجية ، وخاصة عندما تبين أن الإمام البدر ما زال على قيد الحياة ، وأنه موجود في المملكة العربية السعودية ويحظى بتأييدها ومساندتها. كما أعلن سيف الإسلام الحسن - عم الإمام بدر - تأييده التام لابن أخيه على الرغم من تنافسهما السابق على ولاية العهد. وتكاتف الرجال في شن الحرب ضد الجمهورية اليمنية ، حيث قاد الحسن القوات التي زحفت من جهة الشمال الشرقي ، بينما قاد البدر القوات الزاحفة من جهة الشمال الغربي ، وفي خلال شهر فبراير ١٩٦٣ أصبح الملكيون يسيطرون على نصف البلاد تقريبا خاصة في الشمال والشرق ، كما تسللوا إلى الجنوب عن طريق إمارة بيحان واحتلوا مأرب وجريب ، وكان ذلك بمساعدة سلاح الجو الملكي البريطاني في عدن ، الذي أتاح للقوات الملكية التسلل إلى الشطر الشمالي من اليمن ، مما دفع بحكومة الجمهورية اليمنية إلى رفع شكوى لمجلس الأمن في الثامن والعشرين من شهر فبراير ١٩٦٣ ضد الحكومة البريطانية، بينما اقتضت سيطرة الجمهوريين على مثلث تعز- صنعاء - الحديدة ، وكان ذلك بمساعدة القوات المصرية العسكرية^(٦٤). وقد ظل الصراع قائما بين الملكيين والجمهوريين طيلة السنوات الست التالية من قيام الثورة وإعلان الجمهورية اليمنية .

تأثير ثورة اليمن على الحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن

كان للثورة اليمنية تأثيرها على تطور الحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن من ناحية ، وعلى مركز بريطانيا في عدن والإمارات المتاخمة لها من ناحية ثانية. وقد أحدث هذا التأثير انعكاسه على مجموعة المصالح الخاصة ببريطانيا في الشرق الأوسط بصفة عامة ، حيث كانت القاعدة البريطانية في

عدن تقوم بدور رئيسي في رعاية تلك المصالح ، إلى جانب الدفاع عن التحالف الغربي بحماية الشرق الأوسط من سيطرة أية قوة معادية تظهر في هذا النطاق^(٦٥).

وتجدر الإشارة إلى أن قاعدة عدن قد تفوقت على غيرها من القواعد البريطانية في الشرق الأوسط^(٦٦)، كما تزايدت أهميتها منذ نهاية حقبة الخمسينيات من القرن الماضي مع ظروف المد الثوري القومي الذي اجتاحت العالم العربي آنذاك، ولعل ذلك مما جعل بريطانيا تهتم بتطويرها لكي تصبح مقرا رئيسيا لقيادتها العسكرية في الشرق الأوسط بوجه عام ، وهو الأمر الذي تحقق بالفعل في عام ١٩٦٠^(٦٧) . وسرعان ما أكدت الأحداث على أهمية تلك القاعدة البريطانية ، إذ إن الدعم العسكري البريطاني للكويت حين وجدت تهديدا من العراق على عهد عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦١ ، قد أقنع المسؤولين البريطانيين بضرورة الحفاظ على عدن كأهم قاعدة لبريطانيا في الشرق الأوسط والبقاء فيها إلى أطول وقت ممكن^(٦٨).

وكان من أبرز المشكلات التي واجهتها بريطانيا منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي ، أنه في الوقت الذي بلغت فيه قاعدة عدن ذروة أهميتها ، كانت الحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن قد بلغت هي الأخرى قمة تصاعدها ، متطلعة إلى التخلص من الاستعمار البريطاني ونيل الاستقلال .

وعلى الرغم من أن الحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن تعود في بدايتها إلى عقد الأربعينيات من القرن الماضي ، إلا أنها لم تلبث أن اكتسبت قوة دفع هائلة منذ منتصف الخمسينيات ، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من بينها تزايد قوة الحركة النقابية العمالية في عدن ، التي أكدت فاعليتها بسبب الانتعاش والازدهار الاقتصادي النسبي الذي تميزت به عدن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها^(٦٩)، يضاف إلى ذلك ما حققته مصر من انتصارات على الاستعمار الغربي بتوقيعها معاهدة الجلاء مع بريطانيا في عام

١٩٥٤ ، ونجاحها في إفشال العدوان الثلاثي عليها ، وما صاحب ذلك من فقدان بريطانيا كل أمل لها في استعادة قاعدة قناة السويس^(٧٠) .

وقد ترتب على تلك الأحداث تأثير معنوي إيجابي في العالم العربي، ولم تكن اليمن الجنوبي استثناء من ذلك، حيث تطورت الحركة الوطنية فيها وتعددت التشكيلات والتنظيمات السياسية للمطالبة بالاستقلال، وأخيرا جاءت ثورة اليمن في سبتمبر ١٩٦٢ كي تؤدي بدورها إلى تصعيد الحركة الوطنية ضد الوجود البريطاني في الشطر الجنوبي من اليمن بوجه عام وفي عدن بوجه خاص .

وقد حاولت بريطانيا من جانبها امتصاص نقمة الحركة الوطنية عليها بتنفيذ مشروعها الاستعماري بإنشاء اتحاد الجنوب العربي الذي يجمع عدن بالنواحي التسع المتاخمة لها. وعلى الرغم من المعارضة العنيفة التي واجهتها ، إلا أن تلك المعارضة لم تقف حائلا دون مضي بريطانيا في تنفيذ مشروعها ، حيث حصلت على موافقة المجلس التشريعي في عدن على قيام الاتحاد في اليوم السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ ، أي في نفس اليوم الذي تحرك فيه الثوار في الشطر الشمالي من اليمن لإسقاط نظام الإمامة ، مما كان يعني أن الثورة اليمنية قامت في أسوأ توقيت يمكن أن تواجهه بريطانيا بالنسبة لمصالحها في عدن ، إذ كان من الطبيعي أن يكون للثورة اليمنية انعكاساتها السلبية على تلك المصالح^(٧١) . ولعل ذلك مما أدى إلى موقف بريطانيا الذي وضع في معاداته للثورة ، وتمثل ذلك العداء في المساندة التي قدمتها بريطانيا لأعداء الثورة من ناحية ، وإلى تأخر اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية من ناحية ثانية .

وقد أظهرت ردود الفعل الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن حماسا هائلا لقيام الثورة في الشطر الشمالي ، ورفعت شعارات الوحدة بين شطري اليمن كبديل لاتحاد الجنوب العربي^(٧١) ، وازدادت المعارضة للحكومة البريطانية في عدن ، ويصدد ذلك أكدت العديد من التقارير الإستراتيجية إلى أن أكثر مصادر

الخطر الذي بدأت تتعرض له بريطانيا في عدن كان ممثلاً في حكومة صنعاء بسبب دعاوى قادتها بأن عدن والنواحي التسع المجاورة لها هي جزء لا يتجزأ من اليمن .

وليس من شك في أن الموقف المصري المساند للجمهورية اليمنية شكل بدوره خطراً داهماً على الوجود البريطاني في الشطر الجنوبي من اليمن بصفة عامة وفي القاعدة البريطانية في عدن بصفة خاصة. وقد سبق لبريطانيا أن عانت من الحملات الدعائية التي كانت تقوم بها مصر بداية من السنوات الأولى من عقد الخمسينيات ضد الوجود البريطاني وضد حكام الإمارات العربية في الجنوب ، والتي وصلت إلى حد اتهامهم بالخيانة لموقفهم المؤيد لاتحاد الجنوب العربي الذي كانت بريطانيا تعمل على تنفيذه^(٧٢) . وكان للحملات الدعائية المصرية أثرها في تدعيم موقف القوى الوطنية المضاد لذلك الاتحاد الاستعماري، ومساندة الانتفاضات الوطنية المعادية للوجود البريطاني ، كما عملت إذاعة صوت العرب بالقاهرة على تحية بعض القبائل المناهضة لبريطانيا، واعتبرتها بمثابة جيش التحرير الوطني^(٧٣).

ومن المرجح أن التأثير المصري الدعائي على الوطنيين في الشطر الجنوبي من اليمن ، كان من بين العوامل التي دفعت بريطانيا إلى توقيع معاهدة الجلاء مع مصر في أكتوبر من عام ١٩٥٤ ، إذ كانت الحكومة البريطانية تأمل بتوقيعها لتلك المعاهدة أن يتوقف عبد الناصر عن تأييده للوطنيين في جنوب اليمن، فضلاً عن توقف تأييده للإمام أحمد في مطالبته بضم الشطر الجنوبي تحقيقاً لوحدة اليمن، ولكن لم يلبث أن خاب أمل بريطانيا، إذ لم يكد عام ١٩٥٥ يبدأ حتى ظهر نجم عبد الناصر كزعيم للمعارك الوطنية ضد الأحلاف الاستعمارية الغربية، وعمل على توثيق علاقته بكل من المملكة العربية السعودية واليمن وتأييد مطالبهما الإقليمية ضد بريطانيا في البريمي وفي الشطر الجنوبي من اليمن .

وكان من الطبيعي أن يتوجس الإنجليز من ذلك التطور على أساس أن إمام اليمن لم يكن يمثل قوة جذب للعناصر الوطنية في جنوب اليمن، أما بعد تقاربه مع عبد الناصر فقد كان من المتوقع أن يشكل ذلك خطراً عليهم، خاصة بعد أن أدى التقارب الناصري مع الإمامة أن بدأ الوطنيون في الجنوب يرون ميزة الاتحاد مع الإمامة إذا ما كان البديل هو الاستعمار البريطاني^(٧٤). ومن الواضح أن انضمام المملكة المتوكلية اليمنية إلى الجمهورية العربية المتحدة في رابطة اتحاد الدول العربية في مارس ١٩٥٨، قد أكدت تحسن صورة الإمامة في الشطر الشمالي من اليمن أمام العناصر الوطنية في عدن والنواحي التسع المتاخمة لها، مما أدى بتلك العناصر إلى تشديد عدائها ضد الوجود البريطاني، في الوقت الذي بدا فيه أن الانتصار الشامل للحركة القومية العربية بزعامة عبد الناصر، وإنهاء الاستعمار الغربي في العالم العربي كاد أن يصبح وشيكاً^(٧٥).

ويمكن القول أن عقد الخمسينيات شهد أكبر المساوئ التي لحقت بالمصالح البريطانية في الشطر الجنوبي من اليمن، حيث بلغ التأثير المصري على الوطنيين ذروته بفشل العدوان الثلاثي وانسحاب بريطانيا من قاعدة السويس، كما اكتسبت الحركة العربية بزعامة عبد الناصر قوة هائلة في العالم العربي بقيام الجمهورية العربية المتحدة، التي كان لها تأثيرها في تصاعد الحركات الوطنية التحررية ضد الوجود البريطاني في عدن والجنوب اليمني برمته.

ولم تكن التطورات التي شهدتها الشطر الشمالي من اليمن بقيام الثورة ضد نظام الإمامة في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢، عقب بضع ساعات من الموافقة على مشروع اتحاد عدن والجنوب العربي، تقتصر عند هذا الحد من حيث التأثير السلبي على قيام الاتحاد البريطاني، بل ازداد الأمر سوءاً حين قدمت القوات العسكرية المصرية لدعم الثورة اليمنية وتثبيت دعائم النظام الجمهوري الجديد، بكل ما كان يعنيه ذلك من احتمالات ضارة بالنسبة لمستقبل بريطانيا في الشطر الجنوبي من اليمن بوجه عام وفي عدن بوجه خاص.

وقد يكون من المناسب أن نعرض في هذا السياق للموقف الذي اتخذته الحكومة البريطانية إزاء ثورة اليمن ، والذي كان موضع حوار وخلاف بين دوائر صنع قرار السياسة البريطانية . فبينما كانت وزارة الخارجية البريطانية ، وقطاعات داخل مجلس العموم البريطاني ، وخاصة من المعارضة العمالية التي كانت تجد مساندة لها من معظم دوائر الصحافة البريطانية ، ترى أن المصالح البريطانية يمكن أن تحقق أفضل ما يمكن أن تصل إليه في حالة الاعتراف بالنظام الجمهوري في الشطر الشمالي من اليمن ، إذ إن ذلك يزيل وصمة العار التي لحقت ببريطانيا من جراء مساندتها الداعمة للحكام الرجعيين ، ويفيد في تحسين سمعتها السيئة في العالم العربي منذ حرب السويس ، خاصة وأن عبد الناصر كان حريصا منذ بداية مساندة مصر لثورة اليمن على التأكيد لبريطانيا أن مصر ليست لها مطامع توسعية في الجزيرة العربية أو في بترول الخليج العربي ، وأن القوات المصرية المساندة للجمهورية اليمنية لن تحاول التعرض للمشروعات البريطانية في جنوب اليمن ، لأن مقاومة هذه المشروعات هي من مسئولية الجماهير الشعبية هناك^(٧٦)، فضلا عن ذلك فقد عملت مصر على تهدئة الدعاية التي كانت تقوم بها الجمهورية اليمنية بشأن مطالبها الإقليمية في الجنوب، كما أوضحت للحكومة البريطانية بأنها ترى أن اعترافها بالجمهورية اليمنية من شأنه التأكيد على حسن النوايا البريطانية ، خاصة وأن حكومة صنعاء وإن لم تعترف بالحدود القائمة بين شطري اليمن فإنها لسنوات تالية ستكون منشغلة بإعادة بناء الشطر الشمالي من اليمن عن أية قضايا أخرى^(٧٧).

وعلى العكس من ذلك كانت هناك وجهة نظر مضادة تسود كل من وزارة المستعمرات وشئون الكومنولث والدفاع ، إضافة إلى قطاعات أخرى من البرلمان ، ومؤداها عدم الاعتراف بنظام صنعاء الجمهوري ، إذ إن هذا الاعتراف سيؤدي إلى توجيه ضربة لسلطين الجنوب ومشروعات بريطانيا فيه، وأنه ينبغي على بريطانيا أن تغض النظر عن المساعدات التي تصل إلى الملكيين عبر الإقليم الاتحادي الذي تسيطر عليه في الجنوب اليمني، وقد وجدت وجهة

النظر هذه دعما لها بتحليل مؤداه أن عبد الناصر من المتوقع له أن يخسر في كل الأحوال ، فهو إذا انسحب من اليمن كان من شأن الجمهورية اليمنية أن تنهار وتهار معها زعامته في العالم العربي، وإذا ما بقي هناك كان من المحتم عليه أن يخوض حربا مكلفة ومنهكة داخل اليمن تحد من نشاطه على الساحة العربية .

وكان السير دنكان سانديز، وزير شؤون الكومنولث والمستعمرات ، من أقوى المدافعين عن وجهة النظر هذه ، وحذر من عقد أية تسوية أو صفقة مع عبد الناصر ، أو مع الوطنيين في الجنوب الذين أخذوا يثيرون المتاعب ضد بريطانيا في عدن. كما كان سانديز على استعداد للتصدي لأية آراء تظهر في دوائر الخارجية البريطانية أو في مجلس الوزراء أو البرلمان البريطاني ، تميل إلى التعامل أو مهادنة دعاة القومية العربية من ذوي الاتجاهات اليسارية^(٧٨). وكان موقف سانديز يكتسب قوة من دحضه للآراء القائلة بعدم وجود مخططات لعبد الناصر أو لليمن الجمهوري بشأن الشطر الجنوبي من اليمن ، حيث وصف تلك الآراء بكونها هراء حتى وإن صدقت النوايا ، إذ تمثلت خطورة الثورة اليمنية وما صاحبها من وجود عسكري مصري في تهديد الوجود البريطاني في الشطر الجنوبي من اليمن، وقد وجد سانديز تأييدا لوجهة نظره من العسكريين البريطانيين المقيمين في عدن ، الذي كان من رأيهم أنه إذا لم تتخذ الحكومة البريطانية موقفا ضد اليمن الجمهورية وضد القاهرة المساندة لها ، فإن كل ما قامت بريطانيا بتنفيذه في الشطر الجنوبي من اليمن حتى إنشاء اتحاد عدن والجنوب العربي سوف يتعرض للانحيار^(٧٩).

ومن ثم أبدى العسكريون البريطانيون حماسهم البالغ لمساندة المقاومة الملكية ضد الجمهوريين^(٨٠)، وكان يشجعهم على ذلك تصاعد حركة المقاومة ، والتي تأكدت لديهم من ضخامة التعزيزات العسكرية التي أخذت مصر ترسلها إلى اليمن ، فضلا عما أكدته التقارير الإستراتيجية أن المقاومة الملكية ليست أمرا عارضا ، وأن الوقت ليس في صالح مصر أو الجمهورية اليمنية^(٨١).

ونتيجة لتغلب وجهة النظر هذه ، أخذت بريطانيا تقدم دعماً للعناصر الملكية ، بما في ذلك تقديم الأسلحة والذخائر والمعونات الفنية ، وبذلك أصبح للملكيين قاعدة خارجية أخرى إضافة للقاعدة السعودية^(٨٢)، وأسهم الدعم البريطاني والسعودي في إطالة بقاء المقاومة الملكية على الساحة اليمنية لمدة أطول في مواجهتها للجمهورية اليمنية^(٨٣) . وإلى جانب الدعم البريطاني للقوات الملكية في الشطر الشمالي من اليمن ، ظلت الحكومة البريطانية ترفض الاعتراف بجمهورية اليمن مبررة رفضها بدعوى عدم تثبيتها من سيطرتها على البلاد ، في الوقت الذي كانت تضع فيه العراقيل أمامها^(٨٤)، وكان مما يدفع الحكومة البريطانية إلى ذلك إدراكها لما يترتب على تثبيت دعائم الجمهورية اليمنية من تأثير سلبي على مناطق نفوذها في الشطر الجنوبي من اليمن، خاصة بعد أن اتسع نطاق المساندة المصرية لها مما زاد من الأخطار التي أخذت تتعرض لها المصالح البريطانية في الجنوب. ولم تلبث الحكومة البريطانية أن تبينت أخيراً مدى الضعف الذي أخذ يتعرض له اتحاد الجنوب العربي أمام تيار الثورة اليمنية الذي أخذ يهدد كيانه، وذلك على الرغم من إمدادها له بكل طاقتها السياسية والعسكرية، وبات واضحاً لها أن الأمم المتحدة لن تعترف بهذا الاتحاد كممثل لشعب الجنوب العربي، مما أفقدها الأمل في حماية وجودها ومصالحها الإستراتيجية في عدن تحت ستار اتحاد لن يحظى باعتراف دولي^(٨٥).

الهوامش

- (١) إدجار أوبلانز: الحرب في اليمن (دراسة في الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠) ترجمة ودراسة الدكتور عبد الخالق لاشين ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر ، الدوحة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ص ١١ .
- (٢) أمين سعيد :اليمن تاريخه السياسي منذ الاستقلال في القرن الثالث الهجري ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٢٦٩-٢٧٣ .
- (٣) المرجع السابق ، ص ٢٨٨-٢٩٠ .
- (٤) صلاح الدين المنجد (دكتور): اليمن والجمهورية العربية المتحدة بين الاتحاد والانفصال، بيروت ، ١٩٦٢ ، انظر نص الاتحاد ضمن الوثائق الملحقة بالكتاب .
- (٥) صلاح العقاد (دكتور): جزيرة العرب في العصر الحديث ، السعودية ، اليمن ، جمهورية اليمن الشعبية ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م ، ص ٨٨-٨٩ .
- (٦) عدنان ترسيبي (دكتور): اليمن وحضارة العرب ، مع دراسة جغرافية كاملة ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ٢٩١ .
- (٧) أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ ، من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين ، الطبعة الأولى ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٣٥٩ .
- (٨) Berreby , J.J.: La Peninsula Arabique , Paris , 1958 , p. 149.
- (٩) محمد سعيد العطار: التخلف الاقتصادي في اليمن ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ١٢٤ .
- (١٠) السيد مصطفى سالم (دكتور): تكوين اليمن الحديث والإمام يحيى ١٩١١-١٩٤٨ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٤٨١ .
- (١١) أحمد جابر عفيف: الحركة الوطنية في اليمن ، دراسة ووثائق ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ، ص ٩٢ .
- (١٢) أحمد جابر عفيف : المرجع السابق ، ص ٧٥ .
- (١٣) المرجع السابق ، ص ٧٣-٧٤ .
- (١٤) نفس المرجع ، ص ٧٤ .
- (١٥) عبد العزيز المقالح (دكتور): ديوان الزبيري ، (المقدمة) ، ص ٩-١٢ .
- (١٦) صلاح العقاد (دكتور): المرجع السابق ، ص ٩٥ .
- (١٧) Ingrams, H.: The Yemen , Imams, Rulers and Revolution, London , Camelat Press 1963, p.121.
- (١٨) عبد الرحمن البيضاني (دكتور) : أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٣٢٩ .

- (١٩) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ . وعلى النقيض مما ذكره البيضاني عن دوره الإيجابي قبل قيام الثورة اليمنية فإن أحمد بن محمد الشامي - أحد أقطاب اليمنيين الملكيين والذي كان وزيرا للخارجية في حكومتهم بالمنفى في الفترة من ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٩ - قد حرص على إنكار الكثير مما أورده البيضاني عن دوره آنذاك بقوله إن البيضاني «ظل إلى أواخر عام ١٩٦١ من موظفي الإمام أحمد أولا في بون ، ولما كثرت فضائحه نقل إلى السودان ، ولما كثرت الشكاوى من اختلاساته طلبه الإمام إلى اليمن وعينه مكافحا للجراد في تهامة، وكان من أمره ما كان». كما وجه الشامي اتهامات للبيضاني بتزوير الوثائق التي أوردها لتوضيح دوره. ويعكس ما ذكره الشامي في رأينا مدى العداء بين البيضاني والملكيين اليمنيين ، والذي بلغ ذروته في مؤتمر عمران في اليوم الثاني من سبتمبر ١٩٦٣ ، انظر أحمد بن محمد الشامي : رياح التغيير في اليمن ، ص ٣٥ - ٥٠ .
- (٢٠) إدجار أو بلانس: المرجع السابق ، ص ١١٥ .
- (٢١) إدجار أو بلانس ، المرجع السابق ، ص ١١٥ ، انظر ما أشار إليه الدكتور عبد الخالق لاشين في تعليقه على مقولة (أو بلانس).
- (٢٢) المرجع السابق ، ص ١١٥-١١٦ .
- (٢٣) نفس المرجع ، ص ١٥١ . أشار «أوبلانس» أن النقد الموجه للثورة اليمنية وما صاحبها من مساندة مصرية قد أصبح يتركز في شخص عبد الرحمن البيضاني - نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء - وقد رحل البيضاني فجأة إلى القاهرة في ٢٠ يناير ١٩٦٣ ولم يعد ثانية ، ولم يتم التصريح بشيء رسمي لبعض الوقت إلى أن كان يوم ١٨ فبراير من نفس السنة حين قام السلال «بإعادة تكوين حكومته وأسقط البيضاني منها رسميا وحرمه من كل مناصبه وألقابه». وقد اعترف عبد الرحمن البيضاني في ٢١ فبراير من نفس السنة بوجود خلافات في الرأي بينه وبين السلال ، ولكنه نفى الشائعات التي ترددت بأن الجمهورية العربية اليمنية طلبت أن يعاد إرساله إلى اليمن كي يواجه بتهمة الخيانة العظمى.
- (٢٤) محمد سعيد العطار: مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٩ .
- (٢٥) صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٠-١٠١ .
- (٢٦) جريدة الشرق الأوسط الصادرة في لندن ، السنة الرابعة ، بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨١ ، ص ٢ . وقد أوردت الجريدة عرضا لكتاب «ديفيد هيرست» عن السادات ، أشير في هذا العرض إلى أن عبد الرحمن البيضاني ولد في القاهرة من أم مصرية ، كما أشير إلى قرابته من السادات عن طريق زواجه من شقيقة زوجته جيهان ، مما سيمهد له سبيل الاتصال بالقيادة المصرية لمساندة الثورة اليمنية على النحو الذي سنناقشه في ثانيا البحث .

- (٢٧) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٢٧-٤٧ .
- (٢٨) المرجع السابق : ص ٤٨-٤٩ .
- (٢٩) نفسه ، ص ٥٠-٥٢ .
- (٣٠) أمين سعيد: مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٨ .
- (٣١) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٥٩-٦١ .
- (٣٢) إدجار أو بلانس: المرجع السابق ، حاشية ص ٨٢ .
- (٣٣) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٦٤-٧١ .
- (٣٤) إدجار أو بلانس: المرجع السابق ، حاشية المترجم ، ص ١٩٢ . أشار الدكتور عبد الخالق لاشين إلى أن البدر كلف العقيد عبد الله السلال قائد حرسه الخاص بالإشراف على تكوين «فوج البدر» لتعزيز حرسه الخاص ، وقد ساء ذلك الأمير الحسن بن يحيى المنافس الوحيد للبدر في ولاية العهد ، وحين قام أنصار الحسن بإحداث بلبلة واضطرابات في صنعاء لجأ البدر على أثرها إلى استدعاء القبائل اليمنية لحمايته ، وكان أنصار الحسن قد اتخذوا من إجراءات البدر الإصلاحية وسيلة للنيل منه .
- (٣٥) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ١٠٤-١١٧ .
- (٣٦) صلاح العقاد: المرجع السابق ، ص ٨٦ .
- (٣٧) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ١٦٦ .
- (٣٨) المرجع السابق ، ص ١٧٣-١٧٤ .
- (٣٩) نفسه ، ص ١٧٩-١٨٥ .
- (٤٠) أحمد حسين شرف الدين: المرجع السابق ، ص ٣٦٠ .
- (٤١) عدنان ترسيبي: المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .
- (٤٢) جريدة الأهرام في ٢٧ ديسمبر ١٩٦١ .
- (٤٣) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ١٩٣-١٩٤ .
- (٤٤) نفسه ، ص ٢١٣ .
- (٤٥) نفسه ، ص ٢٠٧ .
- (٤٦) نفسه ، ص ٢٠٦ .
- (٤٧) نفسه ، ص ١٧٧ .
- (٤٨) أحمد جابر عفيف: المرجع السابق ، ص ١١٨ .
- (٤٩) أحمد الرحومي وآخرون: أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص ٥٣ .
- (٥٠) محمد أحمد نعمان: الأطراف المعنية في اليمن ، عدن ١٩٦٥ ، ص ٧٤ .
- (٥١) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .
- (٥٢) Vernier ,B.: Armée et Politique au Moyen Orient ,Paris,1966, p.187.

- (٥٣) صلاح العقاد: المرجع السابق ، ص ٩٨ .
- (٥٤) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .
- (٥٥) المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .
- (٥٦) نفسه ، ص ٢٢٧ - ٢٣٧ .
- (٥٧) صلاح العقاد: المرجع السابق ، ص ١٠٠ .
- (٥٨) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٢١٢-٢١٣ .
- (٥٩) سجل وثائقي بتشكيل الوزارات في الجمهورية العربية اليمنية على مدى عشرين عاما ، أصدره المكتب القانوني لرئاسة الجمهورية العربية اليمنية سنة ١٩٨٣ .
- (٦٠) جريدة الجمهورية في ٢ أكتوبر ١٩٦٢ .
- (٦١) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٣٨٩ .
- (٦٢) نفسه ، ص ٣٩٩ .
- (٦٣) أحمد يوسف أحمد (دكتور): الدور المصري في اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ١١٣ .
- (٦٤) صلاح العقاد: المرجع السابق ، ص ١٠٢ .
- (٦٥) Sources of Conflict in The Middle East , Adelfy Papers , A Paper Prepared by the Staff of the Institute for Strategic Studies , London , No .11, March , 1966.
- (٦٦) Colonial Reports ,Aden, 1947 , p.60 ,1949 and 1950 ,pp. 81-82
- (٦٧) Haward ,M.: Britain's Strategic Problem East of Suez , in : International Affairs , Vol. 42. , No.2 , April,1966, p. 181.
- (٦٨) Little,T.: South Arabia, Arena of Conflict ,London, 1968.p. 77.
- (٦٩) Report of the Trade Development Committee on the State of Aden's Trade, Aden Government , Printer1962.
- (٧٠) Halliday ,F.: Arabia Without Sultans, Penguin Books , London , 1975 , p. 183
- (٧١) أحمد يوسف: المرجع السابق ، ص ١٦٠ .
- (٧٢) Little , T., op.cit., pp.44-45.
- (٧٣) Ingrams ,H.: op.cit., pp.87-88
- (٧٤) Trevaskin , K.: Shades of Amber, A South Arabian Episode, Hutchinson, London, 1968, p. 68.
- (٧٥) Little, T.: op.cit., p.55.
- (٧٦) محمد حسنين هيكل: الأسد البريطاني وطبول الخطر ، جريدة الأهرام في ٢٨ ديسمبر ١٩٦٢ .

- (٧٧) محمد حسنين هيكل: القيمة الحقيقية لما يجرى الآن في عدن ، جريدة الأهرام في ٨ أكتوبر ١٩٦٥ .
- Little ,T.: op.cit., p. 96. (٧٨)
- King , Gillian : Imperial Outpost Aden , Its Place in British Strategic Policy , (٧٩)
Chatham House Essays, New York , 1964 , p. 499.
- Schmidt, D.A. : The Unknown War , London, The Body Head , 1968, p. 162 (٨٠)
- Trevaskis ,H.: op.cit., p.187. (٨١)
- Schmidt, D.A.: op.cit., pp. 68-69. (٨٢)
- (٨٣) أحمد يوسف أحمد: المرجع السابق ، ص ١٧٠-١٧٣ .
- Gavin , R.J.: Aden Under British Rule , 1839-1967, C.Hurst and Company , (٨٤)
London , 1975, p.344.
- U.N., Year book of Labor Statistics, Geneva, 1962. (٨٥)

قوات الطوارئ الدولية والملاحاة الإسرائيلية فى مضائق تيران (بين عدوان ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧)

د . فطين أحمد فريد

أستاذ التاريخ الحديث المساعد بجامعة قناة السويس

قوات الطوارئ الدولية والملاحة الإسرائيلية في مضائق تيران

بين عدوان ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧

تمهيد

إن التطورات التاريخية لمشكلة مضائق تيران بدأت ببداية الصراع العربي - الإسرائيلي عام ١٩٤٨ ، فمشكلة الملاحة في هذه المضائق بدأت عندما قامت القوات الإسرائيلية باحتلال قرية أم الرشرش يوم ١٠ مارس ١٩٤٩ وحولتها إلى ميناء إيلات ، وأصبحت بذلك تهدد العقبة وجنوب شبه جزيرة سيناء والممر المائي في تيران ، كما تهدد منطقة البحر الأحمر كلها سواء السواحل المصرية أو السعودية .

وفي عام ١٩٥٠ اتفقت السلطات المصرية مع سلطات السعودية على أن تقوم القوات المصرية باحتلال جزيرة «تيران» وجزيرة «صنافير»، وهما الجزيرتان اللتان تتحكمان في مدخل خليج العقبة. وعلى أثر هذا الاحتلال أقامت السلطات المصرية في «رأس نصراني» مدافع ساحلية تسيطر تماماً على الملاحة في مضيق «الإنتربرايس» . وقد أخطرت دول العالم كله بهذه الإجراءات لقطع خط الرجعة على أية محاولة للاعتداء على حقوق مصر .

وعقب ذلك أعلنت مصلحة الموانئ والمنائر في مصر - بناء على طلب وزارة الحربية والبحرية - أن منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الموصل ما بين رأس محمد ورأس نصراني منطقة ممنوعة لا يجوز الملاحة فيها ، وذلك في منشور لشركات الملاحة رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ ، وأرسل هذا المنشور لجميع شركات الملاحة ، وكذلك إلى القنصليات الأجنبية في مصر . ونلاحظ على هذا المنشور أنه لم يقرر إغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الدولية كلها بل أمام الملاحة الإسرائيلية وحدها مما يتلاءم مع قواعد قانون البحر ، عكس ما ادعت إسرائيل أمام المجتمع الدولي آنذاك - في محاولة

لاستشارته - أن مصر عرقلت الملاحة الدولية بالإجراءات السابقة ، مع العلم بأن هذه الإجراءات متطابقة مع اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية التي منعت الطرفين من الدخول في المياه الإقليمية للطرف الآخر. واستمر هذا الوضع حتى وقوع العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦^(١).

شروط إسرائيل للانسحاب

لقد انتهت حرب ١٩٥٦ وقد حققت مصر كل أهدافها واستردت كل حقوقها فيما عدا واحداً وهو منع إسرائيل من المرور في خليج العقبة. حيث خرجت إسرائيل من حملة سيناء سنة ١٩٥٦ بمغرم واحد هو فتح خليج العقبة أمام السفن والبضائع الإسرائيلية ، وبذلك ازدهر ميناء إيلات وتوسع وازداد عدد سكانه ، وأصبح بمثابة المسمار المثبت للخريطة الإسرائيلية على البحر الأحمر. وهدد قادة إسرائيل بأن أية محاولة من جانب مصر لإغلاق الخليج مرة ثانية ستواجهه إسرائيل بالحرب فوراً .

وظلت إسرائيل مستميتة في إبقاء خليج العقبة مفتوحاً أمام سفنها وبضائعها ، لأن المجال الحيوي أمام الصناعة الإسرائيلية هو في شرق إفريقيا والقارة الآسيوية، كما أن هذه المناطق هي مصادر رئيسية تستقى منها إسرائيل المواد الغذائية والخامات بالإضافة إلى تسويق سلعها الصناعية^(٢).

لقد رفضت القوات الإسرائيلية أن تتسحب من خليج العقبة ومضيق تيران وشبه جزيرة سيناء إلا إذا تحقق ما وضعت من شروط لهذا الانسحاب . وكان من بين هذه الشروط ما هو خاص بمراقبة قوات الطوارئ الدولية بمنطقة شرم الشيخ عقب انسحاب القوات الإسرائيلية مباشرة، وقبل انسحاب قوات الطوارئ الدولية من هذه المنطقة يلتزم الأمين العام للأمم المتحدة بأن يخطر السلطات الإسرائيلية بالنية في إجراء هذا الانسحاب . وأن تقوم قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ بكفالة حرية الملاحة الإسرائيلية في مضيق تيران وخليج العقبة، وقد جاءت هذه الشروط في الخطابات التي أرسلها المندوب الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة في ٥ ، ١٠ ، ١٥ و ٢٥ فبراير ١٩٥٧^(٣).

غير أن همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة رفض هذه الشروط على أساس أنه يجب أن يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من غير قيد أو شرط. وقد أثبت هذا الرفض في التقرير الذي رفعه إلى الجمعية العامة في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٧، ثم دارت مفاوضات في الكواليس أدت إلى أن يرفع الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريراً في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٧ أثبت فيه - من بين ما أثبت - الأسئلة التي وجهتها إليه إسرائيل في خصوص خليج العقبة ومضيق تيران، والإجابات التي بعث بها هو رداً على هذه الأسئلة. وتتلخص إجابات الأمين العام في أن قوات الطوارئ الدولية وظيفتها منع وقوع الأعمال الحربية، ولكنها لن تستعمل قط لفرض حل ما لمسألة سياسية أو قانونية تكون موضعاً لخلاف.

أما فيما يتعلق بطلب إسرائيل وجوب قيام الأمين العام للأمم المتحدة بإخطارها قبل العمل على سحب قوات الطوارئ الدولية، فقد طلب الأمين العام تأجيل الإجابة على هذا السؤال مع إبرازه الاحتمال في أن يقوم بإخطار اللجنة الاستشارية لقوات الطوارئ الدولية بالنية في سحب هذه القوات من منطقة شرم الشيخ، أما بخصوص ما طلبته إسرائيل من إضافة قوة بحرية إلى قوات الطوارئ الدولية كي تكفل حرية الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة فقد تضمنت إجابة الأمين العام للأمم المتحدة رفض هذا الطلب.

وبعد أن دارت مفاوضات معقدة، أعلنت جولدا مائير، وزيرة خارجية إسرائيل في الاجتماع الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من مارس سنة ١٩٥٧ أنها تلقت مذكرة من جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ يؤكد فيها أن مضيق تيران وخليج العقبة هما - من وجهة النظر الأمريكية - من المياه الدولية وذلك إلى أن تقرر العكس هيئة قضائية دولية، وأن الولايات المتحدة من جانبها سوف تمارس حقوقها في الانتفاع بهذه المياه، وتأمل أن ينضم إليها الأعضاء الآخرون للوصول إلى الاعتراف العام بهذا الوضع، وإن إسرائيل - تبعاً لذلك - سوف تقوم بسحب قواتها من منطقتي شرم الشيخ وغزة. وقد أيد مندوب فرنسا - شريكة إسرائيل

فى العدوان على مصر - أن خليج العقبة ومضيق تيران يعدان مياها دولية^(٢).

وفى مؤتمر صحفى يوم ٧ مارس ١٩٥٧ صرح الرئيس أيزنهاور بأن الولايات المتحدة الأمريكية والدول البحرية على استعداد لأن تعتبر خليج العقبة ممراً مائياً مفتوحاً وعليه يجب استعماله هكذا ، كما أكد على الحق فى المرور البرىء فى مياه الخليج .

غير أنه فى نهاية النقاش الذى دار فى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الأول من مارس ١٩٥٧ صرح الدكتور محمود فوزى - وزير خارجية الجمهورية المصرية - أن التصريحات التى أدلى بها مندوب إسرائيل وبعض مندوبى الدول الأخرى بخصوص انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية لا يمكن أن يكون لها أثر أو مساس على كامل حقوق مصر أو على مشروعية هذه الحقوق. كما أنه يعتقد أن القرارات التى أصدرتها الجمعية العامة والتى تطالب إسرائيل بسحب قواتها من غير قيد أو شرط هى التى يجب أن تطبق فى هذه الحالة تطبيقاً كاملاً ونزيهاً^(٥).

وفى ٤ مارس ١٩٥٧ صدرت تعليمات إسرائيل إلى قواتها المعتدية بالانسحاب من منطقة شرم الشيخ ومنطقة غزة ، وعلى أثر انسحابها اتخذت قوات الطوارئ الدولية مواقعها على امتداد خطوط الهدنة والحدود الدولية بين بيت حانون فى أقصى شمال قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية بفلسطين ، ورأس النقب على قمة خليج العقبة ، لتقف فاصلاً بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية ، كما تمركزت قوة من قوات الطوارئ الدولية منعزلة فى منطقتى شرم الشيخ ورأس النصرانى عند قاعدة الخليج .

وضع المضائق فى ظل قوة الطوارئ الدولية

عقب العدوان الثلاثى على مصر ، تقدمت مصر بشكوى إلى مجلس الأمن ، إلا أنه فشل فى إيقاف العدوان، وفى أول نوفمبر ١٩٥٦ انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة العدوان فى دورة استثنائية طارئة وأصدرت القرار رقم

٧٩٧ بناء على اقتراح أمريكي الذى طالب الأطراف بوقف القتال والانسحاب إلى مواقعهم السابقة والامتناع عن إدخال أية مواد حربية إلى مناطق النزاع ، ثم الامتثال أخيراً إلى نصوص اتفاقية الهدنة. وقد عرضت كل من فرنسا وإنجلترا بعد ذلك موافقتها على إيقاف العمليات العسكرية إذا وافقت الحكومتان الإسرائيلية والمصرية على قبول قوات للأمم المتحدة لحفظ السلام تكون حاجزة بين القوات المتحاربة حتى يتم التوصل إلى تسوية سياسية للمشاكل المعلقة مثل قناة السويس ومضيق تيران ، وأن تقبل مصر وإسرائيل وجود القوات الفرنسية والبريطانية حتى تبدأ قوات الأمم المتحدة فى عملها ، غير أن تلك الشروط لم يتم الموافقة عليها .

ونتيجة لرفض تلك الشروط تقدمت كندا بمبادرة تتطوى على فكرة إنشاء قوة الطوارئ الدولية. وكان ليستر بيرسون وزير خارجية كندا- فى حقيقة الأمر - هو المحرك الأول لموقف الحكومة الكندية ، حيث أنه كان يقدر مدى الأضرار التى ستصيب التحالف الغربى نتيجة التصدع الذى حدث بالفعل فى أركانه بعد العدوان على مصر ومعارضة الولايات المتحدة له. لذلك تحرك بيرسون فى اتجاهين ، فعمل فى الاتجاه الأول على أن يخفف من حدة الصدام بين الحلفاء الغربيين ، وفى الاتجاه الثانى على وقف التدهور الخطير فى الموقف الدولى . وكانت الفكرة التى سيطرت على تفكيره يوم ٢١ أكتوبر- عقب صدور الإنذار الأنجلو فرنسى لمصر وإسرائيل ، وما تبعه من تطورات فى مجلس الأمن - هو إيجاد أداة فعالة لفرض قرارات الأمم المتحدة ، تتمثل فى قوة بوليسية دولية ، قد تكفى لعمل مؤقت فى مواجهة هذا الوضع الطارئ ، خاصة وأن تحقيق هذه الفكرة سوف يحفظ ماء وجه المملكة المتحدة وفرنسا ، اللتين كانتا قد أعلنتا أن تدخلهما عسكرياً يهدف إلى الفصل بين المتحاربين ، الأمر الذى يخول لهما الاشتراك بقواتهما مع الدول الأخرى ، للعمل كشرطة دولية للأمم المتحدة^(٦).

وطوال يومى ٢، ٣ نوفمبر بدأ الوفد الكندى برئاسة ليستر بيرسون مشاوراته المكثفة مع الوفود المختلفة بالأمم المتحدة خلال الدورة الطارئة للجمعية

العامّة، بهدف استطلاع رأيها في مدى موافقتها على تشكيل هذه القوة الدولية . وفي لقاء تم بين بيرسون وهمرشولد يوم ٣ نوفمبر ، وافق الأخير على الفكرة واعتبرها مخرجاً للأمم المتحدة للوصول إلى حل إيجابي ، وعدم تصدع المنظمة الدولية بتجريم المملكة المتحدة وفرنسا ، وطردهما من الأمم المتحدة كما كانت تطالب بعض الدول الأفرو آسيوية .

وعندما تقدم بيرسون بمشروعه عن إنشاء القوة الدولية إلى الجمعية العمومية ، تمت الموافقة عليه بأغلبية ٥٧ صوتاً وامتناع باقي الدول عن التصويت ولم يعترض عليه أحد ، ولذلك قدم همرشولد في يوم ٤ نوفمبر تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يطلب فيه إنشاء قيادة لقوات طوارئ الأمم المتحدة تحت رئاسة الجنرال إديسون بيرنز رئيس هيئة مراقبي الهدنة ، والتصريح له بأن يختار من بين ضباط هيئة الرقابة من يعمل معه في القوة الجديدة، كما ذكر أنه سيعمل على تقديم خطة لإنشاء هذه القوة الدولية على أساس تشكيلها من قوات دول ليست أعضاء دائمين في مجلس الأمن. وتقدمت كندا والنرويج وكولومبيا بمشروع إلى الجمعية العامة بالموافقة على تقرير همرشولد ، وتعيين الجنرال بيرنز قائداً للقوة الدولية الجديدة ، وتمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية ٥٧ صوتاً ، وامتناع ١٩ عن التصويت .

وخلال هذه التطورات، كان لابد أن يوضح السفير عمر لطفى مندوب مصر في الأمم المتحدة الموقف المصري، فأبلغ داج همرشولد قبل التصويت على المشروع الكندي، بأنه لابد من التأكد من ضرورة استبعاد الدول المعتدية من أن تكون ضمن الدول التي سوف تشارك في قوات طوارئ الأمم المتحدة، وأبلغه همرشولد أن هذه الدول مستبعدة أصلاً ، كما طلب السفير عمر لطفى من الهند - وبعض الدول الأخرى - أن تشترط هذا في البيانات التي تلقاها، وكان لهذه الاتصالات فائدة كبيرة في توضيح الموقف السابق، والذي عبر عنه السكرتير العام في تقريره (٧).

عقب تقديم الأمين العام لتقريره المبدئي إلى الجمعية العمومية في ٤ نوفمبر ، قدم إليها يوم ٦ نوفمبر تقريره التفصيلي حول إنشاء قوة طوارئ الأمم المتحدة وقد عاونته في إعداد هذا التقرير لجنة غير رسمية مشكلة من بيرسون المندوب الكندي ، وانجن المندوب النرويجي ، ولال المندوب الهندي . وعملت هذه اللجنة مع همرشولد طوال يومي ٥ ، ٦ نوفمبر ، حتى استكملت تقريرها الخاص بإنشاء قوة الطوارئ الدولية ، والذي تضمن تشكيل القوة على أساس المبادئ المستخلصة من ميثاق الأمم المتحدة ذاته ، ويترتب على ذلك أن يعين قائد للقوة ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ واجباته أمام الجمعية العمومية أو مجلس الأمن ، وتحدد سلطاته بحيث يكون مستقلاً تمام الاستقلال عن سيطرة أية دولة ، كما يجب أن تكون صلته بالسكرتير العام للأمم المتحدة مماثلة لصلة أركان حرب هيئة الرقابة الدولية^(٨).

وفى رسالة بعث بها همرشولد إلى الحكومة المصرية يوم ٧ نوفمبر ، أبلغها فيها أن قوات من كندا ، وكولومبيا ، والدانمرك ، وفنلندا والنرويج ، والسويد ستشارك في القوة ، وتساءل عما إذا كان لدى الحكومة المصرية اعتراضات على أى من هذه الدول ، ورأت مصر - إظهاراً لتعاونها مع الأمم المتحدة - الموافقة على اشتراك هذه الدول في قوة الطوارئ الدولية ، كما وافقت على اشتراك أندونيسيا ويوغوسلافيا والهند وكولومبيا حتى تكون القوة أكثر توازناً . ثم انتهت إلى قبول مساهمة كندا في النقل الجوي لهذه القوات ، وفى توفير وحدات إدارية لها .

وفى ٧ نوفمبر وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٦٤ صوتاً ضد لاشئ على تقرير داج همرشولد ، وفى ذلك التقرير تكررت المبادئ الأساسية لعمل القوة الدولية ، والتي تتلخص فى أنها لن تستخدم الضغط على مصر ، وأنها تدخل مصر بموافقة الحكومة المصرية وحدها ، وليست للقوة أية أغراض أو مهام عسكرية - ولو أن طبيعتها شبه عسكرية - كما أنه لا تأثير لها على الميزان العسكرى ، أو على الميزان السياسى فى النزاع المصرى الإسرائيلى

القائم ، كما قررت الجمعية العامة منح همر شولد سلطة إصدار التعليمات والأوامر الضرورية للعمل الفعال للقوة، وذلك بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية^(٩).

وفي ١٦ نوفمبر توجه همرشولد إلى القاهرة لإجراء مباحثات مكثفة مع الرئيس جمال عبد الناصر ووزير خارجيته عن مهام قوة طوارئ الأمم المتحدة ، ومواقعها ، والمدة التي ستبقى فيها ، وأين ستتشر، وكان هناك اتفاق كامل في وجهات النظر من ناحية المبدأ ، ولكن بين المبدأ وتحقيقه يمكن أن تنشأ مئات الآراء المتعارضة .

وفي مباحثات القاهرة ، حاول همر شولد إقناع الرئيس عبد الناصر بأن يترك له تكوين القوة بالتعاون مع اللجنة الاستشارية لقوات الطوارئ الدولية، وعلى أن تصدر الجمعية العامة قرارها النهائي بشأن انسحابها عندما تنتهي من مهامها. وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق محدد حول هذا الأمر، إلا أن الحكومة المصرية لم تلبث أن أصدرت تصريحاً جاء فيه بأنها عندما تمارس حقوقها السيادية على أي موضوع يختص بوجود ومهام قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، فإنها سوف تسترشد بحسن نية بقبولها قرار الجمعية العمومية ٢٩٤ الصادر في ٥ نوفمبر ١٩٥٦ ، الذي ينشئ قيادة الأمم المتحدة. وهذا التصريح كان المفتاح الذي فتح في النهاية الباب المصري للسماح بدخول قوة طوارئ الأمم المتحدة .

وعقب الانسحاب الإسرائيلي اقترحت بعض الدول - ومنها كندا - زيادة عدد أفراد القوة ؛ حتى تستطيع القيام بمهامها. وقد طلب الجنرال بيرنز إضافة وحدات كندية جديدة ، عبارة عن وحدات استطلاعية مدرعة ، ولم تمنع الحكومة المصرية في حضور وحدات فنية ميكانيكية كندية لتتمركز قرب خطوط الهدنة ، وذلك بعد انسحاب القوات الأنجلو فرنسية من بورسعيد. كما ترددت كذلك فكرة إضافة وحدات بحرية في خليج العقبة ، وذلك على الرغم من

أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أوضح في تقريره بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٧ أن هذه الفكرة - بما تتضمنه من توسيع لوظيفة قوات الطوارئ - تخرج عن اختصاصه ؛ طبقاً لقرارات الجمعية العمومية .

وفي ٢ فبراير ١٩٥٧ أوضحت مصر موقفها من وجود قوات الطوارئ الدولية وذلك على لسان وزير خارجيتها الدكتور محمود فوزى فأعلنت أنه على أثر انسحاب إسرائيل ، تتخذ قوات طوارئ الأمم المتحدة مواقعها على جانبي خطوط الهدنة ، وأن دخول وإقامة وتوزيع هذه القوات يجب أن يسبقه موافقة من جانبها ، كما شدد الدكتور فوزى بأن قوات طوارئ الأمم المتحدة ليست بقوات احتلال ، ولا تحل محل المعتدى أو أن يكون لها صلاحية لحل أي مسألة ذات صلة بقناة السويس أو فلسطين أو حرية المرور في المياه الإقليمية ، وأنها ليست موجودة للانتقاص من السيادة المصرية ، وإنما لتعرب عن رغبة الأمم المتحدة في وضع حد للاعتداء الذي وقع على مصر ، وكفالة انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة .

تجدر الإشارة إلى أنه تم الاتفاق على الوضع القانوني لقوات الطوارئ ، في مباحثات دارت بين المستر ستافرو بولوس المستشار القانوني للسكرتير العام للأمم المتحدة، ووزارة الخارجية المصرية، وصار توقيع هذا الاتفاق بالأحرف الأولى بوزارة الخارجية المصرية يوم ٤ فبراير ١٩٥٧ ، كما تم تبادل الخطابات بشأنه بين الأمين العام للأمم المتحدة ووزير الخارجية المصرية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٧ وهي تركز على اتفاقية الامتيازات والحصانات الممنوحة للأمم المتحدة، التي انضمت إليها مصر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ (١٠).

وهكذا نرى أن الأساس القانوني لوجود قوة الطوارئ الدولية في مصر عقب العدوان الثلاثي هو رضا مصر لهذا الوجود ، وكان هذا الرضاء مساهمة من مصر للتعاون مع الأمم المتحدة في مهمتها لحفظ السلام في المنطقة ، ولذلك فإن هذا الرضاء كان شرطاً لبقاء هذه القوات إذ إنه بدون هذا الرضاء تفقد

القوات الدولية أساس وجودها القانوني ، كما أنه يستحيل عليها أداء وظائفها عمليا. وقد رفضت إسرائيل تواجد قوات الطوارئ في إقليمها ، ومن ثم لم تستطع الجمعية العامة إرسال قوات دولية على الجانب الإسرائيلي نتيجة هذا الرفض.

وعلى الجانب المصري استقرت قوات الطوارئ الدولية في ٨ مارس سنة ١٩٥٧ في منطقة شرم الشيخ متحكمة بذلك في مدخل مضيق تيران ، وظلت متمركزة فيه حتى ١٨ مايو سنة ١٩٦٧ إلى أن انسحبت بعد ذلك بناء على طلب الحكومة المصرية^(١١).

تحرشات إسرائيل وطلب مصر سحب قوات الطوارئ

بداية من النصف الثاني من عام ١٩٦٦ أخذت إسرائيل تتحرش بدول الجوار العربية ، ففي ١٤ يوليو ١٩٦٦ دارت معركة جوية فوق مواقع تحويل نهر الأردن بين الطائرات السورية والطائرات الإسرائيلية وفقد الطيران السوري عدداً من طائراته. وفي ذلك الوقت طلب ذو الفقار علي بوتو وزير خارجية باكستان مقابلة الرئيس عبد الناصر، وفي تلك المقابلة أكد له بأن الأمريكيين عازمون على تحطيمه وتحطيم مصر، وأن السياسة الأمريكية بدأت تدخل في مرحلة نشطة جدا في آسيا وأفريقيا ، وأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لديها توجيهات من الرئيس جونسون باتباع سياسة هجومية في كل مكان^(١٢).

وفي ١٢ نوفمبر ١٩٦٦ قامت إسرائيل بعدوان كبير على قرية السموع في لواء الخليل في الأردن ، ونتج عن هذه الغارة الوحشية خسائر بشرية كبيرة، كما شهدت مدن الضفة الغربية مظاهرات غاضبة وتفجرت المنطقة العربية بغليان ضد إسرائيل والولايات المتحدة ، ومن ثم أصدرت الخارجية الأمريكية بيانا صحفيا حاولت فيه تبرير الهجوم الإسرائيلي على السموع ، بينما دارت في مجلس الأمن بسبب هذا الهجوم مناقشات عاصفة انتهت بإدانة إسرائيل بأكثرية ١٤ صوتا وامتناع دولة واحدة هي نيوزيلندا^(١٣).

وعلى الرغم من أن مصر كانت قد حشدت فرقة كاملة في سيناء تحسباً للطوارئ على الجبهة الأردنية ، إلا أن الرد على ذلك من جانب الأنظمة العربية المعارضة للنظام المصري بأن حشد هذه القوات في سيناء لا يعنى شيئاً مادام حاجز قوات الطوارئ قائم على أراضيها ويمنعها من العمل، ورددت إذاعة إسرائيل نفس النغمة وكذلك إذاعة دمشق. وفي الحقيقة كانت القيادة السياسية في مصر منذ عام ١٩٥٧ تريد أن تسحب قوة الطوارئ الدولية الموجودة على الحدود المصرية الإسرائيلية للسيطرة على المياه الإقليمية حيث كان في وجودها مساس بسيادتها .

وعندما سافر المشير عبد الحكيم عامر إلى باكستان، أرسل للرئيس عبد الناصر برقية شفوية من هناك بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٦٦ يخطر فيها أن الإذاعات العربية في باكستان تشهر بالجيش المصري وتتهمه بالاختباء خلف قوات الطوارئ ، ولذلك طلب ضرورة بحث سحب هذه القوات حتى لا تتهم مصر بأنها لا تستطيع أن تتحرك بسرعة وحرية لنجدة العرب. وفي الأيام الأخيرة من سنة ١٩٦٦ كلف الرئيس عبد الناصر مجموعة عمل محدودة برئاسة الدكتور محمود فوزى بإعداد تقرير وتصور لخطوة سياسية تهدف إلى إنهاء عمل قوة الطوارئ الدولية على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل. وقد وضعت هذه المجموعة تصورا يشمل عدة خطوات منها، أن يطلب وزير الخارجية محمود رياض من يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة سحب هذه القوات خلال ٦ شهور ، مع التحفظ بأن الظروف السياسية في المنطقة وفي العالم ليست ملائمة لهذه الخطوة في الوقت الراهن، وكانت تطورات الأحداث السريعة سببا في توقف مجموعة العمل عن استكمال عملها^(١٤).

وطوال الشهور الأولى من سنة ١٩٦٧ كانت الجبهة السورية مع إسرائيل قد اشتعلت بنيران متقطعة ، وكانت اشتباكات المدفعية وغارات الطيران وتسليح وحدات الفدائيين الفلسطينيين من ناحية ، ووحدات الكوماندوز الإسرائيلية من

ناحية أخرى تتزايد مع كل يوم، وأخذ قادة إسرائيل يهددون سوريا ويتوعدونها بضربة انتقامية كبيرة. وفي يوم ٥ أبريل وقف رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفى أشكول في الكنيست الإسرائيلي يعلن أمام المجلس: «أن إسرائيل قررت أن ترد بالطريقة التي تراها ملائمة على سوريا وأن الطريق إلى دمشق مفتوح»^(١٥).

وفي ٧ أبريل ١٩٦٧ قام سلاح الطيران الإسرائيلي بهجوم جوى كبير على الأراضي السورية خسرت فيه سوريا ما لا يقل عن ست طائرات ميج. ومع ذلك كان قادة الجيش الإسرائيلي وأنصاره المتطرفون غير راضين عن هذا الهجوم، لأنه على الرغم من معاقبة سوريا والأردن فإن عبد الناصر لم ينل عقابه بعد. ولذلك صمموا على استدراجه لتحطيم صورته كزعيم للعرب، على أن حادث ٧ أبريل أثار مهاترات جديدة بين الحكومات العربية، وأدت هذه المهاترات في نهاية الأمر إلى جر عبد الناصر نحو التورط في الحرب دون الاستعداد لها^(١٦).

الحشود الإسرائيلية وجر مصر للحرب

ولجر عبد الناصر إلى المعركة شرع القادة الإسرائيليون عن عمد وبعلم الرئيس جونسون بل وبالتنسيق مع أجهزة المخابرات الأمريكية في إقناع الروس، ومن ثم المصريين بأن هجوماً ضخماً يوشك أن يقع على سوريا قد استخدمت أجهزة المخابرات الأمريكية طريقة ذكية تجمع بين تسريب محسوب للأنباء تستفيد منها السفارة السوفيتية في تل أبيب، وبين إذاعة رسائل لاسلكية زائفة لتلقطها السفن الحربية السوفيتية في البحر المتوسط، ويتم نقلها بعد ذلك إلى القاهرة، وبالفعل حدث ذلك فقد وصل أنور السادات إلى موسكو يوم ٢٨ أبريل ١٩٦٧ في طريقه إلى زيارة كوريا الشمالية حيث التقى برئيس وزراء الاتحاد السوفيتي كوسيجين الذي أوضح له أن إسرائيل تستفز سوريا وتحشد قواتها ضدها^(١٧).

وفي العاشر من مايو التقطت المخابرات الأمريكية برقية سرية (تم حل شفرتها) من السفير السوفيتي بالقاهرة المستر بوجيدايف موجهة لوزارة

الخارجية في موسكو، وكانت أهم فقرة وردت بها «لقد أبلغنا اليوم السلطات المصرية بالمعلومات المتعلقة بحشود القوات الإسرائيلية على الحدود الشمالية التي تهدف إلى القيام بهجوم مفاجئ ضد سوريا ، وقد نصحننا حكومة الجمهورية العربية المتحدة باتخاذ التدابير الضرورية في هذا الصدد»^(١٨). وفي الحادى عشر من مايو اجتمعت هيئة القيادة المصرية للقيام بدراسة الموقف على الحدود الإسرائيلية السورية، وكشفت الشهادة التي أدلى بها شمس بدران عقب نكسة ١٩٦٧ في محاكمة المتآمرين أن قرار حشد القوات المصرية في سيناء والمطالبة برحيل قوات الطوارئ الدولية قد اتخذ في هذا الاجتماع^(١٩).

وعندما شعرت سوريا بنوايا إسرائيل العدوانية وهدفها المبيت قامت بإبلاغ أعضاء مجلس الأمن بأن التهديدات الإسرائيلية هي تمهيد للعدوان الإسرائيلي عليها. ونقلت الحكومة السورية إلى مصر معلومات على درجة كبيرة من السرية قالت إنها استقتها من مصدر موثوق به مؤداها أن إسرائيل تتوى الهجوم على أراضيها يوم ١٧ مايو .

وفي ١٣ مايو ١٩٦٧ كان أنور السادات عائداً من كوريا الشمالية عن طريق موسكو ، وفي هذه المرة جرت المحادثات بينه وبين الرئيس باديورنى الذي أكد له أن سوريا تواجه موقفاً صعباً، «ونحن سنساعد سوريا في الموقف الذي تواجهه ، وقد أخطرنا الرئيس عبد الناصر في القاهرة بما لدينا من معلومات عن طريق مستشار السفارة بالقاهرة المستر سيرجى الذي أبلغ صلاح نصر مدير المخابرات العامة بتلك المعلومات التي قام بإبلاغها إلى الرئيس عبد الناصر على الفور»^(٢٠). وفي نيويورك عقد يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمراً صحفياً أوضح فيه أنه قلق من الأنباء الواردة من إسرائيل عن تفكيرها في استخدام القوة ضد سوريا ، وأنه يناشد كل الأطراف في الشرق الأوسط الالتزام بضبط النفس واحترام اتفاقيات الهدنة .

طلب سحب قوات الطوارئ

فى اجتماع عقد بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر فى ١٣ مايو ١٩٦٧ كان الرأى بين الاثنين يتلخص فى أن الجمهورية العربية المتحدة لا تستطيع أن تقف ساكنة، وأن الحوادث تفرض عليها أن تكون مستعدة لكافة الاحتمالات، واتفق الاثنان على دعوة المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى اجتماع طارئ صباح يوم ١٤ مايو لدراسة ما يمكن اتخاذه من إجراءات تقتضيها ضرورات الاستعداد مع إيفاد الفريق أول محمد فوزى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ومعه وفد من كبار ضباط القوات المسلحة إلى دمشق لإخطار القيادة السورية بما تقرر اتخاذه من إجراءات ولتنسيق العمل معها إزاء احتمالات تصاعد الموقف. وحين وصل أنور السادات من موسكو توجه على الفور إلى منزل الرئيس جمال عبد الناصر حاملاً معه صورة حية للقاءاته فى موسكو وتأكيد الاتحاد السوفيتى عن الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية^(٢١).

وقد بحث الرئيس جمال عبد الناصر موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية مع المشير عبد الحكيم عامر ، وكان رأى المشير هو طلب سحب القوات تماماً بينما كان رأى عبد الناصر أن طلب سحب هذه القوات بالكامل قد يحدث مشكلة دولية ، ثم أنه بعد ذلك قد يؤدى إلى وضع عراقيل أمام عمل هذه القوات فعلاً إذا ما فرضته الضرورات، ولتلافى ذلك كان رأى الرئيس عبد الناصر هو أن يكون الطلب المصرى هو إخلاء قوات الأمم المتحدة لمواقع خط الحدود الدولية مع فلسطين سنة ١٩٤٨.

ومنذ اليوم الرابع عشر من مايو حملت وكالات الأنباء تصريحات جديدة منسوبة إلى الجنرال إسحاق رابين رئيس الأركان الإسرائيلية تعنى استعداد إسرائيل للزحف واحتلال دمشق وإسقاط النظام فيها والعودة إلى خطوط الهدنة مرة أخرى. وكانت الصورة واضحة فى ذهن عبد الناصر، فسقوط النظام فى

سوريا نتيجة لعمل مباشر من إسرائيل سوف يؤثر على العراق ، وبالتالي فإن الدور سوف يكون على بغداد بعد الفراغ من دمشق ، وبعد ذلك فإن الجبهة الشرقية فى المواجهة مع إسرائيل سوف تتهاور، وإذا حدث ذلك فإن مصر سوف تجد نفسها فى عزلة حقيقية لأنها ستكون وحدها أمام إسرائيل ، ومن بدأ بسوريا فسوف يثنى بمصر .

وقرب نهاية اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى كان قد تقرر عقده صباح يوم ١٤ مايو اتصل المشير عبد الحكيم عامر بالرئيس جمال عبد الناصر يخطر به أن المجلس توصل إلى مجموعة من الإجراءات تلخص فى رفع حالة الاستعداد فى القوات المسلحة اعتباراً من الساعة الثانية عشر ظهر يوم ١٤ مايو وإتمام التعبئة العامة للقوات المسلحة وحشد القوات فى جبهة سيناء قبل يوم ١٧ مايو مع تجهيز الخطط التعرضية والدفاعية المشتركة المقررة بالاتفاق مع القيادة العامة السورية ، وأن المجلس أقر اقتراحا بإرسال الفريق أول محمد فوزى إلى دمشق على الفور للوقوف على آخر تطورات الموقف على الجبهة السورية ، وقد وافق الرئيس عبد الناصر على كل هذه الإجراءات بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة .

وقبل أن ينتهى اجتماع المجلس الأعلى غادر المشير عبد الحكيم عامر الاجتماع متوجهاً لمنزل الرئيس عبد الناصر لحضور اجتماع آخر حضره نواب رئيس الجمهورية وصالح نصر. وقد عرض صلاح نصر مجموعة من التقارير التى تؤكد اعتزام إسرائيل الهجوم على سوريا، ومن بينها تقارير المخابرات اللبنانية والسورية. وكان يكفى من جهة أخرى إلقاء نظرة على الصحف الإسرائيلية التى كانت مليئة بالتهديدات والتحذيرات الصادرة من المسئولين الصهيونيين. واقتنع عبد الناصر بأن إسرائيل قررت القيام بعمل عسكري ، وفى نهاية الاجتماع أصدر تعليماته إلى المشير عامر لى ينظم فوراً مناورة رادعة ضد إسرائيل فى سيناء بحيث تهدد صراحة حدودها الجنوبية فيصبح من المستحيل عليها القيام بأية مغامرة فى الشمال .

وظهر يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ دار حديث تليفونى بين اللواء محمد أحمد صادق مدير إدارة المخابرات الحربية ، والفريق صلاح الدين محسن قائد المنطقة العسكرية الشرقية ، كان ملخصه أن العدو الإسرائيلى قد حشد سبعة ألوية تجاه الجبهة السورية ، يحتمل أن يزيد عددها ليصل إلى ١٥ لواء ، وأن العدو قد يبدأ عملياته الحربية فيما بين ١٥-١٧ مايو أو ١٧-٢١ مايو^(٢٢). وعلى أثر ذلك أصدر المشير عبد الحكيم عامر - نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة - توجيهاته التى كانت تتضمن بالإضافة إلى إعلان حالة الطوارئ على إعداد خطة بحرية تعرضية لقفل مدخل خليج العقبة وتأمين المياه المصرية الإقليمية هناك ، وتجهيز ضربة بحرية ذات مهام محددة تشن بواسطة لنشات الصواريخ. وهكذا غيرت هذه التوجيهات عمل القوات البحرية ونقلتها إلى البحر الأحمر وخليج العقبة ، وأفصحت لأول مرة - وفى نص محدد - عن العزم على شن أعمال تعرضية فى اتجاهى العوجة وإيلات^(٢٣)، وبحلول مساء يوم ١٤ مايو أرسلت إدارة المخابرات الحربية المصرية تحليلاً للموقف إلى القيادة العليا للقوات المسلحة نوهت فيه باحتمال أن تكون الأزمة وليدة خطة مفتعلة ونصحت بالتريث انتظاراً لمعلومات مؤكدة، أى أن المخابرات الحربية بدأ الشعور ينتابها بأن العملية كلها لا تخرج عن أن تكون فخاً لإيقاع مصر فيه^(٢٤).

عاد الفريق أول محمد فوزى يوم ١٥ مايو من زيارته لسوريا حيث قدم تقريره إلى المشير عبد الحكيم عامر والذى احتوى على نفى وجود أية حشود إسرائيلية على الجبهة السورية. وقد تأكد الفريق فوزى من ذلك عندما طلب طلعة استطلاع أثناء وجوده فى دمشق ، وكانت نتيجتها سلبية . ولم يلاحظ الفريق فوزى أى ردود فعل لدى المشير عامر عندما قرأ تقريره الخالى من وجود حشود إسرائيلية على حدود سوريا. ومن هنا اعتقد الفريق فوزى أن موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا هو من وجهة نظر المشير ليس سبباً وحيداً أو رئيسياً فى إجراءات التعبئة التى اتخذتها مصر بهذه السرعة^(٢٥).

وذكر شمس بدران في شهادته في قضية التآمر الكبرى أن حشود القوات الإسرائيلية على الحدود السورية لم يكن لها وجود إلا في خيال الحكومة السوفيتية. وأكد يوثانت من جانبه في تقرير قدمه إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٩ مايو أن رئيس هيئة الأركان لمراقبي الأمم المتحدة الجنرال النرويجي أودبول لم يجد أى حشد للقوات الإسرائيلية على الحدود السورية، وكذلك أكد عبد الكريم الجندي رئيس المخابرات السورية لأمين هويدى أثناء زيارة الأخير لسوريا يوم ٣٠ مايو ١٩٦٧ عدم وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية ، واستنكر إثارة الموقف بالطريقة التى تم بها ، وكان هذا تأييداً لمعلومات الفريق فوزى .

وحين التقى الرئيس عبد الناصر بالدكتور محمود فوزى نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية لمناقشة موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية ، أوضح الرئيس له أن الدفاع عن قطاع غزة قد يكون صعباً في حالة نشوب عمليات عسكرية ، وإن إنهاء مهمة قوات الطوارئ تماماً سوف يؤدي إلى دخول قوات مصرية إلى شرم الشيخ ، وفي هذه الحالة فإن إجراءات حالة الحرب سوف تفرض على الفور ضرورة التعرض للملاحاة الإسرائيلية عبر مضائق تيران ، ولذلك فإنه يرى أن يكون الطلب المصري بسحب قوات الطوارئ مقتصرًا على الحدود الدولية بين مصر وفلسطين قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ ، لأن ذلك الوضع يحقق له ما يريده بالضبط وهو إيجاد جبهة مفتوحة لنجدة سوريا. ودارت مناقشات بين الرئيس والدكتور فوزى انتهت بأن أقر الدكتور محمود فوزى أن يكون طلب سحب قوة الطوارئ موجهاً إلى الجنرال ريكي قائد القوة ، ولا بد من صياغة هذا الطلب بحيث يعطى معنى طلب سحب القوات من الحدود الدولية لمصر دون التعرض لطلب السحب الكامل لهذه القوات^(٢٦). وقد نفذ المشير عبد الحكيم عامر ما استقرت عليه القيادة السياسية من طلب سحب قوات الطوارئ من الحدود الشرقية فقط ، وكلف الفريق أول محمد فوزى بإرسال خطاب بهذا المعنى إلى الجنرال ريكي يطلب فيه سحب قوات الطوارئ من الحدود الشرقية لمصر. وعلى الرغم من أن طلب سحب القوات الدولية قرار سياسى لا يجوز أن

يتم إلا عن طريق وزارة الخارجية، إلا أن الفريق فوزى قام على الفور بإرسال رسالة بهذا المعنى للجنرال ريكي يوم ١٦ مايو ١٩٦٧^(٢٧).

وفي الوقت الذي كان فيه يوثانت على استعداد لأن يدرس سحب قوات الطوارئ الدولية من حدود مصر الشرقية فقط، خرج «رالف بانش» مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة بنظرية مؤداها أن عمل قوات الطوارئ وحدة لا تتجزأ، فمهمتها هي ضمان الحيولة دون اشتباك مسلح بين مصر وإسرائيل، وعلى مصر أن تقرر إما أن تطلب سحب القوات بالكامل وإما أن تقبل بقاءها بالكامل، ثم ذكر بانش لأوثانت أنه طالما كان عبد الناصر لا يرغب في رحيل قوات الطوارئ فإنه سوف يتراجع عن موقفه، وكان هذا الموقف من الدكتور بانش يمثل خطوة هامة على طريق تصعيد الأزمة^(٢٨).

وفي برقية بعث بها السفير محمد عوض القونى - مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة - إلى وزارة الخارجية يخطر فيها أن يوثانت أوضح له أن الجنرال ريكي قد أبلغه بطلب الفريق فوزى سحب قوات الطوارئ من خطوط الهدنة فوراً، وأن حكومة القاهرة وليست قيادة قواتها المسلحة هي صاحبة السلطة في مطالبة السكرتير العام في سحب هذه القوات من الأراضي المصرية، وأوضح السفير القونى في برقيته أنه يبدو له أن الولايات المتحدة وإنجلترا تحاولان تنسيق جهودهما مع فرنسا في نطاق الأمم المتحدة بشأن الأزمة الحالية في الشرق الأوسط^(٢٩).

ونتيجة لما استقر عليه الأمر أخطر يوثانت القاهرة بأنه لا يستطيع أن يسحب قوات الأمم المتحدة من منطقة الحدود المصرية مع إسرائيل ويتركها في شرم الشيخ وقطاع غزة، وأنه مضطر إلى سحب كافة القوات من غزة وسيناء بكاملها وإبلاغ الجمعية العامة للأمم المتحدة بذلك^(٣٠). وعلى أثر ذلك عقد الرئيس جمال عبد الناصر اجتماعاً طارئاً بمكتبه بالقصر الجمهورى بالقبة يوم ١٧ مايو ضم المشير عبد الحكيم عامر، وزكريا مجى الدين، وأنور السادات،

وعلى صبرى نواب رئيس الجمهورية، وصدقى سليمان رئيس الوزراء، والدكتور محمود فوزى نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية ومحمود رياض وزير الخارجية، وفى هذا الاجتماع عرض الرئيس عبد الناصر صورة الموقف خلال الأيام القليلة الماضية، ثم أوضح أن تدخلات رالف بانش مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة قد عقدت الأمور، ولم تعد مصر الآن تستطيع أن تتحدث عن إعادة تمركز قوات الطوارئ الدولية لأن «بانش» سوف يستغل هذا الموضوع فى أن يخير مصر بين بقاء القوات بالكامل أو سحبها بالكامل. وبعد مناقشات طويلة استقر رأى المجتمعين على أن يكتب محمود رياض خطاباً رسمياً إلى حكومتى يوغوسلافيا والهند لكى تعلن الحكومتان استعدادهما لسحب وحداتهما من قوات الطوارئ الدولية، ووافق الرئيس عبد الناصر على ذلك، وقام بالاتصال بالرئيس تيتو وأنديرا غاندى طالباً سحب وحداتهما، اللذان استجابا على الفور^(٣١).

وعلى أثر رفض يوثانت إجراء انسحاب جزئى لقوات الطوارئ لم يعد فى استطاعة مصر التراجع عن موقفها، ومن ثم قام محمود رياض بإرسال برقية إلى يوثانت يوم ١٨ مايو يخطر فيها أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قررت إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية فى أراضيها وفى قطاع غزة وشرم الشيخ، وإنها تطلب سحب هذه القوات فى أقرب وقت ممكن^(٣٢).

وحين استفسر آب هارمان السفير الإسرائيلى فى الأمم المتحدة من يوثانت عما إذا كان ينوى الاستجابة لطلب مصر فى سحب قوات الطوارئ وهل ينوى توجيه نداء إلى عبد الناصر يطلب فيه عدم طلب سحب تلك القوات؟ رد يوثانت على السفير موضحاً أن مطلب مصر من الناحية القانونية يصعب رفضه لأنها تملك الحق القانونى فى طلب السحب، وأما من الناحية السياسية فإنه يفكر فى توجيه نداء إلى إسرائيل لكى تعلن استعدادها لقبول تواجد قوات الطوارئ على أراضيها طالما أنها تجد فى وجودها ضماناً من ضمانات السلام، إلا أن السفير الإسرائيلى رفض هذه الفكرة^(٣٣). وأيضاً حين عرض يوجين روستو مساعد وزير الخارجية الأمريكى هذا الاقتراح على كل من السفير الإسرائيلى، وعلى الوزير

المفوض الإسرائيلي إيبى أفرون، إلا أن كلاً من السفير الإسرائيلي والوزير المفوض رفضا هذا الاقتراح ، وكذلك رفضه ليفى إشكول عندما عرض عليه .

وفى مساء يوم ١٨ مايو تلقى السفير القونى خطاباً من محمود رياض موجهاً إلى يوثانت خاصاً بطلب سحب قوات الطوارئ ، وعلى أثر تلقى يوثانت هذا الخطاب توجه إلى القاهرة لمقابلة عبد الناصر فى محاولة لتغيير موقفه بالنسبة لطلب سحب القوات الدولية ، غير أن تلك المقابلة لم تؤد إلى تراجع الرئيس عن الموقف الذى اتخذه .

وقد تبع انسحاب قوات الأمم المتحدة من شرم الشيخ دخول القوات المصرية إليها ، وبذلك عادت المشكلة القديمة الخاصة بالملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة . والسؤال الضائع الذى يطرح نفسه فى خضم هذه الأمور كلها هو لماذا لم تقبل إسرائيل قوات الأمم المتحدة على أراضيها، ولو بصورة مؤقتة إلى أن تتم تسوية الأزمة ؟ وكذلك لماذا لم تشجع الولايات المتحدة إسرائيل وهى حليفها الكبرى على أن تقبل بذلك ؟ والجواب الواضح بل البديهي هو أن إسرائيل والولايات المتحدة كانتا لا ترغبان فى قيام قوة حائزة تابعة للأمم المتحدة بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة .

وفى رسالة بعث بها عوض القونى إلى محمود رياض ذكر فيها أن السفير الفرنسى فى الأمم المتحدة أوضح له أن سحب قوات الطوارئ قد رفع من مكانة مصر وزعيمها فهو نصر كبير لم يكلفه الكثير، غير أن الخطر الآن يأتى من ناحية شرم الشيخ ويحسن الصبر على هذا الموضوع ، كما يفضل عدم تقديم وعود إلى يوثانت بشأن مستقبل الملاحة فى خليج العقبة^(٣٤).

إغلاق المضائق

فى الساعة التاسعة من مساء يوم الأحد الموافق ٢١ مايو ١٩٦٧ كانت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى مدعوة للاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر فى منزله بمنشية البكرى ، وقد أضيف إلى أعضاء اللجنة عدد محدود

من الوزراء وعدد آخر من المستشارين والخبراء العسكريين. وكان موضوع الاجتماع هو إغلاق مضائق خليج العقبة. وفي هذا الاجتماع طلب المشير توجيهات واضحة بشأن الموقف في شرم الشيخ إزاء الملاحة المتجهة إلى إسرائيل من مضائق تيران المتحكمة في خليج العقبة. وكان من رأيه أن تأخذ مصر زمام المبادرة وتطبق إجراءاتها الخاصة بحقوق السيادة على الخليج وكله واقع ضمن مياهها الإقليمية. وأكد المشير عامر أن القوات المسلحة المصرية مستعدة لهذا الموقف ولديها خططها الدفاعية والتعرضية. وكان رأى رئيس الوزراء المهندس صدقي سليمان يتلخص في أن الحرب مغامرة يجب تجنبها وبالذات ومصر تسير في خطط التنمية، بينما كان رأى الرئيس جمال عبد الناصر أن القوات المصرية ليس أمامها غير تطبيق نفس الإجراءات التي كانت تطبقها قبل دخول قوات الطوارئ وأن أى وضع غير ذلك سوف يكون انتقاصاً من حقوق السيادة، وأوضح عبد الناصر أن التعرض للملاحة سوف يضاعف تماماً من احتمالات الحرب. وقد وافق المجتمعون على قرار إغلاق مضائق تيران - فيما عدا المهندس صدقي سليمان الذى عارض القرار - أمام السفن الإسرائيلية أو أى ناقلات بترول على اختلاف جنسياتها والمتجهة إلى إيلات اعتباراً من يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ . وصدق عبد الناصر على أوامر قيادة القوات المسلحة بشأن تطبيق السياسة التي تقررت في شأن خليج العقبة^(٣٥).

تمثلت ردود الفعل الإسرائيلية في رسالة وجهها جولدبرج السفير الإسرائيلى فى واشنطن إلى يوثانت ، ضمنها التعهدات التي أعطتها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل فى ١٥ مارس ١٩٥٧ بخصوص خليج العقبة. وتتلخص فى أن قوات الطوارئ الدولية سوف تبقى فى منطقة شرم الشيخ وغزة حتى تستكمل مهمتها، وهذا يعنى أن مصر ليس لها الحق منفردة فى إنهاء مهمة هذه القوات ، ولا يجب على القوات المصرية أن تعود إلى منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة ، وأن قوات الطوارئ الدولية يجب أن تبقى حتى يمكن تسوية مستقبل هذه المناطق باتفاق الأطراف المعنية، وأن الولايات المتحدة تضمن أن إدارة قطاع غزة مديناً

سوف يتم عن طريق الأمم المتحدة وحدها بدون اشتراك أية عناصر مصرية ، وأن أى إخلال بما سبق إقراره من ضمانات من شأنه أن يهز الثقة فى الأمم المتحدة^(٣٦). ولم يجد يوثانت فى هذه الرسالة التى قدمها السفير جولدبرج أية قيمة أو فاعلية لأن القوات المصرية وكذلك الإدارة المصرية عادت إلى غزة ، واستمر هذا الوضع من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٧ .

ولم تلبث أن تطورت الأحداث بسرعة حين توجه الرئيس عبد الناصر ظهر يوم ٢٢ مايو إلى قاعدة أبو صوير العسكرية بصحبة نوابه ، زكريا محيى الدين ، وحسين الشافعى ، وعلى صبرى فى وجود المشير عبد الحكيم عامر ، وقائد القوات الجوية الفريق أول محمد صدقى محمود، وقادة وضباط القوات المسلحة حيث أعلن من هناك قرار إغلاق خليج العقبة. غير أنه كان واضحا فى الكلمة التى ألقاها فى هذه المناسبة أن مصر لن تقوم ببدء الهجوم خشية تدخل الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل^(٣٧).

لقد كانت أجهزة التخطيط المصرية توقن بأن قفل خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية، هو أحد الأسباب الرئيسية التى تعلن فيها إسرائيل الحرب، حفاظاً على أمنها القومى طبقاً لعقيدتها القومية التى دأبت على التصريح بها بوضوح، ولهذا جاءت قرارات وتعليمات ٢٣ مايو لتعد القوات المسلحة المصرية لردع العدوان الإسرائيلى المنتظر. ومن ثم صدرت توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الخاصة بالعملية التعرضية «فجر»، التى تقضى بأن تستعد قوات الجبهة الشرقية لتوجيه ضربة مفاجئة بغرض عزل النقب الجنوبى وإيلات، وبالعمل على اتجاهين أولهما: الكونتلا ومرتفعات كتورا للعزل ، وثانيهما: رأس النقب - إيلات، مع تركيز المجهود الرئيسى فى الاتجاه الأول ، وتأمين دفاعات سيناء الأخرى، وذلك بالتعاون مع القوات الجوية والدفاع الجوى والقوات البحرية^(٣٨). واختتمت التوجيهات بالإشارة إلى تجهيز عملية أخرى لتثبيت احتياطات العدو فى منطقة العوجة بدوريات مقاتلة تعمل فى اتجاه أهم الأهداف الحيوية فى النقب لجذب أنظار العدو عن العملية «فجر». وأطلق على

عملية التثبيت هذه الاسم الرمزي «غسق». ونصت التوجيهات على أن يكون وقت الاستعداد لشن العملية «فجر» هو الساعة ٢٠٠٠ يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ (٣٩).

وكما عالجت الخطة «فجر» وقرينتها «غسق» أمر الاتجاهين التعبويين الجنوبي والأوسط في سيناء حالة نشوب قتال على هذه الجبهة، عالجت الخطة «سهم» التي ضمنت أيضاً في توجيهات نائب القائد الأعلى يوم ٢٣ مايو، أمر المحور الشمالي فقضت بأن تستعد الجبهة الشرقية لتوجيه ضربة مفاجئة قوية بجزء من قواتها ضد قوات العدو في منطقة كرم أبو سالم - رفح، بغرض هزيمة العدو وتدميره ثم العودة إلى قواعد انطلاقها للتجمع فيها من جديد، على أن تبدأ الضربة بعد ٤٨ ساعة من تنفيذ العملية «فجر». وكانت القوات المخصصة للعملية «سهم» هي لواء مشاة مدعم والقوة الخفيفة رقم (١) وبعض العناصر الأخرى، وحددت التوجيهات مدة هذه العملية التي لا تخرج في حجمها عن إغارة محدودة بيوم أو بيومي قتال على الأكثر (٤٠).

كان إغلاق مضائق تيران رداً على جميع تهمة التراخي بل والتواطؤ مع الصهيونية التي كانت توجه إلى عبد الناصر، والتي كانت التلميحات تتردد بشأنها في العالم العربي كله، بل وفي مصر نفسها، ومن ثم استطاع عبد الناصر بقراره الخاص بإغلاق خليج العقبة أن يمحو آخر أثر لحملة السويس، وأن يستعيد لمصر سيادتها التامة على جميع أراضيها. وبعد عودته من لقاء أبو صوير اجتمع بالسفير السوفيتي ديمتري بوجيداييف حيث أبلغه أنه قد أعلن منذ ساعات قفل خليج العقبة، ثم طلب من السفير أن ينقل للقادة السوفيت رسالة منه تتلخص في أن مصر تعتبر الاتحاد السوفيتي عاملاً رئيسياً مؤثراً في كل ما يحدث في المنطقة في الوقت الراهن، لأنه كان أول من أكد لمصر عن الحشود الإسرائيلية، ونتج عن ذلك تحريك عجلة الحوادث، ولذا فإن مصر تريد أن تكون هذه الحقائق واضحة أمام القادة السوفيت لكي يرتبوا عليها تصرفاتهم خلال الأيام القادمة. وطلب عبد الناصر توجيه تحذير سوفيتي للولايات المتحدة

الأمريكية للتوقف عن تأييد إسرائيل في حملتها العدوانية على العرب^(٤١).

وبينما كانت الأمور تسير على هذا النحو ، بدأت الإدارة الأمريكية القيام بنشاط كبير في صالح إسرائيل وتمثل ذلك في إصدار الرئيس جونسون بياناً يفيد بأن « الولايات المتحدة تعتبر الخليج ممرأً مائياً دولياً وتؤكد بأن فرض حصار على الملاحة الإسرائيلية هو أمر غير مشروع ويحمل في طياته كارثة كامنة تهدد قضية السلام ، كما أن حق الملاحة الحرة البريئة في الممر المائي الدولي يشكل اهتماماً رئيسياً للمجتمع الدولي»^(٤٢).

وليس من شك في أن التزامات الولايات المتحدة تجاه الوضع الدولي للمضايق كانت واضحة ، إلى درجة أنها أشعرت إسرائيل بأنها تستطيع الاعتماد على مساندتها في أى عمل تقوم به ، من أجل الإبقاء على المضائق مفتوحة أمامها. بينما كانت فرنسا بقيادة الجنرال ديغول ترى أن إغلاق المضائق لا ينطوي على اعتداء على إسرائيل ، لأن عدد البواخر الإسرائيلية التي تستخدم خليج العقبة قليل جداً ، ومن ثم فإن إغلاق المضائق لا يبرر قيامها بأية أعمال حربية، وبالتالي فإن مسألة مرور السفن الإسرائيلية يمكن حلها إما عن طريق محكمة العدل الدولية ، أو عقد اجتماع بين الدول الأربع الكبرى التي تستطيع أن تفرض حلاً على الأطراف المتنازعة^(٤٣).

وفي صباح ٢٣ مايو قدم السفير الأمريكي الجديد في القاهرة المستر ريتشارد نولتي لمحمود رياض رسالة من الرئيس جونسون إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، وفي تلك الرسالة أكد جونسون حسن نواياه نحو مصر ونفيه أن لديه اتجاهات غير ودية نحوها، ثم أشار إلى أهمية تجنب القتال مؤكداً أن المنازعات لا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالقوات المسلحة وأنه ينوي إرسال نائبه هيوبرت همفري إلى الشرق الأوسط لإجراء مباحثات بهدف احتواء الأزمة^(٤٤). غير أن السفير الأمريكي أوضح أن الرئيس جونسون يعيد تأكيداً بالتزام الولايات المتحدة المستمر لمبدأ حرية المرور في خليج العقبة لسفن

جميع الدول ، إذ إن حق المرور البحري البريء إلى هذه المياه يعد جزءاً من المصلحة الحيوية للمجتمع الدولي ، وأن التدخل في هذه الحقوق الدولية قد تكون له عواقب خطيرة. وعندما قرأ عبد الناصر هذه الرسالة وما أوضحه له السفير الأمريكي شعر بالشك في نوايا جونسون ، الذي قام بعملية خداع ابتلعها القيادة المصرية ، فكان خطابه يوم ٢٣ مايو إلى ناصر مرحلة متقدمة من الخداع والكذب الهدف منه هو التعتيم على الهدف الحقيقي وهو ضرب مصر والقضاء على الزعامة الناصرية. وفي الوقت نفسه أراد مستشار الأمن القومي والت روستو أن يشتت اهتمام الحكومة المصرية فبدأ يفكر في إرسال مندوب أمريكي ، ليتفاوض مع عبد الناصر في الأزمة القائمة ، ليس بهدف حلها وإنما لخداع عبد الناصر وصرف نظره في اتجاه آخر^(٤٥).

وعلى أثر وصول يوثانت إلى القاهرة في ٢٣ مايو تلقى برقية عاجلة وشخصية من الرئيس جونسون عن طريق السفارة الأمريكية طلب منه فيها إبلاغ الرئيس عبد الناصر أن اتخاذ أى إجراء من شأنه عرقلة الملاحة في خليج العقبة سيترتب عليه ردود فعل من جانب الحكومة الأمريكية. وهكذا لم يساعد الأمريكيون على نجاح مهمة يوثانت عندما تبين لعبد الناصر بصورة حاسمة بأن عليه أن يذعن لكل ما يشير به الأمين العام طبقاً للتعليمات الأمريكية التي تلقاها^(٤٦).

وفي المقابلة التي تمت بين عبد الناصر و يوثانت والجنرال ريكي بحضور الدكتور محمود فوزي ومحمود رياض ، طلب يوثانت وقفة إلى أجل محدود من جانب الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل على حد سواء. وأكد طلبه بوضوح أكثر عندما طلب من عبد الناصر موقفاً يتوافق فيه نوع من «الموراتوريوم» (الوقف الاختياري لمرور السفن الرافعة علم إسرائيل أو الناقلة للمواد الاستراتيجية) لمدة أسبوعين ، وذلك من أجل إتاحة فرصة لمجلس الأمن للاهتمام إلى حل، وأنه سوف يقوم من جانبه بتوجيه نداء إلى إسرائيل بعدم عبور الخليج وحين سأل عبد الناصر ما هو الحل بالنسبة للدول الأخرى، أجاب

يوثانت بأنه سوف يوجه نداء أيضا لتلك الدول بعدم حمل أية مواد حربية أو شئ مما لا تريد مصر أن تحصل عليه إسرائيل. وقد حصل يوثانت على وعد من الرئيس عبد الناصر بأن مصر لن تكون البادئة بالهجوم. وكانت الفكرة الخاصة بالموثباتور يوم هي ما يريده عبد الناصر، إذ إن فترة الأسبوعين سوف تسمح له بكسب الوقت الضروري لتعزيز موقف أصبح غير محتمل بالنسبة لإسرائيل^(٤٧).

وبينما كانت المحادثات تجرى بين عبد الناصر والأمين العام للأمم المتحدة، لم يلبث في مساء ٢٣ مايو أن ظهر جونسون على شاشات التلفزيون الأمريكي حيث صرح: «بأن الولايات المتحدة تعتبر خليج العقبة ممراً مائياً دولياً وترى أن إغلاقه في وجه الملاحة الإسرائيلية عمل غير مشروع ويشكل خطراً محتملاً تجاه السلام، وإن حق المرور الحر بدون أى عائق في هذا الممر المائي الدولي له أهمية حيوية بالنسبة لجميع الدول»^(٤٨).

وفي اليوم التالي ٢٤ مايو اجتمع يوجين روستو مع جورج طومسون، وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية، والأدميرال هندرسون قائد السلاح البحري الملكي لمناقشة الاقتراح البريطاني بتشكيل قوة بحرية متعددة الأطراف لعبور المضائق، ووافق الجميع على إصدار بيان حول حرية الملاحة في مضائق تيران يوقع عليه أكبر عدد ممكن من الدول، ثم يمر خلال المضائق أسطول صغير يعرف باسم «سباق الزوارق في البحر الأحمر» للتأكيد على حرية الملاحة، وحين تحدث روستو إلى الرئيس جونسون عن تلك الخطة وجده في حالة قبول ذهني لها^(٤٩).

احتلال منطقة شرم الشيخ وتأمينها

كانت القيادة العليا للقوات المسلحة المصرية قد اتخذت قرار احتلال منطقة شرم الشيخ وجزيرة تيران ومنطقة الطور قبل إعلان عبد الناصر إغلاق مضائق تيران. ويذكر العميد عبد المنعم خليل الذي عين قائداً لمنطقة شرم الشيخ في مذكراته الشخصية أنه: «في مساء يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ استدعيت

بصفتي قائدا لقوات المظلات إلى القيادة العامة للقوات المسلحة ، وقابلت الفريق أنور القاضى رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة واللواء بهى الدين نوفل نائبه حيث كلفت بناء على تعليمات المشير عامر بمهمة لم تكن فى الحسبان !! ولم تكن فى الخطة العامة للقوات المسلحة سواء الخطة الدفاعية أو الهجومية بالنسبة لقوات المظلات!! وكانت المهمة تأمين منطقة شرم الشيخ بغرض حرمان العدو من الاستيلاء عليها ، على أن تكون القوات فى مواقعها قبل أول ضوء يوم ٢٠ مايو ١٩٦٧ . وقابلت الفريق أول محمد فوزى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة لتأكيد المهمة وطلب منى المرور على الفريق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوى لتنسيق خطة التحرك الجوى إلى منطقة شرم الشيخ هذه الليلة !!وقد نفذ قائد القوات الجوية كل ما طلب منه وساعدنى كثيراً وأزال كل العقبات أمامى وخصص أكبر قدر ممكن من المجهود الجوى للنقل إلى مطارى شرم الشيخ والطور»^(٥٠).

وقد تم التحرك حسب الخطة الموضوعية ووصل قائد منطقة شرم الشيخ إلى مطار شرم الشيخ فى صباح يوم ٢٠ مايو ١٩٦٧ مع مقدمة وحداته ومعه رئيس العمليات ، حيث قابلوا قائد موقع الحدود فى المطار وعلموا منه أن قوات الطوارئ الدولية مازالت فى المنطقة ، غير أنها لم تلبث أن أخلت مواقعها فى اليوم التالى ، حيث انسحبت من شرم الشيخ ورأس النصرانى، وبذلك استعادت مصر حقها المشروع فى ممارسة حق التفتيش فى مياهها الإقليمية وأجوائها عند مدخل خليج العقبة .

ولما كان اللواء الرابع المشاة هو القوة المعدة فى الخطة الدفاعية "قاهر" لاحتلال وتأمين منطقة شرم الشيخ ، لذا صدرت تعليمات عمليات القوات المسلحة إلى رئيس أركان المنطقة العسكرية الشرقية بتحريك اللواء إلى شرم الشيخ فوراً ، ثم ألغى هذا الأمر بعد قليل، وتلى ذلك صدور أمر إنذارى بإعداد الكتيبة العاشرة المشاة للتحرك من المأظلة إلى شرم الشيخ وتبعه أمر آخر

بتدعيم هذه الكتيبة ، ولكن ما خطط له لم ينفذ. وأصدرت القيادة العليا توجيهات بتجهيز قوة من المظلات لاحتلال شرم الشيخ على وجه السرعة، ونقلت جوا الكتيبة ٨١ مظلات إلى مطار شرم الشيخ لاستلام المنطقة من قوات الطوارئ الدولية، وتم تعيين العميد عبد المنعم خليل لقيادة قوات شرم الشيخ على أن يتبع القيادة العليا مباشرة ، بدلا من تبعيته لقيادة المنطقة الشرقية ، وكلف بالسيطرة على منطقة شرم الشيخ - رأس نصراني ، وتأمين وادي خشبي ، وتدمير أى قوات معادية تحاول الاستيلاء على القطاع^(٥١).

وفى ٢٢ مايو أصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة تعليمات قفل مدخل خليج العقبة اعتباراً من ٢٣ مايو، كما أرسلت إلى قائد قوات شرم الشيخ برقية شفوية نصت على أنه قد: تقرر قفل خليج العقبة اعتباراً من ٢٣ مايو... تمنع جميع المراكب التى تحمل العلم الإسرائيلى من دخول خليج العقبة إلى إيلات اعتباراً من الساعة الثانية عشرة ظهراً يوم ٢٣ مايو... تمنع ناقلات البترول لكافة الدول من دخول خليج العقبة اعتباراً من أول ضوء يوم ٢٤ مايو... يسمح للمراكب من جميع الجنسيات بالخروج من الخليج... لا تشتبك بالبواخر المحروسة بسفن حربية بأى حال ولا تعترض مرورها... يحتمل تعرض قواتك لغارات جوية أو عمليات مظلات اعتباراً من باكر ٢٣ مايو... يتم اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية^(٥٢).

وتكشف أوراق العميد عبد المنعم خليل الشخصية النقاب عن معلومات هامة تتعلق بموضوع إغلاق وقفل مضيق تيران ، فيقول: «فى يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ وصلتني برقية من المشير عامر تفيد بأن أنتظر منه رسالة هامة سيرسلها مع العميد بحرى محمود عبد الرحمن فهمى مدير مكتب المشير للشئون البحرية ، الذى وصل إلى مطار شرم الشيخ بطائرة خاصة يوم ٢٣ مايو وسلمنى تعليمات المشير عامر التى تفيد بمسئوليتى الشخصية فى قفل خليج العقبة ضد مرور السفن الإسرائيلية حتى ولو كانت فى حراسة سفن مقاتلة، وشرح فى رسالته أسلوب الإنذار أولاً ثم أسلوب المنع الفعلى فيما بعد التحذير والإنذار. وقد

استدعى هذا الأمر إجراء تعديلات فى بعض الخطط ، لأن هذا معناه الحرب واحتمال الاشتباك الفعلى مع القوات المعادية برا وبحراً وجواً ، وقمت بإجراء التعديلات الضرورية للخطة وتم تنظيم التعاون بين قواتى والقوات البحرية ومجموعة التعاون الجوى . ويستطرد العميد عبد المنعم خليل قائلاً : « وفى اليوم التالى مباشرة - ٢٤ مايو ١٩٦٧ - فوجئت بعودة العميد عبد الرحمن فهمى مرة أخرى حاملاً تعديلاً آخر !! لا اعتراض على مرور السفن الإسرائيلية إذا كانت فى حراسة سفن مقاتلة إسرائيلية أو أجنبية ، ولا اشتباك مع السفينة أو السفينة الحربية حتى ولو كانت السفن المحروسة ترفع العلم الإسرائيلى»^(٥٢) واعتقد أن هذا التعديل قد أضيف نتيجة مباحثات يوثانت مع جمال عبد الناصر يوم ٢٣ مايو .

نصت تعليمات قفل مدخل خليج العقبة على إغلاقه اعتباراً من ظهر يوم ٢٢ مايو أمام جميع السفن التى تحمل العلم الإسرائيلى وكذلك ناقلات البترول على اختلاف جنسياتها والمتجهة إلى إيالات . ويسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج ، ويقوم لنش «طوربيد» نهارا والسفينة «رشيد» ليلا باعتراض السفن التى تحمل العلم الإسرائيلى ، وكذلك ناقلات البترول من الجنسيات المختلفة المتجهة إلى إيالات فى المنطقة جنوب خليج العقبة لتحذيرها من دخول الخليج ، وإذا لم تستجب إحدى السفن المذكورة إلى تحذير لنش الطوربيد أو السفينة رشيد ، يقوم لنش الطوربيد أو السفينة رشيد بإبلاغ قائد منطقة شرم الشيخ باسم السفينة وموعد وصولها إلى مضيق تيران . وعند وصول إحدى هذه السفن إلى مضيق تيران تقوم المدفعية بضرب طلقة إنذار أمام السفينة مع تحذيرها بواسطة محطة الإشارة البحرية ، ويصير تكرار الضرب للتحذير أمام السفينة مرة أخرى إذا لم تستجب للطلقة الأولى ، وإذا لم تستجب السفينة إلى طلقتى الإنذار يصير ضرب السفينة بغرض تعطيلها أولاً ثم إغراقها إذا لم تمتثل . ويصرح بالمرور للسفن التى تحرسها سفن حربية ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفينة الحربية (حتى لو كانت السفينة

المحروسة ترفع العلم الإسرائيلي^(٥٤).

استمر الدعم يتوالى على شرم الشيخ حتى وصل حجم القوات العسكرية هناك فى صباح يوم ٥ يونيو إلى ثلاث كتائب مظلات وكتيبة مشاة وكتيبة صاعقة بحرية وفوج سيارات حدود وكتيبة هاون ثقيل وسرية استطلاع ووحدات دعم أخرى وثمانية قطع بحرية ومجهود جوى تحت الطلب من قاعدة الفرقة الجوية. ومنذ وصول هذه القوات إلى منطقة شرم الشيخ توالى عليها القرارات وتعديلاتها وإلغائها ، بما أظهر أن مسألة خليج العقبة رغم أهميتها البالغة ، لم تحظ بدراسة موضوعية ولم يخطط لها بعمق وواقعية على مدى العشر سنوات السابقة ، فما أن واثت الفرصة لاستعادة سيطرة الدولة على مياهها الإقليمية فى مدخل خليج العقبة حتى سارت الأمور كما لو كانت المشكلة وليدة الساعة والمهمة طارئة!!.

ويضيف عبد المنعم خليل فى مذكراته عن جزيرة تيران قوله : «صدرت لى أوامر شخصية من المشير عامر باستطلاع جزيرة تيران ووضع دورية بها للإنذار والمراقبة وتم استطلاعى للجزيرة واختيار أمكنة للاستطلاع والمراقبة ، وتم تعيين دورية ثابتة بقيادة ضابط نقلت بطائرة هليكوبتر واحتلت مواقعها ومعها تكديسات إدارية ، ولكن المشكلة كانت فى استمرار إمدادها جوا لأن الطائرة الوحيدة المخصصة للتحرك والاستطلاع التى تأتى من الفرقة كانت غير منتظمة. أما الإمداد البحرى فكان لا يقل صعوبة لأن المنشآت البحرية وحتى قوارب الصيد المستخدمة لأعمال المراقبة والإنذار لم تتمكن من الوصول إلينا لشدة الأمواج والتيارات وكثرة الصخور حول الجزيرة».

التواطؤ الإسرائيلى الأمريكى

كانت الحكومة الإسرائيلية قد قررت يوم ٢٣ مايو إرسال وزير خارجيتها أبا إيبان إلى واشنطن لإجراء محادثات قبل القيام بعمل عسكري من جانبها مع الإدارة الأمريكية. وبعد ظهر يوم ٢٥ مايو وصل وزير الخارجية الإسرائيلى إلى

واشنطن ، وكانت مهمته الأساسية المكلف ببحثها مع الأمريكيين هي مناقشة الخطط الأمريكية الخاصة بإعادة فتح المضائق ، إلا أنه عندما وصل إلى واشنطن وجد في انتظاره تعليمات جديدة من حكومته لم تعد تستهدف التأكيد على قضية المضائق ، إذ إن خطراً أكثر إلحاحاً يتعلق بهجوم مصرى وشيك الحدوث قد طغى على مسألة الحصار البحرى. وكان على أبا إيبان إبلاغ السلطات الأمريكية بهذا التهديد الجديد للسلام والمطالبة بإصدار بيان رسمى من جانب الولايات المتحدة بأن أى هجوم على إسرائيل سيعتبر هجوماً على الولايات المتحدة .

وكان قائد المنطقة العسكرية الشرقية المصرية قد عرض فى ٢٥ مايو ١٩٦٧ قراره للعمليات التعرضيتين المحدودتين «فجر» و«غسق» على الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى قائد الجبهة الشرقية الذى صدق عليهما. وفى مساء ذلك اليوم شهد الرئيس عبد الناصر مؤتمراً عقده المشير عبد الحكيم عامر لقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة حضره زكريا محى الدين وأنور السادات ورئيس أركان حرب القوات المسلحة ورئيس هيئة العمليات وقائد الجيش الميدانى ومدير المخابرات الحربية، وعرض فى هذا المؤتمر فكرة الخطة التعرضية الهادفة إلى عزل منطقة إيلات والاستيلاء عليها. وأكد الرئيس عبد الناصر فى هذا المؤتمر احتمال وقوع الحرب مع إسرائيل بنسبة ٦٠ % ترجيحاً لوقوعها ، وأن العدو سيحاول أن يفتح خليج العقبة للملاحة بالقوة أو يهاجم قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية بفلسطين رداً على إغلاق خليج العقبة ، وأنه يلزم أن تتخذ الإجراءات لزيادة تأمين شرم الشيخ وعدم السماح بسقوط غزة فى يد العدو لما يترتب على ذلك من تأثير سيئ على الروح المعنوية والهيبة المصرية والعربية^(٥٥).

وعلى الرغم من أن المشير عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى بادر بإرسال أمراً إنذارياً إلى قائد القوات الجوية والدفاع الجوى بالاستعداد لتنفيذ عملية الضربة الجوية «أسد» ، اعتباراً من أول ضوء يوم ٢٧ مايو ، إلا أنه لم

يلبث أن ألغى هذا الأمر بعد ساعة من إصداره .

وسرعان ما ظهر الانحياز الأمريكي واضحا إلى جانب إسرائيل حين التقى جونسون في ٢٦ مايو بالوزير الإسرائيلي المفوض أيفرون ، وأجرى معه مباحثات غير رسمية قبل اجتماعه بأبا إيبان، حيث اتفق معه على ألا تقوم إسرائيل بأية أعمال عسكرية قبل استشارة الولايات المتحدة. وحين وصل أبا إيبان إلى البيت الأبيض أكد له الرئيس الأمريكي أن الولايات المتحدة ضد إغلاق المضائق ، وأن إسرائيل لن تكون وحيدة إلا إذا قررت الحرب وحدها. وأمر جونسون بسرعة إرسال شحنات كبيرة من الأسلحة إلى إسرائيل من المخزون الاستراتيجي للولايات المتحدة^(٥٦). وفي نهاية مقابلة جونسون لأبا إيبان سأله الأخير عما يقوله لزملائه في مجلس الوزراء الإسرائيلي الذي سيحضر اجتماعه فور عودته من واشنطن ، رد عليه جونسون ، قل لهم إن إسرائيل لن تكون وحدها إلا إذا أرادت هي أن تكون وحدها. وكان أبا إيبان يريد تعهداً محدداً فسأل جونسون: «هل أستطيع أن أنقل لهم في إسرائيل أن الولايات المتحدة بقيادة الرئيس جونسون سوف تستعمل كل وسائل القوة المتاحة لها لدعم موقف إسرائيل»، ورد جونسون: «نعم .. نعم .. نعم .. وقل لهم أيضاً إن إسرائيل تستطيع أن تعتمد على جونسون». وحينما غادر أبا إيبان البيت الأبيض التفت جونسون إلى مستشاريه قائلاً: «لقد فشلت ، سيمضون في طريقهم»^(٥٧).

وبينما كانت الأمور بين إسرائيل والإدارة الأمريكية تجري على هذا النحو، اجتمع عبد الناصر في ٢٦ مايو بالقادة ورؤساء الهيئات العسكرية بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وظهر في هذا الاجتماع استمرار نية المشير عبد الحكيم عامر في إتمام الإجراءات التحضيرية والتدريبية لتنفيذ الخطط الهجومية «فجر» و«أسد»، إلا أنه بعد نهاية الاجتماع تم لقاء بين عبد الناصر والمشير عامر منفردين ، خرج على أثره المشير ليصدر أوامره بإلغاء توجيهاته السابقة الخاصة بالخطة «فجر»، وذلك بعد مرور ساعتين تقريباً من إصداره لها، وفيما يبدو أن المشير اقتنع بتحليل الرئيس السياسي في الاجتماع المغلق

بينهما .

وفى مساء يوم ٢٦ مايو تلقى عبد الناصر عن طريق الخارجية المصرية برقية عاجلة من الدكتور مصطفى كامل السفير المصرى فى واشنطن ورد بها : «أنه قد استدعى إلى وزارة الخارجية الأمريكية وقابل المستر يوجين روستو وكيل الخارجية ، وفى تلك المقابلة أحس بانزعاج الحكومة الأمريكية من وصول معلومات أكيدة من إسرائيل عن نية مصر فى الهجوم عليها ، مع تحديد توقيت الهجوم بأنه قد يقع بين ساعة وأخرى ، ومن ثم طلب يوجين روستو من السفير المصرى أن يبعث على الفور للرئيس جمال عبد الناصر بريقة عاجلة ينقل فيها مناشدة الحكومة الأمريكية القوية بضرورة التمسك بضبط النفس وتجنب أية أعمال عسكرية هجومية. وأضاف روستو مؤكدا للسفير المصرى أن الحكومة الأمريكية من ناحيتها تبذل كل جهد من أجل منع إسرائيل من القيام بأعمال عسكرية تجاه مصر، وأضاف أن هذا الأمر يباشره الرئيس جونسون شخصياً» .

وعندما اطلع الرئيس عبد الناصر على برقية السفير مصطفى كامل راودته هواجس كثيرة ، فقد خطر له أن العملية «فجر» قد تكون هى السبب الحقيقى وراء استدعاء السفير مصطفى كامل، ولذلك اتصل بالمشير عبد الحكيم عامر وطلب إليه أن يمر عليه فوراً حيث أعطاه برقية السفير مصطفى كامل لقراءتها . وقد اتضح لعبد الناصر أن معلومات إسرائيل صحيحة وأنه هو نفسه لم يكن يعلم بأمر الهجوم الجوى عليها، ولذلك طلب من المشير عامر إلغاء ذلك الهجوم فوراً واتخاذ موقف دفاعى محض فى سبناه، وفى الوقت نفسه صدرت تعليمات مشددة للغاية إلى القوات المصرية فى سيناء بالألا توجه أى استفزاز آخر لإسرائيل، ورفض عبد الناصر رفضاً قاطعاً إلحاح عبد الحكيم عامر وشمس بدران توجيه الضربة الأولى ، وصدرت الأوامر للجيش باتخاذ مواقع دفاعية فقط إلا فى حالة غزو الإسرائيليين لسوريا .

ويكشف الفريق أول محمد فوزى النقاب عن كيفية معرفة إسرائيل بأوامر

الخطه الجوية « أسد » التى كان مقرراً لها أن تنفذ مع أول ضوء يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، فأوضح أن التعليمات التفصيلية لهذه الخطه قد أرسلت إلى التشكيلات الجوية للتنفيذ وكان من ضمن هذه الوحدات مطار العريش ، حيث ثبت فيما بعد أن هذه التعليمات وتوقيت تنفيذها تسريت إلى العدو مما كان موضع اتهام قائد مطار العريش ومساعدته خلال المحاكمات العسكرية التى تمت عقب المعركة مع قادة القوات الجوية .

وفى رساله عاجله تلقاها الرئيس عبد الناصر من إليكسى كوسيجين عن طريق السفير السوفيتى فى القاهره ، ورد بها أن الرئيس جونسون اتصل به على الخط الساخن وأبلغه أن القوات المصرية ترتب لهجوم وشيك على إسرائيل، وأنه إذا حدث ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تعتبر نفسها فى حل من تعهداتها التى أعطتها للاتحاد السوفيتى لممارسة ضبط النفس، وأن الرئيس جونسون فعل ذلك من أجل تدارك عواقب الموقف الخطير. ورد الرئيس عبد الناصر على السفير السوفيتى موضحاً له أن ما يقوله ليس مفاجئاً فإن نفس الرسالة أبلغت للسفير المصرى فى واشنطن بواسطة نائب وزير الخارجية الأمريكية يوجين روستو. وأكد الرئيس عبد الناصر للسفير السوفيتى أن مصر لا تريد الحرب ولا تسعى إليها ، لكنها ستدافع عن نفسها إذا ما هوجمت ، وهو واثق أن العالم يعرف أن إسرائيل هى التى تريد الحرب والولايات المتحدة تعرف ذلك جيداً ، ويجب على الاتحاد السوفيتى أن يحذر حتى لا يجد نفسه منساقاً وراء مناورات الآخرين^(٥٨).

وفى مقابلة عاجله طلبها السفير الأمريكى فى القاهره مع الرئيس عبد الناصر فى ٢٦ مايو نقل له رساله من الرئيس جونسون يناشده فيها عدم البدء بالعدوان على إسرائيل ، إذ إن ذلك يضر موقف مصر دولياً ، وأكد السفير رغبة الولايات المتحدة فى دعوة زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهوريه للبحث فى حل النزاع القائم فى المنطقه دبلوماسياً ، وقد ظلت هذه الدعوة معلقة إلى أن وقع الهجوم الإسرائيلى فعلاً.

ولعل الولايات المتحدة الأمريكية أرادت بدعوة زكريا محيي الدين إطالة فترة التحضير والاستعداد لدى الجانب الإسرائيلي ، خصوصاً بعد أن وضع لها تصميم مصر على تحدى إسرائيل عسكرياً بغلق خليج العقبة في وجه سفنها ، وبتسرب المعلومات عن الضربة الجوية التي كان من المزمع تنفيذها في فجر يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، والتي وصلت تعليماتها التفصيلية إلى القواعد الجوية الأمامية بمطاري العريش والسر، اللذان كان من المقرر مشاركتهما في تلك الضربة الجوية .

وعندما اجتمع سفيراً الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بالرئيس جمال عبد الناصر يومى ٢٦ ، ٢٧ مايو على التوالي ألزم عبد الناصر نفسه إلزاماً جازماً ألا تكون مصر هي البادئة بالحرب مهما كانت الظروف. وأكثر من هذا أعلنت مصر رسمياً أنها ستتعاون في البحث عن حل للمشكلة في إطار ميثاق الأمم المتحدة ، وأنها لا تعترض على إحياء لجنة الهدنة المشتركة التي عطلت إسرائيل عملها باستمرار مقاطعتها لها دون أى سبب ظاهر. وهكذا حصلت الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد السوفيتي من مصر على تعهد رسمى بأنها لن تبادر بالهجوم .

وفى حقيقة الأمر أن عبد الناصر كان يعمل على تجنب الحرب واتبع فى ذلك خطين الأول: هو الموافقة على مقترحات يوثانت الخاصة بشرم الشيخ وخليج العقبة، وكذلك إعطاء تأكيدات رسمية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا ويوثانت وكذلك للصحافة العالمية بأنه لن يبدأ بالهجوم . والخط الثانى: إصداره الأوامر بتعبئة القوات المسلحة المصرية وإرسال بعض الفرق عبر قناة السويس إلى سيناء تصوراً منه أن هذا الإجراء سوف يحول دون الهجوم الإسرائيلي على سوريا. وعندما أعلن عبد الناصر أنه لن يبدأ بالهجوم كان ذلك من منطلق موقف عملى لأنه لن يحقق من وراء ذلك أى مكسب ، كما أن قيامه بمثل هذا الهجوم معناه الدخول فى صدام علقى ومباشر مع الولايات المتحدة التي كانت تعلن دائماً حمايتها لإسرائيل ، ولم يكن عبد الناصر راغباً

فى مثل هذا الصدام ، إلا أن الأمر الذى لاشك فيه بأنه لو قام بضربة وقائية عقب إعلان إسرائيل التعبئة العامة لكان من شأن ذلك الحيلولة دون وقوع كارثة ١٩٦٧. وهنا يظهر أهمية الدور الذى قام به الرئيس الأمريكى جونسون فى عملية الخداع الكبرى، ونجاحه فى إشراك الاتحاد السوفيتى فى هذا السيناريو .

وعندما علمت الخارجية الأمريكية يوم ٢٧ مايو بنية يوثانت فى تطبيق سياسته الخاصة بالمورatorium ، وأن هناك ضغوطاً تبذل فى نيويورك بإتمام صفقة مع مصر تقضى بأن تسمح لجميع السفن باستثناء تلك التى ترفع علم إسرائيل بعبور الخليج دون تفتيش ، فإن وزير الخارجية الأمريكية دين راسك عارض هذا الاتجاه على ضوء بيانات الرئيس جونسون الواضحة ولقائه مع أبا إيبان فى ٢٦ مايو. وقد استخدم الرئيس جونسون كل سلطاته وإمكانات الإدارة الأمريكية لإفشال جهود يوثانت لتغيير سياسته الخاصة بالمورatorium ، التى رفضتها إسرائيل بدورها.

ونتيجة لضغوط الرئيس جونسون عدل يوثانت عن توجيه النداء إلى عبد الناصر بشأن إعلان «المورatorium» ، كما عدل عن توجيه النداء الآخر إلى إشكول ، وطلب سحب الندائين لأنه لا يود أن يقوم بعمل يسيء إلى الموقف بدلاً من تخفيفه. وكان واضحاً من هذا كله أن الضغط الأمريكى على يوثانت كان أكثر مما يحتمل، كما اتضح أيضاً فى أواخر مايو ١٩٦٧ أن هيئة الأركان المشتركة الأمريكية قد طورت بعض الخطط الطارئة لتدخل عسكرى أمريكى مباشر فى الحرب التى كانت متوقعة آنذاك إذا ما سار القتال فى غير مصلحة إسرائيل^(٥٩).

وفى يوم ٢ يونيو كتب الرئيس عبد الناصر إلى جونسون رسالة مطولة كرر فيها موقف مصر بالنسبة لموضوع شرم الشيخ مشيراً إلى أن إسرائيل ترفض العمل باتفاقات الهدنة ومؤكداً من جديد على أن مصر لن تكون هى البادئة بالعدوان ، ورحب بزيارة هيوبرت همفرى بل أنه أبدى استعداداً لإرسال زكريا

محيى الدين فى الحال إلى واشنطن ، وأوضح أن مصر ستسمح بالمرور البرى للسفن الأجنبية فى مياهها الإقليمية، ولكنها سوف تدافع عن حريتها ضد أى عدوان يقع عليها^(٦٠)، ويذكر محمود رياض أن كل تلك الاتصالات كانت تتم فى ظل معرفة مؤكدة من جانب الولايات المتحدة بأن إسرائيل سوف تهاجم مصر ، ولم يتضح ذلك للمستولين المصريين إلا فيما بعد^(٦١).

وفى صباح يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ وفيما بين الساعة الثامنة وحتى الساعة الحادية عشر والنصف، كانت المعركة قد بدأت بضربة جوية إسرائيلية بمساعدات أمريكية كبيرة وانتهت بهزيمة مؤلمة لمصر بل وللأمة العربية كلها . وكان من ضمن المساعدات الأمريكية الفعالة التى قدمت لإسرائيل هى حماية سمائها أثناء توجيه ضربتها المركزة لمصر عن طريق حاملتى الطائرات «أمريكا» و «ساراتوجا»، فقد وقفت ساراتوجا فى مقابل ميناء أسدود الجنوبى ، ووقفت الثانية «أمريكا» فى مقابل ميناء حيفا شمالاً ، ثم قامت أسرابهما بنشر مظلة حماية جاهزة ليس فقط لتأمين القواعد الإسرائيلية التى ذهبت طائراتها لإيقاع الضربة الأولى ضد مصر، وإنما أيضاً لتأمين أية أهداف داخلية فى إسرائيل قد تغير عليها فى تلك الساعة بالتحديد أية طائرات عربية^(٦٢).

انسحاب قوات شرم الشيخ

وعلى الرغم من الضربة الجوية الإسرائيلية المركزة فى صباح الخامس من يونيو على جميع المطارات والقواعد الجوية المصرية، إلا أن إسرائيل لم تقم بأية أعمال عسكرية على منطقة شرم الشيخ، وقبل غروب شمس يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ وصلت برقية من القيادة العامة للقوات المسلحة إلى قائد قوات شرم الشيخ بالارتداد إلى غرب القناة على ليلتين على أن تكون الوثبة الأولى إلى الطور وترك لقائد قوات شرم الشيخ بحث الموقف. وبعد قيام قائد قوات شرم الشيخ بدراسة وتقدير الموقف ، أرسل برقية بقراره الذى يتضمن تنظيم الارتداد على ليلتين بوثبتين، الوثبة الأولى إلى الطور ليلة ٦/ ٧ يونيو، والوثبة الثانية إلى

غرب القناة ليلة ٨/٧ يونيو ، وترك القوات العسكرية فى جزيرة تيران إلى أن يتم سحبها قبل مضى خمسة عشر يوماً بالاتفاق مع السعودية أو بمعاونة البحرية العربية ، وصادق المشير عامر على قرار قائد قوات شرم الشيخ ، حيث بدأت الوحدات فى تنفيذ خطة الانسحاب طبقاً لتلك التوقيتات^(٦٣).

صفوة القول إن الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية كانت فخا لجر مصر إلى حرب مخطط لها جيداً بين واشنطن وتل أبيب . ومما يؤسف له أن الممرات المائية فى خليج العقبة ومنطقة شرم الشيخ على الرغم من أهميتها الكبرى لمصر إلا أنها لم تحظ بدراسة موضوعية أو يجهز ويخطط لها بعمق وواقعية خلال عشر سنوات سابقة لوقوع تلك الأزمة. وليس من شك فى أن إعلان مصر غلق خليج العقبة اعتباراً من صباح يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ حول الصراع من قضية تهديد سوريا وحشد القوات على حدودها إلى قضية غلق الخليج الذى احتل الصدارة فى أخبار العالم كله مشفوعاً بحملة مضادة ضد مصر إعلامياً . وعلى الرغم من أن قرارى حشد القوات المصرية فى شرم الشيخ وسحب قوات الطوارئ الدولية كانا كافيين لتحقيق أهداف مصر السيادية للسيطرة على خليج العقبة، إلا أن صدور قرار غلق المضيق فى وجه الملاحة الإسرائيلية - الذى يعد أخطر قرار سياسى وعسكرى اتخذته القيادة المصرية - هياً لإسرائيل الأسباب والمبررات والذرائع التى استندت إليها فى اتخاذ قرار الحرب ، كما كان فى الوقت نفسه فرصة ذهبية للولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بالزعامة المصرية المتمثلة فى جمال عبد الناصر ونظام حكمه .

الهوامش

- (١) حامد سلطان ، مشكلة خليج العقبة ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٧ ، وكذلك عمرو عبد الفتاح ، مضيق تيران فى ضوء أحكام القانون الدولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٩٨ .
- (٢) محمد محمود الديب ، الجغرافيا السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٤٣٥ .
- (٣) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة الخطابات التى أرسلها المندوب الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ابتداء من ٥ فبراير وحتى ٢٥ فبراير ١٩٥٧ ، انظر كذلك بن جوريون ، ديفيد ، إسرائيل ، تاريخ شخصى ، الجزء الثالث ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، المخابرات العامة ، ص ١٧١ .
- (٤) مائير ، جولدا ، الحقد - يوميات قادة العدو ، مترجم ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ٢٢٨-٢٢٩ ، نقل هذا الكتاب إلى اللغة العربية عن كتاب My Life ، انظر كذلك بطرس غالى ، ويوسف شلالة ، قناة السويس ومشكلاتها ١٨٥٤-١٩٥٧ ، الجمعية المصرية للقانون الدولى ، الإسكندرية ١٩٥٨ ، ص ١٧١-١٧٣ ، وحامد سلطان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .
- (٥) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، خطاب ألكاتور محمود فوزى وزير خارجية مصر فى محضر الجلسة التى عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أول مارس ١٩٥٧ .
- (٦) Canada and the Suez Canal Crisis , Department of External Affairs , Ottawa.
- (٧) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، سرى جدا ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثى على مصر ، ص ١٤ ، انظر كذلك تقرير همرشولد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ .
- (٨) تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة ، ٦ نوفمبر ١٩٥٦ .
- (٩) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية وزارة الخارجية المصرية الرمزية رقم ١٧٠١ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٥٦ إلى السفير عمر لطفى المندوب المصرى الدائم فى الأمم المتحدة ، انظر كذلك مقابلة الدكتور محمود فوزى للجنرال بيرنز يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٦ .
- (١٠) وثائق الخارجية المصرية ، اتفاقية الوضع القانونى لقوات الطوارئ الدولية بتاريخ ٤ فبراير ١٩٥٧ ، انظر كذلك الخطابات المتبادلة بخصوص تلك الاتفاقية بين همرشولد والدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٧ .
- (١١) عمرو عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢١-١٢٢ .
- (١٢) سيجيف ، صموئيل ، إسرائيل والعرب والدول الكبرى (١٩٦٣ - ١٩٦٨) . ترجمة المخابرات العامة ، ص ٥٦-٥٧ ، انظر كذلك محمد حسنين هيكل ، حرب الثلاثين سنة - الانفجار ١٩٦٧ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٣٦٠ .

(١٣) حسين بن طلال ، حربنا مع إسرائيل ، عمان - الأردن - ١٩٦٨ ، ص ٢٢٣-٢٢٤ ، انظر كذلك محمد الفراء ، سنوات بلا قرار ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ١٧٦-١٧٧ ، رايبين ، إسحاق - من مفكرة إسحاق رايبين ، ص ١٠٣ ، سيجيف ، صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠-٦١ ، انظر أيضا ، Press Statement , Department of State , No. 4975, 13 November , 1966.

(١٤) وثائق القصر الجمهوري بعابدين ، ملف رقم ٤٨٥ خاص بخطة سحب قوات الطوارئ الدولية ، مقابلة مع السفير جمال نجيب مدير مكتب الدكتور محمود فوزي في ٧ أبريل ١٩٩٠ ، وفي تلك المقابلة أوضح سيادته أن الرئيس عبد الناصر كلف الدكتور محمود فوزي برئاسة مجموعة العمل المكلفة بوضع خطة انسحاب قوات الطوارئ الدولية ، انظر أيضا ناتج ، أنتوني ، ناصر ، ص ٤٤٢-٤٤٣ ، وسيجيف ، صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ .

(١٥) محاضر الكنيست ، جلسة ٥ أبريل ١٩٦٧ ، بيان رئيس الوزراء ليفي إشكول ص ٥٥٣-٥٥٩ ، انظر كذلك L.B. Library , "Unclassified" State Department telegram 3419 from U.S. Embassy , Tel Aviv , to Secretary of State , dated April, 28 1967 , N.S.F. Country file - Israel . Vol. 6 , Memos 12-66 to 7-67.

(١٦) Hussein of Jordan , My war with Israel , William Morrow , New York 1969. انظر أيضا رودنسون ، مكسيم ، إسرائيل والرفض العربي ، ترجمة الاستعلامات رقم ٧٠٢ ص ١٥٠-١٥١ ، ناتج ، أنتوني ، ناصر ٤٤٤-٤٤٥ ، وكذلك صلاح العقاد ، مأساة يونيو ١٩٦٧ ، ص ٢٢١-٢٢٢ .

(١٧) وثائق القصر الجمهوري بعابدين ، محضر جلسة المباحثات بالكرملين بين أنور السادات وإليكسي كوسيجين يوم ٢٩ أبريل ١٩٦٧ ، ص ٨ ، انظر أيضا ناتج ، أنتوني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٧ ، وكذلك Safran ,N ., From War to War , The Arab Israeli Con-frontation 1948-1967 , pp. 198-205.

(١٨) بارزوهار ، ميشيل ، التاريخ السري لحرب إسرائيل ، القسم الأول ، ترجمة الاستعلامات رقم ٦٦٤ ، ص ٣-٤ ، انظر أيضا رودنسون ، مكسيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٣ .

(١٩) وثائق الحربية المصرية ، ملف قضية التآمر الكبرى ، فبراير ١٩٦٨ ، شهادة وزير الحربية شمس بدران في محاكمة المتآمرين التي عقدت بالقاهرة في فبراير ١٩٦٨ برئاسة حسين الشافعي ، انظر أيضا سيجيف ، صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(٢٠) وثائق القصر الجمهوري بعابدين ، محضر جلسة المباحثات بالكرملين بين أنور السادات والرئيس السوفيتي بادلجورني يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ ، ص ٤ ، انظر أيضا مذكرات إسحاق رايبين ، ص ٩٣-٩٤ ، وفيها يوضح رايبين أن الاتحاد السوفيتي نقل للسوريين معلومات زائفة عن حشد إسرائيل ما بين ١١ ، ١٢ لواء على الحدود الشمالية لإسرائيل ، وكذلك

بارزوهار ، ميشيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧-١٨ ، ومحمد حسنين هيكل ، انفجار ١٩٦٧ ، ص ٤٥٨ ، و أمين هويدى ، حروب عبد الناصر ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٢٤ ، ورودنسون ، مكسيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٥ ، انظر أيضا Safran , N ., op.cit.,p. 195.

(٢١) محمد حسنين هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٥ ، انظر أيضا وثائق رئاسة الجمهورية، محضر اجتماع السادات بالرئيس باديورنى ، مايو ١٩٦٧ ، وكذلك ، أمين هويدى ، الفرص الضائعة ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ٦٧-٦٨ .

(٢٢) وثائق وزارة الحربية المصرية - غير منشورة - دفتر المحادثات التليفونية الخاص بإدارة المخابرات الحربية ، حديث تليفونى بين اللواء محمد أحمد صادق والفريق صلاح محسن الساعة ١٢٠٠ ظهر يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ .

(٢٣) وثائق وزارة الحربية المصرية - غير منشورة - تعليمات عمليات حربية صادرة من القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ ١٤ مايو ١٩٦٧ اشتملت على توجيهات المشير عبد الحكيم عامر .

(٢٤) مقابلة مع الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى يوم ٥ يونيو ١٩٨٧ بمنزله .

(٢٥) مقابلة مع الفريق أول محمد فوزى بمنزله فى ٢٩ يناير ١٩٩١ ، انظر كذلك محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات، مذكرات الفريق أول محمد فوزى ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٩١-٩٢ .

(٢٦) محمد حسنين هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦١-٤٦٣ .

(٢٧) وثائق وزارة الحربية - غير منشورة - نص خطاب الفريق أول محمد فوزى إلى الجنرال ريكى يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ ، انظر أيضا محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات ، ص ٧٢-٧٤ ، ناتج ، أنتونى ، ناصر ، ص ٤٤٧ ، سيجيف ، صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ ، وكذلك Quandt , William , Decade of Decisions of American Policy toward the Arab Israeli Conflict 1967-1976, p. 71 , see also , Green , Stephen , Taking Sides , New York 1984 , p. 188.

(٢٨) محمد حسنين هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٧-٤٦٨ ، انظر أيضا بارزوهار ، ميشيل، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩ .

(٢٩) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية مرسلة من السفير محمد عوض القونى مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة إلى محمود رياض وزير الخارجية المصرية برقم ٢٥٨٧ / ١١١ / يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ ، «سرى للغاية» .

(٣٠) محمود رياض ، مذكراته ، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ص ٣٧ .

(٣١) وثائق القصر الجمهورى بعابدين - غير منشورة - محضر اجتماع الرئيس عبد الناصر بمستشاريه والوزراء المختصين بمكتبه بالقصر الجمهورى بالقبة يوم ١٧ مايو ١٩٦٧ ،

- انظر أيضا Laquer, Road to War 1967, pp. 97 - 99, Randolph Chwrchill, The Six Day War, Quandt, op.cit., p. 71. هذا وقد أجرى الباحث مقابلات مع كل من زكريا محيى الدين يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠ بمنزله ، ومحمود رياض بمنزله يوم ٧ ديسمبر ١٩٩١ ، وأمين هويدى بمنزله يوم السبت ٢٠ مارس ١٩٩١ ، وأكدوا له أن جميع المجتمعين قد وافقوا على سحب قوات الطوارئ الدولية.
- (٣٢) وثائق الخارجية المصرية ، برقية مرسله من وزير الخارجية محمود رياض إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦٧ ، انظر كذلك محمود رياض ، مذكراته «البحث عن السلام» ، ص ٢٧-٢٨ ، انظر أيضا رودنسون ، مكسيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٨ .
- (٣٣) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية مرسله من السفير محمد عوض القونى إلى محمود رياض برقم ٥٢٢٢ / ٢٥٨ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦٧ سرى جدا ، انظر أيضا محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات ، ص ٧٤-٧٥ ، ناتج ، أنتونى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥٤ .
- (٣٤) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية مرسله من السفير القونى إلى محمود رياض برقم ٢٧٩٧ / ١٢١ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٦٧ .
- (٣٥) وثائق القصر الجمهورى بعابدين ، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى بمنزل الرئيس جمال عبد الناصر بمنشئة البكرى بتاريخ ٣١ مايو ١٩٦٧ ، ملف رقم ١٠٦٧ .
- (٣٦) L.J. Library Box 18 , Middle East File . Letter for Usand from Arther Gold-berg , dated 22 May 1967 .
- (٣٧) وثائق وزارة الحربية ، القيادة العليا للقوات المسلحة ، محضر اجتماع الرئيس جمال عبد الناصر بالقيادة والضباط بقاعدة أبو صوير الجوية ظهر يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، انظر كذلك بارزوهار ، ميشيل ، التاريخ السرى لحرب إسرائيل ، القسم الأول ، ترجمة الاستعلامات ، ص ١٠٧ .
- (٣٨) وثائق وزارة الحربية ، دار المحفوظات العسكرية ، توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٦٧ ، مرسله إلى الفريق أول عبد المحسن مرتجى قائد الجبهة الشرقية ، العملية فجر ، سرى للغاية .
- (٣٩) وثائق وزارة الحربية ، دار المحفوظات العسكرية ، توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٧ / ٦٧ بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٦٧ ، العملية غسق ، سرى للغاية .
- (٤٠) المصدر السابق .
- (٤١) وثائق القصر الجمهورى بعابدين - غير منشورة - محضر اجتماع الرئيس جمال عبد الناصر بالسفير السوفيتى بالقاهرة المستر ديمترى بوجيداييف بمنزل الرئيس بمنشئة البكرى فى مساء ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، نقلا عن تقرير شريط المقابلة الذى تم تحت إشراف سامى شرف ، انظر أيضا بارزوهار ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١-١٠٢ ، أنتونى ناتج ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥٧-٤٥٨ ، وكذلك مكسيم رودنسون ، إسرائيل والرفض الغربى ،

ص ١٥٧. وقد ذكر بارزوهار أن عبد الناصر التقى بالسفير السوفيتي قبل إغلاق المضائق ، إلا أنه لم يشر إلى قرار الإغلاق ، أما ناتنج فقد ذكر أن عبد الناصر لم يتشاور مع موسكو قبل إعلان إغلاق الخليج ، بينما ذكر رودنسون أن الروس يدعون أن أحدا لم يشاورهم في عملية الإغلاق.

(٤٢) Department of State , Selection of Official Publications , Publications issued by Department of State , in June 12 , 1967, p. 870 , see also Zohar , Michael Bar , Embassies in Crisis , p. 6 .

(٤٣) بارزوهار ، ميشيل ، مرجع سبق ذكره ، القسم الأول ، ص ٤ .

(٤٤) أوراق محمود رياض - غير منشورة - رسالة من الرئيس جونسون إلى الرئيس عبد الناصر ، ومرفق بها مذكرة قدمها السفير الأمريكي الجديد ريتشارد نولتي إلى محمود رياض في ٢٣ مايو ١٩٦٧ .

(٤٥) L.J. Library , Memorandum for the President from Walt Rostow , dated 23 May 1967 , National Security File.

(٤٦) ناتنج ، انتوني ، ناصر ، ص ٤٥٤ ، انظر أيضا بارزوهار ، التاريخ السري لحرب إسرائيل ، القسم الأول ، ص ١١٣ .

(٤٧) وثائق القصر الجمهوري بعبدين ، محضر جلسة المباحثات بين الرئيس جمال عبد الناصر وبيوثانت يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ ، ملف بعنوان "مقابلة الرئيس للسكرتير العام للأمم المتحدة" ، انظر كذلك أوراق محمود رياض - غير منشورة - تقرير كتبه محمود رياض عن مقابلة الرئيس للسكرتير العام للأمم المتحدة في ٢٣ مايو ١٩٦٧ ، محمود رياض ، مذكراته ، البحث عن السلام ، ص ٤٢-٤٣ ، انظر أيضا سيجيف صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٧-٨٨ .

(٤٨) بارزوهار ، ميشيل ، مرجع سبق ذكره ، القسم الأول ، ص ١٣١ .

(٤٩) Johnson , Lyndon , The Vantage Point , p. 297 , see also, Quandt, William , op.cit., p. 94.

(٥٠) أوراق العميد أركان حرب عبد المنعم خليل الشخصية - غير منشورة - مذكرة كتبها بخط يده عن مقابلته للفريق أنور القاضي والفريق أول محمد فوزي والفريق أول صدقي محمود يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ .

(٥١) وثائق القيادة العامة للقوات المسلحة - هيئة عمليات القوات المسلحة - فرع العمليات ، توجيهات عمليات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٥ / ١٩٦٧ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٦٧ .

(٥٢) وثائق المحفوظات العسكرية - غير منشورة - القيادة العامة للقوات المسلحة ، إدارة الأركان ، برقية شفرية من المشير إلى العميد عبد المنعم خليل ، قائد قوات شرم الشيخ ، موقعة من الفريق محمد فوزي بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٧ سرى للغاية ، سجل الحرب مسلسل ٢٠٣ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٧ .

(٥٢) مقابلة مع اللواء عبد المنعم خليل بمنزله في ١٥ مارس ٢٠٠٠ ، وقد سمح لي سيادته بالحصول على صورة طبق الأصل عن تعليمات قفل مدخل خليج العقبة الموقعة بإمضاء المشير محمد عبد الحكيم عامر ، وفي البند رقم ٧ أضيف بين قوسين بخط المشير (حتى لو كانت السفن المحروسة ترفع العلم الإسرائيلي). وبالإطلاع على وثائق القوات المسلحة وجدت أن تعليمات قفل مدخل خليج العقبة مطابقة لما هو موجود في أوراق اللواء عبد المنعم خليل إلا أن نسخة عبد المنعم خليل الأصلية مسجلة عليها بالحبر الأسود الآتي: إشارة رقم ٤٢٤ ٦٧/٥/٢٣ من السيد المشير «لمعاملة السفن المحروسة بسفن حربية إسرائيلية معاملة السفن المعادية ويصير الاشتباك مع السفينة».

(٥٤) وثائق القيادة العليا للقوات المسلحة ، تعليمات قفل مدخل خليج العقبة ، سرى للغاية برقم ١٢٠ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، بتوقيع المشير عبد الحكيم عامر ، والعبارة بين القوسين بخط يده .

(٥٥) وثائق القيادة العليا ، محضر اجتماع مؤتمر القادة الذي حضره الرئيس عبد الناصر مساء يوم ٢٥ مايو ١٩٦٧ ، ملف بدون رقم.

(٥٦) Brecher , Michael , Decisions in Israel's Foreign Policy , pp. 390-395 , see also Laqueur , Walter , op.cit., p.166, Johnson , Lyndon , op.cit., pp. 291-294 , and Green , Stephen , op. cit., p. 244.

(٥٧) Johnson , Lyndon , op. cit., p. 395 , see also , Quandt, William , op. cit., p. 110.

(٥٨) محمد فوزي ، حرب الثلاث سنوات ، ص ٩٣ ، انظر كذلك وثائق القصر الجمهوري بعابدين ، رسالة كوسيجين إلى عبد الناصر سلمت له بمعرفة السفير السوفيتي بالقاهرة في ٢٧ مايو ١٩٦٧ .

(٥٩) Barzohar , Michael , Embassies in Crisis , p. 35.

(٦٠) وثائق القصر الجمهوري بعابدين ، أرشيف منشية البكرى ، رسالة مرسله من الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس ليندون جونسون في ٢ يونيو ١٩٦٧ ، ملف رسائل الرئيس الأمريكي ، انظر كذلك محمود رياض ، مذكراته «البحث عن السلام»، ص ٤٦-٤٩ .

(٦١) محمود رياض ، المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٦٢) محمد حسنين هيكل ، انفجار ١٩٦٧ ، ص ٧٠٨-٧١٩ ، انظر أيضا جرين ، ستيفن ، الانحياز ، أماكن متفرقة ، محاضر الكنيست ، بيان إشكول عن المعركة ، جلسة الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ص ٦٩٩-٧٠٢ ، وثائق الحربية المصرية ، تقرير لجنة التحقيق العليا التي شكلت برئاسة اللواء حسن مطاوع لبحث أوضاع الطيران خلال نكسة يونيو ١٩٦٧ ، انظر كذلك وثائق القيادة العليا ، تقرير لجنة التحقيق التي رأسها الفريق عبد المنعم رياض .

(٦٣) أوراق العميد عبد المنعم خليل الشخصية - غير منشورة - تقرير خبرة قتال قوات شرم الشيخ خلال الفترة من ٢٠ مايو إلى ٨ يونيو ١٩٦٧ .

العوامل المؤثرة على التطور الصناعى فى مصر خلال القرن العشرين

أ. د. محمد محمود الديب

أستاذ الجغرافيا الاقتصادية بكلية الآداب

جامعة عين شمس

العوامل المؤثرة على التطور الصناعي في مصر

خلال القرن العشرين

يتناول هذا البحث العوامل المختلفة التي أثرت على التطور الصناعي في مصر خلال القرن العشرين . ويمكن تقسيم التطور الصناعي الحديث في مصر إلى أربعة مراحل رئيسية هي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة السيطرة الحكومية في الفترة ١٨٠٥-١٩٠٠ ، أي معظم سنوات حكم محمد علي وخلفائه .

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي سيطر فيها القطاع الخاص الأجنبي والمصري على الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ في الدولة ، وامتدت تلك الفترة من آخر القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين حتى عام ١٩٥٧ وتجاوزا حتى عام ١٩٦٠ .

المرحلة الثالثة: وسيطر فيها القطاع العام على الصناعة في البلاد في الفترة : ١٩٦-١٩٧٣ ، واقتصرت دور القطاع الخاص على الصناعات الحرفية والصغيرة .

المرحلة الرابعة: وبدأت فيها سيطرة القطاع الخاص من جديد ، وبدايتها بعد حرب أكتوبر. وهي مرحلة الانفتاح والإصلاح المالي والخصخصة ، أي بيع مصانع القطاع العام للقطاع الخاص .

وسنكتفي في هذه الدراسة بالإشارة العابرة إلى المرحلة الأولى ، بينما سنركز على المراحل الثلاث الأخرى .

المرحلة الأولى: وهي مرحلة السيطرة الحكومية في الفترة من ١٨٠٥-١٩٠٠ .

في الوقت الذي كانت فيه منطقة غرب أوروبا تجتاز ثورتها الصناعية الأولى بين منتصف القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت مصر تمر بثورة زراعية

عندما بدأ محمد علي فى تحويل الرى الحوضى إلى رى دائم مما أدى إلى تضاعف الإنتاج الزراعى ، فبعد أن كانت الأرض تنتج مرة واحدة فى السنة شتاء أصبحت تنتج مرتين: شتاء وصيفا ، وهذه ثورة زراعية بحق بدأها محمد علي فى مصر .

وبالمثل أيضا بدأ محمد علي التطور الصناعى الحديث فى مصر لأنه كان ينوى بناء جيش قوى ليستعين به وقت الضرورة ولرفع سمعة مصر خارجيا. وقد دفعه ذلك إلى استعارة التقنية من البلاد المتقدمة التى مرت بالثورة الصناعية قبل مصر ، كما استقدم الخبراء الأجانب للعمل فى المصانع ، ولتدريب العمال المصريين فى هذا المجال ، فضلا عن استيراد الآلات الحديثة. كل ذلك لينهض بالدولة صناعيا وليوفر للجيش مستلزماته من أسلحة وذخائر وملابس وأغطية وأغذية ، مع تحقيق الاكتفاء الذاتى للبلاد خشية الحصار الاقتصادى ، مع تصدير الفائض ليكون الميزان التجارى فى صالح مصر. كما كان يسعى لتعليم أبناء الشعب المصرى فنون التقدم الصناعى الحديث الذى ظهر فى غرب أوروبا.

ونجح محمد علي فى إقامة مصانع كبيرة تملكها الدولة للأسلحة والذخائر ، ومصنع سبك الحديد، وترسانة لبناء السفن فى الإسكندرية ، ومصانع للفضة والنسيج ، ومصانع للمواد الغذائية، بل وأرسل البعثات إلى الهند لتعلم فنون صناعة ضرب الأرز ونقلها إلى مصر ، كما استعان بتقنية أمريكية فى هذا المجال. كما أنشأ مصانع للسكر ومعامل لتكريره ولإنتاج العسل الأسود والروم ، ومصانع للحلويات ، ومعاصر للزيوت النباتية. هذا عن الصناعات الكبيرة ، أما الصناعات الصغيرة فقد تركها محمد علي فى بداية الأمر فى أيدي أصحابها ، لكنه سرعان ما فرض عليها نظام الاحتكار ، وجعل أصحابها يعملون كعمال بأجر لحسابه ، فكان يوفر لهم الخامات ويتسلم المنتجات منهم ، فانصرف أصحابها إلى أنشطة أخرى غيرها .

غير أن تجربة محمد على فى تصنيع مصر لم يكتب لها البقاء والاستمرار لأسباب داخلية وخارجية. وترتبط الأسباب الداخلية بعدم توفر الطاقة الحديثة لنقص الفحم مصدر البخار والاعتماد على استيراده ، والاعتماد على الحيوانات فى إدارة الآلات ، ونفوق عدد كبير منها. إضافة إلى تأخر النقل ، وتطبيق سياسة حرية التجارة مع غياب الحماية الجمركية للصناعات الوليدة ، فرسم الاستيراد لم يكن يزيد عن ٣٪ بحكم سياسة الباب المفتوح. كما تأثرت الصناعات الوليدة بسبب إهمال صيانة آلات المصانع ، وسوء الإدارة والتنظيم ، وتسبب العمال ، وارتفاع تكلفة الإنتاج ، والثقة المطلقة فى الخبراء الأجانب ، وبعضهم لم يكن مخلصا لمصر ، فضلا عن نقص الوعى الصناعى بين أبناء الشعب ، وعدم وجود ائتمان صناعى لتمويل الصناعة ، والمنافسة الضارية من الواردات الأجنبية .

ولعل من أبرز الأسباب الخارجية التى أثرت سلبا على الصناعة المصرية ظهرت واضحة حين وقعت الإمبراطورية العثمانية معاهدة تحالف مع إنجلترا فى السادس عشر من أغسطس ١٨٣٨ ، حصل التجار الأجانب بموجبها على حق الاتجار مع ولايات الدولة العثمانية بدون قيود أو شروط. ولم تلبث بعد ذلك أن وقعت الأزمة المصرية التركية التى فرضت إنجلترا والدول الأخرى على مصر فى أعقابها تسوية ١٨٤٠-١٨٤١، التى حددت بمقتضاها عدد الجيش المصرى، فانعكس ذلك سلبا على النشاط الصناعى فى البلاد، وأغلقت العديد من المصانع^(١).

ولما تولى عباس الأول الحكم استكمل غلق المصانع الكبيرة التى أقامها جده محمد على ، واستغنى عن الخبراء الأجانب ، وعاد للاعتماد على المصانع الصغيرة والورش الحرفية ، وكان ذلك نتيجة لتقلص حجم الجيش الذى كان يستهلك معظم إنتاج المصانع الكبيرة، وأصبح الإنتاج الصناعى فى عهده يتقيد بحاجات الشعب المصرى أكثر من ارتباطه بالحروب والتوسع الاقتصادى فى مناطق شاسعة المساحة والحدود .

وخلف عباس فى الحكم سعيد باشا ١٨٥٤-١٨٦٣ ، الذى عرف عنه ميله الشديد للأجانب، ومن ثم عمل على توطيد أقدامهم فى البلاد، لذا نزح عدد كبير منهم إلى مصر واستوطنوها فى عهده، وللأسف كان بعضهم من الرعاع فأساءوا استعمال الامتيازات الأجنبية. ولم يقم سعيد بأية محاولة للنهوض بالصناعة، وكل ما فعله هو فتح الباب لرؤوس الأموال الأجنبية التى تدفقت على مصر، وعمل بعضها فى المشاريع الصناعية ، وإن كانت الصناعة لم تجتذب وقتها مبلغا محسوسا من رؤوس الأموال الأجنبية التى فضلت عليها مشاريع البنية الأساسية (الترام، المياه النقية، الإنارة بغاز الاستصباح)، خاصة مع الالتزام بسياسة الباب المفتوح التى أعجزت المصنوعات المصرية عن منافسة نظائرها الأجنبية .

وحين سمح السلطان العثمانى لمصر بمقتضى فرمان ١٨٦٦ بزيادة عدد جيشها ، اهتم الخديو إسماعيل بالصناعة نسبيا ، واستقدم لها الخبراء من فرنسا وإيطاليا والنمسا ، وسار على قاعدة الإنتاج الكبير فنهض بترسانتى الإسكندرية والسويس ، وأعاد تنظيم مصنع الحوض المرصود وصارت تصب فيه المدافع وتصنع به المعدات الحربية. وأصلح وأنشأ العديد من المصانع الحربية فى الإسكندرية وطره وغيرها. وأعاد فتح بعض مصانع الغزل والنسيج ومن بينها مصنع الطرابيش فى فوة ، ومصانع كبيرة للمنسوجات فى شبرا وبولاق. كما أقام مدايح للجلود ، ومصنعا لضرب الطوب فى قليوب ، وآخر للورق فى بولاق ، وأقام مطاحن للحبوب ، ومعاصر للزيوت النباتية ، واهتم بزراعة القصب والتبغ ، وأنشأ مصانع للسكر فى أرضه بالدائرة السنية ، واهتم بالصناعات الصغيرة . ولكن سوء إدارة تلك المصانع أدى إلى ارتباكها ، أضف إلى ذلك وقوع البلاد فى أزمة ديون خارجية كبيرة مما أدى إلى اضطراب ماليتها فتدهورت صناعاتها ، كما أحجم الأجانب عن إقامة صناعات جديدة فى البلاد .

وفى عهد الخديو توفيق ١٨٧٩-١٨٩٢ تم إهمال الصناعة ، وخاصة بعد أن وقعت مصر تحت الاحتلال البريطانى، وشجعت إنجلترا مصر بالتركيز على

زراعة القطن مع تصديره لبريطانيا عملا بمبدأ التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل الدولي. وتمثلت الصناعات الكبيرة في عهد توفيق في مصانع السكر والكحول وطحن الحبوب ، وانتعشت من جديد الصناعات الصغيرة والحرفية .

وبالمثل لم يهتم الخديو عباس حلمي الثاني ١٨٩٢-١٩١٤ بالصناعة فتدهورت أحوالها لدرجة أن اللورد كرومر - الذي كان يحول دون إنشاء مصانع حديثة في مصر لتظل مزرعة للقطن لصالح المصانع البريطانية ، وسوقا لمصنوعاتها - كتب لحكومته يتعجب حتى من تدهور الصناعات الحرفية في ذلك الوقت. ولما كانت مصر قد جذبت عددا كبيرا من الأجانب منذ عهد سعيد، وكذلك في عهدي إسماعيل وتوفيق ، وفي ثلثي الاحتلال البريطاني ، فقد قام بعض هؤلاء بإنشاء العديد من الصناعات الغذائية ومن بينها صناعة السجائر التي أقامها الأرمن واليونانيون الذين استوطنوا مصر بعد هجرتهم من تركيا بسبب الحرب التركية الروسية في عام ١٨٧٧ ، واحتكار الحكومة التركية لصناعة التبغ في بلادها^(٢). كما انتشرت صناعة الحلوى ، ومصانع المشروبات الروحية ، وصناعة الزيوت والصابون ، ومصانع التبريد ، وشركات لحفظ الفواكه والخضروات وغيرها. ويتضح مما سبق أن الأجانب أقاموا العديد من الصناعات في مصر التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات هي :

● الصناعات التي كانوا يتمتعون فيها بمهارة تقليدية اكتسبوها من تمرسهم عليها في مواطنهم الأصلية قبل هجرتهم إلى مصر ، خاصة السجائر والمشروبات الروحية .

● الصناعات التي تعد توسعا رأسيا للقطن مثل عصر بذرتة لاستخراج الزيوت وصناعة الكسب والصابون .

● الصناعات المحمية طبيعيا مثل استخراج ملح الطعام والخبز والبيرة والسجائر .

ولم يكن رأس المال الأجنبي الذي ساهم في إنشاء الصناعات الغذائية

بمصر مصدره دولة واحدة ، وإنما جاء من دول مختلفة ، وإن كانت غالبية من إنجلترا بحكم احتلالها لمصر .

وقد يكون من المفيد أن نفرق فى هذا المقام بين نوعين من الرأسمالية وهما: الأجنبية والوطنية . فالرأسمالية فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية كانت وطنية ، ولذا تواءمت مع مصالح شعوبها ودولها . أما الرأسمالية التى عملت بالصناعات المصرية فى بداية نشأتها فكانت أجنبية لذا لم تتواءم كثيرا مع مصالح الشعب المصرى ، وكان همها الأول تحقيق الربح الكبير شراة .

أما الرأسمالية المصرية الوطنية الخالصة فقد عملت بالصناعات الصغيرة والحرفية . وكان يعمل فى المنشأة صاحبها بمساعدة بعض الصبية له وذلك لتمسك المصريين بالفردية وعدم معرفتهم بمزايا التعاون . وكانت منشآتهم مقامة فى أماكن خربة وذات بيئة غير صحية . ولما كانت البرجوازية المصرية فى الأصل زراعية فإنها فضلت استثمار أموالها فى هذا المجال ، خاصة زراعة القطن وتجارته . إلا أن نفرا منهم قد استثمر أمواله فى إنشاء مصانع للسكر بالوجه القبلى فى الفترة من ١٨٩٢-١٩٠٠ ، وتعاونت جماعتهم فى إقامة مصنع لتكرير السكر فى الحوامدية ١٨٨١ . ونجح بعض المصريين فى إقامة مصانع للتبغ بالوجهين البحرى والقبلى تضاهى التى أنشأها الأجانب ، مثال ذلك مصانع الدفراوى فى منوف قبل عام ١٩١١ . كما أنشأ إسماعيل عاصم مصنعا للطرابيش فى قها . وكان لهؤلاء الرجال المصريين وغيرهم دور كبير فى نشر الوعى الصناعى مما شجع غيرهم من المواطنين على الاستثمار فى هذا المجال . وأوضح تعداد السكان فى عام ١٩٠٧ أن عمال صناعات الأطعمة بلغوا نحو ٤١ ألف عامل ، أى ١١٪ من العمالة الصناعية فى ذلك الوقت^(٣) .

المرحلة الثانية : وسيطر فيها القطاع الخاص الأجنبى والمصرى على الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ، وامتدت تلك المرحلة من آخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى عام ١٩٥٧ ، وتجاوزا حتى عام ١٩٦٠ .

وقد أمكن التعرف على سبعة عشر عاملاً أثرت على تطور الصناعة المصرية عامة فى تلك الفترة. وهذه العوامل هى: الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ ، لجنة التجارة والصناعة وتقريرها ، مصلحة التجارة والصناعة ، ثورة ١٩١٩ ، تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، النابهنون المصريون وعلى رأسهم طلعت حرب وإسماعيل صدقى ، بنك مصر ١٩٢٠ ، اتحاد الصناعات المصرية ١٩٢٠ ، الأزمة المالية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ ، تعديل التعريفات الجمركية ١٩٣٠ ، وزارة التجارة والصناعة ، الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، البنك الصناعى ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتهيئة الجو للقطاع الخاص للاستثمار الصناعى ، تأميم شركة السكر ١٩٥٦ ، العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ وتمصير المنشآت الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية واليهودية، وفيما يلى نعرض لهذه العوامل:

الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨

تعد الحرب العالمية الأولى أحد الأسباب الرئيسية التى شجعت على النمو الصناعى فى مصر لأنها عملت كتعريفة جمركية حامية ، لانقطاع واردات المصنوعات الأجنبية التى كانت تنافس بضراوة المنتجات الوطنية ، وذلك بسبب صعوبة النقل البحرى وقتذاك. لذا انتعشت الصناعات التى كانت قائمة ، بالإضافة إلى نشأة صناعات جديدة لتوفير الأغذية والأغطية والملابس للقوات المحاربة ، فضلاً عن حاجات الشعب المصرى، وشجع ذلك على ارتفاع أسعار السلع المصنوعة مما كان عليه الحال من قبل. وتعذر تصدير الحاصلات الزراعية فانخفضت أسعارها، وفى الوقت ذاته زاد الطلب من قبل القوات البريطانية وحلفائها ، فانتعشت الصناعات الغذائية وغيرها للإحلال محل الواردات، وازدهرت الصناعات الحرفية التى كاد أن يقضى عليها، أما الصناعات الكبيرة فحققت أرباحاً هائلة بعد خسائر. وكان العمل متوافراً لعدد كبير من الأفراد .

وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عادت المصنوعات الأجنبية

تتدفق على مصر فأضرت بالصناعات المصرية بما فيها الغذائية. وما كانت مصر تستطيع حماية صناعاتها جمركيا لأنها كانت مقيدة بسياسة الباب المفتوح العثمانية. كما أن المصانع المصرية نشأت على عجل للاستفادة من تلك الظروف الطارئة ، لذا لم تضع فى حساباتها الأسس الاقتصادية والفنية التى تكفل لها الصمود فى المنافسة والاستمرار بالعمل؛ فبعض المصانع التى أنشئت خلال الحرب العالمية الأولى كانت أشبه بالمضاربة منها بالاستثمار ، فضلا عن أن أصحابها لم يحفلوا بشيء سوى الحصول على ربح كبير عاجل . لذا توقف معظمها بعد انتهاء الحرب لعودة المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية^(٤).

وفى عام ١٩١٦ شكلت الحكومة (فى عهد السلطان حسين كامل) لجنة للصناعة والتجارة لدراسة حالة الصناعة وأثر الحرب العالمية الأولى عليها . وقدمت اللجنة تقريرها الذى تضمنته دراسة الصناعات القائمة والمقترحة والإجراءات التى يجب اتخاذها للنهوض بالصناعة ، ومن توصياتها: إصلاح التعريفات الجمركية ورسوم الواردات والصادرات لحماية الصناعات الوطنية وتشجيعها ، والتخلص من سياسة الباب المفتوح ، وضرورة إعفاء الصناعات المصرية من كل ضريبة داخلية إعفاء مكافئا للرسوم الجمركية ، والاهتمام بشبكات النقل ووسائله ، ومنح امتيازات لنقل المصنوعات والخامات على السكة الحديدية التى تملكها الحكومة ، والاهتمام بتوفير الطاقة فى أماكن مختلفة بالبلاد بأسعار معقولة تشجعا لإنشاء الصناعات، والاهتمام بالتعليم الفنى والصناعى والهندسى لإعداد الكوادر البشرية من عمال مهرة وخبراء ، مع ضرورة تسهيل الائتمان المالى الحكومى للصناعة ، وإنشاء بنك يقرض الصناعة بأسعار فائدة ميسرة، وعلى أن تفضل الحكومة المصنوعات الوطنية على الأجنبية طالما الجودة والأسعار متساوية أو متقاربة ، وأن تهتم بالدعاية والترويج للمصنوعات الوطنية ، وإقامة المعارض لها ، وأن تنشئ إدارة حكومية ترعى شئون الصناعة الوطنية .

وحين تولى السلطان فؤاد (ابن الخديو إسماعيل) حكم مصر بعد وفاة أخيه السلطان حسين كامل فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ ، وصار ملكا على مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، أدرك أن الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه مصر كان يلزمه استقلالاً اقتصادياً لتدعيمه. وكانت هناك فكرة بإنشاء جمعية أهلية ترعى شئون الصناعة المصرية فى عام ١٩١٠ ، على أن تسند إدارتها للأمير فؤاد ، لكن الفكرة لم تنفذ. وهذه الفكرة هى التى تحولت إلى اتحاد الصناعات المصرية فى عام ١٩٢٢. وقبل ذلك بعامين تأسس بنك مصر فى عام ١٩٢٠ ، وكان ذلك على أثر قيام الثورة الوطنية الشعبية فى مصر فى عام ١٩١٩ ، التى ألهمت حماس المصريين فى سبيل حصول مصر على استقلالها السياسى وتدعيمه باستقلال اقتصادى. وتأسس بنك مصر من مساهمين مصريين وأموال مصرية فقط ، وقرر أن يستثمر أرباحه فى مجال النشاط الصناعى ، وبالفعل أنشأ عدة شركات صناعية منها شركة مصر لمصايد الأسماك فى عام ١٩٢٧ التى أقامت لها مصنعا للأزهار الصدفية فى السويس برأسمال ٥٠ ألف جنيه ، وشيدت ثلاجات لحفظ الأسماك دون تلف لفترة من الزمن. وأنشأت الحكومة فى عام ١٩٢٠ مصلحة للتجارة والصناعة لرعاية شئونها ، فكل تلك التطورات المتلاحقة كانت أسبابا قوية شجعت على النمو الصناعى فى مصر .

وأراد الملك فؤاد أن يرسم خططا للتوسع الصناعى فى مصر على أساس أنها لا تتعارض مع التعاون الاقتصادى مع إنجلترا فرأى أن تكون الصناعات المصرية مبنية على تموين السوق الداخلى ، وعلى تشكيل المواد الخام المنتجة فى مصر ، وعلى ألا تحتاج الصناعات المصرية إلى الحماية الجمركية إلا لفترة قصيرة فى عهد طفولتها ، خاصة وأن الصناعات الزراعية ومنها الغذائية لا تحتاج لكثير من الحماية الجمركية. وحددت الصناعات الزراعية بأنها المنسوجات القطنية والجوت، ومنتجات الألبان، وصناعة حفظ الخضر والفاكهة، وصناعة المواد الطبية من النباتات العطرية ، وتشكيل مجلس دائم للصناعات الزراعية .

وبالفعل أنشئت عدة شركات لمنتجات الألبان فى القاهرة ودمياط فى عام ١٩١٨ ، وشركة نوفل للحلوى فى الجيزة فى عام ١٩١٩ ، وتأسست شركة الأسماك والمحاصيل المصرية للقيام بالعمليات الصناعية المرتبطة بصيد الأسماك ، وعدة شركات لصناعة السجائر وتصنيع دخان المعسل ، من بينها الشركة الشرقية ١٩٢٠ ، ومصنع سيموندس للدخان والمعسل بفاقوس شرقية فى عام ١٩٢٢ ، ومصنع كوزيكا للكحول بطرة ولإنتاج العلف المسكر لخيول الجيش الإنجليزى وبغاله ، وشركة المياه المعدنية والمشروبات الروحية سباتس . وشيدت مصانع لحفظ الخضر والفاكهة. وقد زودت الصناعات الغذائية الجيوش البريطانية والجمهور باحتياجاته من تلك المنتجات .

وعلى الرغم من نهضة الصناعات الزراعية ، إلا أنها لم تلبث أن ووجهت بثلاث عقبات تمثلت فى: صعوبات زراعية ، ومشاكل فنية ، فضلا عن العقبات المالية. فالحكومة اهتمت بزراعة القطن والقصب ، والفلاح اهتم بمحاصيل الأذرة والبرسيم مع إهمال المحاصيل البستانية والثروة الحيوانية. لذا زاد الاهتمام بالزيتون والبلح والزراعة التجارية البستانية وبالنباتات العطرية والثروة الحيوانية حتى تتوفر الخامات المناسبة لزوم الصناعات الغذائية وبأسعار معقولة. أما العقبات الفنية فكانت كثرة أمراض النباتات والحيوانات والآفات الحشرية. وكان لابد من مقاومة هذه الأمراض والآفات مع زراعة الأنواع التى تناسب التصنيع ، وعدم الإكثار من الأصناف والتركيز بدلا من ذلك على نوعين أو ثلاثة ، مع دراسة أنواع الخضر وأصنافها المناسبة للحفظ وذلك فى مدة قصيرة. ولما كانت هذه الصناعات لا تتوافر لها العمالة الفنية ، فقد بادرت الحكومة بتحويل معامل الصناعات الغذائية التابعة لقسم البساتين فى وزارة الزراعة إلى مدارس للتدريب المهنى تحت إشراف الوزارة. أما الصعوبات المالية فتمثلت فى عدم كفاية الأموال عند الحكومة لإنشاء محطات توليد الكهرباء فى البلدان الإقليمية والأرياف لتشجيع إقامة الصناعات الزراعية هناك.

وقد بادر بنك مصر بمنح قروضا ميسرة لطحن الفلال ، ولتصنيع البلح ، والزيوت النباتية، وضرب الأرز ، وصناعة الأسماك .

الكساد العالمى - المشروع الوطنى - التعريف الجمركية

طرات ثلاثة تطورات أساسية فى نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضى ، كانت لها آثار كبيرة على النمو الصناعى فى مصر وهى : الكساد العالمى 1929-1933 World Depression ، وتعديل التعريف الجمركية ، وفكرة المشروع الوطنى. فهذه الثلاثية كان لها دور فى تشجيع النشاط الصناعى فى مصر وفى دخول الوطنيين إلى ميدانه^(٥).

فالكساد العالمى وقع لحدوث انهيار مالى فى بورصة نيويورك ، وانخفضت أسعار كثرة من السلع عما كانت عليه قبل عام ، وعجزت الدول عن تسديد ديونها ، وتراجعت الصادرات والواردات على مستوى العالم ودوله أيضا. ولما كانت مصر تعتمد على تصدير محصول القطن ، فقد عجزت عن تسويقه عالميا، وانخفضت أسعاره فاضطرت إلى خفض مساحته ، وتخزين كميات كبيرة من إنتاجه ، مع تحمل خسائر فادحة. ووضحت لها عيوب سياسات التخصص الإنتاجى ، والاعتماد على التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا. وفى الوقت نفسه عجزت عن تصدير فائض بعض المصنوعات ومنها الغذائية عن حاجة السوق المصرى ، ولم تتمكن من استيراد مصنوعات تكفى سوقها الداخلى ، ولذا نشطت الصناعات الوطنية لسد حاجة السوق الداخلى. وعلى كل فقد اجتازت الصناعات المصرية وقتا عصيبا عليها أثناء الكساد والانخفاض المالى العالمى لعجزها عن تصدير فوائضها ، ولصعوبة تدبير مستلزماتها. وأظهر الكساد العالمى أن مصر عليها أن ترسم لنفسها سياسة اقتصادية تركز على ثلاثة أعمدة هى: الكفاية الذاتية ، وتنويع الإنتاج ، والتصنيع .

أما المشروع الوطنى فتبلور فى ظهور استعداد لدى البرجوازية المصرية الزراعية والتجارية على الاستثمار فى مجال النشاط الصناعى ، خاصة بعد

موجة الحماس الوطنى وحصول البلاد على استقلالها ، ونشأة بنك مصر ، واتحاد الصناعات ، وبيروز جماعة النابهين المصريين ، ووصول بعضهم إلى كراسى الحكم ، والرغبة فى انتزاع المبادرة. ولما كانت مصر مرتبطة بسياسة الباب المفتوح الأمر الذى عرقل تقدمها الصناعى ، ومن ثم ضغطت هيئات وجماعات مختلفة منها: اتحاد الصناعات ، بنك مصر ، النابهون المصريون ، وحتى بعض الأجانب على الحكومة للتخلص من تلك السياسة، وذلك بتعديل التعريف الجمركية لتشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها. ودار جدل كبير ذا ثلاثة محاور حول ذلك التعديل الجمركى: فهل تكون التعريف الجمركية مصدرا لإيرادات خزانة الدولة ؟ أم وسيلة لحماية الإنتاج الوطنى ؟ أم ترعى شئون المستهلك ؟ فالتعريف الجمركية التى ظلت سارية فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر حددت رسم الاستيراد بنسبة ٨ ٪ ، ودع عنك أنها نسبة غير حامية، فإنها لم تفرق بين أنواع السلع سواء أكانت خاما ، أو نصف مصنوعة ، أو تامة الصنع ، أو وقودا ، أو هل هى لزوم الاستهلاك أو الإنتاج ، وهل هى ضرورية ، أو ميسرة Convenient ، أو كمالية؟ ويستثنى من ذلك السكر والكحول والتبغ بزيادة الرسم ٢٪ عن المقرر. أما الرسم على الصادرات فكان هو الآخر ٨ ٪ ، ثم انخفض بالتدريج إلى ١ ٪ ، ثم ألغى بكامله ماعدا على القطن وبذرتة. وهذه هى أعمدة سياسة حرية التجارة والتخصص الإنتاجى التى عرقلت تصنيع مصر فى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، وحدثت من استثمارات البرجوازية الوطنية فى مجال النشاط الصناعى.

وتعد التعريف الجمركية الجديدة المعدلة على يد إسماعيل صدقى اعتبارا من ١٧ فبراير ١٩٣٠ هى العمود الفقرى للتطور الصناعى فى مصر منذ بدء تطبيقها لأنها أصبحت تعريف حامية^(٦). فقد زادت الرسوم الجمركية على واردات المصنوعات الأجنبية التى تنتج مصر نظيرا لها ، مع تخفيض الرسوم الجمركية على واردات الآلات والمعدات ، والخامات اللازمة للصناعة الوطنية والإنتاج الداخلى ، وإلغاء الضرائب على صادرات المصنوعات المصرية ما عدا

التي على القطن وبذرتة (نصف مصنوع). وفي الوقت نفسه فرضت رسوم تصدير مانعة على السلع المصدرة التي تحتاجها الصناعات المصرية، والتدرج في فرض الضريبة على حسب حالة السلعة ، فإذا كانت خامات فرضت عليها رسوما مخفضة ، وإذا كانت نصف مصنوعة تحملت رسوما متوسطة ، أما لو كانت تامة الصنع فإنها تخضع لرسوم عالية أخذاً في الحسبان نوعها إن كانت كمالية أو ميسرة أو ضرورية ، وذلك بقصد حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة غير العادلة مع الواردات النظيرة ، وجرى تنقيح تلك التعريفات الجمركية بالتشديد عدة مرات. وعلى الرغم من أن إنجلترا كانت قد وافقت على الصورة الأولى ، لكنها عارضت التنقيحات التي أدخلت عليها لتستحوذ على السوق المصري لمصنوعاتها .

وبعد تعديل التعريفات الجمركية تناقصت واردات مصر من المصنوعات الغذائية ، ونشطت الصناعات الوطنية لتغطية حاجة أكبر جزء من السوق الداخلي، لكن تجدر الإشارة إلى أن تعديل التعريفات الجمركية تعاصر مع الانخفاض والكساد العالمي لذا يصعب فصل أثر الواحد منهما عن الآخر على تطور الصناعة المصرية .

وقد انتعشت الصناعات الغذائية في مصر بعد تعديل التعريفات الجمركية ، واستطاعت البلاد أن تغطي حاجتها بالكامل من السكر والكحول والسجائر والملح ، بل وتصدير الفائض من هذه المصنوعات للخارج^(٧) ، كما شجع ذلك على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لتعمل في كل الصناعات المصرية^(٨).

الحرب العالمية الثانية والصناعة المصرية

لم تكن الصناعة المصرية تطمح في أكثر من تعريفات جمركية حامية لها من منافسة النظائر الأجنبية المستوردة ، فلما وقعت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ توقفت هذه المنافسة بالكامل نظراً لانقطاع وصول واردات المصنوعات من الخارج ، وذلك لتعذر النقل البحري ، ولنشيط الفواصات في

البحر المتوسط بسبب العمليات العسكرية ، وارتفاع تكلفة الشحن والتأمين والتخزين خلال فترة الحرب. أضف إلى ذلك تمركز قوات الحلفاء فى مصر (٢ مليون مقاتل) التى زاد طلبها على السلع المصنوعة وغيرها فالتسعت السوق أمام المصنوعات المصرية، وقدر أن الجندى كان ينفق جنيها إسترلينيا فى اليوم^(٩). وشكلت المصروفات التى كانت تتفوقها هذه القوات فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية نحو ربع الدخل القومى للبلاد بمعدل ٢ مليون جنيه/ يوم. وبلغت ٣١٩ مليون جنيه بين ١٩٣٩-١٩٤٥^(١٠).

وفى عام ١٩٤١ أنشأت إنجلترا مركز إمدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Center MESC، واشتركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية للإشراف على العمليات العسكرية لقواتها فى إحدى وعشرين دولة بشمال إفريقيا ، وجنوب غربى آسيا ، وجنوب شرقى أوروبا ، ولتعبئة موارد هذه البلاد لخدمة أغراض الحرب ، وتقليل اعتمادها على الخارج. وقدم ذلك المركز المساعدات الفنية للصناعات المصرية ، ووفر لها الآلات وقطع الغيار والخامات الضرورية ، بل وتدخل فى تنظيم الأجور لعمال المصانع، وفضلا عن ذلك أنشأ بعض المصانع لتموين قواته بما تحتاج إليه من مصنوعات ، وأبدى استعدادة لشراء أية مصنوعات مصرية ، وشجع بمختلف الوسائل ما يهمله أمره من الصناعات المصرية الجديدة ، وعلى سبيل المثال تعاقدت إنجلترا مع مصانع تجفيف الخضر والفاكهة لشراء كل إنتاجها بالكامل من البصل المجفف طيلة فترة الحرب لتموين قوات الحلفاء، كما ساعد مصر على تصدير بعض مصنوعات من البيرة والسجائر والكحول وغيرها إلى البلدان المجاورة التى كانت تنقصها هذه السلع. وتعاون ذلك المركز مع اتحاد الصناعة المصرية لتشجيعها ، ووصل الأمر أن الحكومة المصرية لم تكن تعطى تراخيص التصدير والاستيراد إلا بعد موافقة مركز تموين الشرق الأوسط ، وانتهى ذلك فى يناير ١٩٤٥.

ونتيجة لما تقدم تهيأت فرصة طيبة لازدهار الصناعات المصرية ، أى تصنيع لإحلال الواردات ، وعاون على ذلك كثرة النقود المتداولة ، وارتفاع

مستوى المعيشة نسبيا في البلاد فتوسعت المصانع القائمة بمصر ، وأنشئت أخرى جديدة بل وصناعات مستحدثة فيها خلال الحرب العالمية الثانية ، وتنوعت المصنوعات المصرية لإنتاج طائفة جديدة منها ، خاصة من الصناعات الغذائية التي لم تكن تنتج من قبل. وقد ارتفعت أسعار السلع المصنوعة بحدّة أحيانا إلى أربعة أو خمسة أمثال ما كانت عليه لانقطاع الواردات ، ولاتساع السوق ، ولزيادة الطلب ، وانتهاز فرصة انقطاع الواردات، أضف إلى ذلك أيضا ارتفاع أسعار الخامات والوقود والطاقة وتكلفة العمالة والنقل وغير ذلك من مستلزمات الصناعة ، الأمر الذي دفع إلى زيادة أسعار السلع المصنوعة . وحققت المصانع المصرية أرباحا هائلة ، وتمتعت بسيولة نقدية كبيرة ، فأعادت استثمار بعضها في توسعاتها فنمت الرأسمالية الوطنية الصناعية بدرجة كبيرة في مصر خلال الحرب العالمية الثانية. ويؤكد ذلك زيادة احتياطات الأرباح المحجوزة على ذمة التوسع ، وزاد الإنتاج الصناعي كثيرا عما كان عليه قبل الحرب .

وقد أدى نجاح الرواد الأوائل الذين استثمروا أموالهم في الصناعة عند بداية الحرب ، وحصولهم على أرباح ضخمة إلى تشجيع غيرهم على الاقتداء بهم في الاستثمار الصناعي ، فكانت النتيجة ازدهار الصناعة في البلاد، وجذبت الصناعة المصرية رؤوس أموال كثيرة كانت معطلة للاستثمار فيها ، قدرت في عام ١٩٤٥ بحوالى مائتى مليون جنيه. وبلغ الدخل الأهلئ منها في تلك السنة نحو سبعين مليون جنيه ، في حين كانت قيمة الإنتاج الزراعى ٣٧٠ مليون جنيه ، والدخل الأهلئ منها ١٧٨ مليون جنيه. أى أن الدخل الأهلئ من الصناعة كان حوالى ٤٠ ٪ من نظيره للزراعة^(١١).

وأدت الحرب العالمية الثانية إلى تكوين جماعة من رجال الأعمال المصريين الذين حنكتهم تجارب الحرب فاكسبوا من خلالها خبرة ثمينة في مجال النشاط الصناعي ، فالواحد منهم تعلم بالخبرة والاحتكاك عن التقنية الصناعية (آلات ، وطرق ، وخبرة ، وتنسيق)، وعن الخامات والمواد الأولية وخصائصها ، والأسواق

واحتياجاتها من السلع المصنوعة ، وتوفرت لهم الأموال الكثيرة. والمعلوم أن الأجانب والمتمصرين هم الذين أقاموا الصناعات الكبيرة فى مصر ابتداء من عهد الخديو إسماعيل حتى فترة الحرب العالمية الأولى لدرجة أن البعض ردد مقولة «أن الزراعة هى النصيب الذى يختص به أبناء البلاد ، أما الصناعة فى مصر فهى نشاط الأجانب والنزلاء». وأثبتت تجربة الحرب العالمية الثانية عدم صدق هذه المقولة ، وأن أبناء البلاد قادرون على الاستثمار الصناعى بنجاح . وقد انتبه رجال الأعمال المصريون الذين أوجدتهم الحرب العالمية الثانية إلى خطأ أسلافهم فى الحرب العظمى الأولى ، فأقاموا مصانعهم ليس انتهازا لفرصة سرعان ما تغلق لزوال السبب ، وإنما شيدوها على أسس فنية واقتصادية سليمة ليكتب لها البقاء والاستمرار بعد انتهاء الحرب. واختلفت ملكية المصانع التى أقيمت خلال الحرب العالمية الثانية عن التى سبقتها فهى لم تكن ملكا للدولة عكس ما كان فى عهد محمد على ، ولا لأفراد كما كانت فى الحرب العالمية الأولى وإنما لشركات مساهمة قوية. وعلى الرغم من كل ما تقدم فإن الصناعة المصرية واجهت بعض الصعوبات خلال الحرب العالمية الثانية ، فقد عانت فى بداية الحرب من قلة العمالة الماهرة ، ذلك لأن إنجلترا أجبرت مصر على إصدار أوامر عسكرية بإخراج رعايا الدول المتحاربة مع المملكة المتحدة (الألمان ، الطليان ، والبلغار) من سوق العمل المصرى ، ولما خافت مصر وإنجلترا من تعطل العمل فى المصانع أبقت الحكومة على هؤلاء الطليان والألمان والبلغار ورعايا الدول المعادية للعمل فى المصانع المصرية مع فرض رقابة صارمة عليهم. وانخرط عدد كبير من العمال المصريين للعمل فى معسكرات قوات الحلفاء وفى ورشهم جريا وراء الأجور الأعلى ، وبلغ عدد هؤلاء نحو مائتى ألف عامل كان ثمانون ألف منهم من العمال المهرة. كما أن توسيع ورش الصيانة والإصلاح الخاصة بالجيش المصرى جذبت بالأجور الأفضل عددا كبيرا من خيرة العمال فى البلاد. وقد ارتفعت أجور العمالة كثيرا خلال الحرب العالمية الثانية مما ساهم فى رفع تكلفة الإنتاج والأسعار. وتدهورت نوعية بعض

السلع الصناعية بسبب الغش التجارى بإضافة المواد الغريبة لتعذر الحصول على الخامات وارتفاع أسعارها خاصة المستوردة منها ، ولعدم تطبيق المواصفات ، مثال ذلك ما كان يحدث فى المشروبات الكحولية ومنها البيرة التى كانت تباع فى يوم إنتاجها ، علما بأن القواعد تقضى بتعتيق هذه المنتجات فترة ثلاثة أشهر على الأقل. وكثيرا ما ثارت المشاكل بين مصانع هذه المنتجات ومصلحة الكيمياء لعدم مطابقتها للمواصفات . وشاع الغش التجارى فكان الدقيق يخلط بالنشا ، والقمح الذى يسلم للمطاحن كانت نسبة ٢٥٪ منه من الأوساخ والمواد الغريبة ، مع استخدام دقيق غير مطابق للمواصفات فى صناعة الأعجنة الغذائية. وكانت مصانع المكرونة تبيع حصصها من الدقيق الفاخر الذى تتسلمه من الحكومة فى السوق السوداء بأسعار مرتفعة لتحقيق أرباحا كبيرة، وتستعيز عنه بدقيق أقل مناسبة .

وزادت الصعوبات التى قامت فى وجه تجديد المعدات الصناعية وصيانتها لصعوبة الاستيراد وبطئه ، فتهالكت آلات المصانع ، خاصة لأنها كانت تعمل ليل نهار لمواجهة الطلب على منتجاتها ، وبالتالي انخفضت إنتاجيتها مقارنة بالوقت المنفق. وكانت هناك صعوبات فى الحصول على المواد الأولية المستوردة والمحلية لزوم الصناعة لبطء الاستيراد ، وتأخر الشحن ، ولنفاذ المخزون فى البلاد أو اختفائه بسبب استيلاء الحكومة عليه. وعانت المصانع التى كانت تعتمد على خامات مستوردة نتيجة تحديد حصص غير كافية من تلك الخامات . وارتفعت أسعار الخامات إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب. وهكذا انخفض الإنتاج كثيرا بمعظم فروع الصناعة عند بداية الحرب لنقص الخامات ولنفاذ المخزون منها لكنه تزايد بعد ذلك. وقد حلت المصانع مشكلة نقص الفحم بالتحول إلى البترول ، والاعتماد على كسب بذرة القطن كوقود لمناسبته فضلا عن رخص ثمنه ، فسعر طنه كان لا يتجاوز ٢٥٠ قرشا فى حين أن سعر طن الفحم ارتفع سنة ١٩٤٢ إلى ٦٢٠ قرشا^(١٢) . وقد عانت الصناعة كثيرا من صعوبة النقل لأن الحكومة خصصت السكك الحديدية التى تملكها للمجهود

الحربى ، وحظرت نقل بعض السلع عليها مثال ذلك بذرة القطن ، كما استولت على بعض سيارات النقل لتعمل لحساب المجهود الحربى أيضا ، فزاد اعتماد الصناعة على النقل النهري الذى يتسم ببطئه. وكانت الخامات والمنتجات تترك لمدد طويلة فى محطات الشحن لحين نقلها مما يعرضها للتدهور ، وتكدست البذرة فى المحالج ، وتعقرلت عمليات توصيلها للمعاصر ، وارتفعت تكلفة النقل بمعدلات كبيرة .

ولما أحست الحكومة بالتلاعب ، مثال ذلك كانت مصانع الحلوى تبيع نصيبها من السكر بأسعار مرتفعة ، فضلا عن ظهور السوق السوداء التى أوجدتها الحرب العالمية الثانية لبيع المواد الأولية وشرائها ، وبالذات الحصى التموينية ، فإن الحكومة أنشأت وزارة التموين ، وفرضت البطاقة التموينية ، وشكلت هيئة لمراقبة توزيع السلع الغذائية وأسعارها ، وأصدرت أوامر بالاستيلاء على بعض المحاصيل (القمح ، وحصه من الأرز ، والشعير). وحددت الأسعار جبريا ، وحصصا للاستهلاك ، وإن لم يكن هناك تقييد لاستهلاك جيوش الحلفاء من المواد الغذائية. وحظرت نقل السلع إلا بتصريح مثلا بذرة القطن ، كما أوقفت تصدير بعض السلع مثل رجيح الكون والدينيبة دون الاستفادة منها فى الداخل ، فضاعت بذلك ملايين الجنيهات على مضارب الأرز. وقيدت السوق الداخلى بكثير من القيود الاستثنائية، وكل ذلك لكبح جماح التضخم .

أثر الحرب العالمية الثانية على تطور الصناعات الغذائية

تعذر على مصر تصدير القطن خلال الحرب العالمية الثانية ، وانخفض سعره تبعا لذلك ، وفى الوقت نفسه توقف استيراد الحاصلات الزراعية ، كما زاد الطلب على الحبوب. ومن ثم تدخلت الحكومة فى تعديل التركيب المحصولي، فأنقصت مساحة القطن ، وزادت مساحة الحبوب ، ورفعت أسعارها لتشجيع زراعتها ، وشجعت على توسيع مساحة الخضر والفاكهة لتلبية

حاجة السوق الداخلى ومتطلبات قوات الحلفاء. كما استولت الحكومة على بعض الحاصلات وحددت أسعارها ، وحظرت نقل الحبوب من مديرية لأخرى إلا بتصريح لتتال كل منطقة نصيبها العادل منها. وكان للسياسة الزراعية أثر بالغ على الصناعات الغذائية خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، وعلى سبيل المثال لما اتسعت مساحة الأرز انتظمت صناعة ضربه وتبييضه ، وشجعت الحكومة على خلط دقيقه بدقيق القمح ففتحت سوقا جديدة له .

ولم يكن تأثير الحرب العالمية الثانية متشابها على كل هياكل الصناعات الغذائية ، بل كانت هناك تفاوتات كبيرة فى هذا الخصوص ، وحتى بالنسبة للهيكل الواحد لم يكن التأثير واحدا فى كل جوانبه، فقد تضرر صيد الأسماك لتضييق نطاق مياه الصيد الساحلية بسبب العمليات العسكرية ، وبالتالى لم تعمل مصانع تعليب السردين إلا بنصف طاقتها الإنتاجية. وتوقف صيد الإسفنج بالكامل من أمام ساحل مصر من مياه البحر المتوسط فى الفترة من ١٩٣٩-١٩٤٧ فاستراحت منابته بسبب العمليات العسكرية. وبالمثل تضررت صناعة استخراج الملح من ملاحات الساحل المصرى على البحر المتوسط للسبب السابق. وعلى العكس من ذلك أدت ظروف الحرب إلى زيادة إنتاج بعض الصناعات الأخرى وإن تدهورت نوعياتها ولرداءة الخامات المستخدمة فيها ، كالزيوت النباتية والمكرونة والسجاير والبيرة، كما نشأت صناعات غذائية لم تكن موجودة مثال ذلك الجبن الجاف ، تجفيف الخضر وغيرها .

ضرب الأرز - طحن الغلال - صناعة الخبز

أدى تأخر الحكومة بسبب ظروف الحرب فى سحب حصتها من الأرز المبيض المستولى عليه من المضارب إلى ارتباك صناعة ضرب الأرز وتبييضه . وكانت تعليمات الحكومة قد نصت على أن يكون تسليم حصتها من الأرز إلى مخازن شركة الاستيداع بالإسكندرية أو بور سعيد. أما بالنسبة للمنصورة وضواحيها فكان التسليم إلى شون كل من بنك مصر وبنك التسليف الزراعى .

وحظرت الحكومة تصدير رجميع الكون والدينيبة دون أن تستفيد من هاتين المادتين في الداخل فضاعت ملايين الجنيهات^(١٣).

وفي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، بدأت الحكومة في الاهتمام بتخزين الغلال ، فأنشأ بنك التسليف الزراعى ثلاثة مجموعات من الصوامع فى الجيزة وكفر الزيات والمنصورة فى عام ١٩٤٠. وفى عام ١٩٤٢ أنشأ تسعة عشر مجموعة أخرى من الصوامع. وفى عام ١٩٤٣ أنشأت وزارة التجارة والصناعة مجموعة من صوامع الغلال فى الوجه البحرى. وقد عانت صناعة الطحن من عدة مشاكل منها: تدخل الحكومة لتمويل القمح للفلاحين ، وتحديد الأسعار بطرق غير مباشرة ، وخلو البلاد من سوق يباع فيها القمح بالأجل ، وعدم توافر صوامع حديثة لحفظ الحبوب ، وزيادة القدرة الطاحنة عن حاجة السوق ، والمنافسة الضارية بين المطاحن^(١٤).

وفيما يتعلق بصناعة الخبز ، أصدرت الحكومة تشريعات وأوامر عسكرية تحدد نسبة خلط رغيف الخبز الذى يباع للسكان ، ومواصفاته ، وأسعاره. وتم تعديل هذه النسب مرارا من أجل تخفيف الضغط على القمح لعدم كفاية الإنتاج المحلى بسبب اتساع السوق لوجود قوات الحلفاء ، ولصعوبة الاستيراد^(١٥).

صناعة الزيوت النباتية وقت الحرب العالمية الثانية

ترتب على تخفيض الحكومة مساحة القطن حدوث نقص فى إنتاج بذرته ، ومن ثم واجهت البلاد عجزا فى البذرة المقررة للمعاصر لا يقل عن مليون أردب، وزاد من حدة الأزمة عدة عوامل أخرى منها ميل التجار لتخزين البذرة والزيت ، وحجزهما عن التسويق أملا فى ارتفاع الأسعار^(١٦) . كما قامت بعض المعاصر باستيراد كميات من بذرة القطن من السودان لتشابهها مع نظيرتها المصرية، وكان لا يجوز استعمال العبوات التى تستورد فيها البذرة لأى غرض آخر خلاف نقل هذه البذرة من المواعين إلى المباخر فالمعاصر، ووجوب إعادة تصديرها للخارج فى بحر مدة لا تزيد عن أسبوعين بعد تقريفها وإلا أعدمت . وكل هذه

حركة إعادة تعمير أوروبا بعد الحرب كانت قد بدأت ، وفرصة الأرباح فيها كانت أكبر عما فى مصر ، وكان هذا سببا رئيسيا فى تراجع رأس المال الأجنبى فى مصر أكثر من قانون الشركات المساهمة المشار إليه ومن مادته السادسة^(٣٠).

وعلى أثر قيام حرب فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ساهمت الصناعات الغذائية فى تمويل الجيش المصرى بالمنتجات الغذائية التى طلبها ، وفى المواعيد المحددة، فانتعشت هذه الهياكل لفترة قصيرة، واتضحت أهميتها للحكومة وقت الحرب^(٣١). وقد بادرت الحكومة فى عام ١٩٤٨ بتشكيل لجنة لدراسة أحوال الصناعة فى مصر ، وقدمت اللجنة توصياتها بهذا الشأن. وعلى الرغم من أن تلك اللجنة كانت أقل سمعة من نظيرتها التى تكونت فى عام ١٩١٦، إلا أنها قدمت عملا علميا متفوقا بجدارة^(٣٢). وعلى أثر قيام الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥١ ، ارتفعت أسعار القطن كثيرا فحدث رواج فى مصر وزادت القوة الشرائية للشعب ، فانتعشت الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ التى كانت قائمة وقتها^(٣٣).

فترة المخاض الأولى ١٩٥٢-١٩٦٠

تعد هذه الفترة أيضا - وهى فترة الثورة حتى قبيل حركة التأميم - مرحلة انتقالية بين سيادة القطاع الخاص فى السنوات السابقة عليها ، وسيطرة القطاع العام فى السنوات اللاحقة لها. وفى بداية تلك الفترة أصدرت الثورة قانون الإصلاح الزراعى لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية. وفى الوقت نفسه وردت عدة شكاوى كيدية إلى الحكومة من العاملين فى مصانع شركة الملح والصودا وغيرها عن سوء الإدارة وهضم حقوق العمال. ونتيجة لتوجس رأس المال المصرى والأجنبى العامل فى البلاد ، كان على الحكومة أن تعمل على طمأنة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة فى البلاد حتى لا يسحبوها إلى الخارج^(٣٤).

وبمقتضى القرار رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ أنشأت حكومة الثورة المجلس الدائم

لتنمية الإنتاج القومى ، وفيما يتعلق بالصناعة كان هدف ذلك المجلس العمل على تحسين كفاءة الصناعات القائمة ، ودراسة المشروعات الصناعية الجديدة ، وخاصة الأساسية مثل الحديد والصلب والأسمدة الكيماوية ووسائل النقل تمهيدا لتنفيذها من جانب القطاع الخاص أو الحكومة أو بالمشاركة معهما وأطراف أجنبية، مع تشجيع إقامة مصانع جديدة تستغل الخامات الداخلية تقليلا للمصنوعات المستوردة (تصنيع لإحلال الواردات)، والعمل على زيادة الإنتاج الزراعى لتوفير الغذاء للشعب ، والخامات للصناعة، وكسبا للعملة الصعبة بالتصدير^(٣٥). وقد ظلت الصناعة فى تلك الفترة المبكرة ملكية خاصة، إذ كانت الحكومة لا تملك إلا معمل التكرير بالسويس، والمطبعة الأميرية بالقاهرة، فضلا عن بعض ورش الصيانة والإصلاح ، وعدة وحدات تدريبية للصناعات الغذائية بوزارة الزراعة. ولما كانت الحكومة قد قررت القيام بدور أكبر فى النشاط الاقتصادى ، لذا فقد أسهمت مع أطراف أخرى بما فيها شركة ديماج الألمانية فى إنشاء مصنع الحديد والصلب بحلوان ، وشركة كيما بأسوان ، وفى مصانع وسائل النقل^(٣٦)، وفى شركة إدفينا لتصنيع الأغذية المحفوظة بالإسكندرية^(٣٧).

وهيأت الحكومة المناخ لرأس المال المصرى والأجنبى للاستثمار فى مجال النشاط الصناعى ، فعدلت المادة السادسة من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ التى أثارت الكثير من الجدل ، وأصدرت عدة تشريعات أخرى لهذا الغرض ، منها: القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص باستثمار رأس المال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاجتماعية مانحة إياه امتيازات مثل السماح بإعادة تحويله للخارج بعد خمس سنوات من تاريخ وروده بما لا يتجاوز خمس القيمة المسجل بها سنويا. وقللت القيود على تحويلات النقد الأجنبى. وقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٤ الذى أعفى الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم من الضرائب لمدد مختلفة. وقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بأن تكون قيمة السهم فى الشركات المساهمة ، والتوصية بالأسهم ، وذات المسؤولية المحدودة ، جنيها بدلا من

أربعة جنيهاً لتمكين أكبر عدد ممكن من الجمهور من المساهمة في شركات الصناعة. وقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ بحظر إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه فى أى مكان بمصر إذا كانت قيمته تزيد عن خمسمائة جنيه إلا بتصريح بقصد توجيه الاستثمارات إلى مجال النشاط الصناعي .

كما أصدرت الحكومة القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٢ الذى يعفى بصفة مؤقتة المواد المستوردة لزوم الصناعة من الرسوم الجمركية بأنواعها ، ومن رسوم الاستهلاك ، ومن رسوم الرصيف والبلدية. غير أنها زادت الرسوم الجمركية إلى درجة مانعة على المصنوعات المستوردة ، خاصة التى تنتج لها نظائر فى مصر . وأعطى القانون رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٥٥ معدات الصناعة ، والخامات لزومها من الرسم الإضافى. وحرم القانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٤ استيراد المعدات القديمة لاستخدامها فى مجال الصناعة إلا بعد الحصول على ترخيص. وقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٦ بمنع تصدير متخلفات المطاحن والمضارب والزيوت النباتية والنشا والسكر وكسب بذرة القطن والكتان وغيرها بقصد توفيرها لصناعات داخلية سوف تنشأ عليها^(٢٨). هذا بالإضافة إلى العديد من القرارات ومن بينها ، إنشاء صناديق لدعم الصناعات المختلفة بدفع نسبة من قيمة مشترواتها من الخامات وقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مناطق حرة فى أى ميناء مصرى أو فى المناطق المجاورة له. كما شجعت الحكومة على قيام الجمعيات التعاونية الصناعية .

وبمقتضى القرار رقم ٢ بتاريخ أول يوليو ١٩٥٦ أنشئت وزارة الصناعة ، التى بادرت بوضع البرنامج الأول للسنوات الخمس للصناعة ١٩٥٧-١٩٦٢ ، كما استقدمت بيت الخبرة الأمريكى آرثر لتل Little لدراسة الصناعات القائمة للنهوض بها، واستكشف صناعات ومصانع جديدة للإنماء مع تطوير البنية الأساسية. ورأت وزارة الصناعة أن تحقيق النهضة الصناعية فى البلاد تتم بطريقتين هما: التوسع الأفقى والتوسع الرأسى. ويعنى الأول إنشاء مصانع وصناعات جديدة بالكامل ، وكذلك إقامة وحدات جديدة فى مصانع قائمة .

وأيضاً إعادة تشغيل المصانع التي تعطلت بعمليات إحلال وتجديد في وحدات الإنتاج ، وإعادة تأهيلها بالكامل لانتهاء العمر الافتراضى لبعضها من أجل رفع كفاءتها الإنتاجية ، وإزالة نقاط الاختناق التي كانت تعاني منها مع تعدد دورات العمل فيها .

وقد وضعت وزارة الصناعة عدة معايير للمفاضلة بين المشروعات الصناعية لاختيار ما سوف يتم تنفيذه منها وتحديد الأولويات. وتلخصت هذه المعايير في عشرة عناصر هي: مدى مساهمة المشروع في الدخل القومي ، والاستثمار المطلوب للمشروع ، وحصة النقد الأجنبي المطلوبة له ، ومدى ما يضيفه المشروع للطاقة الإنتاجية للبلاد ، ومدى استخدامه للمدخلات المتوفرة محلياً ، ومقدار ربحية المشروع ، وما يضيفه إلى إمكانات الإنتاج والاستهلاك لإحلال الواردات، والكفاية الذاتية والتصدير ، ومدى ما يحققه المشروع من عملة صعبة بالتصدير ، والاعتبارات الإستراتيجية ، والمدى الزمنى اللازم لتنفيذه .

وقسمت وزارة الصناعة الصناعات الغذائية إلى أربعة مجموعات هي:

- ١ - صناعات غذائية أساسية.
- ٢ - صناعات لازمة لإنتاج مواد يجرى استيراد كميات كبيرة منها.
- ٣ - صناعات يمكن إقامتها لتصدير منتجاتها.
- ٤ - صناعات تعتمد على استغلال المنتجات الثانوية والمتخلفات لصناعات أخرى (٣٩).

ولم توضح الوزارة الأسس التي قام عليها هذا التقسيم ، لكن يبدو أنه قام على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- ١ - الاهتمام بالصناعات الغذائية التي تدخل منتجاتها في عمليات صناعية أخرى مثل صناعات السكر ، والزيوت النباتية ، وطحن الغلال ، وضرب الأرز.
- ٢ - الصناعات التي تحل منتجاتها محل الواردات مثل تعليب الأسماك ، ومنتجات الألبان، والفاكهة المجففة ، وغيرها.

٣ - وأخيرا الصناعات التى تستخدم متخلفات صناعية غذائية مثل الجريمة، ورجيع الكون، والردة، وبقايا صناعة النشا وغيرها، وذلك لتحسين اقتصاديات الصناعات الأم، وزيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ .

وفى الوقت الذى كانت فيه وزارة الصناعة تمضى فى خططها ، وقعت بعض الأحداث التى أثرت على الأوضاع السياسية والاقتصادية. فقد اعتدت إسرائيل على مصر فى معركة الصبحة فى عام ١٩٥٥ ، وذهبت عددا كبيرا من الجنود المصريين، فاتجهت مصر للكتلة الشرقية لشراء بعض الأسلحة للدفاع عن نفسها، وسحبت كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولى عرض تمويل إنشاء السد العالى على النيل. وبادرت مصر من جانبها بتأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لتستعين بعائدها فى تمويل إنشاء السد العالى. وتطورت تلك الأزمة بوقوع العدوان الثلاثى على مصر بتواطؤ من جانب كل من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦. وانتعش الشعور القومى فى الوطن العربى ضد الدول الغربية. وقاومت الدول العربية حلف بغداد، وقامت الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ ، وقامت ثورة العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، وانسحبت العراق من حلف بغداد .

ولعل من أبرز النتائج التى ترتبت على العدوان الثلاثى على مصر ، صدور الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض الحراسة على أموال اليهود فى مصر . ومن بين المصانع التى فرضت عليها الحراسة مضرب أرز ليوأ .كوهين بالمحمودية بحيرة^(٤٠).

والقرار الوزارى رقم ٢١٦ لسنة ٥٦ بفرض الحراسة على شركة إيكسا وصاحبها جوزيف وموريس ليفى^(٤١) . والأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بفرض الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين، مثال ذلك قرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦ بفرض الحراسة على الشركة المصرية لاستغلال ملاحات بور

سعيد ورأسمالها ٤٢٥ ألف جنيه^(٤٢). والشركات البريطانية ومن بينها شركة هاواي للألبان ، وشركة ماكدونالد للمياه المعدنية ، والشركة الشرقية للسجائر والتبغ ، وشركة نادلر للحلويات بالإسكندرية^(٤٣).

ويعد تمصير أموال رعايا الدول التي اعتدت على مصر أو عاونتها، بداية مرحلة جديدة فيما يختص بعلاقة الدولة بالنشاط الصناعي، وإلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار أو توسيع مصانعهم القائمة مما ترك أثره على النشاط الصناعي للقطاع الخاص بصورة بالغة .

ويعد كتاب دليل الصناعات الذي أصدرته الحكومة في عام ١٩٥٨ ، وطبعة أخرى مجددة منه في عام ١٩٦١ ، هو أفضل الكتب على الإطلاق التي توضح وضع الصناعة في مصر من الناحية الجغرافية قبل بدأ فترة التخطيط المركزي والاقتصاد الموجه مباشرة في عام ١٩٦٠ . ويعد هذا الدليل وثيقة تاريخية هامة، إذ يتضمن اسم المصنع ، وموقعه الجغرافي ، وعدد عماله ، ورأسماله المستثمر ، وكمية إنتاجه ، وطاقته الإنتاجية ، ومشاكله. كما يضم مجموعة من الجداول تعكس وضع الهياكل الصناعية المختلفة، فهو دليل شاهد موضوعي على فترة من تاريخ الصناعة في مصر .

وجاء في مقدمة هذا الدليل أنه استبعد المخابز ومصانع علف الحيوان وتعبئة الشاي وعصارات العسل الأسود ويبلغ عددها ١٣٠٠ مؤسسة. كما لم يشتمل الدليل على نشاط المؤسسات التي يقل عدد عمالها عن خمسة ، والمؤسسات التي لم تستجب من الفئة التي كان يعمل بها من ٥-٩ عمال^(٤٤) . ويتضح من البيانات التي جاءت في دليل الصناعات أن مصر كان بها ٣٩٩٦ مصنعاً (+٥ عمال فأكثر)، وكان يعمل بها ٣٤١١٥١ عامل ، ورأس مالها المستثمر ٥٣٦ مليوناً من الجنيهات^(٤٥)، كما أوضح الدليل أيضاً المشاريع الصناعية التي كانت الحكومة تنفذها ، وتلك التي كانت تنوى إنشائها في ذلك الوقت^(٤٦).

المرحلة الثالثة: الصناعات المصرية فى ظل الاقتصاد الموجه والتخطيط

المركزى ١٩٦٠ - ١٩٧٣

على أثر تراجع دور الاستثمار الأجنبى عقب القرارات التى اتخذتها الحكومة نتيجة للتطورات السياسية التى سبقت الإشارة إليها ، والتى أدت إلى التأميم الجزئى لشركة السكر فى عام ١٩٥٦ بامتلاك ٥١٪ من أسهمها ، وإلى تمصير منشآت رعايا بريطانيا وفرنسا وبلجيكا ، وفرض الحراسة على بعض المؤسسات اليهودية ، قررت الحكومة التدخل بقوة فى اقتصاد الدولة. وفى يناير ١٩٥٧ تم إنشاء المؤسسة الاقتصادية العامة كشركة قابضة لهذا الغرض ، حيث آلت إليها الأنصبة الحكومية فى رؤوس أموال المؤسسات العامة التجارية والصناعية والزراعية والعقارية ، فضلا عن المنشآت الأجنبية التى تم تمصيرها^(٤٧).

و حين بدأت الحكومة فى تنفيذ البرنامج الأول للسنوات الخمس للصناعة ١٩٥٧-١٩٦٢ ، أنشأت فى ديسمبر ١٩٥٧ الهيئة العامة لتنفيذ هذا البرنامج ، وهى التى تحولت فيما بعد إلى الهيئة العامة للتصنيع للإشراف على برامج الإنماء الصناعى فى البلاد. ولما تعددت المشروعات الصناعية التى قامت الهيئة بتنفيذها ، أنشأت الحكومة مؤسسة عامة للإشراف على هذه المشروعات، وهى مؤسسة النصر. ولما ازدهر النشاط الصناعى لبنك مصر أقامت الحكومة مؤسسة مصر للإشراف على هذا البنك والشركات التابعة له. وبذلك أصبحت الحكومة تشارك فى النشاط الصناعى عن طريق ثلاث مؤسسات كبرى هى: المؤسسة الاقتصادية، ومؤسسة النصر ، ومؤسسة مصر ، وهذا هو السبب فى شيوع لفظى النصر، والمصرية فى أسماء الشركات الصناعية .

ومع بداية حركة التأميم الشهيرة، أصدرت الحكومة القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين والشركات الأخرى مقابل سندات على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا. ثم القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة

الحكومة فى بعض الشركات بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ مع تعويض أصحاب رؤوس الأموال بسندات على الدولة بفائدة ٤٪ سنوياً لمدة خمسة عشر عاماً. ثم القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتحديد ملكية الفرد فى أية شركة بما لا يزيد عن عشرة آلاف جنيهاً ، وتحويل الباقي إلى سندات على الدولة بفائدة ٤٪ سنوياً . كما صدرت قوانين أخرى بأن يكون لعمال كل شركة أو مؤسسة حق فى أرباحها بنسبة ٢٥٪ منها ، ويوزع عليهم ١٠٪ سنوياً مباشرة. وتخصيص ٥٪ للخدمات الاجتماعية والإسكان ، وتوجه نسبة الـ ١٠٪ الباقية لأداء خدمات اجتماعية مركزية ، وتحديد ساعات العمل ، وانتخاب بعض العاملين فى مجلس إدارة كل شركة، وعدم رفع أسعار السلع المصنوعة أو تغيير مواصفاتها إلا بقرار من وزير الصناعة. كما نصت القوانين على ألا يزيد المرتب فى أية شركة عن ٥٠٠٠ جنيهاً فى السنة ، وعلى أن يظل أصحاب تلك الشركات يعملون فيها بوظائفهم ، إلا أن كثيراً منهم تركوا العمل بعد ذلك ، بل وهاجروا من مصر فحدث فراغ تنظيمى وإدارى رهيب فى تلك الشركات والمصانع، ولم تلبث الحكومة أن أصدرت قرارات وزارية بإعفاء من بقى منهم فى العمل ، وعينت بدلاً منهم مفوضين عن تلك الشركات والمصانع^(٤٨).

استخلاصاً مما سبق يمكن القول أن القطاع الصناعى العام الذى كان ضعيفاً قبل عام ١٩٥٢ ، والذى كان متمثلاً فى معمل التكرير الحكومى للبترول وبعض الورش والمطابع الأميرية ، لم يلبث أن تلقى جرعة تقوية بما آل إليه من الشركات الأجنبية التى جرى تمصيرها فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ . غير أن أقوى جرعة تلقاها كانت عقب حركة التأميم فى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، إذ سيطر على ٩٠٪ من اقتصاديات مصر باستبعاد الزراعة التى كان القطاع الخاص مسيطر عليها. وهكذا تحول الاقتصاد المصرى الذى كان يقوم على المشروعات الخاصة قبل عام ١٩٥٢ ، إلى الارتكاز تماماً على القطاع العام بعد حركة التأميم فى عام ١٩٦١ ، واتبعت الدولة فلسفة الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزى ، وأنشأت من أجل ذلك العديد من المؤسسات لإدارة

القطاع الصناعى الذى آل إليها بعد التمسير والتأميم، وهى المؤسسة الاقتصادية، ومؤسسة مصر، ومؤسسة النصر، ومؤسسة التعاون الاستهلاكية لإدارة القطاع العام^(٤٩).

ولما كانت شركات الصناعة قد خضعت لأربع جهات اختصاص الأمر الذى كان يعقد التنسيق فيما بينها ، فقد استقر الرأى على إعادة تنظيم القطاع العام وذلك بإنشاء مؤسسات نوعية تم إنشاؤها فى ديسمبر ١٩٦١ ، وأصبحت كل مؤسسة نوعية تشرف على الشركات التى تعمل فى قطاع واحد. أما المصانع الحربية فكانت تتبع وزارة الإنتاج الحربى ، ووزارة الكهرباء تتبعها مصانع المحولات الكهربائية وأدوات نقل التيار الكهربائى ، ووزارة الإسكان والتعمير تتبعها مصانع الإسمنت ومواد البناء ، ووزارة الصحة تتبعها مصانع الأدوية ، ووزارة البترول تتبعها معامل تكرير النفط^(٥٠).

وفى عام ١٩٧٥ أعيد تنظيم القطاع العام مرة أخرى فألغيت المؤسسات النوعية وأنشئ مجلس أعلى لكل قطاع يتكون من مجموعة متشابهة أو متكاملة من شركات القطاع العام ، أو من الشركات العاملة فى مجالات متصلة. ويتولى كل مجلس ممارسة السلطة السيادية للدولة على القطاع الذى يشرف عليه، وذلك لتطبيق القوانين العامة ومراقبة الجودة ، والغش التجارى ، والمعاملات بين الشركات والمستهلكين وغيرها وذلك فى ضوء سياسة الدولة، مع وضع إستراتيجية التنمية فى كل هيكل .

جدير بالذكر أنه قد ترتب على التغييرات الجوهرية السابقة عدة أمور منها ، أن القطاع الخاص توقف تماما عن الاستثمار فى النشاط الصناعى سواء تعلق الأمر بتوسيع منشآته أو إقامة وحدات جديدة لكنه لم يندثر تماما بل ظل يعمل فى مجال الصناعات الحرفية. كما تراجع الاستثمار الأجنبى تماما واقتصر على البترول وبعض مصانع الأدوية^(٥١). وفى عام ١٩٦٧ كان القطاع العام يساهم بحوالى ٦٩٪ من عمالة الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ، و ٨٦٪ من قيمة

إنتاجها، و٨٥٪ من قيمتها المضافة ، أما الباقي فكان من نصيب القطاع الخاص^(٥٢). ويعد التعداد الصناعى الذى أجرته الحكومة فى عام ١٩٦٧ ، ونشرت نتائجه فى مجلدين: الأول ضم بيانات المصانع ٩ عمال فأقل ، وكلها كانت ملكا للقطاع الخاص ، أما الثانى فضم بيانات ١٠ عمال فأكثر للقطاعين العام والخاص، بمثابة حصر شامل للصناعة المصرية وشهادة موضوعية تعكس الإنماء الصناعى فى تلك الفترة^(٥٣).

اتجهت الحكومة فى تنفيذ خطتها التنموية الثانية ١٩٦٥/٧/١ - ١٩٧٠/١٢/٣١ إلى التركيز على الصناعات الثقيلة ، لكنها لم تنس مع ذلك الصناعات الغذائية الأساسية مثل السكر والزيت ، وكذلك الصناعات التى يمكن تصدير إنتاجها مثل الأغذية المحفوظة. غير أنه لم تلبث بعد سنتين من تنفيذ تلك الخطة أن وقعت حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فاضطرت الحكومة إلى الأخذ بسياسة الانكماش لاعتبارات تتعلق بالميزان التجارى ، وميزان المدفوعات ، ومن ثم وضعت خطة إنجاز جديدة ابتداء من ١٩٦٧ / ١٩٦٨ استهدفت استكمال المشروعات تحت التنفيذ ، مع الصيانة والإحلال ، وإعادة التأهيل الضرورية فقط. وفى عام ١٩٦٨ عدلت الحكومة عن سياسة الانكماش^(٥٤)، ثم وضعت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ١٩٧٠/٧/١ - ١٩٧٢/١٢/٣١ - ١٩٧٥/٦/٣٠ وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت الأمور تتغير ، فقد وضعت الحكومة برنامج العمل الوطنى العشرى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، الذى ركز على إنشاء صناعات جديدة ، وعمل التوسعات اللازمة فى الصناعات القائمة ، واستغلال الطاقات العاطلة ، وعمل إحلال وتجديد وصيانة وإصلاح ، إضافة إلى تدريب العمال لتجويد الإنتاج وخفض تكلفته^(٥٥).

وقد زاد الاهتمام فى تلك الفترة بالعبوات التى تعبأ فيها المصنوعات الغذائية من الزجاج والصفائح والدائن ، وقوى الارتباط والتكامل بين الصناعات الغذائية والزراعة ، وأنشئت بعض المجتمعات الزراعية الصناعية المتكاملة، كما كان الحال فى مديرية التحرير بقطاعيها الشمالى والجنوبى قبل التصفية لهذه

التجربة الرائدة فى التسعينيات^(٥٦)، وتجدر الإشارة إلى أن عدم وجود نظام للتعاقد الطويل الأمد بين منتجى الخامات اللازمة للصناعات الغذائية من ناحية، والمصانع من جهة أخرى، لضمان الحصول على الكميات، والنوعيات المطلوبة، وفى المواعيد المناسبة، وبالأسعار المعقولة، واستقرار الأسواق التى تغرى المزارعين على إنتاجها، كان من العقبات التى عرقلت تطور ونمو الصناعات الغذائية. غير أن هذه المشكلات قد استقرت نسبيا فى فترة الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزى^(٥٧)، هذا على الرغم من أن أسعار بعض الخامات كالقصب، وبذرة القطن، والأرز، والقمح، والدقيق، كانت جبرية إدارية، الأمر الذى أساء من جهة أخرى لهذه الصناعات.

ويعد التوطين المنظم من أهم سمات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، ومن ثم عملت الحكومة فى فترة التخطيط المركزى والاقتصاد الموجه على زيادة الانتشار الجغرافى لهذه المجموعة من الصناعات. وتوطنت بعض مصانعها بجوار مصادر خاماتها وأسواقها تحقيقا لمبدأ النمو الإقليمى المتوازن، ونشرا للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الصناعة على أوسع نطاق جغرافى ممكن بدلا من قصرها على عدد محدود من المراكز^(٥٨)، كما كانت هناك مبادرات لكنها لم تستكمل ولم تتطور بخصوص الصناعات الصغيرة التى ترتبط بالبيئة المحلية وبالحياة اليومية للمواطن المصرى، على أساس أنها تساهم فى تحقيق الأمن الغذائى، وتستفيد بخامات البيئة، وتستغل الكهرباء المتاحة فى الريف^(٥٩). ومن الملاحظ أن التصنيع يصاحبه حركة تحضر Urbanization أى زيادة سكان الحضر ونسبتهم، وذلك لتركز الصناعة فى المدينة فتتدفق الهجرة من الريف إلى المدن فيتضخم حجمها، بل وتتحول قرى بقرارات إدارية إلى مدن، وتتشأ مدن جديدة، وقد حدث ذلك فى مصر فى فترة الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزى وقت قيادة الحكومة لتصنيع فى مصر، حيث تدفقت الهجرة من الريف إلى المدن للعمل فى الصناعة التى توطنت فى الأخيرة، وما زال هذا الأمر مستمرا، ويزيد فى خطورته أن السلطات لم تضع

قيودا على حركة انتقال السكان من الريف إلى المدن عكس ما فعلت حكومة الصين أثناء تصنيعها لبلادها في الفترة الأخيرة التي قيدت فيها الهجرة الريفية للمراكز الحضرية^(٦٠)، الأمر الذي ساهم في إيجاد الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها بعض المدن المصرية في الوقت الحاضر. وليس من شك في أن الاهتمام بالصناعات الزراعية ومنها الغذائية من أنسب الأنشطة الاقتصادية للتوطين في الأرياف لوقف تدفق سكانها على المدن.

المرحلة الرابعة: المشكلة الاقتصادية - الانفتاح - الإصلاح - الخصخصة

المشكلة الاقتصادية :

لعل أهم ما يميز سياسة مصر الاقتصادية أنها سياسة مضطربة سريعة التغير والتبدل ، فمن سياسة قائمة على المشروع الحر حتى عام ١٩٥٢ ، إلى اقتصاد مرتكز على التخطيط المركزي في عقدي الستينيات والسبعينيات في القرن الماضي إلى اقتصاد مختلط في أوائل عقد الثمانينيات ، إلى اقتصاد مرتكز على المشروع الحر وآليات السوق من أواخر عقد الثمانينيات حتى وقتنا الحاضر .

وعلى الرغم من تنوع تلك السياسات فإن مصر لا تزال تعاني من مشكلة اقتصادية ذات أبعاد متعددة تزايدت حدتها على مدى فترة زمنية طويلة. وترجع تلك المشكلة إلى اختلالات هيكلية عميقة الجذور ، فالأرض الزراعية ضيقة ، ومياه الري محدودة ، مع تخلف الإطار التقني المطبق في الزراعة ، والتعدين والصناعة التحويلية قاصرين، هذا فضلا عن إرهاق موارد البلاد في حروب متعددة ، وتزايد عدد السكان وما يتبع ذلك من ارتفاع معدل البطالة وانخفاض مستوى المعيشة ، وعدم كفاية المدخرات المحلية لتغطية الاستثمارات المطلوبة للموازنة بين السكان والموارد. يضاف إلى ذلك تزايد قيمة الواردات وعدم نمو الصادرات ، وانسحاب القطاع الخاص في فترة الاقتصاد الموجه من مجال الاستثمار في الصناعة التحويلية باستثناء الحرفية الطابع ، وعدم تدفق المال

الأجنبى بشكل محسوس للاستثمار فى داخل البلاد عدا مجالى البترول والأدوية. واقتصر التصنيع على إحلال الواردات ، مع زيادة تكلفة الإنتاج وتدنى جودته ، وتعرض المصانع لخسائر كبيرة لبيع منتجاتها بأسعار جبرية اجتماعية وليست اقتصادية، إلى جانب تفشى الروتين والبيروقراطية .

وكان من الطبيعى أن تؤدى تلك العوامل جميعها إلى خلل مروع فى ميزانية الدولة ، وفى ميزانها التجارى وفى ميزان مدفوعاتا ، مما اضطر الدولة التى أصبحت تتفق أكثر من إيراداتها إلى تغطية الفرق بالاقتراض من الداخل، فعانت البلاد من التضخم وارتفاع الأسعار ، والاقتراض من الخارج الأمر الذى أدى إلى إغراقها فى بحر من الديون الخارجية ، التى بلغت فى مارس ١٩٩٧ إحدى وثلاثين مليارا من الدولارات إضافة إلى عبء خدماتها. وإضافة إلى تلك العوامل الداخلية التى أثرت على الاقتصاد المصرى ، كان للعوامل الخارجية التى ارتبطت بانحياز الاتحاد السوفيتى وكتلة أوروبا الشرقية ، و هيمنة الرأسمالية الغربية بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية ، ومثلث صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والجات تأثيرها على الاقتصاد المصرى مما كان يحتم ضرورة الإصلاح.

سياسة الانفتاح

أخذت مصر بسياسة الانفتاح عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفك الاشتباك العسكرى والاتجاه للسلام مع إسرائيل. وكان الأخذ بتلك السياسة ، التى وضحت معالمها فى ورقة أكتوبر ١٩٧٤ ، ناتجة عن قصور مالية الدولة ، وعدم توفر النقد الأجنبى بعد حروب مرهقة ، فضلا عن محدودية الأموال المتاحة للقطاع الخاص فى بدايته ، وبدء تفاقم مشاكل القطاع العام .

والانفتاح كان معناه التوجه للكتلة الغربية ، مع تنمية الموارد المحلية المتاحة، وإحياء دور القطاع الخاص ، وتوفير الظروف والضمانات التى تسمح بتدفق رأس المال العربى والأجنبى وما يرافقه من تقنية متقدمة للاستثمار فى

مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان على الحكومة أن تهيأ المناخ اللازم لذلك ، ومن ثم أصدرت القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، مانحة إياه العديد من الامتيازات التى استفاد منها القطاع الخاص المصرى أيضا. وقد أدخلت على هذا القانون عدة تعديلات فى عام ١٩٧٧. وبين عامى ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ، أنشأت الحكومة خمس مناطق حرة فى بور سعيد والسويس والإسكندرية والقاهرة والإسماعيلية^(٦١). وسمحت للمشاريع الاستثمارية أن تتوطن فى أية منطقة غير المناطق الخمس السابقة تحت مسمى منطقة حرة خاصة ، مثال ذلك مصنع تكرير السكر لشركة الأخوة العرب فى الكيلو ٦٩ / ٧٠ بطريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوى ، وأنشأت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. كما حرصت الدولة على تحرير التجارة الخارجية وتقليص سيطرتها عليها ، حيث أباح القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ حق الاستيراد والتصدير للقطاع الخاص المصرى والأجنبى. كما عملت الحكومة على تحرير المعاملات الخاصة بالنقد الأجنبى من القيود ، والسماح بالاستيراد بدون تحويل عملة، وإنشاء السوق الموازية للنقد ، وكانت عبارة عن تنظيم شبه رسمى للنقد الأجنبى بيعا وشراء. ومن ثم وجدت ثلاثة أسواق للنقد الأجنبى: مجمع البنك المركزى لتمويل واردات الحكومة ، ومجمع البنوك التجارية لتمويل واردات القطاع الخاص ، والسوق السوداء لمن يحتاج إليها. كما سمحت الدولة بالتعامل فى النقد الأجنبى فى داخل البلاد ، وأن تفتح البنوك حسابات بالعملة الصعبة للمصريين وغير المصريين المقيمين فى البلاد دون السؤال عن مصدر الأموال . وأصدرت الحكومة القانون رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ الذى منح الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المصريين حق مزاولة أعمال الوكالة التجارية وتمثيل الشركات الأجنبية ، وكانت هذه العملية مقصورة من قبل على القطاع العام^(٦٢).

وأتاححت الدولة لرأس المال العام أن يشترك مع رأس المال الخاص (عربى وأجنبى) فى أى مشروع ، على أن يخضع المشروع المشترك لقانون الاستثمار ليتمتع بمزاياه ، حتى لو كانت منتجاته تنافس مصنوعات الشركة العامة الأم .

وقد ترتب على ذلك أن ظهرت عدة مصانع مشتركة للصناعات الغذائية والمشروبات ، وعلى سبيل المثال دخلت شركة إدفينا للأغذية المحفوظة شريكا مع شركة القناة لتصنيع الأسماك. وتوقفت الدولة في هذه الفترة عن نظام التخطيط الشامل ، واستبدلته ببرامج سنوية بشكل خطط متحركة ، وبالتالي لم تعد هناك خطط خمسية، وإنما حل محلها ما صار يعرف بقطار التنمية السريع. وتم الاعتماد على الهجرة الخارجية المؤقتة إلى الدول العربية ، خاصة الخليج العربي والعراق لاستيعاب العمالة الفائضة. وانتعش قطاع التشييد والمضاربات العقارية على الأراضى والمساكن، وزادت الديون الخارجية. وما حدث في فترة الانفتاح الاستهلاكي كان نموا خادعا إلى حد كبير بسبب تركيزه على أسلوب التنمية الخدمية دون التنمية الحقيقية ، حيث أهملت في تلك الفترة البنية الأساسية ، ونمت القطاعات السلعية وإن كانت بمعدلات أقل عن القطاعات الخدمية^(٦٣).

والانفتاح بوصفه نمط للتنمية الرأسمالية كان استهلاكيًا في بداية تطبيقه ، ومن ثم لم يحقق الهدف منه ، بل إنه أضر بالإنتاج الوطنى ، وعلى سبيل المثال قام المستوردون في عام ١٩٧٨ باستيراد أدوية بديلة للعقاقير المصرية بأضعاف سعر المنتج المحلى ، وأعطوا الصيادلة لتوزيعها هامش ربح يبلغ أضعاف نظيره فى الإنتاج المحلى ، مما نتج عنه اقتصار بيع الدواء على المستورد ، فارتفع المخزون من الأدوية المنتجة محليا وقتها بسبب هامش الربح للبديل المستورد وليس لجودته. والشئ نفسه حدث بالنسبة للمياه الغازية ، حيث لم يصل هامش ربح الموزع إلى ثمانية مليمات / زجاجة من إنتاج شركتى القطاع العام (كوكاكولا - بيبسى)، مقابل أربعة قروش فى الزجاجة من إنتاج مصانع الانفتاح ، وأسفر ذلك عن عجز بالنسبة لفترة الشهور الستة المنتهية فى ٢٠ يونيو ١٩٨٠ فى شركة النصر كوكاكولا بلغ ٥٥٤ ألف جنيه ، وفى الشركة المصرية بيبسى بلغ ٧٩ ألف جنيه^(٦٤). وهناك أمثلة أخرى صارخة استهدفت تعطيل المصانع الوطنية بقصد تصريف النظير المستورد ، كما حدث فى مصانع الإسمنت ومباصر

الزيوت ومصانع السجائر ، هذا فضلا عن إغراق السوق عمدا بالأجهزة الكهربائية بشتى أنواعها من قبل المستوردين مما أضر بالصناعات المصرية. وكان التهريب من المنطقة الحرة في بور سعيد سلاحا فاعلا في تخريب الصناعات المصرية .

وبينما كان من المفروض أن يكون الانفتاح إنتاجيا وليس استهلاكيا ، وألا تؤثر مشاريع الانفتاح سلبا على الصناعات القائمة في البلاد ، إلا أن ذلك لم يتحقق ، ومن ثم سرت موجة تضخم حادة في الاقتصاد المصري أوقعته في مشاكل لا قبل له بها. وتفاقت المشكلة الاقتصادية بعد تطبيق سياسة الانفتاح التي عادت إليها مصر بعد أربعين عاما من التخلص منها ، وبلغت ذروتها في الانتفاضة الشعبية في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

الإصلاح الاقتصادي

تفاقت أزمة الديون الخارجية المصرية في آخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، حيث بلغ حجم المديونية الخارجية خمسة وخمسين مليارا من الدولارات ، أي ٢٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي متخطية بذلك حدود الأمان . وفي الوقت نفسه شكلت خدمة الدين ٦٠٪ من حصيلة الصادرات ، بينما تقضى حدود الأمان بعدم زيادتها عن ٢٠٪^(٦٥). وحين عجزت مصر عن السداد طلبت من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التوسط لدى الدائنين الأجانب لإعادة جدولة هذه الديون وإسقاط جزء منها. وكان من نتيجة هذا التوجه أن طلبت المؤسسات الدولية والدول الدائنة - وأكبرها الولايات المتحدة الأمريكية - من مصر إصلاحا ماليا تكون نهايته اقتلاع الفكر الاشتراكي وزرع النظام الرأسمالي بدلا منه .

ومع أن شرائح من الديون الخارجية تم إسقاطها مكافأة لمصر على اشتراكها في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ إلى جانب الكويت ، كما أسقط صندوق النقد الدولي شرائح أخرى ، إلا أن ذلك لم يكن كافيا. ومن ثم ارتكزت وصفة

صندوق النقد الدولى للإصلاح المالى فى مصر - وليس الإصلاح الاقتصادى - على عمودين هما : الانكماش والتكشف من أجل توفير فائض لتسديد الديون .

وفى مايو ١٩٩١ تم الاتفاق بين صندوق النقد الدولى ومصر على برنامج الإصلاح المالى الذى يبدأ تنفيذه فى ذات العام لمدة ثلاث سنوات ، بعد أن تكون الحكومة قد هيأت الشعب نفسيا لتحمل تبعات الإصلاح المالى. وبدأ التنفيذ بخفض قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية، على أمل أن يؤدي هذا الخفض إلى زيادة صادرات المصنوعات المصرية ، مثال ذلك صار الدولار ٣٣٠ قرشا فى فبراير ١٩٩١ ، وهذا ما أطلق عليه البعض دورة الاقتصاد المصرى^(٦٦). كما ألغت الحكومة الدعم عن كل السلع باستثناء نسبة صغيرة للدقيق والزيت والسكر ، على أمل أن يؤدي ذلك الإجراء إلى إصلاح خلل الميزانية^(٦٧). كما أعادت الحكومة النظر فى السياسة الجمركية برفع الرسوم لزيادة الحصيلة المالية ، وتوعدت الضرائب وزاد التشدد فى جبايتها. وقللت الحكومة استثماراتها إلى حد بعيد لخفض إنفاقها لإصلاح الميزانية. ومن أجل التخفيف من وطأة الإصلاح النقدي صدر القرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية لتوفير القروض اللازمة لصغار المستثمرين وشباب الخريجين للمساعدة فى فتح فرص للعمل لهم تخفيفا للبطالة. وتتكون موارد الصندوق من المنح والهبات والمبالغ التى ترد من الأفراد والحكومات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، والمبالغ التى تخصص له فى الموازنة العامة للدولة^(٦٨). وأقام بعض هؤلاء مشاريع صناعية صغيرة الحجم يعمل بعضها فى الصناعات الغذائية والمشروبات. وتخلت الدولة عن نظام التخطيط المركزى مكتفية برسم السياسات ووضع التوجيهات وتحديد المشروعات المطلوب تنفيذها وتقديمها للقطاع الخاص ، مكتفية بتوفير البنية الأساسية من الكهرباء وشبكات النقل والصرف فى المواقع المختلفة التى ستتوطن فيها هذه المشروعات^(٦٩). وفى الوقت الذى كانت فيه مصر تسير قدما فى تنفيذ سياسة الإصلاح المالى، إذ بصندوق النقد الدولى يشترط إسقاط

شريحة الديون المعلقة أن تباع الحكومة منشآت القطاع العام للقطاع الخاص، وهو ما يعرف بالخصخصة أو التخصيصية ، ووضع برنامج زمني من أجل ذلك يتسم بالسرعة. ونتيجة لتسارع عملية الخصخصة ابتداء من عام ١٩٩٦ ، وافق صندوق النقد الدولي على إسقاط شريحة الديون التي ظلت معلقة لأكثر من ثلاث سنوات، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت مصر مدينة للخارج بمبلغ ٣١ مليار دولار في مارس ١٩٩٧ .

وحين انتهت المرحلة الأولى من الإصلاح المالي في بداية عام ١٩٩٥ ، بدأت المرحلة الثانية ، وما زالت عمليات الخصخصة مستمرة. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن في الأوضاع المالية والنقدية في البلاد ، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسن في المؤشرات الحقيقية للاقتصاد المصري زراعة وتعدينا وصناعة ، ولا في الأوضاع والخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرها ، بل تردت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات محدودة الدخل ، لدرجة أن البنك الدولي يقرر أن نسبة ٦٥٪ من الشعب المصري صار تحت خط الفقر وهو دولار / فرد / يوم . وعلى العموم يلزم مضي عدة سنوات للحكم الدقيق على نجاح أو فشل برنامج الإصلاح المالي، وذلك في ضوء المتغيرات المستجدة ، ومن بينها انضمام مصر إلى الجات التي تنادي بحرية التجارة ، والتخلص فورا من كل القيود غير الكمية على التجارة الخارجية ، ومن القيود الكمية على مراحل حتى تصل الرسوم الجمركية إلى صفر. وإن كان الأمر الذي لاشك فيه في أن آثار الجات ستعكس بالسلب على الاقتصاد المصري ، ومنه طبعا الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ .

وتمر مصر في الوقت الحاضر في دورة القطاع الخاص والخصخصة وتصفية القطاع العام التي ستستغرق بعض الوقت. ومع التسليم بأهمية القطاع الخاص إلا أنه لا ينبغي أن يترك له الحبل على الغارب ، بل لا بد من وضع ضوابط له، وأن يكون مؤازرا للقطاع العام دون أن ينمو على حسابه أو يصل به الأمر إلى إفائه. ومن الأفضل تصنيع مصر بالاعتماد على النفس وتعبئة

المدخرات المحلية ، وليس بالقروض أو الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية .

تأثير الانفتاح والإصلاح المالى والخصخصة على الصناعات المصرية

كان للانفتاح والإصلاح المالى والخصخصة آثار بالغة على الصناعة المصرية ، بعضها إيجابى والآخر سلبى. فعلى أثر إصدار الحكومة لقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، وضمنته الحوافز والمزايا الضريبية والجمركية ، وحررت النقد الأجنبى من كل القيود ، وحظرت المصادرة والتأميم وفرض الحراسة على الأموال غير المصرية ، وأقامت المناطق الحرة ، وقطعت شوطا فى الخصخصة ، جاءت إلى مصر بعض الأموال العربية والأجنبية للاستثمار فى النشاط الصناعى. وتوطنت المصانع التى أنشئت فى المناطق الحرة ، والمناطق الصناعية الجديدة ، وشاركت هذه الأموال العربية والأجنبية مع رأس المال المصرى فى إقامة بعض المصانع ، بل واشترك رأس المال العام مع هذه الأموال غير المصرية فى إقامة عدة مصانع ، ونصت التشريعات على أن هذه المشاركة ينطبق عليها قانون القطاع الخاص الاستثمارى ، وليس الأهلى ، ولا العام .

غير أنه لم تلبث أن طرأت عدة تغيرات على هذه المشاركات ، وعلى سبيل المثال باعت الحكومة أنصبتها فى هذه المصانع المشتركة للقطاع الخاص ، كما انسحبت بعض الأموال العربية والأجنبية وذلك ببيع أنصبتها للغير ، وعلى سبيل المثال باع الشريك الأمريكى نصيبه فى مصنع زيت عباد الشمس فى كوم أوشيم بالفيوم للبنك الأهلى المصرى. غير أن بعض الأموال العربية والأجنبية المشتركة عملت مع المصرية فى صناعات: المياه الغازية ، وتعبئة المياه المعدنية ، وتجهيز اللحوم ، وتعليب الأسماك ، والألبان ، والأسمدة الكيماوية ، والبتروكيماويات ، والحديد والصلب ، وثلاجة الحفظ بالإسماعيلية (٩٣٪ للشريك المصرى ، ٧٪ للعربى)، وشركة مصر- أسوان لتصنيع الأسماك (٨٥٪ للشريك المصرى ، ١٥٪ للأجانب)^(٧٠)، وهناك أمثلة أخرى كثيرة لمشاركة رأس

المال العام مع الخاص^(٧١).

وكان من نتيجة تصفية الحكومة لبعض مشروعات التكامل الزراعى - الصناعى التى سبق أن أقامتها فى التحرير الشمالى والجنوبى والصالحية وبيعها للقطاع الخاص، أن أغلقت المحالب الآلية ، ومصانع تعليب الخضر ، ووحدات التسمين ، ومصانع العلف التى كانت تضمها. ومع أن الحكومة قررت زيادة حد الملكية الزراعية فى الأراضى المستصلحة الجديدة لتشجيع القطاع الخاص على إنشاء مشاريع للتكامل الزراعى - الصناعى فيها ، إلا أن ذلك لم يتحقق بعد .

وفى ظل الانفتاح وإنشاء المصانع الاستثمارية انتقل العمال و الفنيون الأكفاء من مصانع القطاع العام إلى مصانع القطاع الخاص جريا وراء الأجور الأعلى . أضف إلى ذلك هجرة العمال للعمل فى بلاد البترول العربية للسبب السابق نفسه ، فزادت سرعة دوران العمالة ، وتضررت كل صناعات القطاع العام ، بما فيها صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ. وحدثت منافسة غير متكافئة بين مصانع القطاعين لالتزام مصانع القطاع العام بما تقرره الحكومة من أسعار ، بينما تحررت المصانع الاستثمارية من هذا القيد. ومن الطبيعى أن تتدهور نوعية المصنوعات الغذائية المدعمة ، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك رغيف الخبز .

وكان للخصخصة تأثيرها على الصناعات المصرية ، ونظرا لخطورة ذلك الموضوع فقد يكون من المفيد مناقشته على النحو التالى :

الخصخصة

تعنى الخصخصة أو التخصيصية - وهى من الألفاظ التى شاعت فى مصر مؤخرا - نقل ملكية منشآت القطاع العام والحكومى إلى القطاع الخاص بغض النظر عن جنسيته أو هويته. وتستلزم الخصخصة إصدار التشريعات والقوانين الضرورية لضبط الأحوال الاقتصادية قبل نقل ملكية القطاع العام للقطاع

الخاص ، لمنع الاحتكار ، وتقادى سيطرة الأجانب ، وحرصا على مصالح العمال . فضلا عن وضع خطة تتضمن: أهداف بيع القطاع العام ، والأساليب التى ستتبعها الدولة لنقل ملكية الثروات من عامة إلى خاصة ، والوسائل التى ستتبع لتقييم أصول ممتلكات القطاع العام ، وكيفية التصرف فى حصيلة البيع ، ولمن يكون البيع ، والحصص المسموح للمشتري بشرائها ، والهيئات التى ستتولى البيع ، والمدة الزمنية اللازمة لذلك ، ومعالجة الآثار السلبية التى ستتبع عن الخصخصة ، ومن بينها الاستغناء عن العمالة .

وينقسم المتحمسون لبيع القطاع العام إلى فريقين: فريق لا يأخذ بالاحتياطات الواجبة ، وفريق يرى الأخذ بتلك الاحتياطات حرصا على ثروات البلاد . وللأسف أن ما حدث فى بيع شركات القطاع العام قد اكتفه الغموض ، ومن ثم تآثرت الشائعات والانتهاكات التى وصلت إلى حد تقديم بلاغات للنائب العام عن طريق الصحف القومية والمعارضة . وعلى الرغم من ذلك فلا يزال البيع مستمرا دون أن يصدر قانون يمنع الاحتكار ، أو سيطرة الأجانب على اقتصاد البلاد . ولما كانت مصانع القطاع العام تعاني من تكديس العمالة فيها بأكثر من المطلوب ، تبعا لسياسة التوظيف التى اتبعتها مصر فى عهدى الاشتراكية ، مما أدى إلى وجود بطالة مقنعة بين عمال المصانع ، فقد اشترط القطاع الخاص التخلص من العمالة الزائدة قبل الشراء ، ولذا وضعت الحكومة قاعدة المعاش المبكر للعمال مع تعويضهم بمبالغ مالية ، غير أنه كثيرا ما يحدث بعد الشراء أن يتخلص القطاع الخاص من العمالة بأساليب قهرية مثل نقلهم بعيدا عن مساكنهم . ومن الملاحظ أنه لم يصدر قانون العمل الموحد لحماية حقوق العمال إزاء أصحاب العمل الجدد .

أساليب البيع

اتبعت الحكومة ثلاثة أساليب لخصخصة شركات القطاع العام هى :

١ - بيع الشركة بالكامل لمستثمر إستراتيجى أو مجموعة من المستثمرين

إذا كانت تعاني نسبيا ، حتى ولو كانت تحقق أرباحا (الكوكاكولا - البيبسي - شركة بيرة الأهرام - المراجل البخارية - شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير - الشركة المالية الصناعية - سماد السوبر فوسفات بكفر الزيات).

٢ - تأجير المصانع ، أو وحداتها ، أو خطوط الإنتاج غير المستغلة بالكامل، أو ما يسمى التأجير التمويلي ، مثال ذلك تأجير مصنع الحوامدية للحلويات التابع لشركة الإسكندرية للحلويات والشيكولاته إلى شركة البركة للصناعات الغذائية. ويعد التأجير التمويلي مرحلة انتقالية حتى تتم عملية الخصخصة بالكامل .

٣ - بيع الأسهم في البورصة لجزء من رأس مال الشركة والمصانع التي تحقق أرباحا ، وذلك بطرح جزء من أسهمها عبر سوق المال إلى أن يتم بيعها بالكامل. مثال ذلك الشركة الشرقية للدخان والسجاير ، والعامرية للإسمنت ، وشركات المطاحن ، وغيرها كثير .

أساليب التقييم

هناك أساليب مختلفة لتقييم أصول الشركات العامة التي تعرض للبيع ، مع العلم بأن هذه الأساليب لا تحدد سعر البيع بالضبط ، وإنما تؤخذ كمؤشر فقط للاسترشاد بها. ومن هذه الأساليب البيع بالقيمة الدفترية ، والبيع اعتمادا على التدفقات النقدية ، والبيع بناء على القيمة الفعلية لأصول الشركات طبقا للقيمة الحالية لهذه الأصول في حالة إنشاء مشروع مماثل وقت البيع Replacement. وعلى سبيل المثال أنه في حالة صناعة الإسمنت يضطر المستثمر إلى الانتظار مدة تتراوح بين ست وثمانية سنوات لتحقيق أرباح على استثماراته ، بينما في حالة شرائه لمصنع ينتج بالفعل فإن الأرباح تبدأ فور نقل ملكية الشركة.

وقد ظهرت العديد من السبلات فيما يتعلق بعمليات التقييم والبيع ، فبينما يرى البعض أنه لا يجوز البيع بالقيمة الدفترية (القيمة وقت الإنشاء)، إذ إنها تتناقص بمرور الزمن لتقادم المعدات والمباني ، إلا أن البيع في ظل ظروف

التضخم الذى تمر به مصر لا يعبر عن الحجم الحقيقى للأصول المنتجة. كما أنه فى حالة الأراضى والمباني فإن القيمة الدفترية (سعر الشراء) لا تعبر عن القيمة الحقيقية لها فى الوقت الحاضر، ومن ثم ينبغى - فيما يراه البعض - أن يكون البيع اعتمادا على التدفقات النقدية للمصنع (المكاسب والخسائر) والقيمة السوقية الحالية. ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا المقام إلى أن هيئة المعونة الأمريكية هى التى تمول عملية تقييم شركات القطاع العام، وتعطى لمؤسسة بكتل الأمريكية حق عملية التقييم، بالإضافة إلى مؤسسة أرثر أندرسون البريطانية، وأربعة مكاتب أخرى تعمل من الباطن. غير أنه من المفروض أن تتولى الهيئات المصرية القيام بتلك العملية، إذ إن بيت الخبرة الأجنبى الذى يشترك فى تقييم أصول الشركات لا يعرف كثيرا عن حالة السوق الداخلى للأراضى والمباني والمعدات المستخدمة، وإن كان لا بأس مع ذلك من الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية فى هذا المجال .

هيئات البيع

يخضع التقييم الذى أجرته بيوت الخبرة لمراجعة العديد من الهيئات ومنها : الشركة صاحبة المصنع ، والجمعية العمومية لها ، والشركة القابضة، والجهاز المركزى للمحاسبات ، وبعد ذلك اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض. وبمجرد بيع الشركة تنتقل من العمل بقانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى العمل بقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

لمن البيع ؟

لم يحدد قانون قطاع الأعمال جنسية أو هوية من يشتري شركاتها فيما عدا تملك اتحاد العاملين لنسبة ١٠٪ من أسهم الشركة. ولم يضع القانون أى شروط فى هذا الخصوص إلا أن تستمر الشركة فى نشاطها الذى تمارسه ، وعدم تصفيتها ، والالتزام بالعمالة فترة ثلاث سنوات فقط من تاريخ تسليم الشركة ، مع إضافة استثمارات جديدة لتتميتها ، وإدخال تقنية متطورة إليها . وكان

المفروض وضع شروط صريحة مقننة ، مثلا منع البيع لغير العرب أو جنسيات محددة ، أو بيع نسب صغيرة للأجانب منعا لتحكمهم في اقتصاديات البلاد ، ووضع حد أقصى لما يسمح به لأى شخص حقيقى أو معنوى بامتلاكه منعا للاحتكار والسيطرة كما هو متبع فى كل بلاد العالم .

وقد أتاح القانون للمشتري الحق فى تغيير بعض الأنشطة الإنتاجية بكل وحدة وليس كل النشاط دون التقيد بالتصنيع أو الخدمات التى تقدمها الوحدة المطروحة للبيع ، والسماح له ببيع بعض الأصول والعقارات المملوكة غير المنتجة ، والتصرف فيها بحرية كاملة دون قيد أو شرط ، علاوة على إمكانية فك المصنع ونقله لأى مكان دون التقيد بموقع جغرافى داخلى أو خارجى (إعادة توطين)، مع استغلال الموضع القديم فى نشاط آخر ، وبهذه الصورة ضاع مبدأ النمو الإقليمى المتوازن .

وفضلا عن ذلك فإن هناك العديد من الحوافز التى تمتع بها المشترون ، وصلت إلى ذروتها بحصولهم على تسهيلات من البنوك المصرية أو من الدولة مباشرة لتيسير عملية البيع ، مع إمكانية منح تسهيلات مزدوجة ممثلة فى شراء ديون مصر الخارجية ، وتسويتها بقيمتها الحقيقية بالجنيه المصرى ، وبسعر الصرف السائد وقت الشراء ، وذلك فى مقابل الحصول على أى مصنع أو وحدة إنتاجية ، مما يعنى استخدام حصيلة البيع فى سداد الديون الخارجية على الدولة ، وبالتالي عدم وجود استفادة مباشرة أو إضافة إنتاجية .

حصيلة البيع

توضع حصيلة البيع فى حساب مصر بالبنك المركزى أو أحد البنوك التجارية ، على أن تستخدم فى تسديد ديون الشركة والضرائب ، والباقى يستخدم فى إعادة هيكلة الشركات الأخرى فى ذات قطاعها لزيادة الإنتاج ، وإتاحة فرص عمل للعاطلين ، وتجويد نوع المنتج ، وخفض تكلفته ، وإنشاء مصانع جديدة ، وخطوط ووحدات إنتاج أخرى ، وفى تعويضات المعاش المبكر

للعاملين. وبينما كان من المفترض عدم استخدام أى مبلغ من حصيلة البيع لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، إلا أنه على العكس من ذلك جرى استخدام تلك الحصيلة فى تمويل عجز الموازنة العامة لعام ١٩٩٨ وما بعده ، ولم تستخدم كما كان ينبغى فى إنشاء خطوط أو وحدات إنتاج أو مصانع جديدة .

نخلص من ذلك أنه على الرغم من أن الخصخصة كان لها مؤيدون ، إلا أنه كان لها فى الوقت نفسه الكثير من المعارضين خوفا من الاحتكار ، وسيطرة الأجانب ، والتخلص من العمالة. هذا فضلا عن أن الخصخصة تعنى إلغاء التمصير الذى استولت به الدولة على ممتلكات رعايا الدول التى اعتدت على مصر فى عام ١٩٥٦ ، وتلك التى ساندتها فى عدوانها. كما أن الاستثمار الإنتاجى سوف يتوقف ويتجه إلى البورصة للمتاجرة بالأوراق المالية ، أو المضاربة على العقارات والأراضى. ونظرا لأن شركات القطاع العام مدينة فى بيع بأبخس الأسعار ، ناهيك عن الاتهامات التى وجهت للمتواطئين فى عمليات البيع. وعلى سبيل المثال قدرت شركة بكتل الأمريكية شركة المراحل البخارية بمبلغ ٢٢ مليار دولار لكنها بيعت بحوالى سبعة عشر مليارا ، وانكشف بعد مدة أمر رئيس الشركة القابضة للصناعات الهندسية التى كانت تملك المراحل ، وتمت إحالته إلى القضاء. ومن أبرز المخالفات فى عملية الخصخصة تحويل أراضى الإنتاج إلى أراضى بناء ، مثال ذلك الشركة العامة للدواجن التى تحولت عنابرها إلى عمارات سكنية ، وشركة الكوكاكولا التى أغلقت مصنع مصر الجديدة تمهيدا لبيع أرضه ، وبالمثل مصنع الفيوم .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة سرعان ما تنبعت إلى تلك المخالفات ، ومن ثم كان إصدارها فى يونيو ١٩٩٦ للقرار الوزارى الذى قرر استبعاد الأراضى المدرجة ضمن أصول الشركات التى تطرح للبيع بالكامل ، أو تطرح أسهمها ، للبيع إذا كانت الشركة داخلة ضمن كردون المدن ، إذ إن ذلك مما يعرضها للمضاربة العقارية ، ويفرى المشتري على ترك النشاط الإنتاجى. ومع ذلك فلا تزال هناك العديد من السلبيات ومن بينها التخلّى عن كثير من الضوابط التى

كانت قد وضعت لخصخصة شركات القطاع العام لعل أهمها البيع بالقيمة الدفترية ، وهو الأمر الذى يتنافى مع موجة التضخم الحادة التى تمر بها البلاد منذ ٢٠٠٣ وتغير سعر صرف الدولار. وكما هو واضح أن البيع بالقيمة الدفترية يعنى إعطاء المصانع هدايا لمن يرغب فيها !

وهكذا - كما يرى المعارضون - استدار الزمن ، وأعاد التاريخ نفسه ، وتم اقتلاع الفكر والنظام الاشتراكى من جذوره ، وذلك من أجل ترسيخ النظام الرأسمالى ، وإعادة مصر لسياسة الباب المفتوح التى تخلصت منها فى عام ١٩٣٠ ، ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية فى الانتقام من مصر بأثر رجعى لسياستها الاشتراكية التى تبنتها فى الفترة من عام ١٩٦٠ - ١٩٧٣ .

الهوامش

- (١) محمد رشدي: التطور الاقتصادي في مصر ، الجزء الأول ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ص ٦٦-٦٨ .
- (٢) حسين خلاف: التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢٢١ .
- (٣) أمين مصطفى عفيفي عبد اللا : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ٢٤٩ .
- (٤) نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٨٥ .
- (٥) مصر الصناعية ، العدد الثالث ، السنة التاسعة ، أول فبراير ١٩٣٣ ، ص ص ١١-١٢ .
- (٦) Alrimawi , K. , The Challenge of Industrialization of Egypt , United Publishers . Beirut 1974, p. 36.
- (٧) Issawi ,C., Egypt in Revolution , Oxford University Press Oxford , London , 1963, p. 44.
- (٨) عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر في مرحلة المشروعات الحرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١١٠ .
- (٩) حسن نشأت: أهدافنا الصناعية ، مصر الصناعية ، العدد الرابع ، السنة ٢٣ ، أبريل ١٩٤٩ ، ص ٢٨ .
- (١٠) نوال قاسم: المرجع السابق ، ص ٢٩١ .
- (١١) حافظ عفيفي :الصناعة المصرية وأثرها في الإنعاش الاقتصادي القومي ، مصر الصناعية ، العدد الخامس ، السنة ٢٣ ، يناير ١٩٥٠ ، ص ص ١٦-١٧ .
- (١٢) تقرير غرفة صناعة الزيوت المصرية ، مصر الصناعية ، العدد الرابع ، السنة ٢٣ ن أبريل ١٩٤٧ ، ص ٢٨ .
- (١٣) مصر الصناعية، العدد ٢ ، السنة ٢٣ ، فبراير ١٩٤٧ ، ص ص ٢٠-٢١ .
- (١٤) مصر الصناعية ، العدد ٥ ، السنة ١٦ ، مايو ١٩٤٠ ، ص ٢٢ .
- (١٥) مصر الصناعية ، العدد الأول ، السنة ٢٢ ، الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٤٦ ، ملحق رقم ١١ ، النصوص التشريعية التي تهم أرباب الصناعة والتي صدرت من ٩ أكتوبر ١٩٤٥ إلى آخر مارس ١٩٤٦ ، قرار وزاري رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٤٥ ، ص ص ١-٦ .
- (١٦) عصم الدسوقي :مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ص ١٩٩ .
- (١٧) مصر الصناعية ، ١٩٤٣ ، انظر الوثائق التشريعية والمراسم والأوامر الأميرية والقرارات الاستثنائية التي صدرت من أول ديسمبر ١٩٤٢ إلى ١٥ فبراير ١٩٤٣ ، ص ١٠ .
- (١٨) تقرير عن حالة صناعة الزيوت المصرية ، مصر الصناعية ، العدد ٥ ، السنة ١٨ ، مايو ١٩٤٢ ، ص ص ٢١-٢٣ .

- (١٩) مصر الصناعية ، ١٩٤٥ ، ملحق رقم ٩ الوثائق التشريعية والمراسم والأوامر والقرارات الاستثنائية التي صدرت من أول نوفمبر ١٩٤٤ إلى ٢٨ فبراير ١٩٤٥ ، ص ٢٤ .
- (٢٠) مصر الصناعية ، ملحق رقم ٩ ، الوثائق التشريعية والمراسم والأوامر والقرارات الاستثنائية التي صدرت من أول نوفمبر ١٩٤٤ إلى ٢٨ فبراير ١٩٤٥ ، ص ١٧ .
- (٢١) عاصم الدسوقي: المرجع السابق ، ص ٢١٣ .
- (٢٢) تأميم وسائل النقل وتنسيقها ، مصر الصناعية ، العدد الأول ، السنة ٢٢ ، الثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٤٦ ، ص ٩ .
- (٢٣) التصنيع في مصر ١٩٣٩-١٩٧٣ ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ٨٥ .
- (٢٤) تأميم وسائل النقل وتنسيقها ، مصر الصناعية ، العدد الأول ، السنة ٢٢ ، الثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٤٦ ، ص ١٣ .
- (٢٥) تقرير غرفة صناعة المحفوظات الغذائية عن سنة ١٩٤٩ ، مصر الصناعية ، العدد ٦ ، السنة ٢٦ ، يونيو ١٩٥٠ ص ١٧ .
- (٢٦) الأغذية المحفوظة ، مصر الصناعية ، العدد ٦ ، السنة ٢٦ ، يونيو ١٩٥٠ ، ص ٢١ .
- (٢٧) إسماعيل صدقي: سياسة مصر الصناعية لما بعد الحرب ، مصر الصناعية ، العدد الأول ، السنة ٢١ ، الثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٤٥ ، ص ١٤ .
- (٢٨) صناعة السردين في مصر ، مصر الصناعية ، العدد ٥ ، السنة ٣٠ ، مايو ١٩٥٤ ، ص ٢٣ .
- (٢٩) اتحاد الصناعات المصرية: الكتاب السنوي ١٩٥٠-١٩٥٢ ، القاهرة ، ص ٥٥ .
- (٣٠) عبد السلام عامر: المرجع السابق ، ص ص ٤٥٩-٤٦٣ .
- (٣١) تقرير غرفة صناعة المحفوظات الغذائية لسنة ١٩٤٨ ، مصر الصناعية ، العدد ٦ ، السنة ٢٥ ، يونيو ١٩٤٩ ، ص ١٥ .
- (٣٢) وزارة التجارة والصناعة :تقرير لجنة الصناعات ، المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٤٨ .
- (٣٣) تقرير اتحاد الصناعات المصرية لسنة ١٩٥١ ، مصر الصناعية ، العدد ٥ ، السنة ٢٨ ، مايو ١٩٥٢ ، ص ١٣ .
- (٣٤) رؤوس الأموال الأجنبية ، مصر الصناعية ، العدد ٢ ، فبراير ١٩٥٣ ، ص ١٤ .
- (٣٥) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ص ١-٣ .
- (٣٦) محمد سعيد عبد الفتاح: توجيه الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، الجيزة ١٩٥٨ ، ص ١٣٧ .
- (٣٧) United Nations , Development of manufacturing industry in Egypt , Israel , and Turkey, New York 1958 , p.5 and p. 53.
- (٣٨) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ص ٢٩٨-٣٠٢ .
- (٣٩) وزارة الصناعة: الصناعة في عهد الثورة ومشروع السنوات الخمس الأول ١٩٥٧-١٩٦٢ ،

- القاهرة ، ص ص ٢٥٨-٢٦٧ .
- (٤٠) الوقائع المصرية العدد ٢ مكرر، ١٥ ربيع الثانى ١٣٧٦ هـ الموافق ١٨ نوفمبر ١٩٥٦ ، السنة ١٢٨ ، ص ٢ .
- (٤١) الوقائع المصرية : قرار وزارى رقم ٢١٦ ، نوفمبر ١٩٥٦ ، ص ٦ .
- (٤٢) الوقائع المصرية : قرار وزارى رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦ ، ص ٥ .
- (٤٣) الوقائع المصرية : قرار رقم ١٨٧ فى ١١ نوفمبر ١٩٥٦ ، ص ٧ .
- (٤٤) وزارة الصناعة: دليل الصناعات ، القاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م
- (٤٥) دليل الصناعات: القاهرة ١٩٦١ ، ص ٦ .
- (٤٦) وزارة الصناعة: دليل الصناعات ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ص ٩-٤١ .
- (٤٧) سعيد التجار: التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ١٩٨٨ ، ص ٢٥٦ .
- (٤٨) حكومة الجمهورية العربية المتحدة: ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٦ ، ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٣هـ - ١٩ أغسطس ١٩٦٣ ، ص ص ٣-٤ .
- (٤٩) وزارة الصناعة : الصناعة فى عشر سنوات ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٤٧٠ .
- (٥٠) على فهمى عبد الرازق: تخطيط الصناعة فى مصر وأثره على مستقبلها ، أكاديمية ناصر العسكرية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١١ .
- (٥١) وزارة التخطيط: مشروع الخطة الخمسية ٧٨ / ١٩٨٨٢ ، المجلد الثالث ، تخطيط الانفتاح الاقتصادى ، القاهرة ١٠ رمضان هـ ١٣٩٧هـ - أغسطس ١٩٧٧ ، ص ٤٣ .
- (٥٢) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء : تعداد الإنتاج الصناعى ٦٦ / ١٩٦٧ ، جزءان ، القاهرة ١٩٧١ .
- (٥٣) المصدر السابق ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٧١ .
- (٥٤) محمد محمود الديب: تصنيع مصر ، الجزء الأول ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ص ٥٥-٥٧ .
- (٥٥) الهيئة العامة للتصنيع: إنجازات الصناعة فى ثلاثين عاما ١٩٦١/٦٠ - ٨٠ - ١٩٨٢ - ١٩٩١/٩٠ ، جزءان ، القاهرة ١٩٩١ . بيانات مجمعة من الجزأين .
- (٥٦) المصدر السابق .
- (٥٧) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى: المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .
- (٥٨) وزارة التخطيط: الإستراتيجية العامة للتصنيع ٨٠ / ١٩٨١ - ٨٤ / ١٩٨٥ ، المجلد الخامس ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٣٧ .
- (٥٩) وزارة التخطيط: الإستراتيجية العامة للتصنيع ٨٠ / ١٩٨١ - ٨٤ / ١٩٨٥ ، المجلد الخامس ، الجزء الثالث ، القاهرة ، ص ٤١١-٤١٤ .
- (٦٠) Liwen -Yan & Pang Xiaomin , Industrialization and industrial allocation in China , 27th International Geographical Congress , Washington 1992 , pp. 366-367.

- (٦١) مجلس الشورى ، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية: سياسة الاستثمار، تقرير رقم ٦ ، القاهرة فبراير ١٩٩٤ ، ص ٩٧ .
- (٦٢) مجلس الشورى ، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية: سعر الصرف في مصر خلال الفترة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٨٦ ، تقرير رقم ٨ ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٩٠ .
- (٦٣) الهيئة العامة للكتاب: موسوعة مصر الحديثة ، المجلد الثاني ، الاقتصاد ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ص ١٣-١٥ .
- (٦٤) عبد الدايم أحمد الصاوي: تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٩٣ .
- (٦٥) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية ، استكمال الإصلاح الاقتصادي ، الدورة ٢١ ، القاهرة ١٩٩٤-١٩٩٥ ، ص ٨٣ .
- (٦٦) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية ، استكمال الإصلاح الاقتصادي ، الدورة ٢١ ، ١٩٩٤-١٩٩٥ ، القاهرة ، ص ١٠٣ .
- (٦٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب: موسوعة مصر الحديثة ، المجلد الثاني ، الاقتصاد ، ص ص ٥٤-٥٦ ، القاهرة ١٩٩٦ .
- (٦٧) المجالس القومية المتخصصة: المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية ، البعد الاجتماعي في إطار تطبيق نظام آليات السوق ، الدورة ١٨ ، ١٩٩١-١٩٩٢ ، القاهرة ، ص ١٠٣ .
- (٦٩) معهد التخطيط القومي: تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٨٨ ، القاهرة سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ص ٥٤٨-٥٦ .
- (٧٠) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة : دليل المستثمر ١٩٨٣ ، القاهرة ، ص ص ٢٥-٥٥٦ .
- (٧١) هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية: إنجازات شركات الهيئة لعام ٨٦ / ١٩٨٧ ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ص ١٠٩-١١٦ .

هكذا جاء مصطلح الروس صراحة لأول مرة في الكتابات التاريخية المصرية في العصر العثماني. ورغم عدم استخدام الإسحاقى لمصطلح «الكفار» كما درج غيره من قبل واستبداله بمصطلح «النصارى» بما يعنى وجود قدر من الوعي بهذا «الآخر غير المسلم» وقوته البازغة .. فإن المتأمل في المصطلح وطريقة عرض الأحداث لا يمكنه إلا ملاحظة قدر الاستعلاء والاستهانة بالروس في تشابه مع وجهة نظر بعض الكتابات التاريخية عند العثمانيين، ومنهم أوليا جلبي^(٥٠). وإذا كانت صورة الروس عند الإسحاقى على اقتضاها وارتباكها إنما تشير إلى عدم الإلمام الكافي بأوضاع تلك البلاد شأن غيره من المؤرخين المصريين، ولغياب أية مصادر إخبارية مباشرة تقريباً لديه^(٥١) خاصة وأن شخصاً مثل أوليا جلبي لم يأت مصر إلا عام ١٦٧٢م بعد وفاة الإسحاقى بوقت طويل.. فإنها لا تُخفى أن الولاء التام للعثمانيين قد لعب دوره أيضاً في مُعاداة الرجل لأعدائهم، لأنهم في تصوره أعداء للإسلام والمسلمين . ولذلك ربما كان هناك بعض العذر للمؤرخين المصريين في موقفهم هذا تجاه الروس . ورغم ذلك فإننا مع ما أورده الإسحاقى نكون أمام تطورين مهمين؛ الأول: أنه ذكر اسم الروس صراحة بدلاً من مصطلح الفرنج ، بما يعكسه ذلك من بداية الوعي بالروس وذكرهم في إطار التخصيص لا في إطار التعميم مع «الفرنجية». وأما الثاني: فيتمثل في استخدامه مصطلح «النصارى» بدلاً من مصطلح «الكفار» وهو ما يُشير لبداية شكل جديد من الوعي بالآخر، وإن كان هذا الوعي سيحتاج إلى فترة طويلة للتطور.

على أية حال فإن هذا «الاعتراف» بالروس وذكرهم عند البكرى والإسحاقى، إنما جاء في جزء منه نتيجة طبيعية - ولكن هزيلة - لما سبق وأشارنا إليه من التطورات التي شهدتها روسيا حتى ذلك الوقت، والتي جعلتها طرفاً في الصراع ضد الدولة العثمانية . فرغم أن روسيا حتى أوائل القرن الـ ١٦ كانت لاتزال أقرب للضعف منها إلى القوة ، مقارنة مع جيرانها في الغرب (المسيحي) والجنوب (العثماني الإسلامي) إلا أنها أخذت في التطور التدريجي للعديد من الأسباب ؛ منها الإطاحة التدريجية بالوجود المغولي^(٥٢) وتدعيم سيطرة أمراء

والإقدام على مجموعة من الإصلاحات الداخلية مثل إصلاح ودعم الجيش والشرطة ، ووضع نظام جديد للخدمة العسكرية ، والتأكيد على أهمية سلاح المدفعية ، وضرورة الاستفادة من الهندسة ، واستخدام الأفواج النظامية المسلحة بالبنادق، وتطوير الدفاعات فى الجنوب، بالإضافة إلى إقامة البطيريركية فى عام ١٥٨٩^(٦٣) ولقد جاءت ثمار تلك الجهود إيجابية فى تقوية الدولة الروسية، وفى بدء اتصالها بالغرب، وفى اعتراف الدول الأخرى بها^(٦٤) وفى الصراع ضد العثمانيين وضد لتوانيا . ورغم مركزية السلطة وقسوتها وسلبياتها خاصة ضد الفلاحين، حتى أن عصر إيفان الرابع ارتبط ببداية «عصر الإرهاب»^(٦٥) كما ارتبط بما يُعرف بـ«عصر الإستعباد الثانى»^(٦٦).. ورغم أن روسيا شهدت عصر الاضطرابات (١٥٩٨ - ١٦١٣) الذى عانت فيه من الفوضى السياسية والتدهور الاجتماعى وظهور المجاعات والأوبئة^(٦٧) إلا أن وصول ميخائيل رومانوف للحكم فى ٢١ يوليو ١٦١٣م^(٦٨) كان بمثابة بداية مرحلة جديدة من مراحل الصعود الروسى.

لقد صاحب التطورات السابقة فى روسيا بعض التطور فى اهتمامها بمصر. فبعد أن تحولت روسيا للمسيحية الأرثوذكسية^(٦٩) بدأ يتطور اهتمامها بمصر رغم ضآلته^(٧٠). وفى القرن الـ ١٦ بدأت فى الظهور رحلات بعض الروس لمصر^(٧١). فهناك رحلة تعود لعام ١٥٢٢م وقام بها ميخائيل غيريف «خازندار الأمير العظيم». أما الرحلة التالية فكانت عام ١٥٥٨ للتاجر «فاسيل بوزنياكوف» وابنه، حيث كلفهما القيصر إيفان الرابع بمرافقة «البعثة الشرقية» التى زارت روسيا و«الكتابة عن عادات تلك البلدان»^(٧٢). أما أشهر الرحلات الروسية لمصر آنذاك فكانت عام ١٥٨٢م حيث أرسل إيفان الرابع مع التاجر الموسكوفيين «تريفون كوروينيكوف» و«اريمى زاموك» مبلغ ٥٠٠ روبل كهبة لبناء كنيسة القديسة كاترينا على جبل سيناء. وفى تلك الرحلة سلم كوروينيكوف لكبار رجال الدين فى القسطنطينية وأنطاكية والإسكندرية والقدس وجبل سيناء ومصر ما أرسله القيصر إيفان من «هبة إحسان على روح ابنه إيفان»^(٧٣).

ومن الواضح تأثير العامل الدينى فى اهتمام الروس بمصر، على أساس موقعها المهم فى عالم المسيحية والكنيسة الشرقية ، هذا بالإضافة إلى العامل التجارى^(٧٤) والسياسى. فمن ناحية ارتبطت سيناء بتاريخ المسيحية المبكرة ارتباطاً وثيقاً، وهو ما ثَمَّنَه الروس ، حتى أن سيناء - بل ومصر كلها- كانت تعتبر أرضاً مقدسة ، وكان أغلب الحجاج الذين يذهبون للقدس يضعون مصر وسيناء فى برنامجهم. وفى هذا الإطار ربطت روسيا بدير سانت كاترين^(٧٥). علاقات خاصة - ذات طابع دينى سياسى منذ القرن الـ ١٦^(٧٦) حتى لقد انعكست هذه العلاقة فى العلاقات الروسية العثمانية. لقد حاولت روسيا دائماً الاهتمام بأمور الدير^(٧٧) تلك المحاولات التى استجابت لها الدولة العثمانية منذ بداية القرن الـ ١٧ بعد أن كانت ترفضها^(٧٨) ومن ناحية أخرى فإن استيلاء العثمانيين على القسطنطينية جعل روسيا تتبنى قضية الأرثوذكسية فى العالم ، ومن ثم كان من الطبيعى تنامى الإهتمام الروسى بـ «عالم الأرثوذكس» ومصر^(٧٩) أما العامل التجارى فيبرز من خلال كون العديد ممن جاؤا لمصر كانوا تجاراً.

شهد القرن الـ ١٧ استمرار رحلات بعض الروس لمصر، ومنها رحلة «فاسيلى ياكوفليف غاغرا» عام ١٦٣٥ التى تمتاز عن الرحلات السابقة بخاصتين؛ الأولى: أن وصف مصر فيها جاء أوفى من وصف الأرض المقدسة وسواها، والثانية: أنها لا تحوى سوى القليل من القصص المنقولة من الكتاب المقدس^(٨٠) ومع النصف الثانى من القرن بدأت مرحلة جديدة للرحلة الروسية، لاسيما للحج إلى الأماكن المقدسة . ففى عام ١٦٥١م قام رجل الكنيسة والدولة البارز آنذاك «أرسينى سوخانوف» بزيارة الإسكندرية والقاهرة - بالإضافة للقسطنطينية والقدس - وكتب عنهما ببعض التفصيل والدقة فى كتابه «المُتعبد» الذى احتوى ملاحظات عن المدن التى أمها وماتحويه من معالم أثرية وعن طباع السكان والظروف الطبيعية^(٨١). ومرة أخرى كانت الأهداف الدينية واضحة فى رحلة سوخانوف ، خاصة مع محاولة الاستفادة من ثقل العالم الأرثوذكسى الشرقى فى الإصلاحات الدينية التى كان يُنتوى الإقدام عليها فى روسيا . وفى هذا الإطار

وُصف سوخانوف بأنه «لم يكن مجرد رجل دين شهير وناقد للبطريرك نيكون ، بل كان مُتوراً سياسياً بارزاً»^(٨٢). أما «دوروخين» الذي وقع في أسر تتر القرم ثم بيع في سوق النخاسة للأتراك حيث أمضى في الدولة العثمانية حوالي ١٢ سنة (١٦٦٢ - ١٦٧٤) فقد دوّن ملاحظاته «في سرية» عن كل ما رآه في أراضى هذه الدولة ، ومنها مصر. ولقد أسفر ذلك عن ظهور ما يُسمى بـ«وصف الإمبراطورية التركية». ولم يقف اهتمام الروس بمصر آنذاك على رحلات الروس أنفسهم بل واهتموا برحلات بعض الأوربيين إلى مصر، ومنها رحلة الأمير البولندي -الليتواني «نيقولاي كشيشتوف رادزيويل» أعوام ٨٢-١٥٨٤ أى في وقت واحد مع تريفون كوروبينيكوف، حيث تم ترجمتها للروسية في الربع الأول من القرن الـ ١٧^(٨٣).

هكذا كانت هناك عدة رحلات روسية لمصر في القرن ١٧. ومن الواضح - على الأقل في الظاهر وكما أُعلن - أن تلك الرحلات كانت لأسباب دينية أو تجارية. بيد أن بإمكاننا القول - ومن جديد - بأن الرغبة في معرفة مصر والمنطقة بشكل أكبر، وكذلك التقرب من أقباط مصر الأرثوذكس لتحقيق قدر من «الإختراق» على حساب العثمانيين.. كانت تُشكل قاسماً مُشتركاً بين تلك الرحلات. لم لا والعديد من تلك الرحلات قد لبّت رغبات القياصرة أو حازت على ثنائهم. بل لم لا وأحد الرحالة، وهو كوروبينيكوف "لم يكن رحالة رائداً شهيراً بل كان على الأغلب كاتباً مُستخدماً"^(٨٤).

وفي مقابل هذا الاهتمام الروسى بمصر بدأ نوع من العلاقات والاهتمام - بل والمعرفة - من بعض رجال الدين بروسيا . ففي عام ١٥٥٨م قام كل من بطريرك الإسكندرية وبطريرط أنطاكية ورئيس أساقفة جبل سيناء «مكارىوس» بزيارة روسيا في مهمة دينية «للبحث عن العطف القيصري». ولقد أكرم القيصر وفادتهم ، بل وأوكل للتاجر فاسيلي بوزنياكوف أمر مرافقتهم في طريق عودتهم إلى وطنهم «ولم ييخل بالعطايا» حيث حمل بوزنياكوف ومرافقوه معهم ٢٤٠ فرو سمور ونقوداً وأيقونة بإطار ثمين وألبسة دينية منسوجة

بالذهب^(٨٥). وعلى أية حال فتحن نرجح وجود صلات أخرى بين الجانبين. والدليل على ذلك أنه في إبان إصلاحات نيكون وصل بطريرك الإسكندرية للمساعدة في تقييم الإصلاحات واتخاذ الصحيح منها^(٨٦).

إن الأمور السابقة ربما كانت جديرة بأن تؤدي إلى تطور صورة روسيا في الكتابات التاريخية المصرية. والحقيقة أن هذه الصورة ستشهد نقلة معرفية مهمة منذ النصف الأول من القرن الـ ١٨ رغم بقاء الوعي التاريخي كما هو، والنموذج الدال على ذلك هو أحمد شلبي عبد الغنى (ت ١١٥٠هـ / ١٧٣٧) في كتابه «أوضح الإشارات». فرغم حديثه أيضاً ومباشرة عن «روسيا». بعد أن شهدت بعض التضج السياسي ودخلت في صراع سياسي وعسكري مباشر مع الدولة العثمانية- إلا أنه تابع نهج أولئك السابقين في اتباع النبرة التكفيرية نفسها، وبما يعنى أن الوعي التاريخي المصري بالآخر تغير ولكن بشكل غير كبير.

ففي أواخر ١٧١٠ أعلنت الدولة العثمانية الحرب من جديد على روسيا، وكالعادة أرسلت في طلب المساعدات من مصر. وقد أورد «شلبي» أخبار ذلك الطلب. ففي ١٥ ذي القعدة ١١٢٢هـ / ١٧١١م «ورد أغا بطلب ثلاثة آلاف إلى كفرة مصقوة. وكانت نوبة السفر لمحمد بيك أمير سابقاً، فألبسوه الصنجقية»^(٨٧). ولسوف يتكرر ذكر ذلك في مرات لاحقة. فقد طالبت الدولة روسيا بالتخلي عن كل أوكرانيا ومكاسبها في بحر البلطيق بحيث يعود الوضع هناك كما كان قبل معركة بولتافا. وأمام رفض روسيا، أعلنت الدولة الحرب عليها من جديد عام ١٧١٢ حيث تم توقيع معاهدة أدرنه في ١٨ يوليو ١٧١٣ والتي أحرزت الدولة فيها بعض المكاسب الجديدة^(٨٨) ولما كانت الدولة قد أرسلت في طلب مساعدات جديدة من مصر، فقد عاد شلبي لذكره. ففي ١٠ محرم ١١٢٤هـ - ١٨ فبراير ١٧١٢ «ورد أمير خور وبيده خط شريف بطلب عسكر.. إلى بنى الأصفر» أي الروس. وفي ٢٠ صفر من العام نفسه كتب عن عودة العسكر الذين ذهبوا للمرة الأولى إلى «سفرة مصقوة» مُشيراً إلى بلاتهم جيداً في قتال

«الكفار» ومُشيداً به. وفى آخر صفر نجده وقد كتب «ورد أغا من الديار الرومية بطلب عسكر إلى كفره المصقوة .. فبمجرد ما دخل العسكر سكندرية، ورد أغا من الديار الرومية .. وصحبته خط شريف ، قرى بالديوان ، أن كفره بنى الأصفر - يعنى مصقوة - أذعنوا للصلح وأعطوا إلى ملك الإسلام خمسة قلاع من أكبر قلاعهم ، والتزموا بجميع ما غرمته السنة ، فى هاتين السنتين .. وأقروا على أنفسهم فى كل سنة خزينة». ورغم ما سبق من حديث عن توقيع الصلح، إلا أن الدولة عادت لطلب عساكر من مصر . وهكذا ففى ١٢ ذى القعدة ١١٢٤هـ / ١٢ ديسمبر ١٧١٢م ورد أغا من الديار الرومية وصحبته خط شريف بطلب ثلاثة آلاف عسكرى إلى سفرة مصقوة، لأنهم نقضوا العهد، وتعدوا على الإسلام. فطلع إلى الديوان والخط بين يديه، وقرى بالديوان . فأجابوا بالسمع والطاعة ، وألبس الباشا قفطان السفر إلى حسين بيك شولاق - يعنى الأعسر - . ومن الملاحظ أن شلبى ، ورغم إشارات السابقة بـ «العسكر المصرى» عاد ليتحدث عن ظهور بعض حالات فرار بين القوات التى أرسلت لمساعدة الدولة العثمانية^(٨٩).

من ناحية أخرى فإننا نلمح من خلال ما كتبه شلبى أن علاقة ولاية الأمور فى مصر بـ «النصارى .. الكفرة» كانت قد بدأت تأخذ شكلاً جديداً لحدما، وكانت هناك تعاملات تجارية بينهم وبين هؤلاء على غير رغبة الدولة . وهكذا «ورد أغا أيضاً ويده أمر شريف .. مضمونه إنا أرسلنا لكم مراراً نحذركم عن إرسال غلال إلى الكفرة النصارى ، فلم تمتثلوا، فاستمرىتم على المخالفة، وارتكبتم ما يوجب العصيان. وقد بلغنا ذلك وتحققناه . وسبب ذلك طمع المكاسين ومستلزمين المكس، لكثرة الدراهم وموالستكم . فأنتم تحذروا من أن تتعاطوا شيئاً يوجب المخالفة، وتقوية الكفرة المشركين على عسكر الموحدين .. ومن حذر فقد أنذر»^(٩٠). والواقع أن مجئ المرسوم فى هذا التوقيت يجعلنا نعتقد بأن التجار الروس كانوا هم المقصودين .

يُمكننا هنا التوقف لملاحظة بعض الأمور . فوصف الروس بـ «الكفرة» إنما يعكس طبيعة الصراع العسكرى بين الطرفين ، والذى بدأت روسيا فى اتخاذ

جانب المبادرة فيه أحياناً ، وهو ما يفسر لماذا جاء الوصف من المؤرخ حاملاً قدرًا من النقمة عليها . ولما كان شلبي هو الآخر ينظر للعثمانيين بمثل المنظور الدينى السابق ، فقد استخدم مُصطلح «التكفير» تجاه أعدائهم من غير المسلمين، خاصة وأن العثمانيين أنفسهم يصفون الروس بأنهم من الكفار . وهكذا فإن استخدامه للمصطلح إنما يسير فى الاتجاه نفسه الذى أرادته السلطة وحمله خطابها عن الروس . بيد أن بإمكاننا أيضاً ملاحظة قدر من التطور تجاه «الآخر» . فرغم استمرار تكفير هذا «الآخر» الروسى من لدن أولى الأمر فى إستانبول ، ومتابعة الكتاب فى مصر للفرمانات العثمانية فى ذلك..إلا أن هذا لن يمنع أولى الأمر فى مصر ، وأحياناً الأهالى^(٩١) من التعامل معه بما يعود بالفائدة عليهم، وذلك فى أسلوب يحمل قدرًا من الاتجاه العملى فى رؤية الآخر . ومن الطبيعى أن ذلك يعود إلى كون الآخر قد أصبح يمثل قوة عسكرية وسياسية (روسيا وغيرها) أو اقتصادية (الدول الأوروبية الغربية وخاصة فرنسا وانجلترا وهولندا والنمسا).

فإذا تناولنا كتابة التاريخ عند شلبي، لاحظنا أيضاً أنه لايهتم بأمور الدولة العثمانية إلا ما يتصل منها بمصر التى اهتم بأحداثها أكثر مما فعل من قبله. وهو لا يُظهر ذلك النوع من الاحترام المعهود والمُبَالغ فيه من قبل للسلطين. لقد عبّر عن الواقع بكل صدق .. من ضعف لسلطة الدولة العثمانية وسلطينها ، ونمو نفوذ الأوجاقات والمماليك، بل وحدوث نقلة نوعية وكيفية فى مكانة الأوربيين بمصر . وأحسب أن هذا يُعد «تطوراً» جديداً - إلى حد ما - فى واقع الكتابة التاريخية آنذاك ، سواء فى الموقف من العثمانيين، أو من «الآخر» الروسى وغير الروسى . وإذا كان شلبي لا يمثل إلا إرهاصة مبكرة لذلك، فإن تلك الإرهاصة سوف تزداد وضوحاً فيما بعد . وأخيراً فإن ما يمكن ملاحظته رغم ما سبق ، هو أن ذكر روسيا عنده ارتبط تماماً بأحداث الصراع فيما بينها وبين العثمانيين، ولا يوجد أى ذكر لها فيما عدا ذلك لديه. أما معرفته بروسيا فلم

تتعد كونها من بلاد «الكفار» وذلك فى إطار نوع من الجهل شبه التام بحقيقة تطور تلك البلاد، لذا كان من الطبيعى أن تأتى أحكامه على تلك الشاكلة .

بيد أن صورة روسيا شهدت تغيراً - بل وتحولاً - مثيراً للإنتباه منذ الربع الثانى من القرن ١٨ ، وهو مانجده بوضوح عند كل من أحمد الدمرداشى كتحدا عزبان والجبرتى. أما الدمرداشى فى «الدرة المصانة فى أخبار الكنانة» فتناول ملامح مهمة من تاريخ مصر ما بين الربع الأخير من القرن ١٧ والنصف الأول من القرن ١٨ تقريباً ، وهى فترة مهمة من فترات إشتعال الصراع بين الدولة العثمانية وروسيا . ورغم أنه أحصى المرات العديدة التى أرسلت الدولة فيها تطلب عساكر من مصر^(٩٢).. إلا أنه غالباً لم يُشر إلى وجهة القوات المطلوبة، بل ولم يذكر أبداً حروب روسيا مع الدولة العثمانية^(٩٣). أما ما ذكره عن روسيا فقد ارتبط عنده فقط عند الحديث عن هروب جركس بك. وإذا كان شلبى من قبل أشار إلى هروب جركس للنمسا عام ١١٣٨هـ / ١٧٢٦م^(٩٤) وكذلك أشارت معظم مخطوطات «مجموعة الدمرداش»^(٩٥). فإن عزبان - ومعه صاحب «مجموع الدرة المصانة فى وقائع الكنانة»^(٩٦) وأحياناً مصطفى بن الحاج إبراهيم فى «تاريخ وقائع مصر القاهرة»^(٩٧) انفردوا بالحديث عن ذهابه لروسيا .

ورغم أن قصة ذهاب جركس لروسيا من القصص المُختلف عليها بين مؤرخى تلك الفترة ، حيث يعتقد البعض ذهابه للنمسا لا لروسيا^(٩٨) وهو ما نرجحه^(٩٩) فإن ما ذكره الدمرداشى هو ما ينبغى أن يتركز عليه اهتمامنا لاتصاله بدراستنا . وعلى كل فمتابعة القصة، حسبما ذكر الدمرداشى ، تكشف لنا عن صورة جديدة لروسيا الحديثة فى الكتابات التاريخية بمصر. فجركس، وبعد هروبه من مصر عام ١١٣٨هـ / ١٧٢٦م انتهى به الأمر بالذهاب إلى درنه - بليبيا - التى أقام بها هو وأصحابه لفترة قصيرة. وقد حدث أن حضرت سفينة روسية للميناء . إلتقى جركس بقائدها وسأله عن إمكانية اصطحابه معه إلى روسيا، حتى يُقابل القيصر ويرجوه الوساطة لدى الدولة العثمانية، لاسيما وأن السلام كان قائماً آنذاك بين الدولتين بمقتضى معاهدة أدرنه ١٧١٣ . أجابه قائد

السفينة لطلبه واصطحبه معه إلى موسكو . وصل جركس وجماعته إلى أحد موانئ روسيا الذي لم يُحدده المؤلف بشكل دقيق ، وهناك بدأت المساعي للحصول على مساندة القيصر . ووفقاً للنص فإن القيصر اهتم بأمر جركس، فأرسل على الفور رسولاً للسفير الروسي في إستانبول للنظر في أمره والتدخل لدى السلطان والصدر الأعظم . ورغم أن الأمر لم يكن سهلاً لأن دماء جركس وجماعته كانت قد أُهدرت .. فإن الصدر الأعظم قبل شفاعته القيصر فيه، وكتب مرسوماً بالعضو عنه وقبول عودته إلى مصر، بل وعودته إلى سابق منصبه وسلطته إن استطاع ذلك، فإن لم يستطع ذهب إلى إستانبول حيث يتولى باشوية إحدى القلاع . كان ذلك يُمثل نجاحاً لوساطة القيصر الذي أرسل إليه سفيره في إستانبول برسالة عما تم ، وطلب أخذ موافقة جركس، حتى يتم الحصول له على مرسوم بذلك. وفي روسيا عمل القيصر ووزيره على تنفيذ ذلك. ولقد وجد جركس أن ما عُرض عليه هو شئ جيد للغاية ويمكن قبوله، ومن ثم أخذ السفير الروسي في متابعة وساطته بنشاط أكبر في إستانبول. بيد أن القيصر لم يكتف بتحقيق ما سبق لجركس، بل أرسل إليه يسأله عن أى مطالب أخرى له . وهنا نجده يطلب سفينة حربية مُعدة إعداداً كاملاً . وافق القيصر على أن يُجهز له جزء من المطلوب من روسيا ، وأما الجزء الآخر فيُستكمل بعد ذلك من مالطة، التي أرسل القيصر إلى حاكمها برسالة توصية على جركس. وفي مالطة - حسبما تذكر الرواية - حصل جركس على مطلوبه، وعاد بعدها إلى مصر^(٩٩). ومرة أخرى فرغم عدم ميلنا إلى القول بتوجه جركس لروسيا، فإن علينا أن نأخذ ما ذكره «نص» الدمرداشي عن الرحلة على علاته، لاحتوائه على عدة أمور جديرة بالملاحظة ونحن نتابع صورة روسيا، ويمكن تحديد تلك الأمور فيما يلي:

أ - أن الدمرداشي كان من أول من تحدث عن روسيا دون أن يصممها بالكفر^(١٠٠) كما كان من قبل. وأحسب أن ذلك كان يحمل سمات جديدة في رؤية الأنا للآخر الروسي ، بل ويُعد بمثابة نقلة نوعية مهمة في الكتابة عنه وبدء تشكل موقف جديد منه. والواقع أن ذلك يمكن ملاحظته وفهمه أكثر بمقارنة ما

جاء في النص عن العثمانيين. فرغم بقاء الاحترام للسلطين، إلا أن هذا الاحترام تراجع كثيراً عما كان من قبل^(١٠١) ومن هنا نجده يذكر عبارة "العثمانلى ماله أمان"^(١٠٢). ورغم وروده في إطار الحديث عن الصراعات المملوكية/ المملوكية والصراعات المملوكية / العثمانية في مصر، إلا أنه يحمل معنى ذات دلالة في تحولات المواقف من العثمانيين ، ومن ثم - وبالتبعية - المواقف من أعدائهم ، ومنهم روسيا ؛ هذا مع ضرورة ملاحظة أن الدمرداشى كان من العسكر - ومن رجال الأوجاقات - ! وليس من رجال الدين (العلماء) وهو ما يُشير إلى - ويُفسر - عدم حدوث «التحول الجذرى» في الموقف من روسيا، وكذا عدم إنتفاء النظرة الدينية والعدائية تجاهها تماماً، لاسيما في ضوء إشغال صراعات عسكرية عديدة بين الدولة العثمانية وروسيا منذ ١٧٦٨ .

ب - أن «النص» كان أول نص تاريخى يتحدث عن قيام علاقات طيبة بين أمير مملوكى وروسيا قبل ظهورها بشكل بارز في الصراع بين على بك الكبير والدولة العثمانية . هذا بالإضافة إلى أنه يعكس تلك العلاقة غير المعروفة للآن على نحو دقيق ، والتي بقيت تربط بعض الممالك من ذوى الأصول الروسية بروسيا، خاصة أوقات الملهمات.

ج - أن النص أظهر روسيا باعتبارها دولة يُحسب لها حساب لدى جركس وصحبه «من المسلمين» بل ومن الدولة العثمانية ، بعد أن ظهرت كقوة لها ثقلها. ومن ثم لم يعد «الآخر» الروسى مجرد كيان ضعيف لا يُعتد به ، بل أصبح نداً وشريكاً من المقبول - بل والمرجو - تبادل علاقات طيبة معه.

د - أن التعامل بين جركس والروس - في النص - هو تعامل جديد و«مُحترم» بكل المعايير .. تعامل لا يعتمد على أبعاد دينية، بل ولا حتى على أسس عرقية فقط ، بل على المصالح. وهذا يظهر من كل الإجراءات التي تمت - أو التي اعتقد الدمرداشى أنها تمت - مع جركس وصحبه .

ومن المهم أن نربط هذا التغير في صورة روسيا بالتطورات التي شهدتها

حتى نهاية الربع الأول من القرن الثامن عشر وكذا بنمو اهتمامها بمصر. فمع عام ١٦١٢ تولى أسرة رومانوف الحكم . وبقدرا كانت الأمور صعبة في البداية بسبب التدهور المالى والأمنى والإدارى وسوء أحوال الفلاحين وسكان المدن ، وهو ما أدى لثورات اجتماعية (أهمها ثورة ١٦٦٧ - ١٦٧١ بقيادة ستيفان رازين) وانتشار عمليات السطو والنهب وبقاء بعض المدعين بأحقيتهم فى العرش، واستمرار الحرب ضد البولنديين والسويديين لاسترجاع سمولنسك ونوفجورود.. بقدرما استطاعت هذه الأسرة - بالتدريج ومنذ عهد ميخائيل - إعادة الاستقرار للأوضاع الداخلية واستعادة بعض الأراضى بمقتضى اتفاقية ستولبوفو مع السويد عام ١٦١٧ وهدنة ديولينو ١٦١٨ مع بولندا والتي تجددت عام ١٦٣٤^(١٠٢). وقد ازدادت أوضاع روسيا تحسناً فى عصر الكسيس (١٦٤٥ - ١٦٧٦). فقد نمت التجارة الداخلية مُستفيدة من التشريع التجارى لعام ١٦٦٧ . وشهدت الحرف والصناعات اليدوية بعض التطور بسبب توسع روسيا وزيادة حاجات الجيش والمجتمع ، وكذا مع ظهور قدر من المساهمة الأجنبية فى بعض الصناعات. وفى هذا الإطار نشطت تجارة روسيا الخارجية بعض الشئ مع دول أوربية. كذلك شهد هذا العهد اتخاذ الحكومة خطوات حثيثة لتطوير الإدارة والعدالة ، ومن ثم تم إصدار تشريع قانونى جديد عام ١٦٤٩ . على صعيد آخر بدأ فى النمو الإتصال بالغرب والإستفادة منه ، بل وظهرت إرهابات إصلاح الكنيسة على يد البطريرك نيكون . كذلك امتدت السيادة الروسية على أوكرانيا عام ١٦٥٤ وهو ما أفاد روسيا من حيث توسيع مساحتها وزيادة قدراتها الاقتصادية وعمقها الإستراتيجى وعلاقتها بأوربا ، لاسيما وأن أهل أوكرانيا كانوا من الأرثوذكس وعلى معرفة أكثر بالغرب^(١٠٤).

وفى عصر بطرس الأكبر (١٦٨٢ - ١٧٢٥) شهدت روسيا مجموعة ضخمة من التطورات . لقد كان من المهم للغاية لروسيا الوصول إلى بحر البلطيق لأغراض سياسية توسعية وإقتصادية وحضارية . ولقد فشلت فى إنجاز هذا الهدف بشكل ناجح وموصول حتى اعتلى بطرس السلطة . وإذا كانت المحاولة

الأولى ضد السويد فشلت بسبب الهزيمة في معركة نارفا ١٧٠٠ فإن النجاح قد تحقق في معركة بولتافا ١٧٠٩ حيث دخلت أراضي بحر البلطيق الواقعة بين مصبى نهري دفينيا الغربى والنييفا فى تكوين روسيا . وفى السنوات التالية قام بطرس بغزو ليفونيا وقسم من شرقى فنلندة ثم توغل فى بوميرانيا^(١٠٥). ولما كان البحر الأسود هو الهدف الآخر - وربما الأهم - نظراً لموقعه ودفئه، فقد بدأت روسيا خوض عدة حروب ضد الدولة العثمانية للحصول على منفذ إليه. وفى هذا الإطار قاد بطرس عام ١٦٩٥ حملته الأولى الفاشلة. لكن هذا الفشل لم يُثته عن قيادة حملة جديدة وناجحة فى ربيع ١٦٩٦ استطاعت الإستيلاء على آزوف. وقد اعترفت الدولة العثمانية مُضطرة - وفى إطار مشاكلها مع النمسا وبولندا والبندقية، وعلى خلفية صلح كارلوفيتز ١٦٩٩ - فى معاهدة استانبول ١٥ يوليو ١٧٠٠ بضم روسيا لآزوف ولجزء من أوكرانيا . وعندما استؤنفت الحرب بعد عشر سنوات وأحرزت الدولة انتصاراً كبيراً فى موقعة البروث، فإن هذا الانتصار لم يُستغل جيداً ، واكتفى العثمانيون - فى معاهدة أدرنه ٣ يوليو ١٧١٣ - باستعادة جزء كبير من أراضيهم التى فقدوها من قبل. وإذا كان بطرس قد توفى عام ١٧٢٥ دون حل قضية البحر الأسود ، فإنه كان قد أوصى بضرورة التوسع نحوه، بل ومتابعة الحرب ضد العثمانيين حتى احتلال إستانبول^(١٠٦).

من ناحية أخرى من الضرورى القول أن جهود بطرس اتجهت لإصلاح أمور الدولة فى نواح عدة ؛ مثل الإدارة والوظائف العامة والضرائب والصناعة والتجارة والزراعة والعملة والتقويم ؛ إضافة إلى إصلاح الجيش والأسطول وإنشاء عاصمة جديدة لروسيا على بحر البلطيق، وهى سان بطرسبرج التى أصبحت رمزاً للإتجاه نحو الغرب وقبول حضارته^(١٠٧) . وبشكل عام شهد عصره المزيد من استقرار الحكم المطلق، وكذا نمو «الإمبراطورية الروسية» فى قوتها ودورها فى السياسة الدولية بعد أن اتسعت حدودها نحو الغرب^(١٠٨) . هذا وإن بقيت بعض المشاكل^(١٠٩).

تركت التطورات السابقة في روسيا تأثيراً ملحوظاً على اهتمامها بدراسة الآخر الإسلامي ومعرفته . فقد قدمت في عصر بطرس الأكبر مجموعة جديدة من الرحالة الروس إلى ومصر . ففي عام ١٧٠٨ زار سيناء الراهب «إيوليت فيشينسكى» كما زارها القس «أندريه إيجناتيف» وشقيقه «ستيفان» اللذان كانا في عداد الإرسالية الروسية للقسطنطينية»^(١١٠) . أما أهم هذه الرحلات فكانت رحلة الكاتب «فاسيلى جريجوروفيتش بارسكى» الذى وصل إلى مصر عام ١٧٢٧م ومكث فيها أكثر من تسعة أشهر . وفي عام ١٧٣٠ وصلها للمرة الثانية حيث توقف فترة أطول في الإسكندرية وكتب وصفاً وافياً عنها مزوداً بالرسوم للمسلات و«عمود بومبى»^(١١١) . وقد أُلّف عن ذلك كتابه «رحلات»^(١١٢) . ولقد صاحبت ذلك الاهتمام رغبة جديدة لدراسة «الآخر» الإسلامى في إطار إستشراقى وبشكل منهجى . ويعود الفضل الأكبر في ذلك لبطرس أيضاً . ففي عهده أرسلت بعثات علمية لجمع المخطوطات والكتابات والنقود المعدنية الشرقية ، كما تمت محاولة تنظيم مدرسة خاصة لدراسة اللغات الشرقية بما فيها العربية . كذلك جرى تأسيس مؤسسة لحماية الآثار المكتوبة والمادية لثقافة شعوب الشرق التي تم جمعها . وفي ١٧٢٢ تم إنشاء أول مطبعة في روسيا تملك خطأ عربياً متحركاً . وأخيراً تمت لأول مرة ترجمة القرآن كاملاً للروسية وطُبع عام ١٧١٦ في بطرسبرج ، وقد ترجمه «بيوتر بوسنيكوف» إستناداً لترجمة المستشرق الفرنسى أندريه دوريه^(١١٣) .

والخلاصة أن الروس - في القرن الـ ١٧ وأوائل الـ ١٨ - كانوا يعرفون عن مصر أكثر مما كان المصريون يعرفون عن روسيا ، وأن دوافعهم وأهدافهم كانت دينية وتجارية وسياسية . أما المصريون فلم تكن لهم أهدافاً يبحثون عنها بعيداً عن بلادهم ، ومن ثم لم تكن الرحلة إلى روسيا من الأمور التي اهتموا بها آنذاك . وهكذا اكتفوا باستقبال الروس وغيرهم . ومن الطبيعى أن تتأثر تماماً صورة روسيا في الكتابات التاريخية في مصر بتلك المعرفة من عدمها ، وهذا ما لمسناه فيما سبق .

على أية حال ، ومع أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، شهدت صورة روسيا تغيراً نوعياً آخر وأكبر في الكتابات التاريخية المصرية ، وهو مانجده عند عبد الرحمن الجبرتي^(١١٤) في كتابيه «مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين» و«عجائب الآثار في التراجم والأخبار». ولسوف نبدأ بالكتاب الأول لأنه الأسبق في التأليف ، كما أن الحقبة التي تضمنها شملت فقط فترة الغزو الفرنسي لمصر.

إن أول ما نلاحظه في مظهر التقديس هو اختفاء مصطلحات التكفير تجاه الروس وإسقاطها على الفرنسيين^(١١٥). لقد كان استخدام الجبرتي لهذه المصطلحات في وصف الفرنسيين شيئاً غريباً إلى حد ما على رؤيته للآخر الأوربي^(١١٦). بيد أننا نعود سريعاً للقول بأن الحدث كان فريداً؛ فللمرة الأولى تتعرض مصر في تاريخها الحديث لمثل هذا الغزو الأوربي . لقد تعدى الأمر ذلك الصراع العثماني الأوربي في «دار الحرب» أو حتى على تخوم «دار الإسلام»^(١١٧) ليصل إلى قلب العالم الإسلامي . ونعتقد أنه كان من الطبيعي أن يستخدم الجبرتي هذه المصطلحات في ظل ظروف الصراع والعصر^(١١٨) بل وفي ضوء أن الكتاب إنما كُتب في أعقاب خروج الفرنسيين من مصر بما يعنى أن حدة انفعالاته كانت لاتزال حادة ومن ثم كانت نبرته عالية، وأنه أُهدى للصدر الأعظم بما في ذلك من «طابع رسمي»^(١١٩).

أما الأمر الثاني الذي نلاحظه فهو أنه تحدث عن روسيا في عدة مواضع، وبصورة ليست سيئة . ففي أحداث جمادى الثاني ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م وفي إطار رغبة الفرنسيين في «تهدة» المصريين و«نصحتهم» بإهمال ما يرسله المماليك بقيادة إبراهيم ومراد من رسائل إلى «سائر الأقاليم المصرية» للحث على الثورة وقولهم أن هذه الرسائل من السلطان.. نجده يتحدث عن أن الفرنسيين كتبوا عدة «منشورات» ووزعوها في أنحاء مختلفة من مصر، وادَّعوا أنها «على لسان المشايخ». ولقد كان مما جاء فيها ويتصل بروسيا «ولو كانوا في هذه الأوراق

صادقين بأنها من حضرة سلطان السلاطين لأرسلوها جهاراً مع أغوات مُعينين. ونُخبركم أن الطائفة الفرنساوية بالخصوص عن بقية الطوائف الإفرنجية، دائماً يحبون المسلمين وملتهم، ويبغضون المشركين، وطبيعتهم أحبابٌ لمولانا السلطان، قائمون بنصرته وأصدقاء له ، مُلّازمون لمودته وعشّرتة ومعونته، يحبون من والاه ويبغضون من عاداه. ولذلك بين الفرنساوية والموسقوف غاية العداوة الشديدة من أجل عداوة الموسقوف الردية، والطائفة الفرنساوية يعاونون حضرة مولانا السلطان على أخذ بلادهم إن شاء الله، ولايقون منهم بقية». إن الفرنسيين في النص السابق، والذين وصفهم الجبرتي - كما سبقت الإشارة - بالكفر والاعتداء، هم الذين يصفون أنفسهم هنا بأنهم أكثر الأمم الأوربية حُباً للمسلمين والإسلام وبُغضاً للمشركين، وأنهم أصدقاء للسلطان ويعملون على نصرته لاسترداد أراضيه التي استولى عليها الروس.. ومن أجل ذلك كله فإنهم أعداء ألداء لروسيا. على أننا نعود سريعاً للقول بأن النص السابق ليس من تأليف الجبرتي ، لكنه نقله بحذافيره عن رسالة الفرنسيين للأهالي. ورغم أنه لم يُعلق على هذه الرسالة ، إلا أن ما ذكره بأن الفرنسيين «كتبوا عدة أوراق» وأرسلوها للبلاد «على لسان المشايخ» فيه ما يكفي للدلالة على وعيه بحقيقة الأمر واستهزائه بما جاء فيها ، وأنها لم تحظ على قبوله لإدراكه أنهم غير صادقين فيما يذيعونه بين المصريين ، وأنهم أعداء للدولة العثمانية ولروسيا في آن واحد ، وأن القضية أبعد من حب أو كره لهذه الدولة أو تلك، بل قضية مصالح تتناقض وتتباعد أحياناً أو تتآلف وتلتقى . ولسوف يتأكد ذلك في صفحات تالية من الكتاب (١٢٠).

في هذا الإطار لم يكن من المُتيسر للفرنسيين التأثير على ذهن الجبرتي وغيره من المشايخ فيما يتصل بالدولة العثمانية أو روسيا، رغم محاولاتهم المتكررة . ففي ١٥ صفر ١٢١٤هـ / ١٧٩٩ وفي إطار رسالة تحدثت عن وصول أسطول عثماني إلى أبو قير.. أورد الجبرتي ما نشره كما يلي «والسبب في

مجنئ هذه العمارة إلى هذا الطرف العشم بالاجتماع على الممالك والعربان لأجل نهب البلاد وخراب الإقليم المصرى . وفى هذه العمارة خلق كثير من الموسقى الإفرنج الذين كراهم ظاهرة لكل من كان موحداً بالله ، وعداوتهم واضحة لمن كان يؤمن برسول الله ، يكرهون الإسلام ولا يحترمون القرآن . وهم نظراً لكفرهم فى معتقدتهم يجعلون الآلهة ثلاثة، وأن ثالث تلك الثلاثة تعالى الله عن الشريك . ولكن عن قريب يظهر لهم أن الثلاثة لا تُعطى القوة، وأن كثرة الآلهة لا تنفع لأنه باطل.. ونخبركم بالمسلمين، إن كانوا بصحبتهم يكونون من المفضوب عليهم لمخالفتهم لوصية النبی علیه الصلاة والسلام ، بسبب اتفاقهم مع الخارجين الكفرة اللئام ، لأن أعداء الإسلام لا ينصرون الإسلام. وياويل من كانت نصرته بأعداء الله وحاشا الله أن يكون المستنصر بالكفار مؤيداً أويكون مسلماً، ساقهم التقدير للهلاك والتدبير مع السفالة والرزالة.. وكيف لمسلم أن ينزل فى مركب تحت بيرق الصليب ويسمع فى حق الواحد الأحد الفرد الصمد من الكفار كل يوم تحريف و احتقار . ولاشك أن هذا المسلم فى هذا الحال أقبح من الكافر الأصل فى الضلال» (١٢١).

والواقع أن أحداً من المؤرخين المصريين آنذاك لم يتحدث عن مشاركة الروس مع العثمانيين فى تلك الحملة ، رغم أن العثمانيين كانوا قد توصلوا من قبل مع روسيا إلى «معاهدة التحالف الدفاعى الأول» فى ٢٣ ديسمبر ١٧٩٨ (١٢٢) وبالتالي إمكانية الاعتقاد بوجود مشاركة ما للروس فى الحملة العثمانية. لقد أراد بونابرت فى رسالته هذه أن يضرب على نفمة عدااء الروس للمسلمين ليستميل قلوب الأهالى؛ فتحدث عن أن الحملة بها الكثير من الروس رغم أنهم كفار ويكرهون الرسول (ﷺ) والإسلام والمسلمين . وفى رأيه أنه لما كان العثمانيون قد استعانوا بالروس ووقفوا تحت راية الصليب فإنهم بذلك يُصبحون أقبح من الكفار . على أن هذه الرسالة لم تخدع أحداً من المصريين (١٢٣) ومنهم الجبرتى الذى لم يُعلق عليها، ولم تتطّل عليه حيلة بونابرت للدس بالروس فى الصراع، بل نجده يعود عقب ذلك كله ليتحدث عن إشاعة امتلاك «المسلمين»

لإسكندرية ، وعن أن الفرنسيين انتصروا على «المسلمين» العثمانيين^(١٢٤) وليس على الروس^{١٥}. وهكذا فشلت حيلة الفرنسيين للدس بالروس والإساءة إليهم، بل وربما كان ما أذاعه الفرنسيون عاملاً من عوامل تحسين صورة روسيا في أذهان المصريين . لم لا وقد أصبحت - باعتراف الفرنسيين أنفسهم حليفة الدولة العثمانية وستتشارك معها ومع انجلترا كطرف واحد ضد فرنسا في معاهدة العريش^(١٢٥).

وأمام الفشل الفرنسي في تنفيذ معاهدة العريش وكذا الفشل في تشويه صورة روسيا والدولة العثمانية ، لجأ الفرنسيون إلى سياسة قلب الحقائق تماماً بإظهار تعاونهم مع كل الدول الأوربية بما فيها روسيا ضد الدولة العثمانية وانجلترا^(١٢٦) فأعلنوا أن فرنسا وقَّعت الصلح مع كل «القرانات» عدا انجلترا، وذلك بعد أن «كانت جميع القرانات التي بالجهة الشمالية ضد الفرنسية» من قبل . بل وأعلنوا أن هناك أسطولاً روسياً في طريقه لمصر حاملاً الذخائر للفرنسيين^{١٦}. ورغم هذا لم يصدق الجبرتي هذه الأقاويل وكان تعقيبه عليها «وهذا كله تمويه على العقول وكذب بحت يرده المنقول والمعقول». ومرة أخرى يظهر لنا أن صورة روسيا لم تتعرض لأي تأثير سلبي لديه . وعندما بدأ الخناق يضيق على الفرنسيين من انجلترا والدولة العثمانية، فإنهم استمروا على اتباع سياسة قلب الحقائق . وهكذا أعلنوا في شوال ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م أن الصلح تم إبرامه بين فرنسا وروسيا التي أعلن قيصرها الحرب على الدولة . وبعدها بقليل عادوا للإعلان عن أن القيصر طلب من السلطان استدعاء جيشه من مصر وإلا سيدخل الحرب ضده إلى جانب فرنسا . بل ووصل الأمر بهم للإعلان عن أن السلطان وافق على الطلب وأرسل في استدعاء جنوده ، لولا أن الإنجليز أرشوا بعض أفراد الجيش العثماني وحالوا دون تنفيذ أوامر السلطان . ومرة أخرى أبدى الجبرتي استخفافه بتلك «التمويهات والأكاذيب والخرافات»^(١٢٧) بما يعنى بقاء صورة روسيا عنده دون تغيير .

الخلاصة أن صورة روسيا في مظهر التقديس تغيرت كثيراً عما كان من قبل،

وكان ذلك يعود فى الأساس إلى الحملة الفرنسية . لقد أصبحت روسيا - وللمرة الأولى - حليفة للدولة العثمانية ضد فرنسا ، وهو ما يعنى ضمناً أن العداء الروسى العثمانى القديم والطويل قد توقفت عجلته العسكرية ، ولو بشكل مؤقت. ونستطيع القول أيضاً أن صورة الآخر بدأت تشهد منذ هذه الفترة أهم التغيرات على الإطلاق . لقد اختلطت الأمور واختلقت، ولم يعد العدو هو العدو دائماً ولا الصديق هو الصديق دائماً ، ولم يعد العدو هو الذى يختلف فى الدين فقط ، بل فى المصالح والأهداف والأطماع. وهكذا لم تعد مصطلحات التكفير أو الإهمال والتجاهل هى التى تسيطر على التصور العام لصورة روسيا - بشكل خاص- ولا لصورة الدول الأوربية الأخرى . لقد بدأت لعبة السياسة الدولية وتوازناتها تنعكس بشكل عملى فى الكتابات التاريخية . وإذا كان «مظهر التقديس» قد حمل الإرهاصات الأولى فإن «عجائب الآثار» سيشهد المزيد .

وبداية علينا الإشارة إلى أن الجبرتى فى «عجائب الآثار» رغم مدحه أحياناً فى العثمانيين ودولتهم، إلا أن هذا المدح سيكون بمثابة «الاستثناء» وجاء فى الأساس إبان نقده وتبرمه من ظلم محمد على للجميع . أما الذم فيها وفى كل رموزها فكان بمثابة «القاعده». ففى عصرها «ظهر فى عسكر مصر سنة جاهلية وبدعة شيطانية زرعت فيهم النفاق وأسست فيما بينهم الشقاق». أما توصيتها على الفقراء وغلال الحرمين فهى من قبيل «الكلام الفارغ». وهو بشكل عام لا يُظهر ذلك الحزن العميق والأسف المُبالغ فيه عندما يموت أحد السلاطين . ثم هو يوجه اتهامه للعثمانيين عامة بقوله «العثمانية ليس لهم أمان» وأنهم «عبيد الدرهم والدينار»^(١٢٨) ويتضح ذلك الموقف على سبيل المثال من تأريخه للفترة التى قضاها حسن باشا قبطان فى مصر لتأديب المماليك ومحاولة استعادة السيطرة العثمانية . وعندما يُقيّم الجبرتى فترة وجوده فى مصر عند عودته لاستانبول فإنه ينقده نقداً لازعاً وصريحاً بشكل يذكرنا بنقد ابن إياس للعثمانيين^(١٢٩). وعندما يتحدث عن الغزو الفرنسى، فإنه يستهل حديثه ناقداً الوضع كله ، جاعلاً ما حدث من «فساد التدبير». ولقد طال نقده الباشوات مثل

عابدى باشا ، وكذلك المماليك، لا سيما الجدد منهم الذين اتصفوا بصفات غير حميدة على الإطلاق ومن ثم لم يستطيعوا التصدى للفرنسيين . ولقد ظهر نقده للمماليك حتى فى ترجمته لمن يموت منهم، بل وحتى حين قام الفرنسيون بنهب بيوتهم عقب ثورة القاهرة الثانية^(١٣٠).

فإذا إنتقلنا للحديث عن صورة روسيا فى «عجائب الآثار» للجبرتى نجده وقد أورد الأخبار الأولى عنها من خلال ما نقله من كتابات السابقين، وخلال حديثه عن الحرب بين الدولة وروسيا . ومن ذلك ما ذكره فى أحداث ذى القعدة ١١٢٢هـ / ١٧١٠م أنه «ورد أمر بطلب ثلاثة آلاف من العسكر المصرى وعليهم صنjq لسفر الموسقو». وفى أحداث ربيع الأول ١١٢٤هـ / ١٧١٢م يعود للحديث عن ذهاب المزيد من الجنود للحرب ضد روسيا، وفى الوقت نفسه «حضرت العساكر الذين كانوا فى سفر الموسقو، صحبة سردارهم إسماعيل بيك». وفى غرة ربيع الثانى من السنة نفسها يعود فيذكر «ورد أغا ومعه مرسوم مضمونه حصول الصلح بين السلطنة والموسقو، ورجوع العسكر المصرى». وفى ١٢ ذى القعدة ١١٢٤هـ يقول «ورد أيضاً مرسوم صحبة أغا مُعَيَّن بطلب ثلاثة آلاف من العسكر المصرى لسفر الموسقو لنقضهم المهادنة ، وقُرئ ذلك بالديوان بحضرة الجمع، فألبسوا حسين بيك المعروف بشلاق»^(١٣١).

كان ما سبق يُمثل ما نقله الجبرتى عن سبقه من المؤرخين عن أخبار الحرب بين روسيا والدولة العثمانية، وهو لا يُضيف جديداً فى الأخبار . ورغم ذلك فإن من الواضح أنه لم يتابع أحمد شلبى فى استخدام تلك اللهجة التكفيرية السابقة عند حديثه عن الروس ، رغم استفادته مما ذكره من قبل عن أخبار الحرب . لقد خفف الجبرتى كثيراً من حدة الأسلوب والمصطلحات السابقة، وهو ما يدعم ما نذهب إليه من تغير رؤية الأنا للآخر .

أما ما عاصره الجبرتى ونقله فتجده إبتداء من عام ١١٨٥هـ / ١٧٧١م بالتحديد^(١٣٢) . وهو لم يعد يذكر فقط معلومات عن الروس فى صراعهم مع

العثمانيين ، بل ويذكر بعض أخبارهم فى مصر، بما يعنى أنهم أصبح لهم وجودهم بين أظهر المصريين . وعلى كل فإن الجبرتى فى ذلك يُعبر عن بعض مظاهر تطورات المسألة الشرقية ، بل والمسألة المصرية . فعندما يُترجم لمن ماتوا عام ١١٨٥هـ فإنه يذكر موت الشيخ على الجزائلى الذى كان قد سافر لاستانبول وقت الحرب بين الدولة وروسيا ، والدعوة إلى الجهاد . لقد كتب الشيخ للسلطان «أن من قرأ استغاثة أبى مدين الغوث فى صفة الجهاد، حصلت له النصر». فاستحسن السلطان أن يتوجه صاحب هذا العرض بنفسه لميدان الحرب لقراءة الاستغاثة تبركاً «فجاء الأمر من حيث لا يحتسب، وأخذ فى الحال، وكُتب مع المجاهدين، وتوجه رغماً عن أنفه، ووصل إلى معسكر المسلمين وصار يقرأ، فقدر الله الهزيمة على المسلمين لسوء تدبير أمراء العسكر، فأسر مع من أُسر، وذُهب به إلى بلاد موسقو وبقي أسيراً مدة ولم يُغثه أحد بخلاصه منهم لاشتغال الناس بما هو أهم ، حتى توفى هناك شهيداً غريباً»^(١٣٣). ورغم أن الجبرتى لم يكن ضد الجهاد وذهاب المشايخ مع الجند، إلا أن عرضه للحادث يوضح عدة أمور؛ منها توجه الشيخ إلى ساحة الحرب رغم أنفه ، ومنها النقد الواضح لقادة الجيش العثمانى التى كانت الهزيمة بسبب سوء تدبيرهم، ومنها أن الشيخ بعد أسره مات شهيداً غريباً لأن أحداً لم يمد له يد المساعدة ، وأخيراً فإنها تعكس أسلوباً جديداً فى العرض لحروب العثمانيين والروس، وهو عرض يختلف تماماً عما سبق.

وإذا كان ماسبق يمثل تغيراً ما فى الحديث عن روسيا حتى فى أوقات الصراع العسكرى، فإن تناوله لما كان يحدث فى مصر كان ينسجم مع ذلك، ويضيف المزيد . ففي أحداث ربيع الأول ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م تناول الجبرتى ظلم مراد بك لأهالى وتجار رشيد والإسكندرية وفرضه المزيد من الضرائب والمظالم، وهو ما طال الأجانب هناك «وعين على اسكندرية صالح أغا.. وقرر له حق طريقه خمسة آلاف ريال، وطلب من أهل البلد مائة ألف ريال، وأمر بهدم الكنائس . فلما وصل إلى سكندرية، هربت تجارها إلى المراكب، وكذلك غالب

النصارى، فلم يجد إلا قنصل الموسقو، فقال أنا أدفع لكم المطلوب بشرط أن يكون بموجب فرمان من الباشا أحاسب به سلطانكم . فانكف عن ذلك وصالحوه على كراء طريقه ورجع»^(١٣٤). وما نلاحظه مما سبق هو أن «الآخر» هنا تتم تسميته بـ«النصارى» و«قنصل موسكو» أما الأسماء الأخرى فاختلفت . و«الآخر» الروسى أصبح يتمتع بمكانة ونفوذ حتى ضد حكام البلاد من المماليك، ومن الواضح تأثير معاهدة كوتشوك كينارجا فى ذلك . وهكذا فإن القنصل الروسى استطاع التصدى لظلم المماليك والباشا بالتهديد بالجوء للسلطان نفسه. ولقد أجبر هذا النفوذ مراد بك وصالح أغا كتحدا على التراجع . ولما كان الجبرتى قد ذكر الحادثة دون تعليق، فهذا يعنى أن مكانة الروس أصبحت ملموسة لدى المصريين، ومنهم الجبرتى ، ومن ثم ربما بدا الأمر طبيعياً. والحقيقة أن عدم تعليقه على ما حدث إنما يشى بقدر من الإعجاب بما فعله القنصل الروسى ضد ظلم المماليك .

على أية حال فمنذ أحداث ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م أورد الجبرتى أخباراً أكثر عن روسيا ، لاسيما مع تجدد حريها ضد الدولة العثمانية لضم القرم بشكل نهائى . والحقيقة أن ما أرّخه آنذاك كان قصة تراجعات مُستمرة للعثمانيين لصالح الروس، وهو الأمر الذى كان مُحبطاً للمصريين عامة وللمشايع خاصة، ومنهم الجبرتى. وفى شوال ١٢٠١هـ يقول «وفيه فُتِح السفر لجهة الموسقو، وتقلد باكير باشا قائمقام عن حسن باشا». وفى أحداث ٤ اذى الحجة من العام نفسه يعود فيقول «عمل حسن باشا ديواناً بالقصر.. بسبب قراءة مراسيم حضرت من الدولة . فقرؤا منها ثلاثة، وفيها طلب حسن باشا إلى الديار الرومية بسبب حركة إلى الجهاد، وأن الموسقو زحفوا على البلاد واستولوا على ما بقى من بلاد القرم وغيرها»^(١٣٥). لقد هُزم العثمانيون على أيدي الروس الذين استولوا على كل بلاد القرم المهمة. ورغم ذلك فالجبرتى يتحدث عن «الموسقو» دون تكفير أو استهانة ، بل من منطلق أنها أصبحت قوة ضخمة وخطيرة ، أوقعت بالدولة الهزائم واستولت على أراضيتها. ولعل من المفيد هنا ملاحظة حلول مُصطلح

«السفر» بدلاً من مُصطلح «الجهاد» الذى لم يعد يُستخدم بشكل دائم عند الحديث عن القتال ضد الروس .

وفى غمرة تلك الأحداث أرسل السلطان بألف قرش لتُفرق على طلبة الأزهر فى مقابل قراءة صحيح البخارى والدعاء له بالنصر. لكن القروش لم تكن كافية، ومن ثم «كتبوا قائمة بأسماء المجاورين والطلبة، وأخبروا الباشا أن الألف قرش لا تكفى طائفة من المجاورين، فزادها ثلاثة آلاف قرش من عنده.. ثم أحضروا أجزاء البخارى وقرؤهم، وصادف ذلك زيادة أمر الطاعون والكروب المختلفة»^(١٣٦). ومن حيث المبدأ، كما يبدو لنا، لم يكن الجبرتى ضد قراءة البخارى بأمر السلطان، ولصالح نصرة العثمانيين، لاسيما وأن ذلك كان من الأمور المُعتادة والمعروفة آنذاك . بيد أن ظروف الهزيمة ، وأسلوب عرض الجبرتى للقضية ، وربطه قراءة البخارى بزيادة الطاعون والكروب العديدة.. كل ذلك يوحى بأنه ينتقد ما حدث . لم لا والمشايخ أنفسهم يُساومون حول الثمن الذى سيحصلون عليه نظير قراءة البخارى!!

توقفت أخبار الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا بعد عام ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م لفترة قصيرة ، لكن روسيا لم تتوقف عن ممارسة الضغوط ومحاولة إشعال التمردات ضد الدولة فى أماكن أخرى مثل مصر، مُستغلة وجود السلطة بأيدى المماليك الذين عاودت الإتصال بهم من جديد . لقد كان لدى روسيا آنذاك مشروعها لتقسيم الدولة العثمانية مع النمسا وفرنسا فيما عُرف بـ«المشروع الشرقى»^(١٣٧) ومن ثم حاولت استخدام المماليك فى تنفيذه. وإبان المناقشات السرية للمشروع، كانت مجموعة من المماليك - بقيادة إبراهيم بك - تفكر فى الإستقلال بمصر بمساعدة أطراف أجنبية إن أمكن. وأمام تلاقى الأهداف، دخل هؤلاء المماليك فى مفاوضات سرية مع القنصل الروسى ، البارون دى ثونوس. وفى هذا الإطار أرسلت روسيا بقوة بحرية رمزية رست قبالة دمياط لتشجيع المماليك على التمرد، على وعد بإرسال أسطول كبير فى المستقبل . وعلى أية حال فقد فشلت الخطة، مثلما فشل المشروع الشرقى أيضاً^(١٣٨).

تناول الجبرتي أخبار ذلك في أحداث ١٦ اذى الحجة ١٢٠٢هـ / ١٧٨٨م فقال «عمل الباشا ديواناً بقصر العينى جمع به سائر الأمراء والوجاقلية والمشايخ، بسبب شخص ألجى (سفير أو مبعوث) حضر بمكاتبات من قُرال الموسقو. ولحضوره نبأ ينبغى ذكره كما نُقل إلينا . وهو أن قُرال الموسقو ، لما بلغه حركة العثملى فى ابتداء الأمر على مصر، أرسل مُكاتبة إلى أمراء مصر على يد القنصل المُقيم بشُغر سكندرية يُحذّره من ذلك ويحضهم على تحصين الثغر ومنع حسن باشا من العبور . فحضر القنصل إلى مصر واختلى بهم وأطلعهم على ذلك فأهملوه ولم يلتفتوا إليه، ورجع من غير رد جواب . وورد حسن باشا، فعند ذلك انتبهوا وطلبوا القنصل فلم يجدوه . وجرى ما جرى وخرجوا إلى قبلى وكاتبوا القنصل . فأعاد الرسالة إلى قراله ، وركب هجاناً واجتمع بهم ورجع، وصادف وقوع الواقعة بالمنشية فى السنة الماضية وكانت الهزيمة على المصريين . وشاع الخبر فى الجهات بعودهم . وقد كان أرسل لتجديدهم عسكرياً من قبله ومراكب ومكاتبات صحبة هذا الألجى . فحضر إلى ثغر دمياط فى أواخر رمضان ، فرأى انعكاس الأمر . فعربد بالثغر وأخذ عدة تقارير كما ذكر ورجع إلى مرساة أقام بها ، وكاتب قراله وعرفه صورة الحال، وأن من بمصر الآن من جنسهم أيضاً وأن العثملى لم يزل مقهوراً معهم . فأجمع رأيهم على مُكاتبة المستقرين وإمدادهم . فكتب إليهم وأرسلها صحبة هذا الألجى، وحضر إلى دمياط، وأنفذ الخبر سراً بوصوله، وطلب الحضور بنفسه . فأعلموا الباشا بذلك سراً وأرسلوا إليه بالحضور . فلما وصل إلى شلقان خرج إليه إسماعيل بيك فى تطريدة كأن لم يشعر به أحد، وأعد له منزلاً ببولااق، وحضر به ليلاً وأنزله بذلك القناق . ثم اجتمع به صُحبة على بيك وحسن بيك ورضوان بيك وقرأوا المكاتبات بينهم . فوصل إليهم عند ذلك جماعة من أتباع الباشا وطلبوا ذلك الألجى عند الباشا وذلك بإشارة خفية بينهم وبين الباشا . فركبوا معه إلى قصر العينى، وأرسل الباشا فى تلك الليلة التتابية لحضور الديوان فى صباحها . فلما تكاملوا أخرج الباشا تلك المراسلات وقرئت فى المجلس ، والترجمان يُفسرها بالعربى.

ومُلخصها خطاباً إلى الأمراء المصرية ، أنه بلغنا صنّع ابن عثمان الخائن الغدار معكم ، ووقوع الفتن فيكم ، وقصده أن بعضكم يقتل بعضاً ، ثم لا يُبقى على من يَبقى منكم ، ويملك بلادكم ، ويفعل بها عوائده من الظلم والجور والخراب ، فإنه لا يضع قدمه في قُطر إلا ويعمه الدمار والخراب . فتيقظوا لأنفسكم واطردوا من حل ببلادكم من العثمانية ، وارفعوا بُنديرتنا ، واختاروا لكم رؤساء منكم ، وحصنوا ثغوركم ، وامنعوا من يصل إليكم منهم إلا من كان بسبب التجارة ، ولا تخشوه في شئ ، فتحن نكفيكم مؤنته ، وانصبوا من طرفكم حكاماً بالبلاد الشامية كما كانت في السابق ويكون لنا أمر بلاد الساحل . والواصل لكم كذا وكذا مركباً ، وبها كذا من العسكر والمُقاتلين وعندنا من المال والرجال ما تطلبون وزيادة على ما تظنون . فلما قُرئ ذلك اتفقوا على إرسالها إلى الدولة ، فأرسلت في ذلك اليوم صُحبة مُكاتبة من الباشا والأمراء ، وأنزلوا ذلك الأُلجى في مكان بالقلعة مُكرماً . وفي ربيع الثاني ١٢٠٣ هـ أيضاً «وصل ططرى من الديار الرومية وعلى يده مرسومات.. الثالث بطلب الإفرنجي المرهون» (١٣٩).

إن النص السابق مهم للغاية لأنه يكشف العديد من الأمور . فهو يتحدث عن محاولة روسية جديدة للإتفاق مع المماليك ضد الدولة العثمانية ، بشكل يشبه ما حدث من قبل في عصر على بك الكبير . وهو ما يؤكد ما سبق وقلناه من أن تطورات المسألة الشرقية ودور روسيا فيها قد انعكست على مصر تماماً ، ومن ثم على صورة روسيا في الكتابات التاريخية المصرية . لقد بدأ الروس في محاولات لاختراق الدولة العثمانية سياسياً من خلال عدة مناطق ومنها مصر ، وذلك بعد أن تم اختراقها عسكرياً . ورغم عدم نجاح هذا الاختراق بشكل تام ، إلا أننا يمكننا تصور أهمية ذلك الحدث وتأثيره على الجبرتي وأمثاله ، بعد علمهم به ووعيهم لخطورته . وإذا كان الجبرتي لم يتحدث من قبل عن علاقات على بك مع روسيا - وهو أمر نستغريه ، خاصة وأن النص يفيد علمه به!! . فإنه هنا يتحدث عن أمر مُشابه ، بما يعني تجديد محاولات روسيا لاستقطاب المماليك في مصر ، ووعيه بذلك ، بل ووعيه بأن الروس يعلمون أن المماليك من

جنسهم. على أن نبرة الجبرتي إبان عرضه للواقعة لم تتغير، ماعدا قوله بأنها «نبأ ينبغي ذكره». بمعنى آخر لم يستنكر ما حدث من حيث المبدأ ولم يعلق على ماورد من تفاصيل الاتهامات الروسية «لابن عثمان» الذي وُصف بأوصاف سيئة عديدة. فهل كانت الأوصاف التي جاءت برسالة «قرال موسكو» تتفق والواقع الذي يعرفه الجبرتي ويعيشه ، ومن ثم لم يعلق عليها؟ وأخيراً لنا أن نلاحظ عودة الجبرتي للحديث عن الروس باعتبارهم من الفرنجة لا أكثر، وأن «الألجي» تم وضعه في القلعة «مُكرماً»^(١٤٠).

على أية حال فعندما تجددت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية، عاد الجبرتي ليتحدث عنها بكل أسف . ففي ٢ رجب ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م «سافر عابدي باشا (المعزول من ولاية مصر، ربما لهذا الهدف) من البر.. ليجمع العساكر إلى قتال الموسقو وذهب من مصر بأموال عظيمة». ولم تكتف مصر بالمساهمة العسكرية والمالية ، بل وبالدعاء للدولة بالانتصار. ففي ٢٨ رجب ١٢٠٣ ورد مرسوم من الدولة ، وفيه الأمر بقراءة صحيح البخاري بالأزهر والدعاء بالنصر للسلطان على الموسقو» فإنهم تغلبوا واستولوا على قلاع ومدن عظيمة من مدن المسلمين». وهنا أمر الباشا بتقرير عشرة من المشايخ من مذاهب ثلاثة «يقرؤون البخاري في كل يوم ، ورتب لهم في كل يوم مائتي نصف فضة .. ووعدهم بتقريرها لهم على الدوام بفرمان». وبعد حوالى أربعة أيام «حضر الشيخ العروسي والمشايخ ، وجلسوا في القبلة القديمة جلوساً عاماً ، وقرأوا أجزاء من البخاري ، واستداموا على ذلك بقية الجمعة ، وقرر إسماعيل بيك أيضاً عشرة من الفقهاء كذلك يقرؤون أيضاً البخاري نظير العشرة الأولى». ومن الواضح أن الجبرتي من جديد لم يهتم كثيراً بقراءة البخاري ، بل وأن الأمر لم يعد ذات فائدة كبيرة لدى الناس ، بدليل أن القراءة أبطلت بعدما بُدئ في تنظيف وترميم الجامع^(١٤٠).

تابع الجبرتي ذكر أخبار الهزائم العثمانية وتدابيراتها في أسلوب أقرب للاستسلام ، وربما عدم المبالاة . وهكذا كتب في أحداث المحرم ١٢٠٤هـ عن

وضول أنباء «بأن الموسقو أغاروا على عدة قلاع وممالك إسلامية، منها جهات الأوزى.. وأن إسلامبول واقع بها غلاء عظيم». وفي جمادى الأولى يعود ليكتب «وردت أخبار بعزل وزير الدولة وشيخ الإسلام وأغاة الإنكشارية ونفيهم . وأن حسن باشا تولى الصدارة وهو بالسفر ، وأنه محصور بمكان يُقال له إسمعيل ، لأن الموسقو أغاروا على ماوراء إسمعيل، وأخذوا مابعده من البلاد. ثم أنه هادن الموسقو وصالحهم على خمسة أشهر إلى خروج الشتاء». وفي شعبان «ورد الخبر بموت حسن باشا .. وكأنه مات مقهوراً من الموسقو»^(١٤١) والحقيقة أننا نلمس نوعاً من الحزن والأسى عند الجبرتي حين يتحدث عن الهزائم العثمانية المتتالية وعزل كبار المسئولين لتقصيرهم. لكن مع ذلك ، ومع الفقرة الأخيرة والمقتضبة عن موت حسن باشا ، نشعر أن موقف الجبرتي قد تغير إلى حد ما. نحن لانعلم بالتحديد موقفه من موت هذا الرجل الذي ذمه كثيراً من قبل بسبب ما أحدثه في مصر من ظلم إبان حملته عليها. فهل إيراد هذه العبارة المقتضبة وتذييلها بلفضلة موت حسن باشا «مقهوراً» من الروس ، ودون تعليق ، هو بمثابة نوع من النقد والتشفي ، أم نوع من الرثاء؟

شُغلت مصر وأهلها والجبرتي بأحداث الغزو الفرنسي لمصر وما صاحبه من توقف الحرب بين الدولة وروسيا ، بل وحدث تغير - أو تحسن - في العلاقات بين الدولتين، وبالتالي اختفت أخبار الصراع الروسى العثمانى وكذا أخبار إرسال مصر لقوات عسكرية لمساعدة الدولة العثمانية، ليحل محل ذلك نوعاً من التعاون المشترك ضد الفرنسيين . وبداية فما نلاحظه في تناول «عجائب الآثار» لفترة الحملة الفرنسية هو قلة استخدام مصطلحات التكفير تجاه الفرنسيين، مقارنة بما كان من قبل في «مظهر التقديس» بل محاولة إيجاد مصطلحات بديلة لمصطلح التكفير^(١٤٢). لذا ورد المصطلح أحياناً في إطار مقارنة إستنكارية ولفضح تدنى أحوال المسلمين^(١٤٣). صحيح أن الجبرتي وجّه النقد للفرنسيين في مواضع عدة^(١٤٤) لكنه لم يعد يصفهم بالكفر كثيراً^(١٤٥) كما فعل في مظهر التقديس، واستبدل ذلك بمصطلح «الإفرنج» أحياناً^(١٤٦) وبأنهم «لا يدينون بدين

ويقولون بالحرية والنسوية»^(١٤٧) وب«الفرنسيين» في أحيائهم أخرى . أما بونايرت فقد أصبح يُسميه باسمه أو «صاري عسكر» أو «كبير الفرنسيين» . بل ولقد مدح الفرنسيين أحياناً في مقابل قدحه العثمانيين والمماليك^(١٤٨) . كذلك استمر الوعي السياسي عند الجبرتي، سواء إدراكه لطبيعة التوازنات الدولية ، أو للصراع الإنجليزي الفرنسي إبان الحملة الفرنسية . وهو على سبيل المثال على وعى بالآثار الكبيرة التي ترتبت على تدمير الأسطول الفرنسي في أبو قير^(١٤٩) .

أما ما ذكره الجبرتي في مظهر التقديس عن رغبة الفرنسيين في «تهدة» المصريين و«نصحهم» بعدم الالتفات لما يرسله المماليك بقيادة إبراهيم بك ومراد من رسائل إلى مصر للحث على الثورة، وقولهم أن هذه الرسائل من السلطان العثماني.. فقد تكرر بحذافيره تقريباً في عجائب الآثار مع تغييرات شكلية طفيفة في الترجمة . وبالتالي فلا حاجة لتكرار ما قلناه من قبل عن رأي الجبرتي في الروس، وأن ما فعله الفرنسيون لا يعدو أن يكون من قبيل «الغزل السياسي» ووعيه بأن الفرنسيين أعداء للدولة العثمانية وروسيا على حد سواء . على أن الجبرتي لم يُعلق بعد ذلك - مثلاً فعل في مظهر التقديس من قبل - على ما أعلنه الفرنسيون من أن الدولة العثمانية قد انقضى عهدها . ومرة أخرى فلعل هذا يُشير إلى تغير نظرته إلى الدولة العثمانية لا إلى روسيا!! . وهو يُكرر ذكر الإتهام الذي اتهم به الفرنسيون العثمانيين في معركة أبوقير في محاولة للتأثير على أذهان المشايخ والمصريين، بأنهم يُحاربون تحت راية الصليب مع الروس في أبو قير . وإذا كان الجبرتي في «مظهر التقديس» لم ينخدع بذلك الاتهام، وتحدث عن أن الفرنسيين انتصروا على «المسلمين» العثمانيين وليس على الروس .. فإنه في عجائب الآثار يُكرر الأقوال نفسها، مع إضافة واحدة جديدة تتمثل في حديثه عن إشاعة إمتلاك المسلمين «ومن معهم» للإسكندرية^(١٥٠) . والواقع أن إضافة «ومن معهم» ربما تعني بشكل غير مباشر اعتقاده بصدق مشاركة الروس مع العثمانيين في القتال ضد الفرنسيين . ولكن

حتى لو صدق هذا، فهل كان يضر بصورة روسيا في عيون الجبرتي وغيره؟
الإجابة عندنا بالنفي لإدراكه أن القضية هي قضية مصالح.

أورد الجبرتي كذلك نص معاهدة العريش في «عجائب» بالضبط كما أوردها من قبل في «مظهر» وهو ما يعني استمرار اعتقاده في الدور المهم الذي قامت به روسيا لصالح الدولة العثمانية، ومن ثم استمرار فشل الحيل الفرنسية للإساءة لصورة الروس في مصر. وعندما يُحاول الفرنسيون طمأنة المصريين بقيام سلام شامل في أوروبا بين فرنسا والدول الأوربية ماعدا إنجلترا، وأن هناك أسطولاً روسياً في طريقه لمصر حاملاً الذخيرة للفرنسيين، وأن روسيا أعلنت الحرب على الدولة العثمانية، وأن القيصر طلب من السلطان وقف الحرب ضد الفرنسيين، وأن السلطان أذعن لذلك لولا رشوة الإنجليز لبعض أفراد الجيش.. رغم ذلك كله فالجبرتي في «عجائب» لا يُلقي بالاً لمثل هذه الأقاويل والمزاعم^(١٥١) لأن الأخبار كانت قد تكاثرت عن هزائم الفرنسيين أمام الإنجليز. ومن جديد لم تكن هذه الأقاويل لتُسئ لصورة روسيا عند الجبرتي، تلك الصورة التي كانت تغيرت كثيراً - وبشكل إيجابي - عما كانت عليه من قبل، وذلك بسبب تحالفها مع الدولة العثمانية بسبب الحملة الفرنسية على مصر، أو على الأقل بسبب توقف الصراع العثماني الروسي، ولو بشكل مؤقت.

والقارئ لـ «عجائب الآثار» بعد جلاء الفرنسيين يلاحظ غياب أي ذكر مباشر للروس في مصر لحوالي أربع سنوات في مقابل الوجود الكثيف للإنجليز، وإلى حد ما عودة الحديث - وبشكل تدريجي - عن وجود ونفوذ فرنسي^(١٥٢). وبعد ذلك عادت أخبار روسيا والروس لتحتل مكانها في تاريخ الجبرتي وبشكل مُختلف إلى حد أكبر مما كان من قبل. إن أخبار روسيا عنده منذ ذلك الوقت تأتي لتوضح أمران؛ الأول: وعيه الواضح بحقيقة قوة روسيا مقابل ضعف الدولة العثمانية. والثاني: أن تلك الأخبار أتت مُرتبطة بقضايا التحالف الروسي مع إنجلترا تارة، ومع فرنسا تارة أخرى، وذلك ضد الدولة العثمانية دائماً، وهو ما يُوضح الوعي التاريخي لدى الجبرتي، وفهمه لتطورات «المسألة الشرقية».

ففى غمار الإنشغال فى مصر بالاضطراب السياسى والأمنى قبل وبعد وصول محمد على للسلطة، وفى خضم الانشغال بأخبار الحركة الوهابية.. نجد الجبرتى يشير فى أحداث ١٨ اذى القعدة ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م إلى حروب نابليون وانتصاراته على النمسا وبروسيا وأنه بعدها «سار إلى بلاد الموسقو». وهو يعود فى أحداث ذى الحجة ١٢٢١ هـ / ١٨٠٦م ليشير لتأثير الصلح بين الدولة وفرنسا على تجدد الصراع العثمانى الروسى «وفيه طلبوا المراكب من كل ناحية وعز وجودها ، وامتنعت الواردون ومراكب المعاشات والتجارات ، مع استمرار الطلب للمغارم والسُلف ونحو ذلك . وفى منتصفه وردت مكاتبات من وزير الدولة العثمانية، وفيها الخبر بوقوع الغزو بين العثمانى والموسكوب، والأمر بالتيقظ والتحفظ وتحصين الثغور، فربما أغاروا على بعضها على حين غفلة.. وأن الإنكليز مُعاونون لطائفة الموسكوب لاستمرار عداوتهم مع فرنسا لكون فرنسا متصادقين مع العثمانى»^(١٥٣) . فمن الواضح أن الحرب قد اشتعلت بين الدولة العثمانية وروسيا، وأن انجلترا تقف بجوار روسيا، وأن الدولة لا تستطيع السيطرة على مياهاها، ومن ثم أخذت فى تحذير الولايات من احتمال تعرضها للاعتداءات الروسية الإنجليزية . ومن الواضح أن الضعف العثمانى والتفوق الروسى كان معلوماً للجبرتى، بدليل أنه ذكره ، بل وعاد لتفصيله وتفسيره فى أكثر من موضع آخر، بل وليضيف أن الدولة اضطرت لعقد معاهدة صداقة مع فرنسا^(١٥٤).

لكن هذه المعاهدة أثارت روسيا ضد الدولة العثمانية "فعند ذلك انتبذ الموسكوب ونقض الهدنة بينه وبين العثمانى وطلب المحاربة، فخافه العثمانى لما يعلمه منه من القوة والكثرة ، وسعى الإنكليز بينهما بالصلح ، واجتهد فى ذلك حتى أمضاه بشروط قبيحة وصلت إلينا صورتها وظهر لنا منها اثنتا عشر شرطاً»^(١٥٥) . ويعيداً عن مدى دقة الشروط التى أوردها^(١٥٦) فإن ما يهمنا هنا هو أن ما أورده إنما اعتقد فى صحته . ومن ثم فهو ينتهى إلى الاعتقاد بأن العثمانيين أصبحوا ضعافاً ، وليس أدل على ذلك من أنهم خافوا من الروس

الذين لديهم «القوة والكثرة». كما وصف شروط الصلح في النهاية بأنها «قبيحة» لما بها من إذلال للعثمانيين مقابل الروس والإنجليز ، للدرجة التي حدث بالفرنسيين أنفسهم إلى رفضه^(١٥٧). وأمام نقض الدولة العثمانية لمعاهدتها مع روسيا ، اشتعلت الحرب من جديد. وكما هو معروف انتهى الأمر بحملتي الدردنيل وفريزر الفاشلتين . لكن الروس لم يتوقفوا عن حربهم للدولة العثمانية. وهكذا استمرت الحروب بشكل متقطع ، واستمرت معها الهزائم العثمانية التي ربما ضخمت الجبرتي فيها كنوع من عدم الثقة في العثمانيين ، ولعل ما ذكره عن حملة الدردنيل لهو بالغ الدلالة في ذلك ، خاصة أمام تعاصره مع حملة فريزر^(١٥٨).

وإذا كان الجبرتي راعه ما حدث من إجراءات محمد علي ضد المماليك و المصريين ، فقد راعته أيضاً هزائم العثمانيين أمام الروس وانشغالهم بمشاكل داخلية. ومن ثم استمر عنده «حديث الهزيمة» والنقد لسلطين عصره. ولعل ما أورده في أحداث جمادى الثانية ١٢٢٣ هـ يوضح ذلك . لقد ذكر ثورة الإنكشارية على السلطان سليم الثالث وعزلهم له هو وكبار رجال الدولة ، ثم قتلهم ، وإلغاء «النظام الجديد». وهو يربط بين تلك الأحداث وبين الحرب مع الروس ومن ثم الهزيمة، من خلال ما ذكره عن أن السلطان سليم عندما شعر بقرب تحرك الإنكشارية ضده ، أرسل في طلب مصطفى باشا بيرقدار من الروملى حيث كان «بمخيم العرضى المتعين على حرب المسكوب» وعندما وصل خبر فتنة الإنكشارية باستانبول فإن الإنكشارية الموجودون بالمعسكر قاموا بـ «الفتنة»، وقتلوا أغاة العرضى وخلافه» وانتهى الأمر بترك معظمهم لثكناتهم وهدفهم الرئيسى- وهو قتال الروس- وعادوا إلى استانبول للمشاركة في الأحداث . وفي هذا الإطار لم يحجم الجبرتي عن تأييد الإستيلاء على «ما كان بالحجرة الشريفة من الذخائر والجواهر» للاستعانة بها بعد «شدة احتياج ملوك زماننا واضطرارهم في مصالحات المتغلبين عليهم من قرانات الإفرنج وخلو خزائهم من الأموال التي أفنوها بسوء تدبيرهم وتفاخرهم ورفاهيتهم، فيُصالحون

المتغلبين بالمقادير العظيمة بكفالة أحد الفرق من الإفرنج المُسالِمين لهم، واحتالوا على تحصيل المال من رعاياهم بزيادة المكوس والمُصادرات والطلبات والإستيلاء على الأموال بغير حق ، حتى أفقرُوا تجارهم ورعاياهم ولم يأخذوا من هذه المُدخرات شيئاً»^(١٥٩). وهكذا نستطيع القول أن الجبرتي وهو يكتب ما سبق لم تغب عن ذهنه الأحوال المتردية للدولة العثمانية في صراعها مع أوروبا ؛ فتارة تُصادق روسيا وإنجلترا ضد فرنسا ، وتارة تُصادق فرنسا ضد إنجلترا وروسيا ، وفي كل الحالات فإن خسائرها كانت مستمرة ، سواء في الحرب أو السلم ، في الاختلاف أو الاتفاق مع تلك الدول^(١٦٠).

واستمراراً في «حديث الهزيمة» والنقد يعود الجبرتي في أحداث المحرم ٢٢٥هـ / ١٨١٠م للقول «فيه وردت الأخبار من الديار الرومية بغلبة الموسكوب، واستيلائهم على ممالك كثيرة ، وأنه واقع على اسلامبول شدة حصر وغلاء في الأسعار وتخوف . وأنهم يُذيعون في الممالك بخلاف الواقع لأجل التطمين»^(١٦١). وكما هو واضح فإن رواة الأخبار الذين يستقى منهم كتاب التاريخ معلوماتهم - ومنهم الجبرتي- يجعلون من العثمانيين «كاذبين» لأنهم يُعلنون عن انتصاراتهم على الروس والإنجليز «الكفار»^(١٦٢) في حين أن الحقيقة غير ذلك تماماً. فهم مهزومون، وفي الوقت نفسه مشغولون بمشاكلهم الداخلية من عزل وتولية للسلطين ، ومحاولات القضاء على الإنكشارية. ولقد كانت الهزيمة في حد ذاتها إحدى نتائج تلك الانشغالات. إذن لقد حدث «انقلاب» آخر في مصداقية العثمانيين لدى المؤرخ وغيره من المهتمين، ليس فقط لتدهور قدرتهم الحربية كما كان الأمر من قبل ، بل وفي مدى صدقهم مع أنفسهم ومع رعاياهم.

انقطعت أخبار روسيا والدولة العثمانية بعد ذلك تقريباً، اللهم إلا تلك الإشارة التي جاءت - عن طريق فرنسا - في أحداث ذي القعدة ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م جاء فيها ورود أخبار للفرنسيين المقيمين بمصر «بأن بونايرته وعساكر الفرنسية زحفوا في جمع عظيم على بلاد المسكوب ووقع بينهم حروب عظيمة

فكانت الهزيمة على المسكوب، وانكسروا كسرة قوية»^(١٦٣). والواقع أن هذا الإنقطاع يمكننا عزوه إلى انتهاء الصدام المباشر بين روسيا والدولة العثمانية حتى وفاة الجبرتي، وتحول الأمور إلى صراع غير مباشر في اليونان وبلغاريا والبلقان بشكل عام^(١٦٤) وهو الصراع الذي وقفت فيه روسيا ضد الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر. كما يعود هذا الإنقطاع لانشغال الجبرتي بأخبار التغييرات الضخمة في مصر، بما كان لها من آثار مؤلمة شعر بها الشيخ وعبر عنها، حتى أنه عاد لمدح الحكم العثماني قبل الحملة الفرنسية. كذلك يمكن القول أن الجبرتي شغل كثيراً بأخبار الحرب مع الوهابيين وفي السودان. هذا بالإضافة إلى وفاته. وأخيراً فهناك سبب أهم مما سبق كله، وهو أن الجبرتي كان قد بدأ يعتبر أن الأحداث في الدولة العثمانية أمور خارجة عن أرض مصر. ففي عرضه لأحداث سنة ١٢٣٥هـ / ١٨١٩م نجده يقول «ومن حوادث هذه السنة الخارجة عن أرض مصر أن السلطان محمود تغير خاطره على علي باشا.. حاكم بلاد الأرناؤد وجرد عليه العساكر»^(١٦٥). وأحسب أن هذا الأمر جد مؤثر، وأنه كان يمثل البداية لاتجاه جديد في الكتابة التاريخية في مصر. صحيح أن هذا الاتجاه سيحتاج لعقود وتطورات عديدة حتى يتم الاعتراف والأخذ به، لكن أهمية الجبرتي هنا تتمثل في أنه كان رائداً من رواد هذا الاتجاه. وعلى أية حال فإن هذا الانقطاع لا يُخفي حقيقة أن روسيا - مثلها في ذلك مثل بقية دول وشعوب «الإفرنج» - أصبحت تحتل مكانة وصورة مختلفتين في كتابات الجبرتي^(١٦٦) وأن الأنا المصرية أصبحت تنظر إلى الآخر الروسي نظرة تختلف كثيراً عما كانت تنظر إليه في القرنين الـ ١٦ و ١٧، بل وحتى في أوائل القرن الـ ١٨. ولقد كان ذلك في النهاية يعني أيضاً أن معرفة الأنا بالآخر بدأت في التطور هي الأخرى كثيراً.

فإذا كانت تلك هي رؤية الجبرتي لصورة روسيا بما فيها من تطور، فما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك. إننا نعتقد أن فهم صورة روسيا والآخر بشكل عام كما وردت عند الجبرتي لم يأت من فراغ، بل نتيجة تراكم مجموعة عدة عوامل

ومتغيرات عميقة ومتشابكة، يمكننا عرضها فيما يلي:

١ - التطورات التي شهدتها روسيا في أوضاعها الداخلية ووضعها الدولي، خاصة بعد انتصاراتها على الدولة العثمانية . فبعداً عما إذا كانت وصية بطرس حقيقية أو مزيفه، فإن ما حدث بعد ذلك من تطورات كان ينسجم لحد كبير مع ما جاء فيها . فرغم أن القيصرية آن (١٧٣٠ - ١٧٤٠) هُزمت في حربها ضد الدولة العثمانية (١٧٣٦ - ١٧٣٩) وهو ما ظهرت نتائجه في معاهدة بلجراد ١٧٣٩، فإن وصول كاترين الثانية إلى الحكم (١٧٦٢ - ١٧٩٦) دشّن بداية مرحلة جديدة وناجحة من مراحل الصراع وتمثلت في حرب ٦٨-١٧٧٤ التي انتصرت فيها روسيا انتصاراً ساحقاً على الدولة العثمانية، وأجبرتها - وفق معاهدة كوتشوك كينارجا في ٢١ يوليو ١٧٧٤ - على الكثير من الأمور أهمها الاعتراف باستقلال القرم، التي سرعان ما استضمها روسيا في ١٩ أبريل ١٧٨٣ وبعتراف من الدولة العثمانية في معاهدة أينلي كاواك في يناير ١٧٨٤ . كذلك حصلت روسيا بمقتضى معاهدة كينارجا على منفذ على البحر الأسود وعلى حرية الملاحة فيه للأغراض التجارية ، وعلى حق المرور عبر المضائق ، ومنح التجار الروس حقوقاً متساوية مع الأمم التي تحظى بالأفضلية في التعاملات التجارية - البرية والبحرية - في أراضي الدولة العثمانية. وبموجب معاهدة جاسى ١٧٩٢ أصبح في حوزة روسيا كل الساحل الشمالى من البحر الأسود، وامتدت حدودها إلى دنيستر . وفى عام ١٨١٢ استولت بموجب معاهدة بوخارست على بسارابيا. من الناحية الأخرى استطاعت روسيا خلال هذه الفترة من الصراع تحقيق عدة انتصارات تكتيكية ذات بُعد إستراتيجى. فقد ظهرت منذ ذلك الوقت باعتبارها بطل السلافية في أوروبا ضد العثمانيين. بل ونجحت في الوصول إلى نوع من الاتفاق مع بعض حكام الولايات العربية مثل على بك الكبير «الأبخازى» وكادت أن تصل إلى اتفاق آخر مع المماليك إبان حملة حسن باشا . وهكذا ظهرت روسيا في عهد كاترين باعتبارها «دولة كبيرة» وقادرة على المشاركة بفعالية في التوازن الأوروبى والدولى . وفى هذا الإطار أصبحت هي الدولة المتفوقة في

صراعها ضد الدولتين العثمانية والصفوية ، بل وضد بعض دول أوروبا الغربية^(١٦٧) ومن ثم تدخلت في بولندا . وبمقتضى تقسيمات ثلاثة في أعوام ١٧٧٢ و ١٧٩٣ و ١٧٩٥ انتهى الأمر بحصولها على شرق بولندا^(١٦٨) بيد أن هذا التوسع الروسى لم يتوقف على الغرب والجنوب، بل استمر في الاتجاه إلى الشرق أيضاً^(١٦٩) . من ناحية أخرى فإن قوة روسيا الإقتصادية ظهرت واضحة في زيادة عدد المصانع وتضاعف الصادرات والواردات ونشاط تجارتها مع الغرب، بل وكون الميزان التجارى كان لصالحها في فترة ١٧٤٢-١٧٨٥ ماعدا سنتي ١٧٧٢ و ١٧٨٢ نتيجة للإنفاق الحربى الضخم^(١٧٠) . ولن نجادل في مدى علم الجبرتي بكل تلك التطورات، ولكن نستطيع التأكيد على أنه قد وعاهها ماثلة أمامه بشكل غير مباشر.

٢ - تزايد اهتمام روسيا - في إطار إستشراقى - بالتراث الإسلامى عامة وتراث مصر خاصة ، في إطار زيادة اهتمامها بالمسألة الشرقية. ولقد جاء الاهتمام بمصر من خلال الاهتمام بالرحلة إليها ومعرفة تاريخها وحضارتها وأوضاعها. لقد زاد عدد القائمين بالرحلة إلى مصر في ذلك القرن ، وشجعهم افتتاح قنصلية روسية بمصر^(١٧١) وهكذا فقد زار العديد من الحجاج الروس سيناء بعد بارسكى، ومنهم الراهب «ليونتى»^(١٧٢) كذلك تابع الروس ترجمة بعض رحلات الأوربيين للروسية أو إعادة طباعتها ، فأعادوا ترجمة «رحلة الأمير رادزيفيل إلى مصر» وتمت طباعتها سنة ١٧٨٧ . وفى السياق نفسه جرى سنة ١٧٩٤م إصدار «رحلة مارطين باومهارتن» الألمانى إلى مصر وبلاد العرب وفلسطين وسورية، والتي كان قد قام بها سنة ١٥٠٧ . ورغم ماسبق فإن الرحلات والأسفار لم تعد بكافية للوفاء بالاحتياجات المتنامية، لاسيما تلك الرحلات التي لم تول الإهتمام الأساسى لمصر. وهنا أقدمت أكاديمية العلوم فى بطرسبرج (١٧٤٩-١٧٦٢م) على ترجمة وإصدار كتاب «التاريخ القديم لسكان مصر وقرطاجنة وآشور وبابل وميديا وفارس ومقدونيا وبلاد الإغريق» للمؤرخ الفرنسى «شارل رولن»^(١٧٣) وإذا كان كتاب المستشرق والرحالة «فولنى» عن رحلته في

مصر وسورية قد طُبِعَ في فرنسا سنة ١٧٨٧م فإنه ظهر مُترجماً في موسكو. وبخلاف ذلك ، أخذت المطبوعات الدورية الروسية خلال ثمانينات وتسعينات القرن الـ ١٨ تنشر عدداً غفيراً من المقالات المكرسة لمختلف نواحي حضارة مصر القديمة، منها «المعجم التاريخي» و«المعجم التاريخي الجديد». وخلال القرن الـ ١٨ ظهرت عدة مؤلفات ذات محتوى مُشابه، وأُعيدت طباعتها ونشرها عدة مرات. وبتأثير منها أخذت تنشر في المجلات والصحف الروسية مقالات تتناول معالجات لتاريخ العرب وأدبهم وشعرهم. وفي إطار هذا الإهتمام، تم سنة ١٧٨٧م طبع النص العربي للقرآن بالعربية في مطبعة أكاديمية العلوم في بطرسبرج^(١٧٤) . ومن الجدير ذكره أنه خلال هذه الفترة أيضاً تم الإهتمام في روسيا باقتناء المخطوطات العربية^(١٧٥) وفي سنتي ١٧٩٠ و ١٧٩٢م صدرت ترجمتان جديدتان للقرآن^(١٧٦) . وعلى أية حال فبمثل ماترافق هذا الإهتمام الإستشراقي مع الإمتداد الروسى في أراض تسكنها شعوب إسلامية في القوقاز، وهو ما حفز القياصرة لاتباع سياسة جديدة تجاه تلك الشعوب وثقافتها وديانتها^(١٧٧) بمثل ما ترافق مع زيادة التوغل الروسى في أراضى الدولة العثمانية بأشكال عديدة ، وهو ما كان من الضروري أن يترك تأثيره على وعى الأنا بالآخر.

٣ - يتصل بما سبق كله أن هزيمة الدولة العثمانية في الحرب أمام روسيا (١٧٦٨ - ١٧٧٤) وماترتب عليها في معاهدة كوتشوك كينارجا، كانت مفيدة للروس تماماً بقدر ما كانت جسيمة الخسائر على العثمانيين، وهو ما أدركه الجبرتي. ورغم أنها لم تُنه الصراع العسكرى بين الدولتين إلا بشكل مؤقت، فإن بنودها ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والدينية كانت خطيرة على المدى الطويل ، لا سيما أنها فتحت أبواب الدولة العثمانية على مصراعيها - وبشكل سلمى - أمام التجار^(١٧٨) ورجال الدين الروس والرحالة^(١٧٩) الذين انتهزوا الفرصة أيضاً للإستفادة من التراجع العثمانى ، ناهيك عن استفادة روسيا - على المستوى الرسمى - من المعاهدة .

٤ - أدت التطورات السابقة إلى تطورات أخرى لا تقل أهمية . لقد أصبح المصريون وقد وجدوا الروس بين ظهرائهم، يتعاملون معهم في التجارة ، ويأتون للسياحة الدينية ، ويُقيم بعضهم في مصر من أجل القيام بمهام سياسية وغير سياسية.. هذا الاختلاط كان لابد له أن يُغير موقفهم من الآخر الروسي بالتدريج وبشكل غير مسبوق . لقد أصبح بإمكان المصريين أن يتعرفوا عن قرب على الروس وروسيا التي أحرزت تقدماً كبيراً في المجالات العسكرية والاقتصادية، لاسيما في عهد كاترين الثانية. ولم يعد الروس هم هؤلاء «الكفار» الذين بإمكان العثمانيين عقابهم كلما أرادوا . ولقد زاد تأثير هذا الأمر في ضوء إخفاقات الدولة العثمانية المتتالية، وفي ضوء تعرض مصر نفسها للغزو الفرنسي^(١٨٠)، وإخفاق المماليك والعثمانيين في مواجهتهم إلا بمساعدة من إنجلترا بل ومن روسيا ، ثم في ضوء ظهور محمد علي ، الذي أخذ في خطف السلطة والأضواء من السلاطين والدولة العثمانية. ومرة أخرى كان لابد من أن تتغير صورة «الآخر» الروسي لدى «الأنا» المصرية.

٥ - خلال الحرب ١٨٦٨-١٨٧٤ حدثت اتصالات مهمة بين علي بك الكبير في مصر وبين قائد الأسطول الروسي في البحر المتوسط - الأميرال أليكسي أورلوف - بوساطة يعقوب الأرمني مُمثلاً لمصر - والضابط الروسي بليتشيف مُمثلاً لروسيا^(١٨١) ورغم غياب هذا الأمر عند الجبرتي تماماً - وهو أمر قد يبدو غريباً - إلا أنه من الممكن القول أن هزيمة المشروع تركت تأثيراتها غير المباشرة على أذهان المصريين المعاصرين ، وبالتحديد على أولئك المُثقفين القريبين من الأحداث آنذاك، وأعلى الباحثين عن معرفة تطورات الأمور^(١٨٢) . ولعلنا لا نُجانب الحقيقة عندما نقول أيضاً أن من آثار فترة حكم علي بك الكبير، ورود أعداد لا بأس بها من المماليك الروس إلى مصر بموافقة من السلطات الروسية نفسها^(١٨٣). وعلى أية حال فإن الإتصالات الروسية بمصر لم تنقطع بعد ذلك، وهو ما أورده الجبرتي نفسه وأوضحناه .

٦ - وصول الحكم العثماني في مصر من الناحية الفعلية إلى درجة كبيرة

وخطيرة من التدهور . والفترة التي أرخ لها الجبرتي تمثل هذا التدهور تماماً، سواء قبل الحملة الفرنسية، حيث سيطر المماليك على مقدرات السلطة وزادوا من ظلمهم للمصريين، وحيث تحول الوجود العثماني في مصر إلى وجود إسمي فقط ؛ أو أثناء الحملة الفرنسية، أو في الفترة التي سبقت تولي محمد علي حكم مصر، أو بعد تولي محمد علي حكم مصر وسيطرته عليها، وتهميش السيطرة العثمانية إلى حد غير مسبوق^(١٨٤). وفي كل الأحوال تغيرت الأمور، وتدنت بشكل كبير هيبة العثمانيين لدى المصريين ، لاسيما وأن توارى سلطة الدولة العثمانية ترتب عليه حدوث قدر كبير من الاضطرابات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في مصر . وبقدر ما تلظى المصريون من جراء تلك الأوضاع ، بقدر ما أصبحوا على استعداد لإعادة النظر في بعض المسلمات القديمة تجاه «الأنا» المصرية و«الآخر» أيأ كان هذا الآخر روسيا أو فرنسياً أو حتى عثمانياً. وفي هذا الإطار نستطيع أن نفهم عبارة الجبرتي الدالة تماماً «المُلك يبقى على الكُفر والعدل، ولا يبقى على الجور والإيمان»^(١٨٥).

٧ - لم يكن الوجود الروسي هو الوجود الوحيد للأجانب في مصر قبل الحملة الفرنسية ، بل لقد فاقه الوجودان الفرنسي والإنجليزي^(١٨٦). وبشكل عام تغير مفهوم الفرنجة في أذهان المصريين لأسباب عديدة . فالبعض منهم أصبح له محال تجارية بالقاهرة^(١٨٧) فيشترون من مصر «الحيوانات والقهوة» وغيرها من السلع ويبيعون فيها العديد من السلع جيدة الصنع والتي تحتاج إلى تقنيات عالية تدل على تقدمهم مثل البارود الإنجليزي، والعربات بديعة وغريبة الشكل. وهم الذين أصبح بعضهم تُستغل مهارته في القيام ببعض أعمال الأشغال العامة بمصر^(١٨٨). وهم الذين أصبح بعض الأمراء المماليك يهربون إلى هناك طلباً لعونهم^(١٨٩) وهم يُشاركون في حفلات زواج بعض الأمراء ويُقدمون الهدايا^(١٩٠) بل وهم الذين أصبحوا قادرين على مهاجمة ثغور المسلمين ونهبها^(١٩١) بل وعلى هزيمة الدولة العثمانية وقهرها في جهات عديدة . كان ذلك كله قبل الحملة الفرنسية ، أما مع الحملة فإن الأمر قد اختلف كثيراً . فهم - الفرنسيون - الذين

غزوا مصر واستولوا عليها قهراً وأقاموا العديد من التنظيمات الإدارية والصحية والاقتصادية.. إلخ. وهم - الإنجليز والروس - الذين حاربوا إلى جانب الدولة العثمانية والمماليك و المصريين من أجل مصر. وأما بعد الحملة الفرنسية وحتى تولى محمد على للسلطة فقد تطورت مكانة الأوربيين من جديد. فهم الذين سيُصبح لهم بعض الوجود العسكري المحسوس حتى للمصريين، وستتم الاستعانة بنظمهم في الترتيب العسكري «النظام الجديد» وبيع خبراتهم^(١٩٢)، وهم - الإنجليز - الذين سوف يُصبح لهم وجودهم بالإسكندرية، حيث يتحكمون في أمورها الصحية والتجارية لبعض الوقت^(١٩٣) وهم الذين سوف يُساندون طرفاً مملوكياً ضد آخر^(١٩٤) بل وضد الوجود العثماني. وهم الذين سوف يُحتقل به إقامة بُنديرتهم في مصر^(١٩٥) وهم الذين سيُفكر بعض أمراء المماليك في اتخاذهم واسطة بينهم وبين العثمانيين. وبشكل عام سيُصبح لهم احترامهم الكبير من الجميع في مصر، خاصة وأن محمد على أخذ في إقامة علاقات جديدة مع الآخر^(١٩٦).

وبناء على ما سبق كله كان من الطبيعي أن تتغير صورة الروس وروسيا في كتابات الجبرتي سواء قبل الحملة الفرنسية أو في أثنائها أو بعدها. لقد تغيرت نظرة الأنا ضد الآخر بعد أن تغيرت الأمور لصالح الأخير.

الهوامش

- (١) سميرنوف: مفتى المسلمين في أقاصى الشمال ، ترجمة: زهير البغدادي ، في حولية «نحن والعرب» ، موسكو ، دار التقدم ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ .
- (٢) ومن هؤلاء ابن مسكويه في «تجارب الأمم» وابن الأثير في «الكامل في التاريخ» والمسعودي في «مروج الذهب» وابن فضلان في «رسالة أحمد بن فضلان في وصف الرحلة إلى بلاد الترك والخزر والروس والصقالبة». د. طارق منصور محمد: الروس والمجتمع الدولي ٩٤٥-١٠٤٥ م ، القاهرة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، ص ب ب- د د .
- (٣) د. علي إبراهيم حسن: مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ط ٥ ، ١٩٦٤ ، ص ٢٢٦ . وهو يذكر أن هذه الدولة امتدت على السهول الفسيحة الواقعة في جنوب روسيا وغربي آسيا القريبة من روسيا وامتد سلطانها على سيبيريا. أما أمين الخولي فيحدد حدود دولة تاتار الفولجا (القفجاق) بنهر الطونة والبحر الأسود وبحر الخزر جنوباً ، وبلاد ما وراء النهر، وما وراء تركستان شرقاً، والمنطقة المتجمدة شمالاً، وروسيا الأوروبية غرباً. أمين الخولي: صلات بين النيل والفولجا ، القاهرة ، دار المعرفة ، ط ١ ، ١٩٦٤ ، ص ١٤ .
- (٤) أمين الخولي: مرجع سابق ، ص ٩-١١ . وغيرها من الصفحات .
- (٥) أطلق البيزنطيون اسم روس Rus على الإسكندنافيين الذين اعتادوا غزو الأراضي الواقعة للشرق منهم. هنري برين : تاريخ أوربا في العصور الوسطى (الحياة الاقتصادية والاجتماعية) ، ت : د. عطيه القوصي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦ ، ص ٢٩ . د. طارق منصور: مرجع سابق ، ص ٢ .
- (٦) موريس لمبار: الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية.. الذهب الإسلامي منذ القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلادي، بحث في كتاب «بحوث في التاريخ الاقتصادي»، ت: توفيق أسكندر، دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦١، ص ٦١ .
- (٧) موريس لمبار: مرجع سابق ، ص ٦٩، ٧١. هنري بيرين: مرجع سابق، ص ٢٧-٣٨ . كرستوفر دوسن : تكوين أوروبا، ت : د . محمد مصطفى زياده، د سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٧ ، ص ٢١٥ . جورج لوفران: تاريخ التجارة منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث، ت: هاشم الحسيني، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت.ط. ص ٢٢ ، ٣٣ .
- (٨) موريس لمبار: مرجع سابق ، ص ٧١ ، ٧٥ ، ٧٧ .
- (٩) الكسييف ، كارتسوف ، ترويتسكي: موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي ، ت : محمد الجندي ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٤ ، ص ٨-١٢ . كرستوفر دوسن : مرجع سابق ، ص ٢١٥ ، ٢١٦ . د . جمال حمدان: استراتيجية الاستعمار والتحرير ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٣ ، ص ٨٤ . حسين لبيب : تاريخ المسئلة الشرقية ، القاهرة ، ١٩٢١ ، ص ٥٣ . ول ديورانت : قصة الحضارة ، عصر الإيمان ، م ٨ ، ت : محمد بدران ، القاهرة ، الهيئة المصرية

- للكتاب، ٢٠٠١، ص ١٥٣. د. طارق منصور: مرجع سابق، ص ١٢٥.
- (١٠) أمين الخولي: مرجع السابق، ص ١٦، ٣٩، ٤٠. د. جمال حمدان: أنماط من البيئات، القاهرة، النهضة المصرية، د. ت. ط. ص ٨٠. فرناند بروديل: تاريخ وقواعد الحضارات، ت: د. حسين شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ٦٢٧، ٦٢٨.
- (١١) فؤاد حسن حافظ: الكتب المؤلفة باللغة الروسية عن تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص ٣٦٥ في: مجلة مصر الحديثة، دار الكتب المصرية، مركز تاريخ مصر المعاصر، العدد الأول، القاهرة، ٢٠٠٢.
- (١٢) كان سلاطين المماليك بحاجة دائماً للحصول على ممالك جدد لتجديد دمائهم وتقوية نفوذهم. وهؤلاء كانوا من عناصر عرقية مختلفة، منهم التتار والصقالبة (أو السلاف) والجراكسة، وهذا يعني أن بعضهم كانوا يُستقدمون من روسيا. لمزيد: انظر، موريس لمبار: مرجع سابق، ص ٧٢، ٧١، ٧٠. د. قاسم عبده قاسم: عصر سلاطين المماليك، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، عدد ٢٤، ط ٢، ٩٩٩، ص ٢٦. د. حسين مؤنس: سفارة بدرو مارتييرد أنجلاريا سفير الملكين الكاثوليكين إلى السلطان الفوري، ديسمبر ١٥٠١ - فبراير ١٥٠٢، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، ج ١، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠، ص ٦٠، ٤٦٧، ويرى ناصر رباط أن الصقالبة كان يُقصد بهم السلاف أحياناً والأوروبيين عامة في أحيان أخرى. انظر Nasser Rabbat; The changing concept of Mamluk in the Mamluk Sultanate in Egypt and Syria, p.82. In: Slave Elites in the Middle East and Africa..a comparative Study, edited by Miura Toru & John Edward Philips, Islamic Area Studies, London, Kegan Paul International, 2000.
- (١٣) فرناند بروديل: تاريخ وقواعد، ص ٦٢٠. الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص ١٢ - ١٤. ول ديورانت: عصر الإيمان، م ٨، ص ١٥٣ - ١٥٥. روبرت. ر. بالمر: تاريخ العالم الحديث، ج ١، تقديم: مرغريت مكية، ت: د. محمود حسين الأمين، م: د. جعفر خصباك، مكتبة الوفاء، الموصل، ١٩٦٤، ص ٣٥٥. إيرين فرانك، ديفيد براونستون: طريق التحرير، ت: أحمد محمود، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ١٩٩٧، ص ٣٠٢، ٣٠١. Frederic Austin; Economic Development of Modern Europe, The. ٣٠٢، ٣٠١. Macmillan Company, New York, 1930, p.303.
- (١٤) وقد أشار إلى ذلك الأستاذ الخولي. أمين الخولي: مرجع سابق، ص ١٠، ١١.
- (١٥) ولذا أشار ابن إياس إلى علاقات مصر مع مناطق عديدة، لم تكن من بينها د. حسن أحمد محمود: البعثات الدبلوماسية لدولة سلاطين المماليك كما وصفها ابن إياس، في ندوة "ابن إياس.. دراسات وبحوث، إشراف: د. أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٤١ - ٤٤.
- (١٦) د. سيده إسماعيل الكاشف: مكانة ابن إياس بين مؤرخي مصر في العصور الوسطى، بحث في ندوة ابن إياس، ص ٥٣.
- (١٧) د. أحمد عزت عبد الكريم: ابن إياس (دراسات وبحوث)، ص ١٤ من كلمة افتتاح المؤتمر.

- (١٨) جاك كرابس جونيور: كتابة التاريخ في مصر في القرن الـ ١٩، ت: د. عبد الوهاب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الألف كتاب الثاني، العدد ١١٨، ١٩٩٢، ص ٤٨، ٤٩.
- (١٩) د. ألبرت حوراني: تاريخ الشعوب الإسلامية، ج ٢، ت: نبيل صلاح الدين، م: د. عبد الرحمن الشيخ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني، ١٩٩٩، ص ٧٨.
- (٢٠) عن التاريخ الحولى، إنظر: د. سيدة إسماعيل الكاشف: مرجع سابق، ص ٨٥. جاك كرابس جونيور: مرجع سابق، ص ١٦، ١٧، ٢٣، ٢٤ وغيرها من الصفحات.
- (٢١) أسست موسكو عام ١١٥٦ كقرية صغيرة، وأخذت في النمو رغم الوجود المغولى أو بسببه. وفي النهاية رفضت دفع الجزية للمغول الذين حاولوا عقابها في معركة حقل كوليكوفو ١٢٨٠ التى انتهت بعدم انتصار المغول، بل بتحقيق الروس لبعض الانتصارات الجزئية للمرة الأولى. وفي القرن الـ ١٥ استمر نمو إمارة موسكو التى انضمت إليها بالتدريج الكثير من الأراضى الروسية، خاصة إمارة نوفجورود الكبرى سنة ١٤٧٦. وهكذا نشأت الدولة الروسية التى أصبحت موسكو مركزاً لها، وأصبح أمراؤها - من أسرة روريك - يعتبرون أنفسهم سادة لروسيا كلها التى ضمت الكثير من الشعوب. ومرة أخرى وأخيرة امتنعت إمارة موسكو - فى عهد إيفان الثالث - (١٥٠٥ - ١٤٦٢) عن دفع الجزية للمغول. وعندما حاول الخان أحمد الرد على ذلك بالقوة سنة ١٤٨٠م لمعاقبة الروس، فإن القوات الروسية تصدت له، ليعود دون خوض الحرب، ولتنتهى السيطرة المغولية على روسيا. وقد جعلت التطورات السابقة البعض يعتبرون أن عهد إيفان الثالث - العظيم أو الأكبر - هو بداية عهد جديد فى تاريخ روسيا، أو بداية لتاريخها الحديث. الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص ١٦-٢٠. بالمر: مرجع سابق، ص ٢٥٥، ٢٥٦. فرناند بروديل: تاريخ وقواعد، ص ٦٢٧. ول ديورانت: عصر الإيمان، م ٨، ص ١٥٥، ١٥٦. هيربرت فيشر: أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية، ت: د. زينب عصمت راشد، د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، م: د. أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١، ص ٢٦٢. حسين ليبب: مرجع سابق، ص ٥٥، ٥٢.
- (٢٢) أمين الخولى: مرجع سابق، ص ١٠٠. Pankratova.A.M(Editor)(A History of The. U.S.S.R, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1947, vol 1, p. 133, 134.
- (٢٣) محمد صبرى الدالى: القوى الأوربية الكبرى والصراع الروسى العثمانى على البحر الأسود والمضايق (١٨٧٨ - ١٨٢٢)، رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب حلوان، قسم التاريخ، ١٩٩٧، ص ١٢، ١٣.
- (٢٤) نيقولا فاتان: صعود العثمانيين، فى كتاب: تاريخ الدولة العثمانية، إشراف: روبر مانتران، ت: بشير السباعى، دار الفكر، القاهرة، ج ١، ط ١، ١٩٩٢، ص ١٥٥. فرنان برودل: الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية، ج ٣، ت: د. مصطفى ماهر، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٩٥، ص ٥٤٩ - ٥٥١. Marriott; The Eastern Question, Oxford, Fourth Edition, 1940. p. 130, 131, 142. Pankratova; op.cit, p. 142.

- (٢٥) د. محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١، ص ١٤١، ١٤٢.
- (٢٦) تعددت إشارات ابن إياس للأوربيين قبل الغزو العثماني وبعده. وما يمكن أن نستخلصه مما أورده هو أن مصطلح الإفرنج آنذاك استخدم في الأساس للدلالة على البرتغاليين والإسبانيون والبنادقة و الفرنسيين وأهل مالطة وكريت وصقلية. ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، ج ٤، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٢٠، ١٩٦، ٢٥٩، ٢٦٩.
- (٢٧) د. حسين مؤنس: مرجع سابق، ص ٤٣٩، ٤٧٢، ٤٧٦.
- (٢٨) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٢٩، ١٤٦، ١٨٥.
- (٢٩) راجع ما ذكره في أحداث ٢٣ ذي القعدة ٩١٦ هـ. ابن إياس: بدائع، ج ٤، ص ٢٠٥.
- (٣٠) صوفي بيسيس: الغرب والآخر، قصة هيمنة، ترجمة: نبيل سعد، القاهرة، دار العالم الثالث، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٢٤، ٢٥.
- (٣١) د. حسين مؤنس: مرجع سابق، ص ٤٦٠. دافيد س. لاندز: بنوك وباشوات، ترجمة: د. عبد العظيم أنيس، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٦، ص ٧٩، ٨٠.
- (٣٢) أليكسي جورافسكي: الإسلام والمسيحية: د. خلف محمد الجراد، د. محمود حمدي زقزوق، عالم المعرفة، العدد ٢١٥، ١٩٩٦، ص ٤١ وغيرها.
- (٣٣) د. حسين مؤنس: مرجع سابق، ص ٤٤١، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٥، ٤٥٨، ٤٦٦، ٤٧١.
- (٣٤) إبراهيم أمين غالي: سينا مصر عبر التاريخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ١٩٢.
- (٣٥) بورود أخبار موت السلطان بايزيد أقام الناس صلاة الغيبة بالأزهر وغيره من الجوامع، وحزنوا عليه «فإنه كان قامعاً للفرنج لا يفتر عن الجهاد فيهم». ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص ٢٧٠.
- (٣٦) كان ذلك يعود لأسباب عدة منها طبيعة الحكم المملوكي الظالم والأمل في أن يكون الحكم العثماني مختلفاً عنه، وقدرة العثمانيين على استخدام الدين ورجاله، بالإضافة إلى قوتهم العسكرية والتي كان من المأمول أن تستخدم ضد الأوربيين بل والشيعة. د. محمد صبرى الدالى: المشايخ والغزو العثماني لمصر، طوكيو، سلسلة أبحاث دراسات الحضارة الإسلامية، العدد ٢٢، ٢٠٠١، ص ٤١-٤٧.
- (٣٧) ابن إياس: المصدر السابق، ج ٤، ص ٤٢٣؛ ج ٥، ص ٥٣، ١٣٩.
- (٣٨) فرنان برودل: الحضارة المادية، ج ٣، ص ١٦٤. نيقولا فاتان: صعود العثمانيين ص ١٢٥.
- (٣٩) هناك خلاف حول تاريخ ولادة و وفاة البكري. ويذكر عنان أنه ولد سنة ١٠٠٥ هـ ١٥٩٦ م (وتوفي ١٠٦٠ هـ ١٦٥٠ م). أما الصباغ فتري أنه عاش من ٩٩٨- إلى ما بعد ١٠٧١ هـ / ١٥٨٩ أو إلى ما بعد ١٦٦١ م. محمد عبد الله عنان: مؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ المصري، القاهرة، مؤسسة مختار، د. ت. ط، ص ١٦٩. محمد بن أبي السرور

البكرى الصديقي: المنح الرحمانية في الدولة العثمانية ، وذيله اللطائف الريانية على المنح الرحمانية ، تحقيق: د. ليلى الصباغ ، دار البشائر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥ ، ص ٧١ .
(٤٠) البكرى: المنح الرحمانية، ص ٥٥، ٥٦. و«كولك» إحدى قلاع قرمانية. أما آق كرمان أو أكرمان فهي مدينة في بسارابيا الروسية عند مصب نهر الدنيستر، وتعني القصر الأبيض، ويسمى الروس بيلغورود أي المدينة البيضاء. عن دائرة المعارف الإسلامية، ج ٢، مادة آق كرمان، ص ٤٨٢.

(٤١) جاء ذلك عند حديثه عن تقسيم السلطان بايزيد بن محمد الفاتح لسلطنته بين أولاده حيث قال «وجعل لمولانا السلطان محمد مملكة الكفا وماوالاها من بلاد التتار». البكرى: مصدر سابق، ص ٦٢، ٦٣.

(٤٢) القزق أو القوزاق تعني بالروسية أو بالقيرغيزية «البدو» وقد تعني المغامرين أو الجواله. وقد أطلقت التسمية على القبائل الأوزبكية وعلى الشعب البدوي أو نصف المستقر في سهوب روسيا الجنوبية. البكرى: المصدر السابق، ص ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠.

(٤٣) المسلمون عامة يحترمون عيسى عليه السلام، لكن العداء لـ«إفرنج» إنما أملت طبيعة الصراعات السياسية والاقتصادية والدينية. من جهة أخرى لم تكن النظرة الدينية للآخر مرتبطة بالبكرى وأمثاله فقط من المسلمين، بل وطالت بعض المسيحيين الغربيين أيضاً الذين لم يحترموا الرسول (ﷺ) ولا الإسلام والمسلمين. فقد نظر بعضهم للإسلام كـ«بدعة»!! وتحكم فيهم الموقف السلبي الصريح، و البعض وصفه بأنه طاعون، والبعض اعتبر المسلمين «وثنيين»!! وأن القرآن ماهو إلا «قوانين محمد...»!! للمزيد: أليكسي جورافسكي: مرجع سابق، ص ٧١، ٧٤، ٨٥، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠١. د. عبد العزيز الشناوي: أوربا في مطلع العصور الحديثة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٤، ١٩٨٢، ص ١١٢. فرنان برودل: الحضارة المادية، ج ١، ص ٥٢٧. حسين مؤنس: مرجع سابق، ص ٤٣٨، ٤٣٩.

(٤٤) في هذا الإطار نلاحظ بقاء الصراع بين العثمانيين والبرتغاليين في الهند والبحر العربي وغيرها من مناطق الصراع. انظر كمثال: البكرى: المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٤٥) البكرى: المصدر نفسه، ص ٣-١٠. وماكتبه البكرى يختلف عما كتبه ابن إياس وابن زنبيل.

(٤٦) جعل البكرى كل السلاطين العثمانيين تقريباً مجاهدين وغزاة في مواجهة «الكفار». انظر: البكرى: المصدر السابق، ص ١٥، ١٧، ٢٠، ٢٢، ٣٨، ٤٠، ١٠٥، ١٨٥، ٤٢٩. ولعل من المفيد أن نوضح أن استخدام البكرى لمصطلح «الكفار» إنما كان ينسجم مع خطاب الدولة العثمانية تجاه الأوربيين الذين اعتبروا «كفار أوربا» في ذلك الخطاب. جان- لوى باكي - جرامون: أوج الإمبراطورية العثمانية: الأحداث (١٥١٢ - ١٦٠٦)، بحث في كتاب: تاريخ الدولة العثمانية، ج ١، ص ٢١٧.

(٤٧) محمد عبد المعطي الإسحاقى المتوفى: أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣١١ هـ، ص ١٥٥. ولقد تولى السلطان مصطفى الأول الحكم لفترتين منفصلتين الأولى من ١٠ ذى القعدة ١٠٢٧-٢ ربيع الأول ١٠٢٨ هـ.

- (١٦١٧ - ١٦١٨م) ثم خُلع وسجن، حيث تولى السلطان عثمان الثاني لحوالي أربع سنوات، عاد بعدها مصطفى الأول للحكم في ٨ رجب ١٠٢١هـ (١٦٢٢) وحكم حتى ١٦٢٣م .
- (٤٨) من ذلك قوله «وقد اطلعنا على بعض تواريخ الدول.. فمارأينا مثل دولة بنى عثمان، ولا أحسن نظاماً منها، ولا أحفظ قانوناً منها ، لاسيما إطاعتها الشرع الشريف وتوقيرها أهل العلم وحملة القرآن ، الإسحاقى: المصدر السابق، ص ١٤٦ .
- (٤٩) الإسحاقى: المصدر السابق ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .
- (٥٠) أورد جلى فصلاً «فى بيان الملوك الضالين ذوى الأفعال السيئة من المشركين الطاغين» وفيه كتب عن «ملوك موسكو». ثم يعود تحت عنوان «ذكر أحوال الروس المناحيس أعنى القازاق أهل التفاق» فيقول «الروس قوم ملاعين ينقسمون إلى سبعين فرقة». كذلك وصفهم. وقد استغرقت رحلة جلى لمصر والسودان والحبشة الفترة (١٦٧٢ - ١٦٨٠). أوليا جلى: سياحته مصر، ت: محمد على عوى، تحقيق: د. عبد الوهاب عزام، د. أحمد السعيد سليمان، م: د. أحمد فؤاد متولى، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ص ١٤، ١١٨، ١٣٢، ١٣٣ .
- (٥١) من الطبيعى أن تكون معرفة كتاب التاريخ من العثمانيين بالروس أكبر من معرفة المصريين ، وذلك بحكم الجوار، والعلاقات والاتصالات. ولتأخذ على سبيل المثال أوليا جلى كمثال. فقد قام برحلة فى بعض بلاد روسيا ، وشارك فى الحرب ضدها ، وكتب عن أقسامها الإدارية وحكمها .. إلخ. أوليا جلى: مصدر سابق، ص ١١٨، ١٢٠، ١٣٢، ١٣٣ .
- (٥٢) رغم هزيمة روسيا للمغول، إلا أنها لم تقض عليهم تماماً . وفى هذا الإطار اندفع التتار بغزواتهم أحياناً تجاه البلدان المجاورة لترانسلفانيا والمجر وبولنده وموسكو، ونجحوا فى إيقاع خسائر ضخمة بها، بل إن إحدى غزواتهم استولت على موسكو سنة ١٥٧٢/٧١م . جمال حمدان: استراتيجية، ص ٨٥، ٨٦ . برودل: الحضارة المادية ، ج ١، ص ١١٧ ، ٦٣٩ ، ٦٧٧ .
- (٥٣) الكسييف وآخرون ، مرجع السابق ، ص ٢١ .
- (٥٤) بول كيندى: القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكرى من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ ، ت : د. عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، ط ١، ١٩٩٣، ص ٣٦. د. جمال حمدان: استراتيجية الإستعمار، ص ٨٥، ٨٦ .
- (٥٥) بول كيندى: مرجع سابق ، ص ٣٦ .
- (٥٦) بالمر ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ . Pankratova ; op.cit , vol 1, p.155 .
- (٥٧) سيد محمد السيد: لمحات من تاريخ العلاقات بين الدولة العثمانية وممالك آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية، فى «المسلمون فى آسيا الوسطى والقوقاز ..الماضى والحاضر والمستقبل»، القاهرة، جامعة الأزهر، ١٩٩٣، المحور التاريخى، ج ١، ص ٨١، ٨٥، ٨٦، ٩١، ٩٢، ٩٥ . محمد صبرى الدالى: القوى الأوربية، ص ١٥-١٨ . حسين لبيب: مرجع سابق، ص ٥٦ . Shaw, Stanford ;History of the Ottoman Empire and Modern Turkey. Vol 1, Cambridge University Press, London ,1978, p.131. Nicholas. V. Ri-

asanovsky; A History of Russia, Oxford, Oxford University Press, 1993, p.147.
Pankratova; op.cit, Vol 1, pp.136, 156-158.

(٥٨) بانيكار ك. م: آسيا والسيطرة الغربية، ت: عبد العزيز جاويد، م: أحمد خاكي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٢، ص ٢٤٣. د. جمال حمدان: استراتيجية، ص ٨٩، ٩٠.

(٥٩) عن مصاعب الإمتداد الروسى فى مناطق سيبيريا الشاسعة إبان القرن السادس عشر، راجع: فرنان برودل: الحضارة المادية والإقتصاد والرأسمالية، ج ٢، ص ٥٦٦.

(٦٠) للمزيد: بانيكار: مرجع سابق، ص ٢٤٤-٢٤٩.

(٦١) ارتبطت هذه الحرب باحتياجات روسيا وعداءاتها ضد جيرانها، خاصة بولندا والسويد.

بدأت الحرب سنة ١٥٥٨ واستمرت لحوالى ربع القرن. ورغم النجاحات الكبيرة التى تم إحرازها حتى ١٥٦٣.. فإن الحرب أدت لحروب أخرى ضد البولنديين والسويديين واللتوانيين والهولنديين. ووفقاً لمعاهدة ١٥٨٢ مع بولندا و١٥٨٢ مع السويد، كان على روسيا إعادة كل ما حصلت عليه فى الجولة الأولى، لينتهى الأمر بفشل ذريع لمشروع إيفان الرابع فى الغرب. Nicholas.V.Riasanovsky; op.cit, p.147, 148, 152. Pankratova. op.cit, p.147-159. برودل: الحضارة المادية، ج ٢، ص ٥٤٨، ٥٤٩. الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٦، ٢٧.

(٦٢) أما الأوبرتشنيكى فهم جماعة من النبلاء الخدميين الذين كانوا لا يملكون الأرض ولا أرباحها. الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص ٢١. فرنان برودل: الحضارة المادية، ج ٢، ص ٥٥٤، ٥٥٥: تاريخ وقواعد، ص ٦٣٤. بالمر: مرجع سابق، ص ٣٥٩.

(٦٣) Nicholas. V. Riasanovsky, op.cit, p.155.

(٦٤) الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص ٢١، ٢٢. فرناند بروديل: تاريخ وقواعد، ص ٦٢٩، ٦٣٠. ولم تعترف الدولة العثمانية رسمياً بالقيصر إلا فى صلح رادزين ١٦٨١. روبر مانتريان: الدولة العثمانية فى القرن الـ ١٧ إتجاه إلى الاستقرار أم انحدار؟، فى كتاب تاريخ الدولة العثمانية، ج ١، ص ٣٧٣.

(٦٥) طال ذلك البويار ومطران الكنيسة بل وبعض أفراد أسرة القيصر. الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص ٢١. Nicholas V. Riasanovsky; op.cit, pp.143, 144, 146, 147, 150.

(٦٦) كانت أوضاع الفلاحين سيئة، وبعد أن كانوا أحراراً فى القرن الـ ١٥ تغير مصيرهم فى القرن الـ ١٦. لقد غرقوا فى الديون مما أدى إلى إلزام معظمهم بالتوقيع على عقود تربطهم بأراضى السادة، وأصبحوا ولا أراضى لهم. وكان ذلك نوعاً من «الإستعباد الإختياري» الذى تحول بعد تقنينه إلى ما يُسمىه البعض بـ «عصر الإستعباد الثانى». برودل: الحضارة المادية، ج ١، ص ٧٢٣، ٧٢٤، ج ٢، ص ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٢: تاريخ وقواعد، ص ٦٣٢. الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٥، ٢٦.

(٦٧) Nicholas V. Riasanovsky; op.cit, pp.148-150, 157-170. الكسييف وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٤. بالمر: مرجع سابق، ص ٣٦٠، ٣٦٥ فيشر: مرجع سابق، ص ٣٦٢.

(٦٨) بالمر: مرجع سابق، ص ٣٦٠. Nicholas. V. Riasanovsky, op.cit, p.171, 172

(٦٩) كان ذلك في حدود سنة ٩٨٨م، عندما وافق الأمير فلاديمير - لأسباب سياسية أو دينية وشخصية - على قبول المسيحية . ومن الطبيعي أن يستغرق انتشارها بعض الوقت لوجود المعتقدات الوثنية. الكسيف وآخرون: ومرجع سابق، ص ١١ . فرناند بروديل: تاريخ وقواعد، ص ٦٢٢، ٦٢٣ . د. طارق منصور محمد: مرجع سابق، ص ٩٩-١٠٢ . حسين لبيب: مرجع سابق، ص ٥٢ .

(٧٠) أخذت المعلومات الأولى عن مصر تصل روسيا مع أوائل القرن الـ ١٢. نيقولا بتروفسكي: ماذا كان يعرف سكان روسيا عن مصر القديمة إبان القرون ١١-١٨، بحث في «نحن والعرب»، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٩، ص ١٩٧، ١٩٩. ومن الوارد أن تكون هذه المعلومات مشوهة. ب - غريازنيفتش: القرآن في روسيا، ت: زهير البغدادي، بحث في «نحن والعرب»، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٨، ص ١٦٩ .

(٧١) لا تتوافر معطيات عن زيارات الروس لمصر حتى فترة التشرذم الإقطاعي، وذلك إذا استثنينا ما أورده البعض من أن الأمير فلاديمير بعث - سنة ١٠٠١م - بتجارة بلده سفراء لبعض البلدان ومنها مصر، للإطلاع على ديارها وعاداتها. ولم تظهر في روسيا معلومات جديدة عن مصر إلا مع تشكيل الدولة المركزية في عصر روسيا الموسكوفية. ومن الرحلات الروسية المهمة آنذاك رحلة «اغريفيني» للحج (حوالي سنة ١٣٧٠م) وكذلك رحلة الراهب «ورسانوف» لأداء الحج أيضاً (١٤٦١ - ١٤٦٢). نيقولا بتروفسكي: مرجع سابق، ص ١٩٧-٢٠٢ . ورغم أن الحجاج الروس كانوا يقصدون فلسطين بشكل أساسي، إلا أنهم في حالات عديدة توجهوا إليها عبر مصر لأن طريقها كان أكثر أمناً. بيرمينوف: الحجاج الروس في سيناء، بحث في حولية «نحن والعرب»، دار التقدم، موسكو، ١٩٩٠، ص ١٧٥ .

(٧٢) زار فاسيلي الإسكندرية والقاهرة وسيناء سنة ١٥٥٩، وقدم وصفاً لما زاره أو رآه . نيقولا بتروفسكي: مرجع سابق، ص ٢٠٣، ٢٠٤ .

(٧٣) بيرمينوف: مرجع سابق، ص ١٧٠، ١٧٢ .

(٧٤) كانت هناك علاقات تجارية آنذاك بين الدولة العثمانية وروسيا، وكان طبيعياً أن يهتم القياصرة في أكثر من مرة بإرسال تجار إلى المنطقة، على الأقل للقيام بما يمكن تسميته بـ «استكشاف» لها و تجارتها. فرنان بروديل: الحضارة المادية، ج ٢، ص ٥٥٢ .

(٧٥) عن ذلك وعن بناء الدير في حوالي سنة ٥٤٥م في عصر الإمبراطور جستنيان، وعن سبب تسمية الدير، انظر إبراهيم أمين غالي: مرجع سابق، ص ١١٨، ١٢١، ١٢٩ .

(٧٦) في رحلته لدير سانت كاترين أواخر عهد الخديو إسماعيل، شاهد ألبرت فارمان الكثير من «الهدايا الثمينة.. والتي منها هدايا كاترين والإسكندر الثاني». ألبرت فارمان: مرجع سابق، ص ٨٢ .

(٧٧) يذكر بيرمينوف أن «السينائيين.. بحثوا عن حماية لدى أقوى بلد في تلك المرحلة ذي عقيدة أرثوذكسية» وأنهم وجدوا عند روسيا هذه الحماية «وقد لبى القياصرة الروس الطامحين إلى رفع هيبة الكنيسة الأرثوذكسية الروسية رجاء دير سيناء . وكان القيصر

فيودور (تيودور) أول من أعطى منهم (صك عطف) للأرشميندريت السينائي ميليتي الذي زار موسكو. وأكد مؤسس أسرة رومانوف القيصر ميخائيل هذه الوثيقة في ١٦ يونيو عام ١٦٢٠. وبموجبها كان للسينائيين الحق بالسفر إلى موسكو من أجل (الإحسان) كل ثلاث سنوات. ورغم أن ذلك لا يوضح كل الحقيقة، فإنها تعكس وجود أهداف دينية وسياسية وراء هذا الاهتمام بدير سانت كاترين. بيرمينوف: مرجع سابق، ص ١٨١.

(٧٨) في إطار الرفض العثماني في القرن الـ ١٦ يُذكر أنه في سنة ١٥٦٩ أرسل رئيس دير سانت كاترين إلى الإمبراطور ماكسيمليان خطاباً يطلب منه مبلغاً من المال لإعطائه إلى السلطان حتى يوافق على الفرمانات الممنوحة لصالح الدير. إبراهيم أمين غالي: مرجع سابق، ص ١٨٣، ١٨٥، ١٩٢.

(٧٩) بيرمينوف: مرجع سابق، ١٧٤، ١٧٦. Nicholas V. Riasanovsky; op.cit, p.145, 146.
(٨٠) وقد مكث فيها ثلاثة أشهر وأسبوعين، عاد بعدها لبلاده في مايو ١٦٣٧ حيث منحه فيودور لقباً فخرياً هو «تاجرموسكو». نيقولا بتروفسكي: مرجع سابق، ص ٢٠٤ - ٢٠٦.
(٨١) زار سوخانوف الإسكندرية والقاهرة. نيقولا بتروفسكي: مرجع سابق، ص ٢٠٦ - ٢٠٨.
(٨٢) بيرمينوف: مرجع سابق، ص ١٧٦. وقد عُقد اجتماعاً كنسياً سنة ١٦٥٤ وقرر إرسال راهب لإحضار ٥٠٠ نص ديني من عدة أماكن منها الشرق المسيحي Nicholas V. Riasanovsky; op.cit, p.198

(٨٣) ولما كان دوروخين رجلاً عسكرياً، فقد اهتم في المقام الأول بالمسائل ذات الطابع الجغرافي العسكري. نيقولا بتروفسكي: مرجع سابق، ص ٢٠٦ - ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١.

(٨٤) بيرمينوف: مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٨٥) بيرمينوف: مرجع سابق، ص ١٧٠ - ١٧٢، ١٨١.

(٨٦) Nicholas V. Riasanovsky, op.cit, pp.197-199.

(٨٧) أحمد شلبي عبد الغنى: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشا، تحقيق: د. عبدالرحيم عبد الرحمن عبدالرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨، ٢٢٨.

(٨٨) انظر للمزيد: محمد صبرى الدالى: القوى الأوربية الكبرى، ص ٤١. بوغانوف: حياة بطرس الأكبر، ت: خيرى الضامن، دار التقدم، موسكو، ١٩٩٠، ص ٣٠٦ - ٣٠٨.

(٨٩) أحمد شلبي عبد الغنى: مصدر سابق، ص ٢٥٦، ٥٨ - ٢٦٢.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٦، ٢٦٧.

(٩١) أحمد شلبي عبد الغنى: المصدر السابق، ص ٢٩٠، ٣٠١، ٣٥٠، ٣٥١، ٤٣٦، ٤٣٧، ٥١٥، ٥٣٤.

(٩٢) أحمد الدمرداشي كتحدا عزبان: الدرة المصانة في أخبار الكنانة، تحقيق: د. دانيال كريسيانوس، د. عبد الوهاب بكر، دار الزهراء، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٨، ٤٥، ٥٤، ٥٦، ٩٢، ٩٣، ١١٧، ١٢٣، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٣٠.

(٩٣) ذكر شلبي أن جركس كانت تأتيه الهدايا «حتى من الططر» وأنه «كان أرسل أحضر أخاه وبعض أقاربه من ديار الكفر» وأنه فشل في الحصول على شفاعاة صاحب طرابلس الغرب والجزائر وسلطان المغرب، فطلب شفاعاة ملك فرنسا، وأنه انتهى به الأمر بالهرب للنمسا بسبب إرسال الدولة في طلبه. أحمد شلبي عبد الغنى: مصدر سابق، ص ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٩٣، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥١٣، ٥١٦-٥٣٤. أما الجبرتي فلم يُحدد بالضبط المكان الذي ذهب إليه جركس، مُكتفياً بالقول أنه ذهب إلى «بلاد الإفرنج». الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة، مطبعة الأنوار المحمدية، د. ت. ط. ج ١، ص ٨٣.

(٩٤) كمثال تحدث القينالي عن ذهاب جركس للنمسا. فبعد هرويه - وصل درنه، حيث «أتت مركب من ناحية ملك نمسه». إن جمع جركس محمد على ريس المركب وكان نمساوي فصيح بالعربي». وبعد عرض جركس لقضيته عليه، عرض عليه «الريس» الذهاب معه إلى بلاده للحصول على المساعدة. وهنا وافق جركس بك، وذهب إلى النمسا «نامسا». مصطفى بن إبراهيم القينالي: مجموع لطيف يشتمل على وقائع مصر القاهرة من سنة ١١٠٠ إلى آخر تاريخ المجموع سنة ١١٥٢ هـ ١٦٩٢ - ١٧٣٩ م، مخطوط بالمكتبة الوطنية بفيينا، تحت رمز: COD ARABE 931-His(H-O)38 ورقه ١٦١ - ١٦٣.

(٩٥) الدمرداشي: المصدر السابق، ص ١٧ - ٢٠ من مقدمة د. عبد الوهاب بكر.

(٩٦) ذكر مصطفى بن الحاج إبراهيم أن جركس عندما هرب في هذه المرة «نزل في مركب طالب بلاد موسقو» عن طريق «درنه». ويعود بعد ذلك للقول بأن جركس بعد ذلك «توجه إلى مينه نمسا» لا ويذكر المحقق أن هذا ما جاء في النسخة (أ) والتي اعتمد عليها في الأساس لاعتقاده بأنها منقولة عن نسخة المؤلف التي كتبت بخط يده. لكن المحقق قام في الهامش بتصحيح «نمسا» إلى «موسكو» اعتماداً على ما جاء في النسخة «ب» والتي يعود تاريخ نسخها لسنة ١٩١٩ م. وهو يتابع بعد ذلك رحلة جركس باعتبارها للنمسا لاروسيا. لكنه في كل مرة يأتي فيها إسم النمسا أو ملكها يذكر في الهامش أن المؤلف يقصد روسيا. انظر: مصطفى ابن الحاج إبراهيم: (تابع المرحوم حسن أغاعزيان الدمرداشي ١١٠٠-١١٥٠ هـ): (تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة كنانة الله في أرضه، تحقيق: د. صلاح أحمد هريدي، القاهرة، ط ٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٢، ص ٤٢، ٤٣، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٠٤-٣٠٧).

(٩٧) إنظر للمزيد: هامش رقم ٢٢، ص ٢٦٨، من تحقيق المصدر السابق للدمرداشي.

(٩٨) نميل لهذا الرأي لما يلي: أولاً: نحن نعلم أن جركس ذهب بداية ١١٢٨ هـ/أواخر ١٧١٥ م على رأس ثلاثة آلاف جندي من مصر للحرب مع الدولة ضد عدو غير مُحدد آنذاك. بيد أننا نعلم أن الحرب بين روسيا والدولة كانت قد انتهت بمعاهدة أدرنه ١٧١٢. كما نعلم أيضاً أن الحرب اشتعلت بين الدولة والنمسا سنة ١٧١٦ ولم تنته إلا بتوقيع معاهدة بيساروفيتز ١٧١٨ م. ومن ثم يُصبح من المنطقي أن يكون جركس قد شارك في الحرب ضد النمسا ولا روسيا. ومن الطبيعي والأمر كذلك أن يكون جركس على علم أكبر بالنمسا في الأساس لاروسيا. بل ومن الممكن أن يكون جركس في هذه الحرب قد تعرّف هناك على

بعض من اعتقد إمكانية الحصول على مساعدتهم في المستقبل، خاصة وأن ظروف ذهابه على رأس القوات كانت مشبوهة، وهكذا نأتى للإعتبار الثانى. فتحن نعلم أيضاً من الجبرتي ومن سبقوه أن جركس عندما طلب منه الذهاب على رأس «المسكر المصرى» بناء على المرسوم السلطاني، وبناء على أن «النوبة» كانت عليه.. نعلم أنه «تكدر خاطره» وامتنع عن السفر بحجة فقره رغم نداءات الإستعجال التى وجهت إليه، ولم يسافر إلا بعد أن أعطوه ما طلبه. وهذا قد يشير إلى أن جركس ربما لم يكن راغباً فى الذهاب للحرب ضد النمسا. وإذا كان جركس قد حصل على كل الأموال قبل خروجه من مصر، فإنه كان يعلم مدى الموقف الصعب الذى أوقع فيه الباشا وإبراهيم بك، وأن أخبار هذا الموقف كانت ستصل إلى استانبول.. لكل ذلك كان من الجائز أن يتصل جركس بالأعداء النمساويين، أو أن يُقيم معهم بعض التفاهات. وبالتالي فعندما ضاقت به الأمور فى مصر كان من الطبيعى أن يفكر فى الهروب للنمسا. ثم أن الجبرتي يذكر أن إسماعيل بك بن إيواظ نفى جركس إلى قبرص فى إطار التناقص والصراع فيما بين الرجلين، وأن جركس استطاع العودة «فى صورة درويش أعجمى». ومن ثم فخبيرة جركس مع هذا الجزء غير الروسى من أوربا كانت طويلة. وأخيراً فسرد القصة يرجح أن الميناء الذى قصده جركس كان بالبحر المتوسط، وروسيا لم تكن تمتلك أية موانئ عليه آنذاك. انظر: الجبرتي: عجائب الآثار، ج ١، ص ٧٠، ١٦٧-١٧٠. وعن الحرب بين الدولة وروسيا انظر: محمد صبرى: القوى الأوربية، ص ٤١.

(٩٩) عن تفاصيل ذلك، انظر: أحمد الدمرداشى كتحدا عزيان: المصدر السابق، ص ٢٦٦-٢٧٢.

(١٠٠) تكرر هذا فى مجموعة الدمرداشى الأخرى. وكمثال فإن مصطفى ابن الحاج تحدث عن أعداء الدولة العثمانية مستخدماً مصطلحات من قبيل «الدولة الرومية» أو «بلاد الروم» كما استخدم مصطلح «بلاد النصارى» مصطفى بن الحاج إبراهيم: تاريخ وقائع مصر القاهرة، ص ٨١، ١٠٦، ١٠٩، ٢١٦، ٢١٧.

(١٠١) يمكن هنا مقارنة كتابات البكرى والدمرداشى على سبيل المثال.

(١٠٢) الدمرداشى: المصدر السابق، ص ٣٣٣.

(١٠٣) الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ٢٥-٢٩. فرناند بروديل: تاريخ وقواعد، ص ٦٣٢. Frederic Austin(op.cit, p 304. Nicholas.V.Riasanovsky , op.cit,p.175-178.

(١٠٤) Nicholas. V. Riasanovsky , op.cit,p.177-185.

(١٠٥) بول كنيدي: نشوء وسقوط القوى العظمى، ت: مالك البديري، عمان (الأردن)، الأهلية للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٤، ص ١٦٢، ١٦٣. بالمر: مرجع سابق، ص ٣٦٦-٣٦٨.

(١٠٦) يوغانوف: مرجع سابق، ص ٧٣-١١٣. روبر مانتران: الدولة العثمانية فى القرن السابع عشر، مرجع سابق، ص ٣٧٧، ٣٧٨. باسيليوس خريابوى: تاريخ روسيا منذ نشأتها إلى الوقت الحاضر، مطبعة جريدة مرآة الغرب، نيويورك، ١٩١١، ص ٢١٤-٢١٧. محمد

صبرى الدالى: القوى الأوربية الكبرى، ص ٣٠-٤٢. Shaw; op.cit.pp.223-225, 229-231. Pankratova ; op. cit,p.18,19,30. Hurewitz ;Diplomacy in the Near and Midle East..A Documentary Record:1535-1919 , vol 1. Princeton,New Jersey,1956,p. 39.

(١٠٧) فيشر: مرجع سابق، ص ٣٦٨، ٣٦٩. Vincent Cronin; Catherine..Empress of all the Russians,London,The Harvill Press,1978, p.35.

(١٠٨) الكسيف وآخرون: مرجع سابق، ص ٣٨، ٣٩. بروديل: تاريخ وقواعد، ص ٦٣٤. (١٠٩) ومن ذلك زيادة القنانة وسوء أحوال الفلاحين وانتشار الجهل. فرناند بروديل: تاريخ وقواعد، ص ٦٣٣، ٦٣٤. الكسيف: مرجع سابق، ص ٣٢، ٣٣. Frederic Austin(op.cit,p. 304

(١١٠) بيرمينوف: مرجع سابق، ص ١٧٦. ولقد أعطى صلح رادزين ١٦٨١ للقيصر، وللمرة الأولى، الحق في حماية الكنيسة الأرثوذكسية بالقدس. روييرمانتران: الدولة العثمانية في القرن الـ ١٧، ص ٢٧٣، ٢٧٤.

(١١١) نيقولاى بتروفسكى: مرجع سابق، ص ٢١٠، ٢١١.

(١١٢) فؤاد حسن حافظ: الكتب المؤلفة باللغة الروسية، ص ٣٦٧.

(١١٣) ب-غريازنيفتش: مرجع سابق، ص ١٧٠، ١٧١. وحسب رأيه كانت ترجمة بيوتر بوسينكوف بعيدة جداً عن النص العربى، فلم يكتف بتكرار التشويه الكبير للقرآن والذي جاء فى ترجمة دوريه، بل أضاف إليه المزيد لعدم استيعابه الكامل للفرنسية وسوء معرفته لأسس الإسلام.

(١١٤) وُلد الجبرتي بالقاهرة عام ١٧٥٣ أو ١٧٥٤ وتوفى بها ما بين ١٨٢٤ و ١٨٢٦. د.أحمد عزت عبد الكريم: الجبرتي مؤرخ مصرى على مفرق الطرق، ندوة «عبد الرحمن الجبرتي». دراسات وبحوث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ٢٠. جاك كرابس جونيور: مرجع سابق، ص ٦٥.

(١١٥) عن تكفيره للفرنسيين: عبد الرحمن الجبرتي: مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين، تحقيق: حسن جوهر، عمر الدسوقي، القاهرة، لجنة البيان العربى، ط ١، ١٩٦٩، ص ٤، ٧، ١٢، ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٨، ٨٣، ١١٩، ١٢٣، ١٦٤، ١٩٨، ٢٠٧، ٢٥٦، ٣٦٢، ٢٨١.

(١١٦) نلاحظ أنه تحدث عن الإنجليز باعتبارهم «مُخالفى الدين». الجبرتي: مظهر التقديس، ص ٣٧٣.

(١١٧) كان مصطلح «دار الحرب» يشير إلى تلك البلاد التى لم تخضع للمسلمين. أما «دار الإسلام» فهي تعنى البلاد التى تدخل فى دائرة الدولة/ الدول الإسلامية. وقد اتسع مدلول كل مصطلح أو ضاق عبر التاريخ.

(١١٨) نظر الجبرتي لفرنسا باعتبارها دولة غازية وقاهرة، وللفرنسيين باعتبارهم غزاة مُخالفين للمصريين فى الدين والتقاليد، واقتحموا المقدسات الدينية وعلى رأسها الأزهر

- الذى دخلوه بخيولهم. انظر د، مصطفى رمضان: مخطوطة من تأليف الجبرتي في ليدن.. دراسة مقارنة بينها وبين عجائب الآثار ومظهر التقديس، في ندوة «عبدالرحمن الجبرتي»، إشراف: د. أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ٢٥١.
- (١١٩) د. مصطفى محمد رمضان: مرجع سابق، ص ٢٤٨، ٢٤٩.
- (١٢٠) الجبرتي: مظهر التقديس، ص ٩١، ١٦٣ - ١٦٥، ١٨٨.
- (١٢١) الجبرتي: مظهر التقديس، ص ١٧٢، ١٧٣.
- (١٢٢) عن جذور التقارب الروسي العثماني آنذاك وبنود المعاهدة: محمد صبرى الدالى: القوى الأوروبية، ص ٦٣، ٦٤. Marriot; op.cit, p. 165. Shaw; op.cit. Vol 1. p. 267-269..
- (١٢٣) عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، الجزء الثاني، القاهرة، دار المعارف، ط ٤، ١٩٨١، ص ٨٥.
- (١٢٤) الجبرتي: مظهر التقديس، ص ١٧٤.
- (١٢٥) إن ما أورده الجبرتي في الشرط الحادى عشر من المعاهدة يُظهر من جديد وعيه بالمشاركة الروسية في الصراع. الجبرتي: مظهر التقديس، ص ١٩١.
- (١٢٦) توصلت إنجلترا مع الدولة - بسبب صراعها مع فرنسا ولحماية مصالحها - لمعاهدة تحالف في ٥ يناير ١٧٩٩ بمقتضاها انضمت للتحالف الروسي العثماني ضد الفرنسيين. محمد صبرى الدالى: القوى الأوروبية، ص ٦٤، ٦٥. Hurewitz; op.cit, p. 65-67. Ander-son. M.S ; op.cit, p. 21-22.
- (١٢٧) الجبرتي: مظهر التقديس، ص ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٠٠.
- (١٢٨) الجبرتي: عجائب الآثار، ج ١، ص ٢١، ١٥٦، ٢٦٧، ج ٢، ص ٢٢٩، ٢٦٢، ج ٤، ص ٥٢.
- (١٢٩) الجبرتي: عجائب، ج ٢، ص ١٧٢، ١٧٣، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٥، ج ٣، ص ٢١٥.
- (١٣٠) الجبرتي: عجائب، ج ١، ص ١٧٢، ج ٢، ص ٢٢٧، ٢٦٢، ج ٣، ص ٢-١٠، ١٤٧، ج ٤، ص ٣٧٥.
- (١٣١) الجبرتي: عجائب الآثار، ج ١، ص ٥٢، ٦٦ - ٦٨، ٧٠.
- (١٣٢) أورد الجبرتي أن الدولة أرسلت في طلب «عسكر للسفر» سنة ١١٨١هـ «لتقوية المجاهدين» ثم في منتصف رجب ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م ولكنه لم يُحدد العدو مُكتفياً بالقول أنهم ذهبوا إلى «الروم». ومن الطبيعي أن يكون الهدف من ذلك مساعدة الدولة في حريها ضد روسيا في تلك السنة. على أنه لا يعود بعد ذلك للحديث عن تلك المساعدات المصرية إلا سنة ١٢٠١هـ ربما بسبب مشروع على بك الإستقلالى والذى لم يورد الجبرتي شيئاً عنه. الجبرتي: عجائب الآثار، ج ١، ص ٣٩٨، ٣٩٩، ٥٠٥.
- (١٣٣) الجبرتي: عجائب الآثار، ج ١، ص ٤٨٥، ٤٨٦.
- (١٣٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥٠.
- (١٣٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢١٠، ٢٣٦.
- (١٣٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٣٤.
- (١٣٧) عن ضغوط روسيا ومشروعها لتقسيم الدولة وفشله إنظر: الجبرتي: عجائب الآثار، ج ٢،

ص ٢٣٦ . محمد صبرى الدالى: القوى الكبرى، مرجع سابق، ص ٥٦، ٥٥، Marriott; op. cit, pp. 154,155.

(١٣٨) عن ظروف الإتفاق الروسى الفرنسى والمفاوضات مع المماليك وفشله، انظر: Hoskins ;British Routes to India,Longmans,Green and Co,New York ,1928,pp.48-50.

(١٣٩) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٧ .

(١٤٠) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٦٠ .

(١٤١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(١٤٢) انظر كمثال ما أورد عن ذهاب محمد باشا وبعض كبار رجال السلطة العثمانية لزيارة معسكر الإنجليز، وهى قصة ذات دلالة على موقفه من «أعداء الملة». عجائب الآثار، ج ٢، ص ٣١٧ .

(١٤٣) انظر كمثال حديثه عن تلاعب الحكام بالعملة، ومن ثم تدنى قيمتها، ولجوء المصريين لاستخدام العملات الأجنبية. ثم انظر أيضاً قوله عن محمد بك الألفى بعد عودته من إنجلترا «وقد تهذبت أخلاقه بما اطلع عليه من عمارة بلادهم وحُسن سياسة أحكامهم، وكثرة أموالهم، ورفاهيتهم وصنائعهم، وعدلهم فى رعيّتهم مع كفرهم، بحيث لا يوجد فيهم فقير ولا مُستجدى ولا ذو فاقة ولا مُحتاج». عجائب ج ٢، ص ٥١٤، ٥١٥، ج ٤، ص ٥٨ .

(١٤٤) عجائب الآثار، ج ٢، ص ٢٦، ٢٧، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٢٣٠، ٢٣١ .

(١٤٥) لم يغب المصطلح تماماً عند الجبرتي فى وصفه للفرنسيين. عجائب ، ج ٣، ص ٥، ٣٧ .

(١٤٦) عجائب الآثار ، ج ٣، ص ٤، ٣٢، ٣٥. وهو كذلك يتحدث عن الإنجليز فى حملة فريزر بأنهم «أعداء الملة والدين» وأنهم «نصارى». عجائب الآثار ، ج ٤، ص ٦٨، ٦٩ .

(١٤٧) عجائب الآثار: ج ٤، ص ٦٩، ٣٥٥ .

(١٤٨) عجائب الآثار: ج ٣، ص ٥٤، ٧، ٩-١٥، ١٨، ٢٠-٢٤، ٢٦، ٢٩، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٣، ٥١١. وانظر: د. مصطفى محمد رمضان: مرجع سابق، ص ٢٥٠، ٢٥١ .

(١٤٩) عجائب الآثار: ج ٣، ص ١٩، ٦٠ .

(١٥٠) عجائب الآثار: ج ٣، ص ٤٣، ١٠٢، ١٠٦-١٠٨ .

(١٥١) عجائب الآثار: ج ٣، ص ١٢٠، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢١ .

(١٥٢) لا يعنى إغفال الجبرتي ذكر أى شئ عن الروس آنذاك انعدام الوجود الروسى فى مصر تماماً . وربما يعزى ذلك ما أشار إليه من اعتداء الجنود العثمانيين على «القناصل الستة ومن تبعهم .. من أجناس الإفرنج المقيمين .. بالإسكندرية». عجائب ، ج ٣، ص ٣٨٤ .

(١٥٣) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٣، ص ٥١١، ج ٤، ص ٣٣ .

(١٥٤) عجائب الآثار، ج ٤، ص ٣٣. والواقع أن ما ذكره يتفق فى خطوطه الرئيسية مع ما ذكره المؤرخون المحدثون بعد ذلك. انظر: رينيه قطاوى، جورج قطاوى: محمد على وأوربا، ت: ألفريد يلوز، دارالمعارف، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٥٢-٥٩ .

(١٥٥) أورد نصها كما يلى: ١- أن أمراء القلاع والبُغازات يحتاج أن يتغيروا بإذن الإنكليزو

- الموسكوب ٢- مشيخة السبع جزائر من الآن فصاعداً لا تكون تابعة غير الموسكوب .
- ٣- تعريف الديوان في بلاد العثماني هي التي كانوا يأخذونها قبل النظام الجديد .
- ٤- الدولة العلية تسمح للموسكوب في طريق ثلثمائة ألف مقاتل يدخلون إلى أي محل أرادوه من بلاد العثماني وذلك مدة اتفاق الإنكليز والموسكوب وهو تسعة سنين . ٥- يكون مسموح لعمارة الموسكوب أنها تدخل لمينة الترسانة باسلامبول لأجل أنهم يأخذون من هناك كامل الذي يلزمهم . ٦- جميع الرعايا والحمايات التي للموسكوب من جديد وقديم لهم الإقامة والتجارة وشراء الأملاك فيك امل بلاد العثماني . ٧- كامل مراكب الموسكوب التجاري التي كانوا عن بعض الأسباب نزلوا بيارقها يقدر أن يتوجهوا بها إلى قنصولية الموسكوب باسلامبول وحالاً تعطى لهم بطانات جديدة . ٨- كامل الأروام الموجودين في بلاد العثماني ويريدون أن يدخلوا في حماية الموسكوب يمكنهم بكل حرية . ٩- البراتلية والفرماتلية يحصلون على قوتهم التي كانوا بها سابقاً . ١٠- ألجى الفرنسيات ملزوم يسافر من اسلامبول بعد واحد وثلاثين يوماً . ١١- مراكب الأروام والعثماني لايسافرون بها لبلاد فرانس مادام الحرب بين الموسكوب والفرنساوية "عجائب الآثار، ج ٤، ص ٣٣.
- (١٥٦) عُقدت الإتفاقية في ٢٣ سبتمبر ١٨٠٥ . أما الجانب المعلن منها فقد اتفق فيه على التحالف وتبادل المساعدة الحربية في حالة التعرض للخطر . أما الجانب السري فقد تضمن حق السفن الحربية الروسية في عبور المضائق وقت الضرورة ، وإغلاقها أمام السفن الحربية للدول الأخرى . ومن الواضح أن ما أورده الجبرتي كان صحيحاً في مجمله، وأنه كان يقصد بالذات في نقده ذلك الجزء السري من المعاهدة . والسؤال هنا هو كيف وصلته هذه التصوص ؟ Hurewitz;op.cit,pp. 73-77. Anderson;op.cit,p.25.
- (١٥٧) عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ٣٤ ، ٣٥ .
- (١٥٨) عن أخبار حملة الدردنيل كما أوردها ، انظر: عجائب الآثار، ج ٤ ، ص ٢٥ ، ٧٤ .
- (١٥٩) عجائب الآثار: ج ٤ ، ص ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ .
- (١٦٠) انظر حديثه عن إعادة بناء الدولة لكنيسة القيامة وعن أوضاع الأرمن بها . الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ١٥٨ ، ٣٦٢ .
- (١٦١) عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ١٥٣ .
- (١٦٢) ظل العثمانيون يستعملون هذا المصطلح آنذاك في رسائلهم لمصر . عجائب الآثار، ج ٤، ص ٨٦ .
- (١٦٣) عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ٢١٤ .
- (١٦٤) عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٨٣ ، ١٧١ .
- (١٦٥) عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ٣٣٩ ، ٤٤٥ .
- (١٦٦) أدرك الجبرتي أن الإفرنج أصبحوا من «المُتقنين الصناعة» والتي أصبحت تأتي إلى مصر بشكل مستمر، ومنها تلك الهدية التي جاءت إلى محمد علي من «بلاد الإنكليز». كما أدرك أنهم متطورون في نظامهم القضائي والصحي وغير ذلك. انظر الجبرتي: عجائب الآثار، ج ٤، ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٥٤- ٣٥٦ ، ٣٧٥ ، ٣٩٢ ، ٤٠٠ ، ٤٢٣ .

- (١٦٧) محمد صبرى الدالى: القوى الأوربية ، ص٤٢-٦٢ . رويبرمانتران: الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر: الضغط الأوربى، فى «تاريخ الدولة العثمانية»، ج١، ص٤٠٩
Anderson ;The Great Powers and the Near East 1774-1923,st.Martin's,New.
York,1970,pp.22,23. James T.Shotwell&Francis Deak;Turkey at the Straits .A
Short History. The Macmillan Company,New York,1940, pp.20,21.
- (١٦٨) بالمر: مرجع سابق ، ص٣٧٥-٣٨٢. Alexander Gieystor (Editor) ; History Of Po-
land ,Polish Scientific Publishers,Warszawa,1968,pp313-315.
- (١٦٩) الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص٢٧، ٢٨. بالمر: مرجع سابق ، ص ٣٥٤ .
- (١٧٠) فرنان برودل : الحضارة المادية ، ج٢ ، ص ٢٥٧ ، ج٣ ، ص ٥٥٨ ، ٥٧٧ .
- (١٧١) جينادى جارياتشكين: نقل تكنولوجيا استخراج الذهب، ندوة الجمعية المصرية
للدراستات التاريخية بعنوان: «إصلاح أم تحديث: مصر فى عصر محمد على»، تحرير:
د.رؤف عباس، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠ ، ص٣٣٥ .
- (١٧٢) بيرمينوف: مرجع سابق ، ص ١٧٧ ، ١٧٨ .
- (١٧٣) نيقولاى بتروفسكى: مرجع سابق ، ص٢١٢ ، ٢١٣ .
- (١٧٤) ب - غريازنيفتش : مرجع سابق ، ص ١٧١ ، ٢١٤ .
- (١٧٥) خالدوف: الثقافة الكتبية ، دراسة فى كتاب :دراسات فى تاريخ الثقافة العربية، ترجمة:
د.أيمن أبو شعر، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٩، ص٣٣٣، ٣٣٤ .
- (١٧٦) ب- غريازنيفتش: مرجع سابق ، ص١٧٢ .
- (١٧٧) سميرنوف: مرجع سابق، ص١٢٧، ١٢٨. غريازنيفتش: مرجع سابق، ص١٧١، ١٧٢ .
- (١٧٨) عن أحوال «تجارالإفرنج» أثناء الحملة الفرنسية ، إنظر: مظهر التقديس ، ص٢٨ ،
٣٥٥ . عجائب الآثار ، ج٣ ، ص ١٦ .
- (١٧٩) وعلى سبيل المثال فإن الرحالة الروس لم يحصلوا على الحماية القانونية إلا بعد توقيع
معاهدة كوتشوك كينارجى . انظر: بيرمينوف: مرجع سابق ، ص ١٧٨ .
- (١٨٠) عن زيادة الوعي فى الدولة العثمانية بضعفها فى مواجهة أوربا من منتصف القرن الـ ١٨
وعن تأثير الحملة الفرنسية فى مصر والمنطقة د .ألبرت حوراني: مرجع سابق، ج٢،
ص٧٩-٨٣ ، ٨٩ .
- (١٨١) عن هذا المشروع انظر: لوتسكى: تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم ، موسكو،
د.ت. ط. ص٣٧-٣٩ د .عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون (١٥١٦ - ١٩١٦)، دمشق ،
ط ١ ، مطبعة ألف باء، ١٩٧٤، ص٢٢٨ . قسطنطين بازيلى: سوريا وفلسطين تحت الحكم
العثمانى ، ت: طارق معصرانى ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٩ ، ص ٥٦ ، ٥٧ .
- (١٨٢) من الغريب أن الجبرتى لم يتحدث عن علاقة على بك بروسيا رغم علمه بها ، كما أنه
لم يذكر عن رحلة جركس إلا خبر ذهابه إلى «بلاد الفرنجه». الجبرتى :عجائب الآثار، ج١،
ص٤٣٩، ٤٥٥-٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٤، ٤٩٩، ٥٠١ ، ج٢ ، ص٤٨ ، ٧٩ ، ٢٤٢ .
- (١٨٣) الجبرتى :عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٤٧ .

- (١٨٤) لدينا عددًا كبيرًا من الأمثلة التي قمنا بحصرها وتعبير عن إدراك الجبرتي لذلك. انظر كمثال: عجائب الآثار: ج ١، ص ١٤٨، ٣٩٢، ٤١١، ج ٢، ص ١٠، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٤، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٥، ٢٢٩، ج ٣، ٩، ١٠، ١٢٦، ١٢٩، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٤، ج ٤، ص ٣، ٢٠، ٤٦، ٦٠، ٦١، ٦٦، ٧٣، ٧٦-٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٧، ٨٨.
- (١٨٥) الجبرتي: عجائب الآثار، ج ١، ص ١٦.
- (١٨٦) د. محمد أنيس: النشاط الأوربي بمصر و جيرانها أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. مصادره ووثائقه، المجلة التاريخية المصرية، ج ٢، ق ٢، القاهرة، ١٩٤٩، ص ١١٣-١١٥.
- (١٨٧) عجائب الآثار، ج ٢، ص ٩.
- (١٨٨) عجائب الآثار، ج ١، ٤٨، ج ٢، ص ١٥٠، ٢٠٧، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٥٨.
- (١٨٩) عجائب الآثار، ج ١، ص ٨٢، ١٧٠. ونقصد بذلك حادثة هروب جركس بك.
- (١٩٠) عجائب الآثار، ج ١، ص ٣٣٤، ٣٣٥.
- (١٩١) عجائب الآثار، ج ٢، ص ٢٠٩، ٢٢٧.
- (١٩٢) عجائب الآثار، ج ٢، ص ١٩، ٢٠، ٣١٧-٣١٩، ٣٤٨.
- (١٩٣) الجبرتي: عجائب الآثار، ج ٢، ص ٢٢٢، ٢٢٣.
- (١٩٤) عجائب الآثار، ج ٢، ص ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٨٣، ٤٠٣، ٤٠٦.
- (١٩٥) عجائب الآثار، ج ٢، ص ٢٧٥، ٢٧٦، ٤٥٧.
- (١٩٦) عجائب الآثار، ج ٢، ص ٣٣١، ٣٨٤، ٤٠٨، ٤٤٧، ج ٤، ص ٤٣، ٤٤.

يهود مصر الحديثة في الدراسات الأجنبية

أ. د. رءوف عباس حامد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية الآداب - جامعة القاهرة

يهود مصر الحديثة فى الدراسات الأجنبية

كان الوجود اليهودى فى مصر يضرب بجذوره إلى العصور القديمة ، وتتردد أصداء ذلك الوجود فى الكتب المقدسة التوراة ، والإنجيل ، والقرآن. ولم يعن خروج اليهود من مصر مع النبي موسى (كما جاء فى الكتب المقدسة) أن صلتهم انقطعت بمصر ، فقد كان لهم وجود ملموس فى العصرين البطلمى والرومانى ، واستمر ذلك الوجود فى العصر الإسلامى حيث أتيح لليهود فى مصر لعب دور حيوى فى تجارة البحر المتوسط فى العصر الإسلامى يتجلى فى وثائق الجنيزة ، ودراسة جويتين الشهيرة ، فضلا عن مصادر تاريخ العصر ، وكتابات المؤرخين المحدثين من العرب وغيرهم .

ولكن الوجود اليهودى فى مصر الحديثة كان له شأن آخر ، مرده إلى الظروف التى تعرض لها اليهود فى أوروبا ، وما عانوه من اضطهاد ورفض من مختلف الدول القومية الأوروبية الحديثة. وفى سعيهم للبحث عن ملجأ آمن، كانت مصر من أنسب البلاد التى قصدوها . وكان لتلك الهجرات اليهودية الحديثة إلى مصر آثارها الفريدة على يهود مصر الذين لا وطن لهم سواها، وأولئك الذين توالى موجات هجرتهم إلى مصر على اختلاف مذاهبهم الدينية، ولغاتهم، وثقافتهم. وجاءت الحركة الصهيونية فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر لتضيف عاملا كانت له آثاره السلبية على الوجود اليهودى فى مصر.

وقد اهتم بالتأريخ للوجود اليهودى فى مصر ثلاثة من الباحثين الأجانب (اليهود) أمريكيان وألمانية. ولهم جميعا صلات بإسرائيل ومصر ، ورغم المدى الزمنى البعيد بين أول تلك الدراسات التى نشرت بالعبرية عام ١٩٦٧ ، ثم ترجمت إلى الإنجليزية عام ١٩٦٩ ، وآخر تلك الدراسات التى نشرت عام ١٩٩٨ ، إلا أن ثمة تقسيما للعمل بين تلك الدراسات : فالأولى اختصت بالقرن التاسع عشر ، والثانية اختصت بالنصف الأول من القرن العشرين حتى نزوح معظم اليهود من مصر ، والثالثة تتبعت يهود مصر فى « الشتات »، وراحت تبحث عن

دور محتمل لهم في مد الجسور بين إسرائيل ومصر في «مرحلة السلام».

وصاحب الدراسة الأولى هو جاكوب لاندau Landau Jacob الذي نشأ بالإسكندرية ، وهاجر منها بصحبة أسرته إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٦ حيث أتم دراسته الجامعية وحصل على الدكتوراه برسالة عن «البرلمانات والأحزاب في مصر» ، توجه بعدها إلى إسرائيل ، فعمل بالتدريس بالجامعة نحو عقدين من الزمان ، ثم عاد إلى أمريكا في الثمانينيات ، حيث تتركز زمرة خبراء الشرق الأوسط الصهاينة في مراكز البحوث المؤثرة على صناعة القرار الأمريكي .

والدراسة التي تعنينا هنا عن «اليهود في مصر القرن التاسع عشر» نشرها بالعبرية في إسرائيل عام ١٩٦٧ ، وصدرت الطبعة الإنجليزية منها بعنوان : Jews in Nineteenth Century Egypt عن قسم النشر بجامعة نيويورك عام ١٩٦٩ . وتقع الدراسة في ١٢٥ صفحة ، بينما تقع ملاحق الكتاب في ٢١٥ صفحة ، ضمنها نصوصا وثائقية بالعبرية والعربية والفرنسية والإيطالية دون تحقيق لها أو دراسة ، مما يعنى أن الغرض من نشرها جعلها متاحة للباحثين .

وصاحبة الدراسة الثانية جوردن كرامر Gurdun Krämer باحثة ألمانية ، كانت الدراسة موضوعا لرسالتها التي حصلت بها على درجة الدكتوراه ، ونشرت بالألمانية عام ١٩٨٢ بعنوان «اليهود في مصر الحديثة ١٩١٤ - ١٩٥٢» ، استغرقت ترجمتها إلى الإنجليزية ومراجعة الترجمة عامان (١٩٨٥ - ١٩٨٧) ، وصدرت عام ١٩٨٩ عن قسم النشر بجامعة واشنطن بساتل ، بعنوان The Jews in Modern Egypt 1914 - 1952 ، وأضافت الباحثة إلى الطبعة الإنجليزية الفصل الخاص بالنشاط الصهيوني في مصر من دراسة أعدتها بعد الحصول على الدكتوراه نشرت بالقدس عام ١٩٨٤ بالإنجليزية في كتاب تولى جابريل بير وأمتون كوهين تحريره بعنوان «مصر وفلسطين ، ألف عام من الارتباط» Egypt and Palestine A Millennium of Association ، وقد استخدمت الباحثة المصادر الوثائقية المصرية والإسرائيلية وغيرها من

المصادر الوثائقية الأوروبية ، كما استخرجت مادتها من المراجع المعتبرة العربية والعبرية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية . ويقع الكتاب في ٣١٩ صفحة.

أما الدراسة الثالثة فصاحبها جويل بينين Jeol Beinin أستاذ تاريخ الشرق الأوسط بجامعة ستانفورد بالولايات المتحدة ، له دراسات سابقة منشورة بالإنجليزية عن الحركة العمالية في مصر والحركة الشيوعية ، وهو أمريكي يهودي ، كان صهيونيا حتى تخرجه في الجامعة ، اتجه إلى إسرائيل عام ١٩٧٠ ليعمل في الكيبوتز ، ويشارك مشاركة عملية في بناء المشروع الصهيوني ، ولكن التناقضات الاجتماعية والسياسية التي عايشها جعلته ينضم إلى الحركة الطلابية اليسارية في الجامعة العبرية ، ويتعرض للاعتقال عدة مرات ، وترك إسرائيل عام ١٩٧٣ عائداً إلى أمريكا حتى لا يجند في الجيش الإسرائيلي، وإن كانت صلته استمرت بإسرائيل حيث عاش والداه هناك .

واختار جويل بينين للكتاب عنواناً بالغ الدلالة هو « شتات اليهود المصريين ، الثقافة والسياسة وتكوين دياسبورا حديثة » The Dispersion of Egyptian Jewry : Culture , Politics and the Formation of Modern Diaspora.

وقد صدر الكتاب في إطار سلسلة الدراسات النقدية في الأدب والثقافة والمجتمع اليهودي عن قسم النشر بجامعة كاليفورنيا عام ١٩٩٨ ، واستخدم المؤلف المصادر والمراجع العربية والعبرية والأوروبية ، كما قام بزيارات ميدانية للبلاد التي توجه إليها يهود مصر (١٩٤٩ - ١٩٦١) في إسرائيل وأوروبا وأمريكا ، وأجرى لقاءات مع البارزين منهم في تلك البلاد . ورغم تناوله لتاريخ الوجود اليهودي في مصر إلا أنه ركز - بصفة خاصة - على النصف الثاني من القرن العشرين ، وعلى تطلع يهود مصر الإسرائيليين إلى لعب دور في تطبيع العلاقة بين مصر وإسرائيل في مرحلة «السلام».

وهكذا تلتقط كل واحدة من الدراسات الثلاث الخيط من بعضها البعض ، لتتسج معا قصة الوجود اليهودي في مصر الحديثة مع التفاوت في أسلوب

المعالجة ، وفى النتائج التى توصل إليها كل منها . ونعرض فيما يلي لكل دراسة على حدة ، ثم نستخلص ما يمكن التوصل إليه من نتائج فى خاتمة البحث .

١ - اليهود فى مصر القرن التاسع عشر :

تناول جاكوب لاندوا فى دراسته سكان مصر من اليهود فى الفترة من الحملة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى معتمدا على كتاب وصف مصر وكتب الرحالة وادوارد لين ، حيث تراوح عددهم بين ٣-٥ آلاف جميعهم من السفارديم والقرائين ، غلب وجودهم فى أعمال الصيرفة والحرف ، وخاصة الصاغة وتجارة الأقمشة وغيرها من الأعمال ، وكيف كان تركزهم فى حارة اليهود ، وتعرضهم للاضطهاد لكراهية المصريين لهم يستوي فى ذلك المسلمون والأقباط ، وتعرضهم للمصادرة والابتزاز . وعندما يضرب أمثلة لذلك نجده يتحدث عن ظروف عامة تعرض لها الحرفيون والتجار جميعا بغض النظر عن ديانتهم . ويرى أن موقف السلطة منهم تحسن فى عهد محمد على بصوره نسبية، ولكنه يخص سعيد باشا بفضل تحقيق المساواة بين جميع الذميين وإلغاء الجزية (وجاء ذلك فى إطار الإصلاحات العثمانية) ، وكيف نالوا حق ملكية الأرض فى عهد محمد على ، وتدعم ذلك فى عهد سعيد وإسماعيل .

وفى الفصل الثانى يرصد التغيرات التى طرأت على اليهود فى مصر بعد قدوم موجات الهجرة منذ عهد سعيد سواء من آسيا الصغرى والمغرب (السفارديم)، أو من المدن الإيطالية وشرق أوروبا (السفارديم والإشكنازيم)، وأثر ذلك على تعدد الطوائف اليهودية بمصر وتعاليلها على بعضها البعض ، والخلافات المذهبية بينها ، فضلا عن التناقضات الاجتماعية بين الثراء الفاحش والفقر المدقع ، ومشكلة رعاية الجماعات المهاجرة هريا من الاضطهاد فى أوروبا .

وفى الفصل الثالث تناول تنظيم الطائفة بالقاهرة والإسكندرية ومدن الدلتا وبور سعيد والسويس حيث تباينت تلك المؤسسات وفق التباين المذهبي ،

والأصول الإقليمية التي جاء منها أصحابها ، وحرصهم على حمل الجنسيات الأجنبية والتمتع بالحماية .

وفي الفصل الرابع تحدث عن المؤسسات التعليمية فبين كيف أن نسبة الأمية بين اليهود كانت أقل كثيرا منها بين سكان البلاد المسلمين والمسيحيين ، وإن بلغت بين النساء ضعف نسبتها بين الذكور . وتحدث عن المدارس المختلفة التي أقامتها طوائف اليهود وخاصة مدارس الأليانس . وبين كيف أن اللغة العبرية لم تكن معروفة إلا لعدد محدود وخاصة رجال الدين بينما كانت الفرنسية والإيطالية والعربية أساس التعليم إلى جانب اليديش واللادينو .

وفي الفصل الخامس تناول الحياة الثقافية والدينية ، فتكلم عن الأعمال المختلفة التي كانت ذات طبيعة دينية وكتابها ، وعن دخول المطبعة العبرية وطباعة الكتب الدينية بها إلى جانب الترجمة العربية في أواخر القرن ، كما تحدث عن المعابد اليهودية بالقاهرة والإسكندرية والأقاليم والجبانات ، وقدم تراجم مختصرة للحاخامات الذين تعاقبوا على رئاسة كل فرع من فروع الطائفة .

وخصص الفصل السادس والأخير لبيدات الصهيونية في مصر ، فنسب تأسيس أول جمعية صهيونية إلى باروخ الذي جاء من كورفو (إيطاليا) لهذا الغرض عام ١٨٩٦ ، وبين كيف أن الفكرة لم تلق رواجاً بين اليهود السفارديم ، وخاصة بين أثرياء الطائفة (عائلة قطاوي) ، وكانت موضع سخريتهم حتى تم تأسيس عدد من الجمعيات الصهيونية المتفرقة خلال الحرب العالمية الأولى اتحدت مع بعضها في نهاية الحرب ، ويعزى ذلك إلى نشاط اليهود الإشكنازيم الذين تدفقوا على مصر خلال الحرب تمهيدا للتوجه إلى فلسطين .

وفي الخاتمة يقدم ملخصاً في صفحة واحدة لما جاء بالفصول (ويلاحظ أنه استبعد من ترجمته للشخصيات اليهودية ما لم يكن لهم نشاط طائفي ، واقتصر ذكره للدوريات اليهودية على ما كانت ذات طابع طائفي أو صهيوني).

٢ - اليهود في مصر الحديثة ١٩١٤ - ١٩٥٢ :

علت جوردن كرامر اختيارها للعام ١٩١٤ نقطة انطلاق لدراساتها بكونه نقطة فاصلة في تاريخ مصر الحديث ، وللعام ١٩٥٢ محددًا لنهاية الفترة الزمنية للدراسة بكونه بداية لتحولات سياسية واقتصادية كبرى ، كان لها أثرها البالغ على اليهود في مصر .

وعالجت في مقدمة الكتاب مشكلة تعداد اليهود في مصر خلال الحقبة موضوع الدراسة ، متناولة الوجود العددي لليهود في بلاد الشرق الأوسط الإسلامية على وجه العموم ، فتذهب إلى أن عدد اليهود بلغ ٨٠٠ ألف في بلاد الشرق الأوسط الإسلامي منهم ٦٥٠ ألفا في البلاد العربية وشمال أفريقيا . وتحدد المؤلفة عدد اليهود في مصر في الثلاثينيات والأربعينيات بـ ٧٥ ألف غادر منهم ٢٠ ألف بعد حرب ١٩٤٨ ، ثم ٤٠ - ٥٠ ألف بعد حرب السويس والباقي بعد التأميمات وحرب ١٩٦٧ ، فلم يبق سوى ٣٠٠ - ٤٠٠ يهودي بالقاهرة والإسكندرية في الثمانينات معظمهم من كبار السن . ومعظم من خرجوا من مصر اتجهوا إلى أوروبا وأمريكا وبعضهم إلى إسرائيل . وترى الباحثة أن فكرة نبذ اليهود وعدم الحرص على دمجهم في المجتمع (في حالة رغبتهم) إنما يرجع ذلك إلى انتشار الدعوة القومية (العروبة) في المدن في الثلاثينيات والأربعينيات، وإلى إشكالية وضع الأقليات الدينية على وجه الخصوص .

تناولت كرامر في الفصل الأول من الكتاب «الهيكل الطائفي ومكوناته» .

قفزت الهجرة إلى مصر باعتبارها منطقة جذب اقتصادي بعدد اليهود من ٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ في مطلع القرن ١٩ إلى ٢٥ ٠٠٠ عام ١٨٩٧ وأكثر من ٦٠٠٠٠ عام ١٩٢٠ ، وبين الحربين ٧٥٠٠٠ - ٨٠٠٠٠ يهودي . وأشارت المؤلفة إلى هجرة السفارديم (الأسبان) من آسيا الصغرى واليونان وكورفو إلى مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٠٧ وهجرة الإشكنازيم (روسيا - رومانيا - بولندا) في أوائل القرن العشرين بعضهم عاد إلى بلاده أو ذهب إلى

فلسطين بعد ١٩١٨ . هذه الهجرات المتتالية أثارت قلق اليهود في مصر وأدت إلى إبراز التناقضات وعدم التجانس داخل الطائفة .

الإشكنازيم كانوا فقراء يشتغلون بصناعة السجاير والأحذية والحياسة والدعارة والبارات بالقاهرة والإسكندرية .

القراءون استوعبتهم الثقافة الإسلامية وتأثرت عقيدتهم بالفقه الإسلامي (الاجتهاد) ، وكانوا يعملون بحرف الصاغة والعطور وتجارة التجوال .

بعد الحرب العالمية الأولى فقد اليهود الرعوية النمساوية المجرية فطلبوا الجنسية البريطانية وذكى المندوب السامي طلبهم ولكن الخارجية البريطانية لم تتحمس لمنحهم الجنسية فسارعت فرنسا بمنح الجنسية لمن طلبها منهم وخاصة الأثرياء مثل منشة وكرايمر وجرين وغيرهم، وبلغ عددهم عام ١٩٣٩ نحو ٥٠٠٠٠ صنفوا كيهود جزائريين رغم أنهم لا صلة لهم بالجزائر (٢٥ ٪ مصريين ، ٢٥ ٪ جنسيات أجنبية ، ٤٥ - ٥٠ ٪ بدون جنسية) . وجاء في إحصاء ١٩٤٧ أن نسبة اليهود المصريين ٨٠ ٪ . والأجانب ٢٠ ٪ . وكانت الصحافة اليهودية ١٩٤٧ تتركز في ١٥ ٪ مصريين ، ١٥ ٪ أجانب ، ٧٠ ٪ بدون جنسية . وعقب اتفاقية منترو ١٩٣٧ حدث فرز اجتماعي ، الأغنياء والطبقة الوسطى أكدوا جنسيتهم الأجنبية أو حصلوا على الجنسية المصرية ، والأغلبية من الفقراء ظلوا بدون جنسية .

وكان ما بين ٤٧-٥٦ ٪ من تلاميذ المدارس الأجنبية في مصر من اليهود في مراحل الدراسة .

وبلغت نسبة الأمية ٣٠ ٪ (١٩٢٧) ، ٢٠ ٪ (١٩٤٧) ، ذكور ١٨-١٠ ٪ (١٩٢٧) ، إناث ٢٦-٢٤ ٪ (١٩٤٧) .

تحدثت المؤلفة بعد ذلك عن صعود أثرياء اليهود في عالم الأعمال، سوارس - موصيري - شملا - شيكوريل - دره - دويك - حاييم - مزراحى - نجار - بتشيو - رومانو - سيتون - شلمون - سموحة - تورييل - هرارى - قطاوى - منشة - رولو .

كما تناولت المجالات التي عملوا فيها : البنوك والصرافة - التأمين - الاستيراد والتصدير - تجارة المنسوجات - المحاماة - الطب . ولاحظت أن هناك خلط بين حجم رأس المال اليهودي في الشركات المصرية وتصنيف تلك الشركات باعتبارها مملوكة لليهود.

وقد بلغ إجمالي رأس المال اليهودي المستثمر في الشركات المصرية عام ١٩٥٦ نحو ١١٢ مليون جنية مصرى .

يلاحظ أن إحصاء ١٩٣٧ و ١٩٤٧ عن اليهود في مصر يذكر نحو ٥٠٠٠ بدون عمل ١٠٪ ، ٢٠٪ يعملون بالتجارة دون تحديد بين الكبار والصغار والجائلين ، ٢٠٪ غير محدد الوظيفة ، ٥٪ خدمات خاصة ، ٣٢٪ ممن هاجروا من مصر إلى إسرائيل قبل ١٩٤٨ كانوا من الحرفيين والعمال هبطت نسبتهم إلى ٢٢٪ بعد عام ١٩٥٤ .

الكتاب السنوى الأمريكى لليهود - American Jewish Yearbook 1947 - 1948 يشير إلى أن ١٠٪ من اليهود في مصر أثرياء و ١٥ - ٢٠٪ طبقة وسطى ، ٧٠ - ٧٥٪ فقراء (مقارنة بـ ٩٥٪ باليمن) .

وكان الأثرياء يقيمون بوسط البلد (الإسماعيلية - التوفيقية) ، والفقراء في (الظاهر - العباسية). والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى في (مصر الجديدة)، وفي الإسكندرية (محرم بك - العطارين - الجمرك - المنشية - الرمل) .

أما عن التنظيم الطائفي لليهود في مصر فقد اتحد السفارديم والإشكنازيم والقراءون في جميع المدن ما عدا القاهرة ، وبقي الريانيون مستقلين لأن الدولة العثمانية اعترفت بهم كملة عام ١٨٣٩ وتأكد ذلك عام ١٨٩١ ، وأكدت الحكومة المصرية في مايو ١٩١٥ ، أما القراءون فلم يحذوا حذوهم بالتقدم للدولة للاعتراف بهم كملة مما أفقدهم هذا الوضع القانوني .

تضمن التنظيم الطائفي مؤسسات دينية / اجتماعية / خيرية، تأسس الكثير منها في القرن التاسع عشر واتسعت في القرن العشرين .

وكان على كل يهودى (من الذكور) فوق ١٨ سنة في بعض الحالات و٢١ سنة في غيرها أن يدفع ما يشبه رسم العضوية يسمى (عريضة) قدره ١١ جنيها سنويا، أما الأثرياء فتدفع كل عائلة مبلغا كبيرا يتناسب مع ثرائها .

ومن يدفع العريضة له حق التصويت في الانتخابات المليية للطائفة في المجلس الذى يتكون من ١٢ - ١٨ عضوا ، ويختار الأعضاء الرئيس ونائبيه (أو نائبين) وأمين عام وأمين صندوق . ولم تكن هناك ضرورة قانونية لتصديق الحكومة على هذه المراكز الطائفية ، ولكن كان ذلك ضروريا بالنسبة للحاخامات الذين يعينون لكل فرع من الطائفة الذين يختارهم مجموع أعضاء الطائفة ، ثم يصدر قرار من الحكومة لتعيين الحاخام ليكون ممثلا للطائفة ورئيسا لها . ويظل مجلس الطائفة ممثلا لليهود جميعا بغض النظر عن مذاهبهم، وكانت الرئاسة ونيابتها قاصرة على عائلتي قطاوى وموصيرى بالقاهرة . وكانت دائرة من يتولون رئاسة مجلس الطائفة بالإسكندرية أوسع (من العائلات الثرية) . وتولى رئاسة مجالس المدن الإقليمية أثرياء التجار الذين استمر بعضهم رؤساء لعدة عقود . ولم يعد حاخامات القاهرة وحاخامات الإسكندرية رؤساء للطائفة كما حدث في القرن التاسع عشر، ولكن كبار الأثرياء أصبحوا يتولون الرئاسة . واقتصر دور الحاخامات على الخدمة الدينية وحدها في القرن العشرين . وكانت سلطة الحاخام الأكبر مرهونة بقوة شخصيته ولا صله لها بالأصول القانونية فقد عين الحاخام الأكبر حاييم ناحوم أفندي عام ١٩٢٥ ، واستطاع بفضل خبرته وعلاقته الطيبة بالسلطات أن يصبح الرئيس الفعلي للطائفة في الأربعينيات . وفي ١٩٤٨ عدلت اللوائح لتجعل منه (بالاشتراك مع المجلس) الممثل للطائفة . فقد عين الملك فؤاد حاييم ناحوم أفندي عام ١٩٢٥ «الحاخام الأكبر للقاهرة وعموم القطر المصرى» وعندما مات عام ١٩٦٠ عين خلفه حاييم دويك قائما بعمل الحاخام ، فلم يكن له نفوذه .

هذا لا يعني أن سلطة طائفة القاهرة امتدت على طول البلاد ، إذ ظلت الإسكندرية تنازعها النفوذ على الطائفة . وتمت في عام ١٩٤٢ محاولة للتسيق لم يصحبها التوفيق .

وفى خط مواز للتنظيم الطائفى قامت محافظ "بعناي بعرت" بجهود الإشكنازيم فى العشرينيات بالقاهرة والإسكندرية ، وإلى جانبها محافظ للسفارديم ، ثم توحدوا معا فى إطار تنظيمي واحد بهدف تقديم الخدمات الاجتماعية وإصلاح حال الطائفة. واتخذ فى المحافظ الطابع الماسونى مع عدم إسقاط الدين من الاعتبار . وظلت المحافظ تشكل إطارا لتوحيد الطائفة حتى حلت محلها الحركة الصهيونية التي عملت على توحيد الطائفة بدرجات متفاوتة من النجاح والإخفاق حتى كانت لها الغلبة فيما بين ١٩٤٤-١٩٤٨ . وقد كتبت لوائح الطائفة بالإسكندرية بالإيطالية عام ١٨٧٢ ، وظل معمولاً بها حتى الثلاثينيات من القرن العشرين وكانت الإسكندرية تتولى رئاسة الطائفة حتى الأربعينيات عندما انتقلت تلك الرئاسة إلى القاهرة .

قدمت المؤلفة نبذة عن تاريخ العائلات الثرية وما قدمته للطائفة من خدمات خيرية (بناء مدارس ابتدائية لتعليم أبناء الفقراء - مدارس الأليانس بمصروفات - مستشفيات - معابد إلخ) بالإسكندرية والقاهرة وبور سعيد وطنطا والمنصورة ودمنهور .

التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ١٩١٤-١٩٤٨

كانت العلاقات جيدة بين الأغلبية من المسلمين واليهود فى فترة بين الحريين وإن لم تكن حميمة ، ولكن التغير فى هذه العلاقات ارتبط بالتغيرات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد .

ويعالج هذا الفصل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها مصر خلال الفترة وتأثيرها على الطائفة اليهودية. ونلاحظ هنا أن الباحثة ترصد التلاحم الذى تم بين كبار الممولين اليهود وكبار الملاك المصريين ، وكذلك قطاع الأعمال الوطنى فى الصناعة والتجارة وخاصة بنك مصر ، على حين تدهورت أحوال العمال والفلاحين بسبب الأزمات الاقتصادية

وغياب السياسات الاجتماعية، ولكنها تعتبر مد الوطنية المصرية منذ ١٩١٩ عاملا سلبيا من حيث كون غالبية الطائفة اليهودية من الأجانب كما يرجع ذلك الأمر أيضا إلى دستور ١٩٢٣ الذي لم يأخذ بمبدأ التمثيل الطائفي.

وترى الباحثة أن بداية التمييز في مصر ضد اليهود بدأ مع ظهور الفرع المصري للحزب الاشتراكي الديموقراطي (النازي) الألماني في مصر في الثلاثينيات ، ونتج عن ذلك تنظيم الطائفة للاحتجاجات ضد المعاداة للسامية وتنظيم «عصبة مواجهة معاداة السامية»، التي أرسلت الاحتجاجات إلى الحكومة الألمانية وعصبة الأمم ، وعصبة حقوق الإنسان في باريس، وأقامت الروابط مع «العصبة الدولية لمقاومة معاداة السامية في ألمانيا (١٩٣٣)» ونظمت الطائفة حركة المقاطعة للبضائع والخدمات الألمانية في مصر ، ولكن ذلك لم يؤثر على المصالح الألمانية أو التجارة الألمانية لاقتصاد المقاطعة على اليهود ، كما أثر على المقاطعة سلبيا اتفاق المنظمة الصهيونية في فلسطين مع الحكومة الألمانية حول السماح بالهجرة لليهود الألمان مقابل تحويل أموالهم إلى بضائع ألمانية يتم تصريفها في فلسطين ومصر والعراق . وقد انتقدت الطائفة في مصر تلك الاتفاقية، وتدخلت السلطات البريطانية في مصر والحكومة المصرية للحد من تيار المقاطعة للبضائع الألمانية ولعب أعيان الطائفة (قطاوي وموصيري وغيرهم) دورا هاما في هذا الصدد .

والمصدر الثاني للمتاعب السياسية جاء من جانب جماعة مصر الفتاة والإخوان المسلمين وتنظيمات القمصان الملونة الفاشية ، والتي تحركت ضد اليهود بتأثير الأحداث التي جرت على أرض فلسطين (الثورة الفلسطينية الكبرى). واتهمت «الرابطة العربية» في مصر والتي ضمت بعض الشوام ، اتهمت في منشوراتها الطائفة اليهودية في مصر بمساندة الصهيونية ، وبذلك تكاتف (في رأيها) الشعور الوطني المعادي للصهيونية مع التعصب الديني الإسلامي ضد اليهود ، وأصبح التمييز بينهما صعبا مما دعا رؤساء الطائفة (من الأعيان) يبرقون إلى حايم وايزمان مطالبين بالاعتدال والتسامح بين اليهود والعرب في

فلسطين ، وبذلوا الجهود للحد من النشاط الصهيوني في مصر ، في مقابل قيام الحكومة المصرية بمقاومة النشاط المعادي لليهود في البلاد بتشديد الحراسة على المعابد والمنشآت اليهودية ومنع الطلاب العرب في الأزهر من نشر الدعاية ضد اليهود . وتسجل الباحثة أن العداء لليهود كان قاصرا على الحركات السياسية ولم يمتد ليصبح تيارا جماهيريا عاما ، وتقييم الدليل على ذلك من المقالات التي نشرت بالصحافة المصرية التي دعت إلى حسن معاملة اليهود في مصر وبرأت ساحتهم من التشيع للصهيونية .

ولكن تلك الظروف كان لها أثرها في التوجه السياسي للحكومة المصرية واهتمامها بفلسطين وتطلعها إلى لعب دور سياسي إقليمي ، فشاركت في مؤتمر بلودان (١٩٢٧) ، وعرض رئيس الوزراء محمد محمود باشا الوساطة المصرية بين العرب واليهود في فلسطين ، كما اشتركت مصر في المائدة المستديرة في لندن (١٩٣٩) ، وبذلك أصبحت مصر طرفا في القضية الفلسطينية . وكانت السياسة المصرية تسعى إلى تحقيق التعايش السلمي بين العرب والصهاينة في فلسطين.

وتشير المؤلفة إلى الاتصال الذي تم بين حاييم وايزمان والوفد المصري في مؤتمر المائدة المستديرة ، وحرص الصهيونية على أن تلعب مصر دورا في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع ، ولكن الإنجليز لم يتوفر لديهم الاستعداد لقبول بدور مصري .

وخلال الحرب العالمية الثانية ازدادت التوترات السياسية الداخلية حدة ، وأحست الطائفة اليهودية بالخطر مع تقدم الألمان في شمال أفريقيا ، فهاجر اليهود من الإسكندرية إلى القاهرة ، ومن القاهرة إلى خارجها ، وأعد الحاخام حاييم ناحوم أفندي بالتعاون مع المنظمات الصهيونية قوائم بأسماء اليهود المعادين للفاشية من الصهاينة وقدمها للسفارة البريطانية التي وعدت بتهجيرهم من مصر ، فتوجه عدد منهم إلى فلسطين بصفة مؤقتة ، ولكن هدأت

مخاوف اليهود بعد معركة العلمين ، وتحول كفة الصراع فى أوروبا عام ١٩٤٣ لغير صالح الألمان.

أيد اليهود الحلفاء خلال الحرب ، وتبرع أثرياء الطائفة بمبالغ كبيرة لخدمة المجهود الحربى البريطانى ، وأقاموا النوادى للجنود اليهود المشاركين فى الحرب ضمن القوات البريطانية فى مصر ، واستمر قادة المنظمة الصهيونية فى مصر فى تقديم المعلومات الاستخبارية للبريطانيين حول النشاط الإيطالى والألماني فى المنطقة . ولم يتحمس للفاشية من اليهود الإيطاليين فى مصر سوى نفر قليل ، أما معظم اليهود الإيطاليين فكانوا معادين لها . بل حول بعض أصحاب رؤوس الأموال منهم أموالهم من إيطاليا إلى مصر منذ الثلاثينيات ، وسجلوا شركاتهم فى مصر .

واتسعت خلال الحرب الفجوة بين الشرائح الاجتماعية من أبناء الطائفة ، فازداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء ، بينما عانت الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى والفقراء من التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة وندرة المواد التموينية .

وأشارت المؤلفة إلى الأزمة الاجتماعية والسياسية بعد الحرب من حيث أثرها على اشتداد نشاط الإخوان و مصر الفتاة، واستخدام الدعاية المضادة للصهيونية كوسيلة للحشد السياسى. وازدادت مخاوف أعيان الطائفة من تلك الظاهرة وخاصة بعد اغتيال لورد موين الوزير البريطانى للشرق الأوسط (نوفمبر ١٩٤٤) على يد مجموعة من عصابة شتيرن الصهيونية ، ولذلك سعى أعيان الطائفة من الصهيونيين وغيرهم لدرء الخطر عن الطائفة بعقد اجتماعات بين ممثلى المنظمة الصهيونية فى فلسطين (من أمثال موسى شرتوك والياهو ساسون) وبعض الساسة المصريين، دون أن يصلوا إلى نتيجة ما .

وشعرت السلطات البريطانية فى مصر والحكومة المصرية بالقلق نتيجة تنامي التيار المعادى للصهيونية واليهود على الساحة المصرية السياسية ،

وخاصة أن السلطات البريطانية كانت على يقين أن أي عمل يقوم به اليهود ضد العرب في فلسطين سوف يفجر الموقف السياسي في مصر . ومن ثم كانت سياسة قمع المظاهرات ، والتشدد في اتخاذ الاحتياطات الأمنية في ذكرى وعد بلفور ٢-٣ نوفمبر ١٩٤٥ بالقاهرة والإسكندرية . ورغم ذلك اتسمت المظاهرات بالعنف ضد المصالح اليهودية .

وإزاء هذه الحوادث تعاون رؤساء الطائفة مع المنظمة الصهيونية لإعداد بيان احتجاج على ما وقع على اليهود من اعتداءات بأسلوب معتدل ، وأعلن رئيس الوزراء والديوان الملكي استنكارهما لما حدث ، ولكن شيخ الأزهر طالب الحاخام حاييم ناحوم أفندي بإعلان تبرأه من الصهيونية فرفض الاستجابة للطلب ، ولكنه ما لبث أن وجه لرئيس الحكومة خطابا (تحت ضغط رؤساء الطائفة والديوان الملكي والحكومة) أعلن فيه أن اليهود يريدون أن يكون لهم شرف الانتماء إلى مصر ويعتبرون ذلك واجبا مقدسا ، ولكنهم يودون إبداء مشاعرهم بالمطالبة بحل المسألة اليهودية وإيجاد وطن لليهود الذين لا وطن لهم في مكان أرحب من فلسطين ، وبالنسبة لفلسطين يعلنون أنه لا مفر من التعاون بين العرب واليهود في جو من الوثام التام قائم على الثقة والتفاهم .

وترى المؤلفة أن تبني مصر لمشروع إقامة الجامعة العربية مثل نقطة تحول في توجهها السياسي نحو العروبة باعتبارها امتداد للفكرة الإسلامية ، وأن هذا التوجه جعل غير المسلمين من المسيحيين واليهود يحسون بتحولهم إلى ذميين مهمشين ، كما أن هذا التوجه أدى إلى توريث مصر في حرب ١٩٤٨ .

رد الفعل اليهودي إزاء التغيرات السياسية

أثارت التغيرات التي شهدتها الثلاثينيات والأربعينيات مسألة الهوية فكان عليهم أن يختاروا بين أن يكونوا مصريين ديانتهم اليهودية أو «يهود من مصر» ينتمون إلى الأمة اليهودية . ولم يكن رؤساء الطائفة يهتمون بالسياسة إلا في حدود الدعوة إلى الانسجام والتعاون والتفاهم المتبادل . وبينما رأى البعض

الاندماج في الحركة السياسية المصرية، ورأى البعض الآخر التركيز على الخصوصية اليهودية ومن ثم الصهيونية، لم يلق اليهود المحليون (المصريون) بالآلا لذلك كله ومضوا يتابعون حياتهم العامة دون أن يخامرهم الإحساس بالخطر، أو يعنيهم أمر السياسة. كان هؤلاء من المتعلمين من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى أو من الفقراء لغتهم العربية، كما كان نحو ربع الطائفة يحملون الجنسية المصرية. ولعب بعض اليهود المصريين دورا في الحركة السياسية المصرية تحت جناح الوفد، بل كان من الصهاينة من ساند الحركة الوطنية المصرية (ليون كاسترو) في نفس الوقت الذي يعمل فيه من أجل القومية اليهودية. ومثل الطائفة في مجلس الشيوخ والنواب عدد من كبار أثريائها أبدوا ولاءهم للملك وللبلاد، وتولى يوسف أصلان قطاعي الوزارة مرتين.

وفي سبتمبر ١٩٣٤ بدأت مجموعة من الصحفيين بالاشتراك مع سعد يعقوب مالكي (المدرس والكاتب بجريدة إسرائيل الصهيونية) إصدار جريدة الشمس التي كانت أهم جريدة عربية يهودية في مصر، وصدرت أسبوعيا حتى يونيو ١٩٤٨. وفي عام ١٩٣٥ أسست نفس المجموعة «جمعية الشبان اليهود المصريين» شعارها «الوطن - الإيمان - الثقافة» وأصبحت «الشمس» لسان حالها. ولم يزد أعضاؤها عن ٤٠ عضوا عام ١٩٤١. ورغم وجود بعض الصهاينة بين صفوفها كانت حريصة على الارتباط بالحركة الوطنية بقيادة الوفد، وكانت تؤيد في نفس الوقت الوطن القومي اليهودي في فلسطين وتنادي بتعاون وتعايش الطرفين لأنهما ينتميان إلى ثقافة واحدة هي الثقافة السامية، وتؤيد - رغم ذلك - تمسك اليهود المصريين بمصريتهم مهما حدث في فلسطين، وتدعو اليهود إلى الاندماج في المجتمع المصري، ولكن جهود «التمصير» باءت بالفشل، وكذلك محاولات التعريب في المدارس ومجلس الطائفة.

وتناولت المؤلفة دور اليهود في الحركة الشيوعية من زاوية محاولات اليهود المشاركة في الحركة السياسية للبلاد، وتتبع باختصار مختلف المنظمات التي أقاموها.

اختص النشاط اليهودى (باعتباره الخيار الآخر للعمل السياسى) قسما كبيرا من الفصل وتكررت فيه معلومات وردت بالفصل السابق ربما لأن هذه النقطة كانت فصلا فى كتاب آخر عن مصر وفلسطين كتبته المؤلفة .

فى هذه النقط تتبع الباحثة نشأة العمل الصهيونى فى مصر منذ أسس باروخ الجمعية الأولى عام ١٨٩٦ ، ولكن الفكرة الصهيونية لم تلق قبولا لدى السفارديم واليهود المصريين خاصة ، ولم تحظ بدعم البورجوازية اليهودية العليا إلا على نطاق محدود وعلى أساس فردى بالإسكندرية . ومع تزايد وصول المهاجرين اليهود الإشكنازيم إلى مصر خلال الحرب الأولى ، شكل هؤلاء جمهور الحركة الصهيونية فى مصر ، فتم تنظيم مظاهرة بالقاهرة احتفالا بصدور وعد بلفور ، وأبرقت إلى حاييم وايزمان والجنرال اللبى بالتهنئة والتأييد، وأقيم احتفال آخر بالإسكندرية عام ١٩١٧ ثم عام ١٩١٨ .

ولكن الحركة الصهيونية فقدت جماهيريتها بسبب ترحيل بعض الإشكنازيم المهاجرين إلى فلسطين أو إلى بلادهم الأصلية بعد الحرب ، ولم يبرز الاهتمام مرة أخرى بالفكرة الصهيونية إلا فى الثلاثينيات والأربعينيات نتيجة التغيرات السياسية التى شهدتها مصر وقدم موجة جديدة من المهاجرين الإشكنازيم . وقامت بعض الجمعيات بالإسكندرية بجهود فردية ، ثم بدأت الوكالة اليهودية بفلسطين تولى مصر اهتمامها فأرسلت ثلاثة مبعوثين سربيين عام ١٩٤٣ لتنظيم الهجرة السرية إلى فلسطين . وترى المؤلفة أن معظم من استهوتهم الصهيونية كانوا من الفقراء الذين لا وطن لهم ، والشريحة الدنيا للطبقة الوسطى (مدرسين - باعة جائلين - حرفيين - مهنيين) .

وراحت جوردن كرامر تعدد العوامل التى كانت وراء تصفية الوجود اليهودى فى مصر ، وهى فى معظمها نفس العوامل التى أدت إلى تحجيم الوجود والهيمنة الأجنبية على الاقتصاد المصرى . يأتى فى مقدمتها إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة (اتفاقية مونترو عام ١٩٣٧) ، والقوانين الخاصة بتمصير الوظائف بالشركات وفرض استخدام اللغة العربية فى جميع المعاملات

بها (عام ١٩٤٣) ، وصدور قانون الشركات (عام ١٩٤٧) الذي جعل للمصريين الغلبة في مجالس إدارة الشركات . أضيف إلى ذلك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات التأثير السلبي ، مثل انتشار البطالة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة إغلاق ورش الصيانة التابعة لقوات الحلفاء ، وانتشار روح العداء للصهيونية كرد فعل للصراع العربي الفلسطيني ضد الصهيونية (وخاصة ثورة ١٩٣٦) ومعارضة القوى السياسية المصرية لقرار تقسيم فلسطين (١٩٤٧) ، ثم حرب فلسطين (١٩٤٨) ، وما صاحبها من إجراءات تطبيق الأحكام العرفية ، واعتقال النشطاء الصهاينة والشيوعيين من اليهود ، وفرض الحراسة على بعض الممتلكات والشركات الخاصة باليهود .

وهنا تميز الباحثة بين موقف مختلف القوى الاجتماعية اليهودية من فكرة الهجرة من مصر ، فقد ظل كبار الرأسماليين اليهود يرون أنه لا مبرر لتصفية أعمالهم في مصر ، لأن أعمالهم ومصالحهم لم تتأثر بما حدث عام ١٩٤٨ ، لتشابكها مع مصالح البورجوازية المصرية ، حتى تم تأميم أملاك معظمهم عام ١٩٥٦ في غضون العدوان الثلاثي لكونهم من رعايا بريطانيا أو فرنسا ، ثم أمنت مصالح اليهود الآخرين ضمن قرارات ١٩٦١ .

أما الشرائح الطبقية الدنيا والمتوسطة الصغيرة ، فقد بدأت تهاجر من مصر من خلال نشاط منظم للموساد عام ١٩٤٩ ، ففتحت مكاتب سفريات بالقاهرة والإسكندرية ، غضت الحكومة المصرية الطرف عنها ، تولت تسفير اليهود إلى أوروبا ومنها إلى إسرائيل ، وقامت القنصليات البريطانية والفرنسية والإيطالية في مصر بإصدار وثائق السفر اللازمة لهم .

وقد فضل من هاجر من اليهود الأثرياء أو من شرائح البورجوازية المتوسطة، الاتجاه إلى أوروبا ، وأمريكا ، وأستراليا ، بدلا من إسرائيل بينما اتجه الفقراء إلى إسرائيل ، وقد بلغ عدد من هاجروا من يهود مصر إلى إسرائيل في السنوات ٤٩ - ١٩٥١ ما يتراوح بين ١٥ - ٢٠ ألفا من اليهود (٢٠٪ من إجمالي عدد

اليهود في مصر عندئذ). ويذكر التعداد الرسمي الإسرائيلي للعام ١٩٧٢ أن عدد اليهود القادمين من مصر إلى إسرائيل في السنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٤ ، بلغ ١٥٨٧٢ مهاجرا يهوديا .

وتختتم جوردن كرامر دراستها بدحض مقولة تعرض اليهود في البلاد العربية للاضطهاد الدائم لأسباب تتعلق بموقف الإسلام المعادي لليهود ، وترى في ذلك تجنبا على الإسلام والمسلمين في مصر ، وتذكر القارئ بما حققه اليهود في مصر من مكاسب وثروات ، وأوضاع اجتماعية وسياسية وثقافية متميزة. وترجع الأسباب الرئيسية لهجرة اليهود من مصر إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي صاحبت حركة التحرر الوطني في مصر الموجهة ضد الهيمنة الأجنبية على مقدرات البلاد. ولما كانت غالبية اليهود في مصر من أصحاب الرعوية الأجنبية ومن غير محددى الجنسية ، ويحجمون عن الاندماج في الجماعة الوطنية ، لم يكن أمامهم من سبيل سوى البحث لأنفسهم عن ملجأ آخر ، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الجاليات الأجنبية في مصر .

٣ - شتات يهود مصر :

ويلتقط جويل بينين الخيط من جوردن كرامر لدراسة خروج اليهود من مصر منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٦١ ، متناولا أسباب الخروج ، والمهاجر التي اتجهوا إليها . في المقدمة يشير المؤلف إلى أن ما دفعه للكتابة في هذا الموضوع هو ذلك التعدد في النظر إلى يهود مصر من جانب المصريين والصهيونية ، وأثر السلام بين مصر وإسرائيل على اليهود الذي جاءوا من مصر إلى إسرائيل أو المهاجر الأخرى .

ويستهل الكتاب بفصل عن «جدل الهوية بين الطائفية والقومية» تحدث فيه عن أثر عملية سوزانا التخريبية(*) التي قام بها بعض يهود مصر الذين جندتهم المخابرات العسكرية الإسرائيلية في ١٩٥٤ ، فعلى حين ذكر من أطلق سراحهم

* فضيحة لافون.

(ممن شاركوا في العملية في إطار تبادل الأسرى بعد ١٩٦٧) أنهم لم يرتكبوا عملا من أعمال الخيانة ضد مصر لأنهم لم يشعروا بانتمائهم الوطني إليها قط، يعود المؤلف إلى بيان وزير الداخلية المصري خالد محيي الدين وتصريح المدعي العسكري بالقضية حيث ذكر كلاهما أن جريمة هؤلاء ضد مصر لا تبعث على الشك في وطنية اليهود المصريين ، وأنهم لا يحاكمون كيهود ولكن كجواسيس لدولة أجنبية .

من هذا المنطلق راح المؤلف يستعرض رؤية اليهود لمصر في كتاب الإحصاء السنوي ليهود مصر والشرق الأدنى الذي كان يصدر بالفرنسية ، والذي ظل يؤكد عمق الجذور اليهودية في مصر منذ ما قبل يوسف وموسى ، وتأثير مصر في صياغة الديانة اليهودية التي أخذت بالتوحيد عن ديانة رع والشمعدان وعمود المعبد والختان مؤكدا روابط اليهود بمصر .

ويشير المؤلف إلى حرص المنظمين الصهيونية على استمرار الوجود اليهودي بمصر بعد قيام إسرائيل لإيمانهم بضرورة مد جسور التعاون بين مصر وإسرائيل على أساس سلمى . ورغم ذلك لم يهاجر إلى إسرائيل سوى ٤٥٪ من يهود مصر بينما اتجه الآخرون إلى أوروبا وأمريكا الجنوبية والشمالية .

ويعرض المؤلف لما كان عليه الوضع الطائفي لليهود في ظل نظام الملة العثماني والتمثيل الطائفي لليهود والمسيحيين في عهد الاحتلال ، وبرز المواطننة خلال ثورة ١٩١٩ (الدين لله والوطن للجميع) مما جعل بعض اليهود يحسون بهويتهم المصرية بينما بقيت غالبيتهم في عداد الجاليات الأجنبية ، وتأثير الصراع العربي اليهودي في فلسطين في ١٩٢٩ والثورة الفلسطينية الكبرى ٣٦ - ١٩٣٩ ، وظهور الإخوان المسلمين ومصر الفتاة ونمو روح العداء لليهود والاعتداء على ممتلكاتهم حتى جاءت حرب ١٩٤٨ لتزيد الموقف حرجا بالنسبة لليهود .

وتحدث المؤلف عن طائفة القرائين باعتبارها نموذجا لإشكالية الهوية عند

يهود مصر ، فيرجع أصولهم بالبلاد إلى زمن الفتح العربي ، ويبين كيف اختلفوا من حيث العقيدة عن باقى اليهود ، وتأثروا بالفقه الإسلامى والثقافة الإسلامية، واستخدموا العربية فى كتاباتهم الدينية وصلواتهم ، مما جعلهم الطائفة الوحيدة التى اندمجت تماما فى الجماعة الوطنية المصرية ، ونفروا من الصهيونية . وكانوا يقيمون فى حارة اليهود ، ويعملون بمهنة الصاغة وغيرها من الحرف ، ومن كان ميسور الحال منهم فضل سكنى العباسية ومصر الجديدة ، واتجهوا إلى تعليم أولادهم بالمدارس الأجنبية ، وحاولوا التواصل مع غيرهم من اليهود الذين كانوا يعتبرون القرائين فئة ضالة ملحدة . وكان موسى مرزوق (الذي قاد عملية سوزانا وأعدم بسببها) من هذه الشريحة الاجتماعية من القرائين . وهاجر أخاه يوسف إلى إسرائيل عام ١٩٥٢ ولكنة عانى من التمييز ضد القرائين هناك رغم أن شقيقه اعتبر بطلا قوميا فى إسرائيل .

ورغم افتقار البورجوازية اليهودية الكبيرة من السفارديم التى قدمت إلى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (قطاوى وموصيري وغيرهم) إلى الخصائص الثقافية التى كانت للقرائين ، لم يعتبروا أنفسهم أقل « مصرية» منهم بحكم تداخل مصالحتهم مع نفس الشريحة الطبقية من المصريين ، رغم ثقافتهم الأوروبية ، بينما كان السفارديم الذين هاجروا إلى مصر من مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية أقدر على التأقلم مع المجتمع المصرى بحكم ثقافتهم الشرقية ، وخبراتهم بالوساطة التجارية بين أوروبا والدولة العثمانية ، مما جعل معظمهم يحصلون على رعية أوروبية للاستفادة من الامتيازات الأجنبية ويفضلون التعامل باللغة الفرنسية . وقد عارض هؤلاء السفارديم الدعوة الصهيونية معارضة شديدة .

وكان للمدارس الفرنسية سواء تلك التى أقامها الأليانس الإسرائيلى أو مدارس الإرساليات الكاثوليكية دور بارز فى إيجاد إطار ثقافى فرنسي يجمع بين شباب اليهود المنتمين إلى الطبقة الوسطى . ولعبت هذه المدارس دورا فى نشر الفكرة الصهيونية بين تلاميذها على يد مدرسين كانت لهم روابط مع المنظمة

الصهيونية والوكالة اليهودية في فلسطين. وعلى يد هؤلاء أيضا نشطت الدعوة إلى «الاشتراكية الصهيونية»، وكذلك الماركسية، وانضم بعض تلاميذ هذه المدارس من اليهود إلى المنظمات الصهيونية في مصر في الثلاثينيات والأربعينيات. ولكن الماركسيين من أتباع هنري كوربيل تحديدا حاولوا أن يتمصروا دون نجاح كبير.

وهكذا انحصر شباب الطبقة الوسطى بين ولائهم لأسرهم وروابطهم بنواديهم في وسط ثقافي فرنسي لا يضرب بجذوره في المجتمع المصري فغلبت القومية الصهيونية على من اعتنقوا الفكرة الصهيونية، بينما تنازعت الماركسيين الاشتراكية الصهيونية والأممية الشيوعية.

ويعرض المؤلف للكتابات العبرية التي كتبها أفراد من اليهود الذين عاشوا في مصر، أولها ليهودية شرقية من أصول يمنية - عراقية، اشتغلت أسرتها بالتجارة في الجواهر في بومباي، ثم انتقلت إلى مصر في أواخر القرن الثامن عشر أو مطلع القرن التاسع عشر، كانت أمها صهيونية تتعالى على المصريين وتراهم برابرة متخلفين، رغم أن الأب كان عربي الثقافة يرتبط بعائلة قطاوي ويعمل لديها، اعتنقت الابنة الصهيونية وهاجرت إلى فلسطين في أوائل الثلاثينيات وساهمت في بناء الدولة العبرية بالعمل في الكيبوتز والقتال في الجيش، وترسم كتاباتها صورة سلبية لمصر، ولليهود فيها، وتؤكد أن وحدة الانتماء إلى الصهيونية وإسرائيل وتنفي ازدواج الهوية.

وهناك كاتبة أخرى إشكنازية نشأت بالإسكندرية في وسط ثقافي فرنسي، كانت لها زميلات مصريات في المدرسة، انضمت إلى الصهيونية وهاجرت من مصر عام ١٩٤٠ إلى الغرب ثم إلى إسرائيل عام ١٩٥٤، وهي تعبر عن غياب التجانس بين اليهود في مصر والإحساس بالاعتراق عند الإشكنازيم، ومن ثم النظرة المتعالية إلى المجتمع المصري باعتباره مجتمعا فقيرا متخلفا لا أمل في تقدمه إلا إذا تبع أوروبا، وهنا تفضل إسرائيل مصر بحكم تمدنها.

النموذج الثالث لروبير داسا، الذى كان أحد من سجنوا فى قضية سوزانا لمدة ١٤ عاما وسلم لإسرائيل عام ١٩٦٧ . وفيه لا يرى أنه ارتكب عملا من أعمال الخيانة ضد مصر لأنه إسرائيلى الهوية وينحى باللائمة على الحكومة الإسرائيلىة التى تركته ورفاقه فى ليما ن طرة طوال تلك السنوات فلم تبادلهم بأسرى ١٩٥٦ ، ويتحدث عن شعوره بالارتياح عندما زار مصر عام ١٩٧٩ لتغطية زيارة بيجن للإذاعة الإسرائيلىة وكيف تعددت زيارته بعد ذلك وإحساسه بالحرية الحقيقية وهو يتجول فى شوارع الإسكندرية والقاهرة .

وخلصة هذه النقطة أن القرائن وحدهم هم الذين كانوا مندمجين فى المجتمع المصري ، أما بقية اليهود فتراوحت هويتهم بين المتوسطية التى تجمعها الثقافة الفرنسية ، ويعتبر بعضها نفسه مصريا من حيث المصالح وروابطها، بينما كان الآخرون لا يعنيه من مصر إلا كونها ملاذا آمنا لهم ، ويجدون هويتهم فى الصهيونية .

وفى الفصل الثانى درس المؤلف وضع اليهود فى البلاد العربية ومصر بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، مستهلا الفصل بالحديث عن الصهيونية باعتبارها تسعى لتكوين طراز خاص من اليهود فى الوطن القومي ، ويشير إلى التناقض بين اعتبار العداء للسامية واضطهاد اليهود حجر الزاوية فى المشروع الصهيوني ، والممارسات الصهيونية ضد العرب فى إسرائيل التى تتجاوز النموذج النازي فى التمييز والاضطهاد .

ويبدأ الحديث عن وضع يهود مصر فيما بين ١٩٤٨ - ١٩٧٩ بعرض ما جاء بخطاب محمد حسين هيكل باشا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عند النظر فى قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ حيث أشار إلى أن اليهود يحظون فى مصر وغيرها من البلاد العربية بوضع متميز باعتبارهم مواطنين يكفل القانون حقوقهم ، وأنهم يمارسون حياتهم الاقتصادية والدينية والثقافية بحرية تامة . ويتخذ المؤلف من هذه الكلمة مؤشرا ضمنيا إلى ما قد يفقده اليهود من مزايا

بسبب قيام الدولة العبرية في فلسطين ، ويتغافل عن ذكر المغزى الحقيقي للخطاب الذي ركز على أن ليس ثمة مبرر لإقامة دولة يهودية على حساب شعب لم يضطهد يوما اليهود ، لحل مشكلة لم يكن طرفا فيها .

ويربط المؤلف بين تصاعد العداء للصهيونية في مصر خلال الثورة الفلسطينية الكبرى ٣٦ - ١٩٣٩ على يد الإخوان المسلمين و مصر الفتاة والحوادث التي صاحبت ذلك ثم ما ترتب على ما أسماه غزو القوات المصرية لإسرائيل عام ١٩٤٨ « من هزيمة ، تحمل وزرها يهود مصر ، فأصبحوا رهينة الصراع العربى الإسرائيلى ومن ذلك اعتقال نحو ٦٠٠ يهودى فى أعقاب إعلان الأحكام العرفية عام ١٩٤٨ كان نصفهم من الصهاينة والنصف الآخر من الشيوعيين ، ووضع ممتلكات بعض اليهود ذوى الميول الصهيونية تحت الحراسة، وحالات الهجوم على حارة اليهود وبعض ممتلكات اليهود كرد فعل للغارات الجوية الإسرائيلية على القاهرة ، وعبر رئيس الوزراء (محمود فهمى النقراشي) للسفير البريطانى فى القاهرة عن وجهة نظره بالقول « بأن كل يهودي هو صهيوني محتمل و لكن كل صهيونى هو شيوعى دون شك».

جعلت هذه الظروف التى واكبت حرب ١٩٤٨ من الهجرة إلى إسرائيل خيارا شعبيا إسرائيليا ، فتشير سجلات الوكالة اليهودية إلى ١٦٥١٤ يهوديا هاجروا من مصر إلى إسرائيل فيما بين ٤٨ - ١٩٥١ جاءت غالبيتهم فى ٤٩ - ١٩٥٠ ، إضافة إلى ستة آلاف هاجروا إلى فرنسا (بينهم الشيوعيين المبعدين) والقليل منهم إلى إيطاليا وبريطانيا . وبلغ عدد المهاجرين إلى إسرائيل فيما بين ٥٢ - ١٩٥٦ ، ٤٩١٨ ، بينما هاجر خمسة آلاف يهوديا آخرين إلى جهات أخرى ، وبقي في مصر ٥٠٠٠٠ يهودى حتى ١٩٥٦ . وكان السفارديم أكثر ميلا للبقاء فى مصر من الإشكنازيم، فقد قدر المؤتمر اليهودى العالمى عدد اليهود في مصر عام ١٩٥٠ بـ ٦٨,٠٠٠ بينهم ثلاثة آلاف إشكنازيم والباقي سفارديم ، وفي عام ١٩٥٤ قدر العدد بـ ٤٥٠٠٠ بينهم مائة فقط من الإشكنازيم، ولا يتضمن أرقام المؤتمر اليهودى العالمى اليهود القرائين ، ولا توجد أرقام محددة لتعداد

القرائين فى مصر ، ولكن يقدرهم المؤلف بخمسة آلاف بقى ٦٠٪ منهم بمصر حتى حرب السويس (١٩٥٦)، وبقي ٢٠٪ منهم بمصر حتى أوائل الستينيات، وبصفة عامة كان اليهود الفقراء يتجهون إلى إسرائيل أما الأغنياء (فيما عدا الصهاينة) فقد اتجهوا إلى بلاد أخرى .

وقد اهتمت الصهيونية بتنظيم هجرة اليهود المصريين ٤٨ - ١٩٥٦ على اعتبار أن بقاء اليهود فى مصر أصبح مستحيلا ، وأن من لا يرى ذلك يعد مضللا . والواقع أن من بقى من اليهود فى مصر كانوا يعانون من ضغوط الصهاينة من ناحية، والخطاب المصري الوطني المعادي من ناحية أخرى ، الذى أدى إلى الضيق التدريجى لمجالهم الاجتماعى .

ويشير المؤلف إلى حرص حاييم ناحوم أفندى حاخام الريانيين وكذلك حاخام القرائين على إعلان تأييدهما لثورة يوليو ، وزيارة محمد نجيب للمعبد اليهودى بشارع عدلى وتصريحه بأن الدين لله والوطن للجميع ، ولكن بعض التصريحات والمعالجات الإذاعية بعد ١٩٥٤ وإزاحة نجيب أثارت قلق الطائفة . ويقدم نموذجا لذلك الموقف من ذكرى داود حسنى التى تم الاحتفال بها دون الإشارة إلى أصله اليهودي ، وما واجهته ليلى مراد من صعاب بسبب يهوديتها (١٩).

ويعرض المؤلف إلى ما أصاب اليهود من قلق بعد كشف شبكة التجسس والتخريب التى عملت لحساب إسرائيل (سوزانا ١٩٥٤) ثم حرب السويس ٥٦ وما نجم عنها من فرض الحراسة على أملاك اليهود ممن يحملون رعية الدول المعتدية ، وهجرة أصحاب رؤوس الأموال اليهودية من مصر إلى أوروبا وأمريكا بين نوفمبر ١٩٥٦ ومارس ١٩٥٧ ، حيث هاجر إلى إسرائيل ١٤١٠٢ يهودى من مصر ممن فقدوا ثرواتهم. وفيما بين منتصف ١٩٥٧ ومنتصف ١٩٦٧ ، هاجر من مصر ما بين ١٧ - ١٩ ألف يهودى من ميسوري الحال اتجهوا إلى مهاجر أخرى غير إسرائيل. وعند نهاية الهجرة كان ما يتراوح بين ثلث ونصف يهود مصر قد اتجهوا إلى إسرائيل ، أما الآخرون فاتجهوا إلى البرازيل وفرنسا والولايات المتحدة والأرجنتين وإنجلترا وكندا .

وخصص المؤلف فصلا كاملا لعملية "سوزانا" من حيث أثرها في الخطاب السياسي الإسرائيلي المتعلق بمصر ، والمصري المتعلق بإسرائيل واليهود ، وانعكاساته على الوجود اليهودي في مصر .

القسم الثاني من الكتاب - الشتات وإعادة بناء الهوية

خريجو هاشومير وهاتزاعير في إسرائيل

رغم أن الصهيونية بدأت نشاطها في مصر في أواخر القرن التاسع عشر إلا أنها لم تجد لها قاعدة اجتماعية محدودة سوى في عامي ٤٢ - ١٩٤٣ . وخلال العشرينيات والثلاثينيات كان النشاط الصهيوني في مصر مركزا على الأعمال الخيرية (رعاية اللاجئين) والثقافية (المدارس) وجمع التبرعات لتأسيس الجامعة العبرية ، وأثرت الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٩ - ٣٦) سلبيا على هذا النشاط بسبب بروز العداء للصهيونية، وتعارض مساعدة نشاط المنظمة الصهيونية في مصر مع الولاء للبلاد. ولما كان يهود مصر ميسوري الحال نسبيا في الثلاثينيات ، فقد تجنبوا الانخراط في الصهيونية أو تأييدها حتى لا يعرضوا أنفسهم للخطر ، كما أن القلة من اليهود التي اعتنقت الصهيونية نادرا ما اتجهت إلى الهجرة إلى فلسطين ، فلم يتجاوز من هاجروا إليها من مصر فيما بين عامي ١٧ - ١٩٤٧ عن ٤٠٢٠ كان معظمهم من اليمنيين والمغاربة والإشكنازيم الموجودين بمصر . ويرجع ازدهار الصهيونية في مصر عند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى قرب انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين عام ١٩٤٦ ، فاشترى ٧٥٠٠٠ يهودي من مصر (نحو ١٠٪ من الجالية) الشيكل. وهو المساهمة المالية التي تعطى من يدفعها حق اختيار من يمثله في المؤتمر.

وكانت حركة الشباب اليهودي تضم أكثر العناصر الصهيونية نشاطا التي طورت رؤية راديكالية لتجديد اليهودية من خلال الهجرة إلى فلسطين والعمل اليدوي في المستوطنات الزراعية ، ولا يتحقق ذلك إلا بالهجرة (عاليه) والاستيطان (هيتايا شفوت) والريادة (هالوتزيوت) وتحقيق الذات (هاجشا ماج

أُتِزِمَت). وكانت "جماعة الرواد المتحدين" أكبر منظمة صهيونية شبابية في مصر عام ١٩٤٧، ثم جماعة "الحارس الشاب" ذات الاتجاه اليساري، وجماعتان أخريان تتبعان التيارات الدينية اليمينية في الحركة الصهيونية. ويتتبع المؤلف نشاط تلك الجماعات الصهيونية وغيرها بين اليهود المصريين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية متتاولا بالتفصيل الخلافات بين الفصائل الصهيونية المختلفة حول طبيعة الوطن القومي وكيفية تحقيقه، ثم يعالج بقدر من التفصيل الكيبوتزات التي اتجه إليها اليهود المهاجرون من مصر، وما صادفهم من ظروف بيئية وسياسية في كل منها، وأثره على خياراتهم السياسية.

المهاجرون الشيوعيون إلى فرنسا

كان لليهود دور بارز في إحياء الحركة الشيوعية في مصر فكان هناك (ربما) ألف شيوعي يهودي فيما بين الثلاثينيات والخمسينيات، كما كان بين اليهود بضعة آلاف من المتعاطفين والمؤيدين للشيوعية، ولعل ذلك كان وراء زعم بعض الباحثين أن الشيوعية لا تتوافق مع المسلمين وثقافتهم. ثم يتحدث المؤلف عن هنري كورييل (١٩٧٨. ١٤) ودوره في تأسيس الحركة المصرية للتحرير الوطني عام ١٩٤٣، ودور يهودي آخر هو هليل شفارتز في تأسيس إسكرا (الشرارة) عام ١٩٤٢.

وفي أوائل ١٩٤٧ انضمت «تحرير الشعب» التي أسسها يهودي من أصل إيطالي إلى إسكرا، ثم انضم تنظيم كورييل في مايو ليكونوا معا «الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني» (حدثو). والتف التنظيم الشيوعي الرابع حول مجلة «الفجر الجديد» وأسسها ثلاثة من اليهود هم يوسف درويش، أحمد صادق سعد، وريمون دويك، والتنظيم الخامس هو الحزب الشيوعي المصري (١٩٥٠/٤٩) «الرأية» أسسه فؤاد مرسى وإسماعيل صبري عبد الله وسعد زهران، وضم المثقفين المصريين من المسلمين والأقباط. وكان ذلك التنظيم شديد الانتقاد لدور كورييل واليهود في الحركة الشيوعية المصرية واتهمهم بالانحلال الخلقي، ولذلك رفضت «الرأية» قبول اليهود بين صفوفها.

وكان هناك خلاف بين المنظمين اليهود ، فعلى حين ذهب مارسيل إسرائيل إلى أن اليهود (وخاصة من تلقوا تعليما أجنبيا) هم أجنب ولا يحق لهم احتلال مواقع قيادية في التنظيم ، رأى اليهود في الفجر الجديد أن ثقافتهم العربية كفيلة بستر أصولهم الدينية ، فهم يعتبرون أنفسهم مصريين ويحظون بالاحترام والقبول في تنظيمهم . ورفض شفارتز وكورييل ومن التف حولهما من الكوادر اليهود اعتبار أن الأجنب ليس من حقهم قيادة الحركة الشيوعية المصرية .

وجاء قرار تقسيم فلسطين ليثير الخلاف بين الشيوعيين اليهود ويؤدي إلى انقسام وحدة الحركة في حدتو ، ويثير معها اعتراض بين الكوادر المصرية على قيادة كورييل . واعتبر كورييل هذا الموقف دليلا على شوفينية معارضية وعدائهم لليهود .

وعندما وقعت حرب ١٩٤٨ تم اعتقال اليهود الصهاينة والشيوعيين وترحيلهم خارج البلاد ، فأبعد كورييل ورفاقه إلى فرنسا ، وأطلقوا على أنفسهم اسما حركيا «مجموعة روما» ، وظلوا حريصين على الاحتفاظ بروابطهم مع الحركة في مصر ، وعندما فصلهم زملاؤهم المصريون من القيادة لكونهم أجنب احتجوا على ذلك . وقد أيدوا جهود يوسف حلمي (سكرتير حركة السلام) لإقناع إسرائيل بقبول قرار باندونج بالتعايش مع العرب في حدود قرار التقسيم . وعندما أمم عبد الناصر قناة السويس أيدوا القرار وسربوا للحكومة المصرية خطة العدوان الثلاثي على مصر ، ولكن عبد الناصر لم يأخذها مأخذ الجد .

وعندما تأسس الحزب الشيوعي المصري الموحد (١٩٥٧) ، أصر الأعضاء على حل مجموعة روما وطرد كورييل وبطانته ، وذهب يوسف درويش وريمون دويك وصادق سعد إلى اتهام كورييل بالميل إلى الصهيونية . واعتبرت مجموعة روما القرار الموحد ضربا من العنصرية ، ولكن عندما اعتقل عبد الناصر الشيوعيين لم تتوان مجموعة روما عن مساعدتهم ماديا وسياسيا من خلال حشد القوى السياسية المطالبة بإطلاق سراحهم .

ولكن كان على كورييل ورفاقه أن يبحثوا عن توجه آخر فاهتموا بالعمل مع الثورة الجزائرية ، وبعد استقلال الجزائر اتجهت المجموعة إلى مساندة حركات التحرر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكونت "منظمة التضامن" التي لعبت دورا في مساعدة المناضلين مستفيدة من التمويل الجزائري حتى سقوط بن بللا، ورغم ذلك ظل الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الإسرائيلي بمنأى عن كورييل رغم محاولات كورييل التقريب بين الشيوعيين العرب والشيوعيين الإسرائيليين من أجل تعزيز فرص السلام بين العرب وإسرائيل .

ويعدد المؤلف جهود مجموعة باريس (روما) في السعى لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي سلميا فيعود إلى ذكر محاولات يوسف حلمي (١٩٥٥) والجهود التي بذلت لدعمها ، ثم اللجوء إلى منديس فرانس (رئيس الوزراء الفرنسي اليهودي صهر شيكورييل) عام ١٩٦٨ لطرح اقتراح بتسوية تقوم على القرار ٢٤٢ .

وعندما طالب رفاق كورييل المصريين زعيمهم السابق عام ١٩٦٩ بتحديد موقفه من إسرائيل رد بمذكرة مطولة شرح فيها أن إسرائيل دولة قومية لها حق تقرير المصير حتى لو كانت تعتبر نتاجا لحقيقة استعمارية فالكثير من الدول جاءت نتيجة لحقيقة استعمارية. ورأى أن الصراع العربي - الإسرائيلي يعوق الأجندة الاشتراكية على الجانبين وأن الأمر يتطلب التجاور مع الشعب الإسرائيلي والعيش بسلام مع العرب .

ومن ثم يذهب المؤلف إلى أن كورييل دبر لقاءات بين أحمد حمروش عام ١٩٦٨ وبعض قيادات اليسار الإسرائيلي ، كما كان وراء تدير اللقاء بين ناحوم جولدمان رئيس المنظمة اليهودية العالمية وعبد الناصر عام ١٩٧٠ بالاستعانة بـ أريك رولو ، وهو الاجتماع الذي حالت دونه جولدا مائير .

كذلك تتبع المؤلف الجهود التي بذلت من شيوعيين آخرين ذوي أصول يهودية مصرية ، ودور هنري كورييل في التواصل بين منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الإسرائيلي للسلام الفلسطيني - الإسرائيلي، وكلها جهود تشير إلى

حرص من سماهم «اليهود المصريين بفرنسا» على لعب دور فى تخليص إسرائيل من أعباء الصراع العسكرى والسياسى مع جيرانها .

القراءون فى خليج سان فرانسيسكو

كان القراءون لا يهتمون بالصهيونية ، ولم يزد عدد من هاجر منهم إلى إسرائيل حتى عام ١٩٥٦ عن مائه شخص والآن يقدر عددهم بإسرائيل ما يتراوح بين ١٥ - ٣٠ ألف لأن الإحصاء اليهودي لا يتضمنهم إذ إن الإسرائيليين لا يعدونهم يهودا ويعتبرونهم ملحدين وأبناء زنا ، ويخصصون القرى التعاونية النائية لهم لإقامتهم. وتأتى معظم هجرة القرائين إلى إسرائيل من الفقراء ، وهناك القليل من ميسوري الحال الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد ما تمكنوا من إخراج ثروتهم معهم ، وهؤلاء يقيمون بأحد أحياء تل أبيب .

ولكن السواد الأعظم من اليهود القرائين المصريين لم يتجهوا إلى إسرائيل ولكن هاجروا إلى الولايات المتحدة واستقروا عند خليج سان فرانسيسكو. ويبلغ عدد أسر القرائين هناك ١٣٠ أسرة، وهناك ٣٠٠ أسرة أخرى تتركز فى أماكن محدودة فى بالتيمور ونيويورك وبوسطن وشيكاجو. ونظرا لإنكار اليهود الآخرين لهم ، أعاد هؤلاء بناء هيكل حياتهم اليهودية- المصرية من جديد ، فهم مصريون فى طعامهم وعاداتهم .

ويلقى المؤلف نظرة موجزة على حياة بعض الأسر ويناقش مشكلة الاندماج التى يعانونها بسبب تمسكهم بعقيدتهم وحاجاتهم إلى تزويج بناتهم من يهود من طائفتهم لأسباب دينية. ومن ثم تتظيمهم لاتحاد اليهود القرائين بأمريكا ليجمع شملهم ، وإقامتهم لمعبد خاص فى سان فرانسيسكو. كما أقاموا روابط مع المركز العالمى للقرائين بالرمالة بإسرائيل ويزورهم من حين لآخر الحاخام الأكبر للقرائين فى إسرائيل .

السلام المصرى - الإسرائيلي والتاريخ اليهودي

يتضمن هذا الفصل عدداً من كتابات اليهود المصريين فى إسرائيل عن ذكرياتهم فى مصر .

أدا أهاروني «خطاب إلى قدرية من حيفا إلى القاهرة مع حبي»، يتضمن مذكرات طفولتها فى القاهرة وعلاقتها بزميلتها قدرية التى كانت تشاركها تحرير مجلة المدرسة ، وكيف كانت أسرتها تعيش على هامش المجتمع المصرى لا تتكلم لغته أو تعرف عاداته حتى خرجت العائلة من مصر عام ١٩٥٦ .

ولما كان اليهود المصريون يشكلون أقلية بين اليهود الشرقيين فقد كان عليهم أن يقدموا أنفسهم للمجتمع الإسرائيلى من مدخلين :إخلاصهم للصهيونية وإيمانهم بها ، وتعرضهم فى مصر للاضطهاد على أيدى أهل البلاد لكونهم يهودا . ورغم أن اليهود فى مصر لم يعانون شيئا من ذلك إلا فى ظروف خاصة فى أواخر الثلاثينات وفى أعقاب الحرب الثانية إلا أن كتابات بعض اليهود المصريين الإشكنازيين والسفارديم تعيد بناء تاريخ اليهود فى مصر وفق هذه المتطلبات ، فهناك الاعتقالات والتعرض للاعتداء والاغتصاب الجنسي ومصادرة الممتلكات ، على نحو ما فعل كوهين تسيدوي فى كتابه عن ذكريات يهود الإسكندرية ، الذى استخدم فى وصفه لسياسة الحكومة المصرية تجاه اليهود فى الأربعينيات نفس المصطلحات التى تستخدم فى الحديث عن النازية .

يشير المؤلف كذلك إلى كتاب شلومو باراد وهو تونسي جاء إلى مصر فى الأربعينيات وكان ناشطا صهيونيا عالج فى كتابه «تاريخ النشاط الصهيوني فى مصر» النشاط الصهيونى قبل عام ١٩٤٨ بقدر كبير من المبالغة فيما تعرض له الصهاينة من ملاحقة واضطهاد .

ويرصد هذا الفصل من الكتاب التغير فى تقديم صورة الذكريات المصرية بعد إبرام السلام مع مصر بالحديث عن ذكريات الصداقة المصرية والحياة الناعمة .

ويرجع المؤلف اهتمام الباحثين المصريين فى الثمانينيات من القرن العشرين بدراسة الوجود اليهودى فى مصر الحديثة إلى معارضة المصريين لاتفاقيات السلام التى أبرمها السادات مع إسرائيل ، فراح المصريون ينقبون فى تاريخ اليهود فى مصر الحديثة ، مع إبراز السلبيات وإنكار الإيجابيات ، ويرجع

ذلك إلى بروز «روح العداء للسامية» في مصر. وعندما يضرب المثل لذلك يقف عند دراسة سهام نصار للصحافة الصهيونية في مصر (١٩٤٨ - ١٩٦١)، ودراسة نبيل عبد الحميد سيد عن خروج اليهود من مصر (١٩٤٨ - ١٩٦١)، وأنس مصطفى كامل عن الرأسمالية اليهودية في مصر. وبذلك يعد كل نقد لليهود في مصر ضرباً من ضروب «المعاداة للسامية»!

الخاتمة:

يتضح من العرض السابق تفاوت المستوى المنهجي لمعالجة الوجود اليهودي في مصر الحديثة عند أصحاب الدراسات الثلاث، لانداء بالسرد، دون أن يحاول تحليل المادة التي جمعت بين يديه، ودون تمحيص للمقولات السائدة عن "الاضطهاد" المزمّن لليهود في مصر، رغم أن المادة التي يعرض لها تشي بغير ذلك، نجد كرامر تقدم دراسة متعمقة، وتقوم باستخدام كل الأدوات المنهجية في تحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج منها، فكان من الطبيعي أن تخلص إلى النتيجة التي وصلت إليها من دحض فكرة «الاضطهاد»، ورد الظروف التي واجهت اليهود في مصر إلى عوامل موضوعية.

وإذا كان بينين قد حذو كرامر من حيث استخدام الأدوات المنهجية في تحليل المادة واستخلاص النتائج منها، إلا أنه لم يتخلص من «صهيونيته» وإن ادعى غير ذلك، فهو حتى عندما يتحدث عن الشيوعيين يستخدم مصطلحا فريدا هو "الشيوعيون اليهود"، فاليهود عنده «هوية» تأتي قبل غيرها من الهويات، ومن هنا كان ذلك موقفه الغريب من كتابات الباحثين المصريين ورميهم بتهمة «العداء للسامية».

غير أن الكتب الثلاث استخدمت الأرشفة الإسرائيلية والمصادر الوثائقية اليهودية، والأدبيات العبرية مما يتيح للباحث العربي الوقوف على مادة هامة مستقاة من تلك المصادر. ولا يزال المجال متسعا للمزيد من الدراسات العربية عن الوجود اليهودي في مصر الحديثة وعلاقته بالنسيج الوطني.

التقارير العلمية

الموسم الثقافي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥

- النشاط العلمى لمركز تاريخ مصر المعاصر
- المؤتمرات والندوات العلمية
- مشروعات في طور التنفيذ

النشاط العلمي لمركز تاريخ مصر المعاصر

٢٠٠٥-٢٠٠٤

أكثر من أربعين عاما مضت على إنشاء مركز تاريخ مصر المعاصر ١٩٦٤ - ٢٠٠٥ وهو ما يزال يقدم المزيد من الإنتاج العلمي المميز للتاريخ المصري الحديث والمعاصر .

وعلىنا بعد مرور تلك السنوات الأربعين أن نقيم هذا الصرح العلمي ، وبخاصة السنوات الثمان الأخيرة التي شهد المركز فيها نشاطا ملحوظا بفضل لجنة علمية منتقاة أثمرت عن إنتاج علمي رصين شهد الجميع له بالتميز من أبحاث علمية جادة ومواسم ثقافية هادفة ومجلة علمية قيمة قوبلت بالاستحسان من الجميع يرأس تحريرها أ.د . جمال زكريا قاسم ، وأخيرا كان إعادة إصدار سلسلة تهتم بالدراسات التاريخية وهي «مصر النهضة» التي كان قد أصدرها أ.د . يونان لبيب رزق في الثمانينيات وتحديدا في عام ١٩٨٢ وقد رحب بها الباحثون والمثقفون ومازالت تلقى المزيد من النجاح والتقدير على يد أ.د . أحمد زكريا الشلق .

والآن يشهد مركز تاريخ مصر المعاصر أزهى عصوره بتولي أ.د . محمد صابر عرب رئاسة مجلس إدارة دار الكتب والوثائق القومية ، وهو أحد أعمدة اللجنة العلمية المشكلة للإشراف على المركز خلال السنوات السابقة المشار إليها ، بفضل عنايته في متابعة كل ما يمس المركز من أنشطة وأعمال ، وقد تبع ذلك بطبيعة الحال إعادة تشكيل اللجنة العلمية حيث استكمل نصابها بانضمام أ.د . محمد على حلة أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، وأ.د . حمادة إسماعيل أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة بنها .

(*) أعدت هذا التقرير أ. ليلي بليغ الشواربي .

وليس من شك أن التنسيق الجاد بين أعضاء اللجنة العلمية المشرفة على المركز وبين أ.د. رفعت هلال رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية أثمر عن إنتاج علمي حظي بإعجاب الجميع .

وفى إطار هذا التقييم لا نفقل الدور الحيوي الذي يقوم به مجموعة الباحثين والعاملين بمركز تاريخ مصر المعاصر الذين جمعهم حب العمل لإخراج دراسات علمية جادة تقيد الدارسين في مجال تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

إنجازات مركز تاريخ مصر المعاصر خلال الموسم الثقافي ٢٠٠٤-٢٠٠٥

تتقسم إنجازات المركز إلى :-

أولاً : الإصدارات :-

- مركز تاريخ مصر المعاصر، أربعون عاماً في خدمة التاريخ والمؤرخين

١٩٦٤ - ٢٠٠٤

إعداد: أ . كمال أحمد - أ . عبد المنعم سعيد ، تقديم أ.د. يونان لبيب رزق،

وقد صدر بمناسبة مرور أربعين عاماً على إنشاء مركز تاريخ مصر المعاصر .

-مركز تاريخ مصر المعاصر ، يونان لبيب رزق الإنسان والمؤرخ ، عطاء متجدد ،

إعداد: كمال أحمد ، آمنة حجازي ، تقديم أ.د. أحمد مرسى ، وقد صدر احتفاء

بحصول أ.د. يونان لبيب رزق على جائزة مبارك في العلوم الاجتماعية لعام

٢٠٠٤ .

- تراث طه حسين (طه حسين في الأربعينات - في التربية السياسية)

المجلد الخامس

إعداد: مجموعة من الباحثين ، إشراف ودراسة أ.د. رءوف عباس حامد .

- الثبت الجغرافي لكتب تاريخ مصر المعاصر ١٩١٤ - ٢٠٠٠ ،

إعداد : أ. آمال الفيومي - أ. ليلي الشواربي - أ. كمال أحمد

إشراف أ.د. عبد الوهاب بكر .

- مذكرات الزعيم أحمد عرابي (ثلاث مجلدات)

تحقيق وتقديم : أ. د. عبد المنعم إبراهيم الجميلى.

-تاريخ سيناء

تأليف نعوم شقير ، تحقيق د. صبرى العدل ، إشراف ودراسة أ.د. أحمد زكريا الشلق .

- الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث جـ ٣ ، تأليف ميخائيل بك شاروبيم. تحقيق آمال الفيومي ، ليلى الشواربي ، إشراف د. يواقيم رزق مرقص. سلسلة مصر النهضة :

-الجسد والحداثة (الطب والقانون في مصر الحديثة)، العدد (٥٨)، تأليف د. خالد محمود فهمي .

-النحاس رئيسا للوفد ، العدد (٥٩) ، تأليف د. مختار نور.

- الفرنسيون في صعيد مصر ، العدد (٦٠) ، تأليف : د. ناصر إبراهيم.

ثانيا : كتب تحت الطبع:

-تراث طه حسين (طه حسين وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) المجلد السادس إعداد مجموعة من الباحثين ، إشراف ودراسة أ.د. أحمد زكريا الشلق .

- مجلس شورى النواب (الجزء الثاني)

تحقيق د. حسام عبد المعطى ، إشراف ودراسة د. سعيدة محمد حسنى.

- نخبة الفكر في تدبير نيل مصر

تحقيق د. حسام عبد المعطى، د. حنان محمود عزوز، إشراف ودراسة أ.د. لطيفة محمد سالم .

- تراث د. حسين هيكل في القضية المصرية المجلد الأول

إعداد مصطفى الغريب ، منى أحمد ، سهير محمد ، إشراف ودراسة أ.د. أحمد زكريا الشلق .

-الموسم الثقافي الثاني مصر واستشراف المستقبل

إعداد د. حنان محمود عزوز ، آمنة حجازي ، تقديم أ.د. يونان لبيب رزق.

ثالثا: أبحاث يجرى العمل بها :

-مشروع اللوائح والقوانين في مصر في عهد محمد علي

إعداد د. حسام عبد المعطي ، سهير محمد ، إشراف ودراسة أ.د. محمد صابر عرب .

-مذكرات عبد الرحمن فهمي (الجزء الخامس)

تحقيق مسئولة عطية ، آمنة حجازي ، إشراف أ.د. يونان لبيب رزق .

-حقائق الأخبار عن دول البحار

تأليف إسماعيل سرهنك ، تحقيق مسئولة عطية ، سحر حسن ، إشراف أ.د. عبد الوهاب بكر.

-الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث (الجزء الرابع)

تحقيق سيد عيسى ، ناصر عثمان ، إشراف أ.د. عبد الوهاب بكر .

-البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر

تحقيق مصطفى الغريب ، دينا عبد الحميد ، إشراف ودراسة أ.د. لطيفة محمد سالم .

-مذكرات الشيخين (النجار والخضري)

إعداد كمال أحمد ، مصطفى الغريب ، عبد الله فهمي ، إشراف أ.د. أحمد زكريا الشلق .

-تراث عباس العقاد

إعداد قدرية أحمد ، عفاف خيرى ، نادية مصطفى ، عبد المنعم سعيد ، إشراف أ.د. محمد صابر عرب ، أ.د. محمد على حلة .

- مذكرات محمود فهمي النقراشي

إعداد عبد المنعم سعيد ، إشراف أ.د . أحمد زكريا الشلق .

-مذكرات أحمد عرابي (المجلد الرابع - الكشافات)

إعداد ليلي الشورابي ، نجوى أحمد ، إشراف أ.د . عبد المنعم الجميحي .

-حقوق الشعب

تأليف عبد الرحمن الرافعي ، تحقيق ودراسة أ.د . حمادة إسماعيل .

-مصر للمصريين

تأليف سليم النقاش ، تحقيق ودراسة عبد المنعم سعيد .

محاضرات الموسم الثقافي لمركز تاريخ مصر المعاصر(*)

٢٠٠٤ - ٢٠٠٥

تناولت محاضرات الموسم الثقافي موضوع «نهر النيل ودوره في التاريخ المصري الحديث والمعاصر» ، وجرى خلال افتتاح الموسم احتفالية خاصة بتكريم الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق بمناسبة حصوله على جائزة مبارك في العلوم الاجتماعية ، وشارك في حفل افتتاح الموسم الثقافي الدكتور محمد بهاء الدين وكيل أول وزارة الموارد المائية والري نائبا عن الوزير ، الذي استعرض أثر النيل في حياة مصر وسياسة الوزارة في الحفاظ على مجرى النيل وروافده وحماية مياهه من التلوث .

وألقت الدكتورة إلهام ذهني أولى محاضرات الموسم الثقافي في الثاني عشر من ديسمبر ٢٠٠٤ ، وكان موضوعها «السان سيمونيون ومشروع القناطر الخيرية» ، تناولت فيها نشاطهم وآراؤهم الاشتراكية التي أثارت فزع ملكية لويس فيليب مما أدى إلى ملاحقة السلطات الفرنسية لهم واضطهادهم ، فكان أن استقر عزمهم على الرحيل إلى مصر ، على أساس أن حكومة محمد علي كانت تتولى الإشراف الدقيق على الزراعة والصناعة والتجارة مما كان يتمشى مع أفكارهم الاشتراكية. وقد شجعت فرنسا رحيلهم ففضلا عن تخلصها من تلك العناصر التي كانت تعتبرها خطرة عليها فإنها كانت ترى أن إقامتهم بمصر سوف تعود عليها بفوائد من الناحية السياسية والثقافية والاقتصادية ، وأن التغفل الفرنسي في مصر لا ينبغي أن يأخذ الشكل العسكري السافر الذي اتخذته حملة بونابرت على مصر في عام ١٧٩٨ ، أو الذي اتخذته فرنسا في الجزائر .

وقد بدأت أفواج السان سيمونيين برئاسة الأب انفانتان تصل إلى مصر منذ شهر مايو ١٨٣٣ ، حيث عرضوا على محمد علي القيام بعدة مشروعات من بينها

(*) قام بمتابعة محاضرات الموسم الثقافي نخبة من الباحثات والباحثين بمركز تاريخ مصر المعاصر.

حفر قناة السويس ، وإنشاء القناطر الخيرية ، ومد خط حديدي بين القاهرة والسويس. وقد رفض محمد علي مشروع قناة السويس وسكة حديد القاهرة السويس على أساس أن تنفيذ هذين المشروعين سيؤديان إلى منافسات استعمارية وأنه - على حد قوله - لا يريد أن يجعل من مصر بوسفورا ثانيا ، ومن ثم استقر رأي المجلس العالي على اختيار مشروع القناطر الخيرية باعتباره مشروعا محليا .

وقد تناولت المحاضرة الفترة التي قضاها السان سيمونيون في مصر. ومن الطريف ما جاء في المحاضرة أنه على الرغم من أنهم مارسوا التبشير ، إلا أن مصر أثرت عليهم فكان أن اعتنق الكثيرون منهم الدين الإسلامي . وعلى الرغم من أن ولاء الطاعون الذي اجتاحت مصر في عام ١٨٢٥ أدى إلى توقف مشروعاتهم وقضى على عدد كبير منهم ، إلا أنهم استمروا في التخطيط وإجراء العديد من الدراسات عن مشروع قناة السويس كانت الأساس الذي اعتمد عليه فرديناند ديلسبس في تحقيق هذا المشروع وإبرازه إلى حيز التنفيذ .

وحول «النيل في الأدب الشعبي»، كانت المحاضرة الثانية من محاضرات الموسم الثقافي ، أو على الأحرى تلك الندوة التي عقدت في السادس والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٥ ، وشارك فيها كل من الدكتور أحمد مرسى والدكتورة نعمات فؤاد . وقد عني الدكتور مرسى بتحليل أسطورة إيزيس وأوزيريس ، ومع تسليمه بأن المصريين كانوا يقدسون النيل ، إلا أنه نفى ما تردد من مقولات عن عروس النيل مؤكدا أن الحضارة المصرية لم تعرف الأضحيات البشرية. ومع اتفاه مع مقولة هيردوت أن مصر هبة النيل إلا أن ذلك لا يعني التقليل من جهود المصريين في بناء الحضارة المصرية على ضفافه. وكان التركيز بشكل واضح على دور النيل في تشكيل النسيج الاجتماعي والثقافي للمصريين جميعا بحيث لم يعد هناك فرق بين مصري ومصري آخر.

ومن جانبها أكدت الدكتورة نعمات فؤاد أن تلويث مياه النيل يعتبر تلويثا لكل شيء في الفكر والثقافة ، وأنه بلغ من تقديس المصريين للنيل أن المصري

القديم كان يقر عند الحساب في الآخرة ، بأنه لم يكن عاقا لأبويه ولم يشرك بالآله ولم يلوث مياه النيل . وذكرت أنها جمعت التراث النيلي من العديد من الأمثلة والمواويل الشعبية، وتساءلت هل بناء السد العالي سيأتي على سحر النيل؟ وقد اعتبرت محاضرتها بمثابة قصيدة نثرية في عشق النيل والإشادة به .

وفي التاسع من يناير ٢٠٠٥ كانت المحاضرة الثالثة من محاضرات الموسم الثقافي التي دعي لإلقائها الدكتور عبد الرحمن الشرنوبي وكان موضوعها "المكتشفون المصريون لمنابع النيل في القرن التاسع عشر" ، وتناول الدكتور الشرنوبي في هذه المحاضرة المعوقات التي كانت تعوق الكشف عن منابع النيل من ظروف مناخية صعبة ، وما يعترض مجرى النيل من جنادل وسدود نباتية وانتشار الأوبئة والأمراض ، فضلا عن تفريعات النيل الذي يعد في الحقيقة ثلاثة أنهار وليس نهرا واحدا . ومع التأكيد على الدور الذي قام به محمد علي وأبنائوه وأحفاده في الجهود التي بذلوها من أجل الكشف عن منابع النيل إلا أن تلك الجهود لم تكن وليدة القرن التاسع عشر ، إذ إن مصر حاولت في مختلف عصورها التاريخية التعرف على منابع النيل . وبصدد ذلك عرضت المحاضرة إلى تطور الكشف الجغرافية منذ عصر الفراعنة والعصر اليوناني الروماني وما قام به العرب من جهود كشفية تمثلت في الرحلات التي قاموا بها إلى جانب الخريطة التي وضعها الإدريسي ، وما ذكره عن النيل في العديد من المصنفات العربية والإسلامية .

وركز الدكتور الشرنوبي على الفتح المصري للسودان ، الذي عد بمثابة عهد جديد في تاريخ الكشف المصرية لمنابع النيل ، حيث أمكن التغلب على منطقة السدود النباتية على عهد محمد علي بفضل البعثات التي قام بها سليم بك قبودان ، كما نتج عن التوسع المصري في إفريقيا على عهد الخديو إسماعيل التوصل إلى المنابع الرئيسية لنهر النيل ، ويرجع الفضل في ذلك إلى تأسيس الجمعية الجغرافية وهيئة أركان حرب الجيش المصري التي تولى القسم الجغرافي منها القيام بالعمليات الكشفية. وبرز من الضباط المصريين الذين

أسهموا في الكشف الجغرافية ، محمد مختار ومحمد رءوف وإبراهيم فوزي وغيرهم كثيرون الذين استطاعوا إنجاز العديد من الاستكشافات ، من بينها التعرف على مجرى النيل الأبيض ابتداء من الخرطوم حتى منابعه في البحيرات الاستوائية ، فضلا عن اكتشافهم للعديد من القرى والبلدان في المناطق الاستوائية ، وأطلقوا على بعضها أسماء مصرية كالتوفيقية والإبراهيمية والإسماعيلية. ومن الأسف أن البعثات المصرية لم تلبث أن توقفت في أواخر عهد إسماعيل بسبب الضائقة المالية وما تبعها من الاحتلال البريطاني لمصر . وقد أشاد كثير من الأوروبيين المنصفين ، فضلا عن المؤتمرات الدولية الجغرافية التي عقدت في باريس بالجهود التي بذلتها مصر في الكشف الإفريقية بصفة عامة وفي الكشف عن منابع النيل الاستوائية بصفة خاصة .

وتناولت المحاضرة الرابعة من محاضرات الموسم الثقافي في ١٣ فبراير ٢٠٠٥ موضوع «النيل بين علي مبارك وأمين سامي»، واشترك في تلك المحاضرة كل من الدكتورة لطيفة سالم والدكتور عبد الوهاب بكر، وفي تلك المحاضرة ألقى الدكتور لطيفة سالم الضوء على ارتباط علي مبارك بشئون النيل منذ بعثته الدراسية بفرنسا التي تخصص فيها في هندسة الري ، وعمل عند عودته إلى مصر على إصلاح عيوب القناطر الخيرية ، وأعد العديد من المشروعات النهرية التي من شأنها مقاومة خطر الفيضانات بالزيادة أو النقص، ويرجع له الفضل في استخدام الميكنة في نقل المياه إلى المناطق الزراعية من أجل توفير العمالة وزيادة المحصول. وعرضت الدكتورة لطيفة سالم بالتحليل إلى الكتاب الذي وضعه بعنوان «نخبة الفكر في تدبير نيل مصر»، و الأسباب التي دفعته لوضع ذلك الكتاب ، حيث كانت مصر تمر آنذاك بأزمة مالية ، ومن ثم كان تركيزه على ضرورة الاهتمام بمشروعات الري وزيادة محصول القطن ، مؤكدا على أن مصر بلد زراعي، والزراعة ترتبط بالاقتصاد الوطني .

وعرض الدكتور عبد الوهاب بكر بدوره لسيرة حياة أمين باشا سامي ، وتناول كتابه «تقويم النيل » الذي يقع في ستة أجزاء بالعرض والتحليل ، وذكر

عن أمين سامي أنه يعد من أوائل الذين كتبوا عن تاريخ مصر الاجتماعي. وكانت دعوته لكبار ملاك الأراضي الزراعية بأهمية مساهمتهم في المشروعات الخاصة بالري ، لضمان مستوى أفضل من المعيشة للمصريين .

وعن «معركة جبل الأولياء» كانت المحاضرة التي ألقاها الدكتور حمادة محمود إسماعيل في السابع والعشرين من فبراير ٢٠٠٥. تناول فيها أهمية هذا المشروع من حيث كونه أولى المشروعات المائية التي نفذتها الحكومة المصرية خارج حدودها ، هذا إلى جانب ارتباطه بالتطورات السياسية في مصر ، ومن ثم تحول الأمر إلى معركة بين القوى السياسية التي أيدته وتلك التي عارضته ، وبين التأييد والمعارضة ظل يؤجل تنفيذ هذا المشروع إلى أن صدر المرسوم الملكي بتنفيذه في الثالث والعشرين من يناير ١٩٣٢ . وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف المعارك السياسية بين المؤيدين والمعارضين حول أهمية المشروع أو خطورته على الأوضاع الاقتصادية والاستراتيجية في مصر .

واختتم الموسم الثقافي بالمحاضرة التي ألقاها الدكتور سيد فليفل في العاشر من أبريل ٢٠٠٥ عن «النيل في العلاقات المصرية السودانية» ، والتي أثار فيها تلاعب بريطانيا بقضية المياه بين مصر والسودان واتخاذها من مقتل السردار لي ستاك في عام ١٩٢٤ أداة للضغط على مصر من أجل التوسع الزراعي في أرض الجزيرة ، ورفض مصر قبول ما جاء في الإنذار البريطاني فيما يتعلق بهذا الجانب إلى أن عقدت اتفاقية مياه النيل بين مصر والحكومة البريطانية في عام ١٩٢٩. كما تناولت المحاضرة موقف القوى السياسية والحزبية في السودان من قضية مياه النيل في أعقاب استقلال السودان حتى عقد اتفاقية ١٩٥٩ التي حددت نصيب كل من مصر والسودان في مياه النيل ، وما نصت عليه الاتفاقية من أوضاع توفيقية تضمنت موافقة السودان على بناء مصر للسد العالي مقابل موافقة مصر على بناء السودان لسد الرصيرص ، إلى جانب تعويض مصر للسودان ماليا نتيجة إنشاء السودان لمنطقة حلفا الجديدة وتهجير النوبيين السودانيين إليها .

المؤتمرات والندوات العلمية(*)

٢٠٠٤-٢٠٠٥

دار الكتب والوثائق القومية

ندوة

مصر وثقافة البحر المتوسط

٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤

استهدفت هذه الندوة التي نظمتها جمعية ذاكرة مصر «أصدقاء دار الكتب والوثائق القومية»، مناقشة العلاقات الوثيقة بين الثقافة المصرية وثقافات دول حوض البحر الأبيض المتوسط . وشارك في هذه الندوة نخبة من المفكرين والمهتمين بمتابعة العمل الثقافي والفكري في المنطقة. وذكر الدكتور أحمد مرسى في افتتاحه الموسم الثقافي لجمعية أصدقاء دار الكتب والوثائق القومية أن ذاكرة مصر لا تجتر الماضي ولا تقف عنده إلا بما ينير لها الطريق ، وعليها أن تعني باستشراف المستقبل ولا تقتصر على المعنى التاريخي لمفهوم الذاكرة ، وأكد أن تأثير مصر بثقافة البحر المتوسط لا يتعارض مع هويتها العربية . وقد أدار الدكتور مراد وهبة تلك الندوة حيث تناول في كلمته الدور الذي قامت به مصر في مجتمعات البحر المتوسط عبر عصور التاريخ متعرضا ومفسرا لإشكالية الماضي والمستقبل في ذاكرة مصر ، وأن مصطلح ثقافة البحر المتوسط ليس ضد أي ثقافة أخرى ، و أنه لا بد من البحث في الأسباب التي تمنع العقل المصري من أن يسهم مرة أخرى في تطوير الحضارة الإنسانية كما أسهم في الماضي. كذلك اهتمت الندوة بإلقاء الضوء على الهوية المصرية وأبعادها التاريخية والاجتماعية والثقافية ، ودعت المثقفين إلى مساندة دار الكتب والوثائق القومية في أداء مهمتها في الحفاظ على الذاكرة المصرية.

(*) قام بتغطية العديد من هذه المؤتمرات والندوات العلمية مجموعة من باحثي وباحثات مركز تاريخ مصر المعاصر.

المجلس الأعلى للثقافة

لجنة التربية

مؤتمر

التربية ومجتمع المعرفة

١١-١٣ أكتوبر ٢٠٠٤

استهدف هذا المؤتمر إلقاء الضوء على العلاقة الجدلية بين التربية ومجتمع المعرفة في عصر تميز بثورة المعلومات وحوار الثقافات ، مع التركيز على الدور الذي ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة. وقد شارك في هذا المؤتمر العديد من أساتذة التربية والفلسفة واللغات. ونظرا لأن معظم الأوراق التي قدمت إلى المؤتمر ارتبطت بالقضايا التعليمية والتربوية فقد اخترنا من بينها الموضوعات ذات الصبغة التاريخية مما يدخل في اهتمامات مجلة «مصر الحديثة».

وقد يعنينا في هذا المجال الورقة التي قدمها الدكتور حامد زهران وموضوعها «الهوية الثقافية والتربية في مجتمع المعرفة». وتتضح أهمية الموضوع الذي تناولته الورقة أن الهوية الثقافية عنصر مهم في ربط المواطن بمجتمعه في الوقت الذي تتعرض فيه الهويات الثقافية المختلفة لعوامل التأثير والتغيير والتبديل، وربما مسح الملامح الأساسية نتيجة ثورة الاتصالات والثورة الإلكترونية الحديثة ، وما ترتب عليها من تدفق المعلومات واختفاء الفواصل بين الشعوب والمجتمعات ، وهيمنة الثقافات التي تملك وسائل الانتشار التي تساعد على السيطرة على ثقافات أخرى. ومن ثم فإن من أهم أهداف تلك الورقة هي تنمية الوعي الثقافي ، والشعور بالهوية الثقافية وتوكيدها ، وتوحد المواطن المصري مع ثقافته القومية في مواجهة التحديات التي تواجهها نتيجة صراع الثقافات والثورة المعرفية، وشددت الورقة على أن اللغة القومية هي المؤشر الأول للهوية الثقافية القومية ، وأنه إذا فقد الشعب لغته فقد هويته

الثقافية ، وربما فقد شعوره بالانتماء القومي .

أما الدكتور شبل بدران فقد ركز في ورقته المعنونة «التعليم وتحدي الثورة المعرفية» على التغيرات التي شهدتها المجتمع المصري على الصعيد الاقتصادي ، والتي تمثلت في تراجع دور الدولة في القيام بمسئوليتها الوطنية والقومية، واتجاهها إلى الإعلاء من شأن القطاع الخاص ، وتعظيم دور النشاط الفردي وإطلاق كافة الفرص أمام المشروع الفردي بوصفه أحد سمات وخصائص العالم المعاصر في الألفية الثالثة. وعلى الرغم من ذلك فقد تعددت الرؤى والكتابات التي أبرزت دور الدولة في التعليم للحفاظ على كيان الأمة والحفاظ على هويتها وثقافتها من خطر الانقراض أو الذوبان وسط الثقافات الطاغية والمهيمنة ، واعتبار التعليم هو أحد روافد التنمية في المجتمع ، وأن المجتمع الحديث والمعاصر لا يمكن أن تتم فيه أية تنمية في ظل غياب التعليم ، أو خلق المجتمع القادر على التعامل مع المستجدات العلمية والتكنولوجية التي تستلزم الحد الأدنى للتعليم والثقافة ، وهو التعليم العالي والجامعي وليس ما دونه. إذ لا يمكن تصور إنسان يعيش في الألفية الثالثة ولم ينل حظا من التعليم حده الأدنى التعليم العالي والجامعي.

وفي الورقة التي قدمها الدكتور ماهر شفيق فريد بعنوان « نحن والآخر ... ما الذي يمكن أن تسهم به العملية التربوية في حوار الثقافات»، أوضح فيها أن من أهم القضايا التي شغلت تفكيرنا منذ مطلع القرن التاسع عشر قضية العلاقة بالآخر ، وبالعرب على وجه التحديد ، وفي هذا الصدد برزت ثلاثة مواقف :

-موقف الرفض لهذه الحضارة الغربية الوافدة ، خاصة وقد اقترنت بغزو حضارة أجنبية ذات دين مخالف ، وأساليب سلوكية وفكرية مخالفة (مصطفى صادق الرافعي ، سيد قطب ، محمود شاكر ، الخ).

-موقف الترحيب بالقيم الغربية على إطلاقها ودون تحفظات تذكر (شبلي شميل ، فرح أنطون ، سلامة موسى ، الخ).

-موقف ثالث يطمح إلى الأخذ بخير ما في الحضارة العربية والحضارة الغربية ، ويصطنع مناهج الغربيين في البحث والدرس ولكن مع تطبيقها على واقعنا العربي (طه حسين ، العقاد ، هيكل ، توفيق الحكيم ، يحيى حقي ، الخ)

إزاء هذه المواقف المتصارعة يبرز دور مؤسسات التربية (البيت ، الأسرة ، المدرسة ، الجامعة ، المسجد ، الكنيسة ، وسائل الإعلام ، الخ) في تنمية إمكانات الحوار بين الثقافات ، بل التوفيق بين الاتجاهات المتصارعة داخل الثقافة الواحدة ذاتها. وفي هذا الصدد تصل الورقة في نهايتها إلى أن المهمة الأساسية لهذه المؤسسات هي غرس قيمة التسامح في الأفراد والجماعات ، بمعنى إفساح الصدر للآراء والاجتهادات والمعتقدات المغايرة والإقرار بحقوقها في الوجود ، فما كان الصواب كاملا ، قط ، حكرا لأحد.



اتحاد المؤرخين العرب

ندوة

العالم العربي في الكتابات التاريخية المعاصرة

٢٤-٢٥ نوفمبر ٢٠٠٤

عقد اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة ندوته السنوية التي تناولت العالم العربي في الكتابات التاريخية المعاصرة. وقد شارك في هذه الندوة العديد من المؤرخين وأساتذة الجامعات في مصر وغيرها من الدول العربية. وفي هذه الندوة تم التركيز على الجوانب المنهجية في الكتابات التاريخية المعاصرة ، ومن بين هذه القضايا المنهجية كانت ورقة الدكتورة حياة الحجي من جامعة الكويت عن «تاريخ العالم العربي بين المنهج والموضوع في الكتابات التاريخية». كما

قدم الدكتور فاروق عثمان أباطة من جامعة الإسكندرية ورقة بعنوان «تحديث الاتجاهات المعاصرة في المدارس التاريخية تطبيقاً على تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر».

وسوف نكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى بعض الأوراق التي لها علاقة بتاريخ العالم العربي الحديث بصفة عامة وبتاريخ مصر الحديث والمعاصر بصفة خاصة، ومن بينها الورقة التي قدمها الدكتور صالح محمد السنيدي عن «مصر في مذكرات الرحالة الإسباني دومينجو باديا أو علي بك العباسي»، الذي أسلم وتبحر في شئون الدين الإسلامي ولقب نفسه بالشيخ إبراهيم، وعاصر السنوات الأولى من حكم محمد علي وسافر إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج في عام ١٨١٤ عقب وصول القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا إليها. كما قدم الدكتور عبد الحكيم الطحاوي ورقة بعنوان «تاريخ مصر الحديث من خلال كتابات عبد الرحمن الرافعي»، والدكتورة ميرفت أسعد عطا الله ورقة بعنوان «العالم العربي في كتابات المؤرخ الإنجليزي بيتر هولت» أما ورقة الدكتورة سعيدة محمد حسني فقد ركزت على «مدرسة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم»، وفي تلك الورقة عرضت الباحثة لإسهاماته العلمية التي تمثلت في مؤلفاته وفي الندوات التي عقدها خلال رئاسته للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ولسيمنار التاريخ الحديث في جامعة عين شمس، ومن أهم تلك الندوات «عبد الرحمن الجبرتي»، «البحر الأحمر»، «مصطفى كامل»، «الأرض والفلاح» وغيرها. كما أوضحت الورقة توجهاته في كتابة تاريخ العرب الحديث الذي ينبغي أن يكون كتابة حيادية، وأن الدولة لا ينبغي أن تكتب تاريخها حتى لا يتحول المؤرخون إلى مؤرخين رسميين، ولا ينبغي أن يخضع المؤرخ لأية تأثيرات سياسية أو حزبية. كما حرص على توجيه طلابه إلى الكتابة في تاريخ مصر العثمانية الذي لقي إهمالا لسنوات عديدة. وفي نفس هذا الاتجاه كانت الورقة المقدمة من الدكتورة سلوى العطار عن «الدكتور صلاح العقاد» التي عرضت فيها لسيرته

العلمية ، وبعثته العلمية إلى باريس وتتلّمذه على يد أندريه جوليان ، وإن لم يتأثر باتجاهاته الاشتراكية ، مفضلاً الاتجاه الليبرالي والموضوعي الذي يظهر بوضوح في مؤلفاته المتعددة في تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر بجناحيه الشرقي والغربي .

وتجدر الإشارة إلى الندوة التي يجمع اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة إقامتها في عام ٢٠٠٥ التي تقرر أن تكون تحت شعار «العالم العربي وتحديات العصر». وقد حددت لها عدة محاور تناولت: العولمة ، الغزو الفكري والثقافي، الاستشراق الموجه ، محاولات تشويه التاريخ العربي ، الاستعمار الحديث ، صدام أو حوار الحضارات، قضايا الانتماء والولاء ، وغيرها .



المجلس الأعلى للثقافة ومكتبة الإسكندرية

مؤتمر

البارودي بعد مائة عام

٢٧-٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤

في إطار خطة اليونسكو للاحتفال بالشخصيات العالمية التي أثرت تاريخ الإنسانية نظم المجلس الأعلى للثقافة بالتوازي مع مكتبة الإسكندرية مؤتمراً دولياً بمناسبة الذكرى المئوية الأولى لرحيل شاعر السيف والقلم محمود سامي البارودي عام ١٩٠٤. واشتمل المؤتمر على ثمانية محاور رئيسية ركزت على تراثه الشعري بين عناصره التقليدية والتجديدية. ويعنينا في هذا المقام أن نعرض للأوراق التي تناولت الجوانب التاريخية ، ومن بينها البارودي ومعاصروه، ودوره في الثورة العربية بصفة خاصة ، ومواقفه السياسية بصفة عامة ، إلى جانب علاقته بالإصلاح ، والمؤثرات الثقافية والسياسية التي تعامل معها ،

وحياته في المنفى التي استمرت أكثر من سبعة عشر عاما كتب في خلالها أصدق شعره وأعذبه. وقد شارك في الجلسات التي عقدت في كل من المجلس الأعلى للثقافة ومكتبة الإسكندرية نخبة من المتخصصين في الأدب العربي والتاريخ في مصر والوطن العربي .

في الورقة التي قدمها الدكتور رءوف عباس حامد بعنوان «محمود سامي البارودي ودوره في الحركة الوطنية»، تناول فيها الدور الذي لعبه البارودي في الثورة المصرية ١٨٨١-١٨٨٢ ، التي أطلق عليها الثورة العرابية لأسباب تتصل بالإيحاء بمحدوديتها وتعبيرها عن الطموح الشخصي لزعيمها. وقدمت الورقة تقييما شاملا للدور الوطني لرجل الدولة محمود سامي البارودي وما كلفه ذلك الدور من تضحيات. وكشفت الدراسة كيف أن البارودي تمرد على طبقته الاجتماعية التي قامت الثورة من أجل تصفية نفوذها ، وأشارت إلى جذور عمله السياسي المناهض للتدخل الأجنبي في البلاد والهيمنة على اقتصادها ومقدراتها ، في إطار «جماعة حلوان» التي تسمت « بالحزب الوطني».

وأوضحت الورقة الدور الفاعل الذي لعبه البارودي في مساعدة عرابي على فتح قنوات اتصال مع السلطان العثماني والصدر الأعظم ، ومع الشخصيات الأجنبية ذات التأثير في الرأي العام الأوروبي. كما أوضحت الورقة أيضا كيف كانت له اليد الطولى في صياغة وإقرار القوانين الإصلاحية العسكرية ولائحة مجلس شورى النواب ، كما أبرزت أهم ملامح «الوزارة الوطنية» التي رأسها ، وموقفه الصارم في مواجهة المؤامرات التي حاكها الخديو توفيق وأعدائه بالتواطؤ مع القنصلين البريطانيين والفرنسي ، ثم الدور الذي لعبه البارودي في الحرب ضد الإنجليز محاولا إقامة خط دفاع شرقي عن البلاد .

أما الدكتور سيد ع شماوي فقد حاول في الورقة التي قدمها أن يتصدى للآراء التي روج لها البعض ، وكان من بينهم المؤرخ عبد الرحمن الرافعي ، الذي

تحامل بشدة على البارودي عند تقييمه لدوره في الثورة العربية ، حيث اتهمه بنقص الكفاءة السياسية ، وطموحه إلى السلطة والجاه ، وإيثاره النزعات الشخصية على المصلحة القومية وطموحه إلى العرش ، الأمر الذي أدى إلى اصطدامه بالخديو ، حيث ذكر الرافعي في كتابه «الثورة العربية والاحتلال البريطاني» ، أن البارودي لم يكن يقدر قوة الإنجليز على حقيقتها ، ولم تبد منه كفاءة حربية على الرغم من نشأته العسكرية. وكان موقفه أثناء المحاكمة خذلانا للثورة والتتصل من تبعاتها .

وعرضت الورقة إلى جانب ذلك للوظائف والمناصب العديدة التي تقلدها ، وما كان لها من أثر في تكوينه السياسي. كما أبرزت ثباته على مواقفه الأمر الذي جعله من الزعماء السبعة الذين صدرت ضدهم الأحكام بالإعدام وعدلت إلى النفي المؤبد من الأقطار المصرية وملحقاتها ، وصودرت أملاكهم وأموالهم وحرموا من حق امتلاك أي ملك في الديار المصرية ، بل صدر أمر بتجريدهم من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التي كانوا حائزين لها ، ومحيت أسماءهم من سجلات الجيش المصري محوا مؤبدا. وقد احتل البارودي نفيه في جزيرة سرنديب بصبر وعلو همة. وعلى أثر إصابته بمرض أفقده نور عينيه قررت لجنة الأطباء لزوم عودته إلى مصر ، فأصدر الخديو عباس حلمي الثاني أمرا بذلك. وعاد البارودي إلى مصر في سبتمبر ١٩٠٠ ، ولكن لم يعد إليه بصره.

وقدمت الدكتوراة لطيفة سالم ورقة بعنوان « دور البارودي في الثورة العربية» التي ركزت فيها على كون البارودي من الركائز الأساسية التي قامت عليها الثورة نظرا لاعتبارات عديدة تميز بها. وقد بدأ تعامله مع الثورة منذ فترتها الجنينية التي اعتمدت على المثقفين الذين جمعهم الأفغاني ، وكان البارودي من أبرزهم ، لامتلاكه معطيات النقد ، ومهاجمة التدخل الأجنبي والحكم الاستبدادي ،

وتدهور الأحوال بمختلف مناحيها في مصر ، ولما كان هو الرجل العسكري ، فقد ركز أيضا على ما يعانيه الجيش .

وأوضحت الورقة بداية تحركات البارودي الثورية منذ أن كان مأمورا لضبطية القاهرة ، وقت أن قامت مظاهرة الضباط في ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، وفي أعقابها طالب الخديو توفيق باتباع الشورى ، إذ وضع نصب عينيه أن يكون لمصر دستور تهتدي به. وحين شكل شريف باشا نظارته الجديدة عقب مظاهرة عابدين تولى نظارة الجهادية والبحرية ، كما اختار عرابي ليكون وكيلا لتلك النظارة ، وعمل هذا الثنائي على تنفيذ المطلب الثوري بشأن الدستور ، وافتتح مجلس النواب بالفعل ، ولكن لم تلبث أن سقطت نظارة شريف نتيجة التدخل الأجنبي .

وأمام الضغوط الوطنية شكل البارودي النظارة في ٤ فبراير ١٨٨٢ من عناصر ثورية ، وكانت فاتحة عمل تلك النظارة وضع «لائحة الحزب الوطني» ، كما تم وضع برنامج إصلاحي ، ونوقشت مسألة تحويل مصر إلى جمهورية . وتشدد البارودي في محاكمة المتآمرين الشراكسة ضد الثورة ، وتحذى بالقول الخديو توفيق والسلطان العثماني ، غير أنه سرعان ما حدث التدخل من بريطانيا وفرنسا ، ووصلت قطع من أسطولييهما إلى الإسكندرية. ونتيجة للمذكرة المشتركة التي بعثت بها لندن وباريس للخديو توفيق ، ولموقف الخديوي المتخاذل استقالت نظارة البارودي. وعلى الرغم من ذلك واصل البارودي نشاطه الثوري ، وتكثفت الاجتماعات في منزله ، وتداول فيها المجتمعون مسألة خلع الخديو توفيق. غير أن محاولات عزل الخديوي أخفقت ، وخاصة بعد أن ضرب الأسطول البريطاني الإسكندرية. وحين فشل الإنجليز في دخول مصر من الميدان الغربي ، اتجهوا إلى الميدان الشرقي ، واستولوا على قناة السويس وما بعدها من مدن ، في الوقت الذي سارع فيها البارودي بوضع خطة بشأن تطويق الإنجليز عن طريق الصالحية ، ولكن تمكن أحد الضباط الخائنين من أن ينقل

تلك الخطة للإنجليز ، وتبع ذلك صدور منشور السلطان بعصيان عرابي ، فكان ضربة قاصمة للثورة ، وبالتالي انهزم المصريون في التل الكبير ، وتقدمت القوات البريطانية. وعلى الرغم من ذلك فقد كان من رأي البارودي أن تستمر المقاومة حتى ولو أدى الأمر للانسحاب إلى الصعيد وإغراق الدلتا لإعاقة تقدم الإنجليز ، غير أن تلك الآراء لم يؤخذ بها ، ودخل الإنجليز القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ . ورفض البارودي تسليم نفسه للقائد البريطاني ، وتم القبض عليه في منزله وصدر الحكم بإعدامه ، وخفف إلى النفي مدى الحياة في جزيرة سيلان ، وظل بها ما يقرب من سبعة عشر عاما إلى أن وافق الإنجليز والخديو عباس حلمي الثاني على عودته إلى مصر في يوليو ١٨٩٩ بعد أن ساءت صحته وفقد بصره وتدهورت نفسيته ، وأصبح لا حول له ولا قوة ، ولكن بعد أن سجل له التاريخ ذلك الدور المشرف الذي قام به في الثورة العرابية بصفة خاصة وفي حياة مصر الثقافية والسياسية بصفة عامة .



مؤتمر إصلاح التعليم في مصر

مكتبة الإسكندرية «منتدى الإصلاح العربي»

٨ - ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤

في سلسلة مؤتمرات الإصلاح بجميع جوانبه التي يتولاها منتدى الإصلاح العربي المنبثق من مكتبة الإسكندرية ، انعقد على مدى ثلاثة أيام في الفترة من الثامن إلى العاشر من ديسمبر ٢٠٠٤ ، مؤتمر إصلاح التعليم في مصر فحست من خلاله المنظومة التعليمية على نحو شامل، من حيث تشخيص العلل ووصولاً إلى تحديد سبل العلاج. وإيماناً بأن التعليم ضرورة قومية، دعا المؤتمر إلى مراجعة قضايا التعليم والعمل على تقويمها حيث لا يمكن إغفال أهمية التعليم في تحقيق التنمية الشاملة، وما يتبع ذلك من إمكانية اللحاق بالتطورات السريعة

التي يشهدها العالم في كافة المجالات، ومن ثم طرح المؤتمر قضية إصلاح التعليم كواحدة من أخطر وأهم أزمات المجتمع المصري في نصف القرن الأخير.

وقد تميز هذا المؤتمر في أن الغالبية العظمى من المشاركين فيه جاءوا من صميم العملية التعليمية، وقاموا بعرض آرائهم من واقع تجربتهم الحية وقدموا مقترحاتهم من واقع المعاشية المباشرة. حيث شارك في المؤتمر عدد كبير من المتخصصين في شئون التعليم والخبراء وأساتذة الجامعات والمدرسين ونخبة كبيرة من المهتمين بشئون التعليم في مصر .

وقدمت في المؤتمر ٣٩ ورقة إضافة إلى ورش العمل والندوات المتخصصة وذلك في إطار ثمانية محاور تناولت التعليم قبل المدرسي، التعليم قبل الجامعي، التعليم الجامعي، البحث العلمي، برامج التدريب والتأهيل المهني، تعليم الكبار ومحو الأمية، هوية التعليم، دور المكتبات في تطوير التعليم والبحث العلمي .

كان الدافع إلى عقد هذا المؤتمر ازدياد حالة الاستياء العام من أحوال التعليم بجميع مراحله، في الوقت الذي يجري فيه التطور في العالم ولا يتوقف، حتى أصبحت الفجوة في مجالات المعرفة وثورة الاتصالات والمعلومات والتقنيات تزداد اتساعاً. ومن ناحية أخرى أصبح من السائد أنه لا دفعة في التنمية البشرية ولا طفرة اقتصادية بغير التعليم، ولعل ما يؤكد ذلك إن الطفرة التنموية التي حدثت لدول النمرور الآسيوية تبين أن أول وأهم أسبابها يرجع إلى التعليم الذي أدى إلى استيعاب أكبر للتكنولوجيا، ومن الأسف أن أهم النواقص في مجتمعنا ناجمة عن قصور التعليم أو جموده وانعدام تطوير فلسفته منذ بدايات القرن الماضي، إذ لا يزال التعليم لدينا يبت قيماً ومناهج ومعايير تعبر عن أن الهدف من التعليم هو الحصول على الشهادة ثم الوظيفة في الوقت الذي لا توجد فيه رابطة بين عملية إعداد الخريجين وبين احتياجات الاقتصاد والمجتمع. ولا تزال التربية التقليدية في المدرسة المصرية لها خصائصها وهي

التلقين والحفظ ولا مساحة لإعمال فكر أو إبداع، ومن ثم يتحول التلميذ إلى طرف سلبي، ويتحول عقله إلى مخزن للمواد التي يقررها الكتاب المدرسي أو المعلم .

وليس من شك في أن التفوق المبالغ فيه لا يقيس واقعا كالذي يحدث عندما يصل مجموع طالب الثانوية العامة إلى أكثر من ١٠٠ % ، والغريب أن كثيرين من بين من حصلوا على هذه النسبة يتعثرون في دراستهم الجامعية . ومن الواضح أن تلك الدرجات العالية جاءت من كارثة الدروس الخصوصية وكتب الملخصات التي تركز جهودها على مجال توقع الأسئلة في الامتحانات وإعداد الإجابات النموذجية عليها. وهناك العديد من المشكلات الأخرى التي ناقشتها ورش العمل والأوراق المقدمة إلى المؤتمر .

في بداية الجلسة الأولى قدم الدكتور حسام بدراوي -رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب- رؤية شاملة عن حالة التعليم في مصر استعرض من خلالها الكثير من جوانب القضية التعليمية ، وقدم الكثير من الحلول مؤكدا أن قضية التعليم قضية مجتمع يجب أن يتحرك بسرعة لمواجهة المستقبل. وتناول الدكتور عمرو سلامة - وزير التعليم العالي والبحث العلمي - جذور المشكلة التعليمية في مصر ، وذكر أنه على الرغم من عشرات المؤتمرات التي ناقشت قضية التعليم فضلا عن مئات من التوصيات إلا أنها بقيت جميعها حبرا على ورق ، وفي أدرج المجالس القومية المتخصصة جهد رائع لم يلتفت إليه أحد .

أما الدكتور أحمد جمال الدين - وزير التربية والتعليم - فقد طالب بإدارة تتسم باللامركزية للعملية التعليمية ، إذ لا يعقل أن تدار آلاف المدارس وعشرات المناطق التعليمية من خلال وزارة التربية والتعليم في القاهرة. وفي مجال التعليم الجامعي أكد الدكتور محمد عبد اللا - رئيس جامعة الإسكندرية - أن المجتمع المصري يجب أن يغير موقفه من التعليم الجامعي وأننا يجب أن نشجع

مجالات التعليم الأخرى ، وطالب بدور أكبر للجماعات الأهلية والقطاع الخاص في تقديم خدمات تعليمية، وأنه ينبغي على رجال الأعمال المساهمة بجزء من أموالهم في دعم الجامعات . ولعل مما يذكر بصدد ذلك أن الأميرة فاطمة ابنة الخديو إسماعيل باعت مجوهراتها وتنازلت عن جزء من أراضيها لكي تقوم عليها جامعة القاهرة. وهناك عشرات من المدارس التي أقامها أثرياء مصر وأمرؤها من الأسرة العلوية. أو ليس من الأجدي أن يهب رجال الأعمال جزء من ثرواتهم لخدمة العملية التعليمية بدلا من الهروب بتلك الأموال إلى الخارج ؟ !

وركز الدكتور إسماعيل سراج الدين حديثه على التجربة الكورية في التعليم ، التي استطاعت كوريا بها أن تقفز خلال عشرين عاما وتصبح في وقتنا الحاضر منافسا للدول الكبرى في إنتاج الصناعات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة ، وأكد أن مصر قادرة على أن تحقق طفرة في كل مجالات الاقتصاد والإنتاج والتكنولوجيا ، ولكن ذلك كله لن يتحقق إلا من خلال إصلاح نظام التعليم .

وقد دارت مناقشات ساخنة في لجان المؤتمر حول محاوره المتعددة ، ففي المحور الخاص بالتعليم قبل المدرسي دعا المؤتمر إلى ضرورة مراجعة مستوى تأهيل الكفاءات البشرية التي تتعامل مع الأطفال. وفي محور التعليم قبل الجامعي شدد المؤتمر على ضرورة التحول نحو اللامركزية في الإدارة التعليمية، إذ إن هذا التوجه سيعطي الفرصة والوقت للوزارة المسئولة للتخطيط الاستراتيجي بدلا من الانغماس في حل المشكلات الفرعية ، كما دعا المؤتمر بالإضافة إلى ذلك إلى اللامركزية في المناهج الدراسية والكتاب المدرسي . وأكد المؤتمر أن المشاركة بين القطاع الخاص والدولة في التعليم أصبحت أمرا واجبا ، وأنه ينبغي الاهتمام بالتعليم الفني الذي لاقى الكثير من الإهمال ، مع ضرورة تغيير شكل الامتحانات وأساليب التقويم .

وفي المحور الخاص بالتعليم العالي والجامعي أكدت أوراق المؤتمر ارتباط الجامعة بالمجتمع ، وأن التوسع في إنشاء الجامعات الحكومية والخاصة أصبح

ضرورة لازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب ، مع أهمية التقريب بين مستويات الجامعات الأجنبية والوطنية ، وضرورة إيجاد خريطة بحثية بكل جامعة مرتبطة بمشكلات التنمية والبيئة ، على ألا تكون هذه الخريطة في الوقت نفسه قيда على المبادرات الفردية المبدعة ، مع أهمية إنشاء كلية دراسات عليا على مستوى كل جامعة تتولى التخطيط لبرامج الدراسات العليا ، ويقتضي ذلك التوسع في البعثات العلمية وخاصة في العلوم المستحدثة والمستقبلية. كما تناولت الأوراق المقدمة في هذا المحور عدم حرمان طلاب الجامعة من ممارسة العمل السياسي ، وذلك على اعتبار أن من حقوق الطالب الجامعي أن تكون له مواقف سياسية وفكرية قائمة على الوعي والفهم والممارسة ، وأن غياب العمل السياسي يترك الباب مفتوحا أمام أنشطة سياسية ضارة ، وأنه من الأفضل أن تخرج كل الأفكار على السطح وأن تتصارع بالحوار .

وأكدت الأوراق المقدمة في المحور الخاص بالبحث العلمي أنه لا توجد سياسة واضحة ومعلنة بالنسبة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية ، كما لا توجد خطط بحثية على المستوى القومي ، وأن الأرقام المعلنة عن مخصصات البحث العلمي في مصر لا تتجاوز ٧٩,٠٪ من الدخل القومي في الوقت الذي وصلت فيه المعدلات العالمية إلى ما يتراوح بين ١٥ و ٢٪ ووصلت في الدول الصناعية إلى ٣٪ ووصلت في إسرائيل إلى ٢٠ و ٣٪، ومن ثم طالبت أوراق المؤتمر بضرورة الرفع الفوري لنسبة تمويل البحث العلمي وبحيث لا تقل عن ٢٪ من الدخل القومي ، وأهمية الحصول على تمويل من القطاع الخاص مع إلزام الشركات ووحدات الإنتاج بتخصيص نسبة محددة للصرف على أنشطة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية .

وحول قضايا الإصلاح في التنمية المهنية والتعليم المستمر طالب المؤتمر بضرورة وضع استراتيجية قومية تمثل رؤية مستقبلية للتدريب وإعادة التأهيل وتحديث برامج التدريب . وكان التركيز في المحور الخاص بمحو الأمية وتعليم

الكبار ، على أن الأمية تعد واحدة من أخطر مشكلات مصر ، ويجب أن تتحول إلى قضية مجتمع وشعب . وعني المؤتمر بتتبع ظاهرة الأمية وكيف فشلت الحكومات المتعاقبة في القضاء عليها ، ومن ثم تركت هذه المشكلة ظلالها على حياة المصريين في الفكر والسياسة وأسلوب الحياة ، وتحولت إلى أم المشكلات في المجتمع المصري بداية من طرد أعضاء مجلس الشعب الذين لا يقرئون ولا يكتبون وانتهاء بالملايين الذين لا يعرفون حقوقهم السياسية وغير السياسية . وأوضحت الأوراق المقدمة في هذا المحور إلى أنه على الرغم من أن الحكومة وبعض مؤسسات المجتمع المدني أبدت اهتماما بظاهرة الأمية بداية من ثورة ١٩١٩ ، وما قامت به وزارتا الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم من جهود في محاربة الأمية ، إلا أن تلك الجهود لم تسفر عن محو أكثر من ٥ ٪ من المستهدفين . كما تناولت بعض الأوراق الجهود التي قامت بها ثورة ٥٢ لمكافحة الأمية وتعليم الكبار ، حيث أسست مركز سرس الليان ، كما افتتحت مراكز أخرى متفرقة ، وظهرت في الستينيات مشروعات محو الأمية فيما عرف بمدارس الشعب وبرامج محو الأمية في الإذاعة والتلفزيون إلا أن كل هذه الجهود لم تحقق هدفها. وبرغم الجهود التي بذلت في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠ ، إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية حالت دون استمرار تلك الجهود بالفاعلية المطلوبة ، كما أن الجهاز التنفيذي لمحو الأمية الذي أنشأ بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٩١ لم يحقق الهدف الذي كان يرجى من وراء إنشائه . وقد شخّص المؤتمر الأسباب التي أدت إلى عدم الحد من ظاهرة الأمية ، ومن بينها ضعف مصادر التمويل وضعف مشاركة المجتمع المدني ، ومن ثم كانت المطالبة بتشجيع مساهمات القطاعات غير الحكومية وتفعيل التشريعات المتعلقة بإلزام ولي الأمر لإلحاق ابنائه بالتعليم النظامي ، مع تدعيم تمويل برامج محو الأمية للكبار .

وفي وسط مناخ حرب الثقافات ناقش المؤتمر محورا هاما يتعلق بهوية التعليم، وفي هذا المحور أثارت مسألة التعليم باللغات الأجنبية التي شاعت في مجتمعنا بدءاً من الحضانة، وعلى الرغم من أن أحداً لم يقلل من أهمية تعليم اللغات الأجنبية، ولكن التساؤلات دارت حول الفترة المناسبة لبدء التعلم بها . كما أثارت قضية أخرى حول كيفية تحقيق المعادلة بين الحرص على مؤسسة الأزهر وبين إصلاح مناهجها وكتبها والتخلص من المتون والشروح والحواشي التي لم تعد صالحة . وحول هذا الجانب أيضاً أثارت مسألة استفحال ظاهرة الازدواجية بين التعليم الديني والمدني من ناحية وبين التعليم الوطني والأجنبي من ناحية أخرى . وقد أوصى المؤتمر بأهمية توحيد التعليم الأساسي فيما قبل المدرسة وفي المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وإلى ضرورة تعليم اللغة العربية بشكل مكثف باعتبارها مكوناً أساسياً في البناء المعرفي للشخصية المصرية. كما شدد المؤتمر على ضرورة الإبقاء على مجانية التعليم كحق لكل مصري مع رفع مستوى الجودة بإتاحة تمويل إضافي من مشاركة المجتمع المدني .

وأخيراً تناولت بعض محاور المؤتمر دور المكتبات في تطوير التعليم والبحث العلمي ، وشخص المؤتمر ما تعانيه المكتبات من عدم توفير التمويل اللازم ، وإلى أهمية التنسيق بين المكتبات في اقتناء المصادر والدوريات والموسوعات بهدف تفادي التكرار ، إلى جانب تطوير الخدمات المكتبية وتكوين بنيتها التحتية من تكنولوجيا المعلومات وأجهزة الكمبيوتر وشبكات الانترنت وغيرها .

لقد أكد مؤتمر إصلاح التعليم أن التعليم يحتاج إلى ثورة وليس مجرد عملية ترقيع أو إصلاح ، واستطاع المؤتمر بأوراقه ومناقشاته وندواته وورش عمله ، أن يقدم وثيقة هامة في ذلك الإطار.



معرض القاهرة الدولي للكتاب

الدورة السابعة والثلاثون

٢٦ يناير - ٨ فبراير ٢٠٠٥

حظيت هذه الدورة بتقدير خاص لدى المفكرين وجمهور المثقفين الذين أبدوا ارتياحا للقرارات التي أصدرها السيد رئيس الجمهورية في افتتاح المعرض باعتماد مبلغ عشرة ملايين جنيه تخصص للمشروع القومي للترجمة بهدف دعم الثقافة المصرية، وإنشاء صندوق للترجمة من العربية إلى اللغات المختلفة . وقد استضاف معرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته هذا العام كلا من الكاتب الفرنسي روبير سوليه، والأديبة نادين جورديمر الحائزة على جائزة نوبل في الآداب من جنوب إفريقيا . و تحول لقاء جمهور المعرض لروبير سوليه إلى تظاهرة ثقافية في حب مصر . وفي هذا اللقاء الذي أداره الكاتب محمد سلماوي ركز المشاركون فيه على ظاهرة الولع الفرنسي بمصر ، ومدى عشق الشعب الفرنسي لكل ما هو مصري. وذكر روبير سوليه من جانبه أنه ترجم عشقه لمصر بأن جعلها محورا أساسيا لجميع كتاباته خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، سواء كانت هذه الأعمال درامية أو كانت تتناول مظاهر الحياة المصرية في مختلف جوانبها.

حمل المحور الرئيسي لفاعلية الدورة السابعة والثلاثين لمعرض القاهرة الدولي للكتاب شعار «آفاق النهضة والإصلاح» ، ولم يكن الهدف من الندوات التي عقدت تحت هذا الشعار وضع مشروع للإصلاح ، بقدر ما كان الهدف إعادة مفهوم الإصلاح إلى جذوره الوطنية والقومية وتحريره من الارتباط بالخارج . ومن بين تلك الندوات الندوة التي تناولت « النهضة والإصلاح بين التحديات الداخلية والخارجية » التي شارك فيها كل من الدكتور عبد الوهاب المسيري والدكتور جمال زهران ، وأدارها الكاتب الصحفي أسامة سرايا التي أوضح فيها أن هناك العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه عملية الإصلاح

في مصر تتحكم فيها العديد من العوامل الإقليمية والدولية . ومن جانبه أكد الدكتور المسيري أن الأصوات القادمة من الخارج والتي ارتفعت حدة نبراتها مطالبة بالإصلاح لا تسعى إلى تحقيق نهضة أو طفرة داخل المجتمعات العربية ، ولكنها تسعى لتحقيق مصالح اقتصادية وفرض المزيد من الهيمنة على مقدرات الشعوب، ومع اعترافه بأن هناك أشياء ذات قيمة في الحضارة الغربية يجب الاستفادة منها وعدم تجاهلها ، إلا أن مشروع النهضة والإصلاح داخل مجتمعاتنا العربية لا بد أن يبدأ من خلال نقد الحداثة الغربية التي تطرح نفسها باعتبارها مشروعاً عالمياً للإصلاح يمكن تطبيقه في أي زمان ومكان .

وتحدث الدكتور جمال زهران مشيراً إلى أن الإصلاح في أي مجتمع لا بد أن يتم وفق رؤية شاملة ومتكاملة تضمن الربط بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك من خلال مشروع نهضوي يمكن المجتمع من إحداث نقلة نوعية في مختلف مؤسساته . وطالب بضرورة التركيز على الإصلاح السياسي باعتباره من أهم العوامل التي يمكن أن تقود المجتمع إلى نهضة حقيقية ، ومن ذلك إلغاء نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين بعد أن فقدت صلاحيتها ، وإعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية ، وتدعيم الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات.

وتناولت ندوة «المشكلة السكانية ... نحو حلول جديدة» ، قضية الانفجار السكاني وأثره في عرقلة التنمية ، ومن ثم ناقشت الندوة خطورة تلك المشكلة وتداعياتها ، وحذرت من استمرار الزيادة السكانية على نفس معدلاتها الحالية مما سيؤدي إلى بلوغ عدد السكان في عام ٢٠٢٠ إلى ما يقرب من مائة مليون نسمة في الوقت الذي لم تزد فيه حصة مصر من مياه النيل منذ عام ١٩٥٤ . وعن الآثار السلبية للزيادة السكانية ركزت الندوة على النواحي التعليمية ومن بينها زيادة كثافة الفصول ، ونفس المشكلة تواجهها الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة . وطالبت الندوة أجهزة الإعلام وكتاب الدراما بتبني قضية الانفجار السكاني وتوضيح آثاره المدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعن المنظومة التشريعية والقضائية كانت الندوة التي أقيمت عن « النهضة والإصلاح التشريعي والقضائي » ، ركز المشاركون فيها على أهمية الإصلاح في المجالات التشريعية والقضائية في ظل متغيرات القرن الحادي والعشرين ، التي تحاول بعض القوى العالمية أن تفرض من خلالها قانونا دوليا جديدا يتفق مع أهدافها . وأوصت الندوة بأهمية تفعيل دور المرأة داخل الدوائر القضائية ، وإلى ضرورة تغيير معايير التقاضي مع ظهور نوعية جديدة من الجرائم التي لا تشملها القوانين الحالية مثل الجرائم الإلكترونية وجرائم التجارة الدولية والحررة وغيرها .

وتناولت ندوة « آفاق النشر وحرية التعبير » التحديات التي تواجه مستقبل النشر ، ومن بين تلك التحديات عدم وجود دراسات جادة يمكن التعرف من خلالها على ميول القارئ وتحديد نوعية الكتب التي يقبل عليها . وأوضحت الندوة أن صناعة النشر شهدت في الآونة الأخيرة تطورات هائلة في نوعية وأشكال الكتب ، وأيضا في ظهور الكتاب الإلكتروني ، وإن كانت هناك مع ذلك مشكلات خاصة بالرقابة الشعبية غير المنظمة التي تسبب العديد من الأزمات التي قد تصل في بعض الأحيان إلى مجلس الشعب .

وفي إطار المحور الرئيسي لقضايا الإصلاح خصصت العديد من الندوات لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي ومن بينها : « الحوار الوطني ودوره في دفع جهود الإصلاح » ، و « المقومات السياسية للإصلاح » ، و « التحول الاقتصادي في عصر العولمة » ، و « الأسس الثقافية للإصلاح » ، و « دور الإعلام في الإصلاح » ، و « المنظومة الاجتماعية وعملية الإصلاح » ، و « دور المرأة في تقرير مستلزمات الإصلاح » .

ولأن التعليم يعد من الركائز الأساسية لعملية الإصلاح ، فقد تضمنت فاعليات المحور الرئيسي للدورة السابعة والثلاثين لمعرض القاهرة الدولي للكتاب عدة ندوات تناولت : « العلم كأساس للإصلاح » ، و « التعليم وتحديث

المجتمع»، وقد شارك في الندوة الأخيرة العديد من خبراء التربية والتعليم مؤكدين أن التعليم شريك أساسي في جميع مشروعات التنمية ورافد أساسي من روافد الإصلاح الشامل، وأن مصر أرست أسس نهضتها الحديثة في عهد محمد علي من خلال تطوير التعليم. وطالبت الندوة بإيجاد أشكال جديدة من التعليم كالتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، فضلا عن تدعيم التعليم المفتوح الذي لجأت إليه بعض الجامعات في السنوات الأخيرة نتيجة ازدياد الإقبال على التعليم الجامعي. كما تناولت موضوعات المحور الرئيسي العديد من الندوات الأخرى من بينها الإصلاح والنهضة الفنية في مجالي المسرح والسينما، والعلاقات المصرية العربية من منظور استراتيجي، وتأثير الصراع العربي الإسرائيلي على منظومة الإصلاح، إضافة إلى اللقاءات الفكرية والشهادات لعدد من الكتاب والمفكرين.

وإلى جانب الندوات المتعلقة بالمحور الرئيسي للمعرض عن آفاق النهضة والإصلاح عقدت العديد من الندوات المتخصصة، نشير من بينها إلى الندوة التي تناولت «قضية البحث العلمي وتحديات الواقع». وشارك في هذه الندوة كل من الدكتورة شادية قناوي والدكتور مصطفى عبد الغني والدكتور محمد ندا، وأدارها الدكتور عصام عبد الله. وفيها أكد المتحدثون على أن البحث العلمي هو رمز التقدم في أي شعب من الشعوب، وإن كان مما يؤسف له أن ميزانية البحوث العلمية في مصر لا تزال ميزانية ضعيفة، ويكفي أن نعرف أن إسرائيل تتفق على البحث العلمي أضعاف ما تنفقه مصر. كما أشار الدكتور مصطفى عبد الغني أن هناك مراكز بحثية عربية تعمل لصالح الغرب وتمول منه لخدمة أغراض خاصة في الوقت الذي تتعرض فيه بعض المراكز العربية ذات الطابع العربي والقومي لضغوط تقع عليها، وألمح بصدد ذلك إلى إغلاق مركز زايد للتنسيق والمتابعة التابع لجامعة الدول العربية والذي كان يمول من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتميزت الندوات المتخصصة بالعديد من الاحتفاليات ومن بينها الاحتفالية التي أقيمت بمناسبة مرور عشر سنوات على مكتبة الأسرة، والاحتفال الذي أقيم بمناسبة مرور ٢٥٠ عاما على ميلاد أبو المؤرخين الشيخ عبد الرحمن الجبرتي، التي أدارها الدكتور عبد العظيم رمضان وشارك فيها كل من الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن، محقق موسوعة الجبرتي «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، و«مظهر التقديس في زوال دولة الفرنسيين»، والدكتور عماد أبو غازي، والدكتور محمد عفيفي، المتخصص في تاريخ مصر العثمانية. وبمناسبة مرور مائتي عام على حكم محمد علي (١٨٠٥ - ٢٠٠٥) كانت تلك الندوة التي أدارها الدكتور محمد صابر عرب، رئيس الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، وشارك فيها كل من الدكتور يونان لبيب رزق، والدكتور عاصم الدسوقي، والدكتور خلف الميري، والدكتور ماجد فرج والدكتور عبد المنعم الجمعي. وقد تحدث الدكتور صابر عرب في بداية تلك الندوة عن دور محمد علي في بناء مصر الحديثة، وهو الدور الذي يعد نقطة فاصلة في تاريخ مصر الحديث، ومن خلاله حاول التعرف على التجارب التنموية الأوروبية ونقلها إلى مصر. وعلى الرغم من أن تجربة محمد علي نجحت اقتصاديا إلا أنها فشلت على المستوى الاجتماعي نتيجة لتجاهله حقوق الشعب. وفي هذا الإطار أوضح الدكتور يونان لبيب رزق أن محمد علي على الرغم من أنه استطاع نقل مصر من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، إلا أنه استخدم أدوات قديمة في تطبيقه لنظامه الجديد ترجع إلى فترات الحكم العثماني متجاهلا في ذلك طبقات المجتمع وذلك على عكس ما حدث في أوروبا من تغيير وإصلاح ارتكز على الطبقات الاجتماعية. وركز الدكتور عاصم الدسوقي على التنمية الاقتصادية، كما تناول الدكتور ماجد فرج النهضة التعليمية، وأن محمد علي كان له الفضل في إدخال التعليم المدني إلى جانب التعليم الديني الذي كادت تقتصر عليه الحياة العلمية في مصر لفترات طويلة.

والى جانب الندوات العامة والندوات المتخصصة ، كانت هناك العديد من الندوات التي عقدت ضمن فعاليات ما عرف بالمقهى الثقافي ، والتي تناولت موضوعات متعلقة بجوانب هامة من القضايا الثقافية والسياسية والاقتصادية ، ومن بينها «دور المثقف العضوي في المجتمع المصري» ، و «العرب بعد الحادي عشر من سبتمبر ، تحولات وتحديات» ، و «الأحزاب الجديدة في مصر» ، و «مصر والسودان» ، و «الإصلاح الاقتصادي في مصر» ، وقد ركزت الندوة الأخيرة على مشكلة العجز المالي وتصاعد الديون الداخلية مما يتعين وضع الحلول للحد من ارتفاع هذا العجز ، كما طالبت الندوة بربط الجنيه المصري بسلة العملات الأجنبية . وأكد الدكتور مصطفى السعيد أن الهدف الخفي من تعميم مفهوم العولمة هو تغليب المصالح الاقتصادية للدول الغربية على المصلحة القومية .

كما تناولت ندوات المقهى الثقافي موضوع الإصلاح من منظور تاريخي باعتبار أن الإصلاح مشروع مصري مستمر عبر العصور المختلفة ، ومن ثم رصدت الندوات التي أقيمت بصدد ذلك رؤى وملامح من قضايا الإصلاح في كتابات عدد من المفكرين المصريين البارزين بداية من رفاعة رافع الطهطاوي وعلي مبارك وأحمد لطفي السيد والشيخ محمد عبده وطه حسين وغيرهم ، كما تناولت بعض مظاهر الإصلاح في عصر الخديو إسماعيل ، وهي الندوة التي شارك فيها كل من الدكتور يونان لبيب رزق ، والدكتورة لطيفة سالم ، وأدارها الدكتور محمد رءوف حامد . وفي تلك الندوة أوضح الدكتور يونان في حديثه أن الخطأ الذي وقع فيه كل من محمد علي وإسماعيل يرجع في أساسه إلى أنهما أرادا الإصلاح بهدف التقليد ، على حين أن الإصلاح الحقيقي ينبغي أن ينبع من الجذور . واتفق الدكتور محمد رءوف مع هذا الرأي مؤكدا بدوره أنه يتحتم أن تشارك جميع شرائح المجتمع في التوجه إلى الإصلاح . وعلى الرغم مما

أشارت إليه الدكتورة لطيفة سالم عن التقدم الذي أحرزته مصر على عهد الخديو إسماعيل ، إلا أن مصر عانت من الأزمة المالية وزيادة حجم القروض الخارجية، مما جعلها تقع تحت الضغوط الأجنبية التي انتهت بالاحتلال البريطاني .

وكان أحمد لطفي السيد واحداً من بين من تناولتهم الندوة التي عقدت عن سلسلة المصلحين المصريين ، وفي تلك الندوة التي أدارها الدكتور اسحق عبيد وشارك فيها كل من الدكتورة سامية الساعاتي التي تحدثت عن دور أحمد لطفي السيد في تحرير المرأة ، والدكتور وسيم السيسي عن مصر للمصريين ، والدكتور عاصم الدسوقي عن الليبرالية ، والكاتب الصحفي أحمد الجمال عن أحمد لطفي السيد ماله وما عليه. ونظرا لما لاقتته تلك الندوة من آراء متضاربة كان دور الدكتور اسحق عبيد واضحا في التوفيق بين تلك الآراء ، وطالب الجميع التحلي بمقولة أحمد لطفي السيد نفسه «الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية» ، وذكر عن أحمد لطفي السيد أنه كان من أكبر الداعين لشعار «مصر للمصريين» ، والتسامح مع الرأي الآخر مما يعد قمة الليبرالية .



المجلس الأعلى للثقافة

ملتقى القاهرة الثالث للإبداع الروائي العربي

الرواية والتاريخ «دورة عبد الرحمن منيف»

٢٦ فبراير - ٢ مارس ٢٠٠٥

شارك في هذا المؤتمر نخبة من كتاب الرواية المصرية والعربية وقدموا ما يزيد على مائة بحث حول الرواية والتاريخ. وقد منح المؤتمر جائزته في هذا العام للروائي السوداني الطيب صالح. وقد أثارت الأوراق المقدمة للمؤتمر

العديد من التساؤلات ومن بينها من يكتب التاريخ الحقيقي المؤرخ أم الروائي ؟ ومتى يكون التاريخ في الرواية تزييفا وتزويرا ؟ وهل الروائي حر في تغيير أحداث تاريخية مؤكدة تحت مقولة أنها «رؤية فنية»، وماذا عن الشخصيات التي هي من إبداع الروائي هل هو حر فيها تماما ؟ أم عليه الالتزام بظروفها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية وقت وقوع الأحداث ؟

وفي الجلسة الأولى التي بدأت بها فاعليات المؤتمر قال إدوارد الخراط إن «من مهام الرواية التاريخية أن تنقل لنا روح العصر الذي تتناوله بمعنى أن تأتي بالتاريخ فتبعث فيه الحياة ، ولا تجعل التاريخ مجرد ثوب أو استعارة لإسقاطه على الواقع ، وعليها أن تتواضع أمام التاريخ ، وتحاول اكتشاف العنصر الحي فيه». وفي الجلسة الثانية قال الكاتب العراقي فاضل العزاوي ضمن ورقته «إن ما يعنينا في الأمر كله ضمن علاقة التاريخ بالرواية هو الوعي بالتاريخ والطريقة أو الطرق التي يتجلى بها هذا الوعي في النص الروائي».

وأثار المؤرخ قاسم عبده قاسم سؤالا عن طبيعة العلاقة الجدلية بين التاريخ والأدب ، وأن كتب التاريخ القديمة حفلت بأمثلة عن التداخل بين الأدب والتاريخ، بل إن كرسي التاريخ ظل ملحقا بقسم الأدب الإنجليزي في الجامعات البريطانية حتى السنوات الأولى من القرن العشرين . غير أنه مع تطور علم التاريخ لم تعد وظيفة المؤرخ أن يحكي ماذا حدث ، وإنما يفسر ماذا حدث ويستخدم من أجل ذلك الصرامة المنهجية وأدوات البحث العلمي، وذلك على عكس الروائي فهو أسير فنه لأنه يحكي وليس عليه أن يفسر ما يحكيه. وعلى الرغم من ذلك كله تبقى العلاقة بين المؤرخ والروائي علاقة تكامل واعتماد متبادل. ومن هذا المنطلق يرى الروائي سمير قطامي أن الرواية التاريخية عمل فني يتخذ من التاريخ مادة له ، أو بتعبير آخر هي فن كتابة التاريخ بوسائل وأدوات تختلف عن وسائل وأدوات كتابة التاريخ، أو هي إعادة كتابة التاريخ بأسلوب روائي دون الخروج عن الإطار التاريخي العام أو تجاوزه بشكل صارخ. وترى الروائية ابتسام

سعيد في ورقتها المعنونة «الرواية التاريخية والجماعة الشعبية»، أن الرواية التاريخية تعد بمثابة التاريخ الاجتماعي، أو ما يمكن أن نطلق عليه «السياسيو تاريخي» من حيث تسليطها الضوء على حركة الجماعة الشعبية التي تتبدى من خلالها الموروثات الشعبية. وحول هذا الموضوع يربط الروائي إبراهيم سعافين الرواية التاريخية بالتاريخ الاجتماعي. ويحدد الروائي خالد عبد المحسن من خلال قراءته لرؤية جابر عصفور في كتاباته المتعددة العلاقة بين الإبداع الروائي وإرهاصات الاستنارة العربية، ويستنتج من تلك القراءة أن الرواية التاريخية هي الفن الأقدر على كشف أسباب التخلف في المجتمع، وإبراز إمكانات التقدم، والأكثر تعبيراً عن التحولات الطبقية، والتعرض للمسكوت عنه في الخطاب الثقافي والاجتماعي، إذ تتطوي الرواية الرمزية على توريثات سياسية واجتماعية. ويعرض الكاتب أحمد إبراهيم الهواري للرواية السياسية من حيث تركيزها على دور الفرد في صنع أحداث التاريخ.

وتناولت العديد من الأوراق الاختلاف الجوهرى في طرائق التعامل مع التاريخ من قبل الروائي من ناحية والمؤرخ من ناحية أخرى. كما أثارت بعض التساؤلات التي وصلت إلى درجة إلغاء التاريخ النمطي لكي يحل محله تاريخاً أكثر دلالة، وهل التاريخ السياسي الذي يكتب تحت أعتاب الحكام والسلاطين هو التاريخ الحقيقي؟ وإجابة على هذا السؤال أكدت بعض الأوراق أن الرواية التاريخية تسعى لإيجاد تاريخ موازي يتجه إلى إعادة تصحيح هذا التاريخ.

جدير بالذكر أن الأبحاث التي قدمت للمؤتمر تناولت الرواية وعلاقتها بالتاريخ في العديد من الأقطار العربية، غير أننا سنقتصر في هذا المقام على الرواية المصرية وما يتعلق بها من رصد حركة التاريخ المصري الحديث والمعاصر، وبصدد ذلك يرى الروائي أحمد شبلول أن مصر اجتذبت بتاريخها القديم والمعاصر أقلام المبدعين في الشرق والغرب، فالكاتبة الإنجليزية «جانيس إليوت» درست من خلال روايتها التاريخية «حياة على النيل» عادات

الشعب المصري وتقاليد وسلوكياته وظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومواقفه من بعض الأحداث المحلية والعربية والعالمية في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، وخاصة خلال وجود الإنجليز في مصر والسودان في تلك الفترة. وفي البحث المقدم من الكاتب سمير الفيل بعنوان «حرب أكتوبر بين وثائق التاريخ وذاكرة الروائي» نجد فيه كل التفاصيل الدقيقة عن حياة المحاربين التي لا تظهر عادة في البيانات أو الوثائق الرسمية .

ويرى جوزيف سعيد أن هناك العديد من الروايات التاريخية المصرية تصور الانحلال الحضاري إزاء المواجهة الكولنيالية ، ومن بينها رواية «زقاق المدق» لنجيب محفوظ، و«حارة الزعفران» لجمال الغيطاني، و«عمارة يعقوبيان» لعلاء الأسواني وغيرها. وأثار الدكتور سيد عشاوي من خلال عرضه لرواية سلوى بكر عن «كوكو سودان كباشي»، وهو أحد الشخصيات السودانية التي شاركت في حرب المكسيك على عهد الوالي سعيد باشا ، مسألة الهوية وتناقضاتها من خلال الإسقاطات التي وردت في تلك الرواية. وحول البحث في الهوية المصرية قدم الكاتب فتحي إمبابي ورقة بعنوان «الرواية من الحاضر إلى التاريخ» أوضح فيها أن مصر كانت في غيبة عن الوعي لعدة قرون إلى أن جاءت الحملة الفرنسية، وحدثها الأهم في التاريخ المصري الحديث وهو اكتشاف حجر رشيد لكي تعيد مصر إلى الواقع المعاصر ، ويرى أن ثورة الفلاحين مع عرابي وثورة ١٩١٩ وتشكيل أول وزارة من أبناء الفلاحين مع سعد زغلول بمثابة تنويع لاستعادة الهوية المصرية .

وفي الدراسة المعنونة «الروائي والمؤرخ ...أيهما يكتب التاريخ الحقيقي»، يبرز الباحث صلاح مطر في تلك الدراسة ما يتصف به المؤرخ الأمين من حياد تام إزاء الأحداث التي يتناولها ، أما الروائي فقد يحدث أن تستثيره تلك الأحداث فيتخذها منطلقاً لنص إبداعي، ومن ثم يتخذ الروائي من التاريخ أو من الشخصية التاريخية ما يخدم فكره أو إبداعه، فنجيب محفوظ على سبيل المثال

تكاد جميع أعماله الإبداعية أن تكون أعمالا تاريخية تستلهم تاريخ المجتمع المصري وواقعه، ومن المؤكد أنه لم ينقل حرفيا ما قرأه في كتب التاريخ، وإنما ينتقي أحداثا بعينها وقعت بالفعل مضيفا إليها أحداثا وشخصا صنعها بنفسه، ومع ذلك لا يمكننا أن نتهم نجيب محفوظ بتزوير التاريخ، وإنما يمكن القول أنه أعاد صياغة التاريخ، أو بمعنى آخر أن التاريخ يتقاطع في روايات نجيب محفوظ مع التاريخ الذي يكتبه المؤرخون المحترفون .

هناك أيضا الروائي أبو المعاطي أبو النجا في روايته «العودة إلى المنفى» التي ركز فيها على عبد الله النديم الذي لعب دورا خطيرا لم يعرفه المؤرخون الاهتمام اللائق، وهو دوره في تحريك القوى الاجتماعية لإنشاء المدارس والمصانع. ويرى أبو النجا أن إمعان النظر في تجربة عبد الله النديم قبل وأثناء وبعد الثورة العرابية يمكن أن تكون ملهما لرؤية أفضل لطبيعة مشكلات ثورة يوليو، تأتي على رأسها مشكلة كيفية انتقال السلطة من الجيش إلى الشعب، وبالتالي تحقيق الديمقراطية السياسية بعد أن حققت جزءا من الديمقراطية الاجتماعية.

ويوضح البحث المقدم من الكاتب عبد الرحمن أبو عوف التحولات التاريخية والمجتمعية في روايات نجيب محفوظ، التي اختار عدة نماذج بارزة من بينها وهي: الثلاثية «بين القصرين، قصر الشوق، السكرية»، و«السمان والخريف»، و«قشتمر». وذلك على اعتبار أن هذه النماذج الثلاث ترصد وتحلل وتؤرخ بالصورة والرمز والمجاز للمرحلة التاريخية الحديثة والمعاصرة من عمر مصر، وغالبا من قيام ثورة ١٩١٩ حتى ثورة ١٩٥٢ وما بعدها من صعود وانكسار وانتصار وهزيمة للحلم القومي، وما ترتب على ذلك من تعديلات أساسية في بنية المجتمع المصري.

ويوضح الكاتب فتحي الأبياري في دراسته «الرؤية السياسية في الرواية التاريخية المصرية»، عند ثلاثة من رواد القصة والرواية وهم الدكتور محمد

كامل حسين في رائعته «قربة ظالمة» ومحمد فريد أبو حديد في روايته «أنا الشعب» ويوسف السباعي في ملحمة الروائية التاريخية «أصيل له آخر»، موضحا في تلك الدراسة اختلاف الرؤية السياسية التي استمدتها كل منهم من وقائع تاريخية، أو إرهابيات لثورة شعب، وثورته على جميع القوى المكبلة لحريته وكرامته، من أجل مستقبل أفضل للإنسان.

وتقدم الكاتبة منى إبراهيم دراسة مقارنة لروائتي «في عين الشمس» لأهداف سويف، و«بيت القاهرة» لسامية سراج الدين من حيث كون كل منهما سيرة شبه ذاتية، وتتاول الروائتان تاريخ مصر الحديث، وخاصة حقبة ثورة يوليو ١٩٥٢ من خلال مقارنة موقف كل من الكاتبتين اللتين تنتميان إلى خلفية اجتماعية وثقافية شديدة الاختلاف، فأهداف سويف تنتمي إلى الطبقة المتوسطة التي استفادت كثيرا من ثورة يوليو بينما سامية سراج الدين تنتمي إلى إحدى العائلات الطبقية التي تضررت من القوانين التي أصدرتها الثورة.

وعن تاريخ مدينة بور سعيد «بين المسكوت عنه والمباح» استهدفت الروائية سهام بيومي الكتابة عن المسكوت عنه في كتب التاريخ الرسمي، وعن التاريخ الشفاهي غير المدون. وأن ما دفعها للكتابة عن تاريخ مدينة بور سعيد هو تلك القضية الخلافية، فعندما جاء بونابرت ليفزو مصر بالمدافع، تصدى له الشعب بكامله، وقاد الأزهر المقاومة. وعندما جاء فرديناند ديلسبس بمشروع قناة السويس، حقق بمشروعه بمساندة سعيد باشا وإلى مصر وبدون جيوش ما لم تستطعه جيوش بونابرت، وبارك الأزهر المشروع، وهذا خلق الالتباس الذي قسم الناس إلى مؤيد للمشروع ومعارض له. وترى الكاتبة أن تاريخ مدينة بور سعيد الحديث يبدأ مع حضر قناة السويس في عام ١٨٥٩ واستمر عشر سنوات، وما تبع ذلك من تغيرات حدثت في معالم المدينة، وما شهدته من موجات هجرة من الفلاحين، وازدياد موقعها أهمية، ومن ثم كانت مستهدفة من الاستعمار، وخاضت من أجل ذلك كل حروب مصر في تاريخها الحديث وأبرزها العدوان

الثلاثي في عام ١٩٥٦. وركزت الكاتبة على كيفية استيعاب الجماعة الشعبية في بور سعيد التغيرات التي مرت بتاريخها، وكيف حافظت على وجودها واستمراريتها. وعن المسكوت عنه في تاريخ المدينة ترى الكاتبة أن الأهالي الذين عادوا إلى مدينتهم في عام ١٩٧٦ بعد هجرتهم منها عقب حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧، وجدوا أن المدينة قد تحولت إلى منطقة حرة. ومثلما تم تخطيط المدينة بعد حفر قناة السويس وفقا للنموذج الكولونيالي لخدمة الأجانب المقيمين فيها، كانت كل التغيرات التي حدثت في المدينة بعد تحويلها إلى منطقة حرة لصالح الطبقة الطفيلية الجديدة الصاعدة، وبدا واضحا أن الناس الذين قاسوا معاناة الحرب والتهجير هم غير الناس الذين أصبحوا يجنون الثمار. كذلك فإن أبطال حرب ٥٦ وأبطال حرب الاستنزاف لم يحققوا لأنفسهم أية مكاسب.

المجلس الأعلى للثقافة

لجنة التاريخ

ندوة

مائة عام على وفاة الإمام محمد عبده

٩، ١٠ مارس ٢٠٠٥

استمرارا لما يقوم به المجلس الأعلى للثقافة ولجنة التاريخ بالمجلس في إحياء ذكرى الشخصيات التي أثرت الفكر الثقافي والتثويري في مصر، انعقدت على مدى يومين ندوة «مائة عام على وفاة الإمام محمد عبده»، واشتملت الندوة على أربعة جلسات إضافة إلى الجلستين الافتتاحية والختامية.

وفي الجلسة الافتتاحية للندوة ألقى الدكتور عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ كلمة أوضح فيها أهمية انعقاد تلك الندوة التي كان ينبغي أن تغطي

بكثافة من قبل أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وأشاد بذكرى الأستاذ الإمام الذي كان بكل المقاييس مفكراً سابقاً لعصره، ومن الأسف أننا لا زلنا نعيد التفكير في قضايا فرغنا منها منذ أكثر من مائة عام مما يشكل ردة فكرية.

وفي نفس الجلسة ألقى الدكتور أحمد زكريا الشلق مقرر الندوة كلمة طالب فيها أن نستعيد أفكار الإمام ورؤاه ومواقفه، وأن نستذكر سيرته الفكرية والعملية بكل جوانبها المتعددة بما في ذلك دروسه في التعليم والتربية، باعتباره كما وصفه عباس محمود العقاد «عبقري الإصلاح والتعليم»، وأن ندرس أفكاره بشأن إصلاح الأزهر، ودعوته من أجل حرية الفكر والبعد عن التعصب، وأن نتفهم كتاباته ودفاعه عن الإسلام باعتباره دين العلم والمدنية. كما لا ينبغي أن نغفل دوره في إصلاح نظام القضاء في مصر ألا وهو إنشاء مدرسة القضاء الشرعي التي قصد بها تخريج القضاة والمشرعين الذين يفهمون الشريعة ويهيئونها لمتطلبات الحضارة الحديثة. وعلى الرغم من قصر عهد هذه المدرسة، إلا أن دورها كان عظيماً من حيث تخريجها مفكرين وقضاة كان لهم أثر كبير في نهضتنا المعاصرة.

وذكر الدكتور أحمد زكريا في كلمته أيضاً أن الشيخ محمد عبده كان يدرك وهو بصدد دفاعه عن الإسلام أن المشكلة ليست في الدين ولكن في الفهم الخاطئ له، ومن ثم كان تأكيداً على أهمية تأويل النص الديني وربطه بقضايا العصر ومشكلاته. وكان يدرك الدور الحقيقي للمثقف، وكيف أن هذا الدور لا ينبغي أن يتوقف عند قاعة الدرس بل لا بد أن يتفاعل المثقف مع قضايا مجتمعه وأمته، ومن هنا كانت حلقاته التعليمية ومحاضراته نقاط إشعاع وضوء أثرت في جيل من المثقفين وأثرت عصره. ولم يكن الشيخ محمد عبده تقليدياً في عرض أفكاره، أو معيداً لأفكار من سبقوه، وإنما تميز بعقلية تقدمية واعية تقارن وتحلل وتثير العقل والوجدان، ففي كتابه المهم عن «الإسلام بين العلم

والمدينة» أبرز فيه قضية النظر العقلي لتحصيل الإيمان، وأنه لا سلطة دينية على أحد، وأنه ليس لأحد سلطان على عقيدة أحد، وأن الرسول جاء مبلغاً ومذكراً، لا مهيمناً ومسيطرًا. كما أكد على ضرورة الانفتاح على العلوم جميعها حتى ولو كانت علوماً غير دينية. وفي رسالته عن «التوحيد» كشف فيها عن كل مقومات التنوير في الإسلام.

واختتم الدكتور أحمد زكريا كلمته بأن الشيخ محمد عبده كان وطنياً صادقاً محباً لوطنه، شغف به حباً واعتز بمصريته اعتزازاً كبيراً، فهو الذي قال عن مصر «كانت في سالف الزمان مملكة من أشهر الممالك وكعبة يؤمها كل سالك وناسك... وانفردت بالبراعة في الصناعات والابتكار... وكان التمدن فيها كهلاً حين كان عند غيرها طفلاً». وحقيقة الأمر أن الشيخ محمد عبده كان قاسماً مشتركاً يحتفل بدوره المشتغلون بالفلسفة وقضايا الإصلاح الديني والفكر التنويري والنهضوي، وإجمالاً يمكن القول أنه كان صاحب فكر ورأي ومدرسة أثرت في تاريخ مصر الحديث والمعاصر تأثيراً بالغاً بل لا يزال تأثيرها ممتداً إلى زماننا.

وفي الجلسة الأولى من جلسات الندوة قدمت الدكتورة لطيفة سالم ورقة بعنوان «محمد عبده والثورة العربية»، أوضحت فيها تطور موقف الشيخ محمد عبده من الثورة، فعلى أثر حادثة قصر النيل (فبراير ١٨٨١) راح يجادل قادة الثورة العسكريين، وأن ما يقدمون عليه عمل غير شرعي ويخشى أن تكون نتيجته الاحتلال الأجنبي.. غير أنه لم يلبث أن فرض التحول في مسيرة الثورة نفسه على الشيخ محمد عبده الذي سرعان ما انضم إلى الثوار، وانجرف في أحداث الثورة، ورأى ضرورة خلع الخديو توفيق الذي عده خائناً لمصر، وبعد أن كان يصف العسكريين بالتهور أصبح أكثر تهوراً منهم، وتزعم تطبيق شعار «مصر للمصريين»، وحمل مقتاً شديداً للعنصر التركي، وأيضاً للاستبداد السلطاني. ومع الهزيمة والاحتلال البريطاني لمصر عانى الشيخ كباقي قادة

الثورة من المعاملة السيئة والمزيرة في السجن إلى أن صدر الحكم عليه بالنفي إلى بيروت، واضطر إلى مغادرة وطنه. وعندما عاد إلى الوطن كانت الظروف قد تغيرت كلية فاسترجع اتجاهه المعتدل الذي تناول فيه الإصلاح كمفتاح لنهضة مصر.

وفي الورقة التي قدمها الدكتور يونان لبيب رزق بعنوان «محمد عبده في المنفى»، والتي ألقته الدكتور لطيفة سالم نيابة عنه ذكر فيها أن أخطر الاتهامات التي وجهت إلى الشيخ محمد عبده بعد القضاء على الثورة أنه كان من المحرضين في جلسة مجلس النواب التي دعا فيها ممثلو المصريين إلى التخلص من الخديو توفيق، وهو الأمر الذي لم ينكره حتى بعد إدانته ونفيه. والمهم أنه قبض على الشيخ وأودع السجن ثلاثة أشهر للتحقيق لقي فيها ما لقي من اضطهاد وإهانة وشماتة أعداء وتنكر أصدقاء، ثم حكم عليه بالنفي إلى الشام. وسجل الدكتور يونان في ورقته ملاحظة هامة وهي أن مصير الشيخ محمد عبده اختلف عن مصير قادة الثورة من العسكريين الذين ثبتت عليهم تهمة العصيان للخديوي، بل وللسلطان العثماني، الأمر الذي أدى إلى أن تكون قرارات نفيهم إلى بلاد بعيدة «سرنديب»، وتكون في ذات الوقت بلا رجعة. بينما كان نفي الشيخ محمد عبده إلى بلاد قريبة ولأجل محدود، وهو في هذا الجو المختلف عن جو سرنديب استمر يمارس نشاطاته الفكرية فقد كانت البيئة مناسبة لاستمرار هذا النشاط، ففي أثناء إقامته في بيروت نشر سلسلة من المقالات في مجلة «ثمرات الفنون». ثم أنه بعد انتهاء مدة نفيه لم يعد إلى مصر، ولم يلتمس عطف الخديوي بل إنه أخذ في التنقل في أوروبا، وفي أثناء إقامته في باريس شارك السيد جمال الدين الأفغاني في إصدار «العروة الوثقى» التي صدر منها ثمانية عشر عددا كرست هجومها على السياسة البريطانية في مصر، خاصة ما كان منها متعلقا بعملية إخلاء السودان من القوات المصرية، ولم يلبث أن ضيق عليها الإنجليز بمختلف وسائل التضييق الأمر الذي أدى إلى توقفها. وبعد عودته إلى بيروت قرر أن يهجر السياسة

ويتفرغ للدور الذي يلائم مزاجه ... الدور الإصلاحي حيث استأنف كتاباته في «ثمرات الفنون»، وفي تلك الأثناء ونتيجة لعودة رياض باشا الذي كان محسوباً عليه إلى الوزارة سعى الكثيرون لاستصدار عفو من الخديو توفيق عنه ، خاصة وأن مدة الثلاث سنوات التي حكم عليه بالنفي خلالها قد انقضت وطالت إلى الضعف، ست سنوات، وأن عدداً من القريبين منه ممن تبنا منهجه في الإصلاح وعلى رأسهم سعد زغلول، كانوا قد نشطوا في ذلك الوقت، واتخذوا من صالون الأميرة نازلي فاضل مقراً لهم الأمر الذي دفعها إلى التوسط لدى الخديوي للعفو عنه والسماح له بالعودة إلى أرض الوطن. غير أن تلك المحاولات لم تثمر إلا بعد أن تدخل المعتمد البريطاني، اللورد كرومر، وضغط على توفيق الذي وافق على عودة الشيخ إلى أرض الوطن، وذلك بعد أن استوثق الطرفان أنه قد طلق السياسة واقتنع بنهج الإصلاح سبيلاً، وهو النهج الذي آتت أكله قبل مضي وقت طويل.

وفي الجلسة الثانية من جلسات الندوة قدمت ثلاث ورقات، كانت الورقة الأولى للدكتور أحمد زكريا الشلق التي تناول فيها «محمد عبده والاحتلال البريطاني» أوضح فيها موقفه من الإدارة البريطانية وسياسة الاحتلال تجاه مصر في شتى المجالات سواء في المؤسسات ذات الطابع الديني وعلى رأسها الأزهر، وموقف الإنجليز منه عندما تولى منصب المفتي العام. ومن أبرز ما تناولته الورقة تكوين مدرسة الإمام الإصلاحية واتجاهها الفكري ودعم الإنجليز لها في مواجهة تيار الوطنيين المؤثرين لحركة الجامعة الإسلامية ولدولة الخلافة العثمانية.

وكانت الورقة الثانية للدكتور عبد العاطي محمد وموضوعها «الأستاذ الإمام والإصلاح السياسي». وتناول فيها سؤالاً قديماً تصدى للإجابة عنه الكثيرون من رواد النهضة المصرية منذ الاحتكاك بالحضارة الغربية مع مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر، وهو لماذا التخلف وكيف النهضة ؟ ويقف الإمام محمد عبده في مقدمة من تصدوا للإجابة على هذا السؤال، ورأى الحل في التجديد

الديني فكانت أفكاره رائدة بحق في هذا المجال حتى أنه استحق أوصافاً عديدة ما بين الشيخ المصلح والأستاذ الإمام ولوثر الشرق، وتركت أفكاره الإصلاحية أثرها العميق في الواقع المصري. وبعد مرور مائة عام على وفاته بدت حركة الإصلاح الإسلامية التي تزعمها في مفترق طرق، فبعد أن مرت بتطورات عديدة تشتت بين ثلاث تيارات أقواها الاتجاه المحافظ التقليدي، بالإضافة إلى تيارين آخرين أقل تأثيراً هما الاتجاه الليبرالي الإسلامي، والاتجاه التجديدي التوفيقي الذي يعد أقلهما وجوداً وتأثيراً. ويتلخص النقص الشديد الذي اعترى حركة محمد عبده الإصلاحية في افتقادها إلى برنامج سياسي منظم وعدم قدرتها على إحراز التمكن على صعيد السلطة، فضلاً عن عوامل أخرى موضوعية لعل أهمها اتباعها منهج التوفيق أو التلفيق في الربط بين الإسلام والعصر، ونزعتها الدفاعية التبريرية في وجه العلمانية المطلقة.

وأوضح الدكتور عبد العاطي في دراسته أن الشيخ محمد عبده لم يطرح نفسه كمفكر سياسي، ولكن هدفه الرئيسي كان توضيح جوهر الإسلام الصحيح وربط الإسلام بالعصر، مما حتم عليه أن يتطرق إلى الكثير من المتطلبات السياسية لقيام النظام السياسي الذي يحقق النهضة، ومن ثم طرح عدة مبادئ للنظام السياسي هي الحرية والشورى والقانون، وشدد على أن طبيعة السلطة مدنية وليست دينية. ولم يترك أية فرصة حين تولى العديد من المناصب دون أن يطرح رؤيته في الإصلاح الديني والسياسي والاجتماعي والثقافي، حيث كان عضواً في مجلس شورى القوانين، وفي مجلس إدارة الأزهر، وقاضياً ومفتياً للديار المصرية، فضلاً عن توليه رئاسة الوقائع المصرية وقيامه بالتدريس في دار العلوم ومدرسة الألسن، وكان نائباً لجمعية العروة الوثقى السرية التي شكلها الأفغاني في باريس بعد فشل الثورة العربية، وشارك في كتابة العديد من المقالات بجريدة العروة الوثقى، كما كان من أبرز أعماله ردوده على فرح أنطون وهانوتو التي اتهمت الإسلام بالعداء للحرية وبعدم التسامح والعجز عن قيادة مسار النهضة.

وأكدت الورقة على أنه على الرغم من قوة أفكار الشيخ محمد عبده السياسية وعظمة مضامينها ، إلا أن إسلاميته قد أثرت عليها سلبيا فبدت غامضة أحيانا وتلفيقية أحيانا أخرى، فهو لم يقل مطلقا أن الشورى ملزمة، وفي حديثه عن المستبد العادل أعاد تكرار نموذج الحاكم الصالح في العصور الوسطى الإسلامية، واهتمامه بدور الصفوة المستتيرة عكس عدم إيمانه بقوة الجماهير ، ودعوته إلى الوطنية المصرية لم تخلو من اهتمام في نفس الوقت بالإبقاء على الخلافة العثمانية، والأهم من ذلك أن أفكاره الإصلاحية السياسية لم تتحول إلى تيار شعبي، ربما لحساسيته المفرطة من السياسة عموما، أو لعدم إيمانه بدور الجماهير. ولكن يبقى مع ذلك الإسهام التاريخي لحركة الإمام محمد عبده الإصلاحية، من حيث أنها فتحت الباب للعلمانية في مصر مع أنه لم يكن يقصد ذلك مطلقا. ومن خلال ذلك التطور استطاع الفكر المصري الحديث أن يتفتح على كل التيارات بما فيها أشد التيارات العلمانية قوة، دون أن يتهم أقطابها بأنهم معادون للإسلام.

وكانت الورقة الثالثة التي قدمت في الجلسة الثانية من جلسات الندوة للدكتور محمد عفيفي وموضوعها «محمد عبده والدولة العثمانية»، وفيها حدد العديد من العوامل الشخصية الزمنية والمكانية التي شكلت نقالات نوعية في هذه العلاقة، ومن بينها طبيعة العلاقة التقليدية بين العالم وولي الأمر، لا سيما مع الدعاية العثمانية لمسألة الخلافة، والموقف التقليدي لمحمد عبده من أمور السياسة بشكل عام، التي وضحت في أفكاره في الوقائع المصرية ثم في العروة الوثقى، إلى جانب التطور الكبير في مواقفه قبل وبعد الثورة العراقية ثم في المنفى والعودة إلى مصر ودعم كرومر له. وبالإضافة إلى ذلك كله للتغيرات الكبيرة التي طرأت على الدولة العثمانية في نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين.

وتناولت الجلسة الثالثة من جلسات الندوة موضوعات متعلقة بالجوانب الاجتماعية حيث قدم الدكتور عبد الوهاب بكر ورقة بعنوان «الفكر الاجتماعي

للإمام محمد عبده»، تناول فيها رسالة الشيخ محمد عبده نحو مجتمعه تمثلت في الرغبة في رفع مستوى الأمة وتقويم أخلاقها والنهوض بها نهضة اجتماعية. وبصدد ذلك دعا الشيخ على مدى سنوات حياته إلى الترغيب في العمل الخيري كمساعدة الفقراء والأيتام وإنشاء المدارس وأعمال البر وإنشاء المستشفيات. ونصح بالبعد عن السفه في الإنفاق والدعوة إلى الاقتصاد، وطالب بإبطال البدع التي كانت تحدث في احتفالات الطرق الصوفية، وتحدث عن ضرر جريمة الرشوة وجدوى التمسك بالعفة، ومضار المخدرات، وتفضيل الأفعال على الأقوال. ولم يترك الشيخ في مجال إصلاح المجتمع باباً إلا وطرقه ناصحاً بما يجب أن يقدم الناس عليه وما يجب أن يقلعوا عنه. وفي مجال الإفتاء فيما يصلح به حال المجتمع أفتى الشيخ في «قضية الأموال وتتميتها في مواجهة الوقوع في محذور الربا»، وأفتى في «قضية إيداع الناس لأموالهم في شركات التأمين على الحياة»، وكذلك «في حق الحكام في التدخل بين العمال وأصحاب الأعمال لتحقيق العدالة بين الطرفين»، مرسياً في ذلك مبدأ التحكيم في وقت مبكر من أوقات الصراع الاجتماعي. وكان الإمام في هذا كله يصدر عن فهم مستدير للحكمة الإلهية والفقه الحقيقي وليس الجمود والتفسير الضيق للنص.

وتناولت الدكتورة زبيدة عطا في هذا المحور الاجتماعي «الإمام محمد عبده وقضية تحرير المرأة»، حيث أوضحت في ورقتها أن الشيخ محمد عبده كان رائداً للتطوير، ونظر إلى المرأة كعنصر فاعل وأحد الأسس الحقيقية لتكوين أي مجتمع. ورأى أن ذلك لن يتحقق إلا بتعليم الفتيات ورفع مستواهن الثقافي والفكري، وأوضح أن القراءان والسنة دعوا إلى تعليم المرأة لأن العلم محمود في حد ذاته. وكان الإمام يرى أن المرأة في إطار الزواج لها حقوقها ورفض أن يكون الزواج بمثابة عقد يملك به الرجل المرأة، أو أن تصبح المرأة مجرد أداة للمتعة. ولا بد أن يكون هناك تعارف بين الاثنين قبل الزواج، ومن حق كل منهما أن يرى الآخر حتى يتوافر الرضا والقبول. كذلك عالج الشيخ مشكلة اتخاذ أكثر من

زوجة وأظهر أضراره على الأسرة والأبناء ، وأن إباحة التعدد إنما يرتبط بتوافر شروط معينة، و كان له ما يبرره في الفترة الإسلامية، وأن الأصل في الزواج الاقتصار على زوجة واحدة تكون سكنا وأمنا.

وفي الجلسة الرابعة من جلسات الندوة كانت هناك ورقتان أخيرتان تناولت إحداهما «مدرسة الإمام في الإصلاح الديني» للدكتور أيمن فؤاد السيد، وتناولت الورقة الثانية «الإمام محمد عبده والأزهر ... معركة التجديد الديني في وعاء يميني» للدكتور رفعت السعيد .

وقد تناول الدكتور أيمن فؤاد في ورقته الأفكار الإصلاحية المهمة للأستاذ الإمام مع التركيز على العلاقة بينه وبين جمال الدين الأفغاني فيما يتعلق بتلك الأفكار، فعلى الرغم من وحدة الهدف الأعلى لـديهما وهو تحرير الشعوب الإسلامية ونهضة الإسلام بوسائله الداخلية، فقد اختلف برنامج كل منهما. فبينما كان الأفغاني لا يرى الخلاص إلا من خلال الثورة، كان الشيخ محمد عبده يرى إمكانية تحقيق ذلك من خلال الإصلاحات التدريجية، ومن ثم حدد الشيخ برنامجه الإصلاحي في ثلاثة عناصر رئيسية وهي :

-إصلاح الدين الإسلامي بالعودة إلى الدولة الإسلامية الأولى.

-تجديد اللغة العربية.

-الاعتراف بحقوق الشعوب في مواجهة الحكام.

أما الدكتور رفعت السعيد فقد أوضح في ورقته أن الدراسة المتأنية لتراث وفكر الإمام محمد عبده تضع الباحث في حيرة، فثمة تناقض واضح في المواقف. فهو تقدمي تنويري في مجال الدين والعقيدة وإعمال العقل، وفي صراعه مع شيوخ الأزهر المتزمتين، لكنه يميني مغرق في يمينيته في موقفه من الثورة ومن الفوارق الاجتماعية. ولعل هذا الموقف المزدوج وإن تبدى غير واضح التناقض في حياة الإمام، إلا أنه ما لبث أن تفجر بعد وفاته، فالكثيرون من تلاميذه لم يستطيعوا إتقان ركوب الموجتين المتناقضتين فتمسكوا بالموقف

اليمني في المجال الاجتماعي، ولم يحسنوا مواصلة طريق التجديد. ويمكن القول أن الشيخ رشيد رضا أهم تلاميذ الشيخ محمد عبده كان النموذج لهذا الموقف المتراجع. وقد تصور البعض أن نفحات التجديد والاستتارة قد أتت إلى الأستاذ الإمام خلال إقامته الأوروبية لكن الحقيقة أنها كانت موقفا مبكرا. فبداية معركة التتوير التي خاضها محمد عبده قديمة، تسبق حتى اشتغاله بالسياسة أو لقاءه مع أستاذه الأفغاني، فهو ينشر عدة مقالات في الأهرام فور صدوره يتبدى منها نزوعه الحاسم نحو التتوير، ثم كان لقاءه بالأفغاني فازداد استتارة وقدرة على المواجهة وجرأة في التأويل ورفض الجمود. ورغم التصاق محمد عبده بأستاذه إلا أن فوارق جوهرية بينهما ظلت ظاهرة دوما ... فالأفغاني يركز أنظاره على فكرة الجامعة الإسلامية وتوحيد المسلمين، أما محمد عبده فقد جذبت مصر أغلب اهتمامه، وكانت دعوته للتجديد الديني هي بالأساس دعوة لتجديد مصر وتحديثها وتجديد عقول المصريين. كما كانت دعوة الشيخ محمد عبده التجديدية معبرة عن ثورة من داخل التراث نفسه، إنها إعادة بناء التراث بحيث يكون متفقا مع العصر الذي نعيش فيه، وكان يؤكد دائما أن العيب ليس في التراث، ولكن العيب في النظرة إلى التراث من خلال منظور تقليدي رجعي لا يتمشى مع العصر.

وذكر الدكتور رفعت في دراسته أنه قد فرض على الشيخ محمد عبده أن يخوض معركة مزدوجة ضد الهجوم الأجنبي على الإسلام كعقيدة، ومعركة أخرى أشد ضراوة ضد الشيوخ الرجعيين الذين اعتمدوا على النقل وعلى النظر السلفي للتراث الديني رافضين إعمال العقل. كان الشيخ محمد عبده يصرخ في وجوه شيوخ عصره «إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل»، ولكل مسلم أن يفهم عن الله من كتاب الله وعن رسوله من كلام رسوله بدون توسيط أحد من سلف أو خلف. وهنا ثار عليه شيوخ الأزهر ثورة عارمة.. رفضوا دعوته للتجديد وخاصة تجديد التراث، ورفضوا تجديد برامج التعليم في الأزهر، واعتبروا دعوته لتعليم الجغرافيا والحساب والجبر والهندسة ومختلف العلوم

الحديث في مناهج الأزهر جريمة نكراء. ومضى الشيخ لا يعبأ بهجمات المفرضين، معرباً عن أمله في تنوير العقل المصري عبر تعليم حديث، ومن هنا فقد نفّض يديه من الأزهر، وركز جهداً كبيراً من أجل إنشاء الجامعة الأهلية، وإصلاح القضاء الشرعي ونظام الأوقاف ... واستمرت معاركه - رغم ذلك - ضد الأزهر، ومعارك الأزهريين ضده وظهرت العديد من الكتيبات تهاجمه وتسببه سباً يعاقب عليه القانون. وتمضي معركة لا تنتهي بينه وبين الأزهريين اتهموه بالكفر وروجوا ذلك وقالوا إنه «يتساهل أو حتى يتجاهل أداء الفروض الدينية بما في ذلك الصلاة». ويموت محمد عبده ويبقى عداؤ الرجعيين له مستمراً وربما حتى الآن.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة وهي، أنه إذا حاولنا متابعة معركة التجديد العقلاني للفكر الديني، ومعارك محمد عبده من أجل العقل والعلم، وضرورة التأويل حتى يتلاءم الفهم الديني مع مستحدثات العصر نجد أنفسنا أمام بحر زاخر من الكتابات والفتاوى والمقالات، فسلطة رجال الدين لا وجود لها عنده «إذ ليس لمسلم مهما علا كعبه في الإسلام على آخر مهما انحطت منزلته فيه سوى حق النصيحة والإرشاد». وهو يرفض رفضاً قاطعاً اقتران الحكم بسلطة الدين. ومن هنا يحق لنا أن نؤكد فضل محمد عبده في الإسهام في صياغة صورة الدولة المصرية الحديثة القائمة على حقوق المواطنة المتكافئة، وعلى تأكيد الوحدة الوطنية بين المصريين برغم اختلاف ديانتهم. وليس من شك في أن الاجتهاد والتأويل منحاً محمد عبده حرية واسعة في الإفتاء بما يتلاءم مع روح العصر ومقتضياته وضروراته. ولقد كانت فتاوى الإمام إنقاذاً لمصر والمصريين من ظلمة الأحكام المتعسفة التي كانت تحول بين مصر وبين الحداثة. وقد أفتى بالسماح للمسلم بارتداء الزي الأوروبي، وبارتداء القبعة، وأفتى بالسماح للمسلم بإيداع أمواله في البنوك والحصول على الفائدة، فوضع أسس النمو الاقتصادي لمصر الحديثة. وأفتى بجواز التصوير الفوتوغرافي

وإقامة التماثيل، وبجواز الأكل من ذبائح المسيحيين واليهود فهم أهل كتاب، وأفتى بأن طلب العلم فريضة على كل مسلم رجلاً كان أو امرأة، وأفتى بجواز التأمين على الحياة والممتلكات. وعن موقفه من المرأة - خاصة وأن البعض يحلو له أن يؤكد أن محمد عبده هو المحرر الأساسي لكل أو بعض كتاب قاسم أمين عن تحرير المرأة وإن كان ذلك يفتقر إلى دليل مقنع - اتفق إلى حد كبير مع ما أتى به قاسم أمين، فالشيخ محمد عبده يرى أن اضطهاد المرأة وحرمانها من حقوقها خروج على تعاليم الدين. أما عن تعدد الزوجات فيقول إن هذا النظام ارتبطت نشأته بزيادة أعداد النساء عن الرجال في المجتمعات الحربية القديمة، ومنها المجتمع العربي الجاهلي. وأن من حق الحاكم أن يمنع تعدد الزوجات باستثناء ما إذا كانت الزوجة عقيماً، ويريد الزوج الإنجاب فللقاضي أن يتحقق من قيام هذه الضرورة ويبيح للزوج الزواج بأخرى. أما الطلاق عند الإمام محمد عبده فهو محظور في ذاته مباح للضرورة، وهو لا يأخذ بطلاق الغاضب، ولا يعتد بالطلاق إلا إذا تم في حضور شهود. بل إنه يسبقنا جميعاً حول حق المرأة في الخلع إذ يقرر «أن تخويل حق الطلاق للنساء هو مما تقتضيه العدالة الإنسانية لشدة الظلم الواقع عليهن من فئة غير قليلة من الرجال». وبعد ذلك كله كان طبيعياً أن يكون محمد عبده هو الوحيد ممن تولوا منصب مفتي الديار المصرية الذي أسبغ عليه المصريون لقب «الأستاذ الإمام» وبالفعل كان كذلك.

وأخيراً ينهي الدكتور رفعت السعيد دراسته بأن الدرس الأساسي الذي ينبغي أن نتعلمه جميعاً وهو أن الدعوة للتجديد ليست موقف عقلي منعزل عن الواقع، وأن تغيير المجتمع وتطويره ونشر العدالة الاجتماعية هي أمور ضرورية لتجهيز الوعاء الذي يمكن لعملية التجديد أن تنمو في إطاره ... وهو ما لم يفعله محمد عبده فكان ما كان من تراجع عما وهب الأستاذ الإمام حياته دفاعاً عنه من تجديد.

الجامعة الأمريكية بالقاهرة

سيمنار التاريخ السنوي

استخدامات الأوقاف: مؤسسات وواقفون ومستحقون

١٧-١٩ مارس ٢٠٠٥

عقد قسم الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية سيمينار التاريخ السنوي عن الأوقاف وأهميتها في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لما قدمته الأوقاف من العديد من الخدمات في مجالات التعليم والصحة وفرص العمل لنسبة لا بأس بها من سكان المدن والقرى، كما مثل مؤسسو الأوقاف أصنافا شتى من الحكام والرعايا من كل الطوائف الاثنية والدينية وجميع الطبقات الاجتماعية. وأما المستفيدون من الأوقاف فقد كانوا بالتعريف جميع الفقراء من الرعايا، ولكن ذلك لا يمنع من الاستفادة المباشرة لفئات مخصوصة مختارة من قبل الواقف. وركز السيمينار على عدة محاور من بينها: العلاقات بين الريف والحضر، الأعمال الخيرية والخدمات العامة، الفقه والقانون والعرف والشبكات الاجتماعية. ونظرا لاتساع فاعليات السيمينار التي تناولت العديد من العصور التاريخية وفي مناطق مختلفة من العالم الإسلامي فسوف نقتصر في هذا المقام على الموضوعات التي قدمت والخاصة بالتاريخ المصري في العصر العثماني.

ونشير بصدد ذلك إلى الورقة المقدمة من الدكتور ناصر عثمان من قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة بعنوان «دور الوقف في النهوض بالحركة التعليمية في مصر في القرن السابع عشر الميلادي» عرض فيها لتحامل الكثير من المؤرخين على الدولة العثمانية من حيث أنها أتت على الأنشطة الحضارية، وخاصة المؤسسات التعليمية فخربتها وبددت ما كان بها من مكتبات وبهذا قضت على مقومات التعليم الأساسي. ومع تسليم الباحث بأن الدولة العثمانية

قد رفعت يدها عن النهوض بمقومات التعليم التي اعتمدت على الأوقاف، فهل اتجهت للسطو على الأوقاف التي كانت مرصدة على المؤسسات التعليمية؟ وما هو موقف أفراد المجتمع المصري حيال النهوض بالتعليم ومقوماته بعد أن لمسوا تخلي سلاطين الدولة العثمانية وولاتهم عن الإنفاق على التعليم ؟ إلى غير ذلك من التساؤلات التي حاولت الورقة توضيحها والإجابة عنها.

وعن أوقاف الحرمين الشريفين في مصر في العصر العثماني كانت الورقة المقدمة من الدكتور حسام عبد المعطي من كلية الآداب بني سويف جامعة القاهرة التي عرض فيها لما أولته الإدارة العثمانية غداة ضم مصر من أهمية كبيرة لرصد المزيد من الأوقاف للحرمين الشريفين من أجل تعزيز مركزها في العالم الإسلامي، وترتب على ذلك أن أصبحت تلك الأوقاف مؤسسات اقتصادية ضخمة يعمل بها عدد كبير من الموظفين في مصر والحجاز، وأصبحت نظارة الأوقاف المطمح الأساسي لكبار الأمراء من المماليك نتيجة الأرباح التي كانوا يحققونها عن طريق الابتزازات المتوالية. وحاولت الورقة الإجابة عن تساؤل هام وهو هل نجحت الدولة العثمانية في الحفاظ على أوقاف الحرمين في مصر أم نجح الجهاز الإداري لهذه الأوقاف في ابتزازها وإفراغها من هدفها ؟

وتناولت الورقة المقدمة من ملك بدراوي من قسم الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وموضوعها «لمحة عن حالة الوقف في النصف الأول من القرن العشرين»، التطورات التي طرأت على تنظيم الوقف وكيف تحولت الأوقاف الخيرية إلى موضوع للجدل في البرلمان المصري، ومدى حدة وجرأة تلك المناقشات التي كانت إرهابات لما اتخذته ثورة يوليو ١٩٥٢ من إجراءات تنظيمية خاصة بوضعية الأوقاف المصرية.

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

ندوة

المجتمع المصري في العصرين المملوكي والعثماني(*)

٢ - ٤ أبريل ٢٠٠٥

تحت هذا العنوان عقدت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالتعاون مع المجلس الأعلى للثقافة ندوتها السنوية تكريماً للمؤرخ الفرنسي اندريه ريمون، الذي كرس أغلب أعماله لدراسة مختلف الجوانب الاجتماعية في تاريخ مصر العثمانية، وكانت كتاباته -ولا تزال- مرجعاً لا غنى عنها لمن يريد البحث في هذا المجال.

وقد دارت بحوث هذه الندوة حول ثلاثة محاور شملت المحور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي شارك فيها أكثر من ثلاثين باحثاً. وكانت بداية تلك البحوث بحثاً للدكتور أيمن فؤاد بعنوان: «أندريه ريمون عاشق القاهرة» أوضح فيه أن أعمال المحقق به تناولت مرحلة هامة من تاريخ القاهرة هي الفترة العثمانية الممتدة بين سقوط دولة المماليك ١٥١٧ وظهور محمد علي ١٨٠٥، ركز فيها على التاريخ العمراني والاقتصادي والاجتماعي لمدينة القاهرة، ولم يعتمد على المصادر التقليدية بل كان من أوائل الباحثين الذين استعانوا بسجلات المحاكم الشرعية وحجج الأوقاف وكتابات علماء الحملة الفرنسية وعلى خريطة القاهرة التي رسمها أولئك العلماء.

وقد شملت فعاليات الندوة بحوثاً عديدة عن المجتمع المصري من بينها بحث الدكتور عماد هلال عن «القضاء الجنائي المصري في العصر العثماني»، حيث أكد الباحث في دراسته أن القضاء المصري في العهد العثماني لم يكن مزيهاً كما أشاع عنه الفرنسيون من أجل أن يحتفظوا لأنفسهم بفضل وضع حجر

(*) أعد التقرير الخاص بهذه الندوة، والنشاط العلمي الذي تضطلع به الجمعية التاريخية، أ.د. عبد المنعم الجميلى، الأمين العام للجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

الأساس لما أحدثه محمد علي من مجالس قضائية، ومن ثم نبه الباحث في ورقته إلى ضرورة مراجعة المقولات الخاطئة التي ترددت حول القضاء الجنائي في مصر العثمانية، وذلك بالرجوع إلى الوثائق ومضابط التحقيق في بعض نماذج من القضايا الجنائية، لتوضيح حجم المغالطات التي أحاطت بنظام القضاء العثماني.

وقدم الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن دراسة عن طوائف الحرف ودورهم الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، حيث شهد المجتمع المصري تنظيمات اجتماعية واقتصادية مختلفة، وأصبح كل تنظيم يحمل اسم طائفة بعينها. وقد اقتضت هذه الدراسة على الطوائف الصناعية والخدمات التي كان لها جهازها الإداري، الذي كان يتكون من شيخ الطائفة الذي يختاره معلمو الطائفة من بين المعلمين المشهود لهم بالأهلية والدراية بأصول الحرفة، وكان يقوم بجمع الضرائب المقررة على الطائفة ويقدمها للروزنامة ويدافع عن مصالح أبناء الطائفة ويحضر معهم أمام القضاء، وكان ينوب عنه الكتخدا أو وكيل الشيخ الذي يقوم بعمل شيخ الطائفة وقت غيابه، وهناك أيضا النقيب الذي يعتبر الأب الروحي للحرفة، كما كان الجهاز الإداري للطائفة يضم إلى جانب ذلك الكتاب والجباة. وركزت الدراسة على العلاقات الإنتاجية داخل الطائفة ودورها الاقتصادي في العصر العثماني.

وعن «المرأة المصرية في عصر الجبرتي» تناول الدكتور عبد المنعم الجميعة أوضاع المرأة المصرية خلال أجيال ثلاثة: الجيل الأول كان الفترة الأخيرة من عصر المماليك، والجيل الثاني كان فترة قدوم الحملة الفرنسية وما صاحبها من فجوة ثقافية تخللها احتكاك بين العقل المصري المحافظ والتيار الثقافي المتحرر الوافد من أوروبا، أما الجيل الثالث فكان عصر محمد علي الذي تمت فيه محاولات بناء مصر الحديثة. وركزت الدراسة على التغيرات التي حدثت في سلوك بعض النساء القاهريات خلال وجود الحملة الفرنسية، ورفض

الجبرتي لمظاهر التمرد على التقاليد وخروج بعض النساء عن الحشمة والحياء، كما تطرقت الدراسة إلى التغيرات العميقة التي عاشتها المرأة المصرية في ضوء الإصلاحات التي أدخلها محمد علي وكيف ساهمت المرأة في بناء الدولة الحديثة، حيث اعتمد محمد علي على النساء في سد نقص العمالة نتيجة تجنيد الفلاحين، هذا بالإضافة إلى استخدام النساء للعمل في المصانع وإسناد بعض الوظائف لهن، ومن ثم صارت المرأة المصرية تشارك في بناء مصر الحديثة على الرغم من التقاليد التي كانت تقف حجز عثرة أمامها.

وتناول الدكتور حسام عبد المعطي في ورقته «التجار الفاسيون في القاهرة خلال القرن الثامن عشر» حيث جذبت مصر بموقعها الاستراتيجي ونشاطها الاقتصادي العديد من العائلات التجارية الفاسية، وعرض للدور الذي لعبه التجار الفاسيون داخل طائفة التجار في القاهرة، وكيف وصل عدد منهم للصدارة بتوليهم شهبندرية التجار، والعلاقة التي ربطتهم بالسلطة السياسية وتغلغلهم في العديد من أحياء القاهرة دون أن يتخذوا لأنفسهم حيا خاصا بهم، وأرجع الباحث السبب في ذلك إلى عدم وجود تباين في الدين أو اللغة أو الثقافة مما جعلهم ينسابون في المجتمع القاهري دون إحساس بالتمييز.

وحول الطائفة القبطية في العصر العثماني كانت الورقة المقدمة من الدكتور مجدي جرجس التي عرض فيها إلى تنظيم الطائفة وكيفية تمثيلها أمام الإدارة الحكومية، وكيفية تغير قياداتها وفقا للمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية، وأثر تلك التغيرات على مجمل أوضاع الطائفة.

وتناولت الدكتورة نجوى كيرة في ورقتها لإحدى الطبقات المهمشة في المجتمع المصري في العصر العثماني وهم المشاعلية، وذلك على الرغم من المهام العديدة التي كانوا يقومون بها والتي لم تقتصر على حملهم المشاعل أمام السلاطين والأمراء في الموكب والاحتفالات، وإنما أكلت إليهم العديد من المهام التي كان لها تأثير مباشر على الحياة اليومية لعامة الشعب المصري.

أما الدكتور سيد عشناوي فقد تناول في الورقة التي قدمها بعنوان «الحركات الاجتماعية لعوام مدينة القاهرة»، رصد الثابت والمتغير لطبيعة هذه الحركات الاجتماعية في علاقتها بالسلطة في مدينة القاهرة، وهي حركات ذات أشكال وألوان لها توجهات جماعية وفردية، كما تطرق إلى تحركات الجياع واللصوص وقطاع الطرق وعنقهم، والمجاذيب والحشاشين والعميان وغيرهم من عوام القاهرة.

وحول الجماعات المهمشة في العصر العثماني أيضا كانت ورقة الدكتور عبادة كحيلة المعنونة «الفجر في مصر في العصرين المملوكي والعثماني» التي تعرض فيها لأحوال أفراد هذه الجماعة وأصولهم العرقية وتسمياتهم وحجمهم والأماكن التي تركزوا فيها والمهن التي مارسوها ومعاليم ثقافتهم، كما تعرضت الورقة لمدى تفاعلهم مع المجتمع وانصهار بعضهم فيه في بعض الأحيان.

وفي الورقة التي قدمها الدكتور فيصل الكندري الأستاذ بجامعة الكويت بعنوان «أعمال الوزير سليمان باشا الخادم في القاهرة» تناول فيها تطبيقه أثناء ولايته على مصر في الفترة من ١٥٢٥-١٥٣٥ الإصلاحات والنظم الواردة في قانون نامة مصر، ومن أهم الأعمال التي قام بها مسح القرى وإعداد دفاتر جديدة لأراضي مصر لتحل محل الدفاتر القديمة، وأطلق على الدفاتر الجديدة اسم دفاتر الترييع، كما أصلح أوضاع مصر المالية وتغلب على المفسدين من مشايخ العربان وغيرهم، ونجح في مد نفوذ الدولة العثمانية على مداخل البحر الأحمر في اليمن.

وفي دراسة شيقة للأدب المصري الساخر كانت ورقة الدكتور عوض الغباري التي تناول فيها كتاب هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف للشيخ الشربيني، الذي اعتبره بمثابة حلقة من حلقات تعبير الأدب المصري عن ركن من أركان الشخصية المصرية التي تستخدم الفكاهة سلاحا من أسلحة المقاومة للشدائد والأزمات.

وتناول الدكتور صبرى العدل في ورقته رؤية الجبرتي للظواهر الفلكية والكونية، وحاول فيها تسليط الضوء على الاهتمامات العلمية للجبرتي وموقفه من العلوم الطبيعية والتطبيقية، وتعليل السبب في تسجيله لبعض الظواهر الفلكية والكونية وتفسيره لها، وكذلك تسجيله للنشاط الزلزالي وردود الفعل المختلفة لحدوث الزلازل في مصر، وما يصاحبها من خوف الناس ورهبتهم من غضب الله ومن الطبيعة . ويؤكد الباحث في ورقته أن تسجيل الجبرتي لبعض الظواهر الفلكية ليس مجرد تسجيله لخوارق الطبيعة بل لإسقاطات سياسية واجتماعية، حيث يربط بين الكسوف الجزئي للشمس واستيلاء إبراهيم باشا على جزء من الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى، ويربط بين خسوف القمر كإنذار فلكي وبين مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر، وغير ذلك من الإسقاطات الأخرى التي تعبر عن رؤيته للظواهر الفلكية والاجتماعية.

ولم تقتصر الأوراق التي قدمت للندوة على الجوانب التاريخية والاجتماعية فحسب بل شملت الجوانب الرسمية والثقافية أيضا، ومن بينها الورقة التي قدمتها الدكتورة مديحة دوس بعنوان: «الأوامر والإعلانات ثنائية اللغة في زمن الحملة الفرنسية»، والتي تناولت فيها قيام قوات الاحتلال الفرنسي بإصدار أوامر وإعلانات للمصريين في منشورات باللغتين الفرنسية والعربية أخذت شكل عامودين متقابلين، ويتميز العامود الأيسر بكتابته باللغة الفرنسية في صورتها المعيارية الصحيحة، وذلك على العكس من اللغة العربية التي سجلت على العامود الأيمن المقابل، التي هي لا لغة فصحي ولا لغة عامية بل يمكن أن يطلق عليها اللغة الوسيطة لما تحتوى عليه من سمات مأخوذة من هذين المستويين، وأن المترجمين كانوا من الشوام المقيمين في مصر، ومن الفرنسيين الذين درسوا اللغة العربية في أوروبا، أو المستشرقين من خريجي مدرسة اللغات الشرقية بفرنسا.

والى جانب تلك الندوة تعددت فاعليات الموسم الثقافي للجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ومن بينها سلسلة المحاضرات العامة التي بلغت في هذا

العام اثنتا عشر محاضرة، وسمنار التاريخ اليوناني الروماني، وسمنار التاريخ الإسلامي والوسيط، وسمنار التاريخ العثماني للباحثين الشبان، وسمنار التاريخ المعاصر الذي يشرف على عقد جلساته الشهرية الدكتور أحمد زكريا الشلق، وتناول السيمينار في هذا العام محور «التحولات الثقافية في مصر في القرن العشرين»، وشملت لقاءاته ستة لقاءات ألقى في خلالها اثنا عشر بحثاً، وكان من أهم الموضوعات التي طرحت «المناخ الثقافي والبحث عن هوية» للدكتور رءوف عباس، و«الفكر الغربي وأثره على الثقافة المصرية في مطلع القرن العشرين» للدكتور مجدي عبد الحافظ، إلى جانب العديد من الموضوعات الأخرى التي تناولت المؤسسات الثقافية في مصر كمجمع اللغة العربية ودار الكتب المصرية والجامعة الأهلية وغيرها من المؤسسات العلمية والثقافية، كما تناولت جلسات السيمينار موضوعات أخرى، من بينها تأثير بعض المفكرين والمثقفين الليبراليين على الثقافة المصرية خلال القرن الماضي، ومن بينهم طه حسين وتوفيق الحكيم ومحمد مندور وغيرهم. وتعتزم الجمعية القيام بطباعة أعمال هذه السيمينارات في كتب قائمة بذاتها، وإلى جانب ذلك فقد تم إصدار المجلد ٤٢ من المجلة التاريخية، كما صدر كتاب «الرفض والاحتجاج في مصر في العصر العثماني». كما تشارك الجمعية المصرية للدراسات التاريخية مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية CEDEJ في سيمينار المنهجيات التاريخية الذي يعقد شهرياً وذلك للعام الرابع على التوالي.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه تم تصميم موقع للجمعية على شبكة الإنترنت وهو WWW.Seehist.Tripod.Com كما تم الاشتراك في البريد الإلكتروني Seehist@yahoo.com، وذلك من أجل تسهيل مهمة عمل الجمعية وخدمة الباحثين.

دار الكتب والوثائق القومية
المؤتمر العلمي
الوثائق العربية ... الواقع وآفاق المستقبل
٥-٧ أبريل ٢٠٠٥

بمناسبة مرور خمسين عاما على إنشاء دار الوثائق القومية في عام ١٩٥٤ ومائة وخمسة وسبعين عاما على إنشاء الدفترخانة المصرية في عام ١٨٢٨، عقدت دار الكتب والوثائق القومية هذا المؤتمر العلمي الذي استغرق ثلاثة أيام واشتمل على ثمانية جلسات تضمنت العديد من المحاور التي جمعت بين الصبغتين التاريخية والفنية، ويعنيها من تلك المحاور المحور الأول الذي تناول الوثائق المصرية كمصدر لتاريخ العرب، والمحور الثاني الذي تناول دار الوثائق باعتبارها ذاكرة مصر التاريخية. وفي إطار هذين المحورين قدمت العديد من الأوراق حيث قدم الدكتور حمدنا الله مصطفى دراسة بعنوان «القرن الإفريقي في أوراق دار الوثائق المصرية خلال القرن التاسع عشر»، وألقت هذه الدراسة الضوء على الأهمية التاريخية للوثائق المصرية لكل باحث في سياسة مصر الخارجية خلال القرن التاسع عشر، وتناولت بعض النماذج الحضارية التي قدمتها مصر لمنطقة القرن الإفريقي اعتمادا على العديد من السجلات الوثائقية ومن بينها السجلات الخاصة بحكمداية السودان ومحافظ مجلس الوزراء ومحافظ بحر برا إضافة إلى جريدة أركان حرب الجيش المصري وغيرها. وقد احتوت تلك الوثائق على الجهود التي قامت بها مصر ودورها الحضاري في القرن الإفريقي، واتجاه القوى الأوروبية الاستعمارية في إزاحة الحكم المصري من هذه المنطقة من أجل السيطرة عليها واستنزاف مواردها.

وقدم الدكتور شوقي الجمل ورقة بعنوان «الوثائق المصرية مصدرا لدراسة

تاريخ البحر الأحمر» أكد فيها على أن البحر الأحمر لعب وما زال يلعب دورا مهما في تاريخ مصر، خاصة وأن أهمية مصر ترتبط دوليا وإفريقيا بموقعها على البحرين المتوسط والأحمر. وعرض في هذه الورقة لدور مصر في أقطار البحر الأحمر الإفريقية الذي لم يكن دورا استعماريًا كما ذهبت إلى ذلك بعض الدراسات الأجنبية التي استهدفت تشويه العلاقات المصرية الإفريقية.

وفي الورقة التي قدمها الدكتور عبد الواحد النبوي بعنوان «الخليج العربي في وثائق الخارجية المصرية» أوضح فيها المجموعات الرئيسية التي تشتمل عليها تلك الوثائق ومن بينها أرشيف الخارجية إلى جانب الإرشيفين السريين القديم والجديد، وغيرها من المجموعات الرئيسية التي استطاعت أن تقدم صورة متكاملة للعلاقات المصرية مع الكيانات السياسية في المنطقة، والعلاقات مع القوى الدولية خاصة بريطانيا التي كان يعنىها منطقة الخليج العربي بصفة خاصة.

وعن «الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء الوثائق المصرية» كانت الورقة المقدمة من الدكتور زكريا أحمد سعد التي أوضح فيها الموقف المصري من هذا الصراع بحكم ما كشفت عنه الوثائق التي عنت دار الكتب والوثائق القومية بتجميعها ونشر البعض منها، وما اشتملت عليه من وثائق عربية وأجنبية رصدت مراحل التطور في الصراع العربي الإسرائيلي. وأشار الباحث إلى أمثلة من تلك الوثائق من بينها مجموعة وثائق محافظ المشير عبد الحكيم عامر وأرشيف الخارجية المصرية، وأكد على أهمية الكشف عن مزيد من الوثائق لإدراك الحقائق التاريخية لأهم صراع وتحد يواجه الأمة العربية في تاريخها الحديث والمعاصر.

وفي الورقة المقدمة من د. وفاء صادق بعنوان «مصطفى ياور باشا حاكم دنقلة وأوراقه الخاصة بدار الوثائق القومية» كشفت فيها عن محاولة الحركة المهدية ضم أعوان لها من كبار موظفي الإدارة المصرية، كان على رأسهم ياور

باشا وزعماء القبائل السودانية الذين كانوا يقفون إلى جانب الإدارة المصرية في السودان.

وعن «وثائق طابا في دار الوثائق القومية» تناول الدكتور مكرم عبد الفتاح نوفل الأزمات حول منطقة طابا بداية من أزمة ١٨٩٢ ومرورا بأزمة ١٩٠٦ إلى الأزمة الأخيرة بين مصر وإسرائيل، التي حاولت فيها إسرائيل تغيير إحدى علامات حدود مصر الشرقية أثناء عملية تنظيم وضع العلامات على الحدود الدولية بين الجانبين طبقا لمعاهدة السلام الموقعة بينهما في ٢٦ مارس ١٩٧٩، وما قامت به مصر من إبطال تلك المحاولة أمام هيئة التحكيم الدولية. وتناول الباحث في ورقته الوثائق المتعلقة بقضية طابا في دار الوثائق القومية من حيث وجودها وتصنيفها، والموضوعات التي تشملها لتكون معدة أمام الباحثين.

وإلى جانب الأوراق ذات الصبغة التاريخية الوثائقية تناول المؤتمر العديد من الأوراق الأخرى ذات الصبغة الفنية الخاصة بصيانة الوثائق وترميمها، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتطبيق أنظمة الحفظ والاسترجاع وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بتلك الجوانب.

وكان من أهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر السعي لإنشاء الاتحاد العربي للوثائق، وإيجاد التكامل بين دور الوثائق العربية وتبادل صور الوثائق فيما بينها لخدمة الباحثين. كما اشتملت التوصيات على أهمية إنشاء فروع لدار الوثائق القومية في الأقاليم، مع إعطاء الدعم اللازم لمشروع التحول الرقمي والتعجيل بإصدار قانون الوثائق، إلى جانب العمل على نشر الوعي الوثائقي بين أفراد المجتمع من خلال مراحل التعليم المختلفة.

مشروعات في طور التنفيذ

المجلس الأعلى للثقافة

لجنة التاريخ

المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر

رأت لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة أهمية إعداد مرجع عام يتناول تاريخ مصر الحديث والمعاصر، إذ إنه منذ صدور المجمل في التاريخ المصري في عقد الأربعينيات من القرن الماضي، لم يصدر مرجعا شاملا يتناول التاريخ المصري الحديث والمعاصر، في الوقت الذي سبقتنا في ذلك جامعة كمبريدج التي أصدرت في عام ١٩٩٨ كتابا شارك فيه عديد من الباحثين تناول تاريخ مصر الحديث والمعاصر بين عامي ١٥١٧ و ٢٠٠٠. وحرصا على كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر بأقلام مصرية تم وضع مخطط لتاريخ مصر الحديث والمعاصر منذ الغزو العثماني لمصر حتى عام ١٩٨١، واشتمل المخطط على اثنا عشر فصلا عهد بكتابتها إلى نخبة من الأكاديميين وكبار المفكرين على النحو التالي:

الدكتور محمد عفيفي

- مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨)

الدكتور أحمد زكريا

- الغزو الفرنسي لمصر وآثاره

الدكتور عبد الوهاب بكر

- بناء الدولة الحديثة (١) (١٨٠٥ - ١٨٤٨)

الدكتور عمر عبد العزيز

- بين عهدين ١٨٤٨-١٨٦٣

الدكتور على بركات

- بناء الدولة الحديثة (٢) (١٨٦٣ - ١٨٧٩)

الدكتورة لطيفة سالم

- التدخل الأجنبي والثورة الوطنية (١٨٧٩-١٨٨٢)

الدكتور يونان لبيب رزق

- الاحتلال البريطاني (١٨٨٢-١٩١٤)

المستشار طارق البشري

- بين الحرب العظمى وثورة ١٩١٩

- عهد الملكية (١) فؤاد وقيام العصر الملكي (١٩١٤-١٩٢٢) الدكتور سامي أبو النور
- عهد الملكية (٢) فاروق ونهاية العصر الملكي (١٩٣٦-١٩٥٣) الدكتور محمد صابر عرب
- بناء الدولة الحديثة (٣) (١٩٥٢ - ١٩٦٧) الأستاذ صلاح عيسى
- التحرير والانفتاح الاقتصادي (١٩٦٧-١٩٨١) الدكتور رفعت السعيد

* * *

دار الكتب والوثائق القومية

مشروع التحول الرقمي بدار الوثائق القومية

يشكل مخزون الوثائق الذي تحتوى عليه دار الوثائق القومية ثروة قومية ، من الواجب الحفاظ عليها ، ولذا رأت دار الوثائق القومية أن من الضروري استثمار التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات لتحقيق عدد من الغايات التي تسعى لبلوغها ، ومن بينها ضرورة الحفاظ على أصول الوثائق وسرعة استرجاع المادة الموثقة بوجود قاعدة بيانات واسعة .

ويعد هذا المشروع بداية برنامج ضخم لتطوير نظام العمل بالدار فهو يهدف إلى نقل الوثائق من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي وتوثيقها إلكترونيا . والمشروع هو ثمرة تعاون بين وزارة الثقافة ممثلة في الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ممثلة في مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي التابع لمكتبة الإسكندرية .

ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى وضع دار الوثائق القومية على بداية طريق التحول إلى مؤسسة رقمية كاملة في غضون السنوات القليلة القادمة ، حيث استخدم المشروع أفضل الأساليب لحفظ وصيانة الوثائق عبر العمليات الفنية المختلفة بما في ذلك الحصر والفهرسة والتصنيف وإعداد قواعد البيانات والأدلة الإلكترونية الخاصة بالمجموعات المنتقاة. وقد انتهى المشروع من ميكنة ٥٧٠٠٠ صورة رقمية تمثل ٢٤٤٠٠ وثيقة صارت متاحة للباحثين .

وليس من شك في أن هذا المشروع قد نقل دار الوثائق نقلة نوعية إلى الأمام ، ومن المؤمل أن يحظى المشروع بالتمويل اللازم لاستكمال ميكنة باقي الوحدات الأرشيفية بالدار لكي تدخل دار الوثائق عصرا جديدا تستطيع فيه أن تنافس دور الحفظ الأرشيفي الأخرى ، وتكون مقصدا للباحثين من جميع أنحاء العالم خاصة وأنها تمتلك عدا هائلا من الوثائق التي لا تخص مصر وحدها وإنما تخص دول المنطقة بأكملها ، وذلك لدور مصر الحضاري في العالم العربي وتشعب علاقاتها الإقليمية والدولية .

مكتبة الإسكندرية

كتاب وصف مصر... مشروع رقمي جديد

إطلاق موقع إلكتروني للرئيس جمال عبد الناصر

تقوم مكتبة الإسكندرية - في أحدث مشروعاتها الرقمية - بإعداد مشروع رقمي لكتاب وصف مصر إلى جانب إطلاق موقع إلكتروني للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وفيما يلي عرض موجز لهذين المشروعين الهامين : *

-كتاب وصف مصر

من المعروف أن كتاب وصف مصر يعد من أعمق الكتب التي أفردت صفحاتها للحديث عن أرض مصر بكل جوانبها ، وقد جاء هذا الكتاب نتيجة تعاون أكثر من مائة وخمسين عالما إضافة إلى عدد كبير من الفنانين والرسامين الذين رافقوا نابليون بونابرت في الحملة التي قادها إلى مصر في عام ١٧٩٨ ، وعلى مدار السنوات التي أقام فيها الفرنسيون في مصر قاموا برصد كل صغيرة وكبيرة بها ، وكل ما يتعلق بحضارتها القديمة ليخرجوا إلى

* اعتمدنا في عرض هذين المشروعين المفصلين اللذين أعدهما الدكتور

خالد عزب، مدير إدارة الإعلام بمكتبة الإسكندرية.

العالم عشرين جزءا لكتاب وصف مصر ، الذي نشر بين عامي ١٨٠٩ و ١٨٢٩ وكان له تأثير كبير ، حيث جذب انتباه العالم إلى مصر القديمة وقاد إلى ظهور الدراسات الحديثة عن تاريخ مصر ، وكان بلا جدال نقطة التحول في تطور علم المصريات .

وقد عمدت مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع المجمع العلمي المصري إلى توثيق ذلك الكتاب بأجزائه المتعددة توثيقا رقميا بهدف الحفاظ على محتوياته من ناحية ، وجعلها في متناول الباحثين من ناحية أخرى . وسوف يتم التنفيذ على ثلاثة مراحل: أولها تحميل هذا المشروع على أقراص مدمجة ، والمرحلة الثانية سيتم فيها جمع اللوحات والنصوص الموجودة في الكتاب على محرك بحث ، وأخيرا تأتي المرحلة الثالثة لوضع هذا المشروع الرقمي على شبكات الانترنت ليستفيد منه الباحثين في جميع أنحاء العالم .

— إطلاق موقع إلكتروني للرئيس الراحل جمال عبد الناصر

تعني مكتبة الإسكندرية في الوقت الراهن بتوثيق تراث الرئيس جمال عبد الناصر ، وعمل فهرس كامل لمحتويات المؤلفات التي كتبت عنه ، وبناء محرك للبحث وإتاحة هذا التراث للباحثين من خلال تصميم موقع على شبكة المعلومات الدولية - الانترنت - وسوف يتضمن الموقع كل الوثائق المقروءة والمسموعة والمرئية التي تم تحويلها إلى صورة رقمية مصحوبة ببحث مفصل عن كل معلومة قد يحتاجها زائر الموقع .

وتتضمن مجموعة عبد الناصر وثائق مكتوبة بخط يده ، وعلى كل الخطب التي ألقاها وتبلغ ١٣٧٠ خطبة في الفترة من ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ ، والتي يمكن لزائر الموقع أن يستمع إليها أو الحصول عليها مكتوبة ، ومن بينها الخطب التي ألقاها بمناسبة تأميم قناة السويس ، وفي تقديم الميثاق الوطني ، وبيان ٣٠ مارس ، وبيان التنحي عن الرئاسة ، والعدول عنه وغيرها .

كما يحتوي الموقع أيضا على أرشيف الصور الفوتوغرافية الخاصة

بالزيارات الرسمية والمؤتمرات الصحفية والدولية . ويشتمل الموقع إضافة إلى ذلك على الأفلام التسجيلية التي وثقت لأحداث محورية في تاريخ ثورة يوليو ، من بينها توقيع اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ ، وحادثة المنشية وغيرها .

أما الجزء الخاص بالوثائق الرسمية فيشتمل على الوثائق المصرية والإنجليزية والأمريكية ، حيث تتضمن الوثائق المصرية قرارات مجلس قيادة الثورة، ومن بينها قرار إلغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، وقرار إعفاء اللواء محمد نجيب من جميع المناصب التي يشغلها في ٤ نوفمبر ١٩٥٤ ، وترشيح جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية .

وبالنسبة للوثائق الإنجليزية والأمريكية التي تنشر لأول مرة فقد تم الحصول عليها من السجلات البريطانية العامة ، ومن الأرشيف الوطني الأمريكي عن طريق مؤسسة جمال عبد الناصر التي ترأسها الدكتورة هدى عبد الناصر كريمة الرئيس الراحل . وتشتمل الوثائق البريطانية على العديد من الوثائق التي من بينها مفاوضات الجلاء بينما تتعرض الوثائق الأمريكية لقضايا الشرق الأوسط ، والنزاع العربي الإسرائيلي ، وأزمة قناة السويس وغيرها .

ومن الأجزاء الأخرى التي يحتوي عليها الموقع الجزء الخاص بمقالات محمد حسنين هيكل الذي يعد شاهدا على الأحداث والتطورات التي أثرت في تاريخ مصر وفي تاريخ العرب الحديث ، ومن أبرز ما كتبه تلك السلسلة من المقالات تحت عنوان «نحن وأمريكا».

وهناك أيضا جزء من الموقع يتناول عبد الناصر والثقافة ويحتوي على كل ما ارتبط باسم عبد الناصر والحياة الفنية والأدبية من لوحات تشكيلية وطوابع بريدية و عملات تذكارية وغيرها .

وهكذا يستطيع زائر الموقع عن طريق محركات البحث search engine أن يجد كل ما يتعلق بالموضوع الذي يريد بحثه .

شخصية العدد

يوانان لبیب رزق والطریق إلى الجائزة

أ. د. لطيفة محمد سالم
أستاذ التاريخ الحديث - كلية الآداب
جامعة بنها

لم يكن من المستغرب أن تأتي نتيجة إعلان جائزة مبارك يوم الاثنين ٢١ يونيو ٢٠٠٤ بفوز المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق بها في العلوم الاجتماعية ، وبالرغم من التخصصات المتعددة لهذه العلوم ، فإن الجائزة واحدة فقط ، ومن هنا يكون الحاصل عليها يستحقها ، وخاصة أنها في هذا العام حُسمت مع الجولة الأولى التي حصد فيها الدكتور يونان أصوات الأغلبية الساحقة للمثقفين ، وهو أمر يُشهد له من ناحية ، ويُسجل نزاهة الذين اختاروه من ناحية أخرى .

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا التوحد في الرأي ، والإجماع على اختيار تلك الشخصية ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه عبر الصفحات القادمة .

لما كان من المسلم به أن الباحث في التاريخ ينظر إلى الخلف ، ليتنقل بين الأحداث، ويضع يده على الأسباب، ويسبر غور المكونات، ويفوص مع المؤثرات، مستخدماً أدواته في التحليل والنقد، ليصل إلى النتائج ، فإنه يُصبح لزاماً علينا أن نهتدي بهذا المنهج عندما نتعرض للكتابة عن الدكتور يونان ، وعندئذ لا بد من العودة إلى الوراء ، حيث البداية .

مع بزوغ شمس يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٣٣ ولد يونان في مناخ أسرة تنتمي إلى الطبقة الوسطى المثقفة ، ولم ينشأ طفلاً مدللاً، إذ تركه أبوه ورحل عن الدنيا في مرحلة مبكرة من عمره ، وكان هذا الابن هو الذكر الوحيد بين أختيه ، ولقي من أمه من الشدة والحزم ، مما عمق في نفسه مدى أهمية المسؤولية . وتدرّج في تعليمه الابتدائي والثانوي بمدارس حي شبرا بالقاهرة. ونظراً لشغفه منذ صغره بالمعرفة ، فقد وجد في مكتبة الأسرة التي تضم رفوفها كتباً مختلفة النوعية ، ودوريات لها وزنها ، ما شد انتباهه ، وأثرى فكره ، فقضى الأوقات معها ، ومن ثم ترسخ في داخله حب القراءة ، مما أسهم في تشكيل شخصيته الثقافية .

وجاءت رغبته فى الالتحاق بالجامعة ، وتصميم أمه على ذلك ، ليمثل نقلة فى حياته ، فاختار كلية الآداب جامعة عين شمس ، رغم تفوقه إبَّان المرحلة الثانوية فى التخصص العلمى ، ولكنه وجد مشاعره توجهه إلى هذه الكلية. ومعروف عنها أن من يتفوق فيها هو صاحب المثابرة والمواصلة على القراءة وتحصيل الثقافة من منابعها . كذلك فضل قسم التاريخ، حيث التحرك عبر الزمان والمكان، واستدعاء الماضى، وربطه ليس فقط بالحاضر، ولكن أيضا بالمستقبل ، بمعنى الرؤية الشاملة للتفاعل بين البشر والأحداث ونتائجها. ومضت به سنوات الدراسة ، وتخرج عام ١٩٥٥ ، وعمل مدرسا فى التعليم الثانوى بمدينة الإسماعيلية ثم نقل للقاهرة .

*التطلع

تشاء الظروف أن يؤسس الدكتور عزت عبد الكريم سمنار التاريخ الحديث بآداب عين شمس، ويكون الباحث يونان أحد أبناء هذا السمنار ، بل وأحد أبناء أستاذه ، فعرف على يديه كيف يكون الأستاذ صاحب المدرسة مع تلاميذه فيما يختص بالأخلاق والعلم والعطاء ، وعليه أصبح يمثل له المثل الأعلى ، ومن ثم اقتاد بمسيرته فيما بعد. وتمكَّن الأستاذ من أن يُجند أبناء الباحثين فى دراسة تاريخ الوطن العربى ، وذلك أثناء فترة المد القومى فى الستينيات. ووقع اختياره على تلميذه يونان ليتخصص فى تاريخ السودان الحديث لأهمية هذا البلد بالنسبة لمصر، وبالفعل حصل على درجة الماجستير عام ١٩٦٣ فى موضوع «العلاقات الخارجية للدولة المهدية (١٨٨٥ - ١٨٩٨)» وعلى درجة الدكتوراه عام ١٩٦٧ فى موضوع «السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول (١٨٩٩ - ١٩٢٤)». وفى إبَّان فترة دراسته للدكتوراه ألحقه أستاذه بالبعثة التعليمية إلى السودان ليطلع على وثائق دراسته وينهل منها .

*** المناصب**

بعد حصول الدكتور يونان على الدكتوراه، انتدب كاملا من وزارة التربية والتعليم إلى كليته التي تخرج منها للتدريس بها، ثم ما لبث أن ألتحق بسلك أعضاء هيئة التدريس بكلية البنات جامعة عين شمس عام ١٩٦٩، وتدرج في الوظائف، فحصل على أستاذ مساعد عام ١٩٧٤، وأستاذ عام ١٩٧٩، وأستاذ متفرغ عام ١٩٩٤، وأستاذ غير متفرغ عام ٢٠٠٣.

أما عن المناصب ذات الصبغة الأكاديمية والإدارية، فتمثلت في رئاسته لقسم التاريخ بكلية البنات بين عامي ١٩٩٠ - ١٩٩٤، ورئاسته لقسم البحوث والدراسات التاريخية بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - إحدى منظمات جامعة الدول العربية - منذ عام ١٩٩٣ وإلى الآن. وفي نفس العام (١٩٩٣) أسس « مركز تاريخ الأهرام»، وتولى من خلاله تحرير صفحة الخميس الأسبوعية التي تنشرها صحيفة الأهرام تحت عنوان « الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة »، والتي لازالت توالى صدورها. أيضا فقد تمكن بعد أن أصبح مقرا للجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر التابع لدار الكتب منذ عام ١٩٩٧، من تفعيل دور المركز، مما أسفر عن حركة علمية متقدمة. هذا فضلا عن قيامه بدور بارز في أنشطة علمية متعددة، مثل الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، واتحاد المؤرخين العرب، وعضوية لجنة الترقية لأساتذة التاريخ، وعضوية المجلس الأعلى للثقافة، كما هو عضو أيضا في لجنة التاريخ بنفس المجلس، إلى جانب عضويته للمجلس الأعلى للصحافة، والمجلس القومي للثقافة، والمجلس القومي للتعليم، واللجنة العليا في المجالس القومية المتخصصة. ولأنه يستملك الفكر المستتير والرأي الحر المنزه عن كل غرض شخصي فقد وضحت بصماته في مختلف تلك المؤسسات.

*** الدور القومي**

يشغل الدكتور يونان موقعا متميزا على الخريطة القومية، حيث اختارته وزارة

الخارجية المصرية بصفته مؤرخا لعضوية الدفاع عن قضية طابا ، فألقيت على عاتقه مسئولية جمع الوثائق وكتابة الفصول التاريخية من المذكرات القانونية التي كان يُقدمها الجانب المصري لهيئة المحكمة الدولية بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ . وتتنقل أثناء تلك الفترة بين دور الوثائق العالمية في كل من إنجلترا وتركيا والسودان، هذا فضلا عن دار الوثائق القومية بالقاهرة . ونجح في الحصول على ما في بطونها من أسرار . وقد اعتمدت عليه هيئة الدفاع المصرية في القضية بشأن دعم الجانب التاريخي الذي كان له دور حاسم في كسب القضية ، وذلك إبان جميع مراحلها ، من إعداد المذكرات الثلاث التي ألحق بكل منها ثبت بالوثائق كُلف بوضعه ، إلى مرحلة المرافعات الشفوية التي انعقدت في جنيف خلال شهر أبريل عام ١٩٨٨ .

وأدى هذا النجاح الذي أحرزه في طابا إلى أن تستفيد منه وزارة الخارجية المصرية ، وأن يكون ضمن الوفد المصري في مؤتمر مدريد عام ١٩٩٠ ، إذ رأت الوزارة الاستعانة به خبيرا في الشؤون الخاصة بالتاريخ في أعمال المؤتمر .

وعلى الدرب نفسه، اختير عضوا في وفد المفاوضات المصري حول قضية حلايب، وهى المفاوضات التي جرت مع الجانب السوداني على ثلاث جولات بين عامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ . ونظرا للعلاقات التاريخية بين مصر والسودان ، كان دوره أساسيا في هذه الجولات ، وأرسلته وزارة الخارجية المصرية في تلك الفترة إلى لندن للحصول على الوثائق المتعلقة بالحدود بين البلدين الشقيقين .

وبناء على هذا الدور القومي المُشرف، جاءت عضوية الدكتور يونان في مجلس الشورى لفترتين متتاليتين بقرار جمهوري في أول عام ١٩٩٥ ، وقرار جمهوري آخر في عام ٢٠٠١ . وقد استطاع من خلال موقعه أن يثرى المناقشات، ومما يذكر أنه لم يكن ذا حزية متعصبة، وإنما - وكما يردد دائما - هو مصري حتى النخاع ، ووفقا لهذه الهوية ، مضى في خدمة وطنه الغالي .

*أسلوب الكتابة

لم يشغل الدكتور يونان تعدد الأنشطة ، وتشعب الاتجاهات من أن يولى وجهه شطر الاشتغال بالكتابة التاريخية التي تشهد له بأنه أعطاها مذاقا خاصا وطابعا متميزا. والواقع الذى علينا أن نسجله أنه لم يعتمد على الالتزام بالمنهج العلمى للبحث التاريخي فحسب ، وإنما كذلك بتوأم آخر، اختلطت فيه عدة مؤثرات: موهبته المتألقة ، وفكره المتيقظ ، وحضوره الذكي، وحنكته الطويلة ، ذلك جميعه انصهر فى بوتقة واحدة ، وأعطانا قسما شخصيته المتناغمة التي ندركها سواء من خلال ما نقرأه عبر سطور المنظومة ، أم بأحاديثه ذات التحليلات الرصينة .

وإنه لمن الصعب تصنيف الدكتور يونان أو نسبته إلى إحدى مدارس التاريخ المعروفة ، لأنه أراد أن يكون لنفسه منهجا متفردا ارتكز على خطين أساسيين ، يكمل أحدهما الآخر ، الأول ما اكتسبه من قراءاته ودراساته ، والثانى ما يكمن داخله وفى أعماقه ، ويحمل مكوناته الخاصة التي تفوق فى تنظيمها ، نرصد منها :

-العقلية التي يتغلغل فى كنهها الجانب العلمى ، بمعنى أنه يعتمد دائما على الحسابات والنظريات ، وبالتالي المقدمات التي تؤدي إلى النتائج .

-الميول الفلسفية ، فهو يضع أمام الأحداث علامات الاستفهام ، ويلجأ إلى القياس النفسى ، ويحدد الأبعاد ، محاولا - بقدر الإمكان - الخروج بإجابة تكون هى الأقرب للإقناع .

-الثروة الكبيرة التي يمتلكها من الأدوات ، ولها من الأهمية البالغة من حيث تعدد طرق المعالجة والتناول ، وفي مقدمتها الأسلوب الذي يتسم بالعمق والقوة، وفى الوقت ذاته يبتعد عن التعقيدات والغموض ، ويتوخى السهولة والسلاسة .

-التذوق الفني، الذي تغمره اللمسات الجمالية التي تغدق عليه حساً عالياً، فتقصي الجمود جانبا .

-وأخيرا الحب والإخلاص والوفاء والتضحية التي يدخرها لوطنه مصر ، فهو عاشق ومتيمٌ بها ، وكان ذلك من الأسباب الجوهرية التي جعلته يوجه كل اهتمامه وعنايته بتاريخها ، فأمضى السنوات الكثيرة ، يستحضر الوقائع المصرية ، ويعيش داخلها ، وتلتقط عيناه مختلف جوانبها. وبحرفه بالغة ، يضع يده على المجهول في تلك الوقائع يحدوه شوق ولهفة على الكشف عن الجديد ، وإيمان صادق بأن الله قد اختاره لهذه المهمة الصعبة ، فوهب نفسه لها على حساب أشياء أخرى .

وعلى جانب آخر ، فإن مصر هي التي أعطته المركز والشهرة ، وأحاطته بالإجلال والاحترام ، ومما لاشك فيه أن هذه المؤهلات قد بلورت شخصيته العلمية ، فأصبحت له الملامح الخاصة التي جعلته رائدا في الكتابة التاريخية .

* طبيعة الإنتاج

عني الدكتور يونان بتاريخ المؤسسات المصرية على مستوييها، الشعبي والدستوري، وكان وراء تلك العناية شعورا بأن التاريخ السياسي قد جار على تاريخ المؤسسات التي تضع السياسات . وبالنسبة للمستوى الأول «الشعبي» فإنه وضع فيه أربعة مؤلفات عن تاريخ الأحزاب المصرية ، بدأها من وقت مبكر عام ١٩٧٠ بكتاب « الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني» (١٨٨٢ - ١٩١٤)، وصدر له بعد ست سنوات كتاب «الأحزاب المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢» ، وبعد ثماني سنوات صدر كتاب ثالث « الأحزاب المصرية» (١٩٠٧ - ١٩٨٤)، وأخيرا كتاب « تاريخ الأحزاب المصرية»، وأهمية مثل تلك الأعمال ، أنها بدأت في وقت كان يتسم بحظر الأحزاب ، وكل ما يتصل بها حتى المتعلق بتاريخها ، ومن ثم جاء عملاء الأول والثاني في ظروف تحيطها العقبات، وبالتالي أصبحت من المراجع الفريدة نتيجة لهذا المناخ .

أما عن المستوى الثاني « الدستوري » فقد كتب كتابا يعد من الكتب المرجعية في تاريخ المؤسسات ، وهو «تاريخ الوزارات المصرية» (١٨٧٨ - ١٩٥٣) وكتابا آخر عن تاريخ «الخارجية المصرية» (١٨٢٦ - ١٩٣٧) . وفي

السياق نفسه ، كتب مؤلفا تحت عنوان «قصة البرلمان المصري». ومثل هذا النوع من الدراسات يتطلب إلماما واسعا ليس فقط بالتاريخ السياسي ، وإنما أيضا بالتاريخ الاجتماعي والإداري ، بحكم أن كل ذلك يصب في نهر المؤسسة، الأمر الذي تطلب الرجوع إلى الدوريات على نطاق واسع ، وتطلب في الوقت ذاته الرجوع إلى الوثائق البريطانية التي نجح في الحصول عليها من دار المحفوظات البريطانية .

وفيما يتعلق بالانتماء الوطني ، فإن الدكتور يونان بذل مجهودا واضحا في الكتابة في شتى الشئون المصرية ، فاشترك مع آخرين في وضع كتاب تحت عنوان «حرية الصحافة في مصر (١٧٩٨ - ١٩٤٥)» وكتاب ثان بعنوان «مصر والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)» ، وألّف كتابا ثالثا يحمل عنوان «الوفد والكتاب الأسود».

وكانت عنايته بقضايا الحدود المصرية ظاهرة في عدد من مؤلفاته ، بدأت في فترة مبكرة ببحثه المنشور في مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عام ١٩٦٧ عن « أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا » ، ثم أصدر مؤلفه «الأصول التاريخية لمسألة طابا .. دراسة وثائقية» ، وتبعه بعد اشتراكه ضمن هيئة الدفاع المصرية في قضية طابا وصدر الحكم لصالح الجانب المصري ، بعمل يروى تجربته فيها بعنوان « طابا - قضية العصر » ، ويكاد يكون هو الكاتب الوحيد الذي أرّخ لهذه القضية ، كما شارك في وضع «الكتاب الأبيض» الصادر عن وزارة الخارجية المصرية حول تلك القضية ، ثم جاء عنوان الكتاب الأخير « مصر المدنية» ليسهم في هذا الخط .

ولم تنقطع علاقة الدكتور يونان بتاريخ السودان بعد انتهائه من رسالتيه للماجستير والدكتوراه، فاستكمل الطريق ، وكتب العديد من المؤلفات منها «السودان في المفاوضات المصرية - البريطانية» (١٩٣٠ - ١٩٣٦) ، «قضية وحدة وادي النيل بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعماري (١٩٣٦ - ١٩٤٦)»، كما

وضع كتاب «مشكلة جنوب السودان» الذي ألفه مع آخرين، وكانت آخر أعماله في ذلك الميدان كتاب «الثوابت والمتغيرات في العلاقات المصرية السودانية». هذا فضلا عن بحوث في التاريخ السوداني نُشرت في مجلة السياسة الدولية، منها «الثورة والصراع الحزبي في السودان» (أكتوبر ١٩٦٩)، «قيام وسقوط المهدي في السودان المعاصر» (يونيو ١٩٧٠)، «إيديولوجية الوحدة بين مصر والسودان» (أبريل ١٩٧١).

وأصبح التوجه العربي له المكانة في كتاباته منذ عام ١٩٧٧ حين ألف مع الدكتور مفيد شهاب والأستاذ السيد ياسين كتابا بعنوان «الصهيونية والعنصرية»، أيضا شارك في أكثر من عمل في هذا المضمار، فكتب عن العلاقات العربية الأفريقية، والعلاقات العربية التركية.

وانتهز فرصة إعارته لجامعة محمد بن عبد الله بفاس بالمملكة المغربية (١٩٧٧ - ١٩٨١)، ووفقا للتوجه ذاته، ترجم كتابا ضخما عن تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام ١٩٠٠، ووضع كتابا عن العلاقات المصرية المغربية حتى عام ١٩١٢. وخلال التسعينيات، شارك في تأليف كتاب «الكويت - وجودا وحدودا»، كما وضع كتابا تحت عنوان «قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج»، وكانت آخر مؤلفاته في ذلك الصدد «موقف بريطانيا من الوحدة العربية (١٩١٩ - ١٩٤٥)».

ومن هنا يتضح أنه لم يقتصر في دراساته على أحد جناحي الوطن العربي دون الآخر، إذ تناول الجانبين، بعد أن رأى أن المكتبة العربية تفتقر إلى مؤلفات عن العلاقات العربية - العربية، بينما هناك أعمال كثيرة عن العلاقات العربية الأوروبية، خاصة مع الدول التي استعمرت البلاد العربية.

وكتب الدكتور يونان في الصحافة منذ فترة مبكرة، فقد نشر في مجلة الهلال أولى مقالاته عام ١٩٦٥، ثم تتابعت كتاباته في السياسة الدولية والمصور والأهرام، مما أسهم في معرفة القارئ به وإعجابه بأسلوب معالجته

للموضوعات التي تناولها.

وتأتى رحلة الدكتور يونان مع الديوان ، تلك التي بدأت أولى خطواتها يوم الخميس ١٥ يوليو ١٩٩٣ ، حين نشرت الأهرام أول حلقة من السلسلة التاريخية المعروفة «الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة» .

وتجاوز الديوان الآن أكثر من ستمائة وخمس عشرين حلقة ، وكل منها يُعد دراسة مستقلة ذات طبيعة علمية تتحلى بالسهولة واليسر ، وذلك لكي تمكن القارئ العادي من فهمها ومتابعتها ، وهى تسعى لنشر الوعي التاريخي بين جموع قراء الصحيفة العريقة من المصريين والعرب ، ثم إنها من الكتابات القليلة التي تنشر بالأهرام ، وفى الوقت ذاته تنشر مترجمة إلى اللغة الإنجليزية فى الأهرام ويكلي ، هذا فضلا عن الأهرام الدولي والأهرام العربي ، مما يتيح الفرصة للمصريين غير المقيمين فى مصر والعرب لتتبعها ، بالإضافة إلى الأجانب الذين يرغبون فى معرفة التاريخ المصري للاطلاع على بعض فصوله .

وقد صنف الدكتور يونان ما نشر من حلقات فى موسوعة ضمت حتى الآن عشرة كتب ، وامتدت بين عامى ١٨٧٦ - عام صدور الصحيفة العتيدة - وعام ١٩٣٤ . وجاءت بالترتيب : الكتاب الأول (١٨٧٦ - ١٨٨٢) ، والكتابان الثانى والثالث (١٨٨٢ - ١٨٩٢) ، والرابع والخامس (١٨٩٢ - ١٩٠٠) ، والسادس والسابع من مطلع القرن العشرين إلى قيام الحرب العظمى عام ١٩١٤ ، والكتاب الثامن (١٩١٤ - ١٩١٨) ، والكتابان التاسع والعاشر (١٩١٩ - ١٩٢٤) ، والكتابان الحادى عشر والثانى عشر .

ومن الموقع نفسه ، وفى إطار الديوان ، وضع عملين ، أولهما بمناسبة مرور ١٢٥ عاما على صدور الأهرام تحت عنوان «الأهرام - سنوات التكوين» ، والآخر بالمشاركة مع المجلس القومي للمرأة يحمل عنوان «المرأة المصرية بين التطور والتحرر (١٨٧٢ - ١٩٢٣)» ، وقد حصل الكتاب الأخير على جائزة أحسن كتاب فى معرض القاهرة الدولي للكتاب لعام ٢٠٠٢ .

ويجمع الكثيرون على تفرد هذا العمل ، حقيقة أن الاستعانة بالدوريات كأحد مصادر البحث التاريخي أمر معروف ، ولكن أن تستخدم دورية بعينها كمصدر لكتابة تاريخ مصر والعالم ، وعلى المستويات المختلفة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والصحافية ، فإنه الأمر الذي اختص به الدكتور يونان ، كاتب ديوان الحياة المعاصرة.

والواقع أنه من الصعب حصر الإنتاج العلمي للدكتور يونان ، الذي يتميز بالغزارة والتنوع ، ورفوف المكتبات تشهد بذلك الكم الكبير من المراجع التي ربت على الأربعين كتابا ، والأبحاث المنشورة في المجالات العلمية المتخصصة والمحكمة والتي اقتربت من المائة والخمسين بحثا .

إن كيان الأستاذ الجامعي يرتكز على شقين ، الأول إنتاجه العلمي المتميز ، أما الآخر فهو المدرسة التي يضع أساسها ويُقيم قواعدها ، ويضم بين صفوفها التلاميذ الشغوفين بالانتماء لها ، لينهلوا من معارفها ، وبالتالي عندما يشتد عودهم ، يوكل إليهم الدور ليستكملوا المسيرة على الدرب نفسه ، وقد نجح الدكتور يونان في إعداد هذه المدرسة التي أصبحت لها من الدعامات ما يُمكنها من البقاء، وحرص على تغذيتها، وضح الدم الجديد لها من خلال سيمينار الثلاثاء الأسبوعي الذي يعقده في كلية بنات عين شمس ، ودائما ما يتسم ذلك اللقاء بالديمقراطية في الحوار ، حيث تدور المناقشات في مناخ هادئ وفعال وإيجابي، فهناك الرأي والرأي الآخر، بالإضافة إلى ما يلمسه المنتمون إلى السيمينار من صفات تتمتع بها شخصية الأستاذ ، فهو الإنسان الذي يمتلك الصدر الرحب . وفي الوقت ذاته ، فإنه الحازم والحاسم والملتزم، مما يُثري المكان بالألفة والدفء والاحترام والتقدير الذي يسود بين الجميع .

ومن هذا المكان ، خرجت الكثير من رسائل الماجستير والدكتوراه التي أنجزت على يديه ، لتحمل بصماته ، وتكون الدليل على إشرافه الصادق وعطائه المتفرد ، والذي امتد إلى مؤسسات علمية أخرى . وبطبيعة الحال فقد أدلى

بدلوه فى اللجان الخاصة بالمناقشة والحكم على رسائل كثيرة . وعلى صعيد آخر ، فإنه شارك فى تقييم الإنتاج العلمى للمتقدمين إلى لجان الترقية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات العربية .

وأخيرا إذا ما حاولنا تحليل الجانب السيكولوجى للدكتور يونان، نجد أنه صاحب شخصية متوازنة ورحبة، يتحلى بالأخلاق الرفيعة، والنقاء النفسى، والشفافية المرهفة، والتسامح، وحب الخير والسعى إليه مهما كانت دروبه صعبة. وبفضل هذه الإمكانيات، توثقت علاقاته بالآخرين، الذين ارتبطوا به حبا واحتراما.

ونتيجة لنشاطه العلمى ، ودوره فى العمل العام ، كان حصوله على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٥ ، وكان من أول أبناء جيله الذين فازوا بها . وفى أكتوبر عام ٢٠٠٢ ، وعندما قررت مؤسسة الفكر العربى - وهى مؤسسة عربية - أن تمنح عددا من الجوائز لأهم المبدعين فى الأمة العربية ، كان هو المصرى الوحيد الحائز على جائزتها .

وفى الحقيقة ، فإنه عبر رحلة الدكتور يونان الطويلة والتى مازال يمخر عبابها ، لم يكن الطريق مفروشا بالزهور والرياحين فقط ، وإنما أيضا هناك الصخور التى تغلب عليها بفضل توفيق الله وجده واجتهاده وصبره وكفاحه ، من أجل أن يحقق رسالته ، ويجعل التاريخ وخاصة تاريخ مصر محببا إلى النفوس التى أصبحت متشوقة لتعرف المزيد على يديه .

ولعلّ بعد هذه الصفحات أجبت على السؤال الذى طرحته فى البداية ، وأكرره فى النهاية، لماذا التوحد فى رأى المثقفين وإجماعهم على اختيار شخصية الدكتور يونان لبيب رزق ليفوز بجائزة مبارك فى العلوم الاجتماعية لعام ٢٠٠٤ ؟

إنه يستحقها ويجدّارة ، وبذلك أصبح أول مؤرخ يحصل على أرفع جائزة تقدمها مصر لأبنائها المخلصين الأوفياء .

الملف الوثائقي

مختارات من ردود الفعل الدولية على حرب السويس (١٩٥٦) في الوثائق المصرية

إعداد وتقديم

د. عبد الواحد النبوي

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

تقديم

كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نقطة فارقة في تاريخ مصر المعاصر، والسياسات المصرية الاستراتيجية، وبدا معها أن مصر تخطو نحو الاستقلال التام في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، وكان كل فجر يوم يحمل تطوراً مهماً في تاريخ الأمة المصرية سواء داخليا أو خارجيا، ولعل الإنجازات التي حققها رجال الثورة العسكريين في الشهور الأولى من قيامها، جعلتهم يقلعون عن فكرة عودتهم إلى ثكناتهم مرة أخرى وترك الأمور لرجال السياسة والأحزاب، وهو الأمر الذي أدى إلى مجموعة من المتغيرات أدت إلى الصدام مع السياسيين القدامى، وأدت إلى إلغاء الأحزاب وإعلان الجمهورية، إضافة إلى الصدام مع الإخوان المسلمين واعتقال أعداد كبيرة منهم. ومن ناحية أخرى انقسم رجال الثورة فيما بينهم فيما عرف بأزمة مارس ١٩٥٤، وهي الحوادث التي انتهت بتدعيم نفوذ الجيش على مجرى الحياة السياسية في مصر في ذلك الوقت.

وعلى أثر توقيع معاهدة الجلاء في أكتوبر ١٩٥٤ بين مصر وبريطانيا وضح اشتداد الصراع بين الشرق والغرب في البؤر الساخنة في أوروبا وآسيا وظهر ما عرف باسم الحرب الباردة والدخول في دوامة الأحلاف والأحلاف المضادة، مما جعل قادة الثورة يعيدون ترتيب أوراقهم بالبعد عن الانخراط في تكتلات أو أحلاف غربية أو شرقية بتبني سياسة عدم الانحياز، والدفاع عن الأراضي المصرية والمنطقة العربية بالأيدي المصرية والعربية. غير أن هذا الاتجاه في السياسة المصرية لم يكن يخدم المخططات الغربية، ومن ثم أخذ المعسكر الغربي ينظر إلى مصر على أنها سببا في كسر حلقة الطوق الذي كان يفرضه على الكتلة الشرقية، خاصة بعد رفض قادة الثورة الاشتراك في حلف عرف فيما بعد بحلف بغداد، وبدأت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة - وهي التي ساعدت مصر على عقد معاهدة الجلاء مع بريطانيا - تعيد النظر في سياستها تجاه مصر خاصة في النواحي العسكرية والاقتصادية ورفضت الدول

الغربية دعم مصر عسكريا، الأمر الذي دفع مصر إلى عقد صفقة أسلحة مع الكتلة الشرقية عرفت بصفقة الأسلحة التشيكية (سبتمبر ١٩٥٥) للدفاع عن مصر ضد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وترتب على عقد تلك الصفقة ازدياد شقة الخلاف بين مصر والدول الغربية، كما ضاعف من هوة الخلاف أن السياسات المصرية الداعية إلى الاستقلال الوطني ودعم حركات التحرر كانت تؤتى ثمارها في اليمن، عمان، الجزائر، تونس، وأقطار أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، الأمر الذي سبب المزيد من المتاعب للدول الاستعمارية وبخاصة (بريطانيا، فرنسا). وكان في اعتراف مصر بالصين الشعبية في أبريل ١٩٥٦ ما اعتبرته الدول الغربية دعما لموقف دولة ذات توجه الشيوعي على حساب تايوان (الصين الوطنية) التي كانت تشغل مقعدا دائما في مجلس الأمن ضمن الخمسة الكبار.

لقد كانت مصر تسلك في سياستها ما يعبر عن استقلال القرار الوطني، الأمر الذي كانت تراه الدول الغربية متعارض مع توجهاتها ويؤدي إلى خدمة مصالح الكتلة الشرقية، وكانت السياسات الغربية تجاه مصر تأتي أحيانا في شكل اتفاق وتحالف بين تلك الدول وأحيانا تأتي فردية خاصة بكل دولة على حدة، وأحيانا كان الخلاف بين الدول الغربية يقف حائلا أمام نجاح المخططات الغربية.

وكان أهم الأعمال التي كانت ذات تنسيق كبير بين أهم دولتين غريبتين بريطانيا، الولايات المتحدة، ما أطلق عليه عملية (أوميغا) (Omiga Operation)، التي كانت تهدف إلى عزل مصر عن جيرانها وتحجيم دورها وإيجاد بديل يقوم بدورها، وتمثل هذا البديل في المملكة العربية السعودية.

كما رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة إيقاف أحد مشروعات التنمية المصرية الكبرى، برفض تمويل مشروع السد العالي الذي كانت مصر تبحث عن تمويل له في ذلك الوقت. ورغم أن الولايات المتحدة كانت ترى أن هذا

المشروع الذي سوف يستغرق ما يقرب من خمسة عشر عاماً قد يتيح الفرصة لإعادة مصر إلى حظيرة الغرب بحرصها على عدم إثارة المتاعب للغرب في المنطقة والتعاون معه حتى لا يسقط نظامها الثوري إلا أنها لم تتراجع عن موقفها. وكان رفض الولايات المتحدة والبنك الدولي لتمويل المشروع إهانة للنظام المصري الذي قام بالرد عليها في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس لاستخدام دخل القناة في تمويل مشروع السد العالي .

وتكمن خطورة هذه الخطوة في أنها كانت صفة سددت إلى الدول الغربية التي كانت ترى في قناة السويس دولة داخل الدولة ، وأرض ليست مصرية ضمن الحدود المصرية وأنها كانت الأمل في دعم مشروعات الدفاع الغربية. لقد دفعت هذه الصفة القوية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى التدبير بالسياسة المصرية وسلكت الولايات المتحدة الأمريكية الطرق السياسية لتطويق وإضعاف مصر لإعادتها إلى الجانب الغربي ، إلا أن الحليفتين الغربيتين بريطانيا وفرنسا استعدا في سرية للعدوان على مصر حيث اعترف إيدن بأن الاستعدادات العسكرية قد مضت قدماً إلى الأمام منذ إعلان تأميم القناة ، وجعلت الدولتان لهذه الاستعدادات ستاراً من العمل السياسي لإخفاء النوايا العدوانية . وكان انضمام إسرائيل إلى النوايا العدوانية البريطانية والفرنسية تجاه مصر أمراً طبيعياً، خاصة في ظل أطماعهما التوسعية وتزعم مصر الحركة القومية العربية ومساندتها لثورة الجزائر والجنوب العربي ودعم النضال الفلسطيني ورفض التفريط في الحقوق العربية في الأراضي الفلسطينية.

وأدى اتفاق الأهداف البريطانية والفرنسية والإسرائيلية إلى عقد اتفاقية سرية بين تلك الدول الثلاث عرفت باسم اتفاقية سيفر في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ تضمنت الخطوات الإجرائية للعدوان الثلاثي على مصر. وجاءت تلك الاتفاقية في وقت ظن فيه المتواطئون أن الأجواء الدولية مناسبة لتنفيذ اعتدائهم ، فالاتحاد السوفيتي قد انغمس في مشكلة إخماد ثورة عارمة ضد نظام الحكم الموالي له في المجر ، والولايات المتحدة الأمريكية قد غرقت حتى أذنيها في

انتخابات رئاسة الجمهورية التي كان مقررا إجراؤها في ٦ نوفمبر ١٩٥٦ . ورغم تلك الشواغل المهمة للاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة إلا أنه مع الهجوم الإسرائيلي على الأراضي المصرية في ٢٩ أكتوبر ١٩٦٥ ، تحركت الولايات المتحدة في ليلة العدوان ودعا أيزنهاور مجلس الأمن للاجتماع لإدانة إسرائيل لعدوانها على مصر ، وهو الأمر الذي رفضته بريطانيا وفرنسا ، وأدى إلى كشف خطتهما خاصة بعدما استدعت وزارة الخارجية البريطانية القائم بالأعمال المصري ومستشار السفارة الإسرائيلية في لندن وأبلغتهما الإنذار البريطاني الفرنسي المشترك المشهور . وإزاء رفض مصر للإنذار وإعلان عبد الناصر القتال قائلاً «إذا كان قد كتب علينا القتال فلن يوجد من يكتب علينا الاستسلام، سنقاتل ولن نستسلم».

وفي ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ وقع العدوان البريطاني الفرنسي ، وتصدت مصر له جيشاً وشعباً، ودعت مصر مجلس الأمن لاجتماع عاجل لبحث العدوان عليها، وبدأ أن الفيتو البريطاني الفرنسي جاهزا لإجهاض تحرك مجلس الأمن، ومن ثم دعا مندوب يوغسلافيا - بعد التشاور مع مندوب مصر - إلى انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة لعجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار، إذ لم يوافق إلا بأغلبية ٧ أصوات ، ورفض بريطانيا وفرنسا وامتناع استراليا وبلجيكا عن التصويت.

وعقدت الجمعية العامة جلستها الطارئة في أول نوفمبر وفي خلالها عرضت الولايات المتحدة مشروع قرار يقضى بوقف إطلاق النار الفوري وسحب بريطانيا وفرنسا لجميع قواتهما من الأراضي المصرية وعودة القوات المصرية والإسرائيلية إلى خطوط الهدنة ١٩٤٩ ، ومنع كافة الدول من إرسال أسلحة إلى الشرق الأوسط وإعادة الملاحة إلى القناة. وقد وافقت الجمعية العامة على هذا المشروع في ٢ نوفمبر ١٩٦٥ بأغلبية ٦٥ صوتاً ومعارضة كل من بريطانيا، فرنسا، إسرائيل، استراليا، نيوزلندا، وامتناع هولندا وبلجيكا والبرتغال ولاوس وجنوب أفريقيا وكندا عن التصويت . وطالب دالاس وزير خارجية الولايات

المتحدة أن تظل الجمعية العامة منعقدة حتى يتم تنفيذ القرار.

لقد كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بمثابة حلقة جديدة في سلسلة تغلّي الأصدقاء عن الأطراف المعتدية . وعلى الجانب الآخر كان الأصدقاء وغيرهم يلتفون بقوة حول مصر معلّنين دعمها والاستعداد للاشتراك معها في معركتها العادلة بكل الوسائل ، ولقد أدى هذا الأمر في نهايته إلى رضوخ دول العدوان لتوجهات المجتمع الدولي ، وإنهاء حلقة من حلقات الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

ولا نبالغ في القول إذا وصفنا العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بأنه نقطة فارقة ليس في تاريخ مصر فحسب، بل وفي تاريخ العالم، فعندما انتهى هدير المعركة وأغلقت الملفات السياسية والدبلوماسية ، وضع أن هذه الحرب أسفرت عن عدة متغيرات على الساحات المحلية والإقليمية والدولية.

فخروج مصر منتصرة سياسيا أعطى للدور المصري في المنطقة نفوذا ليس له سقف في فكر منظري القومية العربية، مما دفع القيادة السياسية المصرية إلى مضاعفة الدعم لحركات التحرر بالمنطقة، وتضاعفت الجهود المصرية في هذا المجال فوصلت شحنات السلاح إلى حركات المقاومة للاحتلال الأجنبي من المغرب غربا وحتى عُمان شرقا، وزاد الدعم السياسي والدبلوماسي والإعلامي لكل بلد عربي ينزع إلى التحرر سواء من المحتل الأجنبي أو الحكم الرجعي، الأمر الذي أفرز في سنوات قليلة من انتهاء عدوان ١٩٥٦ بلدانا عربية انتصرت فيها الثورات التحررية، كما في سوريا، والعراق، ولبنان، وتونس، والجزائر، مما أعطى الفرصة للقوى الرافضة للدور المصري في المنطقة القيام بدعم الفرقة والرهان على التناقضات بين الدول العربية التي كانت تعاني من تعدد الأنظمة الحاكمة ما بين ثورية ومحافظة.

كذلك فإن من نتائج هذه الحرب أن الدور المصري لم يقتصر على المنطقة العربية ، بل تعداها إلى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، مما أثار المتاعب في

وجه القوى الاستعمارية القديمة (بريطانيا - فرنسا - بلجيكا) ، فضلا عن الاستعمار الجديد المتمثل في القوة الاقتصادية الأمريكية، مما جعل مراكز الأبحاث الغربية ودوائر السياسة تعيد صياغة الاستراتيجيات السياسية لتلك القوى بما يحد من النفوذ المصري ، وأصبحت الاستراتيجيات الغربية وجهاً لوجه أمام الاستراتيجيات المصرية، وهو الأمر الذي انعكس على مسار الأحداث في المنطقة حتى وقت قريب.

إن إدارة مصر لمجريات أحداث العدوان الثلاثي عليها على جميع المستويات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك القدرة المصرية على التخطيط والإبداع والخروج من أزمة كانت يمكن أن تؤدي بمصر إلى احتلال جديد وتقسيم أراضيها وتأخرها عشرات السنين . لقد تفوق هذا الإبداع في المجال السياسي والدبلوماسي على غيره من المجالات الأخرى، وتمثل ذلك في التأييد الجارف من شعوب الأرض شرقها وغربها، بما في ذلك شعوب الدول المعتدية عدا إسرائيل. ولعل هذا الأمر يرجع بالدرجة الأولى لجهود الدبلوماسية المصرية التي استخدمت أدواتها بكل حنكة ودهاء في تنفيذ السياسة المصرية المجابهة للعدوان. ونفذ رجال الخارجية في كل سفارة ومفوضية وقنصلية هذه السياسة لتوضيح عدالة القضية المصرية وبشاعة الاعتداء المرفوض من القوانين الدولية وكل شعوب وأديان الأرض جميعاً.

إن حرب السويس في هذا العام (٢٠٠٦) يكون قد مر عليها خمسون عاماً ، ولعل ذلك يدفع الكثير من الباحثين المهتمين إلى زيادة البحث والتمحيص في الأسباب التي أدت إلى تلك الحرب، والنتائج التي ترتبت عليها وإعادة قراءة الأوراق واستخلاص الدروس والعبر. ورغم أن الكثير من الباحثين قد استندوا بشكل كبير في كتاباتهم عن تلك الحرب على وثائق الطرف المعتدي (إسرائيل - بريطانيا - فرنسا) لا لعل في ذلك إلا لتوفر تلك الوثائق وإتاحتها ، إلا أن عدداً قليلاً من الباحثين هو الذي اطلع على وثائق الجانب المعتدي عليه - مصر - وهذا

العدد القليل هو الذي شارك في أحداث تلك الحرب أو كان قريباً من مراكز صناعة القرار في مصر .

وهذا الملف الوثائقي لا نبالغ إذا قلنا أنه يقدم جوانب من هذه المعركة ، التي لم يكشف عن وثائقها حتى اليوم ، ويعرض لنماذج مختارة من المجموعات الوثائقية المهمة داخل دار الوثائق القومية، كما يقدم جزءاً من الصورة العامة للحرب بما فيها من دقائق هامة. ويركز بالدرجة الأولى على ردود الفعل الدبلوماسية والسياسية - العربية والدولية - على المستويات الشعبية والرسمية.

محتويات الملف الوثائقي

- ١ - إعلان من وزارة الداخلية إلى الرعايا البريطانيين والفرنسيين لتسجيل أنفسهم لدى المحافظات والمديريات المصرية بتاريخ أول نوفمبر ١٩٥٦ .
- ٢ - مكاتبة من مفوضية مصر في بورما بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٥٦ خاصة بتأييد الهيئات والجمعيات وممثلي الدول الاشتراكية في بورما لمصر ضد العدوان .
- ٣ - مكاتبة من مفوضية مصر للفاثيكان بشأن استنكار قداسة البابا أعمال العنف لحل الخلافات والرسالة البابوية الصادرة عن توتر الحالة في الشرق الأوسط بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥٦ .
- ٤ - مكاتبة من سفارة مصر بروما عن الموقف الإيطالي من العدوان بتاريخ التاسع من نوفمبر ١٩٥٦ .
- ٥ - موقف تركيا من العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر بتاريخ الخامس عشر من نوفمبر ١٩٥٦ .
- ٦ - تقرير عن صدى العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر في العراق بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٥٦ .
- ٧ - تقارير عن صدى الاعتداء الإنجليزي الفرنسي الصهيوني على الدوائر الرسمية والشعبية في تونس بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ .
- ٨ - مذكرة من سفارة مصر بموسكو عن تأييد الشعب السوفيتي لمصر ضد العدوان البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٥٦ .
- ٩ - مذكرة عن الأعمال التي ارتكبتها العدو بمصر والمخالفة للقانون الدولي بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٥٦ .
- ١٠ - موقف الأرجنتين من العدوان الثلاثي على مصر ٨ ديسمبر ١٩٥٦ .

-
- ١١ - مكاتبة من مفوضية مصر بجنوب أفريقيا عن موقف اتحاد جنوب أفريقيا من العدوان الثلاثي على مصر بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٦ .
- ١٢ - توسط الصليب الأحمر بين مصر وإسرائيل حول تبادل الأسرى من الجانبين في ١٣ يناير ١٩٥٧ .

اعبـلـي

بناءً على المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالتعبئة العامة ، تعلن وزارة الداخلية انه على جميع الاشخاص الذين بلغوا سن الثامنة عشرة من رعايا دولتي انجلترا وفرنسا ان يقدموا أنفسهم خلال ثلاثة أيام من اليوم الى مقر المحافظة أو المديرية الموجود في دائرتها محل اقامتهم لقياس اسماهم بها وتقديم كافة المستندات والبيانات المثبتة لشخصيتهم وجنسيتهم وحالتهم الدينية والاجتماعية . وعليهم أن يبلغوا عن كل تغير يطرأ على هذه البيانات خلال ثلاثة أيام من حدوث هذا التغير

ومسرى هذا الحكم على الذين كانوا من رعايا هاتين الدولتين واكتسبوا الجنسية المصرية أو أية جنسية أخرى .

علما بان كل من يخالف ذلك يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة (٣٠) من القانون المذكور وهي الحبس والغرامة .

تحريرا في ٢٧ ربيع الاول سنة ١٣٧٦ (أول نوفمبر سنة ١٩٥٦)

وكيل الداخلية

وزارة الخارجية

مفوضية جمهورية مصر

بلدية رانجون

بشأن :

٢٥ نوفمبر ١٩٥٦
١١/٦/١٩٥٦
(١٢٧)

سري جدا

وزادة ٧-٦-٥٦

١٢/٦/٥٦

١٢/٦/٥٦

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

الحاقا لكتاب المفوضية السري جدا رقم ٥٨ بتاريخ أول نوفمبر الحالي بشأن الاعتداء الاسرائيلي على مصر وقيام كل من برخانيا وفرنسا بمهاجمة الاراضى المصرية - اتشرف بالانارة أنه بمجرد تواتر انباء هذا العدوان الملح وقيام الصحف المحلية بنشر نصوص الكتاب الذى وجهه السيد وزير خارجية مصر الى سكرتير عام الامم المتحدة بصدده الاعتداء على مصر بتاريخ أول نوفمبر الحالى ، توالت زيارات زملائى رؤساء الهيئات الدبلوماسية وكثير من الافراد ومستلى الهيئات والجمعيات وخاصة الاسلامية منها فى رانجون .

فزارنى صباح يوم أول نوفمبر القائم باعمال سيلان وممثل فيتنام الشمالية والقائم باعمال روسيا معربين عن استيائهم الشديد للتحرف الحادث الذى أقدمت عليه انجلترا وفرنسا من اعتداء على سيادة مصر وارضها ، وقد سلمنى الاخير نمر البيان الذى أصدرته الحكومة السوفيتية بشأن العدوان على مصر .

وفى يوم ٢ نوفمبر زارنى القائم باعمال الصين الشعبية وأبلغنى أنه سيتصل برجال الصحافة البرومانية كما سيتم سلسلة من الاتصالات الرسمية والشخصية بالسؤولين من رجال بورما والشخصيات البارزة من حكومية ورجنية لحثهم على الاحتجاج على هذا الاعتداء الوحشى على مصر . كما زارنى للمرة الثانية القائم باعمال سيلان وسلمنى نعر التصريح الذى أصدره رئيس وزراء سيلان وأبلغنى أنه قد سلم نسخة منه فى الصباح الى وزير خارجية بورما كما ارسل نسخا منه الى الصحف والاذاعة البرومانية وأنه سيرسل نصه بذكره الى جميع الهيئات الدبلوماسية فى رانجون . ثم زارنى يوم ٥ نوفمبر ممثلو جمعيات مسلمى بورما وطلبة الجامعة وافراد من المسلمين يعلنون تطوعهم للدفاع عن مصر .

هذا وقد أذاع رئيس وزراء بورما الموجود الآن فى بومباى لحضور المؤتمر الاشتراكى الاسيرى - بيانا بتاريخ ٢ نوفمبر أشار الى حالة الحرب القائمة فى غرب آسيا وأن تطور الحوادث فى تلك المنطقة يستغل الآن بشكل مثير وغير معقول فى شئون السياسة الداخلية فى بعض الدول المعينة وقد ترتب على ذلك أن أصبح ميثاق الامم المتحدة يواجه امتحانا ناسيا قد يجعله مجرد قصاصة من الورق . وأضاف أنه قوى الشعور بأن مجرد استنكار ما تقوم به بعض الدول المعينة لا يساعد على ايجاد حل للمشاكل التى تواجه العالم

وزارة الخارجية

مهورية مصر

مدينة رانجون

بنا : _____

- ٢ -

نمبر تاريخي - ١٩٥ - (- ١٣٧)

في الوقت الحاضر وأنه من الضروري اتخاذ اجراء فعال لاعادة السلم على الفور . واستطرد
البيان بأنه يجب وضع حد عاجل للاعتداء المسلح على مصر واتسحاب جميع القوات الاجنبية
من اراضيها وأنه يتعين على جميع الدول ذات الشأن أن ترفع أمر النزاع بينها الى الامم
المتحدة دون قيد أو شرط إذ أنه يجب أن لا يغرب عن البال أن الامم المتحدة هي الامل
الوحيد الذي يتعلق به الانسانية الآن - وأن بورما على أتم استعداد للمساهمة في أية
خطوة جماعية تتخذ تحت اشراف الامم المتحدة في سبيل الوصول الى حل انشائي وعلمي
للمشكلة . وأختتم رئيس الوزراء بيانه بأنه قد اصدر تعليماته الى وزارة الخارجية البورمانية
بالترام هذه السياسة ازاء المشكلة كما أبرق الى مثل بورما لدى الامم المتحدة بأن يقسم
ببذل مساعيه بالاشتراك في باقى دول كولومبولايجاد حل سلمى للحالة في منطقة
الشرق الاوسط .

هذا وقد قام اتحاد نقابات العمال في رانجون بتاريخ ٣ نوفمبر Burma Trade
Union Corporation بتنظيم مظاهرات للاحتجاج على انجلترا وفرنسا واسرائيل
لاعتدائهم المارخ على مصر وقد طافت هذه المظاهرات شوارع رانجون وسفارة انجلترا
ومقر سفيرة فرنسا واسرائيل وهي تحمل شارات تعلن استنكارهم للعدوان البريطاني الفرنسي
على مصر ونصها :

" Burmese People Condemn British & French Aggressors "

وقد اكد ~~رئيس~~ مجلس اتحاد اعمال رانجون التابع لاتحاد نقابات العمال بياننا اذاعتته
على الصحف في نفس اليوم جاء فيه أن المجلس يعبر عن شديد دهشته وغضبه للغارات الجوية
التي شنتها انجلترا وفرنسا على القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس
يوم ٣١ أكتوبر الماضي ، وهو يعرب عن سخظه واستنكاره ويهيب بجميع الهيئات العمالية
أن تحذر هذا الحذر من دغ هاتين الدولتين باعتبارهما معتد يتين . وناشد البيسان
الامم المتحدة أن لاتبادر بوضع حد للعدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر
وايجاد حل سريع للمشكلة . ومرفق مع هذا نص البيان المذكور بصورة مأخوذة للمتظاهرين
امام مبنى السفارة البريطانية في رانجون .

كذلك فقد عاد رئيس وزراء بورما - اثناء ترأسه لاحدى جلسات لجنة تنظيم اجتماعات
المؤتمر الاشتراكي الاسيوى في بومباي - فلفت الانظار الى خطورة تصورات الموقف في
الشرق الاوسط وأخاف أنه اصبح لزاما على الاشتراكيين الاسيويين أن يبادروا بدراسة
المشكلة بعناية عاجلة لايجاد حل سريع ثم أعلن أنه من واجب الاشتراكيين الاسيويين أن

قناة الخارجية

مفوضية جمهورية مصر

بنان :

- ٣ -

مدينة رانجون

نحر ياف - ١١٤ - (١٣١٠)

يبدوا أقصى جهودهم لاقرار السلم في العالم . وقد كرس المؤتمر جلسة بعد ظهر ذلك اليوم (٢٠ نوفمبر) لدراسة الحالة في الشرق الاوسط وفي المجر ولم تتخذ قرارات بعد . ويد وأن هناك عثقا على اسرائيل من بعض المشتركين في المؤتمر بينما يقف الجميع في وجه العدوان البريطاني الفرنسي - على أن القرار الذي سيصدره المؤتمر سيكون لاشك متفقا وصالح للعرب .

ومن ناحية اخرى فإن U Nu الذي يزور الصين الشعبية الآن قد صرح في بكين بتاريخ ٢٠ نوفمبر أنه يرى وجوب دعوة اسرائيل لحضور أي مؤتمر تعقده كتلة الدول الافريقية الاسيوية المناقشة المعروفة في الشرق الاوسط وذلك حتى يتسنى لها أن تدرس وتقرر ما تريهها . راجع أن سران جيد لا يتردد في ان يفتي بان دعوة هذا المؤتمر ولو أنه يرى توجيه الدعوة لكل من استراليا ونيوزيلندا للحضور . ثم اشار الى أنه يرى عدم اشراك بريطانيا وفرنسا في هذا المؤتمر إذ أن امامها الامم المتحدة حيث يمكنهما ابداء وجهة نظرهما خاصة وانهما لا تنتميان الى كتلة الدول الاسيوية الافريقية ثم أكد ضرورة الاستماع الى وجهات نظر الطرفين المتنازعين و اضاف أن النزاع القائم في منطقة الشرق الاوسط يتنافى روح باندونغ التي تنحصر على المحافظة على السلم العالمي . والمعروف عن أنور رئيس الوزراء السابق أنه صديق للصيونييين وهو الذي مهد لاسرائيل أن تؤسس علاقاتها بيورما وترسخ اقدامها في هذه البلاد .

وعاد رئيس وزراء بورما U Ba Swe الموجود الآن في بومباي فأعلن بتاريخ ٤ نوفمبر أن بريطانيا وفرنسا من ناحية وروسيا من ناحية اخرى سوف يقضون على الامم المتحدة بما يفعله كل منهم . و اضاف أنه من المحزن أن يلجأ الساسة في منتصف القرن العشرين الى اشغال نار الحرب كسلاح لتدعيم سياستهم الداخلية .

واصدر في مؤتمر السلام العالمي البرماني في رانجون World Peace Congress قرارا بتاريخ ٥ نوفمبر نشرته الصحف في اليوم التالي (بالقصاصة المرفقة) ويتضمن استنكار الاعتداء البريطاني الفرنسي على مصر واعتبار ذلك مجافيا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وأن المؤتمر يهيب بالامم المتحدة أن تبادر بوضع حد للقتال الدائر في منطقة قناة السويس وارسل المؤتمر برقية بهذا المعنى الى رئيس وزراء بورما الموجود الآن في بومباي والتي مندوب بورما الدائم لدى الامم المتحدة .

كذلك احدثت الهيئات السياسية المختلفة مشل :

ولا ينبغي
إرسال رئيس
الجمهورية
كذلك
كيف ؟
صحيح هذا

وزارة الخارجية

مفوضية جمهورية مصر

بمدينة رانجون

بناد :

- ٤ -

تحريرات - سنة ١٩٥٠ (سنة ١٣٧٠)

رقم الاقادة

رقم الملف

عدد المرات

National United Front (NUF) بولجنة السويس

Suez Committee و Socialist Organization قرارات

واحتجاجات على اعتداء انجلترا وفرنسا على مصر ومخالفتها لكل المبادئ الانسانية .
كما يعترض طلبه جامعة رانجون الاشتراك مع اعضاء لجنة السويس بالقيام بمظاهرات
كبيرة في رانجون يوم الجمعة القادم بعد الصلاة وسيختم اليوم جميع الجاليات الاسلامية
في رانجون كما تقرر ان تخلق المحلات التجارية في ذلك اليوم استنكارا للاعمال الاجرامية
التي قامت بها الدول الاستعمارية وقد عودوا لافتات للسير بها في اهم مناطق
العاصمة تنادى بسقوط الاستعمار الفرنسي البرحانسي وسقوط اسرائيل ربيبة
الاستعمار وحياة الكتلة الايوية الافريقية وان مشاكل العرب هي مشاكل
مسلمين بمرور السخ . . .

وستوافي الوزارة بتعليقات الصحف المختلفة بكتاب منفصل مرفق به
المقالات الانتاحية التي نشرتها الصحافة البورما نيسية منذ بدايات
الاعتداء على مصر .

وتفضلوا سياد تكسم بقبول فائق الاحترام .

الوزير المفوض

امين ابو الذهب

(امين ابو الذهب)

١- السيد الرئيس الميم للنظر

- ٢- السيد الرئيس الميم للنظر
٣- السيد الرئيس الميم للنظر
٤- السيد الرئيس الميم للنظر
٥- السيد الرئيس الميم للنظر
٦- السيد الرئيس الميم للنظر
٧- السيد الرئيس الميم للنظر
٨- السيد الرئيس الميم للنظر
٩- السيد الرئيس الميم للنظر
١٠- السيد الرئيس الميم للنظر

١٩٥٦/١١/٢٧

السيد الوزير المفوض
للتفضل باسم القومية العربية
نظروا لما في هذا من
عنه ولا اله الا الله
١٩٥٦/١١/٢٧

مشاريع: الانجليزية الفرنسية الاسرائيلية علي مصر

تحریراتی۔ لاہور۔ نومبر ۱۹۵۶ء (۱۲۷)

غذیہ اور صحت

سری جدا

والاخذة - ٢٤٠ - مري

روزانه ۱/۱/۵

۲۔

اليد المنبر وكيل وزارة الخارجية

وفي نهاية المطاف طلب إلى إذا كان من الممكن مراقبته ببيانات ويحذر عن الأضرار
التي أصابت مصر في هذه الحوادث .

وفي احدى مقابلاتي الاخيرة مع سعادة سفير اسبانيا لدى الناتيكان اشاد سعادته
بموقف مصر ازاء الاتحاد الاسرائيلي الفرنسي الانجليزي وتأيد اسبانيا لها كما قال لي انه علم
ان الفرنسيين كانوا يبذلون ما فيهم لدى دوائر الناتيكان للحيلولة دى اصدار بيان قداسة البابا
عن الشرق الاوسط ، كما قال لي ايضا انه بلغه ان الاتراك مستاءون من موقف انجلترا التي
لم تخطرهم بعزمها على القيام باعمالها العسكرية ضد مصر رغم ان تركيا عضو في حلف بغداد .

مفضلہا سیادتکم بقبول فائق الاحترام ”

الوزير المنوَّض

علی شرفی

(علي شوقی)

اصل في مدير الوزارة

وعبرة للمنف

شیرین و ملاسما

د.انی

نقد باران غنیمت در روز
و جمعه در ایام خرداد ماه
ششم هزار و سیصد و پنجاه
و یک سال هجری

(1)

پیمان:

وَمَزَارَةُ الْخَارِجِيَّةِ

مفوضية جمهورية مصر
بمدينة الفايتكان

غمریان - مؤرخہ - ۱۹۵۶ (..... - ۱۳۷۸)

رسالة بابية خاصة بالشرق الاوسط

1541

روز اٹنی

عده المرفقات

استهل قداسة البابا رسالته معبرا عن ابتهاجه للحماس الذي أبدته الكيسة وبخاصة
الاطفال في الاستجابة لندائه السابق لاقامة الصلوات لله من اجل بولونيا والمجر ولاطلاق
سراج كرديناالى البلدين ، ودالبا الصلاة مرة اخرى لتدعيم القضية المقدسة باقامة السلم
على قواعد سليمة وبخاصة احترام الله والكيسة ثم قال : - ولكن في الوقت الذي ما تزال
فيه نفسنا قلقة تبث لنا حالة مرعبة ، فقد ثبت كما تعلمون ايها الاخوان الاجلاء نار حرب
جديدة ممددة في الشرق الاوسط على قرب من الارض المقدسة حيث تنزل الملائكة من السماء
لتحوم فوق مهد الطفل القدس وتعلن السلام الى الناس ، فما الذي كان يسعنا ان نعمه نحن
الذين يشمل حبنا الابوي كل الشعوب غير ان نرفع الكف الضراعة الى ابن الرحمت واله كل عزا
واذا ان ندعوكم جميعا لضم صلواتكم الى صلاتنا . ان اسلحة قوتنا ليست دينية ولكنها قوية بالله
وان املنا هو نقط في الذي يستطيع يضره السماوي ان يغير نفوس الناس ويهدي نزعاتهم القسرية
سبيل الاعتدال حتى يقوم النظام الحق بين الامم بما فيه المصلحة العظمى بينها الى جانب الحقوق
الشرعية للجميع ، وعلى الناس جميعا وبخاصة من بيدهم صير الشعوب ، ان يقدروا ان الخير
الدائم لا يمكن قط ان يتحقق بالحرب ، بل على العكس فان الحرب تجلب التعاسة والبلايا فلا
السلح ولا القتل ولا التخريب يحل النزاع بين الناس انما يكون ذلك بالاعتق والحق والحكمة والانصاف
فعندما تجتمع جماعة من اهل الرأي للنظر في مسائل بالغة الخطر ، تحدوهم الرغبة في الوصول
الى سلام حقيقي ، فلا شك انهم يملكون سبيل العدالة ولا يغامرون بالسير في طريق العنف
الوعر واضعين امام انظارهم اخطار حرب تحيلها شرارة صغيرة الى حريق كبير . وقد اردنا في
هذا الخريف الخطير توجيه انظار الحكام الى هذا الامر ولا نشك انهم سيتقنعون ان ما يحركنا
على الاهتمام به ليس سوى خير الجميع ورفاهيتهم التي لا يمكن ان تزدهر ابدا بدماء الاخوان .
ولما كنا نضع املنا في قضاء الله ورحمته فاننا نعظم ملحين ، ايها الاخوان المبجلون
الا تكونوا من تشجيع القيام بالصلاة حتى يتفضل المولى بشناعة مهم العذراء فيسبح مترننا بالقضاء
على اخطار الحروب وان تنتهي مصالح الامم المتضاربة الى حل سعيد وان يحجب في كل مكان
حقوق الكيسة المقدسة التي قررها مؤسسها الالهي وان تخضع اسرة الانسانية الكبرى التي تشكلت
بعزمتها الخبيثة لسلطان الكيسة الرحيم .



A NOS VÉNÉRABLES FRÈRES
LES PATRIARCHES, PRIMATS,
ARCHEVÊQUES, EVÊQUES,
ET AUTRES ORDINAIRES
EN PAIX ET COMMUNION
AVEC LE SIÈGE APOSTOLIQUE

PIE XII PAPE

VÉNÉRABLES FRÈRES

SALUT

ET BÉNÉDICTION APOSTOLIQUE

Lettre Encyclique «Laetetur ad-
modum» du 1er novembre 1956
pour demander des prières pour
la paix

C'est pour Nous un motif de grande
joie de savoir que l'Episcopat du monde
catholique, et avec lui le clergé et le peu-
ple chrétiens ont répondu, avec un élan
spontané, à l'invitation que Nous leur a-
vons adressée par la récente Lettre Ency-
clique (Luctuosissimi eventus, du 28 octo-
bre 1956), en faisant monter vers Dieu des
prières publiques pour le rendre propice.

Nous voulons donc lui rendre, du fond
du cœur, d'innombrables actions de grâces pour
s'être laissé toucher par tant de suppli-
cations, spécialement par celles de l'en-
fance innocente; il semble avoir enfin fait
naître pour les peuples de Pologne et de
Hongrie l'aurore d'une paix fondée sur la
justice. Nous avons appris, avec non
moins de joie, que Nos chers fils, les car-
dinaux Etienne Wyszynski, archevêque de

Gniezno et Varsovie, et Joseph Mindszenty, archevêque d'Esztergom, éloignés de
leurs sièges respectifs, ont été reconnus
innocents et victimes de fausses accusa-
tions et qu'ils se sont vus rétablir dans
leurs postes d'honneur et de responsabi-
lité, accueillis triomphalement par une mul-
titude en fête.

Nous avons l'espoir qu'il y a là un bon
présage pour la réorganisation et la paci-
fication de ces deux Etats, sur la base de
principes plus sains et d'une meilleure
législation, mais spécialement sur la base
du respect des droits de Dieu et de l'Egli-
se. Nous nous adressons donc de nouveau
à tous les catholiques de ces nations pour
que, unissant leurs efforts et serrant leurs
rangs autour de leurs Pasteurs légitimes,
ils travaillent généreusement au progrès
et à l'affermissement de cette sainte cau-
se; car si cette cause était abandonnée
ou négligée, on ne pourrait obtenir de
vraie paix.

Mais, tandis que Notre esprit est encore
à ce sujet plongé dans l'anxiété, une autre
situation inquiétante se présente devant
Nous. Comme vous le savez, Vénérables
Frères, les flammes d'incendie d'une autre
action de guerre se sont allumées mena-
çantes dans le Moyen-Orient, non loin
de la Terre Sainte, où les Anges, descen-
dus du Ciel au dessus du berceau du Di-
vin Enfant, annoncèrent la paix aux
hommes de bonne volonté (cf. Luc. 2, 14).
Que pourrions-Nous faire d'autre, Nous
qui embrassons tous les peuples dans
un amour paternel, sinon de faire mon-
ter de supplantes prières vers le Père
des miséricordes et le Dieu de toute con-
solation (cf. 2 Cor. 1, 3) et vous exhorter
tous à unir vos prières aux Nôtres? En
effet, «nos armes de guerre ne sont pas
charnelles, mais puissantes en Dieu» (3.
Cor. 10, 4).

Notre espoir repose uniquement sur
Celui qui, par sa lumière céleste, peut
éclairer l'esprit des hommes et prier leur
volonté exaspérée vers des desseins plus
modérés, de manière que puisse s'établir,
entre les nations, un ordre juste, pour le
plus grand avantage de ceux qui sont en
cause, en safeguardant toujours les droits
légitimes de chacun. Que tous se rappél-
lent, spécialement ceux entre les mains
de qui est placé le sort des peuples, que
jamais aucun bien durable ne pourra naître

de la guerre, mais bien une grande
quantité de malheurs et de souffrances. Ce
n'est pas avec les armes, avec les massa-
cres, avec les ruines que l'on résout les
questions qui opposent les hommes, mais
avec la raison, le droit, la prudence et
l'équité.

Quand des hommes aigris, poussés par
le désir d'une vraie paix, se réunissent
pour traiter de si graves problèmes, qu'ils
considèrent les grands dangers d'une
guerre, qui, se développant d'une petite
étincelle, peut devenir un immense in-
cendie, ils ne peuvent que se sentir alors
portés à choisir les voies de la justice et
non à s'aventurer sur la pente rapide de
la violence.

C'est sur ce point que Nous voulons
attirer, en ce moment dangereux, l'atten-
tion des gouvernants; ils seront convain-
cus, Nous ne pouvons en douter, que Nous
ne sommes poussés par aucun autre intérêt
que celui du bien commun et de la pro-
spérité commune. Nous ne pourrions jamais
résister au désir de voir le sang de frères
et comme Nous espérons, d'une façon
particulière, que l'espérance de la
paix nous l'abaisse dans la providence
et la miséricorde de Dieu, Nous vous ex-
hortons avec insistance, Vénérables Frè-
res, à encourager sans cesse et à pro-
mouvoir la croisade de prières: que, par
l'intercession de la Vierge Marie, le Sei-
gneur veuille bien permettre que les dan-
gers de la guerre disparaissent; que les
intérêts opposés des nations trouvent une
heureuse solution; que partout soient sau-
vegardés, au profit de tous, les droits sa-
crés de l'Eglise, sanctionnés par son Divin
fondeur, et que «la grande famille hu-
maine, désagrégée par le péché, se soit
mise à sa très douce souveraineté»
(Orais. de la fête du Christ Roi).

En attendant, à vous tous, Vénérables
Frères, et aux troupeaux confiés à vos
soins, qui seront sensibles comme de
nous n'en doutons pas, à ces nou-
velles exhortations, Nous donnons de tout
cœur la Bénédiction Apostolique, pour
vous apporter les grâces célestes et
que de Notre paternité bienveillante

Donné à Rome, près Saint-Pierre,
le premier novembre, fête de la Toussaint,
l'année 1956, dix-huitième de
Notre pontificat.

PIE XII

وثيقة الخاتمة

بتان:

المرفقة الايطالي من الحالة الحالة

مقالة جمهورية مصر

بمدينة

تاريخ ١٩٥٦ (١٣٧ هـ)

غزة (مرد)

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

١٠/١١

وصلة للبيان

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

أشرف بأن انتهى الى سيادتكم ما ياتي :

(١) في يوم الجمعة ٢ نوفمبر الحالي حضر لزيارتي بالسفارة السادة سفير سوريا ولبنان والعراق .

(٢) كان الغرض من حضورهم هو التشاور فيما جد من احداث في الشرق الاوسط ولا سيما اعتداء اسرائيل النادر على الاراض المصرية وقد راي الحاضرون الاتساع بالحوكمة الايطالية لمعرفة رأيها .

(٣) كانت الفكرة ان يذهب سفير الدول العربية وممثلوها لمناقشة وزير الخارجية الايطالية السفير مارشيو لاستطلاع رايه الرسمي ومعرفة وجهة نظر حكومتهم ولكن نجبا لاحتمال تأويل هذا الاجراء على غير ما قصد منه اتفق على ان يتنازل بالامر السيد سفير لبنان لما هو معروف عن موقف حكومتهم من هذه الاحداث .

(٤) وقد تغفل السيد السفير بارسان نسخة للشارة من التقرير الذي رفعته لحكومته عن نتيجة مباحثاته مع وزير الخارجية الايطالية (مرفق بهذا بضع نسخ منه) .

(٥) هذا ويمكن تلخيص الموقف في الآتي :

أ - ان ايطاليا لا توافق اخلاقا على الاجراءات العسكرية الثلاثية التي قامت بها اندخترا وفرنسا واسرائيل كما ان مندوبينا في هيئة الامم المتحدة اوضح هذا بتوصيته ضد هذا الاعتداء .

ب - ان الانذار البريطاني الفرنسي لمصر كان يقصد به ان يرفض ليشغل ذريعة لاحتلال منطقة القناة .

ج - ان تثبيت مصر وتمسكها برأيها في مسألة القناة أدنى الى هذه الحالة .

د - ان مسئولية تأزم الحالة مع اسرائيل تقع على عاتق سوريا ومصر لاعلانهما عزيمتهما الدائم على محو اسرائيل وعليهما الاعتراف بواقع وجودها .

(٦) وبمناقشة ما تقدم مع بيان وزير الخارجية الايطالية في البرلمان الايطالي نجد انما متحدثين مبني ومعنى (تربية البيان مرسل في تقرير على حدة بالانجليزية والانجليزية والعربية) .

وتفضلوا بقول نائب الاحترام

تلا باسم غنيمه اديب

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

السفير

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

م. م. م.

سفارة لبنان بروما

(صورة)

روما في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥٦

رقم ٥ /

الموقف الايطالي من الحالة الحاضرة

معالي وزير الخارجية والمغتربين المحترم

الحقا بيرقبي الرمزى رقم ٦٢١ المؤرخة في ٣ اكتوبر

١- أراء تحري الحالة في الشرق الاوسط وتطور الاحداث العسكرية في مصر هذا التطور الخطير دارت اى مثل الدول العربية في روما ان يتخلوا بالحكومة الايطالية استراجيا لرأيسا فيما نتوجار وتعرفنا لموقفها من ملامات قد تسفرنى الشرق العربى عن نتائج بعيدة المدى .

٢- وتجنبنا لتدبيرى ولعلنى قد يجافيا القند رأوا ان لا يذهبوا الى وزير الخارجية جاعة أم رندا وان يبتلوا بين أمر مباحته لاعتبارات عدة منها ما هو شخصي بحت ومنه ما يتصل بموقف لبنان من الاحداث تلك .

٣- وقبل شهر السبت انقالت قابلت الوزير في مكتبه وتحدثت اليه ردعا طويل مبينا وجهة النظر اللبنانية - العربية في الواقع احاضر ومبرزا بخاعة مدى استهتار الدولتين الغربيتين بمبادئ شرعة الام وافتاتهما عليها ، تلك المبادئ التى خالها شهرتا بنا بوجهه السوفيات ومبرزا ايضا اتفائهما السريع مع اسرائيل لتقليم بهذا العدوان الفاضح اتفاقا لا ذرة ريب فيه .

٤- وأذ الخس فيما يلى أقوال الوزير وأيضاحاته ألقت النظر الى ان الاستهانة بالموقف الايطالى - اذا جاز هذا التعبير - قد لا يكون في صالح لبنان ولا في صالح العرب ، فإيطاليا اليوم عن في أوروبا الغربية الدولة الكبرى الوحيدة التى قد يمكنها ان تضغط على الحسومات وأن تعدل كفة التوازن مادامت بريطانيا وفرنسا قد وقفنا من العرب موقف العداء الصريح بينما ألمانيا الغربية منصرفه بكتيتها الى مشكلتها الاولى وهى قضية التوحيد ، هذا الى ان إيطاليا على تقاعم تام مع واشنطن وتنتهجان ازا ازمات الشرق الاوسط سياسة واحدة .

٥- قال الوزير " ان إيطاليا شجبت وتشجبت التدبى العسكرية الذى وان مندوبينا في هيئة الام جاهر بذلك عند ايقاع التصويت " وقال " انه على اتصال مستمر بواشنطن وسون وان وجهة نظر الدولتين واحدة " وفي عدد الانذار البرينانى - الافرنسى الذى سبق التدخل قال " انه لم يكن على شىء من البد ولا من العداء فقد جلب من منوقوف القتال مع بقا الجيش الاسرائيلية في اراضيها وهذا استرخاء غير معقول ولم يكن منتظرا ان تقبل به القاهرة " .

٦- وفي بيان الحديث اوضح السيد مارتنوتان الموقف المعاصر انما ادى اليه تصليب الرئيس عبد الناصر تسببا لا يمكن تبريره ، فقد اعطى اكثر من فرصة للخروج من المازق وللقبول بتسمية سلمية لقضية القتال تحفظ حقوق مشروكرامتها ولكنه تشدد وأمعن في عناده اسمانا غير مفهوم ولا معقول " وأكد ان الايطاليين اتفقوا به ابان الازمة مرارا وحاولوا عبثا اتناعه وانه هو - اى الوزير - تعرض لحدلات شديدة في حرائد ايتالية واوروبية نتيجة موقفه في قضية التمسال موقفا رديا من مصر .

٧- وعاد الوزير الى الخلاف العربى - الاسرائيلى فقال " ان مسئولية تأم الحالة تقسح على عاتق سوريا ومصر ، فاند وثان اعتننا دوما ان الهند الاوحد هو محو اسرائيل فيل بوس العرب أن يخفروا بذلك ؟ نحن نرى العكر وان عليهم ان يقلعوا عن مثل هذا التفكير وان يكونوا واقعيين .

٨- وفي ختام الحديث قال الوزير انه سياتر في غدا بين انبيمين الى واشنطن وتون ونيويورك .

(٢)

يأمل ان يصل بمعارضة زميله الكندي والترويجي الى نتيجة عادلة ، فأجبت ان العرب يأملون ان تمتد "الحكمة" الى قشاي الشرق العربي فتحل الحل الذي يحفظ حقوقهم الثابتة المشروعة وتحترم مبادئ شرعة الام .

٩ - ذلك ملخص لحديث الوزير وقد نقلته الى سفراء الدول العربية هنا فبعثوا به الى حكوماتهم ، ولعل اخطر ما قيل لي في اوساط جد مطلعة وما أراء معقولا ان هناك تلازما وارتباطا وثيقين بين احداث الشرق الاوسط وبين تصليب روسيا هذا التصليب المفاجئ في خناريا ، فقد عادت دون ما أسباب جديدة قدخلت انبالاد البشخارية بتوى غصمة وهسى آخذة الان بأخضاعها بالحديد وبالنار ، وتفسير ذلك ان السوفيات قرروا الاحتفاظ حاليا بقواعد الامامية في اوربا الشرقية ما دام الانكليز والفرنسيون يعملون على العودة الى الشرق الاوسط عنوة واقتدارا ، واذا ظل الفريقان على الموقف الحاضر يسعى كل منهما الى التوسع والى تأمين القواعد فالحرب العالمية الثالثة واقعة دون ما ريب .

١٠ - ويدين ان الايطاليين يرون في جلاء الجيوش الثلاث عن الاراضى المصرية . شرطا اوليا لنش سلم ولكل تهدة ويعتقدون ان موقف السوفيات في اوربا الشرقية مرتبسط . بموقف الانكليز والفرنسيين في الشرق الاوسط .

١١ - ومن واجبي ان اعارحكم القول ان الاوساط الايطالية والدبلوماسية هنا التي تجمع على التسليم بأن الهجوم الاسرائيلي كان مديرا بالاتفاق مع فرنسا وبريطانيا ومهيأة بين الجميع أسبابه وساعته تجمع ايضا على تحذير العرب من اعطاء الدولتين أية حجة لتدخل عسكري آخر في هذا البلد ام ذاك فالخطوة الاولى في طريق درس الاتفاقات والمبادئ الدولية هي انتهاء ومتى تمت اعني ما يليها سهلا . وطبيعي ان الدولتين ترقبان الاحداث وقد تيرانها كي تبرا السير قدما ونهائيا في سياسة استعمارية مدروسة جديدة .

هذا وأنتى اغم الى تقريرى الحاضر العدد الاخير من مجلة "The Middle East" الذي تضمن معلومات جد خطيرة عن العدوان الفرنسى عدوانا ترجع تهيئته الى اسابيع عديدة مضت .

السفير

بُشَان :

بمَدِينَةِ انْقِطَرَتْ

تھریاڑ ————— ۱۹۵ ————— (۱۲۷ سے)

- 7 -

رقم الاذنه: _____

رقم الملف

مدد المرتقات

٥) كان الموقف الصحافي التركي بصفة عامة غير ودي بالنسبة لمصر وانتهزت الفرصة للمهاجمة السياسة المصرية ووصفتها بالاندفاع والمغامرة وانها تجني اليوم ثمرة اغتنائها وحمل لواء الحملة علي مصر بضر الكتاب كحسين جاهد بالتشن واحمد امين بالمان وورثي اطاى وهم من الدونة اى اليهود الذين انتقوا الاسلام ، فاشادوا بانتصارات الجيش الاسرائيلي وصوروا انسحاب الجيش المصري بأنه هزيمة ، ونشرت الصحف صورا لاسرى الحرب المصريين والفنائم التي غفرت بها اسرائيل وبلغ الامر بالكاتب رفقي اطاى ان نصح المصريين والعرب بالتخلي عن الروح الازهرية التي تسبب لهم الهزائم ودعاهم ان يقتلوا باسرائيل فيؤثروا بالترعة الاوروبية القائمة علي الاساليب العلمية الحديثة عند مجرا في الكتلة الغربية الديموقراطية ٦ ولم يشذ عن هذا الموقف سوى جريدة

STYCE, ALYSON (---)

قناة الخارجية

سفارة جمهورية مصر

بمدينة المنصورة

بشأن :

محرران ١١٥ (١٢٧)

٢ -

جمهورية اكبر الصحف التركية التي نددت بهجوم اسرائيل علي مصر لاشي الا لانه
 اضعف وحدة الكتلة الغربية وصرف اذتمام العالم الحر عن الاهتمام الواجب بالحوادث
 الدامية التي تجري في البحر . وقد افاضت الصحف التركية في استنكار العدوان السوفيتي
 علي البحر وخلصت من اذتمام استنكار للعدوان الاسرائيلي البريطاني الفرنسي علي مصر
 وكانت صحف حزب المعارضة (حزب الشعب الجمهوري) اشد حملة علي مصر واكثر دعاية
 للانتصارات اليهودية وكنت جريدة ظفر الشبيبة بالرسمية (لسان حال الحزب الديمقراطي)
 عن التعليق علي الموقف فيما عدا القتال الذي نشرته عن " انتصار حلف بغداد " السابق
 الانارة اليه .

٢- سافر وفد برلماني تركي برئاسة السيد فطين رشدي زورلو للاشتراك في المؤتمر
 البرلماني العالمي المنعقد ببانجوك والسيد فطين زورلو هو قطب الحزب الديمقراطي
 وزير الخارجية السابق وداعية الاحلاف الاول في تركيا وهو وزير الخارجية المنتظر (والذي
 يتأجل تعيينه حتي الآن لحرض الحزب الديمقراطي علي استرضاء السيد فؤاد كورولو
 وانصاره) وهو ان زورلو مستشار السيد عدنان مندريس في الشؤون الخارجية ، وقد
 ادلي السيد فطين زورلو اننا مروره بكراتشي يوم ١٢ نوفمبر بتصريح تعرض فيه للموقف
 في الشرق الاوسط فقال " ان التدخل البريطاني الفرنسي في مصر افاد علي الاقل في
 وقف القتال بين المصريين والاسرائيليين " وادف قائلا " ان سلامة دول منطقة الشرق
 الاوسط تتوقف علي انضمامها الي احلاف كحلف بغداد وحلف الاطلنطي ، فلوان هذا
 الدول انضمت الي حلف بغداد لما نشأ الموقف الحالي ، والآن ينبغي ينبغي ان تنادي
 القوات الاجنبية مصر وان يحزن الخائف عن طريق الامم المتحدة " ثم تعرض السيد زورلو
 لتأميم شركة قناة السويس فاقترح حق كل دولة في تأميم منشاتها ولكنه استدرك قائلا " ولكن
 ناصر رئيس دولة مصر تصرف تصرفا من جانب واحد بتأميم قناة السويس ولوانه دعسي
 الي عقد مؤتمر من الدول التي يهملها الامر قبل قيامه بالتأميم لكان الموقف افضل " .
 علي ان السيد فطين زورلو خفف من تنديده بموقف مصر ونهره لتصرف بريطانيا
 في الخطاب الذي القاه في المؤتمر ونشرته الصحف التركية صباح اليوم اذ قال " وفيما
 يتعلق بمسألة القناة فان تركيا ترتبط بالشعب المصري بروابط تاريخية ومعنوية ودينية ، وقد
 جمعتنا حياة مشتركة لمدة اربعة قرون ولذلك حزنا لان حلفانا استخدموا القوة ضد مصر
 ومهما كان الداعي لذلك فمن المستحيل الا نعتبر هذا الموقف خيرا لعمادتنا اثنائنا الدولي

وزارة الخارجية

سفارة جمهورية مصر

بمدينة انقره

شان :

نمبرال - ١٩٥ - (١٣٧٠ - ٢)

٤ -

رئاسة

رئيس

معه المرافق

وتد اظهرت تركيا مدى تأثرها وجزعها من الاجراء الذي اتخذ ضد مصر بتصويتها في الامم المتحدة في صالح قرار سحب القوات البريطانية الفرنسية فورا من الاراضي المصرية وشخاضها مع العراق وايران وباكستان بدعوة بريطانيا بسحب قواتها من مصر - وكسان قبول هذه الدول التي خدمت قضية السلام مرارا لتنفيذ قرار الامم المتحدة بيمست الارتياح لدى الدول المحبة للسلام ونحن نرجو ان يقتدى بهما الاتحاد السوفيتي "

وتلاحظ السفارة على موقف تركيا انها من الناحية الرسمية تجنبت اصدار احكام على الموقف فلم يبادر مثلاً احد المسئولين باستنكار العدوان على مصر كما تجنبت في كل المناسبات عدم القاء التبعة على حليفها بريطانيا وقد ظهر اثر هذا الاتجاه في قرارات مؤتمر طهران اذ دمج المؤتمر العدوان الاسرائيلي ولم يتعرض للعدوان البريطاني الفرنسي وانكفي بان خالب الحكومتين البريطانية والفرنسية بالانسحاب من مصر - وظهر من التصريحات والمقالات الشبيهة بانصرية رغبة تركيا في تبرير موقف بريطانيا والثناء على سلوكها بموقف اطلاق النار - والتصريح الرسمي الوحيد الذي يمكن التوصل عليه هو تصريح رئيس الجمهورية في الخطاب الذي القاه بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة للجمعية الوطنية وقد حاول فيه ان يلقي التبعة على الذين خلقوا الموقف الحالي وهم في رايه (١) هؤلاء الذين استغلوا مناعب هذه المنطقة لتحقيق مآربهم الشخصية والذين دأبوا على خلق مناعب جديدة لنفس الغرض

وقد تبادر الي بعض الاذهان ان رئيس الجمهورية يقصد بهذه العبارة البرية انبين لانه تصادف ان ندد مندوب الولايات المتحدة بمجلس الامن في اليوم السابق بموقف بريطانيا وفرنسا فقال انه لا يجوز استفاد الموقف الناش عن العدوان الاسرائيلي على الاراضي المصرية لتقوم بعض الدول بتحقيق مصالحها الشخصية وكان يقصد بذلك انتهاز بريطانيا وفرنسا الفرصة لغرض سياستهما بالنسبة لمشكلة القناة على مصر - ولكن اشارة رئيس جمهورية تركيا في الواقع ترمي الي خرف آخر وهو القاء التبعة على الاتحاد السوفيتي الذي قام بتزويد مصر بالاسلحة ليستغل مناعب هذه المنطقة للتسرب اليها

(٢) كما اني رئيس الجمهورية بالتبعة " على هؤلاء الذين ينهجون سياسة تعسفية شذفة لفرغ سيخرتهم " وباستذكار تصريحات المسئولين الاثراك في مناسبات سابقة والحملة التي شنها راديو انقره على مصر خلال شهر مارس وابريل ومايو سنة ١٩٥٠ يمكن

وزارة الخارجية

بشأن تقرير عن العدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر
في العراق

سفارة مصر

تحريراً في ١١/١٢/٥٦ سنة ١٩٥٠ (سنة ١٣٧٠)

بغداد

رقم قيد ٤١٣
رقم الملف ٧/١
عدد المرفقات

سري

٢٥

السيد السفير المحترم وكيل وزارة الخارجية

اتشرف بأن أرسيل لسيادكم مع هذا تقريراً وضعه السيد
فتح الله محمد الفلح بالملحق بالسفارة فيستعرض فيه مبررات
الاعتداء البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر

وتغتمسوا بسيادتكم بقبول فائق التحية والاحترام

السفير
زكريا إبراهيم طامش
(توفيق اسماعيل طامش)

حرره فتح الله محمد الفلح من اصل
رست صور احتفظت السفارة بصورة منها

ص. ب. ١٣٣٤
الجنينة
١٣٨٠
مديرية السبنا في الكويت

وزارة الخارجية - بغداد
١١/١٢/٥٦
١٣٧٠

بشأن

الاسرائيل في العراق

سفارة مصر

تاريخ ١٩/١١/٥٦ - ١٩٥ (١٣٧)

بغداد

وزارة الخارجية
٢٩ نوفمبر ١٩٥٦
١٤٠٤
السيد السفير في بغداد
السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

في اليوم الأول من شهر نوفمبر ١٩٥٦
تم استلام رسالة من السيد السفير في بغداد
بالتاريخ ١٩/١١/٥٦
بشأن الموضوع المذكور

رقم القيد ٤١٤
رقم الملف ٧/١
عدد المرفقات

تعلنون سيادكم ما كان من انقطاع المواصلات البرية بين القاهرة وبغداد نتيجة
للعقدان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر وقد عطلت السفارة على أن توافي الوزارة
برقيا اولاً بأول بكل التحذيرات الهامة التي حدثت بالعراق مراعية الايجاز وتقديم الهام السدي
لا يتحمل التأخير جداً نذا أتشرف بأن أقبل سيادكم فيما يلي ما أوجزه السفارة في
برقياتها الرمزية والمفتوحة التي بعثت بها الى الوزارة :

المظاهرات ما أن انبج نهباً الجدران البريطاني الفرنسي على مصر وقد فـ الاثنان
المصرية بالقتال حتى انتهب شعور الناس وتشتت ذلك في عدة مظاهر.

من هذه المظاهرات ان اغرى طلبة المدارس العليا والكليات رساروا في مظاهرات صاخبة
تهتف لمصر وللرئيس جمال عبد الناصر وتحتكر الغدر والعدوان وتطالب الحكومة بالاسراع
في معارضة مصر بكل الوسائل ولم تخل الهتافات من العنصرية بالانحساب من حلف بغداد .

استعدت الحكومة في اليوم التالي استعداداً ضخماً ان كانت الانباء تشير الى احترام
الطلبة العودة الى التظاهر على نطاق اوسع فاحتلت قوات الشرطة جميع المنافذ المؤدية
الى المعاهد ورا أن تجيع الطلبة وبدأوا حطافهم حتى انتشر عليهم رجال الشرطة بهراواتهم
ويضربونهم في غير رحمة ويقضون عليهم بكل قسوة ويسوقونهم بالجملة في عربات النقل الى مراكز
البوليس ولم يسلم الطالبات حتى المصغرات منهم من عص رجال شرطة بغداد القساء .
كانت تعرفت رجال الشرطة على الودف المخفف المتقدم بشارا شتزاز واستكثار اهل
الرأي ومحل حديث الناس مجتمعين على أن الشرطة العراقية قد اصبحت اكسره الهيئات الحكومية
الى نفوس الشعب بأكمله نتيجة لقسوتها وسوء معاملتها المتعمدة لافراد الشعب .
التحت الشرطة من الطلبة في بعض المعاهد التي التجأ الطلبة اليها احتشام من
عص رجال الشرطة ومن الشبان التي احلقت عليهم في بعض الاماكن .

ولما كانت السفارة تقع في الحى الذى يتكر فيه المعاهد العلمية العالية فقد خفس
المتظاهرين في اليوم الاول الى دار السفارة وانتألت بهم الحديقة وعلوا صراخهم لمعسكر

بشأن
سفارة مصر
بغداد
تمريال
سنة ١٩٥٠ (سنة ١٣٧٠)

رقم التقييد
رقم الملف
عدد المرقنات

(٢)

وفي مساء يوم ٣ نوفمبر تعقب رجال الشرطة المتظاهرين الى داخل مكاتب السفارة
واوسعهم ضربا ولم يسلم من عصيهم بعض موظفي ومستخدمي المكاتب فخرج اليهم السيد
المستشار ونبيه رئيس القوة التي كانت ترابط حول السفارة برشاشاتها وسياراتها الجيب
الى خطرة تصرفاته وطلب منه الانسحاب فورا وترك المتظاهرين ينصرفون فرادى مع التعهد
بعدم التعرض لهم فابتعد رئيس القوة برجاله ورابط على منافذ الطرق وأخذ رجاله يقبضون على
كل من يقع في قبضتهم . وقد باق رت بالاتصال بوكيل وزارة الخارجية منها اياه الى خطورة
هذا التدبير فتمت بالتحليل على توقيه كما تعددت بشأنه من نائب رئيس الوزراء وزير
الخارجية بالنيابة - كما سبق ان ابلغت الوزارة - فأبدي اسفه لما حدث ورفض
بتلاقيه ايضا .

قد رعد من قبض عليهم من الطلبة والعمال بألفين أو ثلاثة آلاف وسقط منهم عدد
عزيب السلطات على اخفائه ، وتؤكد بعض المصادر انه لا يقل عن ستة ، كما القى القبض على
بعض السياسيين امثال في الحيطه ومنهم السيد سامي باشا عالم العمري نائب الموصلي في المجلس
النيابي الحالي اذ اعتقل لمدة اربع وعشرين ساعة ثم اطلق سراحه .
رسا هو جدير بالذكر ان البوليس السري قد دسراحوته في كل مكان بين الطلبة
والعمال والموظفين واصحاب المحال التجارية بحيث اصبحوا يتجسسون على زملائهم لحساب
السلطات القائمة ، وليس في هذا ما يدهش المطلع على حقيقة الحال اذ انه فضلا عن سياسة
البشرا التي تجري عليها الحكومة الحاضرة فان وجود رجال البوليس البريطانيين في صورة خبرا
نبيين للشرطة العراقية بجانب المخابرات البريطانية المنتشرة في طول البلاد وعرضها يدفع
القائمين على شئون الامن الى الالتجاء لوسائل العنف بالغة في ارضاء الانجليز والتعاري معهم .

الحقائق

كان سلك الصحافة العراقية مسلكا جديرا بالشكر والتعريف وكانت البرج التي
تسيطر على تحريرها روحا طيبة جديرة بالشا والتقدير اذ رقت بجانب مصر واذ كت ربح
العمون والساعدة وكانت خير معبر عما يجيش في نفوس كل مصري مقيم بالعراق ، واصبحت بمعد
سكون صر التا هره الحبيب الى كل انفس خير رسول الى الشعب العراقي يحمل اليهم فسي
كل صباح رسا . صورة صادقة لكفاح شعب مصر الخالد وتعرض عليهم من قصص البطولة فسي
تزال قوات مصر المسلحة ونفصال اهل مصر ما اطلع جديونا ورفع رؤوسنا بالاعتزاز والفخر
واذا ما طنا بأنهم كانوا يحرقون كل ذلك وسيف الاحكام العرفية مسلط على رقابهم ادر كنا مقدار
ما يستحقون من الشكر والشا .

وعند الحديث عن الصحافة العراقية في هذا الوقت بالذات لا يغربنا ان ننوه بحفة

شأن

شأن

سفارة مصر

بغداد

تحريراً سنة ١٩٥٠ (بت ١٣٧٠)

(٣)

الصفوان في صحيفة "اليقظة" والكلمات الطيبة التي كان يرسلها كل يوم الاسسطة قاسم حمودي في صحيفة "الحرية"، والتأييد الشامل في نشر أخبار مصر السارة التي كان يحملها "ها صحيفة" الشعب والبلاد "للاستاذين يحيى قاسم وكمال روفائيل بطي".

رقم التبد
رقم التبد
عدد المرفقات

لم يبق الا صحيفة "الاخبار والزمان" في الصباح وصحيفة "الحوادث" في المساء وهذه كلها لم تنزل على الصمود امام تيار الشعب الجارف فسايرت الشعور الوطني رغمًا عما عرفت عن الصحيفة الاولى من اتعاليها المباشر بالسفارة البريطانية والحكومة والثانية من سياستها التثيدية في مهاجمة مصر اكراما لسياسة رئيس الحكومة والثالثة من اتعاليها بالسلطات الحكومية والحماية التي ينفذها عليها شخصيا وزير الداخلية ولعل الجانب التجاري في التزييع كان له اثره في تحويل دفة الاتجاه اذ انه من المؤكد ان لم تكن قد تجاربت مع مطالب الرأي العام الجارف لما قويت على مناقشة غير ما، كما ان الحكومة لم تستطع تحت ضغط الرأي العام ان ترجع الصحافة ترجيحها غير ما اختارت لنفسها.

الاذاعة

اما الحديث عن الاذاعة العراقية فهو حديث يدعو الى الرثاء لحالها ايام الاعداء الغادر، لقد نطت اذاعة بغداد حقا في تلك الفترة دور الشامت في مصر وكان الاخرى ان تنس صوت بريطانيا بدلا من اذاعة بغداد، كانت اخبارها في الايام الاولى مقتضبة متأخرة تنقل حرفيا عن اذاعات لندن وصوت بريطانيا في قبرص وكانت تعليقاتها اليائسية متممة بطابع الحقد والشماحة، لذلك فقد اعرض الناس عنها وانتقلوا الى راديو دمشق الذي تولى مهمة اسماع صوت مصر ايام الحنة خير قيام وملا فراغا كبيرا كنا نشعر به ريشة في كل من في العراق، يتسمون به انباء مصر العزيزة زيتون في شوقي وطهيف انباء دفاع انباء مصر الاقياد.

ما ان سكت صوت القاهرة حتى زاد صوت بغداد شامعا وتبعها فكان يطلق الموسيقى المراقصة وانغام الجاز وقت ان كانت بورسعيد الخالدة تتحيت في الدفاع عن كل شبر منها وقت ان كان امالي بورسعيد الخالدة يتعن صرخ في ميادين الشرف والبطولة امام العدو الجبار. كانت هذه الاذاعات البعيدة من كل ذوق سليم محل استكثار بالغ من جميع الطبقات وعلى رأسهم رجال الدين. وقد نما الى طنا بأنهم لجأوا بالشكوى منها الى الملك فيصل نفسه وان تأثره. لهذا التصرف كان ظاهرا.

لم تكن بذلك اذاعة بغداد "او اذاعة خليل ابراهيم" كما اطلق عليها العراقيون بالسارعة اذ اننا سقطت بسعد مائة الفات المعترضة بعد اذ اننا نأثرنا هذه

وزارة الخارجية

بشأن

سفارة مصر

بغداد.

تبرير رأي

منذ ١٩٥٠ (ت ١٣٧)

(٤)

بأن بورسعيد صعدت ورفعت رأس مصر عاليا حتى اسودت وجوه المشرفين على اذاعة بغداد رايقن الناس دليل قاطع على انها الحرية بيد السقارة البريطانية توجهها ما شاها لها التوجيه وتجلس عليها ما شاها لها الاملا.

رقم القيد
رقم الملف
عدد المرفقات

هناك حادث آخر كان مشار هز وسخريه من تلك المنطة فقد اذاعت في الليسلة السابقة للانذار السوفيتي لاول تعليق سياسيا تلقى فيه على روسيا تخليها عن نصرة مصر بعد أن دفعتها في سبيل معاراة الغرب واخذت تتحدى في التعريض لسياسة روسيا في هذا الشأن ولم تكن عدى بأن الانذار السوفيتي في طريقة الى لندن وباريس وكان على المنطة كلمة من عاداتها - ان تذيب نشر التعليق في صباح اليوم التالي بعد نشره الاخبار الصباحية الاولى فكان من المضحك الرؤسدا ان تذيب نيبا الانذار السوفيتي بنشرة الساعة والنصف صباحا وتتبعها بنشر تعليق ما - اليوم السابق وفي هذا انصاع دليل على أن كل من بالمنطة مسير مسجرا ارتوماتيكيا خافعا لا تراق اشخاص غير الاشخاص الآخرين بالمنطة وفاضت بذلك اذاعاتها محل سخريه الناس وتندروهم.

نما الى ثلثنا من بغداد وعلى اتصال بالمذيعين بأن كثيرا من افراد الشعب كانوا يتحلون بالمنطة شغريا ويسمونهم اذاع الافاظ راحط الشائم والارصاف حتى اضطرت السلطات الى اقامة حراسة شديدة ورقابة قوية على المنطة وطفرةاتها ورجالها .
وقيل بأن موظفين بالاذاعة فضلا لاقدامها على اذاعة كلمة " المعجزة " الى بريطانيا عند التحديثتها .

وما أن عاد صوت المذيع يقول " هنسا القاهرة " حتى اعتزت مشاعر الناس وبالهم الدمع في ماقيهم من نشرة الفج بالنصر الجديد وعاد صوت القاهرة يدوي عاليا في سماء بغداد فكان في هذه المرة ترى اصحاب المحال - وكأنهم يتحسدون العكوة ورجالها - يرمعون من اصوات اجهزة الراديو على صورة غير مألوفة وكأن لسان حالهم يقول " عايت القاهرة وانتصر صوت الصدق على قوى البطر والظلمان .

النتيجة

كان حذر الرجال والنساء والشبان والشابات الى دار السقارة - وقفا عن خوفهم من بطش الحكومة - مظهر راتعا من مظاهر تعلق هؤلاء الناس بمصر ورئيسها فكانوا نراهم يحضرون في عزيمته وشبات مصممين ظم تنفع حذوهم مع لمحاوية الانحط والذقاء والاذاعة الكائنات

وزارة الخارجية

بشأن

سفارة مصر

بغداد

تحريراً

سنة ١٩٥٥ (سنة

١٣٧٧)

(٥)

دقيقاً ان كان علينا أن نحط بحقي لا يكون هؤلاء الذين عرّضوا لبطش الحكومة اذا طغت برؤيتهم
هذه اراءهم بينهم بعض عارثها .

أما بركات وكتب التأييد والحقن لخدمة مصر التي انبالت علينا فتمتدحها بحساسة ودعماً
لخدمة روثمة على المعدين .

ويشفي بأنه لولا حسرة الحكومة وبخسها وما يحد به منكم تدري من انقصة انبالنسة
في معاملتها من له ميل نحو مصر كانت مداخل التأييد اقوى وارسلنا راساً وأبعد انما
وقد تحسّر ذلك في الاتجار على التبرع لشدة إعجابنا بالعدوان ما سنفرده له مبالاة أخرى عندما
تتغير صورة في التريب العاجل انما الله وان ايراد رثها تبشر بأنها ستكون دولة
دادقة لخدمة عواطف الشعب العراقي بالكلية نحمدهم ورثيسها ، وقد بلغت التبرعات
التي تلقتها اللجنة العليا العراقية لخدمة التبرعات حتى اليوم ما يزيد على الثلاثين الف
والتي تلقتها السفارة ما يزيد على السبعة آلاف من الدنانير وما التبرعات العينية التي ابلغنا
فيها الوزارة بكتب مادية .

ولا يخفى بعد ذلك ان اشد عواطفكم الى الية العصرية أيا المحنة قد كانت مثلاً
رائداً للتخاض وذبح النفس والثقة بالخدمة وخبر افرادها جميعاً بعشهر كان له أكبر الأثر
في قلوب الشعب العراقي ورائعاً لكل من حولهم في الايمان بسلامة وقتنا وعدالة قضيتنا .

كما يسرني ان اسجل الشكر والاعجاب بزملائى اذ جاء السفارة الذين همزوا على
انهم مشرّعون مثمنين للثغافى في العصر العتراء من رذل التبريد والتمرد بمظهر التماسين
والثبات والتمسكة .

وتتضمنوا سيادكم بقبول ثائفة التقية والاحترام

السيد
رئيس مجلس الوزراء
(توقيع الامير قدامش)

مصر من اذرى رسته ويرامشفت السفارة بجمعية مدبا

خ/اللقى

صونيا بربوش
لجنة

أ. خ

رقم القيد
رقم الملف
عدد المرفقات

وزارة الخارجية

مجلس الوزراء

مدينة تونس

بشأن : تصريحات الدوائر السياسية الرسمية التونسية بشأن العدوان

الانجليزي الفرنسي - الاسرائيلي - على مصر -

تحريراً في ١٩٥٦ (.....)

(١)

رقم الامادة

رقم الملف

عدد المرفقات

محرر
الوزير
الخارجية
١٩/٥/٥٦

وقع الاعتداء الفاشم السافر على مصر في آخر اكتوبر الماضي . وسرعان ما عبرت
الدول الصديقة كلها عن استنكارها لهذا الاعتداء ، بل سرعان ما اظهر بعض هؤلاء
الاصدقاء استعدادهم التام للوقوف الى جانب مصر في هذه الساعة الفاصلة من تاريخها .
وكان الناس يتوقعون ان تكون تونس في مقدمة هذه الدول التي سارعت الى اظهار
شعورها وابداً رأيها في هذا الحادث الجلل . ولكن رئيس الحكومة التونسية السدي
اعتاد ان يحدث مواطنيه كل اسبوع عن حوادث العالم الجارية وما يتصل منها بسياسة
تونس ، لم يسرع كما اسرع غيره من اصدقاء مصر الى ابداء رأيه او ان يعبر عن رأى حكومته
، ولعله لم يرد بذلك ان يسبق الحوادث . واكتفى بأن عرج على حوادث مصر في خطاب
طويل القاه يوم ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥٦ بأن ذكر لسامعيه " الانذار الذي صدر عن الحكومتين
الفرنسية والبريطانية لمصر ولاسرائيل لايقاف القتال " ثم قال انه لم تصله معلومات دقيقة
عن تطورات الحوادث " واني اود دائماً ان لا ابدى رأياً ولا اتخذ موقفاً في مثل هذه
المشاكل الا بعد التروي وامعان النظر فيها والتحقق من الواقع قبل اصدار الحكم عليها " .
اي ان السيد بورقيبه اراد قبل ان يقول كلمته في حوادث الاعتداء على مصر ان يتأكد
من صحة ما وصل الى علمه من ان هناك اعتداء وقع وان حرباً اثيرت . . .
وقد اراد سيادته في اول الامر ان يعبر عن رأيه في هذه المشكلة المصرية عن طريق
الدبلوماسية الدولية اذ بعث الى رئيس الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة يوم اول
نوفمبر رسالة يقول فيها " ان حكومتى تتبع بمزيد القلق تطور الحالة التي احدها في
الشرق الاوسط الاعتداء المسلح على مصر " ، وطلب من الرئيس بالحاج ان يستعمل كل
ما له من نفوذ " حتى يسفر نشاط الجمعية عن ايقاف الاعتداء المسلح المسلط حالياً على
مصر وعلى انسحاب القوات الاجنبية التي انتهكت وحدة التراب المصري مستهينة بمبادئ
الامم المتحدة " .

وفي يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، اي بعد الاعتداء الذي شنته اعداء فرنسا على مصر

شارة الخارجية

شارة الخارجية

مدينة تونس

بشأن :

تحريراً في سنة ١٩٥٠ (... - سنة ١٩٢٧)

(٢)

ببضعة ايام ، اذاع السيد الحبيب بورقيبة رئيس الحكومة التونسية خطابه الاسبوعي المعتاد وقد خصه كـ لهذا الاعتداء .

ولاشك ان الرئيس شعر بشعور الناس وتساءلهم عن السبب في تأخير حكومته في ابداء رأيها من " قضية العدوان على الشقيقة مصر " اذ اعتذر بانه " انتظر الاخبار الصحيحة والتفاصيل المدققة ليكون موقفه مبنياً عن روية " .

ولاشك ايضاً انه لم يكن موقفاً في هذا الاعتذار ان العالم كله ، شرقيه وغربيه ، كان قد سبقه الى ابداء رأي في هذا الاعتداء الفاضح واعلن سخطه على المعتدين .

ولما اطمأن السيد بورقيبة الى هذا الاجماع الدولي في ابداء الرأي ذكر انه " قد اتضح ان حكومتى فرنسا وبريطانيا اعتدتا على مصر اعتداءً سافراً واضحاً وكان عذرهما في ذلك - ويتجهان بترديد ذلك - هو ايقاف القتال بين مصر واسرائيل " ثم قال " ولما قربت قوات اسرائيل من القتال كان موقف فرنسا وبريطانيا هو الاعتداء على مصر على انه انذار لها . . . ولو ارادتا التدخل لفائدة السلم لهجعتا على اسرائيل المعتدية " .

وقد حلل قيام ثلاث دول اعضاء في هيئة الامم المتحدة بالهجوم ضد دولة هي ايضاً عضو في هذه المنظمة الدولية وذكر ان " حدث اثر ذلك ان امريكا لم تتضامن في هذا الاعتداء مع فرنسا وبريطانيا . وهذه اول مرة تختلف فيها الدول الغربية الكبرى " وأشار بموقف امريكا وقال " بأنها وقفت موقفاً نزيهاً وانها طلبت عقد جمعية الامم المتحدة فسي اجل قصير وانها طالبت الدول المعتدية على مصر بايقاف الحرب وجلاء الجيوش الاسرائيلية ووقفها عند الحدود التي اقرتها الهدنة التي تمت سنة ١٩٤٨ " .

وكانت انجلترا وفرنسا - وقت اذاعة خطاب السيد بورقيبة في ٢ نوفمبر - لم تنزلا جيوشهما بعد وكانت " في طور التمهيد لانزالها لان الجيوش العصرية لا تستلزم انزال الجيوش الا بعد الحصول على السيطرة الجوية والقضاء على امكانيات الدول المهاجمة الدفاعية " . ومجهودهما الآن " متجه نحو تحطيم المطارات وتدميرها والقضاء على المراكز

رقم الأداة

رقم الملف

تعدد المرفقات

وزارة الخارجية

لشأن الجمهورية التونسية

مدينة تونس

بشأن :

تحريراً في ١٩٥٠ (..... سنة ١٣٧)

(٣)

رقم الأداة
رقم الوثيقة
عدد المرفقات

بأغلبية ٦٤ صوتاً بطلب إيقاف الحرب وانسحاب الجيوش الاسرائيلية . ثم تساءل ماذا سيكون موقف بريطانيا وفرنسا وموقف اسرائيل ايضاً لانها تابعة الآن لفرنسا وبريطانيا " بعد هذا القرار .

ثم ذكر انه قد حان وقت امتحان هيئة الامم المتحدة وهل ستستطيع بقرارها إيقاف القتال أم " ستستمر فرنسا وبريطانيا في طغيانها وتفشل الهيئة " . وحذر المعتدين بأنه قد يأتي دورهما لان " يصيرا في خطر من ان تتسلط عليهما دولة اخرى اقوى منهما " . بعد ذلك تحدث الرئيس عن موقف بلاده من هذا الحادث فوصفها بأنها " كدولة مستقلة محبة للسلام يكون موقفها في صف مصر المعتدي عليها " وبأنه صرح بهذا للمشغل الفرنسي الذي دعاه في نفس اليوم الى مقابلته بعد ان سلمه قرار الحكومة التونسية الصادر في نفس اليوم ايضاً " بمساندة شقيقتنا الكبرى مصر في هذه المحنة وباعتبار فرنسا وبريطانيا خرقتا القوانين والمواثيق " - برقية السفارة للوزارة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢ - وهو القرار الذي استقبل من أجله كذلك السيد سفير مصر لا بلاغه اياه . وليبين له " ان الحكومة التونسية باسمها وباسم الشعب حريصة على ان تعرب لشعب مصر الشقيق وحكومته في هذه المحنة عن شعيرها الاخوي وعن تضامنهما الكامل مع ما تبذله مصر من جهسود للدفاع عن حرمتها وللدود عن اراضيها " .

ثم اضاف السيد برتقييه الى انه يود ان يشترك فيما تتخذه هيئة الامم المتحدة من قرارات في هذا الصدد ، قبل ان تنضم تونس الى هذه المنظمة رسمياً . وقال " ابرقنا لسفيرنا بواشنطن ليتصل برئيس الجمعية العمومية ويحلمه ان الحكومة التونسية ترغب منه ان يقوم بجميع الجهود لايجاد حل لانها القتال وانسحاب الجيوش المغيرة المعتدية " ولكنه اعتذر بعد ذلك انه لا يستطيع ان يقوم بأكثر من هذا بقوله " . . ولكنكم كلكم تعلمون ظروفنا الخاصة التي يعرفها العالم اجمع فنحن انفسنا في حالة حرب وكفاح من اجل استكمال استقلالنا " ، ولعله قصد من هذا وجود العدد الكبير من القوات الفرنسية في

وزارة الخارجية

مفتي الجمهورية

مدينة تونس

بشأن :

تحريراً في سنة ١٩٥٠ (- سنة ١٩٧٧)

(٤)

رقم لائحة

رقم الملف

عدد المرفقات

امكانيات اخرى للعمل حتى ينتصر الحق ويخذل الباطل * .

ولكنه يعود فيقول " اعتقد انه في امكاننا القيام بعمل كبير داخل ترابنا التونسي في سياستنا الداخلية لنصرة الحق الذي دأسته ثلاث دول وبالخصوص بريطانيا وفرنسا اللتين طالما تبجحتا باحترامهما للمواثيق والعهود * . وهو في هذا التصريح لم يحدد لنا ماذا يستطيع القيام به . ولو انه يذكر ان هناك غرض آخر ترمى اليه هذه الدول وخصوصا فرنسا اليه وهو " تحطيم معنويات العرب بصفة عامة والعرب بافريقيا الشمالية بصفة خاصة " وهذه الاعترافات يقصد منها التأثير على عرب شمال افريقيا سواء الثورة الجزائرية او الحكومة التونسية او المغربية وشعوبها * .

وأعلن انهم يحاولون تحطيم مصر باعتبارها الشقيقة الكبرى او تحطيم جمال عبد الناصر باعتباره رئيس هذه الدولة الشقيقة فتضعف بذلك مقاومة تونس ومراكش ويهدأ كفاح ابنساء الجزائر ، وترتفع ايضا معنوية الشعب الفرنسي التي اضعفتها الكوارث التي لاقتها فرنسا وما زالت تلاقيها بعد هزيمتها المنكرة امام ألمانيا سنة ١٩٤٠ .

ولم يفت السيد بورقيبة ان يهزأ قليلا بفرنسا بأن يذكر المتاعب الكثيرة التي لاقتها منذ تلك الهزيمة امام ألمانيا وفي سوريا ولبنان والهند الصينية وفي تونس والمغرب وقد جاء دور الجزائر اخيرا . وظهر لفرنسا " ان جمال عبد الناصر هو الذي يصارعها " فاذا تم الانتصار عليه عادت لفرنسا عيباتها وحيث معنويتها . ولكن هذا لن يأتي بنتيجة " اذ ان الشعب الفرنسي لا يوافق على هذه الاعمال " وان الفطاسة والقوة لا تأتيان بنتيجة " وانه لا خلاص لفرنسا وبريطانيا واسرائيل الا في الرجوع القهقري والتسليم بحقوق الناس ونفس تيد الروح الاستعمارية * .

(ولكن السيد الحبيب بورقيبة بعد ان مرح بهذه العبارات ، ولا شك في ان بعضها قوي ، عاد فدعا " الشعب التونسي الى التمسك بما عهد فيه من رمانه وثبات وتعقل . . . واننا انا خيبتنا كل محاولات القوة تكون حجة قوية تزيد قوة بقرارات الجمعية العمومية لهيئة

بمستشارية

شؤون الشرق الأوسط

مدينة تونس

بشان :

تحريراً في سنة ١٩٥٠ (..... سنة ١٣٧)

(٥)

ثم دعا في ختام اذاعته هذه الى " فترضية السويس واسرائيل مع البلاد العربية (ولينا ندرى أى حل يراه لفترضية اسرائيل) وقضية شمال أفريقيا " .

عاد السيد بورقيبة يوم ٩ نوفمبر المعاضى يتحدث مرة أخرى عن حادث الاعتداء على مصر . فيصف قرار هيئة الامم المتحدة بأنه ليس بكامل ولا يمكن للدول معبـه " أن تتدخلن الى حصول كل ذى حق على حقه " اذ أن وقف القتال تم بشكل يسـدل على أن انجلترا وفرنسا انما كانا يهدان الى غرض لهما فى قتال السويس وليس لايـقاف القتال بين مصر واسرائيل . واعتداء عاتين الدولتين يهدف " الى اتاحة الفرصة لهما لادارة الملاحة فى قنال السويس وهو اعتداء على سيادة مصر " .

كان السيد الرئيس فى هذا التصريح موقفا تمام التوفيق بل لازمة التوفيق أيضا عندما لاحظ أن قرار هيئة الامم هذا بوقف القتال لم يكن كافيا لحسم المشكلة اذ قال " ان أمريكا والامم المتحدة شعرتا بذلك فاتخذتا قرارا آخر بطلب انسحاب القسوات المعتدية من مصر فى الحال " ووصف رضح اسرائيل لهذا القرار بأنه " يبشر بأننا نسير نحو نظام يكفل اعادة الحق الى أصحابه ولكن الطريق للوصول الى ذلك ما زال طويلا " .

كان الرئيس بورقيبة شجاعا أيضا عندما عرض لموقف الاتحاد السوفيتى والانذار الذى وجهه الى الدول المعتدية على مصر " بأنه ليس من أجل نصره الحق لانسه فى الوقت ذاته نجد جيوش روسيا تهاجم شعبا ضعيفا أعزل فى فضاءة وعنف وشمـو شعب المعجر . . . فكان تأييد الاتحاد السوفيتى لمصر من أجل مصلحة ، ومن يؤيد الحق من أجل مصلحة يكون موقفه ضعيفا لان الحق هو الحق مهما يكن صاحبه . " .

ورأى بورقيبة فى موقف روسيا وانتصارها لمصر انما هو وجهة نظر شخصية يعبر سيادته عنها ، مع اعترافنا بشجاعته فى ابدائها ، اذ الواقع الذى لا يمكن انكاره أن مصر استفادت كثيرا من موقف روسيا هذا .

ثم عاد مرة أخرى يصف تدخل الامم المتحدة وسعشها بارسال القوة الدولية للبقاء فى مصر فى انتظار حل قضية القتال " بأن الدول المعتدية تكون بذلك قد كسبت المعركة " .

ونحن لا نوافقه أيضا على ذلك ، اذ أن هذه الدول لم تكتب شيئا حتى الآن

وقبل وصول هذه القوة الدولية ، من الاعتداء الغاشم الذى شنته على مصر .

ولكن السيد بورقيبة وسك هذه الآراء كلها ورغم وقوفه الى جانب مصر " بابداء رأيه

رقم الأداة

رقم الملف

عدد المرفقات

نشرة الخارجية

سفارة الجمهورية التونسية

مدينة تونس

بشان :

تحريراً في ١٩٥٠ (سنة ١٣٧)

(٦)

فقط . . . ، لم يذكر - أولعله نسي ان يذكر - ان من الأسباب التي اوقفت القتال بين المصريين والقوات الانجليزية والفرنسية انما هي المقاومة الشديدة التي لاقتها تلك القوات من المصريين في كفاحهم العرير في دفاعهم عن بلادهم .

وختم السيد الحبيب بورقيبة كلمته عن مصر بأنه " سيتتبع اطوار معركة الحق مع الباطل لأننا في صف المعتدى عليه ولأننا كالفحنا وقاومنا وصدنا بقرارات مهلهلة من الامم المتحدة ونلاحظ في تصريح ٩ نوفمبر انه كثيرا ما يذكر هيئة الامم المتحدة وكثيرا ما يتساءل عن اهمية قراراتها . . . نلاحظ هذا في الوقت الذي تنضم فيه بلاده الى هذه المنظمة الدولية والتي يتحدث الناس جميعا هنا عن امهلهم القوى فيما يعود على تونس من هذا الانضمام من خير ورفعة .

وهو امل نحن جميعا نشترك فيه .

وعاد السيد الرئيس في ١٥ نوفمبر ، قبيل سفره الى نيويورك لحضور اجتماع هيئة الامم كرتيس لاول وفد لبلاده بعد انضمامها ، فذكر في صدد مساهمة تونس في العمل على نجاح رسالة هذه المنظمة الدولية وفي مناسبة القوة الدولية التي تقرر ارسالها الى مصر " بان حوادث الشرق الادنى ستقرب ايجاد قوة دولية ، ان لاول مرة قررت الامم المتحدة تكوين قوة من الدول الصغرى التي ليست لها اطماع ، وقد بلغنا ان مصر وافقت على نزول القوة الدولية اخيرا باراضها احتراماً لهيئة الامم المتحدة " ثم استمر يقول " ان مصر لا ترضى بالاحتلال الاجنبى بل ستزيحه من التراب المصرى ثم تفض المشاكل لكي لا يرجع شبح الحرب للظهور واذ ان لا تثبت الا كلمة العدالة اى كلمة الامم المتحدة " .

ثم حذر سيادته مما قد يأمل الدول الكبرى من وجود مثل هذه القوة فقال " ربما استثمر بعض الدول الكبرى وجود القوة الاممية وهذا لا يشجع على ضمان السلم لان مصر لا ترضى بوجود قوات اجنبية ببلادها " .

٢- تصريح السيد الباهي الادغم نائب رئيس الوزراء

وهذا ايضا السيد الباهي الادغم نائب رئيس الحكومة التونسية والامين العام للحزب الحر الدستوري الذي يحكم البلاد ، يدلى برأيه - الذي لا شك انه رأى الحكومة ايضاً - في هذا الاعتداء الغاشم على مصر .

فقد وقف في اجتماع عقده الحزب يوم ٢ نوفمبر الماضي وعرض للمشاكل السياسية والدولية

وزارة الخارجية

شؤون جمهورية مصر

مدرسة تونس

بشأن :

تبرأت (١٩٥٠ - ١٩٥١) سنة (١٣٧)

(٧)

التي يمر بها العالم هذه الايام والتي تمس تونس من قريب او بعيد . وكان طبعيا ان تكون مصر وحوادث الاعتداء عليها في مقدمة هذه المشاكل .

تحدث السيد الادغم ووصف الحوادث التي جرت في مصر ووقائع اعتداء انجلترا وفرنسا واسرائيل عليها وكرر ما ذكره رئيس حكومته في هذا الصدد . ثم قال ان السيد بورقيبة كان قد حذر الحكومة الفرنسية " اذا اتخذت هذا السبب الواهي وهو حرية الملاحة لشن هجوم على مصر " وانه كان قد انذرنا باننا اذا مست السيادة المصرية " فربما يؤول الامر الى ما لا تحمد عقباه في العلاقات الخاصة بين تونس وفرنسا أو بين فرنسا وبقية انحاء العالم العربي والاسلامي .

وذكر السيد الادغم ايضا ان السيد بورقيبة قال لرئيس الحكومة الفرنسية في مقابلة جرت بينهما " ارجوك ان تتعهد لي الحكومة الفرنسية بانها لا تنوي استعمال القوة ضد مصر " فأجابه " ان الحكومة الفرنسية لا تريد فعلا استخدام القوة ضد مصر " .

بهذا يكشف نائب رئيس الحكومة التونسية عن الجهود التي بذلها رئيسه مع المسؤولين في فرنسا وعن المساعي التي قام بها السيد بورقيبة قبيل الاعتداء على مصر . ولعله يريد ان يذكر ان تونس لم تكن واقفة مكتوفة الايدي لما وقع هذا الاعتداء .

ثم يتحدث السيد الباهي الادغم بعد ذلك عن السبب الحقيقي للهجوم الانجليزي الفرنسي ويقول انه " كان مناورة نتيجة تأميم قناة السويس " . اذ وقع الهجوم المفاجئ من اسرائيل على مصر في ظرف لم يكن في حساب احد ولم يكن كغيره مما اعتاد الناس أن يسمعوا به ان يقع اعتداء من اسرائيل او جيرانها ثم تقوم اللجنة المشتركة بالتحقيق ثم يدان الطرف المعتدي " وتقر احترام الهدنة وحيانا ترفع هذه القضايا لجمعية الامم المتحدة أو لمجلس الامن " ولم تكن هذه القضايا مما تتذر بالحرب او بخطر قيامه .

وينتهي السيد الادغم من تحليله هذا الى ان اعتداء اسرائيل المفاجئ " انما جاء " من جراء الخلاف القائم بين مصر وبريطانيا الذي هو ناجم عن تأميم قناة السويس " . اي ان هجوم اسرائيل كان عطية مدبرة من الاطراف التي غايتها تأميم مصر للقنال . لان اسرائيل " لا تنقي وحدها للقناة على قوة مصر " . وانما شجعها على ذلك " استعداد فرنسا وبريطانيا وبريطانيا لمهاجمة مصر " اذ كانت واثقة " انها لن تبقى وحدها تجاه مصر وانها ستجد سندا من دولتين قويتين لهما جيشهما وطيرانهما وهما فرنسا وبريطانيا " .

ذكر السيد الادغم السبب الحقيقي لاعتداء هاتين الدولتين على مصر وانهما لمنا " شاهدا الاستعداد الذي ابدته مصر لضمان حرية الملاحة واستعدادها لعقد اتفاقية

رقم الامادة
رقم الملف
عدد المرفقات

سنة ١٩٥٠

بشان :

شقاوة جملته

مدينة تونس

تحريراً في سنة ١٩٥٠ (... سنة ١٣٧)

(٨)

لعدوانهما على مصر " وعندئذ تكونت هذه المكيدة العاتلة في دفعهما اسرائيل لمهاجمة مصر فتتعرض الحالة ويحصل التوتر ويبدأ الاشتباك المسلح بين اسرائيل ومصر " وفي هذا ما يبرر تدخل فرنسا وبريطانيا بزعم انها القتال وتدخلهما في الحقيقة موجه ضد مصر وسمى هذه الادوار " ساخر مبكية " .

والسيد الادهم يصف هذا الاعتداء بأنه مظهر من مظاهر النفسية الطاغية الفاشية والنفسية الاستعمارية التي تقرب من نفسية الحروب الصليبية القديمة " . . . وهي ليست حرباً دينية ولكنها " تكمل من اوروبا على مصر وعلى الشرق الادنى بصفة عامة " . وتدل على " نفسية تجبر واستعمار ونفسية قوة وخنصرية كنا نطعننا انتهت بعد الحرب العالمية الثانية " وقال ايضاً " ان التدخل الانجليزى الفرنسى ليس له مبرر قانونى " اذ لو كان له سند قانونى لكان يجب ان تنضم اليهما امريكا اذ انها عقدت معهما " منذ سنوات بطريق ميثاق ثلاثى ينص على انها تضمن الاوضاع الحالية بمجابهة كل اعتداء بين الاقطار العربية واسرائيل " ثم قال انه يعنى بذلك " ان هذا التدخل يجب ان يكون لفائدة المعتدى عليه " .

وبذلك يحدد سيادته ويكرر ما سبق ان ذكره في حديثه هذا بأن غرض انجلترا وفرنسا من تدبيرها " هذه المكيدة " وتحريضهما اسرائيل انما هو لضرب مصر " وتوسيع رقعة الحرب " اذ انه لما وقعت الواقعة كانت " الحائزات تقذف بقنابلها ضواحي القاهرة وتولد انا اخرى مصرية " فكان تدخلهما في النزاع المصرى الاسرائيلى كان " عملية حربية المقصود منها قطع الاتصال بين الجيش المصرى فى القناة وبقية القواعد المصرية ، وهى خطة حربية ترمى الى كسر شوكة جمال عبد الناصر والى القضاء على سياسته التوسعية " . اى ان هذه الدول المغيرة على مصر تشن حرباً شعواء على الشعب المصرى " للوصول من وراء ذلك للقضاء على نظام جمال عبد الناصر " .

وبهذا يرى السيد الادهم ان ادلتى الغرب كان غرضه الحقيقى القضاء على النظام الذى اقامه الرئيس جمال عبد الناصر فى مصر . وغير ذلك انما هى " مجرد دعاوى " وانما هى عملية محدودة الاهداف " ولكن رب عذر " اقبح من ذنب " اذ لو كان المقصود

رقم الاذنة

رقم الملف

عدد المرفقات

وزارة الخارجية

شعبة الوثائق

مدينة تونس

بشأن :

نمبر رأي سنة ١٩٥٠ (..... سنة ١٣٧٠)

(٩)

هي اخراج جمال عبد الناصر من الحكم " فأمر جمال عبد الناصر يهم مصر ولا يهم بريطانيا ولا فرنسا ولا تونس ، فان فعل خيرا فلشعبه وان فعل شرا فلشعبه " . وسعى الشعب المصري " بأنه شعب ابي كريم حر في تصرفاته " . ومن حق الشعب " ان يقرر مصيره الداخلي والوضع السياسي الذي يريد ان يعيش في ظل ما دامت تلك الحرية لا تهدد استقلال الدول الاخرى فلا دخل لنا فيه " .

ثم يقول السيد الادغم " انه ربما يتسع نطاق هذه الحرب " بتضامن البلاد العربية معا ثم قد تتسع اكثر وفي اتساعها " خطر يهدد سلام العالم ويكون فاتحة لحرب عالمية " ثم قال ان تونس لن تكون بعيدة عن هذه الحرب وهي التي تربطها بمصر وشائج الدين والاخوة ويصرح سيادته من فوق المنبر الذي اعتلاه في بيزرت بأنه " تستنكر الحكومة التونسية والشعب التونسي بأجمعه استنكارا صارخا ويستقبح هذا العدوان الذي حبكت خيوطه الدول الثلاث " وانهم " يعتبرونها فعلة شنيعة لا مبرر لها ومن حق الشعب المصري ان يرد ما بكل ما تستحق من عنف ومن ايمان في النجاح " .

ثم عاد يعتذر ، كما اعتذر رئيسه من قبل ، بعلاقتهم بفرنسا ويقول انه رغم ذلك فان الحكومة التونسية والشعب التونسي يعمرغان واجبهما في هذه الناحية وهو اعلانهما للعالم اجمع ان تونس حكومة وشعبا تستنكر العدوان البريطاني الفرنسي على مصر وتطالب بايقاف وتطالب - اي تونس - " بالمشاركة في حالة ما اذا قررت الامم المتحدة اية تدابير لايقاف هذا القتال " .

ثم ذكر ان موقفهم هذا " ليس فيه تردد " وقد عبروا فعلا للحكومة المصرية وللشعب المصري عن شعورهم " ومشاطرتهم لهم في السراء والضراء " . وان تضامن تونس مع مصر هو " الى الآن تضامن معنوي وهو تضامن شعب ضعيف اعزل غير قادر على انجادهم بالكثائب او بالخيران " . ثم اشاد بموقف المصريين وحسن دفاعهم عن كرامتهم وشرفهم الوطني ، ثم قال انه ما دام هذا حيا في الشعب المصري " مهما كان الانكسار الجزئي في غزة او في جبهة اخرى ومهما كانت الانهزامات التي يمكن ان يمتحن بها الجيش المصري فان معنويات الشعب المصري ستلبث قوية عظيمة " .

وأشاد السيد الادغم ايضا بقرار الامم المتحدة بشأن ايقاف القتال وان هذا القرار لن تتجاهله انجلترا وفرنسا ان تركبان غلطة جسيمة " وتقعان في ورطة سياسية يصعب عليهما جدا التخلص منها في المستقبل " .

ولعل نبوءة سيادته قد تحققت الآن ووقعت هاتان المعتديتان في غلطة سياسية

رقم الأداة

رقم الملف

عدد المرفقات

مَنَازِلُ الْخَارِجِيَّةِ

شَتَا الْأَجْمَعِيَّةِ

مدينة تونس

بشأن :

تحريراً سنة ١٩٥٠ (سنة ١٣٧)

(١٠)

جسيمة انارت عليهما العالم وجعلتهما في عزلة موحشة . ان ان " الامم مصرّة على ايقاف هذا العدوان عند حدّه " .

وختم السيد الباهي الارغم خطابه الجامع الطيب بأن الذي يتناه " هو الواقعي والقريب من الانه ان وقريب من التفكير هو ان تنجلي الجيوش الاجنبية عن مصر وأن ترجع القوات الاسرائيلية الى الاماكن التي كانت ترابط بها " ثم رجا ان يكون لقرارات هيئة الامم مفعولها وهو " ما يمليه الشعور بالخطر الذي يهدد لا منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا فحسب بل يهدد العالم الحر بأكمله " .

الغمرار
لمن

AMBASSADE DE LA REPUBLIQUE D'EGYPTE
MOSCOU

وزارة الخارجية

السفارة المصرية بمدينة موسكو

بشأن = تأييد الشعب السوفيتي لعصر ضد العدوان

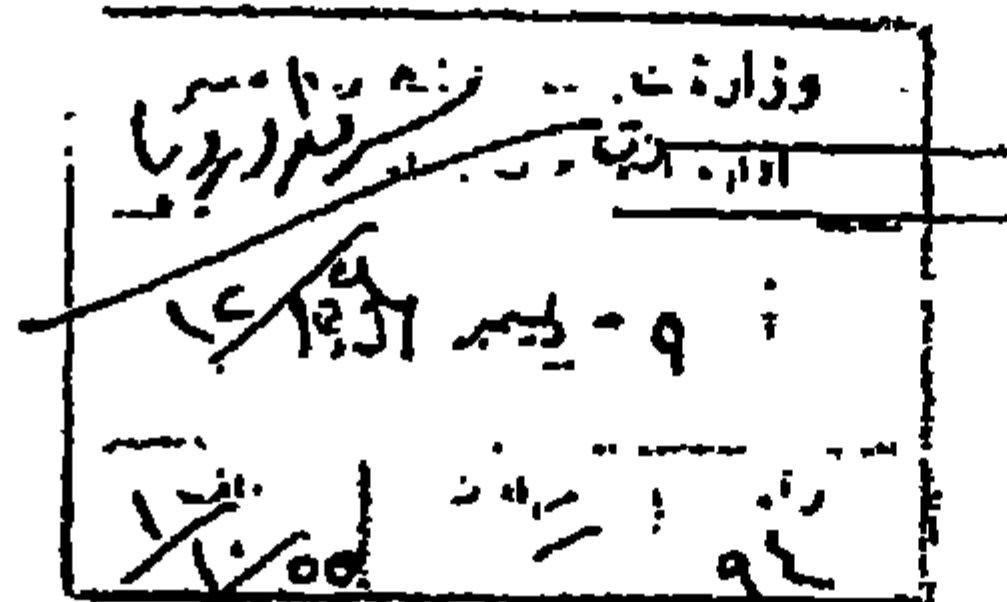
البريداني - الفرنسي - الاسرائيلي

رقم القيد = ١٥٦

رقم الملف = ٢/١/٢

موسكو في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦

المرقات =



السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

الحفاظا ببيروقات السفارة بشأن تأييد الشعب السوفيتي لعصر ضد

العدوان عليهم - بالتشريف بالافادة ان هذا هو هذا التأييد اتخذت بمسورا

مختلفة اعمها ما يلي -

١- العاهرات في الحارت امام سفارة مصر وسفارات الدول المعتدية مناديه

بابتكار العدوان ومطالبة بوقفه وداعية الى تأييد مصر وابداء الحطف عليها وقد

حملت اللافتات وقد تم العرائض بهذا المعنى ، وكان الشعار الغالب " ارفعوا ايديكم

عن مصر "

٢- الاجتماعات التي عقدت في العدا والوزراء ودر الحكومة من قبلها

وموافيقها ، وقد التقت فيها بالخطب واعيدت القرارات بنفس المعنى .

٣- بيانات الهيئات السوفيتية الكبرى كاتحاد نقابات العمال وجمعية انصار

النساء وغيرها .

٤- العدا وقد شجعت مكانا شاملا لانياء من سر وشورت العتالات الافتتاحية

بتأييدها ، ومايرتها في ذلك الاذاعة كل يوم .

٥- السينما وقد عرضت فيها الافلام عن مصر بطريقة تستدر العطف عليها مع

التعليق القوي بتأييدها وبرز اشعار العدوان على شعبها .

٦- شخصيات جوهري من خطاب التاد والتمجيد ومثل الكوم والبيانات - مهمما

كانت التناسبات - لا ابتكار الممد وان على من سر بتأييدها والاشادة ببطولة شعبها .

٧- الاتاحم بمحمل الانتخابات وانداء بتأييد مصر ضد العدوان في الواكسب

الكبرى التي حارت في الاستعراض السنوي بمناسبة العيد القومي للاتحاد السوفيتي (٧

نوفمبر سنة ١٩٥٦) -

AMBASSADE DE LA REPUBLIQUE D'EGYPTE
MOSCOU

- ٢ -

٨- زيادة العمل مع اثنين في احدى الايام بالمعاني وتخصيص اجور تلك الزيادة لمساعدة

٩- حما من مصلح الاتحاد السوفيتي في التأييد بتبرعهم للمساعدة .
١٠- البيانات المتداولة التي انهمرت على السفارة من كل انحاء الاتحاد السوفيتي (القيام
رجال الدين اليهود القيمين بينهم باستنكار تدوان اسرائيل) .
١١- الحالت على السفارة البرقيات كما حمل البريد الدبلوماسيات والغرائش والاحتجاجات
من افراد الشعب السوفيتي ومؤسساته .

١٢- اشترك كل حكومات الجمهوريات السوفيتية في اعداد القرارات باستنكار العدو وان
تأييد مصر بالاشارة الى تأييد حكومة الاتحاد السوفيتي كما هو معلوم .
ثانياً - اشترك في مظاهرات هذا التأييد عمال المصانع والمزارع وموظفو المصالح الحكومية
والاساتذة والعدرسون بجالية الجامعات والمعاهد العلمية والادراس رجال الثقافة والفن ، وهى
الجماعات التي تتكون منها شعوب الاتحاد السوفيتي ، اذ ليس له طبقات او طوائف واحزاب دستى
يعد منها التأييد كما جرى في البلاد الصديقة الاخرى .

وقد اشتملت البيانات والغرائش والبرقيات على النقاط الآتية .
١- التأييد بهذا العدو وان القبيح المنزى والاحتجاج الشديد عليه ، وقد كان عدسة
كبرى للشعب السوفيتي اثار سخطه وغضبه .

ان في هذا العدو وان تهديد للسلم في وقت ازداد الامل فيه بعد ان خف تدويريا التوتر
الدولى وازدادت فرن السلم .

٢- والشعب السوفيتي اشد من غيره ببشاعة هذا العدو وان يعد ان ذات مرارته على يد
الفاشية في الحرب الماضية .

٣- ميدى كبير الدهشه لاستمرار المستعمرين في ارتكاب الفذائع وتدمير المدن والقرى المصرية .
بالرغم من احتجاجات الامم المتحدة والشعوب المعديه للسلم .

٤- وهو محاولة فاشلة من الاستعمار للثأر على استقلال شعوب الشرق العربى ان لن تسمح
شعوب العالم بانتشار مملكة المصون ، فهزيمة المعتدين اكيدة .

٥- ليس كحاج الشعب المصرى بالامر المظلم وحده فبجانبه الشعب التقدمية تهتم

بانتصاره .

AMBASSADE DE LA REPUBLIQUE D'EGYPTE

MOSCOU

- ٣ -

٤- إظهار التضامن الاخوي مع الشعب المصري في كاحه ضد الاستعمار وفي سبيل
سويته واحتفائه القوم من ابناءه شحات الشعب السوفيتي الدار والتأكد له انه في كاحه
العادل يستعين الاعتماد على الشعب السوفيتي

٥- تأييد الحكيم السوفيتي في اجراءات لا يستنكر هذا العدوان وايضا

٦- العدالة بايقاف العدوان وبإزالة اليهود المعتمدين ومعاقبة المسؤولين عنه ودعوة

الامم المتحدة لاتخاذ الاجراءات الفعالة لتحقيق ذلك

ثالثا (ب) لا يجب ان يحاق الاتحاد السوفيتي على مصر الذي بدأ عند تحريرها من النفوذ الاجنبي
 واتباعها سياسة مستقلة في الميدان الدولي وازداد بازدياد حملة الدبلوماسية عليها عند تأميمها
 قناة السويس قد بلغ القبح اثناء العدوان الاخير عليها ، حتى اصبحت قضية مصر دون اسراف في القول
 قضية الشعب السوفيتي بأسره وباعتبارها ككل المسائل الدولية الاخرى .

كما انه لا يجب ان يحكم الاتحاد السوفيتي تدابير هذا الاثم وعملت بكل الوسائل على
 إثارة اهتمام شعبيها بقضية مصر واستدراك العطف عليها كقضية شعب مسلم يناضل في معركة كبرى لتحرير
 من القوى الاستعمارية العنصرية التي ركزت كل جهودها للقضاء عليه .

واتبع نطاق هذه القضية فاختلعت صورة حركة التحرير العامة التي قامت في الشرق ضد
 الاستعمار الغربي وقد اراد في حوزة الاخير ان يستعيد سلطانها على البلاد التي تحررت منه
 بادنا بتمسك وثيقة بلاد الشرق العربي .

فلا يجب ان يتبنى الشعب السوفيتي قضية مصر وقد رأى فيها سراط بين الحرية والاستعمار
 العدوان الذي هو خطر عور الرأس اليه ، كما وجد فيها حربا متكافئة بين شعب حديث الفهم تدفعه
 بهولته الى البرقعة العام دول كبرى تكاثرت للقضاء عليه ، ولم تستع تلك الدول من الالتجاء الى وسائل المكر
 بالخدعة لتبرير اطماعها العدوانية ضديده .

اما وقد عشت قوات الشعب المعنوية لنصرة مصر والوقوف بجانبها امام عدوان الاستعمار عليها ،
 فقد اتيح للحكيم السوفيتية حيلة الشرف في اتخاذ السياسة التي تراها في الشرق الاوسط وهي
 راحة من تأييد شعبها في اية خبايا تقدم عليها مهاد بلغت تطوراتها ، هذا علما بأن الشعب يتوقع
 من حكومتها ان تأيد مصر الى ابعد الحدود .

وتغذيها بقرى بول فائق الا - ترام و

السفير

السيد ممدون

نذ ونيف ممدون

ممدون ممدون

ممدون ممدون

ممدون ممدون

ممدون ممدون

ممدون ممدون ٩

ممدون ممدون

ممدون ممدون

ممدون ممدون

ممدون ممدون

(محمد القوي)

وزارة الخارجية

القاهرة في سنة ١٩٥٠

٤٠٤
١٩٥٠/١٤/٥

السيد وكيل وزارة الخارجية

ايما الى كتابي وزارة الحربية رقم ٦٠٤٢١ (٣٠١١ و ٣٠٤٤) سرى جدا .
بتاريخ ٩٥٦/١٢/٦ و ٩٥٦/١٢/١٥ في شأن الاعمال التي ارتكبتها العدو بمصر
والمخالفة للقانون الدولي والى الكشوفات التي بينت تلك الاعمال والعرفقة بهما .
نتشرف بالافادة أنه من المعروف ان قوانين الحرب مدكومة بقاعدتين
اساسيتين الاولى هي ان جواز استعمال العنف يجب ان يكون بقدر الضرورة التي تحتم
استعماله وثانيهما هي ان واجب الانسانية يقتضى تقليل وحصر آثار الحرب في أضيق
الحدود . وعلى ذلك فجميع الاعمال التي لاتستلزمها ضرورة العمليات الحربية وكذا
جميع العمليات التي توصف بالوحشية تعتبر غير مشروعة ومخالفة للقانون الدولي .
وبالرجوع الى الكشوفات المرفقة بكتابي وزارة الحربية السابق الاشارة اليهما
والتي بينت الاعمال التي ارتكبتها قوات العدو يبين أنها ينطبق عليها الوصف السابق
ومن ثم تكون مخالفة للقانون الدولي بصفة عامة هذا فضلا عما فيها من مخالفات صريحة
لمعاهدات جنيف الموقع عليها سنة ١٩٤٩ . ونسرد فيما يلى المخالفات الستة
ارتكبتها العدو والمخالفة لتلك المعاهدات :

(١) الاعتداءات التي ارتكبتها العدو ضد القوات المصرية البرية .

١ - قتل الجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان : هذا

منوع بمقتضى المادة ١٢ من اتفاقية جنيف بشأن تحسين حال الجرحى
والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان والتي تنص على وجوب احترام
وحماية الجرحى والمرضى في جميع الأحوال ونهت عن أى محاولات
للاعتداء على حياتهم أو استعمال العنف معهم وعلى الأخص قتلهم أو ابادتهم
أو تعريضهم للتعذيب .

٢ - عدم تمكين القوات المصرية من البحث عن الجرحى والقضى وجمعهم :

وفى هذا مخالفة للمادة ١٥ من نفس هذه الاتفاقية التي نصت على
أنه " فى جميع الأوقات وعلى الأخص بعد الاشتباك فى القتال يقوم أطراف
النزاع دون تأخير بجميع الاجراءات الممكنة للبحث عن الجرحى والمرضى وجمعهم
وحمايتهم من السلب وسوء المعاملة

٣ - عدم دفن جثث القتلى : وذلك مخالف لما تنص عليه المادة ١٧

من نفس هذه الاتفاقية .
/.

قانون البحار



القاهرة في سنة ١٩٥٠

- ٢ -

(ب)

الاعتداءات التي ارتكبها العدو ضد القوات المصرية البحرية .

١ - اطلاق المدافع الرشاشة من التائرات على الناجين من زوارق
الطوربيد وهم في البحر : وهذا ممتنع المادة ١٢ من
اتفاقية جنيف بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى بالقوات
المسلحة في البحار . وقد أوجبت تلك المادة معاملة هؤلاء معاملة
انسانية كما منحت منعاً باتاً أي محاولات للاعتداء على حياتهم
أو استعمال العنف معهم . وعلى الأخص يجب ألا يقتلوا ويأسروا
أو يحرقوا للتعذيب . وقد خالف العدو بهذا الاعتداء ما تقتضيه
به المادة ١٨ من نفس هذه الاتفاقية من أنه يجب بعد كل اشتباك
أن يقوم أطراف النزاع دون تأخير بجميع الإجراءات الممكنة للبحث عن
الغرقى والجرحى والمرضى وجمعهم والعناية بهم .

٢ - الاعتداء على قوارب النجاة في البحر : وهذا ما يخالف
ماتنص عليه المادة ٢٦ من نفس هذه الاتفاقية .

(ج)

الاعتداءات التي ارتكبها العدو ضد أسرى الحرب من القوات المسلحة
المصرية .

١ - قتل الأسرى والتكليف بهم وسوء معاملتهم : نصت المادة ١٣ من
اتفاقية جنيف بشأن أسرى الحرب على الآتي : " يجب أن يعامل
أسرى الحرب في جميع الأوقات معاملة انسانية وأى عمل أو سهو غير
مشروع يصدر من الدولة الحائزة ويتسبب عنه موت أسير في حراستها ،
أو تعريض صحته للخطر يعتبر محظوراً ، كما يعتبر اختلالاً خطيراً
بهذه الاتفاقية ، ولا يجب على الأخص أن يبتز أى عضو من الأسرى ،
أو أن يكون موضعاً لتجارب طبية أو علمية من أى نوع كان مما ينتهك
الهيئة الطبية المختصة بعلاج الأسير .

وبالمثل تجب حماية أسرى الحرب في جميع الأوقات وعلى الأخص ضد
أعمال العنف أو الإهانة وضد السبب والتحقير أمام الجماهير .

ومن المحظور الالتجاء إلى إجراءات الأخذ بالنار ضد أسرى الحرب .

كما نصت المادة ١٤ من نفس هذه الاتفاقية على أن لأسرى الحرب
في جميع الأحوال حق احترام أشخاصهم وشرفهم .

القائمة في ————— ١٩٥

نحو

ال

- ٢ -

فاذا ما قتل الأسرى عمدا كما فعل العدو فهذا يعتبر ليس فقط اخلاصا خطيرا بهذه الاتفاقية بل بكل القوانين الدولية ويستوجب - بخلاف المسئوليات الفردية التي قد توجد - مسئولية الدولة الحاجزة نفسها وذلك تطبيقا للمادة ١٢ من الاتفاقية سالفة الذكر.

٢ - عدم تغذية الأسرى : قد ورد بالكشوفات الخاصة ببيان أعمال العدو أنه كان يعترف لكل ١٢ من الأسرى رغيف من الخبز وعلبة فول واحدة بينما تنص المادة ٢٦ من اتفاقية جنيف بشأن أسرى الحرب على أنه تكون وجبات الغذاء الأساسية اليومية كافية في كميتها وتتمشى الغذائية وتنوعها .

٣ - عدم الرعاية الصحية والطبية : وهذا مخالف لنص المادة ٢٩ من نفس هذه الاتفاقية التي أوجبت على الدولة الحاجزة اتخاذ كل الاجراءات الصحية اللازمة لإنسان النظافة والصحة في المعسكرات ولنزع الأمراض الوبائية . وبجسب أن يكون لدى الحرب ^{أسرى} لاستعمالهم نهيارا وليلا مرافق صحية تتوفر فيها الشروط الصحية .

٤ - أخذ الاشياء والأدوات الخاصة بأسرى الحرب ونقودهم : وهذا ما يخالف الفقرة الأولى من المادة ١٨ من نفس الاتفاقية التي تنص على أن جميع الاشياء والأدوات الخاصة بالاستعمال الشخصي ماعدا الأسلحة والخيول والمعدات الحربية والمستندات الحربية تبقى في حيازة أسرى الحرب ، وكذلك مزالفا للفقرة الثالثة من نفس هذه المادة التي نصت على أنه لا يجوز أن تؤخذ من أسرى الحرب النقود التي معهم الا بأمر أحد الضباط وذلك بعد أن تفيد المبالغ والأدوات التي توجد في حيازة الاسير في سجل خاص واعماله ايضا بذلك .

(د) الاعتداءات التي ارتكها العدو ضد المدنيين :

١ - قتل المدنيين والتكليف بهم : إلتزام بأعمال الانتقام ضدهم : بالرغم من أن الواجب انساني يقتضى حماية المدنيين بصفة خاصة نقصد قسام العدو بارتكاب هذه الأعمال ضدهم وشد النساء والاطفال . مزالفا في ذلك ما تنص عليه عراة المادة ٣٢ من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب من أنه من المحذور ان يتخذ اجراءات من شأنها ان تسبب التعذيب البدني أو إبادة الأنسب .

وزارة الخارجية

الدولة المحاربة

تقارير في سنة ١٩٥٠

- ٤ -

ولا يتنصر هذا الحظر فقط على القتل والتعذيب والعقوبات البدنية وبتر الأضراس ولكنه يشمل أيضا أي إجراءات وحشية أخرى سواء من الوكلاء المدنيين أو العسكريين . كما نصت الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من نفس هذه الاتفاقية أن أعمال الانتقام ضد الأشخاص المحميين وممتلكاتهم محظورة .

٢ - سوء معاملة المدنيين والاعتداء على دور العبادة : وفي ذلك مخالفة لما تنص عليه المادة ١٧ من هذه الاتفاقية إذ نصت على أنه للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحياتهم العائلية وعنائهم الدينية وممارستها ومعاملتهم في كل الأوقات بمعاملة إنسانية وحمايتهم على الأخص ضد أعمال العنف والتهديد بها وضد السب والتعريض العلني .

٣ - قيام العدو بأعمال السلب : فقد ثبت قطعيا أن العدو قام بالسلب والنهب بالرغم من مخالفة ذلك لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من هذه الاتفاقية التي تنص على أن " السلب محظور " .

٤ - تدمير وإتلاف الممتلكات : نصت المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين على أنه محظور على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات ثابتة أو منقولة خاصة بالأفراد أو الجماعات أو للحكومة أو غيرها من السلطات العامة أو لمنظمات اجتماعية أو تعاونية .

(هـ) الاعتداء على الوحدات والمنشآت الطبية : بالرغم من اتفاق معاهدات جنيف الأربعة على وجوب حماية المستشفيات خاصة فقد أمعن العدو في الاعتداء عليها كالاتي :

أولا : ضرب المستشفيات في الميدان رغم ما في ذلك من مخالفة شديدة لنص المادة ١٩ من اتفاقية جنيف بشأن تحسين حال الجرحى والعرضى بالقوات المسلحة في الميدان فقد نصت تلك المادة على أنه لا يجوز بحال ما الاعتداء على المنشآت الثابتة والوحدات المتحركة التابعة للخدمات الطبية بل تخترم وتحمى في جميع الأوقات بواسطة أطراف النزاع . وقد خالف العدو كذلك المادة ٢٤ باعتدائه على الأشخاص التابعين له - الوحدات الطبية والمستشفيات .

٠/٠

وَمِثْلُهَا الْجَائِزَةُ

الأساسية للمؤرخين

القاهرة في سنة ١٩٥٠

- ٥ -

ثانياً : الاعتداء على وسائل نقل الجرحى من سيارات وقطارات السخ ما يخالف المادة ٣٥ من نفس هذه الاتفاقية التي تنص على أن " . . . انتقالات الجرحى والمرضى أو المهنات الطبية يجب احترامها وحمايتها كالوحدات الطبية المتحركة " .

ثالثاً : الاعتداء على المستشفيات من البحر : ومثل هذا الاعتداء محرم بمقتضى المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف بشأن تحسسين حال الجرحى والمرضى والغرقى بالقوات المسلحة في البحار إذ حرمت تلك المادة الاعتداء عليها ورميها بالتأثيل من البحر .

رابعاً : الاعتداء على المستشفيات المدنية : وقد حرمت اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب الاعتداء على المستشفيات المدنية وذلك في مادتها ١٨ التي تنص على أن " المستشفيات المدنية التي تعنى بالجرحى والمرضى والمهجرة وحالات الولادة لا يجوز أن تكون بحال من الأحوال عرضة للهجوم بل تكون في جميع الأوقات محل احترام وحماية أطراف النزاع " . بل ولا تنقطع الحماية الواجبة لتلك المستشفيات ولو كانت تعنى بمرضى المرضى والجرحى من أفراد القوات المسلحة وذلك طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٩ من نفس هذه الاتفاقية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

مشار الدولة

(دكتور أحمد موسى)

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦
خ. مشهور

سيد السيد الرئيس

سبب ما تلقينا به القارة الإفريقية
أبوابها مفتوحة للقانون هناك
الذي هو " وقد كسبت ن الرية " .
المرقعة ، وقد نزلت ليست .
فقد تم قبول بتمرد المذرة على ، وقد
أعالتو لا وفردوا الدائم بتمرد .

أرسلت نسخة للرئيس
ومدونة لندسة بيورون
ومدونة للبيد عند البيورون
والخط

لربما في رفق بـ كبريات كثر
تمول لرفق بـ كبريات كثر
دراس صرية لربما

۱۔ امریکا بٹان۔

۲۰۰۰

12

٨ - ديسمبر سنة ١٩٥٦

میری

اتشرف بالافادة بما يلي :-

رقم التقدیر سیکرٹا

رقم الحنف ٦٠٥١

عدد التمرقات

اصل وست دور للوزارة

رخصة للملف

٢- وتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٦، على اثر نشر الاخبار الخاصة بان الباشيرة الارمنية "سانتافي" "Santa Fe" الموجودة حينئذ في ميناء نابولس، التي تنقل متطوعين من اليهود الى اسرائيل، قابلت في نفس اليوم السفير الذي يتولى ادارة شعب الشرق الادنى بهذا الشأن

هذا وقت ردت الانبياء بعد ذلك بان ركاب الباخرة غادروها في ميناء نابولي
وانها لم تبجر الى اسرائيل ، اذ قررت حكومة الأرجنتين عدم التصريح لمسا
بالاتجاه الى المناطق التي تدبر فيها العمليات التخريبية

واصدرت البينات المختصرة بلاغا كذبت فيه ان ركائزنا كانت
من المتطوعين اليه

٣- وافقت الارجنتين على كل القرارات التي طالب بالجلالة عن مصر

وتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، طلب الى السفارة ، على اثر اتصال تليفوني مع وفدنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التدخل لدى الحكومة الارمنية ، للتصويت بالموافقة على القرار المعروف في نفس اليوم ، بالمطالبة بجله القوات المعتدية عن الاراضي المصرية

الارجنتين

- ٢ - سنة ١٩٥٦

وقد استنى الاتصال في الحال بذوى الشأن في وزارة الخارجية
الارجنتينية والذين ابلغوني ان التعليمات اعطيت تليفونيا لرؤساء الارجنتينيين
في نيويورك وللتنسيق في حال القرار (ارسلت برقية رمزية للوزارة
بتاريخ ١١/٨/١٩٥٦)

٤- بتاريخ ٦ ديسمبر الجاري، اكد لي وزير خارجية الارجنتين مرة اخرى ان حكومة
بلاده لن تعيد عن سياستها القائلة بان حل كل المشاكل يجب ان يستم
بالطريق السلمية

تم ذكر ان الارجنتين تود الاحتفاظ بعلاقات الصداقة مع مصر
والدول العربية (ارسلت برقية رمزية بذلك بتاريخ ٦/١٢/١٩٥٦)

ويلزم التوضيح بهذا الصدد بان موقف الارجنتين في الامم
المتحدة ازاء الاعتداء على مصر يتفق مع موقف جمهوريات امريكا
اللاتينية، ويساير اتجاه الولايات المتحدة الى حد كبير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

السفير
محمود محسن حجازي

محرر
١٢/١٩

أخضعت اراء امريكا للاسقف
بمصر . وحول لتبليغ

الوزير
١٢/١٩

وزارة الخارجية - القاهرة	بشأن	وزارة الخارجية - القاهرة
(الم. الو. د.)	١٩٥٠	وزارة الخارجية - القاهرة
١٩٥٠	١٩٥٠	وزارة الخارجية - القاهرة
رقم هذه الوثيقة	١٩٥٠	وزارة الخارجية - القاهرة
رقم الملف	١٩٥٠	وزارة الخارجية - القاهرة
الأمارة: النخبة	١٩٥٠	وزارة الخارجية - القاهرة

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

بمدينة بورتو

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية
أتشرف بافادة سيادتكم ان المستر ايريك لو وزير خارجية الاتحاد ادى يوم
١٧ ديسمبر الجارى بالتصريح التالي فيقول مخاطبته للولايات المتحدة الامريكية
في طريق عودته الى بلاده بعد ان رأس وفد حاكم لدى دورة الأمم المتحدة .
اولا : الولايات المتحدة الامريكية وازمة الشرق الاوسط
ذكر الوزير في تصريحه ان الحالة الدولية ما زالت مليئة بالغموض بل
ومحفوفة بالمخاطر ، وانه من المبالغ في التفاؤل ان يعتبر ان انسحاب القوات
البرية الفرنسية من مرسيليا بدرجة ملحوظة من توتر الحالة في منطقة
السويس . فما زالت مشكلة القناة قائمة لتتخذ من جهة الدول الغربية التي تعتبر
القناة حيويا لحياتها الاقتصادية .
ويرى الوزير ان خط الولايات المتحدة عن طريق هيئة الأمم هو الذي ادى
الى انسحاب القوات البرية الفرنسية من مرسيليا ، وان ذلك يشترطية - حجة
الناقلين بأن مسؤولية حياة الأمن في منطقة السويس والشرق الاوسط تقع الآن على
عاتق الولايات المتحدة الامريكية . واذا ما الوزير انه ليس دائما من السياسيين من
يحل به غفلة او سمة نيته الى الاعتقاد بأنه في مقدرة قوات البوليس الدولسى
مواجهة الحالة ، ففى قوات قليلة العدد ورمزية الى حد بعيد .
واشار الوزير الى ما ادى به في نهاية الامر الى الولايات المتحدة حين ذكر ان المشكلة
التي اثارها مرسيليا لقناة السويس لن تحلها الأمم المتحدة التي تفرقت
تلقيا تماما ، والتي تلعب فيها دول باندونج بزمامة الهند ديرا رئيسيا وروسف
تلك الدول بأنها تعمل عادة في انسجام مع الدول الشيوعية .
ثانيا : سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الدول الشرقية .
اشار مستر ايريك لو الى ما رددته بنسب الدوائر الدبلوماسية اخيرا من ان الولايات
المتحدة تتجه الآن الى الدول الشرقية أكثر من ان الدول الغربية - لمساعدتها
في مقاومة التوسع بالاعتداء الشيوعى . وذكر الوزير ان زيارة نيسرو الى الولايات
المتحدة تؤكد هذا الرأي ، ثم علز على ذلك بقوله انه لا يعلم عن احتمالات تغيير
سياسة الولايات المتحدة ولذلك فانه يكتفى بأن يذكر ان الدول الغربية قد تصاب
بخيبة أمل مرة اخرى اذا كانت تعتمد في هذا الامر (اى مكافحة الشيوعية) على
تأييد الشرق . واذا ما الوزير ان نيسرو وشياين لاى وشركاءهما في دول باندونج
لنهم مارب آخرى ، وانه اذا جاء هذا التأييد (من الشرق) فانه سيكون ضمن وقت
تكون افريقيا هي هذا الثمن . واسترسل الوزير قائلاً انه لدى سكان جنوب القارة
الافريقية من الاسباب ما يدفعهم الى تدقيق ذلك ثم اختتم تصريحه بلفت الانتباه
الى ان تحذيراتهم - اى اهل جنوب القارة الافريقية - لم يلز إليها بالا حتمى
الآن لأنها لم تنفق في الغالب وسياسة بعض الدول الغربية التي رأت حتى وصحافتها
بالتالى اغفال توجيه الانظار الى هذه التحذيرات والتهمين من شأنها بقصد
الامتان . واكد الوزير ان جنوب افريقيا التي لنا مصالح متعددة في هذا الامر

٢٤

بشان

وزارة الخارجية
مفوضية جمهورية مصر
القومية الملكية المصرية العامة

بمدينة بركة برنتوريا

تحريرا في ١١/١٢/١٩٥٦ سنة

- ٢ -

رقم القيد ستوالى توجيه هذه التحذيرات .

رقم الملف ثالثا :

عدد المرفقات

كذلك اشار الوزير في تصريحه الى عجز الأمم المتحدة عن حل مشكلة منشجارها
مقبلا على ذلك بأن المبالغة في تبسيط المسائل لن تؤدي الى حلها .

وترى المفوضية ان وزير خارجية الاتحاد يخشى التقرب البادى بين الولايات
المتحدة الامريكية ودول باندونج وخاصة الهند التى يتشكل الاتحاد كثيرا فسى
نواياها التوسعية فى القارة الافريقية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

الوزير المفوض

سبحة الله -

٨

احل واربع دور واحتفت مصر بمهرجانات
المفوضية بمرة واحدة

حرف

ومصر لسياسات

- المناهج الدراسية

مكتبة مصر العامة

لجنة الشؤون البريطانية
والفرنسية والاسترالية

توسط لجنة الصليب الأحمر الدولية بين مصر وإسرائيل
في ترحيل الأسرى العسكريين

ملف رقم ٥٢/١٠/٥٥ سري
المرفقات: (٣)

عاجل جداً

مذكرة

للمعرض على السيد السفير الوكيل

أشرف بمعرض الآتسي :

- ١ - قامني بناء على طلبه ستر " Ed. Muller " مندوب لجنة الصليب الأحمر الدولية في مصر يذكر أن اللجنة المذكورة اتصلت بالحكومة الإسرائيلية بعد توقف الأعمال العدائية فتلقت موافقتها على الإفراج وترحيل جميع الأسرى العسكريين المصريين الموجودين لديها - وعددهم حوالي الخمسة آلاف - إلى مصر وذلك دون شرط ، وطلب الحصول على موافقة الحكومة المصرية في ترحيل الأسرى الإسرائيليين من مصر لتتمكن اللجنة من اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو ترحيل الأسرى من الجانبين في أقرب وقت .
- ٢ - سأله هل اتصل في هذا الشأن بالسيد مدير إدارة فلسطين الذ هو المختص وهل لهم من سيادته أن أعمال إسرائيل انتهت فعلا فأرشدته وقال أن سيادته قد سافر ولم يتمكن هو من عودة الاتصال به . وهنا طلبت إليه الترخير إلى السيد مدير هذه الإدارة بالتهابة بما يريد ولا مانع من مرافقتي بصورة ما يبعث به .
- ٣ - تلقت الوزارة من ستر " Ed. Muller " الكتابين المرفقة صورتهما مع هذا يتضح من الأول الموجه إلى السيد مدير إدارة شؤون فلسطين بالتهابة أن لجنة الصليب الأحمر تتركز في توسطها على ما جاء بالمادة ١١٨ من اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ - ومرفق مع هذا صورتها أيضا - وتنص " يخرج عن أسرى الحرب وعادتهم إلى أوطانهم دون تأخير عند وقف الأعمال العدائية الفعلية ، وفي حالة عدم و ود نموى تقضى بما تقدم في اتفاق مبرم بين الطرفين يتعين على كل دولة بسن الدول الحائزة وضع مشروع اتاده للوطن " ويتضح من الكتاب الثاني الموجه إلى الوزارة طالسب بمساعدة اللجنة في مساعدا الانساني وموافاتها بما تراه من مقترحات لتعجل حل هذه المشكلة .
- ٤ - لاشت أن اللجنة الصليب الأحمر الدولية تعلم أن أعمال إسرائيل العدائية لم تتوقف فعلا بمعد وأن قبول الحكومة المصرية هذا العرض وترحيل الأسرى الإسرائيليين من جانبها اعتراف ضمني منها بانتهاك إسرائيل الددائية " من شأنك كذا " في الأراضي

٢ -

وقد يرى الرد على اللجنة المشار اليها بأن إسرائيل اذا كانت جادة في عرضها ولا تهدف من وراءه الحصول على هذا الاعتراف الضمني ومجرد الدعاية لنفسها فعليها أن تبدأ بوقف أعمالها العدائية بجلاتها عن جميع الأراضي المصرية امتثالا لقرارات الأمم المتحدة . وحينئذ فقط يصح النظر في تطبيق المادة ١١٨ من اتفاقيات جنيف التي تستوجب وقف الأعمال العدائية الفعلية . وهذا دون اعتبار لعدد الأسرى أيما كان لدى الجانبين المتنازعين .

٥ - رجاء التكرم بالنظر والافادة بما يرى

مع وافر الاحترام . «

شوقي
١٤

استلم الدفتر بالبرك في السيد مبرور فرست
مدير مكتب السيد السفير الدليل

شوقي
١٤



COMITÉ INTERNATIONAL
DE LA
CROIX-ROUGE

Le Caire, le 10 Janvier 1957.

Monsieur le Ministre,

En confirmation de l'entretien que vous avez bien voulu m'accorder mardi 8 Janvier, concernant la proposition de rapatriement général des prisonniers de guerre égyptiens en Israël, j'ai l'honneur de vous communiquer ci-joint copie de la lettre que nous adressons à ce sujet au Colonel Fouttuh, directeur p.i. du Département des Affaires de Palestine.

Convaincu que le Gouvernement Egyptien est désireux de mettre fin au plus tôt à la situation actuelle, qui a pour effet de maintenir inutilement loin de leur patrie et de leur famille les combattants égyptiens victimes des récentes hostilités, nous vous serions reconnaissant de tout appui que vous voudrez bien donner à nos démarches. Nous nous empresserons, de notre côté de donner suite à toute suggestion que vous auriez l'obligeance de nous adresser en vue de hâter la solution de ce problème.

Je vous prie d'agréer, Monsieur le Ministre, l'expression de mes sentiments dévoués et de ma haute considération.

Ed. Muller
Chef de la Délégation du CICR
en Egypte.

Son Excellence
Monsieur le Ministre Shamel Fathi
Ministre des Affaires Etrangères
Le Caire.

الافراج عن الأسرى وإعادةتهم الى الوطن عند انتهاء الأعمال العدائية

مادة ١١٨ - يخرج عن أسرى الحرب ويعادون الى أوطانهم دون تأخير عند وقف الأعمال العدائية الفعلية .

في حالة عدم وجود نص صريح تقضي بما تقدم في أى اتفاق يبرم بين أطراف النواع بخصوص وقف الأعمال العدائية ، أو اذا لم يكن هناك مثل هذا الاتفاق ، يتعين على كل دولة من السدول الحائزة أن تضع نفسها وأن تنفذ دون تأخير ، مشروع إعادة للوطن يتمشى مع المبدأ الواردة بالفقرة السابقة .

ويجب في أى الحالات تعريف أسرى الحرب بالأحكام التى تتبع مصارف إعادة أسرى الحرب الى أوطانهم يجب أن تقسم بطريقة عادلة بين الدولة الحائزة والدولة التى يتبعها الأسرى . ويجرى هذا التقسيم على الأسس الآتية :

(أ) اذا كانت الدولتان متجاورتين فالدولة التى يتبعها الأسرى تتحمل مصارف الاعادة الى الوطن من حدود الدولة الحائزة .

(ب) اذا كانت الدولتان غير متجاورتين ، تتحمل الدولة الحائزة مصارف نقل أسرى الحرب على أراضيها لغاية حدودها أو الى أقرب ميناء أبحار فيها لأراضى الدولة التى يتبعها الأسرى ويتفق الاطراف المختصة فيما بينهم على اقتسام باقى مصارف العودة للوطن بطريقة عادلة . ولا يبرر ابرام مثل هذا الاتفاق بحال ما أحتأخىر في إعادة أسرى الحرب الى أوطانهم .

عروض الكتب

المؤلف: Donald Malcolm Reid

المترجم: د. رءوف عباس حامد

الكتاب: فراغة من؟ علم الآثار والمتاحف والهوية القومية المصرية من حملة نابليون حتى الحرب العالمية الأولى

Whose Pharaohs? Archaeology, Museums and Egyptian National Identity from Napoleon to World War I

الناشر: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٥

مؤلف هذا الكتاب أستاذ أمريكي يتميز في أعماله بالموضوعية والحيادية بشكل واضح، وقد عرفته المحافل التاريخية في الجامعات المصرية والجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمشاركته العلمية فيها.

للدكتور ريد مؤلفات مهمة في تاريخ الشرق الأوسط الحديث بصفة عامة وتاريخ مصر بصفة خاصة، منها كتاب عن فرح أنطون وريادته للعلمانية، وكتاب عن المحامين والسياسة في الوطن العربي ١٨٨٠-١٩٦٠، وكتاب عن جامعة القاهرة وصناعة مصر الحديثة.

والكتاب الذي نعرض له محصلة للجهد العلمي الذي بذله المؤلف على مدى عشر سنوات يعد تاريخاً ثقافياً لمصر في القرن التاسع عشر، وهو يقع في ٤٥٥ صفحة من القطع العادي، وقد صدر عن المجلس الأعلى للثقافة عام ٢٠٠٥، ويحمل رقم ٧٠٨ من إصدارات المشروع القومي للترجمة.

وينقسم الكتاب إلى بايين يشملان سبعة فصول بالإضافة إلى تقديم للمترجم ومقدمة وخاتمة، وملاحق بالجداول الإيضاحية والأشكال.

ويبدأ المؤلف كتابه بتحديد الإطار التاريخي لدراسته بالحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨، وهو العام الذي بدأ يزداد فيه الإدراك بأهمية البحث عن الآثار المصرية والكشف عنها ودراستها دراسة علمية، خاصة وأن بونابرت كان قد أحضر معه مجموعة من العلماء الفرنسيين استطاعوا دراسة حضارة مصر

القديمة دراسة علمية متكاملة أسفر عنها ظهور كتاب وصف مصر De- scription De L'Egypte. وقد صادف هذه الخطوة خطوة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى وهي اكتشاف حجر رشيد في أغسطس من عام ١٧٩٩ ، ونجاح العالم الفرنسي جان فرانسوا شامبليون في الكشف عن أصول الكتابة المصرية القديمة مما أدى إلى كشف آثار مصر الفامضة والتمكن من حل الكثير من رموزها.

أما نهاية الكتاب فتتوقف عند قيام الحرب العالمية الأولى التي أوقفت نشاط علماء المصريات من الألمان والنمساويين العاملين في مصر ، وتوقف نشاط العلماء الإنجليز والفرنسيين، وفتح الباب أمام تمصير إدارة المتحف المصري .

وفى هذا الكتاب أوضح المؤلف أن تاريخ علم الآثار لم يكن أوروبيا محضا، ولم يلعب فيه المصريون دور المتفرج فحسب بل شاركوا فيه بعد أن أدركوا القيمة التاريخية لآثار بلادهم واستخدموها لخدمة أهدافهم الوطنية والحفاظ على هويتهم القومية، كما حاول المؤلف وضع تاريخ علم الآثار والمتاحف في المجرى العام لتاريخ مصر الحديث بمعنى أنه لم يقدم تاريخا شاملا لعلم المصريات أو لفنون العمارة الإسلامية أو القبطية أو اليونانية ، بل ركز على التطورات التي شهدتها مصر في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وبالنسبة لأهم المصادر التي اعتمد عليها الكتاب فكانت في جلها مادة وثائقية مودعة بدار الوثائق القومية ، ودار المحفوظات العمومية بالقلعة ، ووثائق الخارجيتين البريطانية والفرنسية ومحفوظات المتحف البريطاني ومتحف جامعة بنسلفانيا، ومذكرات مرقس سميكة مؤسس المتحف القبطي في مصر ، هذا إلى جانب المقابلات الشخصية وغيرها.

أما عن محتويات الكتاب فإن الباب الأول المعنون «البدايات الإمبريالية والوطنية ١٧٩٨ - ١٨٨٢» والمكون من ثلاثة فصول فإنه يعالج الفترة السابقة

على الاحتلال البريطاني ، حيث يتناول الفصل الأول التصورات الغربية والإسلامية لمصر القديمة قبل القرن التاسع عشر، ومجيء الحملة الفرنسية، ونشر كتاب وصف مصر، والتنافس الفرنسي الإنجليزي في ميدان المصريات، ومساهمات كل من الجبرتي والطهطاوي ومحمد علي ، ويوسف حكيان في تاريخ المصريات .

ويوضح الفصل الثاني مدى مساهمة السفن البخارية والسكك الحديدية، والفنادق السياحية في بروز عصر السياحة الجديد ، والدور الذي لعبه المصريون في هذا المجال.

أما الفصل الثالث فيعالج علم المصريات ، وتشجيع ولاية مصر ابتداء من سعيد باشا لذلك العلم الجديد ، حيث طلب سعيد باشا من مارييت تأسيس مصلحة الآثار المصرية، فقام بوضع دليل للآثار، وإصدار لوائح تفصيلية لتنظيم منح الرخص والإشراف على الآثار وتسجيل الحفريات، كما قام مارييت بإشباع نزعة الولع بمصر الفرعونية عند الأوروبيين ففي عهد إسماعيل قام بوضع الترتيبات لاحتفالات قناة السويس، ونص أوبرا عايدة، كما أشرف على تنظيم جناح مصر بالمعرض الدولي بباريس .وفي عهد إسماعيل أيضا تم إنشاء مدرسة لتعليم الآثار في عام ١٨٦٩ بهدف تكوين جيل من الشباب المصري المتخصص في علم الآثار والذي كان من أبرز طلابها العالم الأثرى أحمد كمال ، الذي يعد أول مصري يكتب عن حضارة مصر القديمة وتاريخها كتابة علمية صحيحة ، كما كان من طلاب هذه المدرسة أيضا أحمد بك نجيب الذي صار بعد ذلك مفتشا للآثار المصرية. كما أصدر الخديو إسماعيل في مارس من عام ١٨٧٤ قانون حماية الآثار المصرية .ولم تقتصر جهود الخديو إسماعيل على الاهتمام بآثار مصر الفرعونية فحسب بل وجه اهتمامه إلى الآثار العربية والإسلامية. وكان لهذه الجهود المبذولة أكبر الأثر في لفت أنظار بعض الرواد المصريين من أمثال رفاعه الطهطاوي وعلى مبارك وغيرهما إلى الاهتمام بتاريخ مصر القديم وقيام بعض المثقفين المصريين بالمساهمة في نشاط الجمعية

الجغرافية الخديوية، والمجمع العلمي المصري والمشاركة في المؤتمرات الدولية للاستشراق.

ويتناول الباب الثاني المكون من أربعة فصول الاحتلال البريطاني لمصر في الفترة من ١٨٨٢ إلى عام ١٩١٤ ، خلال عهد كرومر وجورست وكتشنر، وتفجر الحركة الوطنية. وخلال تلك الفترة تناول على مبارك آثار مصر على مر العصور في موسوعته الشهيرة الخطط التوفيقية، إلى جانب المحاولات التي بذلها كل من أحمد كمال وعلى بهجت ومرقس سمكة من أجل تكوين جيل جديد من المصريين المتخصصين في مختلف فروع التخصصات الأثرية .

ويركز الفصل الرابع على قيام المتحف اليوناني الروماني الذي أنشئ بالإسكندرية في عام ١٨٩١، والذي اشتمل على مجموعات أثرية رائعة منها نقوش يونانية ولاتينية ومجموعات من أوراق البردي، وازدهار المتحف بفضل من تولى إدارته من الإيطاليين بصفة خاصة ، وبفضل دعم الجمعية الأثرية بالإسكندرية وكذلك بلدية الإسكندرية له، وذلك على الرغم من رغبة الفرنسيين والإنجليز في مصر من نابليون إلى كرومر وكتشنر في إهمال آثار الإسكندر المقدوني ويوليوس قيصر .

أما الفصل الخامس فقد اشتمل على تطور علم المصريات في عهد ماسبيرو وأحمد كمال، والخلافات التي نشبت بين الإنجليز والفرنسيين عقب أحداث فاشودة في السودان عام ١٨٩٨، والجانب الأثرى والسياسي للاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤ . كما يتعرض هذا الفصل أيضا إلى نقل المتحف المصري من بولاق إلى الجيزة ثم استقراره في موقعه الحالي بميدان التحرير، واستئناف الألمان والأمريكيين لحفائرهم الأثرية في مصر. كما يتناول هذا الفصل أيضا الجهود التي بذلها أحمد كمال من أجل نشر الوعي بتاريخ مصر القديم بين مواطنيه ، وقيام بعض السياسيين المصريين من أمثال أحمد لطفي السيد بتلمس جذور فرعونية للقومية المصرية ، وتذكير المصريين

بتاريخ بلادهم القديم والأمجاد التي حققها أجدادهم ، وبروز دعوة مصر للمصريين كرد فعل من الوطنيين ضد محاولات النيل من بلادهم ، حيث بدأ رجال الحركة الوطنية يحاولون بث الشعور الوطني عن طريق إحياء المجد الفرعوني لدرجة أن أصبح الإشادة بمصر القديمة لونا من ألوان الوطنية .

ويتحول الفصل السادس من الكتاب إلى الفن الإسلامي والآثار الإسلامية والاستشراق، وما ترتب على ذلك من صحوه معمارية إسلامية جديدة بثت واضحة في إنشاء لجنة للمحافظة عن الآثار العربية وصيانتها وجمعها، ومحاولات إيجاد حلقة وصل بين العلماء الأوروبيين والمصريين، ودور علي بهجت في حفريات الفسطاط ١٩١٢ ووصوله إلى منصب مدير متحف الفن العربي.

أما الفصل السابع والأخير فقد خصص للدراسات القبطية والمتحف القبطي ، وقد اعتمد المؤلف في المادة العلمية لذلك الفصل أساسا على مذكرات مرقس سميكة ، الذي يرجع له الفضل في وضع نواة هذا المتحف بمساعدة نخبة من محبي الفنون والآثار القبطية من مصريين وأجانب وذلك بتخصيص غرفة بجوار الكنيسة المعلقة بمصر القديمة لعرض الآثار القبطية بها، ثم شرع في جمع شتات الآثار القبطية التي عثر عليها في الكنائس والأديرة بالوجهين القبلي والبحري، حتى أصبح المتحف القبطي في الوقت الحالي يضم أعظم المجموعات الأثرية التي تربط بين العصرين اليوناني والروماني والعصر العربي.

وتأتي خاتمة الكتاب أخيرا لكي تعرض للتطورات التي شهدتها علم الآثار منذ القرن التاسع عشر، و التغيرات التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، حيث يربط المؤلف التصريح البريطاني في عام ١٩٢٢ بإعلان استقلال مصر واكتشاف مقبرة توت عنخ آمون ، وبين علم المصريات والنزعة القومية عند المصريين بشكل أكثر وضوحا .ومن ثم استنقاد المصريون من استقلالهم الجديد في افتتاح جامعة حكومية عام ١٩٢٥، كان من بين أقسامها قسم للآثار

والمصريات وقسم للدراسات الأوروبية القديمة، وإلى جانب ذلك فقد اتخذت كل كلية من كليات الجامعة المصرية شعارا فرعونيا لها. وبعد وفاة سعد زغلول بثلاث سنوات نقلت رفاته إلى ضريح على طراز فرعوني، كما انتشر الطابع الفرعوني في كثير من أبنية الحكومة وإداراتها الرسمية، وأبدى المشتغلون بالعمل الوطني اعتزازهم بأجدادهم القراعنة، وعبر عن ذلك الكتاب والرسامون والمعماريون والنحاتون ومؤلفو الكتب الدراسية ومصممو طوابع البريد في استخدامهم للرموز الفرعونية. واستمر هذا التيار بارزا حتى تحقق لمصر استقلالها، فتبنت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تيارا آخر دعا إليه الرئيس جمال عبد الناصر وهو تيار القومية العربية، الذي لم يلبث أن انفرط عقده نتيجة للتخبط في طريقة تحقيقه.

أ.د. عبد المنعم إبراهيم الجميعي

المؤلف : د. صبري أحمد العدل

الكتاب : سيناء في التاريخ الحديث (١٨٦٩ - ١٩١٧)

الناشر: سلسلة مصر النهضة ، العدد رقم ٥٧ ، الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة يوليو ٢٠٠٤

تناقش هذه الدراسة فترة مهمة من تاريخ سيناء الحديث ، فهي تبدأ بعام ١٨٦٩ وهو العام الذي افتتحت فيه قناة السويس أمام الملاحة ، حيث أن افتتاحها كان له أثره على الوضع الاستراتيجي لسيناء ، وأثره أيضا على المجتمع الذي كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع باقي المجتمع المصري في الوادي والدلتا ، ومن ثم كان افتتاح القناة نقطة تحول في تاريخ سيناء ، بينما انتهت الدراسة بعام ١٩١٧ وهو العام الذي تم فيه إخلاء سيناء من القوات العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى ، كما تأسست في العام نفسه مصلحة أقسام الحدود ، وصارت سيناء وحدة إدارية ضمن هذا التشكيل الإداري الجديد الذي أقامته السلطات البريطانية لإحكام السيطرة على مناطق الحدود. وهذه الدراسة توضح وضع «الأطراف الحدودية» وعلاقتها بـ القلب الذي تمثله السلطة المركزية بالقاهرة، وموقفها مما يحدث خلال هذه المرحلة التاريخية المهمة .

وقد لعبت شبة جزيرة سيناء خلال الفترة من ١٨٦٩ وحتى عام ١٩١٧ دوراً مهماً في تاريخ مصر الحديث ، فقد كانت بمثابة همزة الوصل بين مصر والشام والحجاز ، وشریان المرور بينهم. وخلال هذه الفترة ظهر ما يُمكن أن نطلق عليه «مسألة سيناء» التي برزت في العلاقات المصرية - العثمانية ، متمثلة في محاولة الدولة العثمانية اقتطاع أجزاء منها لاعتبارات خاصة بمصالحها ، ومن هنا فإن تلك الفترة تعد من أخصب فترات تاريخ سيناء الحديث .

ونظراً للطبيعة الخاصة التي تتسم بها سيناء من حيث التركيبة السكانية - المختلفة إلى حد بعيد عن تركيبة أقاليم الدلتا والوادي - والوضع الإداري الذي كانت عليه في تلك الفترة ، فإنها لم تحظ بنصيب من حركة النهضة التي شملت

أقاليم الدلتا والوادي ، ولم تتأثر بالحركة التاريخية لمصر ، بل لا نبالغ إذا قلنا أن صانعي القرار في مصر على مدى التاريخ الحديث قد تناسوا بشكل ما تلك البقعة البعيدة عن مركز الإدارة والحكم .

على هذا الأساس فقد انقسمت الدراسة إلى تمهيد وسبعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة .

تتاول التمهيد وضع سيناء في الفترة السابقة على الفترة مجال الدراسة لأهمية ذلك في معرفة التطور الذي طرأ عليها ، فتتاول موقف سيناء من الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) ، لا سيما وأن سيناء كانت جبهة مهمة من جبهات القتال ، حيث صمدت العريش في وجه قوات بونابرت ، وبها وقع الاتفاق الشهير عام ١٨٠٠ الذي بمقتضاه رحل الفرنسيون عن مصر . بالإضافة إلى تتاوله للتغيرات الإدارية التي أحدثها محمد علي وخلفاؤه على سيناء بداية من إنشاء محافظة العريش كأول شكل إداري منظم في سيناء في عام ١٨١٠ ، ثم تشكيل إدارة جديدة للقلاع الحجازية كانت تضم تحت إدارتها قلاع سيناء كقلعة نخل والعقبة ، بينما ظلت الطور منطقة تابعة من الناحية الإدارية لمحافظة السويس. وهذا الشكل الإداري الجديد كان يحقق لمحمد علي وخلفائه قدراً من السيطرة على شبة جزيرة سيناء وهو ما كانوا يطمحون إليه .

أما الفصل الأول - الذي يبدأ مع الفترة مجال الدراسة - فقد حمل عنوان «التنظيم الإداري لشبة جزيرة سيناء» على اعتبار أن الوضع الإداري كان يمثل الإشكالية الأكثر إلحاحاً في دراسة منطقة كسيناء ، حيث إن هذا الوضع قد خضع لنوع من الانكماش والتقلص الذي غير من الجغرافية الإدارية والبشرية لسيناء ، وكان هذا الإطار مدعاة لنشوب صراعات حول ماهية الشكل الإداري لسيناء بين مصر والدولة العثمانية ، والذي ظل هلامياً في بعض مراحل هذا الصراع . ومن ثم قام المؤلف برصد التطور الذي طرأ على الأشكال الإدارية التي وضعتها الحكومة المصرية في إطار محاولتها للسيطرة على هذه المنطقة الحدودية .

ويوضح الباحث في هذا الفصل أن الرؤية الإدارية المصرية لسيناء كانت تقوم على أساس ترك حياة السكان تسير وفق العرف والعادات المتبعة لديهم ، طالما أنه ليس هناك ما يعكر صفو الأمن والاستقرار بها. ولما لم تكن الإيرادات التي كانت تُحصلها الحكومة المصرية من سكان سيناء توازي المصروفات الإدارية التي كانت أضعافاً مضاعفة ، لذا فقد قامت الرؤية الإدارية المصرية على أساس ضمان سيولة حركة مرور الأفراد والقوافل عبر الحدود المصرية مع الشام والحجاز ، ومن ثم لم يكن الوجود المصري في سيناء سوى تعبير عن هذه الفلسفة. وقد اكتفت الحكومة المصرية بوضع رموز للسيادة والإدارة في سيناء تمثلت في النقاط الجمركية ونقاط الحجر الصحي في العريش والطور ، وقوات لحفظ الأمن وحراسة الحدود وطرق القوافل . غير أن هذا الوجود لم يلبث أن أصيب بالاضطراب عقب افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ ، خاصة في سيناء الشمالية، نتيجة انتقال الاهتمام إلى منطقة القناة، ذلك الممر الذي جذب انتباه العالم ، وبالتالي تضاعف الوجود الإداري المصري في سيناء تدريجياً، بعد أن انتقل الاهتمام إلى تلك المؤسسات الإدارية التي أنشئت على ضفتي القناة في القنطرة غرباً والإسماعيلية شرقاً، وكانت النتيجة أن تقلص جمرك العريش إلى مجرد نقطة جمركية فرعية، حيث خُطف جمرك القنطرة الأضواء منه . أما سيناء الجنوبية فقد تعزز الوجود الإداري بها لاعتبارات خاصة ، نظراً لتحول الحجاج والمحمل المصري إلى الطريق البحري فتم إنشاء مكتب للتغراف في الطور، وكذلك إنشاء مركز للحجر الصحي في عام ١٨٩٣ بات أضخم محجر صحي في مصر في ذلك الوقت، وخصص لاستقبال الحجاج القادمين من الأراضي الحجازية والمتجهين إليها .

ومع الاحتلال البريطاني لمصر زاد الوجود الإداري في سيناء نظراً لأن السلطات البريطانية كانت ترى في سيناء امتداداً استراتيجياً لقناة السويس ، ومن ثم ألحقت سيناء في عام ١٨٨٤ بنظارة الحربية. وعندما رأت الدولة العثمانية اقتطاع أجزاء من سيناء صارت السلطات البريطانية أمام خيار صعب ،

فإما أن تسلم بالمطالب العثمانية وتُعرض أمن القناة للخطر ، وهى الشريان الحيوي للإمبراطورية البريطانية ، أو تُعمق النظرة البريطانية تجاه سيناء ، لهذا كان الموقف البريطاني واضحاً لا يحتمل أي التباس بأنه لا تقريط في أي جزء من سيناء ، ووضح ذلك الموقف خلال أزمته الحدود عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٦ ، ووصل الأمر إلى التلويح باستخدام القوة العسكرية للحد من الرغبة العثمانية . وعلى الرغم من الادعاءات العثمانية في سيناء فقد أثبتت هذه الدراسة وجود حدود فاصلة بين سيناء والممتلكات العثمانية قبل بداية الأزمة وبالتحديد خلال بدايات الثمانينيات من القرن التاسع عشر .

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان «مشاركة شبة جزيرة سيناء في الحياة السياسية» والذي سلط فيه المؤلف الضوء على دور سكان سيناء في حدث مهم كالثورة العربية في عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، لأن هذا الدور يوضح لنا «هوية» هؤلاء السكان السياسية والثقافية ، من حيث إبرازه دور العرب والأهالي في تلك الثورة ، ففي الوقت الذي كانت فيه مشاركتهم في الحياة السياسية المصرية بسيطة بساطة الحياة التي يحيونها ، فلم يُشاركوا فيها إلا بقدر العلاقة التي تربطهم بالحكومة ، نراهم بحسهم البسيط يشاركون بقدر ما يملكون لمساعدة ودعم الجيش المصري في كفر الدوار أثناء الثورة العربية بما كانت تجود به أراضيهم من زراعة البطيخ ، والوقوف إلى جانب الثورة من خلال التصدي لأعدائها في شبة الجزيرة ، والضرب على أيدي الخونة من أعوان الإنجليز . وهذا الحس الوطني البسيط أفسدته السياسة البريطانية عقب الاحتلال مباشرة حين استغلت مقتل البروفيسور «بالمير» ورفاقه الذين كانوا في جولة تجسسية في سيناء تهدف إلى رشوة مشايخ القبائل وضم عناصر منهم إلى جانب الإنجليز. كما تناول هذا الفصل أيضاً مشاركة أهالي سيناء في الحياة النيابية المصرية من خلال دراسة موقفهم من عملية التمثيل النيابي وردود فعلهم إزاء هذه الخطوة أو النقلة الحضارية المفاجئة التي لم تكن عقولهم قد تهيأت بعد لتقبلها ، لهذا كان رد فعلهم في البداية سلبياً ، ثم ما لبث أن تجاوب لنداء

التحديث. لكن مع هذا لم تكن مشاركتهم في الحياة النيابية المصرية تعبر بحال من الأحوال عن حجم وأهمية سيناء ، حيث تعمدت الحكومة المصرية - ربما بإيعاز من السلطات البريطانية - إسقاط حق وسط وجنوب سيناء في التمثيل النيابي ، فلم تعترف بهذا الحق سوى لمدينة العريش ، ولم يلبث هذا الحق أن أسقط أيضاً عن العريش في عام ١٩١٣ .

وعلى الرغم من أن أزمات الحدود الشرقية لسيناء كانت تمثل ، في جزء كبير منها ، صراعاً حول الحد الإداري الفاصل بين سيناء وممتلكات الدولة العثمانية ، فإنها رغم ذلك قد أخذت أبعاداً سياسية تدخلت فيها أطراف أخرى غير طرفي النزاع ، مما جعل هذه النزاعات تشكل وحدة موضوعية واحدة ، وعلى هذا فقد حمل الفصل الثالث عنوان «أزمات الحدود الشرقية» تناول فيه الباحث الجذور التاريخية لأزمات الحدود بين مصر والدولة العثمانية موضحاً أسباب كل أزمة ونتائجها ، فناقش أزمة الحدود الأولى عام ١٨٩٢ ، وأزمة الحدود الثانية عام ١٩٠٦ التي بدأت بحادثة المرشش في يناير ١٩٠٦ ، ثم حادثة طابا (فبراير - أبريل ١٩٠٦) وحادثة رفح (أبريل - مايو ١٩٠٦) ثم الإنذار البريطاني، وأخيراً تشكيل اللجنة المصرية - العثمانية لتعيين الحدود. وقد أوضح المؤلف موقف مصر والدولة العثمانية ، والموقف البريطاني تجاه كل أزمة ونتائج تلك الأزمات على وضع خط الحدود بين مصر والدولة العثمانية .

ولما كانت سيناء ذات أهمية دينية لدى الديانات السماوية الثلاث بصفة عامة ، والديانة اليهودية بصفة خاصة ، لارتباطها بموسى عليه السلام وطريق خروج بنى إسرائيل ، لهذا كانت محط أطماع اليهود الذين كانوا يفتقدون الكيان السياسي الذي يجمعهم داخل حدود «دولة» خلال الفترة مجال الدراسة ، فلم تكن سيناء بعيدة عن أعينهم كمحطة يمكنهم من خلالها تشكيل نواة لدولتهم المزمعة في إطار الأفكار اليهودية والصهيونية التي تبلورت خلال القرن التاسع عشر. لهذا جاء الفصل الرابع تحت عنوان «المشروعات اليهودية لاستيطان شبه جزيرة سيناء» تناول الباحث فيه مشروع بول فريدمان الذي أعلن قبيل قيام

الحركة الصهيونية بسنوات قلائل (عام ١٨٩٢) ، ومشروع هرتزل لاستيطان العريش عام ١٩٠٣ ، ثم أخيراً مشروع كنزوقيتش عام ١٩٠٨ لاستيطان رفح. ويرى الباحث أن الوجود البريطاني في مصر قد خلق جواً وظروفاً مطمئنة لبعض الجماعات اليهودية والصهيونية الطامعة في سيناء ، ومن ثم ظهر عدد من المشروعات التي تقدم بها بعض الطامعين والمغامرين بهدف تكوين نواة لدولة تجمع شتات الشعب اليهودي ، فكانت محاولة اليهودي الألماني بول فريدمان عام ١٨٩٢ لإحياء « دولة مدين » القديمة على خليج العقبة لتدق ناقوس الخطر أمام الدولة العثمانية ومصر ، حيث أثارت هذه المحاولة أزمة حقيقية بين الطرفين ، وطففت على السطح «مسألة سيناء» ، لكن سرعان ما انحسرت الأزمة سريعاً لأن المحاولة نفسها كانت تفتقد إلى التنظيم .

وعقب تشكيل هيكل الحركة الصهيونية في مؤتمر بال عام ١٨٩٧ ، كان هناك سعى منظم لإيجاد مأوى للشعب اليهودي ، فكانت سيناء أحد البدائل التي اقترحها هرتزل لتكون نواة للوطن اليهودي المزمع ، ففي عام ١٩٠٣ ولد المشروع وفيه دفن أيضاً ، فقد كان هرتزل يعتمد كثيراً على الدعم البريطاني لتحقيق مشروعه من أجل تأسيس «شركة» في صورة «دولة» على أرض سيناء فيما عرف بـ « مشروع العريش» ، لكن صدام المصالح البريطانية - الصهيونية قد أنقذ سيناء من الوقوع في قبضة الصهيونية ، كما حاول كنزوقيتش وكيل قنصل بريطانيا في غزة إحياء المشروع مرة أخرى ، لكنه لاقى مصير المشروع السابق ، ولنفس الاعتبارات .

وقد جلبت الأهمية الاستراتيجية لسيناء وموقعها الفريد - كضفة شرقية لقناة السويس من ناحية ، وحداً صحراوياً مانعاً على حدودها الشرقية من ناحية أخرى - قدراً من المصاعب حيث عانت من ويلات الحرب العالمية الأولى ، حينما صارت مسرحاً للعمليات الحربية ، لهذا جاء الفصل الخامس تحت عنوان «شبة جزيرة سيناء في الحرب العالمية الأولى» وقد تناول فيه الباحث بالشرح والتحليل وضع سيناء أثناء الحرب والمعارك التي دارت على أرضها ، موضحاً

تأثير تلك الحرب على السكان. فتناول الحملة العثمانية الأولى على سيناء وقناة السويس عام ١٩١٥ من حيث أسبابها ودوافعها وموقف عريان سيناء منها ، ثم تناول الحملة العثمانية الثانية عام ١٩١٦ موضحة الظروف التي أدت إلى تحريكها. وخلال دراسته للحمليتين العثمانيتين سلط الضوء على المعارك العسكرية ونتائجها على الأوضاع في سيناء ، وعملية إخلاء سيناء من القوات العثمانية ، وأخيراً تناول الآثار التي تركتها الحرب على مجتمع سيناء. وهنا يوضح لنا الباحث أن « مسألة سيناء » قد وصلت إلى أوجها إبان الحرب العالمية الأولى ، حيث اجتاحت القوات العثمانية بقيادة جمال باشا سيناء في محاولة لجعلها معبراً وممرأً موصلاً للقناة لتحطيم السيطرة البريطانية على قناة السويس، وصارت سيناء مسرحاً للعمليات العسكرية بين الطرفين البريطاني والعثماني ، فالأتراك قد جعلوا من سيناء معسكراً حريباً استغلوا كل ما فيه لتحقيق مصالحهم ، فحفروا الآبار ، وجندوا العديد من العريان لإقحامهم في حرب ليسوا طرفاً فيها ، فكانت تلك الحرب تمثل أسوأ استغلال لسكان سيناء. ولم تقف الأمور عند حد إقحام الأتراك لهم في تلك الحرب ، وإنما سخرُوا إمكانيات هؤلاء البسطاء لخدمة أغراضهم الحربية ، بداية من استغلال الإبل والماشية وانتهاء بالزج بهم في الصفوف الأولى للمعارك ليلاقوا حتفهم .

أما الفصل السادس والذي يحمل عنوان «الحياة الاقتصادية في شبة جزيرة سيناء» فقد حاول المؤلف فيه أن يرصد الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها سكان سيناء تحت سلطة الحكومة المركزية في القاهرة ، وتلك التي تتم بعيداً عن أعينها ، وعلى هذا فقد رأى الباحث أن الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها سكان سيناء كانت محدودة ، فهي موزعة وفق عوامل متعددة ، كان أهمها العامل الجغرافي ، إذ كان مجتمع شمال سيناء الذي يحظى سكانه بأكبر قدر من مياه الأمطار ، يمارسون حرفاً تتناسب وهذا الوضع الجغرافي ، حيث كانت حياتهم تتمتع بقدر كبير من الاستقرار إذا ما قورنت بمجتمع جنوب ووسط سيناء. لكن مع هذا نلاحظ اشتراك معظم بدو سيناء في مهنة نقل البضائع والمسافرين

عبر سيناء ، نظراً لامتلاك الغالبية العظمى منهم الإبل التي كانت بمثابة سفن الصحراء ، التي يعرفون دروبها جيداً.

وعلى هذا فقد كان هناك تفاوت في المستوى الاقتصادي بين شمال سيناء وجنوبها ، فكانت مدينة العريش أكثر مدن سيناء ازدهاراً نتيجة هذا الوضع الجغرافي والاستراتيجي المتميز لمنطقة شمال سيناء ، بينما لم ترق الطور أو نخل إلى نفس المستوى الاقتصادي الذي حققته العريش، فالوضع في وسط وجنوب سيناء كان مختلفاً إلى حد كبير عن الشمال ، حيث الأنشطة الاقتصادية فقيرة ، تتناسب ووضع الأقاليم الجغرافي ، فقد مارس بعض السكان مهنة الصيد لوجودهم على السواحل بينما عمل البعض الآخر في مهنة استخراج الفيروز الموجود في منطقتهم. وأحدث هذا التفاوت بين شمال سيناء ومنطقة الوسط والجنوب نوعاً من الصراع القبلي الذي أوقفنا المؤلف على نتائجه .

ثم جاء الفصل السابع تحت عنوان «مجتمع شبة جزيرة سيناء» الذي يتشكل في غالبية من عناصر بدوية دائمة التنقل والترحال ، وقد لاحظ الباحث أن توزيع القبائل في سيناء يسير وفق عوامل كثيرة أهمها العامل الجغرافي ، فمجتمع الشمال أكثر كثافة سكانية من الجنوب ، إذ إن نسبة عدد السكان تقل تدريجياً كلما اتجهنا جنوباً. كما أن مجتمع شمال سيناء هو المسيطر على شرايين التجارة بين مصر والشام ، ومن ثم مارس سكانه مهناً مرتبطة بالنقل والتجارة ، وإن كان افتتاح قناة السويس قد أثر بشكل سلبي على الدخل العام للسكان نتيجة لما سببته القناة من عزل طبيعي لهم ، وإن كان في الوقت نفسه ساعدهم على توطيد العلاقة مع مدن الشام والحجاز القريبة منهم في محاولة للتغلب على تلك العزلة عن وادي النيل التي سببتها القناة .

ولما كان العنصر القبلي هو العنصر الغالب على سكان سيناء ، غدت الصبغة القبلية هي الغالبة عليهم بما فيها من عادات وتقاليد وقيم تحكم حياة هذا المجتمع ، وغدت هذه العادات والأعراف بمثابة القانون الواجب النفاذ على

الجميع ، لأن الانتماء للقبيلة وتقاليدها هو القاعدة الأساسية للبدوي .
ويخلص الباحث في النهاية إلى نتيجة مهمة من هذه الدراسة ، وهي أنه بالرغم من أن شبة جزيرة سيناء تمثل العمق الاستراتيجي لمصر وبوابتها الشرقية التي يأتي الخطر دائما من خلالها منذ أقدم العصور ، إلا أنها لم تكن كذلك خلال فترة الدراسة ، حيث أن افتتاح قناة السويس كان له أكبر الأثر على وضع سيناء الاستراتيجي ، إذ صارت القناة هي الحد الأمني الذي يحمي حدود مصر الشرقية حتى الحرب العالمية الأولى ، بينما كانت سيناء مجرد مانع طبيعي ولم تكن تمثل أهمية بالغة على خريطة السياسة الأمنية لمصر ، فتضاءل الاهتمام ببناء القلاع والحصون والمنشآت العسكرية على أرضها كنتيجة طبيعية لهذه النظرة إليها .

د . محمد رفعت الإمام

المؤلف: د. محمد السيد سليم

الكتاب: تأميم شركة قناة السويس ، دراسة فى عملية اتخاذ القرار

الناشر: دار الفجر، القاهرة ٢٠٠٢

كانت لحظة تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ لحظة تاريخية نادرة ، تجسدت فيها آمال عريضة فى التحرر الوطنى وبناء الاقتصاد الوطنى المستقل ، وحملت تلك اللحظة وما أعقبها آمالا كبيرة للجماهير فى مصر والعالم العربى بإمكانية تحقيق حلم الوحدة والتمرد على هيمنة القوى الكبرى ، كما أرسى قواعد جديدة لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد تأكد الدور الفاعل والمؤثر للأمم المتحدة وللرأى العام العالمى ، وعدم إمكانية الانفراد بالقوة واستخدامها دون وجه حق .

وتطل الذكرى الخمسون لتأميم شركة قناة السويس على مشهد هو النقيض تماما من سابقه ، فالاقتصاد الوطنى المستقل أصبح مستحيلا مع هيمنة الرأسمالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات ، والمشروع القومى لم يعد له وجود ، بل إن الوطن القطرى نفسه بات مهددا مع تزايد التدخل فى الشئون الداخلية للدول فى ظل نظام العولمة ومخططات التفتيت الناجزة ، كما تحل الذكرى الخمسون لتأميم شركة قناة السويس على عالم أحادى القطبية تم فيه تحجيم دور الأمم المتحدة وتهميش القانون الدولى. ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب الذى يتناول قرار تأميم شركة قناة السويس كنموذج لعملية اتخاذ القرار وأثرها على السياسة الخارجية .

ويقع الكتاب فى ٣٦٧ صفحة ويشتمل على فصل تمهيدى وتسعة فصول أخرى ، بالإضافة إلى ملحق وثائقى .

فى الفصل التمهيدى «اتخاذ القرار فى مجال السياسة الخارجية» ، يعرض المؤلف لنموذج اتخاذ القرار ونتائجه ودلالته فى السياسة الخارجية .

ويتناول المؤلف فى الفصل الأول « مصر وشركة قناة السويس قبل سنة ١٩٥٢ »، السياق التاريخى لقرار تأميم الشركة ، ويوضح أن قرار التأميم لم يكن مجرد بديل طرأ على ذهن عبد الناصر سنة ١٩٥٦ ولكن كان جزءا من الذاكرة التاريخية المصرية منذ بدء عمل الشركة سنة ١٨٦٩ ، وصار مطلبيا للحركة الوطنية منذ العشرينيات من القرن الماضى ، خصوصا فى برامج جماعات اليسار، وفى العديد من البرامج الإصلاحية التى قام بطرحها العديد من الأفراد والجماعات ذات التوجهات المختلفة. وقد زادت نبرة المطالبة بالتأميم فى الأدبيات السياسية منذ الأربعينيات ، واشتدت فى أوائل الخمسينيات مع إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وفى إطار مقاومة الوجود البريطانى فى منطقة القناة ، خاصة وأن الشركة تعاونت مع القوات البريطانية فى تلك المنطقة ، ويورد المؤلف فى هذا الصدد ترحيب النحاس بتصريح رئيس الوزراء الإيرانى مصدق - الذى كان قد أمم البترول الإيرانى - بأحقية مصر فى قناة السويس وذلك أثناء زيارته لمصر سنة ١٩٥١ ، كذلك تصريح محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر فى يناير ١٩٥١ أن مصر ستعمل على إنهاء وضع شركة قناة السويس الذى ينتقص من سيادة مصر ، ويلقى الضوء على جهود الدكتور مصطفى الحفناوى فى تنوير رأى العام بأحقية مصر فى القناة. والجدير بالذكر أن المدرسة التاريخية المصرية كان لها دورها فى هذا المجال حيث قام العديد من المؤرخين قبل ثورة ١٩٥٢ بدراسات توضح مدى ما تعرضت له مصر من ظلم وما تحملته من نفقات وهدر لحقوقها لصالح شركة قناة السويس .

ويواصل المؤلف فى الفصل الثانى «الثورة المصرية وشركة قناة السويس» استكمال السياق التاريخى لقرار التأميم ، ويتناول العلاقة بين الشركة والنظام الجديد فيما بين عامى ١٩٥٢-١٩٥٦، ويوضح تأثير الضباط الأحرار بفكر الحركة الوطنية الذى يربط بين استقلال مصر وسيطرتها على قناة السويس ، وينفى ما يذهب إليه البعض من أن بداية تفكير عبد الناصر فى تأميم الشركة ترجع إلى عام ١٩٥٦ ، ويورد عدة شواهد وتصريحات لتأكيد رأيه ، ويذهب فى

تحليله إلى أن موضوع تأمين شركة قناة السويس كان مقررا منذ بداية الثورة ، وأن القضية المطروحة كانت هي توقيت القرار وكيفية تنفيذه ، وأنه كان هناك إدراك بعدم إمكانية ذلك قبل جلاء القوات البريطانية من منطقة القناة .

أما من جانبها فقد استشعرت الشركة الخطر مع تزايد نبرة المطالبة بالتأمين من جانب بعض الأقسام ، ومع وضوح اتجاه التحرر من الهيمنة الغربية لدى قيادة الثورة ، وأدركت ضعف موقفها إذا رحلت القوات البريطانية عن القناة . ويلقى المؤلف الضوء على الجهود الحثيثة التي قامت بها لتأمين موقفها ، وقد تركزت جهودها في محاولة مد امتياز قناة السويس بعد عام ١٩٦٨ ، أو تدويلها ، بمعنى إنشاء سلطة دولية غربية في الأساس تشرف على القناة ، وقامت بمحاولات عديدة للتأثير على صناع القرار في الغرب ، ونجحت في تكوين وتمويل مجموعة من الشخصيات البريطانية تضم أعضاء في مجلس العموم ومجلس اللوردات أطلق عليها «جماعة السويس» ، وقامت هذه الجماعة بشن حملة واسعة ضد مصر لصالح الشركة ، كما قامت الشركة بحملة واسعة في الولايات المتحدة شملت الساسة ووسائل الإعلام وشركات البترول محاولة الترويج لفكرة عدم استطاعة مصر تأمين الملاحة في القناة ولا القيام بإدارتها وتطويرها .

أما عملية التحضير لقرار التأمين فقد تناولها الفصل الثالث ، ويوضح المؤلف أن عبد الناصر كان يمهّد للتأمين منذ أوائل سنة ١٩٥٣ ، وأنه تحقيقا لهذا الهدف شرع في إنشاء الأجهزة التي تكفل استكشاف أنظمة الشركة وجمع المعلومات عنها ، وفي سبيل ذلك اتبع عدة استراتيجيات ، وهي تعدد قنوات المعلومات ، وتخصيصها وانفصالها عن بعضها البعض مع مراعاة السرية والخداع التكتيكي . وكان من أهم هذه القنوات مكتب شئون قناة السويس ، ومكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس ، وإدارة الأبحاث بوزارة الخارجية ، وإدارة التعبئة بالقوات المسلحة ، ثم المخابرات العامة ، وأخيرا مكتب قناة السويس في رئاسة الوزراء ، وكان مكتبا سرّيا يقوم بالتنسيق بين أعمال المكاتب والأجهزة

الأخرى ، وكان خاضعا لعبد الناصر وإشرافه المباشر ، وبينما كانت الأجهزة الأخرى تعمل تحت ستار الاستعداد لاستلام مصر القناة سنة ١٩٦٨ كان المكتب الأخير يعمل على أساس واضح هو تأمين شركة القناة .

ويوضح المؤلف أن كلا من هذه المكاتب والأجهزة كان متخصصا في أحد الجوانب المتعلقة بالشركة ، فعلى سبيل المثال ركز مكتب مندوب الحكومة لدى الشركة على الدراسات القانونية والتاريخية ، بينما ركزت إدارة التعبئة في القوات المسلحة على عمل الإحصاءات وجمع المعلومات عن الإمكانيات الفنية للشركة ، كما أن هذه الأجهزة كانت مستقلة عن بعضها البعض بحيث أن بعضها لم يكن يعلم بما تقوم به الأجهزة الأخرى ، كما أن العاملين فيها لم يكونوا يعلمون بالهدف النهائي لأنشطتهم. وقد كان للمعلومات التي وفرتها هذه الأجهزة أثر كبير في عملية اتخاذ قرار التأمين وفي توجيهه .

ويجيب المؤلف على سؤال هام يطرحه البعض ، وهو ألم يكن من الأفضل أن ينتظر عبد الناصر حتى عام ١٩٦٨ ، وهو عام إنهاء عقد الامتياز ويجنب مصر ويلات الحرب ويدخر التعويضات المالية التي دفعتها نتيجة تأمين الشركة ؟ ويوضح المؤلف في إجابته أن الشركة كانت تمارس ضغوطا دولية على الحكومة المصرية لمد امتياز الشركة بعد سنة ١٩٦٨ ، ووضع العراقيل الفنية لعدم تسليم القناة ، ويصل لنتيجة مؤداها أن كل المؤشرات كانت تؤكد عدم استطاعة مصر استرداد القناة سنة ١٩٦٨ ، وهو ما أدركه عبد الناصر وكان له أثره في اتخاذ قراره بعد الاستعداد الجيد له .

والفصل الرابع « السياق المباشر لقرار التأمين » ، يتناول المؤلف فيه محاولة عبد الناصر توفير التمويل اللازم لمشروع السد العالي الذي بنت عليه قيادة الثورة آمالا كبيرة في عملية التنمية ، ويورد المؤلف الشروط الاقتصادية التي اشترطها البنك الدولي والولايات المتحدة وبريطانيا لتمويل المشروع ، وربط الأخيرين عرضهما بالتوصل إلى تسوية بين مصر وإسرائيل ، والابتعاد عن

سياسة التقارب مع الكتلة الشرقية ، ويذكر المؤلف أن عبد الناصر تشكك في العرض المقدم من الغرب واعتبره تدخلا في شئون مصر الداخلية وتوجيها لسياستها الخارجية، وقد أقلقه عدم التزام الولايات المتحدة وبريطانيا صراحة بتمويل المشروع بأسره، ورأى في تلك مقامرة غير محسوبة لأنها تعنى وضع مصر تحت رحمة الغرب الذى يمكنه فرض شروطه فى المراحل التالية للمشروع.

ويرصد المؤلف تطورات العلاقة بين الغرب وعبد الناصر وتوقع عبد الناصر التراجع عن عرض تمويل مشروع السد ، وتأكد هذا التوقع لديه منذ أبريل ١٩٥٦ . ويذهب المؤلف فى تحليله إلى أن عبد الناصر قد تعمد التأخير فى قبول العرض المشروط ولم يقبله إلا عندما تأكد من أن الغرب لن يفى بوعدده . وحسب المؤلف فإن عبد الناصر قد بنى خطته على أساس أن نكوص الغرب عن تعهداته بتمويل المشروع سيخلق المناسبة الملائمة لتأمين شركة قناة السويس . وقد رأى عبد الناصر فى الأسلوب الذى أعلنت به الولايات المتحدة فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ سحب عرض مشروع تمويل السد وما احتواه من تشكيك فى قدرة مصر الاقتصادية إهانة بالغة وتحريض للشعب على قيادته ، وقرر أن يسارع باتخاذ قرار التأمين لأن طريقة إخراج قرار سحب التمويل أمام العالم قد أعطته الحجة السياسية لاتخاذ مثل هذا القرار .

ويعد الفصل الخامس «اتخاذ قرار التأمين» الفصل الرئيسى فى الدراسة . ويرصد المؤلف مجموعة القواعد التى حددها عبد الناصر باعتبارها قيم أساسية يجب أن يحققها قراره ، وهى تأكيد الدور العالمى لاستقلال مصر ، والظهور فى النظام العالمى كدولة قادرة على صنع القرارات وعلى مقاومة ضغوط الدول الكبرى ، وهى أحد العقائد الأساسية التى احتلت مكانة مركزية فى حسابات عبد الناصر قبل اتخاذه قرار التأمين ، كذلك رأى أن قراره يجب أن يكون ردا مناسبا فى قوته على قرار سحب عرض التمويل .

وقد أجرى عبد الناصر حسابا شاملا للاحتتمالات التى يمكن أن يترتب عليها اتخاذ القرار والوسائل المتاحة لمواجهة تلك الاحتمالات. وقد ركز على ثلاث مخاطر رئيسية ، وهى الغزو العسكرى الغربى ، وتجميد الأرصدة النقدية المصرية المودعة فى الغرب ، وانسحاب المرشدين الأجانب العاملين فى شركة قناة السويس. وبدا لعبد الناصر أن قرار التأميم مأمون العواقب ، فالاحتمالين الأخيرين من الممكن التعامل معهما ، كما أن احتمال لجوء بريطانيا وفرنسا للعمل العسكرى الفورى هو احتمال محدود ، واستبعد لجوء الدولتين إلى دفع إسرائيل إلى الهجوم على مصر. وكان استبعاد عبد الناصر لاحتمالات الغزو مبنيا على تقدير موضوعى لحسابات بريطانيا لمصالحها فى المنطقة ولمدى تورط فرنسا فى حرب الجزائر ولتوازن القوى بين مصر وإسرائيل آنذاك ، كما أنه راهن على قدرته على حشد رأى العام العالمى ضد التدخل العسكرى .

ويلقى المؤلف الضوء على مرحلة التشاور مع مجموعة اتخاذ القرار التى كانت مجموعة محدودة وكانت مركزية القرار فيها لعبد الناصر. ويذكر المؤلف أنه فى خلال تلك المشاورات تمت مناقشة عدة بدائل أخرى لقرار التأميم ، وكانت البدائل المطروحة تتمثل فى المطالبة بنصف أرباح الشركة بدلا من تأميمها ، أو مقاضاة الشركة وفرض الحراسة عليها ، أو التهديد بتأميم الشركة بدلا من القيام به فعلا ، إلا أن عبد الناصر رفض كل هذه البدائل ورأى أن المخاطر المترتبة عليها والمخاطر المرتبطة بقرار التأميم تكاد تكون واحدة ، ففى جميع الحالات ستدخل مصر فى صراع عنيف مع الشركة والقوى الغربية ، كما رأى أن اللجوء لهذه البدائل سيفقده عنصر المفاجأة إذا قرر تأميم القناة . والأهم من ذلك أن أيا من هذه البدائل لم يكن يحقق عنصر الرد على العنف والإهانة اللذين صاحبا قرار سحب عرض التمويل. وفى النهاية اختار عبد الناصر البديل الأكثر تعظيما للمنفعة والذي يحقق القيم الأساسية التى وضعها ألا وهو قرار التأميم .

ويوضح المؤلف انفراد عبد الناصر بعملية اتخاذ القرار وتعمره أن يعلن

القرار أمام العالم في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ بلغة عنيفة رأى فيها ردا لإهانة الغرب. وقد وضع القرار في سياق عام امتلأ بالتحدي للغرب من خلال سرد النضال الوطني المصري ، واعتبر القرار ضربة للنفوذ الغربي في المنطقة العربية . ويرى المؤلف أن إخراج القرار بتلك الطريقة أدى إلى سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التي انتهت بالغزو المسلح لمصر ، إلا أنها نجحت في تعبئة الرأي العام في مصر والعالم العربي .

ويبحث الفصل السادس «عملية تنفيذ قرار التأميم» الذي كان عبد الناصر قد اتخذته فعلا منذ ٢١ يوليو ١٩٥٦ ، ويوضح الإعداد الجيد الذي تم وضعه لتنفيذ القرار والسرية التامة التي لازمتها ، ودور المهندس محمود يونس في قيادة فرق التنفيذ .

وفي الفصل السابع «استراتيجية حماية قرار التأميم» يحلل المؤلف الاستراتيجية التي اتبعها عبد الناصر لحماية قرار التأميم والتي تلخصت في اتباع عدة أبعاد ، أولها كان التمسك بالقرار وتوضيح أنه قرار نهائي غير قابل للمساومة مهما كانت الظروف ، وثاني هذه الأبعاد كان اتباع مبدأ التنازلات المحدودة ، وذلك من أجل المحافظة على الهدف الاستراتيجي الذي حدده «التأميم» وعدم السماح لأية إجراءات أن تعوقه. وقد تمثلت تلك التنازلات في إبداء الاستعداد للتفاهم والتفاوض بما لا يمس قرار التأميم ، وإبداء الاستعداد لتعويض المساهمين ، وفي استقبال لجنة «منزيس» ، كذلك السماح بمرور السفن التي رفضت دفع الرسوم لهيئة قناة السويس. وقد كان الهدف من تلك التنازلات منع الغرب من تعبئة الرأي العام العالمي ضد القرار وكسب الوقت في المناقشات والمفاوضات على أساس أنه كلما طال الوقت فقدت بريطانيا وفرنسا المبرر المعنوي للعمل العسكري .

أما ثالث ورابع تلك الأبعاد فكان تأكيد كفاءة الإدارة المصرية لقناة السويس، وتأمين سيولة الملاحة الدولية فيها ، فقد أدرك عبد الناصر أن بريطانيا

وفرنسا ستحاولان إظهار عدم قدرة مصر على إدارة القناة ، وأن حماية سيولة الملاحة ستكون الحجة الرئيسية لهما للتدخل وإفشال قرار التأميم ، ومن أجل تحقيق هدفه وتقويت الفرصة عليهما فقد أكد احترام مصر لجميع التزاماتها الدولية الخاصة بحرية الملاحة فى القناة ، وقامت الإدارة المصرية الجديدة للقناة بجهد كبير فى تدريب وإعداد مرشدين جدد تحسباً لانسحاب المرشدين الأجانب ، وهو ما حدث فعلاً فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٦ .

خامس الأبعاد فى استراتيجية حماية قرار التأميم كان الاستعداد العسكرى ، ويذكر المؤلف الإجراءات العسكرية التى تم اتخاذها ويرى أنها كانت إجراءات احتياطية وشكلية . ويحاول المؤلف تفسير رفض عبد الناصر للمعلومات المؤكدة التى وصلتته عن احتمالات الغزو المسلح ، ويرجع ذلك إلى تحكم النسق العقيدى فى رؤية عبد الناصر وفى تقييمه للمعلومات ، فالنسق العقيدى الذى سيطر عليه هو أن بريطانيا وفرنسا لن تقدما على عمل عسكرى بالتواطؤ مع إسرائيل ، وأن احتمال هذا العمل يقل تدريجياً بمرور الوقت ، وأن التأثير القوى للرأى العام العالمى سيمنع وقوع ذلك . ويصل المؤلف إلى نتيجة مؤداها أن استراتيجية عبد الناصر لمنع العدوان المسلح قد فشلت ، ويرجع ذلك إلى عدم الاستفادة من المعلومات بسبب تحكم النسق العقيدى فى رؤيته .

ويتناول الفصل الثامن « نتائج تأميم شركة قناة السويس » ولا شك أن أهم النتائج المباشرة لقرار التأميم كانت حرب السويس والعدوان على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ . ويرى المؤلف أن قرار التأميم والأسلوب الذى أعلن به قد رفع مستوى الصراع مع الغرب إلى مستوى كفى جديد ، ويعرض المؤلف للخطوات السياسية التى قامت بها كل من بريطانيا وفرنسا عقب إعلان قرار التأميم وتلازمها مع الاستعدادات العسكرية ، ويتتبع وقائع العدوان الثلاثى وصولاً إلى موافقة بريطانيا وفرنسا على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار وإعلانهما سحب قواتهما من مصر .

ويرجع المؤلف فشل العدوان إلى عدة عوامل من أهمها صمود الشعب المصرى ، وثورة الغضب التى اشتعلت فى العالم العربى وتهديد منع إمدادات البترول عن الغرب، إلى جانب موقف حزب العمال وضغط رأى العام داخل بريطانيا ، وموقف الولايات المتحدة المعارض للعدوان ، وكذلك تأييد المعسكر الاشتراكى لمصر، والإنذار السوفيتى فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ ، وأخيرا دور الأمم المتحدة الفعال .

ويعرض هذا الفصل أيضا لنتائج فشل العدوان والتى كان من أهمها خروج عبد الناصر زعيما لحركة التحرر الوطنى فى العالم العربى وعلى امتداد العالم الثالث ، وانطلاق حركة القومية العربية وحركة التحرر الوطنى ، كذلك تراجع الدور الأوروبى فى السياسة العالمية وتنامى الدور السوفيتى. ويرى المؤلف أن حصول إسرائيل على حق مرور سفنها فى خليج العقبة ووضع قوات الطوارئ الدولية بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية كان من أخطر النتائج ، حيث يرى أن ذلك الوضع كان البذرة التى أدت لنشوب حرب يونيو ١٩٦٧ فيما بعد .

وفى الفصل التاسع « النتائج المستفادة » يختتم المؤلف دراسته بطرح قضية هامة وهى دور الدولة فى العملية الاقتصادية ، واستشهادا بنجاح هيئة قناة السويس بعد التأمين يفند المؤلف المقولة التى تؤكد أنه كلما قل دور الدولة فى إدارة الاقتصاد زادت الكفاءة الاقتصادية. ويرى أن التأمين لم يكن شرا مطلقا وأنه كان أمرا ضروريا لوقف نزح الموارد الوطنية إلى الخارج وكان ضروريا فى مرحلة البناء الوطنى. وقياسا على تجربة النمر الأسىوية يرى المؤلف أن ملكية الدولة لأدوات الإنتاج لا يعنى بالضرورة قتل الحافز الفردى وبناء نظام بيروقراطى يؤدى فى النهاية إلى تدهور العملية الاقتصادية ، وأنه يجب أن يكون للدولة فى المجتمعات النامية دور توجيهى ينبغى أن تقوم به ، أما الاستغناء عن دور الدولة بشكل كامل تأسيسا على ديناميات القطاع الخاص فيرى المؤلف أنها سياسة لا تصلح فى دول الجنوب إلا كستار لهيمنة الشركات متعددة الجنسيات عليها .

ويحسب للمؤلف قدرته على الالتزام بخطته الموضوعية بالاختصار على دراسة قرار التأمين وما يتعلق به وعدم استرساله في تناول الأحداث بالرغم من إغراء الموضوع وثرائه ، كما يحسب له قدرته الفائقة على توظيف منهجيات البحث التاريخي والاستفادة منها في التحليل السياسي ، وتدعيم هذا التحليل بمادة وثائقية غنية وظفها في دراسته وقام بضمها في ملحق وثائقي ، والأهم من ذلك هو قدرته على توظيف ذلك كله من أجل الاستفادة منه في معالجة القضايا والتحديات الراهنة.

عبد المنعم محمد سعيد

باحث بمركز تاريخ مصر المعاصر

المؤلف : Robert McNamara

الناشر : Frank Cass, London 2003.

الكتاب : بريطانيا وناصر وتوازن القوى فى الشرق الأوسط (١٩٥٢ - ١٩٦٧) من الثورة المصرية إلى حرب الأيام الستة.

Britain, Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952 - 1967. From the Egyptian Revolution to the Six Day War.

ضمن سلسلة كتب السياسة الخارجية والاستعمارية البريطانية صدر هذا الكتاب الذى يشتمل على ستة عشر فصلا بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة ومجموعة من الخرائط عن مصر ومنطقة الشرق الأوسط، وسجلا للأحداث الهامة فى تاريخ مصر والمنطقة ابتداء من عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٦٧، وقائمة ببيوجرافية للشخصيات والأحداث الواردة بالكتاب.

وقد أعطى المؤلف لعناوين فصوله ومقدمة الكتاب وخاتمته أرقاماً مسلسلة من رقم (١) حتى رقم (١٦)، وبالتالي فقد حملت المقدمة رقم (١) والتمهيد رقم (٢)، والفصل الأول رقم (٣) وهكذا، وقد وضع المؤلف التمهيد تحت عنوان: السياق التاريخى للعلاقات الأنجلو-مصرية ١٨٠٠ - ١٩٥٢ حيث اعتبر المؤلف مصر الدولة الأكثر أهمية لبريطانيا فهى البوابة المفصلية للإمبراطورية البريطانية، لأنها تتحكم فى الطريق البحرى بين بريطانيا والهند.

وقد أعطى المؤلف فى التمهيد صورة سريعة لمصر خلال القرن التاسع عشر، مركزاً على العلاقات البريطانية - المصرية وقناة السويس وظروف نشأتها وتطور الأحداث التى أفضت فى النهاية إلى الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢، ثم تناول العلاقات بين مصر وبريطانيا فى ظل الاحتلال البريطانى، وإعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤، وثورة ١٩١٩ ونشأة حزب الوفد، والعلاقات المصرية البريطانية حتى الحرب العالمية الثانية، ثم تناول العلاقات المصرية البريطانية بعد الحرب، وخاصة الوجود البريطانى فى منطقة

القناة، وموقف بريطانيا من العلاقة بين مصر والسودان.

وقد أفرد الفصل الأول للحقبة الجديدة التي تبدأ بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا ١٩٥٤، فتناول المؤلف في هذا الفصل الطريق إلى الثورة مركزاً على المحاولات البريطانية لتعزيز مركز بريطانيا في منطقة القناة لمواجهة ما أسماه بحرب العصابات المصرية (نشاط الفدائيين المصريين) والتفويض الذي منحه رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل للقائد البريطاني الجنرال روبرتسون Robertson لاتخاذ إجراءات هجومية ضد أنشطة الفدائيين في منطقة القناة، وتحدث المؤلف عن كيفية مواجهة البريطانيين لهذه الأنشطة خلال الأشهر السابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢، كما تناول موقف بريطانيا من القصر والوفد خلال تلك الفترة. ويعطى المؤلف بعد ذلك صورة عن تنظيم الضباط الأحرار وعلاقته بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، ثم يتناول الموقف البريطاني من الثورة وتنظيم الضباط الأحرار، ويرى المؤلف أن وجهة نظر تشرشل بكل ما فيها من معاداة للمصريين لم تكن تعارض منح محمد نجيب فرصة جيدة داخل مجلس قيادة الثورة. ويفرد المؤلف عنواناً خاصاً للحديث عن نظام الحكم الجديد، وعن العلاقات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة، والخلافات التي ظهرت خلال عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ بين المجلس ونجيب، والخلفية التاريخية للكولونيل ناصر حتى انفراده بالسلطة داخل مجلس قيادة الثورة وإبعاد محمد نجيب.

ويربط المؤلف بين كتاب (فلسفة الثورة) لجمال عبد الناصر وكتاب (كفاحي Mein Kampf للزعيم النازي أدولف هتلر، على أساس طموحات وأهداف كل منهما والمضامين الفلسفية التي يحملها كلا الكتابين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، كما يرى أن دائرة السياسة الخارجية لعبد الناصر ذات محاور ثلاثة (عربية - أفريقية - إسلامية)، وأن الطموحات الإقليمية لعبد الناصر لم تشكل عاملاً أو مشكلة رئيسية لبريطانيا حتى عام ١٩٥٤. وأوضح المؤلف رؤية معاصري عبد الناصر لسمات وأساليب سياسته، فأوضح أن أنتوني إيدن وجون

فوستر دالاس وهارولد ماكميلان كانوا يرونه يسير على درب هتلر وموسوليني. ثم يتناول المؤلف في هذا الفصل أيضا تنافس القوى العظمى للحصول على دخول إلى المنطقة حتى عام ١٩٥٦، والمحاولات الأمريكية لإدخال مصر في منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط.

ويحمل الفصل الثاني عنوان: «السويس ١٩٥٦» يتناول فيه المؤلف حلف بغداد، حيث يتحدث في ذلك الفصل عن التحالف البريطاني - العراقي وكيف أن بريطانيا كانت تأمل في أن تؤدي اتفاقية ١٩٥٤ مع عبد الناصر إلى دخوله في حلف بغداد. ثم يتناول المؤلف ازدياد الشرخ بين عبد الناصر والغرب فيبدأ بالحديث عن اجتياح غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ومقتل ٢٨ مصرياً خلال ذلك الاجتياح الذي كان رد فعل لما أسماه «حرب العصابات» ضد إسرائيل، ويربط المؤلف بين هذا الاجتياح وبين صفقة الأسلحة التي عقدها عبد الناصر مع الكتلة الشرقية في سبتمبر من العام نفسه، بعد رفض الغرب تزويده بالسلح. كما يتحدث عن مشروع ألفا ALFA الذي كانت تأمل الولايات المتحدة من وراءه أن يؤدي إلى معاهدة سلام بين العرب وإسرائيل. ثم يتناول أزمة السويس عام ١٩٥٦ وموقف القوى العظمى من هذه الأزمة، مع تحليل لها حيث يرى أن معظم الدراسات التي تناولت هذه الأزمة أجمعت على أنها كانت لحظة فاصلة في تاريخ السياسة البريطانية تجاه مصر بصفة خاصة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.

على أية حال فإن المؤلف يرى أن الفشل الذريع للسياسة البريطانية تجاه عبد الناصر منذ حلف بغداد وحتى أزمة السويس، قد وضع الرئيس المصري في مكانة دولية غير مسبقة في التاريخ العربي والمصري لم يحصل عليها أي زعيم عربي منذ صلاح الدين الأيوبي.

وتحت عنوان: «مشكلات ومراهنات في أعقاب السويس ١٩٥٧» وضع المؤلف الفصل الثالث من كتابه، والذي تناول فيه موقف الحكومة البريطانية

الجديدة التي تولت رئاسة الوزراء في بريطانيا وهي حكومة ماكميلان التي وصلت إلى الحكم في ٩ يناير ١٩٥٧ خلفا لحكومة إيدن. ويصف المؤلف هذه الحكومة بأنها حكومة جديدة بأفكار قديمة، حيث يؤكد إنه لا يمكن الزعم بأن الحكومة الجديدة كانت مختلفة في موقفها عن الحكومة السابقة فيما يتعلق بمسألة عبد الناصر. فقد واجه ماكميلان عقب أزمة السويس سلسلة من المشكلات المتعلقة دون حل، وكانت أكثرها إلحاحا هي الخطة الأنجلو - أمريكية ومشكلتي القناة وسيناء، كما وجد أن بعض طرق استرداد بريطانيا لمكانتها في الشرق الأوسط قد تحطمت، فالسياسة العراقية الحليف الرئيسى لبريطانيا، كانت غير سعيدة، كما طلبت الأردن إيقاف العمل بالمعاهدة الأنجلو - أردنية تحت ضغوط شعبية، والمملكة العربية السعودية قطعت علاقاتها مع بريطانيا أثناء الأزمة. وكانت هذه هي المشكلات التي واجهتها حكومة ماكميلان. فالأحداث كانت في غير صالح بريطانيا وكلها توضح أن مكانتها كانت تتضاءل، وعلى العكس من ذلك كان الموقف الأمريكى أثناء أزمة السويس غير مفهوم بالنسبة للكثير من البريطانيين، فالكثيرون من إدارة أيزنهاور كانوا غير مستريحين للسياسة الاستعمارية البريطانية التي فاقت معاداتهم للشيوعية.

ويشير المؤلف في هذا الفصل إلى أن وثائق الخارجية البريطانية المتعلقة بالشهور الأولى لعام ١٩٥٧ تؤكد على أن عبد الناصر لم يعطى ولو قليل من التنازلات لبريطانيا فيما يتعلق بالقضايا التي وسعت الشقة بينهما. ويفرد المؤلف عنوانا خاصا لمشكلة سيناء والتي نشأت نتيجة الاجتياح الإسرائيلى لها أثناء الأزمة، حيث طلبت إسرائيل الإبقاء على مناطق ذات أهمية حيوية واستراتيجية بالنسبة لها في كل من غزة وشرم الشيخ. والمعروف أنه عقب حرب ١٩٤٨ احتلت مصر غزة بموجب الهدنة وصارت غزة منذ ذلك الوقت أكبر معسكر للاجئين الفلسطينيين في منطقة الشرق الأوسط، وصارت مصدر قلق بالنسبة لإسرائيل إذ كان الفلسطينيون يشنون غارات سريعة على الأراضى المحتلة فيما يشبه حرب العصابات ، أما شرم الشيخ فقد استخدمها المصريون

للتحكم فى خليج العقبة عبر مضيق تيران، وبالتالى بات المصريون يتحكمون فى ميناء إيلات الإسرائيلى، مما اضطر السفن الإسرائيلية إلى التوجه إلى إسرائيل عبر البحر المتوسط. على أية حال فقد كمنت المشكلة فى بقاء إسرائيل فى كل من غزة وشرم الشيخ. وقد تمخضت الجهود الدولية وخاصة جهود القوى العظمى عن وضع غزة تحت الإدارة الدولية، وفتح مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية. وفى النهاية يفرد المؤلف فى هذا الفصل عنوانا يتناول فيه العزلة النهائية عن السويس، وهو يقصد بها عزلة بريطانيا، حيث كان ماكميلان لديه أمل فى الحصول على اتفاقية مع مصر بخصوص القناة، لكن هذا الأمل كان قد تبدد فى نهاية عام ١٩٥٧ .

أما الفصل الرابع الذى يحمل عنوان: «أزمة فى سوريا ١٩٥٧»، فقد تناول فيه المؤلف عزلة عبد الناصر وهو يقصد بذلك عزلته عن الغرب، حيث بدأ بالحديث عن انتشار أفكار عبد الناصر إلى دول الجوار، فالحكومة الأردنية (رغم أن الأردن حليف حميم لبريطانيا) تقوم فى أبريل ١٩٥٧ وتحت ضغط من رئيس الوزراء النابلسي الموالي لعبد الناصر بالموافقة على تحالف عسكرى عربى مع عبد الناصر. وقد وقع الاتفاق فى يناير ١٩٥٧ وهو اتفاق عسكرى بين كل من مصر وسوريا والسعودية والأردن، وكان هذا التحالف أحد نواتج أزمة السويس .

كما تناول المؤلف فى ذلك الفصل أيضا مفاوضات روما فى مايو ١٩٥٧ بين مصر وبريطانيا بخصوص قناة السويس، ثم تحدث عن الأزمة السورية، موضحا أن الصراع أثناء أزمة السويس قد دفع السوريين نحو اليسار، وأصبح عبد الناصر نفسه أكثر راديكالية.

كما يرى المؤلف أن السوريين قد شعروا بأن النفوذ الأمريكى فى الشئون العربية تحت اسم مناهضة الشيوعية، قد شكل تهديدا سلبهم قوميتهم التى حاربوا من أجلها منذ عام ١٩٥٥ . وقد حاول كل من أيزنهاور ودالاس تأليب جيران سوريا عليها كتركيا والأردن والعراق، وحثهم على اتخاذ عمل ضدها،

وهذا التحرك الأمريكى ضد سوريا دفع عبد الناصر للعمل فى الاتجاه المضاد. ويتناول المؤلف التنسيق الأمريكى البريطانى بخصوص مناهضة الشيوعية فى المنطقة، والخوف من عبد الناصر، حيث كان دالاس يفكر فى أن يرسل إلى الحكومة المصرية ما مفاده أنه لو قامت بعمل ما لدعم الشيوعية فى الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة ستعتبر ذلك بمثابة دليل نهائى على أنها دولة شيوعية بناء على مبدأ أيزنهاور، وسيكون من نتيجة ذلك أن تطلب الأردن والعراق حماية ودعم الولايات المتحدة لها من مصر.

وجاء الفصل الخامس من الكتاب تحت عنوان: «من نشأة الجمهورية العربية المتحدة حتى الثورة العراقية ١٩٥٨» وفى ذلك الفصل تناول المؤلف نشأة الجمهورية العربية المتحدة، والتي يرى فى نشأتها نجاحا للناصرية فى سوريا، والتي كانت بريطانيا والولايات المتحدة تأمل أن تضمها إلى المعسكر الغربى، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الوحدة المصرية السورية خطرا عليها، حيث كانت ترى أن هذه الوحدة من الممكن أن تلقى دعما من الاتحاد السوفيتى، وتشابه الموقف البريطانى مع موقف الولايات المتحدة. كما استعرض المؤلف مواقف بعض الدول العربية تجاه الوحدة المصرية - السورية وخصوصا الدول الحليفة للغرب كالعراق، فذكر أن رد فعل نورى السعيد تجاه الوحدة كان له صدى على السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط، فالوحدة العربية التى كانت تتحمس لها بريطانيا فى البداية، بدأت تفقد بريقها حيث أصبح واضحا أن نورى السعيد يريد أن يضم الكويت إلى العراق، وصار يستحث مكملان على أهمية الوحدة العراقية - الكويتية. ويرى المؤلف أن الوحدة المصرية - السورية صارت نموذجا تود الدول العربية أن تحتذيه، ولكن كل حسب مصلحته، كما صار التحالف مع عبد الناصر يشكل قضية مهمة فى ذلك الوقت.

وفى الفصل السادس الذى يحمل عنوان: «قرار للسلام ١٩٥٨-١٩٥٩» تناول المؤلف فيه الخطط المستقبلية التى اتخذتها بريطانيا إزاء خوفها من تحول

بعض الدول العربية . خاصة لبنان والأردن . إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة بعد أن سقط الحكم الملكي في العراق ولم يعد هناك من يقف إلى جانب بريطانيا ضد سياسة عبد الناصر .

وتوضح أوراق رئيس هيئة الأركان البريطانية (COS) حول الشرق الأوسط والتي اطلع عليها المؤلف، أن انسحاب قوات التحالف البريطاني - الأمريكي من لبنان والأردن كان سيؤدي حتما إلى اتجاهاهما ناحية الجمهورية العربية المتحدة، مما سيؤدي بدوره إلى «الانسحاب البريطاني بشكل نهائي من شمال إفريقيا، وسيؤثر ذلك في النهاية على مركزنا في سنغافورة والملايو وعلى الموقف في نيبال».

ويتناول المؤلف الموقف البريطاني من تنامي أفكار القومية العربية، وكيف أن بريطانيا كانت ترى أن وجود قوات عربية في الشرق الأوسط ستؤدي إلى كسر شوكة عبد الناصر، التي لم تكن تعترف به كزعيم للأمة العربية، كما ستؤدي إلى خلق خطة اقتصادية للمنطقة وضمان لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. كما يتناول المؤلف في هذا الفصل أيضا الطريق إلى السلام الإنجليزي المصري، موضحا أن بريطانيا كانت تسعى لإعادة علاقتها مع مصر وإعادة القائم بالأعمال البريطاني، لكن قضية تعويضات أسهم القناة وإطلاق سراح اثنين من السجناء البريطانيين كانت لب المفاوضات بين مصر وبريطانيا في يناير ١٩٥٩، وكادت المفاوضات البريطانية - المصرية أن تفشل بسبب صفقة أرض سموحة المتنازع عليها ، إذ كانت بريطانيا وعائلة سموحة ترى أنها أرض مطورة (مستصلحة)، بينما كان الجانب المصري يرى أنها أرض زراعية صالحة، وكان على بريطانيا أن تدفع تعويضا كبيرا يصل إلى ٢٧,٥ مليون جنيها إسترليني إذا ما أرادت الحصول على هذه الأرض، وفشلت صفقة سموحة بسبب تمسك عبد الناصر بمصرية هذه الأرض.

وتناول المؤلف سقوط الجمهورية العربية المتحدة، والذي رأى فيه أهم حدث سياسي في سيرة عبد الناصر قبل حرب الأيام الستة، وكيف أن خبر

انتهاء الوحدة المصرية السورية قد قوبل بارتياح شديد فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

وفى الفصل السابع الذى يحمل عنوان « عدن واليمن وتدهور الانفراجة الأنجلو - مصرية ١٩٦٢-١٩٦٣ » يرى المؤلف أن الحكومة البريطانية لم تكن ترحب بحكومة جمهورية بتأثير عبد الناصر فى اليمن على الحدود الجنوبية لشبه الجزيرة العربية، وكان التهديد المصرى لهذه المنطقة الشغل الشاغل للدوائر البريطانية . ويستعرض المؤلف فى هذا الفصل أيضا مقدمات الأزمة اليمنية وتأثيرها على العلاقات بين عبد الناصر وبريطانيا، فيرى أن أهمية اليمن فى موقعها الفريد، ووجود قاعدة بريطانية فى عدن تشكل أهمية استراتيجية لبريطانيا وسنغافورة، باعتبارها الرابط الرئيسى للاستراتيجية الدفاعية لبريطانيا حول العالم.

وفيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة من الأزمة اليمنية، يرى المؤلف أن أمريكا قد أنفقت وقتها وجهودها فى إقامة علاقات مع مصر، لكنها لم تكن ترغب فى التضحية بذلك فى مقابل بعض المصالح الهامشية مع الحكومة اليمنية . وكانت مشكلة الولايات المتحدة فى حلفائها الإقليميين كالمملكة العربية السعودية، وبريطانيا، وإسرائيل والأردن، ومن ثم رأت أن التدخل فى اليمن فيه إنعاش لطموحات ناصر العربية، وتهديد لمصالحها فى المنطقة.

ويحمل الفصل الثامن من الكتاب عنوان: «المواجهة مع ناصر، ١٩٦٤»، والمؤلف يقصد بالمواجهة هنا تلك المواجهة التى قامت بين بريطانيا ومصر فى اليمن وليبيا، لكنه يركز بشكل خاص على المواجهة التى قامت فى اليمن ، حيث يرى أن التغييرات الدراماتيكية التى طرأت على زعامة كل من بريطانيا والولايات المتحدة فى نهاية عام ١٩٦٣ قد أحدثت تغييرا فى علاقات الغرب مع عبد الناصر، فأليس دوجلاس هيوم الذى تولى الخارجية لمدة ثلاث سنوات قبل أن يتولى رئاسة الوزراء فى بريطانيا كان مرتابا من الروس وناصر على حد سواء .

ويرى المؤلف أن عبد الناصر هو المسئول الأول عن تصعيد الأمور تجاه تأزم العلاقات البريطانية - المصرية، خاصة فيما يتعلق بجنوب شبه جزيرة العرب، حيث بدا في خطابه في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٣ أكثر عدوانية تجاه بريطانيا، وفي خطابه في ٢٢ فبراير ١٩٦٤ شن هجوما كبيرا على السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط باعتبارها المسئولة الأولى عن قيام دولة إسرائيل، كما تناول خطابه الوجود البريطاني في ليبيا، وكانت بريطانيا ترى أن ناصر يريد تصفية القواعد البريطانية في البحر المتوسط والشرق الأوسط.

ويرى المؤلف أن الوجود البريطاني في اليمن كان وجودا استراتيجيا، لحماية المصالح البريطانية، وكان هذا الوجود متمثل في أكبر قاعدة بريطانية في عدن في مدخل البحر الأحمر، وكان الشكل السياسي المتمثل في الاتحاد الفيدرالي الذي كان يسمى اتحاد الجنوب العربي، هو الشكل الذي يحافظ على المصالح البريطانية، لكن حركة المد القومي والثوري التي كان يقودها عبد الناصر يبدو أنها قد أثرت بشكل كبير على أبناء الشعب اليمني، فتأسست الجبهة القومية في ردفان للتصدي للوجود البريطاني في اليمن، وانطلقت ثورة مسلحة في ١٤ أكتوبر ١٩٦٤. ويرصد المؤلف خطوات التدخل المصري في ثورة اليمن وكيفية مواجهة بريطانيا لهذا التهديد لمصالحها، والذي انتهى بهزيمة للجيش المصري، ومن ثم لعبد الناصر، وإن انتصرت الأفكار الثورية التي دعا إليها عبد الناصر.

وفي الفصلين التاسع والعاشر يرصد المؤلف العلاقة بين حكومة حزب العمال وعبد الناصر، حيث يرى أن حكومة حزب العمال قد وصلت إلى السلطة وفي نيتها تحسين العلاقات مع عبد الناصر، حيث كانت لا تزال أصدقاء المواجهة بين عبد الناصر وبريطانيا في اليمن تلقى بظلالها. كما قامت حكومة حزب العمال بعدد من الخطوات التي يرصدها المؤلف لخفض درجة التوتر مع حكم عبد الناصر، ورحبت الحكومة المصرية بهذه الخطوات والبوادر لحسن النية واعتيرتها مؤشرات مشجعة، لكن على الرغم من ذلك فإن الخارجية البريطانية كانت لا تزال تشكك في إمكانية الوثوق بعبد الناصر ما لم يتخل عن طموحاته الإقليمية.

وفى الفصلين الحادى عشر والثانى عشر يستعرض المؤلف موقف بريطانيا من عبد الناصر أثناء وعقب حرب الأيام الست ١٩٦٧، حيث يرى المؤلف أن بريطانيا كان لديها التزاما تجاه النزاع العربى - الإسرائيلى، كما يرى أن وجود إسرائيل قد ساعد عبد الناصر ليصبح زعيما عربيا. وفى ذلك الصدد يستعرض المؤلف مقدمات حرب ١٩٦٧ فيتناول مشكلة المضائق فى خليج العقبة (مضيق تيران)، ونشأة منظمة فتح كزعيمة للجماعات الفلسطينية المسلحة، والتي كانت تلقى دعما من الدول العربية وعلى رأسها مصر. ويلقى المؤلف باللوم على عبد الناصر فى حرب ١٩٦٧، ويرى أنه كان يريد تحقيق نصر سياسى أو عسكري، ليسحب البساط من تحت أقدام الأردن والمملكة العربية السعودية وهما الحليفان الرئيسيان لبريطانيا والولايات المتحدة فى المنطقة. ويعتقد المؤلف بأنه كان هناك انقسام عربى بين دول ملكية ودول راديكالية، وهذا الانقسام كان من نتائجه المنافسة على الزعامة العربية، ومن ثم كان عبد الناصر يريد أى نصر عسكري أو سياسى يحقق له مثل هذه الزعامة.

ويؤكد المؤلف على أن الاتحاد السوفيتى كان يمد مصر بمعلومات استخبارية قبيل الحرب، منها ما يفيد بأن إسرائيل قد حركت ١١ فرقة إلى الحدود الشمالية ربما لعمل تحرك ما تجاه سوريا، وكان من نتيجة ذلك أن طلب عبد الناصر من الأمم المتحدة سحب المراقبين الدوليين على طول الحدود المصرية مع إسرائيل.

ويستعرض المؤلف أحداث حرب يونيو ١٩٦٧ مركزا على الدور البريطانى، وتأثير تلك الحرب على العلاقات بين عبد الناصر وبريطانيا، وكيف انتهت بهزيمة عبد الناصر، وإعادة اقترابه من بريطانيا.

وقد اعتمد المؤلف على قائمة غنية من المصادر البريطانية على رأسها الأرشيف البريطانى Public Record Office ووثائق مجلس الوزراء البريطانى Cabinet Office ووثائق وزارة المستعمرات Colonial Office ووزارة الدفاع

البريطانية Defense Office ووثائق مكتب رئيس الوزراء البريطانى Prime Minister's Office، هذا بالإضافة إلى قائمة من الوثائق والمذكرات المنشورة والدراسات الحديثة المتعلقة بالموضوع.

على أية حال فإننا قد نختلف مع المؤلف بداية من عنوان الكتاب وهو بريطانيا وناصر، حيث لم يشر - مثله في ذلك مثل الكتابات الغربية - إلى مصر، وكأن العلاقات مع مصر هي العلاقات مع عبدالناصر، واختزلت مصر في شخص عبدالناصر، وأتصور أن هذه النظرة نابعة من المقولة الغربية التي ترى «أن كل الأمور في الشرق الأوسط تدار بالزعامات الشخصية»، وهذه النظرة تعنى غياب أى شكل من الأشكال المؤسسية التي يمكن للغرب أن يتعامل معها، وغياب الكيانات السياسية التي تعبر عن وجود شكل من أشكال الديمقراطية. وقد تكون هذه النظرة بها شيء من الصحة، لكن لا بد أن توضع الأمور والأحداث في سياقها التاريخي، فعبد الناصر وليد فترة مهمة من التاريخ الإنساني، فترة التحرر من نير الدول الاستعمارية التي كانت تتحكم في مصير العديد من دول العالم الثالث، وكانت بريطانيا أكبر مثال للدول الاستعمارية، فمن الطبيعي أن نتحدث عن عبد الناصر باعتباره ديكتاتورا شبيها بهتلر أو موسوليني، ليس لأنه كذلك، ولكن فقط لأنه عطل المصالح البريطانية في المنطقة، وأخرجها منها نهائيا، فالقضية إذن قضية مصالح وليست توصيفا لأشخاص .

وهذا الكتاب يرسم صورة ربما تكون من وجهة نظرنا ليست بالجديدة للعلاقات بين بريطانيا وعبد الناصر، إلا أنها أعطت صورة تتسم بالشمولية لهذه العلاقة، حيث سمحت الفترة التاريخية للمؤلف - والذي كان موفقا في اختيارها - أن يتابع هذه العلاقة منذ البداية ليقدم لنا في النهاية صورة لا تعبر عن وجهة نظره بقدر ما تعبر عن وجهة نظر مصادره التاريخية التي اعتمد عليها وخاصة المصادر البريطانية.

د . صبرى أحمد العدل

المؤلف: د. مصطفى الفقى

الكتاب: من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح

الناشر: دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٤

الدكتور مصطفى الفقى هو أحد المفكرين المصريين المعاصرين ، له إسهامات فكرية عديدة ومتنوعة. ويأتى هذا الكتاب كأحد هذه الإسهامات ، حيث يحتوى على عدة أفكار فى شكل مقالات مستقلة تعالج قضايا فكرية متنوعة تتعلق بهموم الوطن وشواغله ، وتمثل فى مجملها دراسات لواقع الحال فى مصر فى أبعاده السياسية والاجتماعية والقومية مع التطرق لعلاقات مصر الخارجية مع الدول العربية ودول الجوار وبعض القوى العالمية ، أهمها الولايات المتحدة الأمريكية. وجاء عنوان هذا الكتاب حاملا عنوان الدراسة الأولى فيه ، وهو (من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح). ويتكون الكتاب من ٤٦ دراسة أو مقال ، ويقع فى ٣١٨ صفحة من القطع المتوسط .

ويستعرض الدكتور مصطفى الفقى فى الدراسة الأولى للكتاب التفرقة الجوهرية بين مفهوم الثورة ونزعة الإصلاح ، حيث تتمثل تلك التفرقة بالدرجة الأولى فى طبيعة الإجراءات الاستثنائية التى ترتبط عادة بالثورات وتؤدى إلى تعطيل الديمقراطية أحيانا ، كما تكمن بعض عناصر التمييز كذلك فى حجم التركيز الذى يقتدرن بحركات الإصلاح والذى يعطى زعماؤه أدواراً لا تخلو من مبالغة ولا تبرأ من غموض. ثم يتصدى المؤلف لخصوم ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ محاولاً الرد على انتقاداتهم لتلك الثورة ، وموضحاً أن الأحوال التى سادت مصر قبل الثورة لم تكن لتتغير بغير قيام الثورة ، وأن المشروعات الكبرى التى أحدثتها الثورة لم تكن لتحداث فى ظل الظروف والأوضاع التى كانت تعيشها مصر من قبل ، وأن تلك الثورة هى ثورة شعب كان فى مقدمته الجيش الذى هو جزء من نسيج ذلك الشعب ، مع اعتراف المؤلف بغياب الديمقراطية ونقص المشاركة السياسية بعد قيام الثورة نظراً للممارسات الأحادية لمفهوم التنظيم السياسى

الواحد بدءاً من هيئة التحرير مروراً بالاتحاد القومى وصولاً إلى الاتحاد الاشتراكي .

ثم يتعرض المؤلف فى دراسته الثانية إلى مؤسسات الحكم ، محاولاً المقارنة بين دور الفرد ودور المؤسسة فى الحياة العامة المصرية . وفى هذا المجال يؤكد على أهمية دور الفرد فى حياة الأمم والشعوب ، خاصة مصر ، وضرب أمثلة على ذلك بقوله أننا حينما نتحدث عن رواد التنوير نذكر رفاعة رافع الطهطاوى ، وحينما نتحدث عن الفلاح المصرى فى الجيش نتذكر أحمد عرابى ، وحينما نتحدث عن بنك مصر نشير إلى طلعت حرب ، وحين نتحدث عن الجامعة المصرية نشير إلى أحمد لطفى السيد وطه حسين ، وغيرها من المجالات ، إلى درجة أن الأحزاب السياسية قد اختزلت دورها هى الأخرى لتصبح ممثلة فى شخوص محددة وأفراد بذاتهم ، مما يدل على ارتباط الفرد بالمؤسسة وتجسيده لها وأهميته فيها .

ثم يتحدث المؤلف ، فى دراسة أخرى ، عن حيوية النظم السياسية من حيث استقرار السياسات وتجدد الأفكار ، ويشير بصدد ذلك إلى أن التجدد - وهو جزء من عبقرية هذا الشعب وتراثه العريق - هو القادر على استيعاب القضايا وامتصاص الصدمات والموازنة بين الثوابت والمتغيرات واستلهاام الأفكار من الحكومات التى ليست هذه وظيفتها باعتبارها تعبيراً عن السلطة التنفيذية ، ولكن يجب أن تتطلق الأفكار والرؤى والاجتهادات من الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى من جامعات ونقابات وجمعيات أهلية وغيرها ، فالحكومة هى جزء من النظام السياسى وليست كل هذا النظام ، ومن ثم فإن تغيير الحكومات لا يعنى بالضرورة التعبير الوحيد عن حيوية النظم السياسية إلا إذا كان التغيير موضوعياً يستند إلى أسباب تتعلق بتجديد الأفكار وتطوير السياسات ، وبذلك يكون التغيير مؤشراً لحيوية النظم ودليلاً عليها .

ثم يتحدث المؤلف فى دراسة أخرى عن (العوامل الداخلية والمؤثرات

(الخارجية) متخذاً من هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ نقطة تحول للتعبير عن منطق التغيير فى السياسات الداخلية والخارجية لمصر ، ومحاولاً إلقاء الضوء على جهود الرئيس جمال عبد الناصر فى التغيير الذى استمر خلال الفترة من يونيو ١٩٦٧ حتى رحيله فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

ويؤكد المؤلف فى إحدى الدراسات التى حفل بها الكتاب (المصريون بين الوطنية والسياسة) بأن المصريين قد يختلفون فى الرؤى السياسية ، لكنهم أبدأ لا يختلفون أمام المواقف الوطنية ، وأن الإدانة السياسية لعصر معين أو انتقاد ممارسات الحكم فى فترة بذاتها لا يجب أن تخضع لعملية تعميم تختلط فيها الأوراق وتمحو فيها السيئات كل الحسنات ، وأن المصريين يكونون دائماً التعبير الصادق عن ضمير أمتهم وشموخها . ومن ناحية أخرى ، فإن استقراء التاريخ الحديث يؤكد أن ثورة المصرى لكرامته تسبق ثورته من أجل معدته ، فلقد ثار المصريون فى القاهرة مرتين ضد الحملة الفرنسية عندما تعرضت حرمانهم ومقدساتهم للانتهاك . كما ثار الشعب المصرى عام ١٩١٩ ضد السيطرة الأجنبية ولعدم تحقيق مطالبه الوطنية قبل أى شئ آخر .

ويتحدث المؤلف عن الرئيس محمد أنور السادات فى مقال بعنوان (صاحب القرارين) ، مؤكداً أن السادات يمثل نمطاً خاصاً ونموذجاً فريداً فى التاريخ السياسى والعسكرى لمصر الحديثة ، ويعد تعبيراً عن الشخصية المتعددة الألوان ، المتنوعة الاتجاهات ، الثرية العطاء ، الشاملة الرؤى . وأن السادات أحسن فهم طبيعة إسرائيل بدءاً من تاريخ قيامها مروراً بسياساتها التوسعية وصولاً إلى مواجهاتها المختلفة مع جيرانها ، وأنه كان واعياً لمخاطر السياسات الإسرائيلية على الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى ، وأدرك أن عامل الزمن ليس فى صالح أصحاب الأرض المحتلة ، وأن التقادم يضع شعوراً بالتعود على الواقع ، ويعطى الغير ذريعة لتبرير الوضع الراهن وخلق عادة التسليم به ، لذلك اتخذ قرار الحرب الشجاع ليكسر حالة اللا سلم واللا حرب ويحقق نصراً مؤزراً هو الأول والأهم فى تاريخ الصراع مع إسرائيل .

ويتناول المؤلف مسألة الانفتاح الاقتصادي في عهد السادات ، ويرى أن هذا الانفتاح كان استهلاكياً إلى حد كبير ، استغلت فيه طبقة جديدة في المجتمع الفرصة لتكوين ثروات في مرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر ، تلك المرحلة التي توافقت مع التوجه السياسي المصري في العلاقات الدولية من الشرق إلى الغرب ، مع محاولة تطبيق المبادئ الديمقراطية الغربية بما يتناسب مع المجتمع المصري .

كما يتناول المؤلف مسألة السادات والجماعات الإسلامية ، مشيراً إلى أن السادات ربما كان المسئول عن نمو الجماعات المتطرفة وتزايد قوتها بعد أن فتح لهم الطريق لينشطوا في الجمعيات والتنظيمات المختلفة بغية إحداث توازن مع الجماعات اليسارية المتهمة بالعداء لحكمه وسياساته ، كما يشير إلى أن السادات في توجهه نحو القوى الإسلامية إنما كان تعبيراً واستجابة للمناخ العام الذي ساد بعد نكسة عام ١٩٦٧ ، والذي كان يميل إلى التقرب إلى الله والبعد عن القوى الشيوعية .

ويتعرض المؤلف للعلاقة بين السادات والأقباط مؤكداً على أن الصدام الذي حدث بين السادات والأقباط لم يكن له ما يبرره على الإطلاق ، حيث أن السادات في سياساته الداخلية والخارجية كان يسعى إلى إطلاق حرية رأس المال الخاص والانفتاح الاقتصادي والتقرب من الدول الغربية والولايات المتحدة ، وكل ذلك كان بمثابة مغريات لا تتعارض مع تطلعات الأقباط المصريين الذين لحقت بهم أضرار كثيرة نتيجة لقوانين التأمين وسياسة الاقتصاد الاشتراكي المركزي الاتجاه والتوجه .

ويتحدث المؤلف عن حصاد القرن العشرين بالنسبة لمصر فيذكر أن ذلك الحصاد كان مرتبطاً بالمتغيرات التي حملها ذلك القرن على الصعيدين العربي والعالمي ، ويعنى بذلك المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وهو ما شكل في مجمله ملامح وشخصية مصر المعاصرة من خلال العديد من

المواقف والأحداث والتطورات التي حملتها تلك المتغيرات الداخلية والخارجية ، التي استمدت منها بواكير الحركة الوطنية مع بدايات ذلك القرن متمثلة في نشاط مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول، وما تمخض عن تلك المتغيرات من قيام ثورة ١٩١٩ بما كانت تمثله من تحدى لسلطات الاحتلال البريطاني في وحدة وطنية مصرية رائعة، ثم صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي نص على استقلال مصر وانتهاء سنوات الحماية البريطانية التي أعلنت مع بداية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨). ثم دور مصر القومي العربي بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وحملها لواء القومية العربية وعدم الانحياز. كما يرصد المؤلف تطور الثقافة والتعليم في مصر من الكتاتيب إلى الجامعات ، ومكانة الأزهر ورسائله ومستقبله ، وكذلك دور الكنيسة المصرية .

ويتعرض المؤلف إلى العلاقات المصرية - الأمريكية من خلال عدة مقالات ضمنها في كتابه هذا ، ومن تلك العلاقات ما يمكن رصده من خلال حوار مصري - أمريكي بكل مقومات ذلك الحوار من اتفاق أو اختلاف في الرؤى وفي العديد من القضايا والهموم المشتركة. كما يتوقف ليتأمل مغزى تكريم السفير الأمريكي الأسبق (دانيال كيرتزر). ثم يتعرض في مراجعة وتأمل لمواقف مصر والولايات المتحدة بخصوص بعض القضايا الداخلية والعربية والدولية .

ويرصد المؤلف من خلال دراسة بعنوان (العبث بالتاريخ) العديد من الإشكاليات ، منها أن مفهوم المعاصرة مازال يسلب من موضوعية الرواية التاريخية أهم عناصرها ويهبط بها إلى مستوى الشعور الذاتي المباشر على نحو يجعل نبرة الأنا طرفاً فيه أحياناً ، وأن العمل التاريخي (من وجهة نظر المؤلف) اعتمد في معظمه على عملية السرد التلقائي في غيبة الوثيقة !! وبصدد ذلك يشير المؤلف إلى أن تاريخنا قد حفل بأصنام قائمة وأقنعة زائفة حتى أننا لم نتمكن من إعطاء كل حدث في تاريخنا الحديث دلالة العلمية والتاريخية الصحيحة. ويزعم أن هناك مراحل عديدة من تاريخنا الحديث سوف تظل في حاجة إلى إعادة نظر ، كما أن هناك أحداثاً كثيرة ما زالت تفتقد إلى

الموضوعية فى التحليل. ويؤكد الكاتب على أن الحرية تمثل شرطاً أساسياً لنجاح المؤرخ فى مهمته وتحقيق رسالته ، فالتاريخ لا يكتب تحت وطأة نظرية سياسية بعينها ، أو بتوجيه من نظام حكم بذاته ، بل لابد أن يشعر المؤرخ بأنه لا سلطان عليه إلا سلطان الوثيقة وضمير المهنة التى اختارها طريقاً لحياته ، كما أن التعددية الثقافية مهمة للمؤرخ ، والتزاوج الفكرى أمر ضرورى له ، فلا بد أن يضرب بسهم فى العلوم الاجتماعية الأخرى ، إذ إن المؤرخ النابه هو الذى يلم بكافة الاهتمامات فى المجالات الرئيسية لمراحل التاريخ المختلفة بدءاً من الأدب والفن ، مروراً بالقانون والاقتصاد ، وصولاً إلى الحياة اليومية للمجتمع ، مع ضرورة أن يظل الضمير الوطنى أمراً جوهرياً لكل من يتصدى للدراسات التاريخية. ويتطلع الكاتب من المؤرخين المعاصرين بأن يرصدوا عبقرية الشعب المصرى تجاه قضيتى الحرب والسلام فى الصراع العربى - الإسرائيلى، وكيف استطاع هذا الشعب أن يوازن بين الثوابت والمتغيرات ، من حيث احترام اتفاقية السلام مع إسرائيل دون انتهاك حدودى إرادى واحد من جانب مصر ، بينما ظل التطبيق بطيئاً ومحدوداً لأن مشاعر الشعوب محكومة بشيء آخر يتصل بمنطق العدل وضروراته ، ومفهوم الحق ومقتضياته وشمول السلام وضمناته. فالمهمة العاجلة أمام مؤرخينا هى توثيق تاريخنا الحديث وحرمان الطرف الآخر من الانفراد وحده عالمياً بحق الرواية التاريخية عن كل ما يتصل بتاريخنا على وجه خاص أو بتاريخ أمتنا العربية بوجه عام .

والكتاب بالإضافة إلى ما عرضنا له يحتوى على العديد من المقالات والرؤى الأخرى الجديرة بالقراءة والتأمل .

د. حسين إبراهيم العطار

الإصدارات الحديثة

الإصدارات الحديثة

إصدارات باللغة العربية:

- أيمن السيد عبد الوهاب: مياه النيل في السياسة المصرية ... ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- دونالد مالكولم ريد: فراغنة من ؟ ترجمة رءوف عباس ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- خالد عزب وأحمد منصور: تاريخ مطبعة بولاق ، تقديم وإشراف إسماعيل سراج الدين، إصدار مكتبة الإسكندرية ٢٠٠٥ .
- خالد فهمي: الجسد والحداثة «الطب والقانون في مصر الحديثة»، العدد ٥٨ من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- سهير حلمي: فاروق ظالما ومظلوما ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- عادل غنيم: أزمة الدولة المصرية المعاصرة ١٩٩١-٢٠٠٢، دار العالم الثالث ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- عبده مباشر وإسلام توفيق: حرب الاستنزاف ، سلسلة تاريخ المصريين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- فتحى الإبياري: منارة الثقافة: إسكندرية بانوراما معلوماتية للتاريخ والمكان والشخصيات والأحداث والمواقف، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- محمد جبريل: الجودرية عن تاريخ الجبرتي بتصرف، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥ .
- مصطفى الفقي: الدولة المصرية والرؤية المصرية ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- مختار أحمد نور: مصطفى النحاس رئيسا للوزراء ١٩٢٧-١٩٥٢ ، العدد ٥٩ من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- ناصر إبراهيم: الفرنسيون في صعيد مصر ، العدد ٦٠ من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- وفاء عبد الحميد : المرأة المصرية ، إصدار مركز الخبرات المهنية للإدارة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- يونان لبيب رزق: قواد الأول .. المعلوم والمجهول، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٥ .
- محمد علي الكبير ٢٠٠ عام على حكم مصر ١٨٠٥ - ٢٠٠٥ - ملف وثائقي ، مركز تاريخ الأهرام ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- : ديوان الحياة المعاصر ، المجلد الثاني عشر ، مركز تاريخ الأهرام ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٥ .
- أحمد هاني: مصر ما بين بروتوكولات حكماء صهيون وبروتوكولات كامب دافيد، القاهرة ٢٠٠٤ .
- بثينة محمود (محرر): تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك ، إعداد الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بالاشتراك مع الأمانة العامة للمجلس القومي للمرأة ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ، الجزء الثاني ، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- حكم محمود الكفراوي : عبد الناصر والقضايا الدولية والقومية ، الحزب العربي الديمقراطي الناصري ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- سامح كريم: طه حسين... فكر متجدد ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- سعيد عبد الرازق عبد الله: دور جمال عبد الناصر في السياسة المصرية ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- الشافعي محمد بشير: أحوال مصر في ربع قرن ١٩٧٩-٢٠٠٤ ، الإسكندرية ٢٠٠٤ .
- صلاح هريدي: فصول من تاريخ المدن المصرية خلال العصر العثماني ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- صبري أحمد العدل: تاريخ سيناء الحديث ١٨٦٩-١٩١٧ ، سلسلة مصر النهضة ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- عبد الحميد عبد المجيد شلبي: موقف البعثة الأمريكية في مصر من مقتل بطرس غالي ١٩١٠ ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ١٥١٧-١٧٩٨ ، الجزء الأول ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- عبد المعطي البيومي سالم: دور مصر في المقاطعة العربية للمنتجات الصهيونية في فلسطين ١٩٤٥-١٩٤٨ ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن: مصر والسيادة على السودان ، نهاية حقبة تاريخية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- عفاف لطفي السيد: مصر في عهد محمد علي ، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- فاطمة كاظم وعدلي أبو طاحون: المرأة الريفية ...عطاء عبر التاريخ ، المجلس القومي للمرأة ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- فؤاد سراج الدين: ذكرياتي السياسية ، دار التعاون ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- محمد الجوادي: من بين سطور حياتنا الأدبية ، ثلاثية التاريخ والسياسة والأدب ، جهاد للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- صانع النصر ... سيرة حياة المشير أحمد إسماعيل ، دار جهاد للنشر ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- محمد السعيد جمال الدين: الدور المصري والإيراني في مجال حوار الحضارات ، مركز الدراسات الشرقية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٤ .
- محمد سعيد العريان: حياة الرافعي ١٩٠٥-١٩٦٤ ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ٢٠٠٤
- محمد صلاح سالم : العلاقات المصرية السعودية في نصف قرن ١٩٠٠-١٩٥٠ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- محمد نعمان جلال: التفاعل الفكري بين مصر ومحيطها العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- محمود عابدين صالح: العلاقات السودانية المصرية وآفاق تطورها ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- مصطفى عبد الفني: أسرار ثورة يولية ، دار أطلس ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- مصطفى الغريب: محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية (١٨٨٨ - ١٩٥٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد ٢٤٣، القاهرة ٢٠٠٤.
- مصطفى الفقي: من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- وحيد عبد المجيد: الإصلاح السياسي... بين الاستقطاب الإسلامي والعلماني، دار التعاون ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- يونان لبيب رزق : الأهرام ديوان الحياة المعاصرة ، الجزء الحادي عشر ، مركز تاريخ الأهرام، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- أحمد عبد الحفيظ : نقابة المحامين ، صورة مصر في القرن العشرين ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٣ .
- سليمان محمد حسين: تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٣ .
- صباح مصطفى حسن المصري : النظام الحزبي في مصر ، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية والشريعة الإسلامية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ٢٠٠٣ .
- عباس الطرابيلي: أحياء القاهرة المحروسة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ٢٠٠٣ .
- محمد حداد: محمد عبده: قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ٢٠٠٣ .
- ممدوح أنيس فتحي: مصر من الثورة إلى النكسة ، مقدمات حرب حزيران يونيو ١٩٦٧ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٣ .
- نايف الرشيدات: جمال عبد الناصر في الميزان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ٢٠٠٣ .
- هدى شعراوي: مذكرات هدى شعراوي ، رائدة المرأة العربية الحديثة ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٣ .
- أحمد صلاح الملا: مصر والعروبة... أزمة الوعي وإشكالية الهوية ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٢ .

إصدارات باللغة الإنجليزية

- * Abdel _Rahman, Maha : Civil Society Exposed , The Policies of NGO's in Egypt , American University in Cairo Press , 2005 .
- * Hamamsy , Chafika Soliman : Zamalek, The Changing Life of a Cairo Elite , 1850- 1945, American University in Cairo Press , 2005.
- * Ahmed , Heba Farouk : Pre- colonial modernity , the state and the making of nineteenth century , Cairo's urban form . Ann Arbor , Mich ., UMI Dissertation Services , 2004.
- * Aubrish , Said K., Nasser : the last Arab ,Thomas Dunne Books / St. Martin's Press , New York , 2004.
- * Johnson , Amy J. : Reconstructing rural Egypt ... Ahmed Hussein and the history of Egyptian development , Syracuse , N.Y , Syracuse University Press , 2004.
- * Kassem , Maye : Egyptian politics ... the dynamics of authoritarian rule . Boulder , Colo ., Lynne Rienner Publishers , 2004.
- * Deborah Manley and Sahar Abdel- Hakim " Editors" : Travelling through Egypt .. from 450 B.C. to the twentieth century , American University in Cairo Press , 2004 .
- * Crowdy , Terry : French soldier in Egypt , 1798-1801 , the Army of the Orient , Oxford , Ospray , 2003 .
- * Gorman , Anthony : Historians ... state and politics in twentieth century Egypt , contesting the nation , London , New York , Routledge Curzon , 2003
- * Irene A. Bierman " Editor " : Napoleon in Egypt , Center for Near Eastern Studies , Itacha Press , Los Angeles , 2003 .
- * Khatib , Hisham : Palestine and Egypt under the Ottomans , Tauris Parke, London , 2003 .
- * Kyle , Keith : Suez ... Britain's end of empire in the Middle East , I.B. Tauris , London , New York , 2003.
- * Mc Namara, Robert : Britain , Nasser and the balance of power in

the Middle East , 1952-1967 ... from the Egyptian revolution to the Six - Day War , London , Portland , OR, Frank Cass , 2003.

* Mondal , Anshuman A. : Nationalism and post - colonial identity ... culture and ideology in India and Egypt , London , New York , Routledge Curzon , 2003 .

* Poole , Sophia Lane : The Englishwoman in Egypt... letters from Cairo written during a residence there in 1842-46 , edited with an introduction and notes by Azza Kararah , American University in Cairo Press , 2003.



*National Library and Archives
Center of Contemporary History of Egypt*

Modern Egypt

Annual Referred Periodical of Modern & Contemporary History of Egypt

Modern Egypt

Issue 5

2006

NATIONAL LIBRARY AND ARCHIVE PRESS - CAIRO

2006